فَوحُ الشَذا

بشرح قَطْرِ النَّدَى

تَأْلِيفِ

أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُوسُفَ ابْنِ هِشَامٍ

(ت: ٧٦١)

شَرْحُ:

أ.د/ سُلَيْمَانَ بن عبد العزيز الْعُيُونِيِّ

-حَفِظَهُ اللهُ-

الشيخ أذن بنشر الشرح ولكن لم يراجعه

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

الدرس الأول

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته حياكم الله وبياكم في هذا الدرس الأول من دروس شرح متن «قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام -عليه رحمة الله-.

نحن في ليلة الأربعاء الرابع عشر من جمادى الأولى من سنة تسعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة الحبيب المصطفى -عليه الصلاة والسلام- في جامع منيرة الشبيلي بحي فلاح في مدينة الرياض، والمأمول -بإذن الله- كما ذكر الإمام أن ننتهي من شرح هذا الكتاب في هذا الفصل -بإذن الله تعالى-.

المؤلف ابن هشام -رحمه الله تعالى- علم من أعلام النحويين، هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري الشافعي ثم الحنبلي، تُوفي -رحمه الله- سنة إحدى وستين وسبعمائة أي في القرن الثامن.

برع في العربية وبَرَّز على أقرانه حتى عُد علمًا من أعلام العربية، حتى قال فيه ابن خلدون قولته المشهورة: "ما زلنا ونحن في المغرب نسمع أنه خرج في مصر"، أو قال: في المشرق "عالمٌ بالعربية يقال له: ابن هشام أنحى من سيبويه".

أما عبارته الأخيرة أنحى من سيبويه فهذه مبالغة أراد بها فقط بيان مكانة ابن هشام -رحمه الله- في العربية.

ابن هشام -رحمه الله- كابن مالك كان من مدرسي النحو، وكان لكثرة تدريسه النحو أثرٌ كبير في طريقة تأليفه، وفي نوعية الكتب التي ألفها؛ فمما ألَّف كتبٌ جعلها لتعليم العربية

بالتدريج، فألَّف للمبتدئين: «شذور الذهب» وشرحه، وألف للمتوسطين: «قطر الندي» وشرحه، وألف للكبار: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ولم يشرحه، وألف للمنتهين والمتخصصين: «مغني اللبيب إلى كتب الأعاريب»، وهو أعظم كتبه وأهمها شأنًا.

أما الكتاب المشروح فهو "قطر الندى وبل الصدى" من أشهر المتون في هذا العلم الشريف علم النحو، ويختصر كثيرًا فيقال: القطر؛ كتابٌ نحويٌّ أُلف للمتوسطين في هذا العلم، والمراد بالمتوسطين: من انتهى من متنٍ صغير: «كالآجرومية»، أو «النحو الصغير»، ثم أراد بعد ذلك أن يتوسع في هذا العلم فينتقل إلى متنٍ من المتون المتوسطة كـ «قطر الندى» لابن هشام.

وفي مستواه كتبٌ أخرى، وإن كانت تتميز بأشياء عن القطر، أو تتخلف عن القطر في أشياء منها: «الأزهرية» لخالدٍ الأزهري؛ وهو قريب السيوطي، وكذلك «ملحة الإعراب» للحريري الأديب، إلا أن هناك فروقًا بين هذه الكتب، فـ «قطر الندى» لابن هشام أكثر المسائل منهما، وأدق عبارة، إلا أنه أعقد في فك العبارة منهما، وهذا يجعله متعبًا لبعض الطلاب الذين يريدون النحو، ولا يهتمون كثيرًا بعبارات النحويين.

وأما «الأزهرية»: فهي أقل مسائل من القطر، ولكنها أسلس عبارة وأوضح، وزادت على القطر مسائل مهمة، وخاصةً فيما يتعلق بأحكام الجملة، وأشباه الجملة، اللذين أغفلهما ابن هشام مع أنهما مهمان للمتوسطين في هذا العلم.

وأما «ملحة ا لإعراب»: فهي أقل مسائل منهما، لكنها زادت عليهما الاهتمام بذكر بعض الأساليب اللغوية التي تدخل في أبواب النحو التي شرحها، كما أنها منظومة سلسة جدًا، والكتابان الآخران نثرًا كما هو معلوم.

ونحن في هذا الشرح -بإذن الله- سنحرص على أن يكون الشرح متوسطًا لا مختصرًا مخلًّا، ولا طويلًا مملًّا، وسنحرص على أن نشرح ما زاده ابن هشام في هذا الكتاب على ما في كتب

المبتدئين: كـ «الآجرومية»، و«النحو الصغير»، أما ما شُرح من قبل للمبتدئين فلن نطيل الوقوف عنده، وقد نتجاوزه؛ لأن الوقت لا يسمح بأن نشرح كل ما في الكتاب بالتفصيل، وخاصةً الأمور المقرورة في النحو؛ ليُتنبه إلى ذلك.

من كل ما سبق: نعرف أن هذا الكتاب وهذا الشرح المعقود في هذا الجامع لا يناسب المبتدئين، ولا أنصح المبتدئين بحضوره؛ لأنهم قد يجدون فيه شيئًا من الصعوبة والوعورة التي لا تناسب مستواهم؛ فالمبتدئ يجب أن يبتدأ بكتابٍ صغير، وشرحٍ مختصر في النحو قبل أن يصل إلى مثل هذا الكتاب ومثل هذا الشرح.

والآن نبدأ بالدخول إلى الكتاب، وقبل أن نقرأ فيه بالتفصيل أريد أن نلقي نظرةً عامة على الكتاب لنتعرف على كيفية ترتيبه، كيف رتب ابن هشام النحو في هذا الكتاب؟ وإن كانت أكثر كتب النحويين المتأخرين بعد ابن مالك -رحمه الله- متأثرةً بترتيب ابن مالك، إلا أن هناك بعض الاختلافات التي قد تقل أو تكثر في بعض الكتب.

فابن هشام رتَّب النحو في هذا الكتاب عمومًا بتقديم الأحكام النحوية الإفرادية؛ يعني التي تتعلق بالكلمة؛ يعني التي تستحقها الكلمة مطلقًا، يعني لا يُتصور أن تنفصل هذه الأحكام عن الكلمة في وقتٍ ما، بل هي أحكامٌ ثابتة للكلمة سواءٌ كانت في جملة، أم كانت مفردة ليست في جملة.

بعد أن انتهى من الأحكام النحوية الإفرادية ذكر الأحكام النحوية التركيبية؛ يعني الأحكام التي لا تستحقها الكلمة إلا إذا أدخلت في جملة، فلهذا قد تتغير هذه الأحكام بتغير موضع الكلمة في الجملة، وشرح ذلك أننا لو رأينا مثلًا إلى كلمة (رَجُل) وقلنا:

هل هذه الكلمة اسم أم فعل أم حرف؟ فالجواب: اسمٌ هذا حكم إفرادي ثابت للكلمة لا نحتاج إلى أن نضعها في جملة لكي نعرف هذا الحكم.

وهل (رَجُلٌ) اسم نكرة أم معرفة؟ نكرة هذا حكم إفرادي.

وهل (رَجُلٌ) معرب؟ يعني حركة آخره تتغير أم مبني؟ يعني حركته ثابتة؟ هذا معرب.

هذه أحكامٌ إفرادية ثابتة للكلمة.

ولكنني لو سألت عن (رَجُلٌ) فقلت: هل هو فاعل أم مبتدأ؟ فالجواب: لا فاعل، ولا مبتدأ؛ لأن الفاعل ما فعل الفعل، وكلمة (رَجُل) هنا ما دلت على من فعل فعلًا ما، لأنه لم يُذكر معها فعل أصلًا، وليست مبتدأً؛ لأن المبتدأ له خبر نحن لن نخبر عن الرجل بشيء، فمبتدأ وخبر هذه أحكام تركيبية يعني لا بد أن تكون الكلمة في جملة لكي تكتسبها الكلمة، ومع ذلك قد تكون فاعلًا في: (جَاءَ الرَّجُلُ)، وقد تكون مبتدأً في: (الرجلُ كريمٌ) اختلاف موضعها في الجملة، ومع ذلك قد تكون مفعولًا به أو غير ذلك من أعاريب الاسم.

إذن فهذه الأعاريب، هذه الأحكام التي لا تكتسبها الكلمة إلا إذا دخلت في جملة نسميها الأحكام التركيبية، والنحويين يذكرونها بعد الأحكام الإفرادية التي هي أحكام ثابتة للكلمة، هذا هو الترتيب الإجمالي لابن مالك ومن تبعه كابن هشام.

أما الترتيب التفصيلي الذي سلكه ابن هشام -رحمه الله تعالى- في هذا الكتاب فكالتالي:

- أولًا: ذكر الكلمة وأنواعها: يعني انقسامها إلى اسمٍ وفعل وحرف.
- ثم ذكر الإعراب والبناء وأنواع الإعراب وعلامات الإعراب.
- ثم تكلم على إعراب الفعل المضارع، وهذا ربما مما تميز بهذه الكتاب تقديم إعراب الفعل المضارع، فكثيرٌ من الكتب تؤخر الكلام عليه وبعض الكتب تقدم الكلام عليه؛ كالقطر، وكالآجرومية.
- بعد ذلك تكلم على النكرة والمعرفة؛ انقسام الاسم إلى نكرةٍ ومعرفة.

وهنا: ينتهي الكلام على الأحكام الإفرادية، لينتقل إلى الأحكام التركيبية التي لا تكون إلا في جملة، فلهذا سيبدأ بالجملة الاسمية وأحكامها النحوية، فيذكر المبتدأ والخبر ويذكر نواسخ الابتداء: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها.

ثم ينتقل إلى الجملة الفعلية ويذكر أحكامها النحوية؛ فيذكر الفاعل ونائب الفاعل، والاشتغال، والتنازع، واضح أن باب الاشتغال وباب التنازع مما زاده القطر على كتب المبتدئين كـ«الآجرومية».

الآن انتهينا من الجملة الاسمية، وانتهينا من الجملة الفعلية، ماذا بقي؟ الآن سيتكلم على مكملات الجملتين:

- الجملة الفعلية أركانها: فعل وفاعل، أو فعل ونائب فاعل.
- الجملة الاسمية أركانها: مبتدأ وخبر منسوخان أو غير منسوخين.
- هذه الأركان لكن هناك أشياء تأتي بعد الأركان تسمى المكملات؛ كظرف الزمان، وظرف المكان، والحال فذكرها ابن هشام بعد أن انتهى من الكلام على أحكام الجملة الفعلية، وأحكام الجملة الاسمية فبدأ بمكملات الجملة.
- ومكملات الجملة إما أن تكون منصوبة، وإما أن تكون مجرورة، وإما أن تكون من التوابع فرتبها:

- فبدأ بمكملات الجملة المنصوبة فذكر المفاعيل الخمسة: به، والمطلق، وله، وفيه، ومعه.
- ثم انتقل إلى ذكر الحال والتمييز والمستثنى هذه كلها مكملاتٌ منصوبة.
- ثم ذكر مكملات الجملة المجرورة فذكر المخفوض بحرف الجر، يعني المجرور بحرف الجر، ثم ذكر المخفوض بالإضافة.

- ثم ذكر موضوعًا زاده على كتب المبتدئين وهو الاسم العامل عمل فعله، الأسماء التي قد تعمل عمل أفعالها؛ فترفع الفاعل، وتنصب المفعول به، فذكر: اسم الفعل، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، وذكر الصفة المشبهة، واسم التفضيل، هذه الأسماء قد تعمل عمل فعلها فترفع الفاعل وتنصب المفعول به.
- ثم ذكر مكملات الجملة التوابع وجعلها خمسة فذكر: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.
- ثم ذكر بعد ذلك في آخر الكتاب بعض الأحكام النحوية الخاصة يرى أنها مهمة ويحتاج إليها الطالب والمتوسط؛ فذكر الكلام عن: العدد، والاسم الممنوع من الصرف، والتعجب، والوقف (أحكام الوقف)؛ يعني كيف تقف على الكلمة؟
- ثم ختم هذا الكتاب المبارك ببعض أحكام الرسم والإملاء، ذكر بعض الأحكام التي تتعلق بطريقة الكتابة، والإملاء.

فهذا هو الترتيب التفصيلي لهذا الكتاب قبل أن نبدأ بقراءته وشرح ما تيسر منه -رحمه الله- رحمةً واسعة، بعد ذلك نبدأ بقراءة الكتاب وشرح ما تيسر منه.

قال ابن هشام -رحمنا الله وإياه-:

«الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ وهِيَ اسْمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ»

فبدأ ابن هشام هذا المتن بتعريف الكلمة وبيان أنواعها فقال: «الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ»:

النحويون -عمومًا- يبدأون كتبهم بتعريف الكلمة، أو بتعريف الكلام فلماذا يفعلون ذلك؟

الجواب: لكي يبينوا موضوع النحو، وموضوع النحو يعني الشيء الذي يبحث فيه النحو ويدرسه لكل علمٍ موضوع، فالتفسير موضوعه كلام الله، والميكانيكا موضوعه الآلات وهكذا، النحو ما موضوعه الذي يدرسه ويبحث فيه ويطبق عليه؟ الكلمة والكلام، فهو لا يطبق على الأبواب، ولا على البيوت، ولا يطبق على الأشخاص، النحو لا علاقة له بالذوات والأشخاص، النحو مطبق على الكلام والكلمة في تعريف النحويين واصطلاحهم، فلهذا يبدأون النحو بتعريف الكلمة، أو بتعريف الكلام.

وابن هشام هنا بدأ بتعريف الكلمة فقال: «قَوْلٌ مُفْرَدٌ»

القول: هو الحروف الملفوظة من الفم؛ حروف، يعني لو خرجت أصوات أخرى من الفم ليست بحروف فليست قولًا، ولا تطبق أحكام النحو عليها، لا بد أن تكون حروفًا فالصراخ والضحك لا تطبق أحكام النحو عليها، لا ترفع وتنصب في الضحك وفي الصراخ ونحو ذلك، ولا بد أن يكون هذا الصوت هذه الحروف خارجة من الفم هذا معنى قوله: «قَوْلٌ».

أما «مُفْرَدٌ» فيعني ليس مركبًا؛ لأن المركب هو الجملة الكلام كما سيأتي، فهذا هو معنى الكلمة في اصطلاح النحويين.

وأما الكلمة في اصطلاح اللغويين يعني في لغة العرب عند العرب في كلامهم وفي المعاجم، فهي قد تطلق على الكلمة المفردة الواحدة، وقد تطلق على الكلام كما في قوله تعالى: ﴿حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ [يونس:٣٣] مع أنه قال: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون:١٠٠] فقال أكثر من جملة، وتقول: ألقى الواعظ كلمةً في المسجد، ولا إله إلا الله كلمة التوحيد، وهكذا.

إلا أن إطلاق الكلمة على الكلام هذا ليس اصطلاحًا نحويًا، وإنما هو في اللغة ففي النحو لا يسمى الكلام كلمة.

ثم ذكر ابن هشام -رحمه الله- أنواع الكلمة فقال:

«وهِيَ اسْمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ»

هذا حصر للكلمة في هذه الأنواع، والذي دلَّ على هذا الحصر الاستقراء، النحويون نظروا في كلام العرب في القرآن الكريم، في كلام العرب المحتج به، فوجدوا أن الكلمات لا تخرج عن هذه الأنواع فقالوا: إن الكلمة منحصرةٌ في هذه الأنواع، والاستقراء من الأدلة المعتبرة عقلًا وشرعًا.

والتفريق بين أنواع الكلمة مهمٌ جدًّا إن لم يكن أهم حكم في النحو؛ فلهذا نقول: إن التفريق بين أنواع الكلمة هي الضرورة الأولى في النحو، ومعنى كون الشيء ضرورة أنه لا بد منه طُلب منك أو لم يُطلب، يعني أمر لا بد أن تعمله آليًا قبل أي حكم نحوي، قبل أن تصدر أي حكم نحوي أو تعرب مباشرة في ذهنك لا بد أن تحدد كلمة نوع الكلمة، هل هي اسمٌ أم فعلٌ أم حرف؟

فالاسم له أحكامه وإعرابه، وكذلك الفعل، وكذلك الحرف، فإن أخطأت في نوع الكلمة؛ فمعنى ذلك أنك أخطأت في أول الطريق فستضيع فلا بد من الاهتمام البالغ بهذه المسألة، لا بد من التفريق بين الأسماء والأفعال والحروف.

فلهذا ينتقل النحويون -كما فعل ابن هشام هنا- مباشرة إلى كيفية التمييز بين أنواع الكلمة، الاسم والفعل والحرف، فذكر ابن هشام العلامات المميزة التي تميز بين أنواع الكلمة.

فبدأ بالاسم فقال -رحمه الله-:

«فَأَمَّا الاسْمُ فَيُعْرَفُ بِأَلْ كَالرَّجُلِ، وبالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ وبالحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءِ ضَرَبْتُ»

الاسم له علاماتٌ مميزةٌ كثيرة متى ما قبلت الكلمة واحدًا من هذه العلامات المميزة كان دليلًا على كونها اسمًا، وقد أوصلوها إلى أربعين علامة وأكثر.

ونكتفي بأهم هذه العلامات التي تكفينا في حصر كل الأسماء وتمييزها عن الأفعال والحروف، ابن هشام هنا انتقاها بطريقةٍ دقيقة، فذكر علامةً قبل الاسم، وذكر علامةً بعد الاسم وهاتان العلامتان علامتان لفظيتان، وأما العلامة الثالثة فعلامة معنوية.

- أما العلامة الأولى: وهي التي قبل الاسم: فهي قبوله (ال) وهذا شُرح من قبل، ومثل هذه العلامة اللفظية السابقة قبول النداء، وقبول حروف الجر، فكل كلمةٍ تقبل قبلها (ال) أو حرف النداء أو حرف جر فهي اسمٌ.
- وأما العلامة الثانية: التي ذكرها ابن هشام وهي بعد الاسم فهي قبوله التنوين؛ والتنوين يقع بعد الكلمة، ومثل ذلك قبول الكلمة لعلامة الجر وهي الكسرة التي أحدثها عامل الجر، فكل كلمةٍ قبلت التنوين سواءً تنوين الرفع أو النصب أو الجر

فهي اسمٌ، فلهذا قلنا: إن أفٍ في قوله: ﴿فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣] اسمٌ بدلالة التنوين، فهاتان العلامتان لفظيتان؛ يعني تلفظ بـ (ال)، تلفظ بالتنوين وهكذا.

- وأما العلامة الثالثة: التي ذكرها ابن هشام فهي علامةٌ معنوية.

قال: «الحَدِيثِ عَنْهُ» ماذا يقصد بالحديث عنه؟ يعني الإسناد إليه، يعني أن كل كلمة يمكن أن تسند إليها معنًى من المعاني فهي اسمٌ، يعني أن كل كلمة يمكن أن تجعلها مبتدأً أو فاعلًا فهي اسمٌ، يعني أن كل كلمة يمكن أن تجعلها مبتدأً هذا في الجملة الاسمية، أو فاعلًا هذا في الجملة الفعلية فهي اسمٌ، لماذا؟

لأن اللغات كل اللغات إنما يتم الإفهام فيها بعملية الإسناد، أن تسند شيئًا إلى شيء فتأتي الفائدة بذلك، مثال ذلك: لو أردت إسناد النجاح إلى (مُحَمْد)، ماذا تقول؟ (نَجَحَ مُحَمْدٌ).

ما معنى (نَجَحَ مُحَمْدٌ) من حيث الإسناد؟ أسندت ماذا إلى ماذا؟

أسندت النجاح إلى (محمد)، فالنجاح مسندٌ أم مسندٌ إليه؟ هو المسند، والمسند إليه الذي أسندت إليه النجاح (محمد)، (محمد) هنا فاعل مسندٌ إليه، والمسند إليه لا يكون إلا اسمًا، ولا يمكن أن تسند إلا إلى اسم.

عبِّر عن هذا المعنى نفسه إسناد النجاح إلى محمد، لكن بجملة اسمية تبدأ باسم تقول: (مُحَمْدٌ نَاجِحٌ) مثلًا، (مُحَمْدٌ نَاجِحٌ) ما معنى الجملة من حيث الإسناد؟ أنك أسندت النجاح إلى محمد، فالمسند (النجاح) عُبر عنه هنا بناجح، والمسند إليه (محمد) وهو في هذه الجملة مبتدأ، فالمسند إليه لا يكون إلا اسمًا كما رأيتم.

محمد في الجملتين؛ فـ(محمد) في الاسمية مبتدأ، و(محمد) في الفعلية فاعل.

بخلاف (النجاح) وهو المسند، عبَّرنا عنه في الجملة الفعلية بـ (نجح) فعل، وعبرنا عنه في الجملة الاسمية بـ (ناجح) وهو اسم فاعل، المسند قد يكون اسمًا وقد يكون فعلًا.

لكن المسند إليه: يعني المُتحدَّث عنه، كما يعبر ابن هشام، المسند إليه لا يكون إلا اسمًا.

فلهذا اختصرنا هذا الشرح للحديث عنه أو الإسناد إليه بقولنا كل كلمةٍ يمكن أن تقع مبتدأً أو فاعلًا؛ لأن المبتدأ في الجملة الاسمية هو المسند إليه، والفاعل في الجملة الفعلية هو المسند إليه.

فلهذا عرفنا أن محمد في (نَجَحَ مُحَمَّدٌ) اسم؛ لأنك أسندت النجاح إليه.

فإذا قلت: (نَجَحْتُ) أسندت النجاح إلى مَنْ؟ إلى نفسك، أين أنت في الجملة؟ أنت ذات، شخص النحو ما له علاقة بالذوات والشخوص، له علاقة بالكلمات، أين أنت في الكلمات في قولك: نجحت؟ هذه التاء نقول: تاء الفاعل، فتاء الفاعل في نجحت اسم أم حرف؟ اسم، ما الدليل؟

الدليل كونها مسندًا إليها، وكل مسندٍ إليه فهو اسمٌ، فلهذا مثَّل ابن هشام بقوله:

«كَتَاءِ ضَرَبْتُ».

ثم بعد أن انتهى ابن هشام من هذه المسألة وهي أنواع الكلمة وانقسامها إلى: اسمٍ وفعلٍ وحرف، انتقل إلى مسألةٍ أخرى؛ وهي الكلام على انقسام الاسم إلى معربٍ ومبني.

فقال -رحمه الله-:

«وهُوَ ضَرْبَانِ: مُعْرَبٌ وهُوَ ما يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ كَزَيْدٍ ومَبْنِيٌّ وهُوَ بِخلافِهِ»

هنا بدأ بالكلام على المعرب والمبني، وهذا الباب بابٌ المعرب والمبني هو أهم أبواب النحو، هو مفتاح النحو من ملكه صار قادرًا بإذن الله على فهم النحو والتمتع به، والذي لا يفهمه فقدْ فَقَدَ مفتاح النحو، كيف سيفتح الباب؟ لن يستطيع أن يفتح باب النحو إلا أن يكسره كسرًا أعانه الله.

لكن لا يُفتح النحو إلا بهذا الباب، لا يُفتح النحو إلا بهذا المفتاح، هذا الباب: باب المعرب والمبني، هذا الباب باب المعرب والمبني ستحتاج إليه جميع أبواب النحو القادمة دون استثناء؛ بمعنى أن كل ما سيُدرس في هذا الباب يجب أن تطبقه في جميع أبواب النحو القادمة، أنت مطالب بتطبيقه في جميع أبواب النحو القادمة، فإذا أخفقت في فهمه وإتقانه معنى ذلك أنك ستخفق في جميع أبواب النحو القادمة.

نحن مثلًا عندما نصل إلى باب الفاعل سنشرح المعلومات الجديدة التي في هذا الباب تعريف الفاعل وكذا، وأنواع الفاعل، أما ما يتعلق بإعراب الفاعل أهم مسألة في الباب، كيف تعرب الفاعل؟ ما علامات إعراب الفاعل؟ هذا لن يقال في باب الفاعل، ولا يقوله النحويون في باب الفاعل، لماذا؟ لأنه دُرس في هذا الباب: باب المعرب والمبني.

نعم كتب النحو القديمة كلها لا تذكر الإعراب في هذا الباب، لا تخصه بكلام؛ يعني لا تبين أركانه ومصطلحاته وطريقة الإعراب بأنهم صار عندهم في عُرفهم أن هذا مما يأخذه الطالب من الشيخ بالتلقي، بخلاف الأحكام والمعلومات النحوية فهي تُكتب في الكتب يقرأها الطالب ويشرحها الأستاذ، أما الإعراب فهو مما يؤخذ بالتلقي، فلهذا لا تجد في كتب النحو كلامًا على طريقة الإعراب كيف تعرب، أركان الإعراب، مصطلحات الإعراب؟

فلهذا رأيت أنه من المناسب أن أُؤَلِّفَ رسالةً خاصةً بالإعراب تختلف عن النحو، الإعراب، أركان الإعراب، مصطلحات الإعراب، طريقة الإعراب وهي منشورة منذ وقتٍ طويل

وعنوانها: "الموطأ في النحو بيانٌ لطريقة الإعراب"، وشرحته أكثر من مرة، وسأشرحه إن شاء الله ابتداءً من هذه الليلة في الأكاديمية الإسلامية المفتوحة، وسيبث الدرس في قناة المجد العلمية، ابتداءً إن شاء الله من هذه الليلة الساعة التاسعة والنصف، يعني بعد درسكم سأذهب إليهم إن شاء الله، فهو مكمل لمعلومات النحو، فالاهتمام بالإعراب وما يتعلق به مهمٌ جدًّا؛ لأنه أبرز ثمرات النحو.

الكلمة يقسمها النحويون إلى: معرب ومبني.

التعريف العام والتفريق العام بين المعرب والمبني أن الكلمة التي تتغير حركة آخرها، والمبني هي الكلمة التي يلزم آخرها حركةً واحدة، ولا تتغير ولا تتأثر بالإعراب.

فلهذا نقول في كلمة: (قلم) كلمة معربة؛ لأنك تقول: (قلمٌ) بالضمة، و(قلمًا) بالفتحة، و(قلمٍ) بالكسرة، أو (القلمُ)، و (القلمَ)، و(القلمِ)، هذه آخرها يتغير.

وكذلك في (محمدٌ)، و(محمدًا)، و(محمدٍ)، و(جلوسٌ)، و(جلوسًا)، و(جلوسٍ)، و(جالسٌ)، و(جالسًا)، و(جالسٍ) الكلمات هذه معربة.

وكذلك في: (الطالبان، والطالبين)، وكذلك في: (المجتهدون، والمجتهدين) هذه كلمات تتأثر بالإعراب يتغير آخرها بسبب الإعراب، نقول: كلمات معربة.

أما المبنية فنحو: (هؤلاءِ) ما يقال في اللغة: (هؤلاءُ أو هؤلاءَ) حتى ولو جعلت الكلمة فاعلًا، والفاعل حكمه الرفع لا تقول: (جَاءَ هؤلاءُ)، لكن تلزم (جَاءَ هؤلاءِ)، يعني أنها لا تتأثر بالإعراب وإنما تلزم حركةً واحدة هذه الحركة لا تتأثر بالإعراب ولا تتغير.

- المبني سُمي مبنيًا تشبيهًا بالجدار المبني؛ فهو اليوم وأمس وغدًا كما هو لم يتأثر ولم يتغير.

- المعرب سمي معربًا لماذا سمي المعرب معربًا؟ قالوا: المعرب في اللغة هو الواضح المبين من قولك: أعربت عما في نفسي فإذا أعربت عما في نفسك صار الذي نفسك حينئذٍ واضحًا معربًا مبينًا؛ يعني أن الكلمة هذه المعربة كلمة واضحة أو غامضة على ذلك، يقول: كلمة واضحة، ما الواضح فيها؟ الواضح فيها إعرابها، حكمها الإعرابي؛ لأن العربي منذ أن يسمع (محمدٌ) يعرف مباشرة أن هذه الكلمة حكمها الرفع هذه مرفوعة حتى ولو لم يتأمل فيما قبلها، وإذا سمع (محمدًا) عرف أن حكمها النصب، ولو سمع (محمدٍ) رفع أن حكمها الجر.

لماذا كانت واضحةً وكان إعرابها واضحًا؟

الجواب: لأن لفظها له علاقة بإعرابها، فلفظها يدل على إعرابها.

كيف كان لفظها دالًّا على إعرابها؟

الجواب: لوجود حركة تتأثر بهذا الإعراب، وتنسجم معه، ففي الرفع ضمة، وفي النصب فتحة، وفي الجر كسرة، وفي الجزم سكون، فمنذ أن تسمع الضمة تعرف أنه مرفوع، أو الفتحة فتعرف أنه منصوب وهكذا.

إذن مجرد اللفظ دون التأمل في الجملة، وفي المعنى مجرد لفظ الكلمة يُعلمك بإعرابها وحكمها الإعرابي هذه واضحة، خلاص معناها واضح إعرابها واضح؛ لأن الإعراب مرتبط بالمعنى المعنى وليد الإعراب، فعندما يسمع العربي نحو قولنا: (أَكْرَمَ مُحَمْدٌ خَالِدًا) مباشرة دون مزيد تفكير وإجهاد يعرف الفاعل من المفعول به؛ يعني يعرف المكرِم من المكرَم.

يعني العربي القديم الفصيح ما يعرف النحو ومصطلحات النحو مرفوع وفاعل، لكن يعرف المكرِم والمكرَم، إذا قلت: (أَكْرَمَ مُحَمْدٌ خَالِدًا)، عُرف مباشرة أن (مُحَمْدٌ) المُكرِم،

و(خَالِدًا) المُكرَم دون مزيد تفكيرٍ وجهدٍ، لأن (مُحَمَّدٌ) في مصطلح النحويين مرفوع؛ إذن فاعل، و(محمدًا) منصوب يعني مفعول به.

لكن في المبنيات إذا قلت: (هؤلاءِ) لو كان حكمه الرفع (هؤلاءِ)، وفي النصب (هؤلاءِ)، وفي الجر (هؤلاءِ)، فهل لفظ هذه الكلمة يدل على إعرابها؟

لا يدل على إعرابها، ما في أي علاقة بين إعرابها ولفظها، فلفظها لا يدل على إعرابها، فلو كانت فاعلًا أو مفعولًا به تكون بلفظٍ واحد على السواء.

فلهذا لا بد أن تفهم المعنى وما قبلها لكي تعرف هل هي فاعل أم مفعولٌ به؟ مكرِم أو مكرَم لا بد أن تفهم المعنى جيدًّا، ولو لم تفهم المعنى فليس لك حينئذٍ إلا أن تجعل الأول فاعل والثاني مفعولًا به.

فإذا قيل: (أَكْرَمَ هَؤلَاءِ سيبويهِ) من المُكرِم؟ هل اللفظ في (هؤلاء) أو في (سيبويه) يدل على الفاعل المرفوع؟ ما في، إذن ليس لك إلا أن تجعل الأول فاعلًا والثاني مفعولًا به.

فلهذا يمكن للأول الذي قال: (أَكْرَمَ مُحَمَّدٌ خَالِدًا) أن يتصرف في الكلام فيقول: (أَكْرَمَ خَالِدًا مُحَمَّدٌ) ويبقى المعنى واضحًا نعرف المكرِم من المكرَم، لماذا؟ لأن ألفاظ هاتين الكلمتين واضحة، إعرابها واضح، معناها واضح معربة.

بخلاف الذي يقول: (أَكْرَمَ هَؤلَاءِ سيبويهِ) فليس له إلا أن يُقدِّم الفاعل، وأن يؤخر المفعول به إلا إن دلَّ دليل آخر غير اللفظي، كأن يقول مثلًا: (أَكْرَمَتْ هؤلاءِ حَذَامِ)؛ لأن (حذام) الفاعل ولو تأخرت؛ لأن الفعل مؤنث إذن فالفاعل مؤنث وهكذا، فلهذا سمي المعرب معربًا، وسمي المبني مبنيًا.

أما في تعريف النحويين العلمي للمعرب فهو ما ذكره ابن هشام هو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، والمبني بخلافه، نعم هذا الذي قلته، قلت أكثره في شرح المبتدئين لكني أعدته لأهميته، هنا نزيد أمرًا مهمًا فنقول: المعرب هو الذي يتغير حركة آخره، لكن هنا قيد تتغير حركة آخره بسببٍ معين، وهو تغير إعرابه، تغير العوامل الداخلة عليه.

ففي قولك: (جَاءَ مُحَمْدٌ)، رفعناه لأنه فاعل، (جاء) تَطْلُب محمدًا فاعلًا، رفعنا (محمدٌ)، لكن (أَكْرَمْتُ محمدًا)، (محمدًا) منصوب لأن (أَكْرَمْتُ) تطلب (محمدًا) مفعولًا به، وفي: (سَلَّمْتُ عَلَى مُحَمْدٍ)، (مُحَمْدٍ) مجرور لأن (على) حرف جر يجر الاسم الذي بعده.

نعم (محمد) تغيرت حركة آخره، لكن لماذا تغيرت حركة آخره؟ بسبب اختلاف العوامل الإعرابية الداخلة عليه.

لو وجدنا كلمة تغيرت حركة آخرها، لكن تغيرت بسببٍ آخر غير تغير الإعراب، غير تغير العوامل العربية الداخلة عليها، فلا نسميها معربة.

مثال ذلك: (ضَرَبَ) فعل ماضي، وآخره -كما تسمعون- مفتوح (ضَرَبَ)؛ صله بـ (واو الجماعة) (ضَرَبُوا)، الباء في (ضَرَبُوا) مفتوحة ولا مضمومة؟ مضمومة، آخر الفعل (ضَرَبَ) تغيرت حركته أم لم تتغير؟ تغيرت حركته، لكن لا نسميه معربًا، لماذا؟ لأن التغير هنا ليس بسبب اختلاف الإعراب؛ يعني ليس بسبب اختلاف العوامل الإعرابية الداخلة عليه، وإنما لأسبابٍ أخرى.

فـ (ضَرَبَ) هذا فعل ماضي مبني على الفتح؛ لأن الأفعال الماضية تبنى على الفتح، فأما (ضَرَبُوا) الأصل (ضَرَبَوْا) ثم ضممنا الباء لا من أجل الإعراب، ولكن من أجل مناسبة واو الجماعة، فقلنا: (ضَرَبُوا).

إذن التغيير هنا: ليس بسبب العوامل الداخلة عليه؛ يعني العوامل الإعرابية الداخلية عليه، وإنما بسبب مناسبة صوتية فلا يعد مثل ذلك معربًا.

قال: (والمَبْنِيِّ بِخلافِهِ)؛ يعني أن المبني يشمل الكلمات التي حركاتها ثابتة ما تتغير أبدًا، مثل: (هؤلاءِ)، أو الكلمات التي تتغير حركاتها لأسبابٍ غير اختلاف العوامل الإعرابية مثل: (ضَرَبَ، ضَرَبُوا) هذا أيضًا مبني.

ثم ذكر ابن هشام -رحمه الله تعالى- أنواع الاسم المبني، فقال:

«كَهؤُلاءِ فِي لُزُومِ الكَسْرِ، وكَذلِكَ حَذامِ وأَمْسِ فِي لُغَةِ الحِجَازِيِّيْنَ، وكَأَحَدَ عَشَرَ وأَخَوَاتِهِ فِي لُزُوم الْفَتْحِ، وكَقَبْلُ وبَعْدُ وأَخَوَاتِهِما فِي لُزُوم الضم إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْه ونُوِيَ مَعْنَاهُ، وكَمَنْ وكَمْ فِي لُزُومِ السُّكُونِ وهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ»

فذكر ابن هشام أن الاسم المبني أربعة أنواع بحسب ما يبنى عليه.

النوع الأول: المبنيُّ على الكسر.

الثاني: المبنيُّ على الفتح.

الثالث: المبنيُّ على الضم.

الرابع: المبنيُّ على السكون.

ومثَّل لكل نوعٍ بأكثر من مثال.

بدأ بالمبني على الكسر: فمثَّل له بمثالٍ متفقٍ عليه بين العرب، وهو:

هؤلاء: اسم إشارة مبنيٌّ علي الكسر، ومثَّل له بمثالين مختلفٍ فيهما بين العرب وهما: «حَذامِ وأَمْسِ».

الخلاف في نحو (حذام)، ونحو أمس خلافٌ بين العرب وليس بين النحويين، يعني لغات العرب تختلف في مثل هذين، فماذا يريد بنحو حذام، باب حذام؟ باب حذام يعني العلم المؤنث الذي على وزن فعالِ اللام مكسورة ليست بياء، نحو: (حَذَامِ، وقَطَامِ، وسَجَاحِ، ورَقَاشِ) ونحو ذلك، فالعرب مختلفون في ذلك؛ فالحجازيون يبنونه على الكسر دائمًا؛ كقول شاعرهم:

فلوْلا المُزْعِجَاتُ مِنَ اللّيالي لما ترك الْقَطا طِيبَ المنَامِ

إذا قالَتْ حَـذَامِ فَصدِّقُوهـا فإنَّ القَـوْلَ ما قَالَـتْ حَـذَامِ

فحذام في الموضعين فاعل، ومع ذلك لم تتأثر بالإعراب لأنها عندهم مبنيةٌ على الكسر.

وأما التميميون فمختلفون في هذا الباب؛ فكثيرٌ منهم يعربه إعراب ما لا ينصرف؛ يعني لا ينونه، لكن يرفعه بالضمة في الرفع، وفي النصب ينصبه بالفتحة، وفي الجر يجره بالفتحة.

يقولون: (جَاءت حذامُ مسرعةً)، و(رأيت حذامَ مسرعةً)، و(سلمت على حذامَ) هذا اليوم.

وبعضهم يُفصِّل ويُفرِّق بينما كان مختومًا براء كـ (ظفارِ)؛ فيبنيه على الكسر دائمًا كالحجازيين، وبينما ليس مختومًا براء كـ (حَذَامِ، ورَقَاشِ) فيعربه إعراب ما لا ينصرف، فهذا خلاف العرب في مثل هذا الباب باب حَذامِ.

المتكلم سيقول: نأخذ بلغة الحجازيين ونرتاح، ونبني على الكسر فهي واضحة ومريحة.

وأما المثال الثاني للمبني على الكسر فهو ماذا؟ أمس.

و(أمس) كلمةٌ مشهورة كثيرة الاستعمال في الكلام، فلهذا ينبغي على المتكلم أن يعرف أحكامها، ذكر ابن هشام أن العرب أيضًا مختلفون في مثل هذه الكلمة.

نلخص الخلاف في هذه الكلمة فنقول: كلمة أمس، إما أن يراد بها:

- الماضي مطلقًا؛ كقولك: (كُنَّا أَعِزَّةً أَمْسًا) تريد في الماضي مطلقًا.
- وإما أن يراد به اليوم الذي قبل يومك؛ يعني أمس القريب، نحن الآن مثلًا في يوم الثلاثاء ليلة الأربعاء، أمس يعني يوم الاثنين ليلة الثلاثاء.

فكلمة أمس تستعمل بالمعنيين عند العرب فلهذا نقول: إذا أُريد بكلمة أمس الماضي مطلقًا لا اليوم الذي قبل يومك فهو معربٌ عند جميع العرب، فتقول: (كُنَّا أَعِزَّةً أَمْسًا)، ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وإن أُريد بالأمس اليوم الذي قبل يومك فله ثلاثة أحوال:

- الحالة الأولى: أن يكون بـ (ال) الأمس، أو مضافًا كـ (أَمْسِكَ) فهذا معربٌ عند الجميع أيضًا، نحو: (أَمْسُنَا جَمِيلٌ)، و(الْأَمْسُ جَمِيلٌ)، و(زُرْتُهُ بِالْأَمْسِ) وهكذا.

إذا أُريد بها الماضي مطلقًا فهي معربةٌ عند الجميع، وأما إذا أُريد بها اليوم الذي قبل يومك فلها ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن تكون بـ (ال) الأمس، أو مضافًا كـ (أَمْسِكَ) فهي أيضًا معربةٌ عند الجميع.

- الحالة الثانية لأمس التي بمعنى اليوم الذي قبل يومك: أن يكون ظرف زمان فهذا مبنيٌّ على الكسر عند الجميع أيضًا، نحو: (زُرْتُهُ أَمْسِ)، أو (تَقَاتَلُوا أَمْسِ)، أو (لَقِيتُه أَمْسِ) هذا مبني على الكسر.

إذا قلنا: مبني؛ يعني أنه سيعرب إعراب المبنيات، ظرف الزمان حكمه النصب إلا أن اللفظ مبني على الكسر، يعني نقول في الإعراب (زُرْتُهُ أَمْسِ)، نقول: أَمْسِ ظرف زمان في محل نصب مبني على الكسر.

- الحالة الثالثة لأمس التي بمعنى اليوم الذي قبل يومك: ألا يكون ظرفًا ولا معرفًا بـ (ال) ولا مضافًا، فهذا هو الذي فيه خلاف بين العرب، فالحجازيون يبنونه على الكسر نحو: (أمسِ خيرٌ من اليوم): كلمة (أمس) هنا ليست ظرف زمان لا تدل على زمان فعل وقع أو سيقع ليست ظرفًا، هذا اسم لليوم الذي قبل يومك أمس، وليست معرفةً بـ (ال)، ولا مضافةً، فالحجازيون يبنون على الكسر.

(أَمْسِ خَيرٌ من اليوم).

أَمْسِ: مبتدأ في محل رفع مبني على الكسر، وخَيرٌ: خبره.

وتقول: (مضى أمسِ بما فيه).

مضى: فعلٌ.

أمسِ: فاعل مبنيٌّ على الكسر.

وتقول: (تأملت أمسِ وما فيه).

مفعول به لكن مبني على الكسر عندهم.

وكذلك: (انتظرته من أمسِ إلى اليوم)،

الحجازيون يبننه على الكسر، وأما التميميون فيمنعونه من الصرف، يعربونه ولكن يمنعونه من الصرف.

يقولون: (أمسُ خيرٌ من اليوم)، و(مضى أمسُ بما فيه)، و(تأملت أمسَ وما فيه)، و(انتظرته من أمسَ إلى اليوم)، وهكذا.

وبعض التميميين يبنيه على الكسر في النصب والجر كالحجازين، ويمنعه من الصرف الرفع.

هذا التفصيل اضطرنا إليه أن ابن هشام ذكر الخلاف في هذه الكلمة.

النوع الثاني من الأسماء المبنية التي ذكرها ابن هشام:

المبني على الفتح: ومثَّل له بمثالٍ واحدٍ متفقٍ عليه؛ وهي الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكان ينبغي أن يستثني منها: اثني عشر، فجزؤه الأول معربٌ إعراب المثني، وجزؤه الآخر مبنيٌّ على الفتح، وكأنه لم يستثنه؛ لأنه من المعروف من النحو بالضرورة وسبق ذلك في نحو المبتدئين.

والنوع الثالث من الأسماء المبنية:

المبني على الضم: ومثَّل له ابن هشام أيضًا بمثالٍ واحد متفقٍ عليه؛ وهي الظروف المقطوعة عن الإضافة.

الظرف يعني: اسم الزمان الذي دلَّ على زمان الفعل.

المقطوعة عن الإضافة: يعني بعد أن أضفته حذفت المضاف إليه، وهذا يدرس بالتفصيل في باب الإضافة، في باب الإضافة هناك مسألة كاملة بمعنى القطع عن الإضافة.

خلاصة ذلك أن كلمة (قبل، وبعد) من الأسماء التي تلزم الإضافة، إلا أن المضاف إليه بعدهما يجوز أن تُصرح به، ويجوز ألا تصرح به، فإن صرَّحت به فليس فيهما إلا الإعراب على أصل الأسماء.

تقول: (جئت قبلَ محمدٍ)، و(صليت بعدَ المغربِ)، أو (جئت من قبلِ محمدٍ)، معرب.

وإذا لم تصرح بلفظ المضاف إليه جاز لك في (قبل وبعد) البناء على الضم وهذا الأكثر والأفصح تقول: (جئت قبلُ ثم عدت من بعدُ).

(جئت قبلُ): من الذي جاء أولًا أنت أم محمد؟ تقول: (جئت قبلُ) يعني قبل محمد، لكنك لم تصرح بلفظ المضاف إليه؛ فحينئذٍ لك ثلاثة أوجه أفصحها أن تبني على الضم (جئت قبلُ ثم عدت من بعدُ).

قال تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:٤]؛ يعني من قبل الفتح ومن بعده.

والوجه الثاني الجائز: أن تُعْرِب وتَنْصِب، أن تعرب يعني تبقيها معربة وتُنون، تقول: جئت قبلًا ثم رجعت من بعدٍ.

قال الشاعر:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرابَ وكُنتُ قَبْلًا أَكادُ أَغُصُّ بالماءِ الفُراتِ

والوجه الثالث الجائز أن تُعرب لكن بلا تنوين، تقول: جئت قبلَ ثم رجعت من بعدِ؛ يعني كأن المضاف إليه مذكور وهذه أقل الحالات.

والتمثيل طبعًا إنما يصح في الحالة الأفصح وهي البناء على الضم.

والنوع الرابع من الأسماء المبنية:

المبني على السكون: ومثَّل له ابن هشام بمثالين وهما: (مَنْ، وكَمْ).

أما (مَنْ) فهي مبنيةٌ على السكون دائمًا، ولها أوجه قد تكون اسم استفهام كقولك: (مَنْ أبوك؟)، وقد تكون اسم شرط كقولك: (مَنْ يجتهد ينجح)، وقد تكون اسمًا موصولًا بمعنى الذي كقولك: (أَكْرِمْ مَنْ أُكْرِمُ)؛ يعني الذي أُكرمه وهكذا.

هل يصح أن نضبط كلمة (مَن) في المتن بكسر الميم (مِنْ) كمن أم لا يصح؟

ما يصح، لماذا لا يصح؟ لأن (مِنْ) حرف جر، وابن هشام يريد أن يمثل على الأسماء المبنية فلا بد أن يكون اسمًا مبنيًا، ثم يكون مبني على السكون، أما (مِنْ) فحرف فلا يصح أن نكسر إذا وجدته مضبوطًا في بعض ما طُبع بالفتح والكسر.

والمثال الآخر: كمْ وهي مبنية على السكون دائمًا سواءٌ أكانت استفهامية كقولك: (كمْ مالك؟) أم خبرية دالة على التكثير كقولك: (كم مرةٍ نهيتك عن ذلك).

ثم قال ابن هشام (فائدة في البناء): «وُهوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ» يعني السكون.

الأصل في المبنيات أن تبنى على السكون؛ كما قال ابن مالكٍ في ألفيته:

وَالَأصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسكّنا

ما الفائدة عندما نعرف الأصل؟

الفائدة في ذلك: أنك لا تسأل عن سبب بناء المبنيات على السكون، لماذا بنيت على السكون؟ لأنها الأصل، الأصل في المبني أن يبنى على السكون، لكن لو رأيت مبنيًا على الفتح أو الضم أو الكسر فلك أن تسألك لما خرج عن أصله وبني على الفتح في مثل (كيفَ)، ولماذا بني على الضم كما في (حيثُ)؟ ولماذا بني على الكسر كما في (هؤلاءِ) وهكذا.

فيعللون حينئذٍ يقولون مثلًا: (كيفَ، وحيثُ، وهؤلاءِ) قبل آخرها ساكن، فهذا يمكن أن تبنى على السكون لكي لا يلتقي ساكنان، عرفنا الآن لماذا حُرك، هذا تعليل التحريك، لماذا اختيرت هذه الحركة بالذات ضمة في (حيثُ)، وفتحة في (كيفَ)، وكسرة في (هؤلاءِ) يحتاج إلى تعليل آخر وهكذا.

فمعرفة الأصول يُنبئك عن الأشياء التي تستحق أن يُسأل عنها، والأشياء التي لا يُسأل عنها لأنها جاءت على الأصل.

ثم بعد أن انتهى ابن هشام -رحمه الله- من الكلام على الاسم معربًا ومبنيًا انتقل إلى الفعل ليتكلم أيضًا على بنائه وإعرابه.

فقال -رحمه الله-:

«وأَمّا الْفِعْلُ فَثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ: ماضٍ ويُعْرَفُ بِتَاءِ التَأنِيثِ السَّاكِنَةِ»

فذكر هنا أقسام الفعل الثلاثة المشهورة الماضي والمضارع والأمر، وسوف يتكلم على كل قسمٍ فيذكر العلامات المميزة له عن غيره، ويذكر حكمه من حيث البناء والإعراب.

سيذكر في كل نوع مسألتين العلامات التي تميزه عن غيره، وحكمه من حيث الإعراب والبناء فلهذا قال في الفعل الماضي بعد ذلك: «ماضٍ ويُعْرَفُ بِتَاءِ التَأنِيثِ السَّاكِنَةِ»

الفعل الماضي علامته التي تميزه عن غيره قبول تاء التأنيث الساكنة وهذا شُرح من قبل.

ثم ذكر حكمه من حيث الإعراب والبناء فقال:

«وبِنَاؤُهُ عَلَى الْفتْح كَضَرَبَ إلاَّ مَعَ وَاو الجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ كَضَرَبُوا والضَّمِيرِ المَرْفُوع المُتَحَرِّكِ فَيُسَكَّنُ كَضَرَبْتُ»

فذكر ابن هشام -رحمه الله- أن الفعل الماضي يبنى على ثلاثة أشياء:

- يبنى على الضم إذا اتصل بواو الجماعة كـ (ذَهَبُوا).
- ويبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفعٍ متحرك.

ما المراد بضمائر الرفع المتحركة؟

تاء المتكلم كـ (ذَهَبْتُ)، ونون النسوة كـ (النِّسْوَةُ ذَهَبْنَ)، ونا المتكلمين كـ (نَحْنُ ذَهَبْنَا).

هنا نذكر فائدة:

الضمائر كما سيأتي متصلة ومنفصلة، الضمائر المتصلة منها: ضمائر تأتي في محل رفع؛ وهي: ضمائر تواني الخمسة الخاصة بالرفع مع (نا) المتكلمين التي تأتي رفعًا ونصبًا وجرًّا.

إذن فضمائر الرفع المتصلة كم؟

ستة؛ ثلاثةٌ منها ساكنة وهي: ألف الاثنين (ذهبا)، واو الجماعة (ذهبوا)، وياء المخاطبة (اذهبي)، فهذه الثلاثة دائمًا تشترك في الأحكام كما في الأفعال الخمسة.

وثلاثةٌ من هذه الضمائر متحركة يعني أولها متحرك: وهي تاء المتكلم أو الفاعل في: (ذَهَبْتُ)، ونون النسوة في: (النِّسْوَةُ ذَهَبْنَ)، و(نا) المتكلمين في: (نَحْنُ ذَهَبْنَا)، فهذه الثلاثة دائمًا أحكامها متشابهة في النحو وفي الصرف، فهذه فائدة على الطريق.

ذكر ابن هشام أن الماضي يبنى على الضم كـ(ضَرَبُوا)، وعلى السكون كـ(ضَرَبْتُ)، و(النسوة ضَرَبْنَ)، و(نحن ضَرَبْنَا)، ويبنى على الفتح فيما سوى ذلك، يعني إذا لم تتصل به واو الجماعة، ولا ضمير رفعٍ متحرك، كقولك: (محمدٌ ذَهَبَ بسرعةٍ)، أو (المحمدان ذَهَبَا بسرعةٍ)، وهكذا.

وقد ذكرنا في شرح المبتدئين أن الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح دائمًا.

وأما ابن هشام هنا فذكر أن الماضي يبنى على الفتح والضم والسكون.

والحقيقة أن ما ذكره ابن هشامٍ هنا من كون الفعل الماضي يبنى على الفتح والضم والسكون؛ يعني يبنى على حركة آخره هو مذهبٌ تعليميٌّ، وليس مذهبًا علميًا يعني لم يقل به أحدٌ من العلماء من النحويين في كتبهم العلمية حتى ابن هشام لا يقول بذلك في كتبه العلمية؛ كأوضح المسالك، بل ينصون على: أن الماضي مبنيٌّ على الفتح دائمًا، لكنه مذهب تعليمي أسهل على الطلاب المتعلمين أن يقال: إن الماضي مبني على حركة آخره، ونحن شرحنا السبب في ذلك في شرح المبتدئين.

ومما ينقض هذا المذهب الفعل الماضي المختوم بألف كـ (سعا ودعا)، الفعل الماضي المختوم بألف كـ (سعا ودعا)، هذا مبني على الفتح اتفاقًا، حتى عند هؤلاء الذين يقولون إنه يبنى على الفتح والضم والسكون، يقول: لا، (سعا ودعا) مبنى على الفتح المقدر.

إذا كنتم تقولون: إن الماضي يبنى على حركة آخره تسهيلًا على الطلاب، نقول: إذن (سعا ودعا) مبنى على السكون، قوله: هناك مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره التعذر، يعني الاستحالة.

فالخلاصة أن ما ذكره ابن هشامٍ هنا مذهبٌ تعليميٌّ وليس مذهبًا علميًا.

وقول ابن هشام -رحمه الله تعالى-: «والضَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَحَرِّكِ»

هذه العبارة ليست محررة من ابن هشام وهو يعلم ذلك لا يخفى عليه مثل ذلك، ولكن العلماء إذا كان المعنى واضحًا والمعلومة واضحة قد يتساهلون في بعض العبارات، لكن ينبغي أن ينبه إلى ذلك لكي لا يقال: إن العبارة مقصودة؛ لأن عبارة المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم إنما تقال في ماذا؟ في المعربات والضمائر من المبنيات، فلو أراد أن يدقق في العبارة كما

يفعل في أوضح المسالك كان يقول مثلًا: ضمير الرفع المتحرك، ما يقول: المرفوع، والمسألة سهلةً متى ما علمتم قصد ابن هشام -رحمه الله تعالى-.

نقف هنا ونكمل إن شاء الله بعد صلاة العشاء.

وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس الأول (الجزء الثاني):

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فقد توقفنا مع ابن هشامٍ -رحمه الله تعالى - في الكلام على الفعل الماضي إذ ذكر العلامة التي تميزه، وحكمه من حيث الإعراب والبناء.

فانتهينا من ذلك إلا أنه ختم كلامه بقوله:

«ومِنْهُ نِعْمَ وبِئْسَ وعَسى ولَيْسَ عَلَى الأَصَحِّ»

يعني من الفعل الماضي هذه الكلمات الأربع على الأصح.

فقوله: «عَلَى الأَصَحِّ»؛ يدل على أنه فيها خلافًا بين النحويين، وأن الذي يرجحه ابن هشام أنها داخلةٌ في الأفعال الماضية.

الكلمة الأولى والثانية: وهما: «نِعْمَ وبِئْسَ»؛ فهما المستعملان في أسلوب المدح والذم في نحو قولك: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، و(بِئْسَ الرجلُ عمرٌو).

فقيل: إنهما اسمان، والصواب: أنهما فعلان ماضيان؛ والدليل على كونهما فعلين ماضيين قبولهما علامات الفعل الماضي التي تميزه، وهي قبول التاء سواءً تاء الفاعل، أو تاء التأنيث.

فتقول مثلًا: (هندٌ نِعْمَتْ المرأة)، ومن ذلك: (نِعْمَتْ البدعة).

فدخول تاء التأنيث على «نِعْمَ وبِئْسَ» دليلٌ على أنهما فعلان ماضيان.

والكلمة الثالثة والرابعة: «عَسى ولَيْسَ»، قيل: إنهما حرفان فـ (عَسى) حرف ترجٍ، و(لَيْسَ) حرف نفيٍّ.

والصواب: أنهما فعلان ماضيان أيضًا لقبولهما علامات الماضي، فأنت في (لَيْسَ) تقول: (لَسْتُ بخيلًا)، و(هندٌ لَيْسَتْ بخيلةً) فتقبل الدخول على التاء، وكذلك في (عَسى) تقول: (عَسَيْتُ أن أسافر)، و(هندٌ عَسَتْ أن تسافر)؛ فدل ذلك على أنها أفعالٌ ماضية.

ثم انتقل ابن هشام إلى فعل الأمر، فقال -رحمه الله-:

«وَأَمْرٌ ويُعْرَفُ بِدِلالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ»

هذه العلامة التي تميزه، وقد سبق شرحها.

ثم تكلم على بناءه وإعرابه فقال:

«وبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ كـ(اضْربْ) إِلاَّ الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهَ كـ(اغْزُ) و (اخْشَ) (وارْمِ) ونَحْوَ (قُومَا) و(قومُوا) و(قُومِي) فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ، ومِنْهُ هَلُمّ في لُغَةِ تَمِيم وهَاتِ وتَعَالَ في الأَصَحِّ».

فقد سبق في شرح المبتدئين أن فعل الأمر يُبنى على السكون، ويُبنى على حذف النون، ويُبنى على حذف حرف العلة، فيبنى على حذف النون إذا كان أمرًا من الأفعال الخمسة، فتقول في: (يَقُومُون: قُومُوا).

وفي: (يَقُومَان: قُومَا).

وفي: (تَقُومِين: قُومِي) فبناؤه على حذف النون.

ويبنى على حذف حرف العلة إذا كان آخره حرف علة؛ كالأمر من: (يَدْعُو، ادْع)، والأمر من: (يَرْمِي، ارْم)، والأمر من: (يَخْشَى، اخْش).

وفي سوى ذلك يبنى على السكون كـ (اذهبْ، واجلسْ)، فهذا سبق شرحه.

لكن بقي فعل الأمر إذا اتصلت به نون التوكيد كـ(اذْهبنَّ)، فهل نقول: أنه مبنيٌّ على الفتح الظاهر أم مبنيٌّ على السكون؟ لكن على السكون المقدر، والفتح الموجود فيه هو فتح تخلُّص من التقاء الساكنين قولان للنحويين في هذه المسألة.

وختم ابن هشام الكلام على فعل الأمر أيضًا بذكر بعض الكلمات المختلف فيها فقال:

«ومِنْهُ هَلُمَّ فِي لُغَةِ تَمِيم وهَاتِ وتَعَالَ فِي الأَصَحِّ»

فهذه ثلاث كلماتٍ أيضًا فيها خلاف.

الكلمة الأولى: «هَلُمَّ»، والخلاف فيها بين العرب ليس بين النحويين؛ أي أن فيها لغتين عن العرب، فالحجازيون يلزمونها طريقةً واحدةً مع المذكر والمؤنث، ومع المفرد والمثنى والجمع؛ يعني يقولون: (هَلُمَّ يا رجل)، و (هَلُمَّ يا هند)، و (هَلُمَّ يا رجلان)، و(هَلُمَّ يا هندان)، و(هَلُمَّ يا رجال)، و(هَلُمَّ يا هندات)، وهذا يدل على أنه ليس فعلًا؛ لأن الفعل تتصل به ضمائر الرفع بحسب فاعله.

فقالوا: إن (هَلُمَّ) عند التميميين على هذه الصورة اسم فعل أمر، وليس فعل أمر؛ لأن اسم الفعل هو الذي لا يتصل بالضمائر؛ كقولك: (صَه)، فتقول للرجل: (صَه)، وللمرأة: (صَه)، وللجمع: (صَه يا رجال)، و(صَه يا نساء) فلا يتصل بالضمائر.

وأما التميميون فيصلون بهذه الكلمة الضمائر بحسب الفاعل فيقولون: (هَلُمَّ يا رجل)، و(هلمي يا هند)، و(هلما يا رجلان، ويا هندان)، و(هَلُموا يا رجال)، وهكذا.

فقال النحويون: إن (هَلُمَّ) عند تميم فعل أمر، كغيره من أفعال الأمر التي تتصل بالضمائر.

والقرآن الكريم -كما هو معلوم- نازلٌ في أغلبه على لغة الحجازيين، فنزل في هذا على لغة الحجازين كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾ [الأنعام:١٥٠]، وفي قوله: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب:١٨].

وعلى لغة التميميين يقال في موضعين: (هَلُموا).

وأما الكلمة الثانية والثالثة فهما: «هَاتِ وتَعَالَ».

وفي هاتين الكلمتين خلافٌ بين النحويين فلهذا قال عنهما: «في الأَصَحِّ»، فقيل: إنهما اسما فعل أمر، والصواب: أنهما فعل أمر؛ لقبولهما علامة فعل الأمر فيتصلان بياء المخاطبة، ويدلان على الطلب.

فتقول: (يا محمد هَات)، و(يا هند هَاتِي)، و(يا محمد تعال)، و (يا هند تعالِي)، وهكذا.

بعد أن انتهى ابن هشام من القسم الأول من الأفعال الفعل الماضي، والقسم الثاني: فعل الأمر، انتقل إلى القسم الثالث وهو الفعل المضارع.

فقال:

«وَمضارِعٍ ويُعْرَفُ بِلَمْ»

أي أن قبول لم هي العلامة التي تميز الفعل المضارع أو غيره، وقد سبق شرح ذلك.

ثم ذكر ابن هشام معلومةً صرفية لغوية عن الفعل المضارع وهو أن الفعل المضارع لا بد أن يُفتتح بأحرفٍ من أحرف المضارعة، فقال:

«وافْتِتَاحُهُ بِحرْفٍ مِنَ نَأَيْتُ نَحْوُ نَقُومُ وأَقُومُ ويَقُومُ وتَقُومُ»

هذا في الحقيقة حكمٌ صرفيٌّ لغويٌّ، وليس حكمًا نحويًا ذكره ابن هشام للفائدة؛ فكل مضارع لا بد أن يبتدأ بحرفٍ من أحرف المضارعة الأربعة المجموعة في: (نَأَيْتُ)، أو (أَنَيْتُ)، أو (نَأْتِي) فهي أربعة أحرف: (الهمزة، والنون، والياء، والتاء).

يعني لا يمكن أن تجد مضارعًا يبدأ بالدال ولا بالقاف أو بحرفٍ آخر غير هذه الأحرف، فالهمزة للمتكلم.

بعض المحققين المدققين يقول: لا تقل للمتكلم، قل: للتكلم، لماذا؟

لأنها تستعمل مع المذكر والمؤنث؛ فالذكر رجل يقول: (أَذْهَبُ)، والمرأة تقول: (أَذْهَبُ)، والذين يقولون: للمتكلم يُغَلِّبُون، يقول: لأن الأصل فيما عُبِّر عنه بالمذكر أنه يشمل المذكر والمؤنث كأغلب كلام العرب من القرآن الكريم.

وإن أردت التدقيق فقل: للتكلم؛ لكي يشمل الأمرين، وكذلك النون للمتكلمين ذكورًا كانوا أم إناثًا، يقول جماعة الرجال: (نَحْنُ نَذْهَبُ)، وتقول جماعة النساء: (نَحْنُ نَذْهَبُ).

وأما الياء فللغائب مطلقًا مذكرًا كان أم مؤنثًا، مفردًا كان أم مثنًى، أم جمعًا لا يستثنى من الغائب سوى المؤنث المفرد، ما سوى المؤنث المفرد من الغيبة تستعمل معهم الياء، تقول: (محمدٌ يذهب)، و(المحمدان يذهبان)، و(المحمدون يذهبون)، و(الهندات يذهبن)، لكن (هند) هذا مؤنث مفرد، ما تقول: (هندٌ يذهب).

ننتقل للتاء، التاء لشيئين: للمؤنث الغائب كـ (هندٌ تذهب)، وللمخاطب مطلقًا، مذكرًا كان أو مؤنثًا، مفردًا كان أو مؤنثًا أو جمعًا تقول: (أنت تذهب)، و(أنت تذهبين)، و(أنتما يا محمدان، ويا هندان تذهبان)، و(أنتم تذهبون)، و(أنتن تذهبن).

إذن فالهمزة والنون لشيءٍ معين للتكلم، والتاء للمخاطب كله، وأما الغائب فأكثره مع الياء سوى المفرد المؤنث مع التاء.

ومن هذا تعلم أن الضبط الصحيح لقول ابن هشام: «وافْتِتَاحُهُ بِحرْفٍ مِنَ نَأَيْتُ» بالرفع على أنه متبدأ وخبره قوله: «افْتِتَاحُهُ بِحرْفٍ»؛ يعني افتتاحه كائنٌ بحرفٍ.

ووهم من ظن أن وافتتاحه بالجر عطفًا على (لَمْ)؛ لأن المعنى حينئذٍ يكون يعرف الفعل الماضي بـ(لَمْ) وبافتتاحه بحرفٍ من (نَأَيْتُ)، وهذا غير صحيح؛ لأن الافتتاح بحرفٍ من (نَأَيْتُ) ليس علامةً مميزةً للمضارع؛ لوجوده في الماضي نحو: (أَمَرَ، ونَصَرَ، ويَأسَ)، وفي الأمر نحو: (نَمْ)، وفي الاسم نحو: (نَاصِر، وأَكْبَر، ويَد، وتَمْر)، وفي الحروف نحو: (إلى)، وهكذا.

إذن هو شرط في المضارع لكنه ليس علامةً خاصةً بالمضارع.

بعد أن ذكر ابن هشام أن المضارع لا بد أن يبدأ بحرفٍ من أحرف المضارعة ذكر بعد ذلك حركة حرف المضارعة ما هي؟

فقال:

«ويُضَمُّ أَوّلُهُ إِنْ كانَ ماضِيهِ رُباعيًّا كـ (يُدَحْرِجُ ويُكْرِمُ)، ويُفْتَحُ في غَيْرِهِ كـ (يَضْرِبُ ويَسْتَخْرِجُ)»

أيضًا هذا الحكم حكمٌ لغويٌ صرفيٌّ وليس حكمًا نحويًا، كل ما يتعلق بالبنية هذا صرف، ليس نحوًا.

الخلاصة في حركة حرف المضارعة أنه يُضم مع الرباعي، ويُفتح في غيره، غير الرباعي ماذا يشمل؟

الثلاثي، والخماسي، والسداسي.

فتقول في الثلاثي: (ذَهَبَ، يَذْهَب)، (جَلَسَ، يَجْلِس)، (كَتَبَ، يَكْتُب).

تقول في الخماسي: (انْطَلَقَ، يَنْطَلِق، وأَنْطَلِق، تَنْطَلِق، ويَنْطَلِق).

وتقول في السداسي: (اسْتَخْرَجَ، يَسْتَخْرِج، وتَسْتَخْرِج، ونَسْتَخْرِج، وأَسْتَخْرِج).

أما الرباعي: فهو المضموم حرف المضارعة فتقول: (أَكْرَمَ، يُكْرِم، ونُكرم، وتُكرم، أُكرم، أو دَحْرَجَ، يُدحرج، نُدحرج، يُدحرج، وهكذا.

بعد أن ذكر ابن هشام العلامة التي تميز الفعل المضارع وأحرف المضارعة، انتقل بعد ذلك للكلام على إعراب الفعل المضارع وبناءه.

فقال:

«ويُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوةِ نَحْوُ {يَتَرَبَّصْنَ} و {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ} وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرةِ لَفْظًا أو تَقْدِيراً نَحْوُ: {لَيُنْبَذَنَّ}، ويُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذَلكَ نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ، {وَلَا تَتَّبِعَانِّ}، {لَتُبْلَوُنَّ}، {فَإِمَّا تَرَيِنَّ}، {وَلَا يَصُدُّنَّكَ}»

فذكر ابن هشام -رحمه الله- أن المضارع معرب إلا إذا اتصلت به نون النسوة، فيُبنى على السكون كـ (يَدْرُسْنَ ويُرْضِعْنَ).

أو اتصلت به نون التوكيد المباشرة فيبنى على الفتح، وسبق شرح ذلك من قبل، لكن نريد أن نقف هنا عند وصف ابن هشام لنون التوكيد بأنها مباشرة، هذه زيادة، ونقف أيضًا عند الأمثلة التي ذكرها ابن هشام.

فالمضارع يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة، نحو: (يَلْعَبُ، لَا تَلْعَبَنَّ)، نون التوكيد باشرت الفعل، لم يفصل بينهما فاصل، هذه نسميها مباشرة.

وأما نون التوكيد غير المباشرة فلا يُبنى معها المضارع يعني يبقى على إعرابه، يبقى معربًا.

وما المراد بنون التوكيد غير المباشرة؟

يعني نون التوكيد التي لم تباشر الفعل؛ لوجود فاصل بينهما، حاجز فاصل بين الفعل المضارع وبين نون التوكيد، هذا الفاصل بينهما قد يكون ملفوظًا به.

نحو تخاطب اثنين تقول: (أَنْتُمَا تَلْعَبَانِ)، أَكِّد (تَلْعَبَان) وأنهاهما عن ذلك؛ فتقول: (لَا تَلْعَبَانِّ) الفعل (تلعبان)، أدخل عليه لا الناهية: (لَا تَلْعَبَا)، أَكِّده بنون التوكيد: (لَا تَلْعَبَانِّ)، نون التوكيد النون المشددة، والفعل (تَلْعَب) وبينهما ألف الاثنين، إذن فنون التوكيد مباشرة أم غير مباشرة؟

غير مباشرة، لوجود الفاصل وهو ألف الاثنين.

فنقول: إن الفعل حينئذٍ معرب أو مبني؟ نقول: معرب هذا فعل مضارع مجزوم ليس في محل الجزم، مجزوم وعلامة جزمه حذف النون.

وقد يكون الفاصل بينهما مقدرًا ما معنى مقدرًا؟

يعني محذوفًا من اللفظ، مثل: (تَلْعَبُون) الفعل (تَلْعَبُون) أَدْخل عليه لا الناهية، (لَا تَلْعَبُوا) حذفت النون، وصار مختومًا بواو الجماعة، (لَا تَلْعَبُوا) واو الجماعة -كما عرفنا قبل قليل- ضمير ساكن، أدخل عليه نون التوكيد، نون التوكيد إما نون خفيفة حرف ساكن أن نون ثقيلة مشددة؛ يعني نون ساكنة وبعدها نون متحركة، فنون التوكيد على كل حال تبدأ بساكن، وواو الجماعة في (تَلْعَبُوا) أيضًا ساكن فالتقى ساكنان.

وكيف نتخلص من التقاء الساكنين؟

إن كان الأول حرف مد حذفناه، وإذا لم يكن حرف مَد حركناه هذه قاعدة التخلص من التقاء الساكنين، والساكن الأول هنا: حرف مد واو الجماعة فنحذفه، فنقول: (لَا تَلْعَبُنَّ)، بحذف واو الجماعة؛ فالنون اتصلت بالباء آخر الفعل، لكنه في الحقيقة اتصالٌ غير مباشر لوجود الفاصل، الفاصل الملفوظ به أم الفاصل المقدر لأنه محذوف؟

مقدر لأنه محذوف، والمحذوف في حكم المذكور، لماذا في حكم المذكور؟

لاجتماعهما في الوجود، لأن المحذوف موجود أم غير موجود؟

موجود لأن الحذف لا يقع إلا على موجود، لا يمكن أن توقع الحذف على معدوم؛ يعني شيء غير موجود أصلًا ثم تحذفه، الحذف لا يكون إلا على شيء موجود كان موجود، ثم حذفته، فقولك: محذوف يدل على أنه موجود، لكن أصابه الحذف، إذن فهو موجود ولكنه محذوف.

الخلاصة: أن الفعل هنا بينه وبين نون التوكيد فاصل وهو واو الجماعة المقدرة؛ لأنها محذوفة فيبقى الفعل معربًا، فنقول: (لَا تَلْعَبُنَّ) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، فهذا مراد ابن هشام بوصف نون التوكيد التي يبنى معها المضارع على الفتح بأنها مباشرة.

وأما أمثلة ابن هشام -رحمه الله- فمثَّل: بـ ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة:٢٣٤]، هذا فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.

ومثَّل بقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة:٢٣٧]؛ يعني المطلقات هذا فعلٌ مضارع مبنيٌّ على السكون لاتصاله بنون النسوة، نون النسوة في ﴿يَعْفُونَ﴾ يعود على المطلقات، وهن جمعٌ مؤنث وضميرهن نون النسوة.

فالنون النسوة في ﴿يَعْفُونَ﴾ هذه نون النسوة تعود إلى المطلقات، والفعل (يَعْفُو)، هذا الفعل (يَعْفُو) على وزن (يَفْعُل) مثل: (يَدْعُو).

ثم اتصلت بنون النسوة بالفعل(يَعْفُو) كما تتصل بالفعل (يَكْتُب)، تقول: (يَكْتُب: يَكْتُبْن)، و(يَعْفُو: يَعْفُونَ).

الفعل (يَعْفُو) اتصلت به نون النسوة فوزن (يَعْفُونَ) كوزن (يَكْتُبْن)؛ يعني (يَفْعُلْن)، فالفعل هنا فعلٌ مضارعٌ اتصلت به نون النسوة فهو مبنيٌّ على السكون لاتصاله بنون النسوة.

بخلاف قولنا: (الرِّجالُ يَعْفُون)، لو قلت: (الرِّجالُ يَعْفُون)؛ فالواو في (يَعْفُون) هذه واو الجماعة، والنون في (يَعْفُون) هذه علامة الرفع مع الأفعال الخمسة، وأصل الفعل (يَعْفُو) كـ(يَدْعُو) فعل مضارع مختوم بواو ساكنة، ثم دخلت واو الجماعة على الفعل؛ لأنه ضمير الرجال، واو الجماعة ضمير ساكن، والفعل مختوم بواو ساكنة فالتقى ساكنان، فحذفنا الأول.

يعني حذفنا واو الجماعة أم واو الفعل؟

حذفنا واو الفعل، وبقيت واو الجماعة، والنون علامة الرفع في الأفعال الخمسة فصار يعفون.

إذن (يَعْفُون) ما وزنه؟ لا بد تحذف الواو، الواو تقابل اللام في الميزان، إذن احذف اللام في الميزان؛ فوزن (يَعْفُون) (يَفْعُون) بحذف اللام، هذا فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، لأنه لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد.

ومثَّل ابن هشام بقوله تعالى: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾ فعل مضارعٌ مبنيٌّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، أصله الفعل (يُنْبَذ)، اتصلت به نون التوكيد (يُنْبَذَنَّ) فبُني على الفتح.

ومثَّل بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس:٨٩]، ﴿تَتَّبِعَانِّ﴾: مضارع معرب مجزوم وعلامة جزمه حذف النون.

ونون التوكيد لماذا لم تبنه؟ لأنها غير مباشرة لم تؤثر في البناء، ما الذي فصل بين نون التوكيد وبين الفعل (تَتَّبِع)، ألف الاثنين، كما في (لَا تَلْعَبَانِّ).

ومثَّل بقوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ هذا فعلٌ مضارعٌ مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة.

نفهم المسألة من الأصل، ما أصل الفعل (تُبْلَوُنَّ)؟ يعني احذف ما اتصل به من أوله وآخره (تُبْلَى) أصل الفعل (تُبْلَى) اتصلت به واو الجماعة، ثم نون الرفع، ثم نون التوكيد، (تُبْلَى)

اتصلت به واو الجماعة، واو الجماعة ساكنة و(تُبْلَى) مختوم بألف ساكنة التقى ساكنان، ماذا سنفعل؟

سنحذف الساكن الأول يعني ألف (تُبْلَى)؛ صارت (تُبْلَو)، ثم أدخلنا نون التوكيد، ونون التوكيد مبدوءة بساكن، وواو الجماعة ساكنة، ماذا تفعل العرب حينئذٍ؟

إن حذفت واو الجماعة أيضًا فقد أجحفت بالفعل؛ لجمعها حذفين على الفعل وهذا لا تفعله العرب، اللغة العربية عادلةٌ وحكيمة، لكن التقى ساكنان ماذا نفعل؟ يقول: نتخلص من التقاء الساكنين بالتحريك مع أن القياس الحذف، لكن نتخلص بالتحريك لكي لا نجحف على الفعل بحذفين؛ فحركوا واو الجماعة بالضم، (تُبْلَوُنَّ) هذه واو الجماعة لكن حُركت بالضم للالتقاء الساكنين ولم تحذف على القياس؛ لكي لا يُجحف بحق الفعل.

فعلى ذلك نون التوكيد باشرت الفعل أم فصلت واو الجماعة بينهما؟

فصلت بينهما وهي ظاهرة.

والفعل هنا (تُبْلَى) هذا فعل مضارع مسبوق بناصب أو بجازم، (لَتُبْلَوُنَّ) اللام هنا لام القسم، يعني الواقعة في جواب القسم والتقدير: (واللهِ لَتُبْلَوُنَّ) هذا ليس من مواضع نصب المضارع، ولا جزم المضارع، إذن فالمضارع حكمه هنا الرفع وهو مضارع من الأفعال الخمسة لاتصاله بواو الجماعة؛ يعني فيه نون الرفع، فعندك (تُبْلَى)، وعندك واو الجماعة، ثم نون الرفع، ثم نون التوكيد.

ما عندنا إلا نون التوكيد في الآية، أين نون الرفع؟ حذفت، لكن لم تحذف بسبب ناصب أو جازم، وإنما حُذفت بسبب توالي ثلاثة أمثال، فهي نون، ونون التوكيد نونان، فكرهوا توالي

ثلاثة أمثال؛ فحذفوا نون الرفع لذلك، فلهذا نقول: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة، من فهم النحو تلذذ به.

مثَّل ابن هشام أيضًا بقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦]، (تَرَيِنَّ) هذا فعلٌ مضارعٌ مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة التي تعود إلى مريم -عليها السلام- فصلت بين الفعل (تَرَى) وبين نون التوكيد، إذن فنون التوكيد هنا غير مباشرة، ننظر ماذا حدث في الفعل من الأصل؟

الفعل في الأصل بعد أن نحذف ما اتصل به من أوله وآخره هو الفعل (تَرَى)، اتصلت به ياء المخاطبة، وياء المخاطبة تأتي معها نون الرفع من الأفعال الخمسة ثم نون التوكيد، عندك الفعل (تَرَى) وياء المخاطبة ونون الرفع، ونون التوكيد.

(تَرَى) أدخل عليها ياء المخاطبة، ياء المخاطبة ضمير ساكن، و(تَرَى) مختومة بألف وهي ساكنة فالتقى ساكنان فحذفنا الألف صارت (تَري).

دخلت (إما) الشرطية (إما تري)، هذه إما الشرطية إذن (تَري) هذا الفعل الواقع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، حذفنا النون للجزم، ثم دخلت نون التوكيد مبدوءة بساكن، و(تَري) هذه الياء المخاطبة وهي أيضًا ضمير ساكن التقى ساكنان نحذف أو نحرك؟

إن حذفنا على القياس أجحفنا بالفعل لجمع الحذفين عليه، إذن سنحرك كما فعلنا في (تُبْلَوُنَّ) لكن سنحرك هنا بالكسر؛ لأنه يناسب ياء المخاطبة، فنقول: (تَرَيِنَّ)، أما في (تُبْلَوُنَّ) حركَّنا الواو بالضم؛ لأنها تناسب الواو (تُبْلَوُنَّ) هذه مناسبات صوتية هذا الذي حدث في الفعل.

والمثال الأخير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [القصص:٨٧]، (يَصُدُّنَّكَ) هذا مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، ما الفعل؟ (يَصُدُّ)، (يَصُدُّ) دخلت عليه واو الجماعة التي تعود إلى المتكلم عنهم يقول: (هؤلاء لَيَصُدُّونَك) هذه واو الجماعة دخلت على (يَصُدُّ)، وواو الجماعة تأتي بنون الرفع من الأفعال الخمسة (يَصُدُّون)، الأصل (يَصُدُّون)، ثم دخلت نون التوكيد.

(يَصُدُّ) مختوم بدال حرف متحرك، واو الجماعة ما في إشكال، تجتمع واو الجماعة مع الدال (يَصُدُّون) ما في اشكال، لكن دخلت لا الناهية فحذفنا نون الرفع، فصارت (لَا يَصُدُّوا)، ثم دخلت نون التوكيد، ونون التوكيد أولها ساكن، وواو الجماعة ساكنة.

كيف نتخلص من التقاء الساكنين؟

القياس بالحذف لعدم وجود الإجحاف؛ فنحذف هنا واو الجماعة، فنقول: (لَا يَصُدُّنَّكَ)، نحذف الواو ما نحركها لكن الواو هذه المحذوفة فصلت بين الفعل وبين النون فيقول: فعلٌ مضارعٌ مجزوم وعلامة جزمه حذف النون.

بخلاف ما لو قلت: (يَا محمد هذا الرجل لَا يَصُدَّنَّكَ) عن كذا وكذا عند خطاب المفرد، فالمضارع مبنيٌّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، الأصل (يَصُدُّ) ثم اتصلت بنون التوكيد المباشرة (لَا يَصُدَّنَّكَ)، ما في فاصل، لا واو الجماعة، ولا غيرها، فيكون مبنيًا لاتصاله بنون التوكيد.

على ذلك انتهى ابن هشام من الكلام عن الاسم بيَّن معربه ومبنيه، ثم تكلم على الأفعال بأنواعها الماضي والمضارع والأمر، الآن سينتقل إلى النوع الثالث من أنواع الكلمة وهو الحرف فيبين بناءه وإعرابه.

فيقول -رحمه الله-:

«وأَمَّا الحَرْف فَيُعْرَفُ بِأَنْ لاَ يَقْبَلَ شَيئًا مِنْ عَلاَمَاتِ الاسْمِ والْفِعْلِ نَحْوُ هَلْ وَبَلْ»

شرحنا ذلك من قبل أن الحروف علاماتها عدمية، ألا تقبل شيئًا من علامة الأسماء، ولا شيئًا من علامات الأفعال.

ثم ذكر كلماتٍ مختلفًا في حرفيتها فقال:

«ولَيْسَ مِنْهُ (مَهْمَا) و (إِذْ ما)، بَلْ (ما) المَصْدَرِيَّةُ و (لَمَّا) الرَّابِطَة على الأَصَحِّ»

إذن فذكر أربع كلمات مختلفًا في نوعها:

الكلمة الأولى: (مَهْمَا)، هذا في أسلوب الشرط، (مَهْمَا تَفْعَلْ تُجْزَى بِه).

ما نوع (مَهْمَا)؟

قيل: حرف شرط يعني مثل (إِنْ) يعني ما يعود عليها ضمير، والصحيح عند المحققين أنها اسمٌ؛ لأن الضمير قد يعود عليها.

الكلمة الثانية: (إِذْ ما) أيضًا في أسلوب الشرط؛ وهي بمعنى (إِنْ)، (إِنْ تَجْتَهِدْ تَنْجَح)، (إِذْ مَا تَجْتَهِدْ تَنْجَح).

ما نوعها؟ قيل: (إذ) حرف شرط، حرف يعني مثل: (إِنْ) ما يعود عليها ضمير وهذا هو الأصح عند المحققين كابن هشامٍ في «أوضح المسالك»، وقيل: اسم شرط وهذا الذي رجحه ابن هشام في «قطر الندى»، فالعالم قد يختلف قوله في كتبه، فلذلك هنا في رسالة علمية عن اختلاف آراء ابن هشام في كتبه.

الكلمة الثالثة هي: (مَا) المَصْدَرِيَّةُ يعني التي ينسبك منها ومما بعدها مصدر.

كقولك: (يسرني ما صنعت)، يعني: (يسرني صنعك).

(ما) هذه المصدرية قيل: اسمٌ والأصح أنها حرفٌ كما اختار ابن هشام هنا.

والكلمة الرابعة وهي الأخيرة: (لَمَّا) قال ابن هشام الرَّابِطَة، (لَمَّا) الرَّابِطَة وتسمى لما الحينية لأنها بمعنى (حين)؛ كقولك: (لَمَّا جاء زيدٌ أكرمته)، تسمى (لَمَّا) الرَّابِطَة؛ لأنها تربط الإكرام بالمجيء أو الحينية؛ لأنها بمعنى (حين)، يعني (حين جاء زيدٌ أكرمته)، ما نوعها؟ قيل: اسمٌ مثل: (حين)، وقيل: حرفٌ رابط وهذا من الخلافات القوية، والأصح عند ابن هشامٍ هنا وفي كتبه الأخرى أنها حرف.

ثم ذكر ابن هشام أن الحروف كلها مبنية فقال:

«وجمِيعُ الحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ»

وقد سبق شرح ذلك.

ابن مالك في الألفية عندما أراد أن يبين هذا الحكم وهو كون الحروف كلها مبنية ماذا قال؟

وَكُـــلُّ حَـــرْفٍ مُسْتَحَـــقٌّ لِلْبِنَـــا

فأُخذ ذلك عليه، هذا مما أخذ على الألفية، وبين هذا المأخذ محمد بن محمد بن محمد الغَزِّي في شرح له على الألفية عبارة عن عشرة آلاف بيت، كل الشرح يعني منظوم، شرح البيت بنظم، فقال:

وكـــل حـــرفٍ مُســـتحقٌ للبِنـــا لـــو قـــال مبنـــيٌّ لكـــان أحســـنا

فلـــيس كـــل مســـتحق أمـــر يكـــون مخصوصًـــا بـــذاك الأمـــر

ابن مالك قال: إن حق الحروف أن تكون مبنية كل حرفٍ مستحقٌ للبناء، عرفنا حق الحرف، طيب أخذ هذا حق أم ما أخذ حقه؟

هذه مسألة أخرى ما بيَّنها ابن مالك ربما حق الأسماء الإعراب، لكن في أسماء بنيت حق الأفعال البناء في أفعال أعربت، وهكذا هذا من تدقيقات العلماء.

بذلك ختم ابن هشام الكلام عن الكلمة؛ لينتقل إلى الكلام على الكلام، فقال:

«وَالْكَلاَمُ لَفْظٌ مُفِيدٌ»

الكلام يعني: ذَكَرَ الآجرومية تعريف الكلام، فاللفظ: يعني الحروف الملفوظة من الفم، فهي كما يلفظ الشيء فسميت لفظًا.

والمفيد: ما يدل على معنًى تام يصح الاكتفاء به، والوقوف عليه هذا معنى المفيد، بخلاف فائدة الكلمة، الكلمة المفردة مثل: (محمد، باب، جلس) هذه كلمات مفردة هل لها معنًى، أم ليس لها معنًى؟

(باب) تدل على مكان الدخول والخروج.

(محمد) تدل على رجل اسمه محمد.

كلمة لها معنى وليس لها معنى؟ لها معنى المفرد له معنى، لكن المعنى ناقص تدل على معنىً مجرد ناقص (محمد)، ما باله؟ ما أخبرتنا عنه بشيء فائدة ليست كاملة؛ لأنه معلوم أن في الوجود رجل اسمه (محمد)، ما أفدتنا بشيء هذا أمر نعرفه.

(جلس) معلوم أن في الوجود فعل الجلوس، فائدة ناقصة لا تكون الفائدة تامة إلا في الكلام؛ يعني بالإسناد تسند شيئًا إلى شيء.

فلهذا قال ابن هشام بعد ذلك عن ائتلاف في الكلام كيف يكون؟

قال:

«وَأَقَلُّ ائِتِلافِهِ مِنَ اسْمَيْنِ كَـ (زَيْدٌ قائمٌ) أَوْ فِعْلٍ واسْمٍ كَـ (قَامَ زَيْدٌ)».

ائتلاف الكلام إنما يكون بالكلمات التي درسناها قبل قليل كلمةً كلمةً إذا ألفت بينها نخرج بالكلام، الكلام المفيد قد يكون بكلمات كثيرة (خرج محمدٌ قبل قليل من هذا المسجد مسرعًا)، هذه جملة واحدة كلمات كثيرة، لكن ولا تستطيع أن تحصر الجمل التي تفيد فتأتي على كم كلمة، وإنما يحصرون أقل ما يتألف منه الكلام، أقل ما يمكن أن يتألف منه الكلام المفيد إما اسمان كـ (محمدٌ ناجحٌ)، أو فعل واسم مثل: (نجح محمدٌ).

يعني لا يمكن أن يتألف الكلام من اسم وحرف، (محمدٌ في..) ما يكون الكلام، ما تكون الفائدة تامة أو فعل وحرف كأن تقول: (خَرَجَ إلى..)، ولا من حرفين، ولا من فعلين، فإن قلت: (قُمْ) أليس يدل على معنًى تام؟ نعم، (قُمْ) خلاص نفهم المراد، نقول: (قُمْ) فعلٌ واسم؛ لأنه فاعله مستتر والفاعل اسم، المستتر كالموجود.

لو قلنا: (يا محمد) أيضًا هذه العبارة مفيدة، كلام وهي في الظاهر حرف نداء واسم، قالوا: الحرف هنا لم يُفهم إلا بنيابته عن الفعل أنادي محمدًا.

فإن قلت نحو: (اجتهدْ تنجح) فعلان، قيل: لا، ليس فعلين بل جملتان (تجتهد) والفاعل مستتر أنت، و(تنجح) والفاعل مستتر أنت، وهكذا.

ونكتفي بأن شرحنا ما قاله ابن هشام -رحمه الله- في الكلمة والكلام ونقف عند قوله: «(فَصْلٌ) أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ».

نبدأ به إن شاء الله في الدرس القادم، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ على آله وأصحابه أجمعين أما بعد:

فسلام الله عليكم الله ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبياكم في هذا الدرس الثاني من دروس شرح "قطر الندى وبل الصدى" لابن هشامٍ رحمه الله تعالى، نحن في ليلة الأربعاء الحادي والعشرين من جمادى الأولى من سنة تسعٍ وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع مينرة الشبيلي في حي الفلاح في مدينة الرياض، فنسأل الله سبحانه وتعالى أن هذا الدرس درسًا مباركًا، ونافعًا، ومفهومًا اللهم آمين.

في الدرس الماضي يا إخوان كنا تكلمنا على شرح بدايات الكتاب، وشرحنا تعريف الكلمة، وأنواع الكلمة معاه ثلاثة، والعلامات المميزة لكل نوعٍ من أنواع الكلمة، وإعراب كل نوعٍ، وبناؤه، ثم تكلمنا على تعريف الكلام، وأقل ما يتألف منه.

في هذا الدرس بإذن الله سنتكلم تبعًا لابن هشام رحمه الله على أنواع الإعراب، ونتكلم أيضًا على خط الإعراب، وعلى طريقة الإعراب، وعلى علامات الإعراب. فعقد ابن هشامٍ رحمه الله تعالى فصلًا بأنواع الإعراب، فقال:

(فصلٌ: أنواع الإعراب أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل نحو زيدٌ يقومُ و إن زيداً لن يقومَ، وجرٌّ في اسم نحو بزيدٍ، وجزمٌ في فعلٍ نحو لم يقمْ)

قول ابن هشام وكثيرٍ من المصنفين: (فصلٌ) ما إعرابه؟ نعربه على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: هذا فصلٌ، وكان المتقدمون يصرحون بهذا المبتدأ، كما كان يفعل في سيبويه في كتابه يصرح فيقول: هذا باب كذا وكذا، فعل ذلك في كل أبوابه التي تجاوزت المئات، ثم إن كلمة

هذا الواقعة مبتدأً صارت تُحذف؛ لأنها معرفة في العناوين بدلالة الحضور؛ فلهذا يُقال: إن أشهر موضع من مواضع حذف المبتدأ في العناوين وما في حكمها كقولهم مثلًا: باب الفاعل يعني هذا الفاعل، أو كتاب التوحيد؛ يعني هذا كتاب التوحيد، أو جامعة الإمام، هذا المكتوب في اللوحة يعني هذه جامعة الإمام، أو جامع الحي، يعني هذا جامع الحي أو مدرسة الحي، أو تموينات فلان، أو مخبز فلان، أو شركة فلان، يعني هذا أو هذه وهكذا.

هذا ما يتعلق بإعراب هذه الكلمة المشهورة كثيرًا في الاستعمال، ذكر ابن هشام فيما قرأناه أنواع الإعراب:

- الرفع
- والجر
- والجزم

وتسمى أيضًا "الأحكام الإعرابية" فلهذا إذا سُئل عن الحكم الإعرابي لكلمةٍ ما فإن الجواب سيكون واحدًا من هذه الأربعة تقول: حكمها رفعٌ، أو نصبٌ، أو جرٌ، أو جزم، ولا تقول: حكمها مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، أو مجزوم، هذا كما سياتي بيانه لمصطلح يبين الحكم.

ولكنه ليس الحكم، الحكم هو الرفع، كيف تُبين أن حكم كلمة الرفع؟ سيأتي أنك تقول في الكلمة المعربة مرفوع، وفي الكلمة المبنية في محل رفع، وهكذا يُقال في بقية المعاني إذا سُئل عن الحكم فإنك تأتي بالحكم لا بالوصف، لو قيل لك مثلًا: ما حكم الصلاة؟ تقول: حكمها الوجوب، لا تقول: حكمها واجبة، الواجبة هي الصلاة نفسها، الصلاة واجبة، أما حكم الصلاة: الحكم هو الوجوب، ففرقٌ بين الحكم وبين صفة الشيء، تأملوا في ذلك ستجدونه واضحًا إن شاء الله.

فالأحكام الإعرابية الرفع والنصب والجر والجزم، عرفنا ذلك وهذا معروف ومشهور.

لكن السؤال المهم المتعلق بالأحكام الإعرابية الأربعة هو: هل هذه الأحكام الإعرابية تدخل على كل الكلمات؟ أم تدخل على بعض الكلمات دون بعض؟

الجواب: تدخل على بعض الكلمات دون بعض، إذ هناك كلمات تدخلها الأحكام الإعرابية، وهناك كلمات لا تدخلها الكلمات الإعرابية.

نأتي إلى السؤال الأهم وهو: ما الكلمات التي تدخلها الأحكام الإعرابية والكلمات التي لا تدخلها الأحكام الإعرابية؟

هنا يبدأ بداية الفهم وخاصةً للإعراب.

والجواب عن هذا السؤال أن نقول: الأحكام الإعرابية تدخل شيئين فقط، تدخل الأسماء كلها، والمضارع كله، تدخل على جميع الأسماء المعربة والمبينة وعلى جميع المضارع المعرب والمبني، وأما البواقي يعني الحروف والفعل الماضي وفعل الأمر فهذه الثلاثة لا تدخلها الأحكام الإعرابية بتاتًا، لا رفعٌ ولا نصبٌ، ولا جرٌ ولا جزم، هذه القاعدة مهمة لكي نبني عليها بعد ذلك ما يتبقى من هذا الباب، وخاصةً طريقة الإعراب.

إذًا فالأحكام الإعرابية إنما تدخل على الأسماء كلها، والمضارع كله، أما الأسماء فيدخلها كما ذكر ابن هشام فيما قرأنا الرفع والنصب والجر، ولا يدخلها الجزم.

إذًا فقد حرمنا الأسماء من حكمٍ من الأحكام الإعرابية وهو: الجزم، لكن العربية عندما جاءت إلى الفعل المضارع أدخلت عليه الرفع والنصب والجزم، وحرمته من الجر؛ فلهذا يقولون: اللغة العربية حكيمة وعادلة، حكيمة يعني محكمة، وعادلة يعني تعدل في أحكامها،

فلو جارت في مكان، تعود في مكانٍ آخر فتعدل هذا الميل الذي حدث، وهذا كثيرٌ في أبواب النحو، وقد نضرب له أمثلةٍ بين وقتٍ وآخر، وهذا من الأمثلة.

فالاسم تقول في رفعه: جاء محمدٌ، فمحمدٌ: فاعلٌ حكمه الرفع.

وتقول في النصب: أكرمت محمدًا، فمحمدً: مفعولٌ به حكمه النصب.

والجر: سلمت على محمدٍ، فمحمدٍ: اسمٌ حكمه الجر.

وأما المضارع فتقول في رفعه: محمدٌ يذهب اليوم، فيذهب: مضارع حكمه الرفع؛ لأنه لم يُسبق بناصب ولا جازم.

وتقول: محمدٌ لن يذهب اليوم، فيذهب: مضارع حكمه النصب؛ لأنه مسبوقٌ بناصب.

وتقول في الجزم: محمدٌ لم يذهب مبكرًا، فيذهب مضارع حكمه: الجزم؛ لأنه مسبوق بجازم.

فإن قلت: ما الدليل على أن هذه الأحكام الإعرابية تدخل على الأسماء المبنية كما تدخل على الأسماء المعربة؟ فدخولها على الأسماء المعربة واضح كالأمثلة السابقة، فما الدليل أن هذه الأحكام تدخل أيضًا على الأسماء المبنية؟

فالجواب: أننا نقول: ذهب محمدٌ فمحمدٌ اسمٌ معرب، وقع هنا فاعلًا، والفاعل حكمه الرفع، فقد دخل الرفع على اسمٍ معربٍ، ثم نقول: ذهب هؤلاء، أو ذهب هذا، أو ذهبت، أو ذهب سيبويه، فإن قلت: ذهب هؤلاء فهؤلاء اسمٌ دل على من فعل الذهاب فإعرابه: فاعل، والفاعل حكمه الإعرابي الرفع، يعني أن الرفع قد دخل على هؤلاء أم لم يدخل؟ دخل.

إذًا فالرفع يدخل على الأسماء المبنية كما يدخل على الأسماء المعربة، لكن الفرق أنه يدخل على الأسماء المعربة فيؤثر في لفظها، ويدخل في الأسماء المبنية فلا يؤثر في لفظها.

وكذلك نقول في النصب، أكرمت محمدًا، فمحمدًا حكمه النصب وأثر في لفظه لأنه معرب، وتقول في المبنيات: أكرمت هؤلاء، وأكرمتك، فدخل النصب على هؤلاء وعلى الضمير إلا أنه أثر في محله ولم يُؤثر في لفظه.

أثر في محله يعني أن هذا الاسم المبني حل في محلٍ وقع في موقعٍ، يعني وقع في مكان في موضع حكمه النصب، وهذا الذي حدث.

وتقول في الجر: سلمت على محمدٍ، في المعرب، وسلمت على هذا وعليك.

فإن قلت: ما الدليل على أن الأحكام الإعرابية تدخل على المضارع المبني كما تدخل على المضارع المعرب؟

فالجواب عن هذا صار قديمًا، خلاص واضح، نقول في الفعل المضارع كما قلنا في الاسم، فإن المضارع المعرب تدخله الأحكام الإعرابية وتؤثر في لفظه، فتقول: محمدٌ يدرس باجتهادٍ، فيدرس مضارعٌ حكمه الرفع، وأثر ذلك في لفظه يعني وضعنا عليه علامتا رفع.

وتقول في النصب: محمدٌ لن يدرس.

وفي الجزم: محمدٌ لم يدرسْ.

ثم إذا جئت إلى المضارع المبني وهو كما سبق في الدرس الماضي ما اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد تقول: الطالبات يدرسُن باجتهاد، فالفعل يدرس في يدرسن مضارع لم يُسبق بناصبٍ ولا بجازم، فحكمه: الرفع، إذًا فالمضارع هنا قد وقع في موقع حل في محلٍ هذا المحل حكمه الرفع.

فالمضارع محله الرفع؛ يعني حل في محلٍ حكمه الرفع، إلا أنه لم يؤثر في لفظه؛ لأنه ملازم للسكون يعني مبني على السكون، وكذلك تقول في المضارع المتصل بنون التوكيد هل تذهبَنَ يا

محمد؟ فتذهب مضارع لم يُسبق بناصب ولا بجازم؛ لأن هل حرف استفهام من مهمل هامل لا يعمل النصب ولا يعمل الجزم، فبقي المضارع حكمه الرفع، إلا أن لفظه لم يتأثر بالإعراب، يعني لم نضع عليه علامة الرفع الضمة؛ لأنه مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وكذلك يُقال في النصب: الطالبات لنْ يدرسْن، وكذلك يُقال في الجزم: لا تلعبَن.

فإذا قيل: لماذا دخلت الأحكام الإعرابية على الأسماء والمضارع ولم تدخل على الحروف والماضي والأمر؟ لماذا دخلت هذه الأحكام الإعرابية على المضارع والاسم فقط، ولكنها لا تدخل على الحروف ولا على الماضي، ولا على الأمر؟

فالجواب عن ذلك: لأن العوامل الإعرابية التي ترفع، أو تنصب، أو تجر، أو تجزم، العوامل الإعرابية يعني كل ما يرفع أو ينصب، أو يجر أو يجزم، أو يرفع وينصب، مثل: كان وأخواتها، أو ينصب ويرفع مثل: إن وأخواتها أي ما يعمل عمل يرفع أو ينصب، أو يجر، أو يجزم نُسميه عاملًا.

هذه العوامل لا تدخل إلا على الأسماء والمضارع، ولا تدخل على الحروف، ولا تدخل على الماضي، ولا تدخل على الأمر، تأمل ذلك في اللغة تجده واضحًا، فأنت مثلًا في الفاعل تقول: جاء محمدٌ، ونقول في تعريف الفاعل: لا يكون إلا اسمًا؛ إذًا فالفاعل لا يقع إلا اسمًا، الرفع في الفاعل لا يقع إلا على الأسماء، الأسماء هو الذي يُمكن أن تدخله الأفعال فترفعها، والمفعول به كذلك لا يقع إلا على الأسماء، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء وكان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخوتها النواسخ لا تدخل إلا على الجملة الاسمية، على الاسم نواصب المضارع، جوازم المضارع ما تدخل إلا على مضارع.

لكن ما يُمكن أن تُدخل فعل مثلًا على فعل، ماضٍ، ما تقول: ذهب جالسًا، ما يأتي، لا تدخل حرف جر على فعلٍ ماضٍ أو أمر، ولا مضارع.

لا يُمكن أن تدخل لم جوازم المضارع، أو نواصب المضارع على فعلٍ ماضٍ أو فعل أمر، ما تقول: محمدٌ لم ذهب، أو يا محمد اذهب، فالعوامل لا تعمل إلا في الأسماء والأفعال المضارعة؛ فلهذا صارت معمولة يعني مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، أو مجزومة.

فإذا علمت ذلك ثم سألت هذا السؤال فقلت: أكل الحروف ليس لها حكمٌ إعرابي؟ ما في ولا حرف له حكم إعرابي؟

فالجواب عن ذلك: نعم، كل الحروف ليس له حكمٌ إعرابي وهذا باتفاق.

أكل الأفعال الماضية ليست له حكم إعرابي؟

الجواب: نعم، إلا في موضعٍ واحدٍ اختلفوا فيه.

لو كنا في شرح المبتدئين ما ذكرنا شيئًا من هذه التفاصيل، فهناك موضعٌ واحد في الفعل الماضي اختلف فيه النحويون وهو الفعل الماضي الواقع فعل شرط أو جواب شرط، فالأصل في الفعل المضارع تقول: إن تجتهد تنجح، إن يقم محمدٌ أقم، لكن قد يدخل الشرط على الفعل الماضي، قد يكون فعل الشرط وكذلك جواب الشرط فعلًا ماضيًا، فتقول: إن قام أخوك، قام أخي، إن اجتهدت نجحت.

فما حكم الفعل الماضي الواقع فعل شرط وجواب شرط؟

هنا خلافٌ بين النحويين، فالجمهور على أن الجزم واقعٌ على الفعل الماضي نفسه، لا على جملته، وعلى ذلك صار للفعل الماضي في هذا الموضع فقط حكمٌ إعرابي وهو الجزم، فنعربه إعراب المبنيات، ونقول في إن قام أخوك قام أخي، قام أخُوكَ فعل ماض في محل جزم مبني على الفتح، وأخوكَ: فاعله.

وقامَ أخي: هذا فعلٌ ماضٍ في محل جزم مبني على الفتح وهو جواب شرط، وأخي فاعله.

وعلى ذلك تكون جملة الجواب "قام أخي" جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأن الجزم عندهم واقعٌ على لفظ الماضي كما يقع على لفظ المضارع في إن يقم أخوك يقم أخي، فالجزم يقع على لفظ المضارع باتفاق، ليس على جملته.

وقيل: إن الجزم في الشرط واقعٌ على جملة الماضي يعني على الفعل مع فاعله، يعني الجملة قام أخوك الفعل والفاعل كلاهما في محل جزم، والجملة قد يكون لها محلٌ من الإعراب، وكذلك في جواب الشرط، فعلى ذلك الجزم واقع على جملة الفعل الماضي فالفعل الماضي وحده لا محل له من الإعراب باقٍ على أصله.

لكن الجمهور والمحققون على أن الجزم هنا واقع على لفظ الفعل الماضي لأدلةٍ ليس الموضع موضع ذكرها، لكن نذكر أن هذا هو الموضع الوحيد الذي اختلفوا فيه في الفعل الماضي، ما سوى ذلك فهم متفقون على أن الفعل الماضي لا حكم إعرابيًا له.

ننتقل إلى الفعل الأمر ونسأل: أكل أفعال الأمر ليس لها حكمٌ إعرابي؟

الجواب: نعم، وهذا عند جمهور أهل اللغة، عند جمهور أهل اللغة يرون أن فعل الأمر لا محل له من الإعراب يعني ليس له حكمٌ إعرابي لا نصب، ولا رفع ولا جر ولا جزم، وخالف في ذلك الكوفيون فقالوا: هو معرب مجزوم، ومعربٌ، وخلافهم في ذلك يقوم على خلافٍ سابق، وهو خلافهم في أنواع الفعل، فالبصريون وتبعهم الجمهور على أن الفعل ثلاثة أنواع ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ، والأمر قسمٌ مستقل، وهو لا تدخله العوامل الإعرابية؛ فلهذا ليس له حكمٌ إعرابي، وقال الكوفيون إن الفعل ثلاثة أنواع وهي: الماضي والمضارع والدائم، واسقطوا فعل الأمر.

وأرادوا بالفعل الدائم اسم الفاعل، واسم الفاعل عند البصريين وعند الجمهور اسمٌ وليس فعلًا، وهذا هو الصحيح.

أين فعل الأمر عند الكوفيين؟

قالوا: فعل الأمر هو جزءٌ من المضارع، وليس قسمًا مستقلًا فأنت إذا قلت: اجلس أصله عندهم لتجلس كل فعل أمرٍ عندهم أصله المضارع المجزوم بلام الأمر، اجلس يعني لتجلس، قم يعني لتقم، والذي حدث كما يرون أن لام الأمر حُذفت لكثرة الاستعمال، فصار الفعل تجلس، فاشتبه بالمضارع فحُذفت التاء للفرق، فصار الفعل مبدوءًا بالجيم الساكنة، فأؤتي بهمزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن فصارت اجلس، فيكون اجلس هي لتجلس عندهم أنه فعلٌ مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السكون؛ ولهذا تجدون مثلًا ابن خلويه في الطارقيات، أو إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم مطبوع يعربها هكذا، كلما جاء فعل أمر يقول: مجزوم، فبان من ذلك أن كون الفعل الأمر ليس له حكمٌ إعرابي هو قول البصريين وهو قول الجمهور وهو الصحيح في هذه المسألة.

والخلاصة: ما بدأنا بذكره وهو أن الأحكام الإعرابية تدخل على شيئين على الأسماء كلها المعربة والمبنية وعلى المضارع كله المعرب والمبني، وأما الحروف فلا تدخلها الأحكام الإعرابية، وكذلك الأمر عند الجمهور وهو الصحيح، وكذلك الماضي إلا في موضعٍ واحدٍ مختلفٍ فيه، فنتجاوز كل ذلك ونقول: إن الأحكام الإعرابية تدخل على الاسم والمضارع ولا تدخل على الحروف والماضي والأمر.

هذا ما يتعلق بأنواع الإعراب وعلام تدخل مما زدنا شرحه على ما ذكرناه في شرح المبتدئين، هناك أمور واضحة نتجاوزها لأنها سبقت في شرح المبتدئين.

ننتقل بعد ذلك إلى الكلام على ما نسميه خط الإعراب، خط الإعراب هو خط متوهم يساعد الطالب على فهم الإعراب وإتقانه بناء على ما سبق شرحه الكلمات بناء على ما سبق

شرحه مما تدخل عليه الأحكام الإعرابية وما لا تدخل عليه الأحكام الإعرابية وجدنا أنها على نوعين:

النوع الأول: الكلمات التي لا تدخلها الأحكام الإعرابية بتاتًا، هذه ثلاثة وهي الحروف، والماضي والأمر نجعلها على اليمين ونضع خطأً.

والكلمات التي تدخلها الأحكام الإعرابية وجوبًا: هي الأسماء والمضارع نجعلها على يسار الخط.

إذًا فالخط يقسم الكلمات بحسب دخول الأحكام الإعرابية.

فإذا فهمنا ذلك عرفنا أن ما قبل خط الإعراب يعني الحروف والماضي والأمر إعرابه واحد، وإعرابه سهل؛ لأنه ثابت لا يتغير، فتقول في إعرابها جميعًا الحروف والماضي والأمر فتبدأ إعرابها ببيان نوعها هذا الركن الأول تُبين نوعها، فإن كانت حرفًا تقول حرف كذا، وإن كانت ماضيًا تقول فعلٌ ماضٍ، وإن كانت أمرًا تقول فعل أمرًا أشياء ثابتة ما يتحمل غير ذلك.

والركن الثاني في إعرابها: أن تُبين حكمها الإعرابي، وعرفنا أن هذه الثلاثة ما قبل خط الإعراب ليس له حكم إعرابي لا نصب، ولا جرٌ، ولا جزم، ويعبر المعربون عن ذلك بقولهم: لا محل له من الإعراب.

إذًا ما معنى قولهم: لا محل له من الإعراب؟ يعني ليس له حكمٌ إعرابي.

ومتى نقول: لا محل له من الإعراب؟ ما قبل خط الإعراب، يعني مع هذه الثلاثة، مع الحروف والماضي والأمر نقول: لا محل له من الإعراب.

الركن الثالث في إعرابها: أن تذكر حركة بنائها، وقد تكلمنا في الدرس الماضي فيما سبق من كلام ابن هشام وبين كل حركات المبنيات، فعرفنا أن الحروف كلها تُبنى على حركات

أواخرها، والماضي عرفنا أنه على الصحيح يُبنى على الفتح الظاهر أو المقدر، وإن شئت المذهب التعليمي فإنه يُبنى على الفتح أو الضم أو السكون، وأما الأمر فإنه يُبنى على ما يُجزم به مضارعه، يعني يُبنى على حذف النون في أمر الأفعال الخمسة، ويُبنى على حذف حرف العلة في أمر المضارع المعتل الآخر، ويُبنى على السكون فيما سوى ذلك، هذا كل ما تحتاج إليه في إعراب ما قبل خط الإعراب، وهذا كل ما يمكن أن يُقال في هذه الثلاثة الحروف والماضي والأمر.

ولأن إعرابها ثابت لا يحتاج إلى أن تكون في جمل، يعني إعرابها ثابت في جملة أو وحدها؛ لأنها لا تتأثر بجملتها في إعرابها.

فهل: إعرابها ثابت من دون أن تنظر في جملتها، فتقول في نوعها: حرف استفهام، وتقول في حكمها الإعرابي: لا محل لها من الإعرابي، وتقول في حركة إعرابها: مبني على السكون، هذا إعرابها ما يتغير في القرآن، في السنة، في الشعر، في القديم، في الحديث هذا إعرابها.

وتقول عن "عن، أو في، أو على": حرف جر لا محل له من الإعراب، مبني على السكون، هذا إعرابها في كل مكان.

لو قلنا: دخل أو خرج، أو نجح، أو قام أو جلس، أو دحرج أو أكرم، أو بعثر، أو زلزل، أو انطلق، أو افتتح، أو استخرج أي فعل ماضي، ثلاثي، أو رباعي، أو خماسي أو سداسي، إعرابها واحد، كل الأفعال الماضية إعرابها واحد، تُبين نوعها فتقول: فعلٌ ماضي، وتبين محلها الإعرابي فتقول: لا محل لها من الإعراب، وتُبين حركة بنائها فتقول: مبني على الفتح الظاهر في جميع الأمثلة السابقة، أو المقدر في ثلاثة مواضع إذا كان معتل الآخر كدعى وسعى، أو متصل بواو الجماعة كذهبوا وجلسوا، أو متصلًا بضميرٍ متحرك كذهبت.

لو أردنا أن نُعرب كان، كان ما نوعها؟ اسم أم فعل أم حرف؟ فعل، طيب ماضٍ أو مضارع أو أمر؟ ماضٍ، وصلنا، فعل ماضي تعرب إعراب الفعل الماضي، يعني نعربها مثل دخل

وخرج كالإعراب السابق، إلا أننا نزيد في إعرابها فنقول: ناقص أو ناسخ، ففعلٌ ماضٍ ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وكذلك في ظن، تقول: الإعراب نفسه.

وفعل الأمر أيضًا إعرابه ثابت تقول في إعراب اجلس أو اذهب أو قم، أو انتبه، أو انطلق، أو استخرج، أو اسكن، أو استغفر، أو سبح كلها إعرابها واحد تقول: فعل أمر لا محل له من الإعراب مبني على السكون، فإن كان معتل الآخر، تقول: مبني على حذف حرف العلة، كاخشرب أو أقضي بالحق، أو أدعو إلى الحق.

فإن كان المضارع من الأفعال الخمسة تقول: مبني على حذف النون كاذهبوا واذهبا واذهبي، فهذا إعراب ما قبل خط الإعراب، ما في كلام آخر، آخر عهدنا به هنا؛ لن نتكلم على هذه الثلاثة بعد ذلك، باقي النحو لما بعد خط الإعراب يعني للأسماء والمضارع.

وبذلك تعرف أن النحو والإعراب ليس شيئًا واحدًا، بعضه سهلٌ جدًا، وبعضه متوسط، وبعضه يحتاج إلى انتباه، ومراجعة لكي يُفهم، والأمور السهلة الواضحة في النحو وفي الإعراب ليست سهلة، وليست قليلة كما رأيتم الآن، الحروف والماضي والأمر كم تُشكل من اللغة العربية؟ كثير، إذا أردت أن تحصيها مثلًا في القرآن الكريم ستكون نسبتها كبير {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ}[المؤمنون:١]، كلمتان قبل خط الإعراب، وكلمة بعد خط الإعراب.

قد: حرف.

وأفلح: ماض.

والمؤمنون: اسم.

قد: إعرابها ثابت حرف تحقيق مبني على السكون لا محل لها من الإعراب.

أفلح: ماض إعرابها ثابت فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

المؤمنون: اسم حينئذٍ يحتاج إلى أن نعرف حكمه الإعرابي، وهكذا.

٣٩:٠٧ جانبي

فهذا ما يتعلق بخط الإعراب عرفنا أن ما قبله إعرابه سهلٌ؛ لأنه ثابت.

وأما ما بعده فهو بعكس ما قبله يعني يجب أن تدخله الأحكام الإعرابية، ليس هناك اسمٌ لا محل له من الإعراب، أو فعلٌ مضارع لا محل له من الإعراب، نعم اختلفوا في بعض الأسماء اختلافات نعم اختلفوا في بعض الأسماء اختلافات قليلة، كضمير الفصل، بعضهم قال لا محل له من الإعراب.

لكن الأصل في الأسماء وأما الأفعال المضارعة فكلها لا بد لها من حكم إعرابي، كما فُصِّل من قبل: إما رفع أو جر أو جزم أو جر.

ومتى يكون حكمها الرفع أو النصب أو الجزم؟ هذا الذي سيأتي في فروع النحو وجزئياته، بعد أن ننتهي من مقدماته وأصوله، يعني الأحكام التركيبية من المبتدأ إلى الخبر إلى آخر النحو هو كله بيان لمواضع رفع الاسم ونصبه وجره، وبيان لمواضع رفع المضارع ونصبه وجزمه.

أما الآن فمازلنا نتكلم عن أصول النحو، التي تحتاج إليها في كل أبواب النحو القادمة.

في إعراب الأسماء والمضارع:

أما المضارع، فإنك تبدأ إعرابه كذلك ببيان نوعه، فتقول فعل مضارع.

فأي مضارع إذا أردت أن تبدأ إعرابه فتبدأ إعرابه بماذا؟ ببيان نوعه، متى ما بدأت المضارع بغير قولك فعل مضارع فإعرابك ليس صحيحًا.

فيذهب محمد، ومحمد يذهب، ولن يذهب محمد، والرجال يذهبون وأنتِ تذهبين.

تبدأ إعراب كل ذلك بقولك: فعل مضارع.

فإذا قلت: محمد يذهب مبكرًا، فمحمد مبتدأ مرفوع.

ويذهب إن قلت خبرً لمبتدأ خطأ؛ لأن المضارع ما يمكن أن تقول عنه خبر، المضارع ما تقول في إعرابه إلا فعل مضارع، وهو فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر، ثم الجملة من الفعل والفاعل هي الخبر، فالمضارع ليس هو الخبر.

وكذلك لو قلت كان محمد يذهب، فمحمد اسم كان، ويذهب ما تقول خبر كان تقول: فعل مضارع، والخبر الجملة.

وكذلك إن محمد يذهب أو ظننت أن محمدًا يذهب ... ونحو ذلك.

فالمضارع تبدأ إعرابه ببيان نوعه، فتقول فعل مضارع.

وأما الاسم، فإذا أردت بداية إعرابه، فإنك لا تبدأ إعرابه ببيان نوعه، كالحروف والأفعال إذا أردت أن تُعرب الاسم لا تبدأ إعرابه ببيان نوعه، يعني لا تقول مثلًا: جاء محمد، محمد علم، أو اسم مفعول، أو اسم مزيد، مع أن هذه الأشياء صحيحة لكن ليست إعرابًا.

وإذا قلت جاء هؤلاء قولك اسم إشارة ليس إعرابًا معه أنه صحيح، لكن ليس إعرابًا.

أو ذهبت تقول التاء ضمير متكلم، صحيح لكن ليس إعرابًا.

إذًا كيف نبدأ إعراب الاسم؟ نبدأ إعراب الاسم ببيان موضعه في الجملة، في الجملة، يعني عندما وقع الاسم في هذا الموضع في الجملة دلَّ على ماذا؟ ما المعنى النحوي، الوظيفة النحوية التي دلَّ عليها الاسم عندما وقع في هذا الموقع؟

الاسم واحد، لكن وظائفه النحوية تختلف باختلاف مواقفه في الجملة، فمحمد في قولك: جاء محمد دلَّ على من فعل المجيء، فنقول فاعل، لكن في قولك: أكرمت محمدًا دلَّ على من

فعل الإكرام أو من وقع عليه الإكرام؟ لا عندما وقع هنا دلَّ على من وقع الإكرام عليه، هذه الوظيفة النحوية التي أداها الاسم عندما وقع في هذا الموقع، فنقول مفعول به.

كلمة خائف لو قلت: دخل علينا الخائف الخائف هنا دلت على من؟ على الداخل، يعني الذي فعل الدخول، صار فاعل، لكن لو قلت: هدأت الخائف هنا دلت على من؟ على المُهدأ ولا المُهدئ، يعني المهدأ يعني المفعول الذي وقعت عليه التهدئة، نقول مفعول به، يعرب بحسب الوظيفة النحوية التي دلَّ عليها بحسب موقعه في الجملة.

ولو قلت جاء محمد خائفًا، خائفًا دلت على هيئة محمد وحالة محمد وقت الدخول، فنقول في إعرابها حال ... وهكذا.

فإذا قلت: محمد ناجحٌ فماذا تقول في إعراب محمد؟ تُبين موقعها في الجملة، هنا لم تدل على من فعل أو من وقع عليه الفعل، أو هيئة أو نحو ذلك، وإنما وقعت في ابتداء الكلام لكي يُخبر عنها، وهذا موقع عند العرب، أنه يبتدئ بالاسم لكي تنتظر خبره، تقول: محمد فتنتظر ما باله؟ ابتدأت بالكلمة لكي تُخبر عنها، فنقول: هذا اسم مبتدأ به، نقول مبتدأ، والذي يُكمل فائدة هو الخبر فكريم خبره، وهكذا.

إذًا فالاسم عندما تُعربه لا تُبين نوعه، ولو بينت نوعه فهذا ليس خطئًا ولكنه ليس إعرابًا، ولا تُبين نوعه إلا في موضع واحد إذا سُبق بحرف جر، سلمت على محمد تبدأ إعراب محمد فتقول اسم، أو تُبين نوعه الأدق كأن تقول سلمت عليك ضمير ونحو ذلك.

فإذا قلت: وقولهم في كان محمد كريمًا محمد اسم كان، هذا بيان لموقع الكلمة، لموقع الاسم في الجملة أم بيان لنوعه؟

الجواب: بيان لموقع الاسم في الجملة، وليس بيانًا لنوعه، هل محمد دائمًا اسم كان؟ لا ليس مثل ذهب، هذا نوعه فعل ماضي، دائمًا فعل ماضي، يذهب دائمًا فعل مضارع، هذا نوعه، هل دائمًا حرف هذا نوعه، لكن محمد هل نوعه أنه اسم كان؟ لا أم أنه في هذه الجملة أصبح اسمًا لكان؟ يعني المبتدأ الذي نسخه كان؟ فهذا أيضًا داخل في القاعدة: "أنه بيان لموقع الاسم في الجملة، وليس بيانًا لنوعه" وكذلك فإن محمد قائمٌ.

إذًا فالمضارع، نبدأ إعرابه ببيان نوعه، كالحروف، والماضي، والأمر.

وأما الاسم، فهو الذي إذا أردت أن تبدأ إعرابه لا تُبين نوعه وإنما تُبين موقعه في الجملة.

ثم في الركن الثاني للاسم المضارع، تُبين الحكم الإعرابي، ولا بد لهما من حكم إعرابي يأتي الكلام على تفصيله في بقية النحو، إلا أن الاسم المضارع إذا كان معربين فتُبين حكمهما الإعرابي بقولك: مرفوع – منصوب – مجرور – مجزوم على وزن مفعول، وإذا كان مبنيين، فتبين حكمهما الإعرابيين بقولك: في محل رفع- في محل نصب – في محل جر – في محل جزم، هنا فرق بين المعرب والمبني بين الأسماء والمضارع في طريقة الإعراب.

فـ جاء محمد نقول: محمد فاعل.

وجاء هؤلاء نقول: هؤلاء فاعل.

كلاهما فاعل، والفاعل حكمه الرفع، لكن كيف نأتي بالركن الثاني؟ كيف نكمل الإعراب؟

نقول: جاء محمدٌ فاعل مرفوع، وجاء هؤلاء فاعل في محل رفع، وقولك مرفوع، يعني أن الاسم حكمه الرفع وهو معرب، حكمه الرفع لأنه فاعل، وهو معرب؛ لأن محمد فاعل معرب.

وقولك في محل رفع يعني أن الحكم أيضًا الرفع، ولكن الاسم مبني، فهو فقط حلَّ في حكمه الرفع، لكن لفظه لم يتأثر بالرفع، فلم يرتفع.

وكذلك في النصب، أكرمت محمدًا مفعول به منصوب، أكرمت هؤلاء مفعول به محل نصب.

وكذلك في الجر سلمت على محمد اسم مجرور، وسلمت على هؤلاء اسم في محل جر.

الركن الثالث: بيان الحركة وواضح أنك في بيان الأسماء والمضارع ستكون الحركة عليها علامة إعراب، فلهذا ستقول: دائمًا مرفوع وعلامة رفعه، منصوب وعلامة نصبه، مجرور وعلامة جره، مجزوم وعلامة جزمه هذه أشياء مترابطة.

وأما في المبني من الأسماء من المضارع، فإنك مهما قلت في محل كذا تقول مبني على كذا، في محل رفع مبني على كذا، في محل نصب مبني على كذا، في محل جر مبني على كذا، في محل جزم مبني على كذا، فجاء محمد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وجاء هؤلاء فاعل في محل رفع مبني على الكسر، وجاء أخوك فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو، وجاء هذا فاعل في محل رفع مبني على السكون.

وإذا قلت محمد يذهب مبكرًا، فيذهب فعل مضارع مرفوع؛ لأنه معرب وعلامة رفعه الضمة، وإذا قلت: الطالبات يذهبن مبكرات، فيذهب من يذهبن فعل مضارع لكنه في محل رفع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.

وإذا قلت لا تلعب فلا ناهية جازمة تُعرب إعراب الحروف، يعني حرف جزم ونهي مبني على السكون لا محل لها من الإعراب، وتلعب فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، لكن لا تلعبنّ هذا مضارع مبني لاتصاله بنون التوكيد، نقول تلعب في تلعبنّ فعل مضارع في محل جزم مبني على الفتح وهكذا، فهذا ما يتعلق بخط الإعراب.

يبقى لنا الكلام على علامات الإعراب، التي انتقل إليها ابن هشام رحمه الله فقال بعد ذلك

بعد أن بين الأحكام الإعرابية الأربعة قال:

(فَيُرْفَعُ بضمة، وينصب بفتحة، ويجر بكسرة، ويُجزم بحذف حركة)

ابن هشام رحمه الله سيُقسم علامات الإعراب تقسيمين، باعتبارين:

التقسيم الأول: تقسيمها إلى أصلية، وفرعية، تقسيمها باعتبار الأصالة.

والتقسيم الثاني: تقسيمها إلى ظاهرة ومقدرة، تقسيمها باعتبار الظهور.

وسنمر على التقسيمين.

فإن سألت وقلت لماذا سموا هذه الحركات التي على المعربات سموها علامات؟

فالجواب عن ذلك: أن حركات المعربات تسمى عند النحويين علامات؛ لأنها تُعلم بالحكم الإعرابي، فالضمة على المعرب تُعلم بالرفع، والفتحة على المُعرب تُعلم بالنصب، والكسرة على المعرب تُعلم بأن الحكم الإعرابي الجر، والسكون على المعرب تُعلم بأن الحكم الإعرابي الجزم، فهي على ذلك مأخوذة من العلم، وقيل مأخوذة من العلم وهو الجبل؛ لأنها أمارة على الحكم الإعرابي كما أن الجبل أمارة تدل من بعيد على ما حوله.

فالخلاصة: أن العلامة الإعرابية وظيفتها أنها تُعلم المتكلم والمخاطب تُعلمه بالحكم الإعرابي لكلمتها.

ابن هشام بدأ بالتقسيم الأول، فذكر علامات الإعراب الأصلية في عبارته السابقة، وسبق شرح ذلك.

لكن يُلحظ على عبارته السابقة أنه قال في علامة الجزم، قال: (ويجزم بحذف حركة) ولم يقل ويُجزم بالسكون كالمشهور.

وكأنه أراد والله أعلم تنبيه الطالب إلى أن السكون ليس حركة، بل هو خلو الحرف من الحركات، فالحركات ثلاث: الضمة والفتحة والكسرة فإذا خلى الحرف من الحركات صار ساكنًا، يعني خاليًا من الحركات.

ثم ذكر بعد ذلك علامات الإعراب الفرعية وأبوابها، فقال: (إلا الأسماءَ الستة) ثم عطف عليها بقية أبواب علامات الإعراب الفرعية فقال: (والمثنى، وجمع المذكر السالم، وما جمع بألف وتاء مزيديتين، وما لا ينصرف، ولا مثيلة الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر) فهذه سبعة أبواب للعلامات الفرعية، خمسة منها من الأسماء، واثنان من الفعل المضارع.

علامات الإعراب الفرعية: تسمى فرعية، وتسمى أيضًا علامات نيابية، أما تسميتها بالفرعية؛ فلأن الأصل يعني الأكثر في الكلمات المُعربة أن يكون إعرابها الضمة في الرفع، والفتحة في النصب، والكسرة في الجر، والسكون في الجزم، فجُعلت أصلًا، يعني هذا الأكثر فيها، والأقل؟ أن تكون علامة الإعراب غير ذلك، وكما رأيتم محصورة في أبواب قليلة في سبعة أبواب، فهي كالأصل العظيم والفرعية كالفروع التي تتفرع من هذا الأصل، وأما تسميتها نيابية؛ فلأنها تنوب عن علامات الإعراب الأصلية في الدلالة على الحكم الإعرابي، فكما أن الضمة تدل على الرفع، أيضًا الواو تنوب عن الضمة في الدلالة على الرفع في الأسماء الخمسة، وفي جمع المذكر السالم وهكذا.

ثم بدأ ابن هشام رحمه الله يذكر أبواب علامات الإعراب الفرعية بابًا بابًا، فبدأ بالأسماء الستة، فقال: (إلا الأسماءَ الستة، وهي أبوه وأخوه وحموها وهَنُوه وفوه وذو مال، فتُرْفَع بالواو وتُنْصَب بالألف وتُجَر بالياء. والأفصحُ استعمالُ هَنٍ كَغَدٍ)

ابن هشام كما سمعتم جعل هذه الأسماء ستة لا خمسة، وزاد فيها هَن ونمر عليها بسرعة، فأما أبوك وأخوك فمعروفان، وأما حموها فالحم جمعه أحماء، ومؤنثه حماة، والمشهور أن أحماء

الزوجة أقرباء زوجها، كل أقرباء الزوج أحماء للزوجة، كأبيها آسف كأبي الزوج، وأخيه، وعمه، وأبناء عمه، وأمه، ونحو ذلك، وأبوه، أبو الزوج حموها، وأم الزوج حماتها، وهكذا.

وقيل: إن الحمّ قد يُطلق في اللغة أيضًا على أقرباء الزوجة بالنسبة إلى الزوج، كأبيها وأخيها، وأمها، ولهذا تجدون بعضهم قد يُطلق اسم الحماة على أم الزوجة.

والمشهور في اللغة أن أقرباء الزوج هم الأحماء، والمفرد كما قلنا حمٌ وحماة، وأن أقرباء الزوجة هم الأختان، والمفرد ختن، وختنة، وأما اسم الصهر وجمعه أصهار، فهذا يطلق على أقرباء الزوجة وأقرباء الزوج، وكلمة الحمّ فيها لغات، فيُقال الحم، والحمو، والحمأ بهمزة، والحماء بألف، كلها بمعنًى واحد، فهذا المراد بحموها.

وأما فوك فهو الفم، إذا أسقطت منه الميم وعُوِّض عنها بالواو، فو ثم تضاف فيقال فوك، أو فو محمد ونحو ذلك.

وأما ذو فهو بمعنى صاحب نحو ذو علم وذو فضل، وأما هنوك، وهي الكلمة التي زادها ابن هشام، وزادها النحويين الذين جعلوا هذه الأسماء ستة، فالهَن يعبر به في اللغة عن كل ما يُستقبح التصريح به، كالعورات والشتائم، ونحو ذلك.

تقول لمن بدت عورته غطي هناك، لكي لا تُصرح باسم العورات، ومن ذلك الحديث «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنئ به ولا تكنوا»، أي قولوا له: عُض عن أبيك، تبكيتًا له وتسكيتًا.

فعلى ذلك صارت ستة، وهذه الأسماء الستة إنما تُعرب بالحروف هذا الإعراب ثلاثة شروط، لا مطلقًا:

الشرط الأول: أن تكون بهذه الألفاظ المذكورة أبوك، أخوك إلى آخره يعني لا تكون مثناة ولا مجموعة، ولا مصغرة.

الشرط الثاني: أن تكون مضافة.

والشرط الثالث: ألا تكون مضافة إلى ياء المتكلم، نحو جاء أبوك، جاء أبو محمد ، جاء أبو الأولاد، جاء أبو الأفكار، وهكذا.

بخلاف جاء أبواك فهذا مثنى، يعرب بإعراب المثنى، أو جاء آباؤك هذا جمع تكسير، يعرب بالعلامات الأصلية، أو جاء أُبيك هذا مصغر، يعرب أيضًا بالعلامات الأصلية، أو جاء أب هذا غير مضاف، يعرب بالعلامات الأصلية، أو جاء أبي أضفنا إليه المتكلم، يعرب العلامات الأصلية ولكن المقدرة، فكلها إذا خالفت الشروط كما رأيتم تعرب العلامات الأصلية إلا المثنى يعرب إعرابًا مثنى.

ثم قال ابن هشام خاتمًا الكلام عن الأسماء الستة: (والأفصحُ استعمالُ هَنٍ كَغَدٍ)

يعني أن كلمة الهن فيها لغتان عن العرب، الخلاف فيها عن العرب، وليس عن النحويين، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم، فجمهور العرب أكثر العرب يعربونها ككلمة غدٍ، يعني يعربونها بالعلامات الأصلية، يقولون: هذا هَنُكَ وغطي هَنَك، وبهَنِك، وهكذا يرفعون بالضمة، وينصبون بالفتحة ويجرون بالكسرة.

فعلى هذا تكون هذه الأسماء خمسة، كما يفعل كثير من النحويين يأخذون بلغة جمهور العرب.

وبعض العرب يعربون الهَن إذا توافرت فيه الشروط بالحروف، كالأسماء الخمسة، فيقولون: هذا هنوك، وغطي هناك، وبهنيك، فعلى لغتهم هذه تكون هذه الأسماء ستة لا خمسة.

ثم قال ابن هشام في الباب الثاني، من أبواب علامات الإعراب الفرعية، والباب الثالث من أبواب علامات الإعراب الفرعية، قال: (والمثنى كالزيدان فيرفع بالألف، وجمعَ المذكر السالِمَ كالزيدونَ فيرفع بالواو، ويُجَرَّانِ وينصبان بالياء)

واضح في عبارة ابن هشام أنه جمع الكلام على المثنى وجمع المذكر السالم، لماذا؟ لاجتماعهما في بعض الأحكام، في علامة الجر والنصب وفي وجود ملحقات بهما.

فإن جاء طالب متنبه وسأل هذا السؤال فقال: النحويون وابن هشام أيضًا في الأسماء الستة يقدمون الرفع، ثم النصب، ثم الجر، ويقدمون النصب على الجر، فلماذا قدَّم ابن هشام هنا في المثنى وجمع المذكر الجر على النصب، فقال: ويُجران ويُنصبان بالياء، ولم يقل: وينصبان ويجرا بالياء، ابن هشام يُعد من المحققين المدققين، ما يخالف العبارة المشهورة إلا لحكمة.

الجواب عن ذلك: لأن الياء في الحقيقة علامة الجر، الياء في المثنى وجمع المذكر السالم في الحقيقة علامة الجر؛ لأن الياء أم الكسرة، الكسرة علامة الجر، والنصب فيهما محمول على الجر حملًا، فالرفع له علامة مستقلة، الألف للمثنى وهو في الجمع المذكر السالم، والجر له علامة مستقلة وهي الياء، والناصب ليس له علامة مستقلة، ولكن العرب حملوه حملًا على الجر؛ لأنهم لو أجروا القياس هنا لجعلوا علامة النصب الفتحة، آسف لجعلوا علامة النصب الألف، فاختلط بالمثنى المرفوع، وجمع المذكر السالم سيختلط بالمثنى، فترك كل ذلك لعدم الاختلاط واللبس وألحقوا النصب بالجر.

ولهذا يُقدم النحويون أيضًا الجر على النصب في جمع المؤنث السالم، كما سيأتي، يقولون: "ويُجر وينصب بالكسرة"؛ لأن الكسرة في جمع المؤنث السالم علامة الجر، الكسر في الأصل علامة الجر، ثم إن النصب في جمع المؤنث السالم محمول على الجر، فيكون يُجر ويُنصب بالكسرة.

ثم قال ابن هشام في بيان الملحق بالمثنى:

(وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى، وكذا اثنان واثنتان مطلقاً وإن رُكِّبَا) فذكر الملحق بالمثنى.

الملحق بالمثنى هو ما أعربته العرب إعراب المثنى ولم تتوافر فيه شروط المثنى، يعني ليس مثنًى في الحقيقة، ولكن العرب أعربته إعراب المثنى، رفعته بالألف، وجرته ونصبته بالياء، والملحقات كما ذكر ابن هشام أربع كلمات، وكلها عُدت ملحقات بالمثنى لا مثنيات حقيقية؛ لأن لا مفرد لها، فكلا وكلتا لا مفرد لهما، ليس مفردهما كل، كل جمع وكلا وكلتا مثنى، كيف الجمع يصير أكثر من المفرد؟ المفرد كل صار أكثر من الجمع كلا أو كلتا؟ لا كل كلمة وهي دالة على الجمع، وكلا وكلتا كلمتان مرتجلتان للتثنية.

وكذلك اثنان واثنتان، اثنان ليس مثنى اثْنٌ واثْنٌ، اثْنٌ واثْنٌ صار اثنين، لا اثنان هذه كلمة مرتجلة لهذا المعنى، لكن العرب أعربوها إعراب المثنى.

فالكلمة الأولى والثانية من الملحقات بالمثنى كلا وكلتا، ولهما حالتان:

الحالة الأولى: أن يضافا إلى ضمير كلاهما - كلتاهما – كلانا، فيلحقان بإعراب المثنى، تقول: ذهب الرجلان كلاهما، أو أكرمت الرجلين كليهما، ونحو ذلك.

والحالة الثانية: أن يضاف إلى اسم ظاهر، يعني غير ضمير فيعربان إعراب الاسم المقصور المختوم بألف، يعني يُعرب بعلامات أصلية مقدرة، ويلزم الألف، تقول ذهب كلا الرجلين، وأكرمت كلا الرجلين، وسلمت على كلا الرجلين.

والكلمة الثالثة والرابعة من الملحقات بالمثنى، اثنان واثنتان ويلحقان بالمثنى مطلقًا، ما معنى مطلقًا؟ يعني بلا شرط إضافتهما إلى ضمير، نحو جاء اثنان من الرجال وأكرمت اثنين من الرجال، وسلمت على اثنين من الرجال.

قال ابن هشام: (وإن رُكِّبَا) يعني ولو ركبا في الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر فأيضًا يُعربان إعراب المثنى، تقول: جاء اثنى عشر رجلًا فاعل مرفوع علامة رفعه الألف، وأكرمت اثني عشر رجلًا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، وسلمت على اثني عشر رجلًا مجرور وعلامة جره الياء.

حسنًا، ثم ذكر ابن هشام -رحمه الله- الملحق بجمع المذكر السالم، فقال:

(وأُوْلُو وعِشْرُون وأخواتُه وعالَمونَ وأَهْلُونَ ووابِلونَ وأَرَضُونَ وسِنُونَ وبابُه وبَنُونَ وعِلِّيُّونَ وشِبْهُهُ كالجمعِ)

قوله: كالجمع هذا خبر لقوله أولو وما عُطِف عليه، يقول: أولوا وما عُطف عليه ما بالها هذه كالجمع

يعني أن العرب تُعربها وتعاملها كجمع المذكر السالم.

أيضًا الملحق بجمع المذكر السالم، هو ما أعربته العرب إعراب جمع المذكر السالم، ولم تتوافر فيه شروطه، ليس جمعًا، جمع مذكرٍ سالمًا توافرت فيه الشروط، ومع ذلك أعربته العرب هذا الإعراب.

فجمع المذكر السالم، يعني لا يكون إلا لمذكر، لا يكون لمؤنث، وسالم لا بد أن تسلم فيه صورة المفرد، وجمع المذكر السالم لا يكون إلا لعلم المذكر وصفة المذكر فقط.

إذًا نكمل -إن شاء الله- بعد الصلاة والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني (الجزء الثاني):

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد:

"٠٠:٥٠ جانبي"

قبل الصلاة كنا قرأنا ما قاله ابن هشام رحمه الله تعالى في الملحقات في جمع المذكر السالم، وعرفنا المراد بالملحق بجمع المذكر السالم، وابن هشام رحمه الله ذكر منها تسعة أشياء.

الأول من هذه الملحقات كلمة: (أُوْلُو) بمعنى أصحاب، وليست جمع مذكرٍ سالمًا؛ لأنها ليس لها مفرد، ليس مفردها ذو، وإن كان مفردًا لها في المعنى لكن ليس مفردًا لها في اللفظ، ذو ذال واو، أما أُولى فليس فيها ذال، تقول: جاء أُولوا علم، وأكرمت أولي علم، وسلمت على أولي علم.

والثاني من هذه الملحقات: قال: (عشرون وبابه) يعني ألفاظ العقود من العشرين إلى التسعين، وهي ليست جمعًا؛ لأنها ليس لها مفرد، فثلاثون ليست جمع ثلاثة وثلاثة وثلاثة، فثلاثة وثلاثة وثلاثة جمعها تسعة، وليس ثلاثون، فهو اسمٌ مرتجل لهذا العدد تقول: جاء ثلاثون رجلٌ، وأكرمت ثلاثين رجلًا، وسلمت على ثلاثين رجلًا.

والثالث من هذه الملحقات: كلمة (عالمون) عالمون مفرده عالم، وليست جمع مذكرٍ سالمًا؛ لأنه ليس بعلم ولا بوصف، بل هو اسم جنس، وجمع المذكر السالم كما ذكرنا خاصٌ بجمع علم المذكر ووصفه، تقول: العالمون كثيرون، وتقول: رب العالمين وهكذا.

فإن قلت: هل عالم جمعه عالمون؟ أم لا؟ فهذا فيه خلاف؛ لأن معنى الكلمتين مختلف، فالمستعمل في اللغة أنك إذا جمعت فقلت: العالمين كان ذلك لما سوى الله عز وجل إذا أفردت

كان ذلك فيما سوى الله عز وجل، وإذا جمعت جمعًا للواو والنون كان ذلك للعاقل، وإذا جمعت جمع تكسير عوالم شمل ما سوى ذلك من غير العاقل، يعني تقول مثلًا: عالم الإنس، عالم الجن، عالم النمل، وهكذا من العاقل وغير العاقل، لكن إذا قلت: العالمين هذا لا يشمل غير العاقل كالحيوانات وإنما عالم جمعه عوالم فاختلاف المعنى بين عالمين وعالم رأى المحققون أن كلمة عالم ليس مفردًا للعالمين، وإنما مفرد عوالم.

الكلمة الرابعة أو الشيء الرابع مما ذكر ابن هشام من الملحقات بجمع المذكر السالم قال: (أهلون)

وليس جمع مذكرٍ سالمًا؛ لأنه ليس بعلمٍ ولا وصف، بل هو اسمٌ جامد أهلون بمعنى أهل، قال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾[الفتح:١١]، وقال: ﴿إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾[الفتح:١٢]، فأعرب إعراب جمع المذكر السالم.

والخامس من الملحقات كلمة: (وابلون) الوابلون يعني المطر الكثيف بمعنى الوابل، فوابل جمعوه على وابلون، وليس جمع مذكرٍ سالمًا لأنه ليس لعاقل، وجمع المذكر السالم خاصٌ بجمع المذكر العاقل، تقول: نازل وابلٌ، أو نزل وابلون، نسأل الله وابلًا، أو نسأل الله وابلين ونحو ذلك.

والسادس من الملحقات: (أرضون) ومفرده أرض، وليس جمع مذكرٍ سالمًا؛ لأن مفرده مؤنث، تقول: هذه أرض، وأيضًا لم يسلم فيه بناء المفرد، فقال: أرضون، ومع ذلك ألحقوها إلحاقًا بإعراب جمع المذكر السالم.

والسابع من الملحقات قال: (سنون وبابه) السنون مفرده سنة، وليس جمع مذكرٍ سالمًا لأنه ليس بعلم ولا وصف، وأيضًا ليس بعاقل، وما المراد بباب سنين؟ المراد بباب سنين كل اسمٍ ثلاثي حُذفت لامه وعُوض عنها بتاء تأنيث، هناك كلمات ثلاثية ثلاثة أحرف، الحرف الثالث

حرف علم، فيحذفون الحرف الثالث يعني اللام، ويعوضون عنه بتاء تأنيث كسنة، سنة أصله سنوات والدليل على ذلك جمعه سنوات، سنوات هذه الواو هي اللام وقد عادت سنَوات لكنهم حذفوها وعوضوا عنها بتاء التأنيث، وكذلك كلمة عظة بمعنى كذب وافتراء، فجُمعت في اللغة فقيل: عظون وعظين، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[الحجر:٩١]، وعِزة بمعنى الفرقة من الناس، قالوا: عِوزن وعزين، قال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾[المعارج:٣٧]، فهذا المراد بباب سنة.

والثامن مما أُلحق بجمع المذكر السالم: (بنون) بنون مفرده ابن، وليس هو بعلم، ولا بوصف، ومع ذلك لم يسلم فيه المفرد؛ فلهذا لا يُعد جمع مذكرٍ سالمًا، ومع ذلك أعربته العرب إعراب جمع المذكر السالم، فيقولون: هؤلاء بنون، وأكرمت بنين، وسلمت على بنين، وتقول: هؤلاء بنو محمد، سلمت على بني محمد وهكذا، وكلمة ابن تُجمع جمع تكسير على أبناء أيضًا فتُعرب بالعلامات الأصلية، وإنما الكلام هنا على جمعها بالواو والنون..

التاسع وهو الأخير مما أُلحق بجمع المذكر السالم قال فيه ابن هشام: (عليون وشبهه) المراد بشبه عليين المسمى بجمع المذكر السالم، فباب التسمية في اللغة واسع، التسمية في اللغة العربية بابها واسع يُمكن أن تُسمي ابنك، أو كتابك، أو محلك، أو شركتك أو غير ذلك بأي بابٍ من باب الأسماء، فتقول مثلًا: اسم الفاعل، اسم المفعول تُسمي ولدك ناصر اسم مفعول، أو منصور اسم مفعول، أو حسن صفة مشبهة، أو فلاح مصدر، ويجوز أن تُسمي بالفعل، فتسميه يقوم، أو يسجد، أو يشكر، أو تغلب، أو يزيد أو أحمد، هذه كلها أفعال، أو شمر "من شمر عن ساعده".

ويجوز أن تُسمي بالحروف كأن تُسمي بهيا، ويجوز أن تُسمي بجملة كما سمت العرب تأبط شرًا، أو تُسمي ببعض جملة، أو بموصوفٍ وصفته، ويجوز أن تُسمي بجمع مذكرٍ سالم كأن

تُسمي ولدك محمدون أو محمدين، وزيدون، وزيدين، ومن ذلك عليون وهو اسمٌ لأعلى الجنة ووسطها، جعلنا الله ووالدينا وإياكم من أهلها.

فعليون مما سُمي بجمع المذكر السالم، فيعرب إعراب جمع المذكر السالم كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[المطففين:١٨-١٩]، فجره بالياء ورفعه بالواو، وكذلك تقول في ولدٌ سميته زيدون، تقول: جاء زيدون، وأكرمت زيدين، وسلمت على زيدين، وهكذا لو سميت مثلًا شركتك المتحدون، فتقول: المتحدون تتشرف بإضافتكم، أو إن المتحدين تتشرف بقدومكم، أو سنذهب إلى المتحدين ونحو ذلك.

ويجوز في المسمى بجمع المذكر السالم وجهٌ آخر غير الإعراب وهو: إلزامه ما سُمي به وحكايته، أن تلزمه بالواو أو بالياء على حسب ما سميته به، وتحكيه حكاية، يعني سميته زيدون تلزمه الواو وتحكيه في النصب والجر والرفع بالياء، أو سميته زيدين تلزمه الياء، وتحكيه على ذلك في الرفع والنصب والجر، وكذلك لو سميت شركتك المتحدون يجوز أن تلزمها الواو دائمًا هكذا في الرفع والنصب والجر وهكذا.

ثم انتقل بعد ذلك إلى الباب الرابع من باب علامات الإعراب الفرعية وهو جمع المؤنث السالم.

وفيه قال ابن هشام: (وأولاتُ وما جُمِعَ بألفٍ وتاء مَزِيدَتَيْنِ وما سُمِّيَ به منهما فينصب بالكسرة، نحو خلق السمواتِ، واصطفى البناتِ)

لماذا قال ابن هشام وأولاتٍ وليس وأولاتٌ؟ لأن العطف هنا على قوله: (الأسماء الستة) وهي منصوبة على الاستثناء لأنه قال: (إلا الأسماء الستة وأولاتٍ) فأولاتٍ منصوب علامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنثٍ سالم، فإذا ضُبط في بعض الطبعات وأولاتٌ فهو خطأ.

هنا أسئلة:

سؤال: لماذا فعل ابن هشام المدقق، والمحقق ما جمع بألف وتاء مزيدتين، وترك التعبير المشهور جمع المؤنث السالم، وفعل ذلك كثيرون من النحويين المحققين كابن مالكٍ وغيره؟

والجواب عن ذلك: أن الجمع بالألف والتاء ليس خاصًا بالمؤنث، قد يُجمع المذكر عليها كما في حمزة وحمزات، وكذلك في إسطبل هذا إسطبلٌ وإسطبلات، وهذا حمامٌ وحمامات، وهكذا، فهو ليس خاصًا بالمؤنث كما أن جمع المؤنث السالم خاصٌ بالمذكر، وأيضًا ليس السلامة شرطًا فيه، قد تتغير صورة المفرد وإن كان قليلًا كما في ضربةٍ وضربات، وحمزةٍ وحمزات هذا التغيير واجب لو سكنت لم يجز إلا في ضرورة الشعر فلهذا عدل ابن هشام والمحققون عن التعبير عن هذا الباب بجمع المؤنث السالم، ولو عبرت عنه بجمع المؤنث السالم فلا بأس بذلك على أنه مصطلح، ولا مشاحة في الاصطلاح، فإذا سئلت عن المراد بهذا المصطلح تقول: المراد بجمع المؤنث السالم ما جُمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين.

السؤال الثاني: ما فائدة تقييد الألف والتاء بكونهما مزيدتين؟

قال: (ما جُمع بألفٍ وتاء مزيدتين) هذا القيد له فائدة، وفائدته إخراج ما كانت تاؤه أصلية، لا زائدة كصوتٍ وأصواتٍ، أصوات التاء في أصوات هي التاء الموجودة في المفرد صوت يعني أصلية ووقتٍ وأوقاتٍ، وبيتٍ وأبياتٍ، هذا ليس جمع مؤنثٍ سالمًا، لا هذا يُعرب بعلامات الإعراب الأصلية صوتٌ وصوتًا وصوتٍ، أصواتٌ، وأصواتًا، وأصواتٍ.

ويخرج كذلك ما كانت الألف فيه غير زائدة بل منقلبة عن أصل كقضاةٍ، ودعاةٍ، فقضاةٍ أصلها قُضَيتٌ لأنه من قضى يقضي، اللام ياء، والأصل قُوضيتٌ فعلةٌ، إلا أن الياء هنا يجب أن تنقلب إلى ألف؛ لأنها تحركت وانفتح ما قبلها، وكذلك دعاة من دعى يدعو اللام واو، فالأصل دُعَوَتٌ ثم انقلبت الواو إلى ألف، إذًا فالألف ليست زائدة بل منقلبة عن أصل، لا يُعد ذلك جمع

مؤنث سالمًا بل يعرب بعلامات الإعراب الأصلية فتقول: هؤلاء دعاةٌ، وأكرمت دعاةً، وسلمت على دعاةٍ وهكذا.

هل لجمع السالم ملحقات كما أن للمثنى ملحقات؟ ولجمع المذكر السالم ملحقات؟

الجواب: نعم.

هل ذكر ابن هشام شيئًا من الملحقات بجمع المؤنث السالم؟

الجواب: نعم ذكر شيئين، ذكر أولاتٍ وذكر ما سُمي بجمع المؤنث السالم، قال: (أولاتٍ وما سُمي به منهما) فأولاتٌ أيضًا تُعرب إعراب جمع المؤنث السالم، وليست جمعًا؛ لأنها ليس لها مفرد بمعنى أصحاب، وليس مفردها ذا أو ذو والمسمى بجمع المؤنث السالم كأن تُسمي ابنتك بعطيات، أو نعمات، أو تسميها بفاطمات، أو تُسمي مكانًا ما ببركات، أو عرفات، عرفات أيضًا مما سُمي بجمع المؤنث السالم، وهكذا، فهو يُعرب إعراب جمع المؤنث السالم.

ثم انتقل ابن هشام رحمه الله إلى:

الباب الخامس من أبواب علامات الإعراب الفرعية وهو: الممنوع من الصرف.

فقال: (وما لا ينصرف فيجر بالفتحة نحوَ بأفضلَ منه، إلا مع أَلْ نحوُ بالأفضلِ أو بالإضافة نحوُ بأفضلِكم)

هذا الباب سماه ابن هشام (ما لا ينصرف) ويُسمى أيضًا الممنوع من الصرف.

الأسماء الممنوعة من الصرف هي: أحد عشر اسمًا، ذهبت تتشبه بالأفعال بوجهٍ من الوجوه فحرمتها العرب من ميزتين من ميزات الاسم:

الأولى: التنوين التي هي زينة الأسماء.

والثانية: الجر بالكسرة.

فسمى النحويون تلك الأسماء: الأسماء الممنوعة من الصرف، إذًا ما المراد بالصرف في العنوان هنا، يعني التنوين، وقيل: التنوين والجر بالكسرة، وسيأتي بابٌ مستقل في آخر قطر الندى عن الأسماء الممنوعة من الصرف وسيذكرها كلها وشيئًا من أحكامها.

منها مثلًا: الاسم الذي على وزن مفاعل أو مفاعيل كمساجد، وقناديل.

ومنها: العلم المؤنث سوى الثلاثي كفاطمة، ومكة.

ومنها: العلم الأعجمي سوى الثلاثي كإبراهيم وجورج.

ومنها: الوصف الذي على وزن أفعل كأكبر، وأحمر.

ومنها: الوصف الذي على وزن فعلان كغضبان وعطشان.

وستأتي كاملة مشروحة في بابها إن شاء الله.

قال ابن هشام: (إلا مع ال أو بالإضافة) يعني أن هذه الأسماء تُجر بالفتحة فتقول: جاء إبراهيمَ وأكرمت إبراهيمَ، وسلمت على إبراهيمَ إلا إذا دخلت عليها "ال" أو وقعت مضافًا بعدها مضافٌ إليه فإنها حينئذٍ تجر بالكسرة تعود إلى الجر بالكسرة تقول: صليت في المساجد، قال تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾[البقرة:١٨٧]، تقول: سلمت على أكبركم، قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾[التين:٨] وهكذا.

فإن سألت وقلت: إذا جُرت هذه الأسماء بالكسرة في هذين الموضعين فهل هي ممنوعة من الصرف؟ أم صارت مصروفةً؟

فالجواب: قولان للنحويين:

فالمشهور عند المتقدمين أنها صارت مصروفة.

والمشهور عند المتأخرين أنها ممنوعةٌ من الصرف إلا أنها جُرت بالكسرة في هذين الموضعين للسبب المذكور بعد قليل.

فإن قلت: لماذا جرت العرب هذه الأسماء بالكسرة في هذين الموضعين فقط؟ لماذا؟

فالجواب: لأن جانب الاسمية في هذه الأسماء تقوى عندما دخلت خاصية من خصائص الأسماء وهي "ال" والإضافة، فال"ال" والإضافة من خصائص الأسماء فعندما دخلت على الاسم تقوى جانب الاسمية فيه فعاد إلى حكم الأسماء فانجر بالكسرة، وهذا من مراعاة مثل هذه الأحكام عند العرب، هذه أمور عقلية ليست منطقية.

فعلى ذلك ذكر ابن هشام خمسة أبواب من أبواب العلامات الفرعية وهي:

- الأسماء الخمسة.
- والمثنى.
- وجمع المذكر السالم.
- وجمع المؤنث السالم.
- والاسم الممنوع من الصرف.

هذه ماذا؟ أسماء ليبقى لنا بابان وهما من الأفعال المضارعة، فينتقل ابن هشام إلى الباب السادس من أبواب علامات الإعراب الفرعية وهي: الأفعال الخمسة.

وفيها يقول ابن هشام:

(والأمثلةَ الخمسةَ، وهي تَفعلانِ وتَفعلونَ بالياء والتاء فيهما، وتفعلينَ، فترفع بثبوت النون، وتجزم وتنصب بحذفها، نحو: فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا)

السؤال المتبادر: هل هذه الأفعال خمسة بالفعل؟ أم أكثر من خمسة؟

يعني الأسماء الخمسة خمسة، لكن هذه الأفعال هل هي خمسة؟

الجواب: لا، هي في الحقيقة خمسة أمثلة، أو أبنية، أو صيغ، أو أوزان، يأتي عليها ما لا تُحصى من الأفعال، وليست خمسة أفعالٍ بأعيانها، كالأسماء الخمسة.

وتفسير ذلك: أن الأفعال الخمسة في تعريفها كل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، هذه هي الأفعال الخمسة.

إذًا الأفعال الخمسة خاصةٌ بالأفعال المضارعة متى؟ إذا اتصل بها ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء مخاطبة، لا يخفى على شريف علمكم أن الأفعال المضارعة لا بد أن تبدأ بحرف من أحرف المضارعة المجموعة في أنيت مثل: اذهب، ونذهب، وتذهب، ويذهب، أفعل ونفعل وتفعل ويفعل.

نأخذ المضارع المبدوء بالهمزة كأفعل هل تتصل به ألف الاثنين؟ أنا أفعلان؟ لا، هل تتصل به واو الجماعة أفعلون؟ لا، هل تتصل به ياء المخاطبة أفعلين؟ لا، إذًا المضارع المبدوء بالهمزة خرج كله، طيب المضارع المبدوء بالنون نفعل، أيضًا لا تتصل به ألف الاثنين نفعلان، ولا واو الجماعة نفعلون، ولا ياء المخاطبة نفعلين، فخرج.

نأتي للمضارع المبدوء بالياء هل تتصل به ألف الاثنين يفعلان؟ نعم، إذًا هذا وزن، أو بناء، أو صيغة يفعلان، وهل تتصل به واو الجماعة يفعلون، نعم يفعلون، هل تتصل به تاء المخاطبة تقول: أنت تفعلين؟ لا، إلى الآن وصلنا إلى الصيغتين أو مثالين، نأتي إلى المضارع المبدوء بالتاء تتصل به ألف الاثنين تفعلان؟ نعم، تفعلان، وتتصل به واو الجماعة تفعلون؟ نعم، تفعلون، وتتصل به ياء المخاطبة تفعلين؟ نعم تفعلين.

إذًا يخرج لنا من تطبيق التعريف هذه الصيغ الخمس، وتصوغ عليها ما لا ينتهي من الأفعال، تذهبون وتجلسون، وتؤمنون، وتتساعدون، وتأكلون، وتشربون، تجاوزنا الخمسة وما زلنا في واو الجماعة؛ فلهذا عبر عنها ابن هشام بالأمثلة الخمسة، أمثلة يعني أبنية، يعني أوزان وصيغ، والذين يعبرون عنها بالأفعال الخمسة يقولون: هذا مصطلح، فإذا سئلوا ما معنى هذا المصطلح؟ قالوا: كل مضارع اتصل به واو الجماعة وياء الاثنين وياء المخاطبة ولا مشاحة في الاصطلاح.

فإن قلت: ابن هشامٍ هنا في الأفعال الخمسة أيضًا قال: (وتجزم وتنصب بحذفها) ترفع بثبوت النون، ثم قال: (وتجزم وتنصب) قدم الجزم على النصب مع أن المعروف تقديم النصب على الجزم، فلماذا قدم الجزم على النصب؟

فالجواب عن ذلك: لأن النصب هذا الموضع محمولٌ حملًا على الجزم؛ لأن علامة الجزم حذف النون؛ لأن علامة الجزم هنا حذف النون، حذف النون هل تُقابل السكون الذي هو حذف الحركة؟ أم يقابل الفتحة علامة النصب؟ لا، حذف النون يُقابل حذف الحركة، إذًا فحذف النون في الحقيقة علامة للجزم، وأما النصب في هذا الباب فمحمولٌ حملًا على الجزم، ولهذا قدموا الجزم على النصب فيه.

ثم انتقل ابن هشام إلى الباب السابع وهو الأخير من أبواب علامات الإعراب الفرعية فقال: (والفعلَ المضارعَ المعتلَّ الآخرِ فيجزم بحذف آخره، نحوَ: لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرمِ)

هنا معلومة تقول: الفعل يعتل آخره بماذا؟ بالألف التي لا تكون إلا مدينة، معروف أن الألف في العربية لا تكون إلا مدينة يعني ساكن وقبلها مفتوح كيخشى، وأيضًا يعتل الفعل بالياء المدية كيقضي، ويعتل بالواو المدية كيدعو، هذا المضارع، الفعل المضارع يعتل آخره

بحروف المد، يعتل بغير حروف المد؟ لا، بخلاف الماضي، الماضي يعتل بالألف المدية كدعا، يعتل بالياء غير المدية كرضي، ويعتل بالواو غير المدية "١١:٣٤"

وأما الاسم فيعتل بالألف التي لا تكون إلا مدية كمصطفى، والفتى، ويعتل آخره بالياء المدية كالقاضي، وبالياء غير المدية كضبيٍ، وعليٍ، ويعتل بالواو المدية؟ لا، يعتل بالواو غير المدية كسهوٍ، وعدوٍ، لكن ما يعتل الاسم بالواو المدية؛ فلهذا يقولون: ليس في العربية اسمٌ مختومٌ بواوٍ قبلها ضمة، فإن وجدت ذلك فهو إما اسمٌ مبني كالضمير هوْ، هوَ إذا وقفت هوْ أو اسم أعجمي يعني معرب وإلا لا يوجد اسم عربي يعتل آخره بالواو المدية يعني واو قبلها ضمة.

ثم نسأل عن كلام ابن هشام رحمه الله، ابن هشام قال هنا: (فيجزم بحذف آخره) ذكر علامة الجزم هنا، لكنه لم يذكر علامة رفعه، ولا علامة نصبه لماذا؟

الجواب: ذكر علامة جزمه؛ لأنها العلامة الفرعية وهي: حذف حرف العلة، وأما علامة الرفع للمضارع المعتل الآخر كمحمدٌ يدعو إلى الخير، ويقضي بالحق فهي الضمة، فهي علامةٌ أصلية وإن كان مقدرة، الضمة للرفع علامة أصلية مقدرة أو ظاهرة؛ فلهذا لم يذكرها، وفي النصب: محمدٌ لن يدعو إلى الباطل ولن يقضي به علامة النصب الفتحة وهي أصلية، إذًا فاكتفى بذكر العلامة الفرعية ولم يذكر العلامتين الأصليتين

فإن سألت وقلت: ماذا يقول المعرب عند بيان علامة الإعراب في المضارع المجزوم بحذف حرف العلة محمدٌ لم يدع، ولم يخش، ولم يرم مضارع مجزوم وعلامة جزمه ماذا؟ حذف حرف العلة، أو حذف آخره، أو حذف الألف، أو حذف الياء، أو حذف الواو كل ذلك صحيح وجائز ومستعمل، وإن كان الأشهر عند المتأخرين قولهم: حذف حرف العلة.

هذا نهاية الكلام على تقسيم علامات الإعراب إلى أصليةٍ وفرعية.

وعليه نقول في الرفع: جاء معلمٌ ومعلمان، ومعلمون، ومعلماتٌ، وأخوك، وإبراهيم.

ونقول في النصب: أكرمت معلمًا، ومعلمين ومعلمين ومعلماتٍ، وأخاك، وإبراهيمَ.

ونقول في الجر: سلمت على معلمٍ، ومعلمين ومعلمين ومعلماتٍ، وأخيكَ وإبراهيمَ.

هذا سؤال: ادخل كان وإن وظننت على ما يلي:

أخوكَ ذو علم "ادخل كان" نقول: كان أخوكَ ذا علمٍ.

"ادخل إن" إن أخاك ذو علم.

"ادخل ظننت" ظننت أخاك ذا علم.

الطالبان مجتهدان "ادخل كان": كان الطالبين مجتهدين.

"ادخل إن" إن الطالبين مجتهدان.

"ادخل ظننت" ظننت الطالبين مجتهدين.

المهندسون بارعون: كان المهندسون بارعون، وإن المهندسين بارعون، وظننت المهندسين بارعين.

المعلمات مخلصاتٌ: كانت المعلمات مخلصاتٍ، وإن المعلمات مخلصاتٌ، وظننت المعلماتِ مخلصاتٍ.

إبراهيمُ غضبان: كان إبراهيمُ غضبانَ "بفتحة بدون تنوين" وإن إبراهيمَ غضبانُ، وظننت إبراهيمَ غضبانَ.

فهذا هو التقسيم الأول لعلامات الإعراب.

ينتقل ابن هشام إلى التقسيم الثاني لعلامات الإعراب، وهو: تقسيمها إلى علامات إعراب ظاهرة ومقدرة.

فقال رحمه الله تعالى: (فصل: تُقَدَّرُ جميعُ الحركاتِ) إلى آخر كلامه.

ما معنى كون علامة الإعراب ظاهرة وكونها مقدرة؟

ما معنى كون علامة الإعراب ظاهرة؟ يعني ظاهرة في النطق؛ نطق المتكلم، ومن ثم ظاهرة في سمع المخاطب والمستمع، إذا ظهرت في النطق والسمع تقول: ظاهرة.

وما معنى كونها مقدرة؟ مقدرة هنا بمعنى مغطاة، مستورة، يعني أنها موجودة في آخر الكلمة، ولكن هناك شيئًا غطاها وسترها، ومنعها من الظهور في النطق والسمع.

فلو أخذنا مثالًا على ذلك: الاسم المختوم بالألف الفتى، قلنا: جاء الفتى، جاء فعل ماض، والفتى فاعل، الفاعل حكمه الرفع، والفعل هنا رفع الفاعل، ما معنى كون الفعل قد رفع الفاعل، يعني وضع عليه علامة الرفع وهي الضمة، هذا معنى أن الفعل قد رفع الفاعل، رفعه يعني وضع عليه ضمة جاء محمدٌ، ما الذي رفع محمدٌ؟ يعني ما الذي وضع عليه ضمة؟ الفعل جاء؛ لأنه طلبه فاعلًا له، طيب هل جاء رفع الفتى أم لم يرفع الفتى؟ رفع الفتى، ما معنى رفع الفتى؟ يعني وضع على آخره ضمة قام بعمله طلبه فاعلًا يعني رفعه، يعني وضع على آخره ضمة إلا أن الفتى بالألف، والألف بطبيعتها اللغوية ملازم للسكون، فاجتمع على آخر هذا الاسم الفتى ضمة علامة الإعراب، وسكون وهو السكون الملازم للألف، والذي حدث أن السكون الملازم غطى الضمة ومنعه من الظهور فهكذا التقدير.

التقدير أن يجتمع شيئان على آخر الكلمة المعربة أحدهما علامة الإعراب، والشيء الآخر شيء آخر، فالشيء الطارئ هذا الآخر سيغطي علامة الإعراب ويمنعها من الظهور كما حدث

هنا، إذًا فعلامة الإعراب موجودة أو غير موجودة؟ موجودة، ولكن هناك مانعًا منعها من الظهور.

ابن هشام هنا ذكر خمسة مواضع لعلامات الإعراب المقدرة فقال:

(فصل: تُقَدَّرُ جميعُ الحركاتِ في نحو غلامي والفتى ويسمى مقصورًا، والضمةُ والكسرةُ في نحو القاضي ويسمى منقوصًا، والضمةُ والفتحةُ في نحو يخشى، والضمةُ في نحو يدعو ويقضي، وتظهر الفتحةُ في نحو إنَّ القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ)

وذكر ابن هشام أن علامات الإعراب المقدرة بخمسة مواضع وهي:

الموضع الأول: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: صديقي، كتابي، ربي، وكذلك أخي، وأبي، ومثل ابن هشامٍ له بقوله: (غلامي) وقال: (تقدر جميع الحركات في نحو: غلامي) يعني أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم تقدر عليه جميع علامات الإعراب في الرفع والنصب والجر، تقول: جاء صديقي، وأكرمت صديقي وسلمت على صديقي.

فإذا نظرنا في الرفع جاء صديقي، صديقي هذا اسمٌ أضيف إلى ياء المتكلم، وقبل أن يُضاف إلى ياء المتكلم ماذا كان؟ كان جاء صديقٌ، فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، طيب نريد أن نضيف كلمة صديق إلى ياء المتكلم، والإضافة كما تعرفون تنفي وتحذف التنوين، إذًا سنقول: جاء صديقُ ونحذف التنوين، ثم نضيف ياء المتكلم، فكان القياس أن يُقال: جاء صديقُيْ، جاء صديقُ ثم الياء الساكنة.

كما تقول عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم في جاء صدِيقُكَ، وجاء صديقُه، وجاء صديقُ محمد، إلا أن الإضافة إلى ياء المتكلم لها خاصية في اللغة العربية، فياء المتكلم تُوجب كسر ما قبلها، فكلمة صديق منتهية بالقاف وقع على آخرها على القاف ضمة الإعراب، صديقُ، ثم

الكسرة التي توجبها ياء المتكلم على ما قبلها، قِي فحدث هنا موجب التقدير، فحركة المناسبة لياء المتكلم غطت الضمة علامة الإعراب ومنعتها من الظهور.

فالعرب تقول: جاء صديقِي مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، ما الذي منعها من الظهور؟ الكسرة التي هي حركة المناسبة؛ فلهذا يعبرون عن ذلك فيقولون مثلًا: منع من ظهورها حركة المناسبة، أو يقولون: منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كل هذا صحيح، وكذلك في النصب أكرمت صديقي، الأصل قبل الإضافة أكرمت صديقًا، ثم تحذف التنوين للإضافة أكرمت صديقَ، ثم تأتي بياء المتكلم فكان القياس أن تقول: أكرمت صديقَي، كما تقول: أكرمت صديقَك، وصديقَه، وصديق محمد، لكن ياء المتكلم توجب كسر ما قبلها فهذا الكسر الملازم لياء المتكلم غطى الفتحة علامة الإعراب ومنعها من الظهور فتقول العرب: أكرمت صديقِي.

ثم نأتي إلى الجر، إذ تقول العرب: سلمت على صديقِي، والأصل: سلمت على صديقٍ، ثم نحذف التنوين للإضافة سلمت على صديقِ ثم تأتي ياء المتكلم فتقول: سلمت على صديقِي.

ويأتي هنا السؤال وهو أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم في حالة الجر كسلمت على صديقي علامة جره كسرة ظاهرة وهي التي تظهر على النطق كقولنا: سلمت على صديقي؟ أم كسرة ظاهرةٌ مقدرة أيضًا؟ فنقول: إن الحركة الظاهرة ليست هي علامة الإعراب، وإنما هي كسرة المناسبة كالتي في الرفع والنصب، ثم إن حركة المناسبة فعلت ما فعلت في الرفع والنصب فمنعت حركة الجر من الظهور؟

الجواب: قولان للنحويين:

- فالمشهور عند النحويين أن علامة الجر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرةٌ مقدرة، طردًا للباب.

- وقال بعض النحويين كابن مالك إن علامة جره هي الكسرة الظاهرة، ولا داعي لجعلها مقدرة.

والموضع الثاني لعلامات الإعراب المقدرة: الاسم المقصور التي قال فيها ابن هشام: (تُقَدَّرُ جميعُ الحركاتِ في نحو غلامي والفتى ويسمى مقصورًا)

الاسم المقصور المراد به: الاسم المعرب والمختوم بألفٍ لازمة، الاسم المعرب المختوم بألفٍ لازمة، وهذا يُدرس في الحقيقة في الصرف، أنواع الأسماء تُدرس في الصرف، لكن نحتاج إلى هذا التعريف الآن، مثال ذلك: العصى، والفتى، ومستشفى، ومصطفى، ونحو ذلك.

فقولنا في التعريف: الاسم يُخرج الحرف كإذا، ويُخرج الفعل كدعى، ويخشى، هذه لا تُسمى مقصورة، هذه تُسمى في الاصطلاح فعلًا مقصورًا أو حرفًا مقصورًا، المقصور خاص بالأسماء.

وقولنا في التعريف: المعرب، يخرج المبني، كمتى اسم معرب وإن كان مختومًا بألف.

وقولنا: بألفٍ لازمة يُخرج الاسم المختوم بألفٍ غير لازمة مثل ماذا؟ كقوله: أكرمت أخاك، أخا مختوم بألف، لكنها ليست لازمة؛ لأنها تتغير بالرفع أخوك، وبالجر أخيك، فلا يُسمى هذا أيضًا اسمًا مقصورًا.

والاسم المقصور كما نص ابن هشام تقدر عليه جميع علامات الإعراب في الرفع والنصب والجر، تقول: جاء الفتى، وأكرمت الفتى، وسلمت على الفتى.

والمانع من ظهور علامات الإعراب كما سبق شرحه كون الاسم مختومًا بألف، والألف في العربية ملازمةٌ للسكون ولا تقبل الحركة، لا يمكن أن تتحرك الألف، لو حركت الألف بأي حركة تنقلب إلى همزة، يعني تنقلب إلى حرفٍ آخر، الألف لا تقبل التحريك؛ فلهذا يعبرون عن المانع من الظهور هنا فيقولون: منع من ظهورها، أو منعها من الظهور كلاهما صحيح منع

من ظهورها أو منعها من الظهور التعذر، ويريدون بالتعذر الاستحالة، يعنون أن الألف يستحيل تحريكها بضمةٍ أو فتحةٍ أو كسرة.

والموضع الثالث لعلامات الإعراب المقدرة: الاسم المنقوص، وفيه يقول ابن هشام: (والضمةُ والكسرةُ في نحو القاضي ويسمى منقوصًا)

والمراد بالاسم المنقوص: الاسم المعرب المختوم بياءٍ قبلها كسرة، نحو: القاضي، والمقتضي، والمستقضي، والهادي، والمهتدي، والمستهدي، والنادي والمنادي، فقولنا في تعريف الاسم يخرج الاسم كيقضي، ويخرج الحرف كفي، وقولنا المعرب يخرج المبني كالذي، وقولنا المختوم بياءٍ قبلها كسرة يخرج المختوم بياءٍ قبلها سكون كضبي وسعي، وعليٍّ عليٍّ مختوم بياء مشددة.

ومعلوم أن المشدد عبارة عن حرفين أولهما ساكن، أما العامة يخففون من علي فيكون كأنه منقوص، وإلا فهو مختوم ب"ال" مشددة.

المنقوص المختوم بياءٍ قبلها كسرة، طيب لماذا لم يذكر الاسم المختوم بواوٍ قبلها ضمة؟ لأنه لا يُوجد في العربية.

والاسم المنقوص تقدر عليه علامة الرفع الضمة وعلامة الجر الكسرة فقط دون النصب، دون علامة النصب وهي الفتحة، فلهذا ابن هشام ذكر أن الضمة تقدر عليه، وأن الكسرة تُقدر عليه، وأما علامة النصب الفتحة فلم يذكرها هنا، ولكن ذكرها في آخر الكلام على علامات الإعراب المقدرة وقال: (وتظهر الفتحةُ في نحو إنَّ القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ) نقول: جاء القاضِي مبكرًا، وسلمت على القاضِي يا محمد، وذهبت إلى القاضِي يا محمد.

والمانع من الظهور في الاسم المنقوص يقولون: الثقل، معنى ذلك أن علامة الرفع وهي الضمة في قولك: جاء القاضِيُ ستقع على الياء، وكان الأصل أن يُقال جاء القاضِيُ، كجاء

الحارسُ، والقائمُ، والجالسُ، جاء القاضِيُ فهذا سيوجب وقوع الضمة على الياء، والضمة بنت الواو، بنت الواو يعني مأخوذة من الواو يعني بعض الواو، بنت الواو، والواو كما يُعلم في علم الأصوات عدوة الياء، يعني إن اجتماعهما يسبب ثقلًا، فتخلصت العرب من هذا الثقل بماذا؟ بالتسكين، جلبوا سكونًا، هذا السكون الذي جلبوه لرفع الثقل ماذا فعل بالضمة علامة الإعراب؟ غطاها ومنعها من الظهور.

وكذلك في الجر كان الأصل أن يُقال: سلمت على القاضِيِ مثل: على الحارسِ، لكن هذا سيؤدي إلى وقوع الكسرة على الياء، الكسرة بنت الياء بعض الياء وقعت على الياء يعني كأنها اجتمعت ياءان في الكلام وهذا ثقيل، تخلصت العرب من ذلك بالسكون، فالسكون المجلوب للتخلص من الثقل غطى الكسرة ومنعها من الظهور.

إذًا اتفقنا أن المانع في المنقوص الثقل وليس التعذر الاستحالة؛ لأنه ممكن أن تتكلم وتقول: القاضيُ، والقاضيِ ليس مستحيلًا، ولكنه ثقيل، ولأن المانع هو الثقل منعت العرب ظهور الحركات الثقيلة وهي: الضمة والكسرة، ولم تمنع الفتحة علامة النصب؛ لأنها خفيفة، وهذا معروف في علم الأصوات أن أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة، وأخف الحركات الفتحة سُميت فتحة؛ لأنها مجرد فتحٌ للفم، افتح الفم فقط وادفع هواء فقط تخرج الفتحة، أما الضمة تحتاج إلى علاجين تفتح الفم ثم تضم الشفتين، والكسرة تُنزل الشفتين إلى أسفل إِ فصارت الضمة ثقيلةً، والكسرة ثقيلةً، وأما الفتحة فصارت خفيفةً فظهرت.

والموضع الرابع من مواضع علامات الإعراب المقدرة: المضارع المختوم بألف، وفيه يقول ابن هشام: (والضمةُ والفتحةُ في نحو يخشى) نحو: يخشى ويرضى ويرعى، ويُدعى، ويُقضى، ويُستهدى، وهو تقدر عليه علامة الرفع فقط، وإلا علامة الرفع والنصب؟ تقدر عليه علامة

الرفع الضمة، وتقدر عليه علامة النصب الفتحة؛ لأنه مختوم بألف، والألف لا تظهر عليه الحركة لا ضمة ولا فتحة.

ولهذا قال ابن هشام: (والضمة والفتحة) يعني علامة الرفع وعلامة النصب، وعلامة الجزم لماذا لم يذكرها ابن هشامٍ هنا؟ ما علامة الجزم؟ حذف حرف العلة، وهي علامةٌ ظاهرة، وليست مقدرة، كيف ظاهرة؟ يعني هناك فرق في النطق في السمع بين يدعْ، ويدعوُ، فإذا قلت: لم يدعْ، فإنك جعلت علامة الجزم أمرًا يظهر في النطق والسمع فصارت علامة ظاهرة فلم يذكرها ابن هشامٍ في العلامات المقدرة.

والموضع الخامس وهو الأخير فيما ذكره ابن هشام من علامات الإعراب المقدرة: المضارع المختوم ياءٍ او واو، وفيه قال: (والضمةُ في نحو يدعو ويقضي) المختوم، المعتل الآخر بالياء كيقضي ويهدي، ويعصي، ويقتضي ويهتدي، ويستهدي، والمضارع المعتل الآخر بالواو كيدعو ويرنو، وينمو ويسمو يقول: تقدر عليه الرفع فقط، المسلم يدعو إلى الحق ويقضي به.

أما علامة النصب وهي الفتحة فظاهره؛ لأن المانع من ظهور الحركات على الواو والياء الثقل، والثقل لا يمنع الفتحة؛ لأنها خفيفة، وقد نص على ذلك ابن هشام فقال: (وتظهر الفتحةُ في نحو إنَّ القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ) ولم يذكر هنا أيضًا علامة الجزم وهي حذف حرف العلة؛ لأنها علامةٌ ظاهرة.

فإن قلت: اختم الدرس بالجواب عن هذا السؤال: ما الفرق بين الكلمة المعربة بعلامة إعرابٍ مقدرة، وبين الكلمةٍ المبنية، فكلاهما من حيث الظاهر ليس عليه حركة إعراب ويلزم حالةً واحدة، فالفتى دائمًا يلزم السكون، فما الفرق بين المعرب بعلامات إعراب مقدرة وبين الكلمات المبنية؟

الجواب عن ذلك: أما الفرق الذي يهم الطالب فهو الفرق القائم على الحصر، هو الذي درسناه وندرسه أن الكلمات المبنية محصورة وهي الحروف، والماضي، والمضارع المتصل بنون التوكيد والأسماء العشرة، وما سوى ذلك معربة، فإذا قلت: المنقوص كالقاضي، والاسم المقصور كالفتى هل ذُكرت في الأسماء المبنية العشرة؟ إذًا معربة هذا الحصر يبين لك هذه الأمور، لكن الطالب الذي يفهم كالطالب المتوسط الذي نشرح له يُمكن أن نُبين الفرق.

فقالوا: الفرق بينهما أن الكلمة المعربة بعلامة إعرابٍ مقدرة الذي يمنع من ظهور الحركة شيءٌ كائنٌ في آخر الكلمة فقط، يعني في آخر حرف، الحرف الأخير فيها اجتمع عليه الأمران: الأمر الطارئ غطى علامة الإعراب فقط، لكن بنية الكلمة ما تمنع القاضي بنيته اسم فاعل، القاضي فاعل، اسم الفاعل بنية اسم الفاعل ما تمنع الإعراب، ما تقتضي البناء، تقول: القائم، الجالس، والنائم، والظاهر، والضاربُ، والضاربِ بنية الكلمة ما تمنع الإعراب ولا تُوجب البناء.

أما الكلمة المبنية الذي يُوجب بنائها بنية الكلمة كلها، وليس أمر طارئ على آخر حرف فيها.

فنقول: الماضي الذي على فعَلَ أو فعِل، أو فعُل هذه دائمًا مبني على الفتح، أمر يتعلق ببنية الكلمة، الضمائر كلها مبنية كلها أسماء مرتجلة، كلها مبنية، أسماء الإشارة وهكذا.

فالخلاصة أن الأسماء المعربة إعرابًا تقديريًا الذي أوجب لها ذلك هو أمرٌ طارئ على آخر حرف من حروفها فقط، أما بنية الكلمة ما كانت تمنع الإعراب أو تُوجب البناء، أما الكلمة المبنية فموجب البناء فيها بنية الكلمة وصياغتها.

وبهذا نكون قد انتهينا من الكلام على الإعراب، وخط الإعراب، وطريقة الإعراب وعلامات الإعراب بما تيسر وسمح به الوقت لنتكلم إن شاء الله في الدرس القادم على إعراب الفعل المضارع، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، ونصلى ونسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد:

فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأهلًا وسهلًا بكم في هذه الليلة ليلة الأربعاء الثامن والعشرين من شهر جمادى الأولى من سنة ١٤٣٩ في جامع منيرة الشبيلي في حي الفلاح بحي الرياض لنعقد بحمد الله وتوفيقه الدرس الثالث من دروس شرح قطر الندى لابن هشامٍ عليه رحمة الله.

في الدرس الماضي كنا تكلمنا على الإعراب والبناء وما يتعلق بذلك من تعريف المعرب والمبني، وحصر المعربات والمبنيات، والكلام على أنواع الإعراب وخط الإعراب، وطريقة الإعراب، وعلامات الإعراب، وانتهينا من ذلك بحمد الله.

في هذه الليلة سيكون الدرس عن إعراب الفعل المضارع تبعًا لترتيب قطر الندى لابن هشام، وقد انتقل بعد ذلك مباشرة إلى الكلام على إعراب الفعل المضارع رفعًا ونصبًا، وجزمًا.

وخلاصة ذلك: قبل أن نقرأ كلامه بالتفصيل أن الفعل المضارع:

- إن سُبق بناصبٍ فحكمه النصب، نواصبه أربعة، وهي أن، ولن، وكي، وإذًا.
- وإن سُبق بجازم فحكمه الجزم، وجوازمه خمسة، وهي: لم، ولما ولام الأمـر، ولا الناهيـة وأدوات الشرط الجازمة.
- وإذا لم يُسبق بناصبٍ ولا بجازم فحكمه الرفع.

وهذه قراءةٌ لكلام ابن هشام في قطر الندى، وشرحٌ لكلامه عليه رحمة الله.

فقال:

«فصلٌ فصلٌ: يُرْفَعُ المضارعُ خالياً من ناصب وجازم نحوُ يقومُ زيد»

فالفعل المضارع كما عرفنا في الكلام على أنواع الإعراب يدخله الرفع والنصب والجزم، والآن يُبين ابن هشام متى يكون حكمه الرفع؟ ومتى يكون حكمه النصب؟ ومتى يكون حكمه الجزم؟

فبدأ بالكلام على رفع الفعل المضارع، فذكر أنه: يكون حكمه الرفع إذا خلا من ناصبٍ وجازم يعني إذا لم يُسبق بشيءٍ من أدوات نصب المضارع أو جزم المضارع.

فقولك: المسلم لن يعبد إلا الله المضارع فيه ليس مرفوعًا؛ لأنه سبق بأداة نصبٍ وهي لن، وقولك: المسلم لم يعبد إلا الله المضارع فيه ليس مرفوعًا؛ لأنه سُبق بأداة جزم، وأما قولك: لن يعبد الله فالمضارع هنا حكمه الرفع؛ لأنه لم يُسبق بناصبٍ ولا بجازم؛ ولذا لا بد في معرفة إعراب الفعل المضارع من معرفة نواصبه وجوازمه التي ستأتي.

إذًا فالفعل المضارع في أي مكانٍ كان في الجملة إذا لم يُسبق بناصبٍ ولا بجازمٍ فحكمه الرفع، من أمثلة ذلك قولك: يعملُ الموظف بجدٍ، أو الموظف يعملُ بجدٍ، أو إن الموظف يعملُ بجدٍ، إن ليست من نواصب الفعل المضارع ولا جوازمه إن الموظف يعملُ بجدٍ، أو كان الموظف يعملُ بجدٍ، أو رأيت الموظف يعملُ بجدٍ.

وكذلك في الأفعال الخمسة الموظفون يعملون بجدٍ إلى آخره، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاة وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:١-٣].

فيؤمنون، ويقيمون وينفقون أفعالٌ مضارعٌ مرفوعة؛ لأنها لم تُسبق بناصبٍ ولا بجازم، ومن ذلك قولنا: أعوذُ بالله، ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ [الفلق:١]، فأعوذُ لم يسبق بناصب ولا بجازم.

قال تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر:٢]، فيدخلون مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢] وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء:٧٠]، فتعبدون مرفوع مرفوع؛ لأنه سُبق بما النافية، وما النافية ليست من النواصب ولا من الجوازم، ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا﴾[الشعراء:٧١]، نعبد مرفوع ﴿فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء:٧١]، نظل أيضًا مرفوع لم يسبق بناصبٍ ولا بجازم، ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾[الشعراء:٧٢] يسمعونكم أثبت النون مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأن هل الاستفهامية ليست من النواصب ولا من الجوازم ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[الشعراء:٧٢]، أيضًا تدعون مرفوع إذ ليست من النواصب ولا الجوازم، ﴿أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾[الشعراء:٧٣]، ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[الشعراء:٧٤]، فكلها مضارعات مرفوعة؛ لأنها لم تُسبق لا بناصبٍ ولا بجازم.

ثم انتقل ابن هشامٍ رحمه الله إلى الكلام على:

«نصب الفعل المضارع وذكر نواصب المضارع ناصبًا ناصبًا»

فقال في الناصب الأول: (وينصب بلنْ نحوُ لن نبرحَ)

فهذا هو الناصب الأول من نواصب المضارع وهو لن، لن حرف، حرف نفيٍ واستقبالٍ للمضارع، ومن أحكامه أنه لا يفصل بينه وبين المضارع بفاصل، والأمثلة على ذلك كثيرة نحو: لن أخذل المسلمين إخوتي لن يخذلوا المسلمين، وكذلك لو قلت: أخواتي لن يخذلن المسلمين

فأيضًا يخذلن هنا مضارعٌ حكمه النصب إلا أنه مبني فنقول: مضارع في محل نصب مبني على السكون لكن حكمه النصب.

وقال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ﴾[يوسف:٨٠] و﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[طه:٩١]،وقال: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾[الحج:٧٣]، ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[البقرة:٩٥]، ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[مريم:٢٦]، إلى غير ذلك.

ثم ذكر ابن هشام رحمه الله الناصب الثاني للمضارع فقال: (وبكَيْ المصدريةِ نحوُ لكَيْلا تأسوا) هذا الناصب الثاني وهو كي، وهو أيضًا حرف، حرفٌ مصدري كما ذكر ابن هشام، ومعلوم أن الحرف المصدري هو الذي ينسبك منه ومما بعده مصدر، نحو: جئت كي أتعلم، وكي أعلم، قال تعالى: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾[طه:٤٠]، ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[الحديد:٢٣].

وكذلك أدرسن كي تنجحن مضارع حكمه النصب في محل نصب، وكون كي مصدرية فينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدر فمعنى ذلك: أن كي، والفعل بعدها يعني المصدر الذي ينسبك منها ومن الفعل يحتاج إلى إعراب.

فكي أتعلم بمعنى: التعلم، فإذا قلت: جئت كي أتعلم يعني جئت التعلم؛ فلهذا يقدرون لام التعليل، وهي: حرف الجر اللام الدالة على التعليل، يعني جئت للتعلم، فأنت إذا قلت: جئت كي أتعلم، يعني جئت لكي أتعلم، ولكن حذفت اللام؛ فلهذا يجوز لك في اللغة أن تقول: جئت لكي أتعلم فتصرح باللام ويجوز أن تحذفها فتقول: جئت كي أتعلم فالمصدر المنسبك من كي والفعل في محل جرٍ بهذه اللام المذكورة أو المقدرة.

وتدخل كي على الفعل المنفي، بلا فيبقى عملها، إلا أن معنى النفي يدخل، نحو: بكرت كي لا أتأخر، فأتأخر منصوب بكي، ولا حرف نفي، وقال تعالى: ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً﴾[الحشر:٧].

ومن أحكام كي: أم ما تزاد بعدها، حرف ما الذي يُزاد في مواضع من اللغة من هذه المواضع زيادة ما بعد كي، فما حكم كي إذا زيدت بعدها ما فقلت: كيما هل يبطل عملها أم يبقى عملها؟ فنقول: إذا زيدت ما بعد كي فلها حالتان:

الحالة الأولى: أن تأتي بعدها أن، فيجب نصب المضارع على كل حال؛ لأن أن التي صرحت بها ستنصب المضارع نحو: جئت كيما أن أتعلم، أو جئت لكيما أن أتعلم، قال الشاعر:

فقالت أكل الناس أصبحت مانح لسانك كيما أن تغر وتخدع

والحالة الثانية: ألا تأتي أن بعدها نحو: جئت كيما أتعلم، فيجوز إعمالها وهكذا الأكثر، ويجوز أهمالها فيرتفع المضارع بعدها فتقول: جئت كيما أتعلمَ، وجئت كيما أتعلمُ، ومن ذلك قول الشاعر:

ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا

فنصب، وعلامة النصب حذف النون.

ومن إلغاء كيما قول الشاعر:

إذا لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى كيما يضرُ وينفعُ

فهذا هو الناصب الثاني كي، ثم انتقل ابن هشام إلى الناصب الثالث للفعل المضارع فقال:

(وبإِذَنْ مصدرةً وهو مستقبلٌ متصلٌ أو منفصلٌ بقَسَمٍ نحوُ إذن أكرمَك وإذن -والله- نرميَهم بحرب)

الناصب الثالث للمضارع هو: إذًا، وهو حرف، حرف ماذا؟ يعني ما معناه: حرف جواب، عندما يُقال في الحرف أنه حرف جواب فمعنى ذلك أنه يعتمد على كلامٍ سابق، فيأتي كلام يكون نتيجةً لهذا الكلام السابق مصدرًا بإذًا، فنقول حينئذٍ إن إذًا حرف جواب؛ لأنه وقع في أول هذا الكلام الذي جاء نتيجةً للكلام السابق.

مثال ذلك أن يقول لك أحد: سوف اجتهد، فتقول: إذًا تنجح، نقول: إذًا تنجح هذا جواب؛ لأنه نشأ وقام على قول القائل: سوف اجتهد، ولو قيل لك: يجب أن يتحد المسلمون فتقول: إذًا ينتصروا، فهذا معنى كونه حرف جواب، فإذًا حرف جوابٍ دائمًا.

وينصب المضارع إلا أنه لا ينصب المضارع إلا بثلاثة شروط أشار إليها ابن هشام:

فالشرط الأول: أن تكون إذًا في صدر الجواب، يعني في أول الجواب، وهذا قول ابن هشام (مصدرةً)

الشرط الثاني: أن يكون زمان المضارع الاستقبال لا الحال، وهذا قوله: (وهو مستقبلٌ)

والشرط الثالث: أن لا يُفصل بين إذًا والمضارع بغير قسم، وهذا قول ابن هشام متصلٌ أو منفصلٌ بقسم، مثال ذلك: أن يقول قائل: سوف آتيك، فتقول: إذًا أكرمك، أو يقول قائل: سأذهب الليلة إلى فلان فتقول: إذًا نلتقي عنده، أو يقول: ارتفعت حرارة الماء، فتقول: إذًا يتبخر، ومن ذلك الأمثلة السابقة، والجواب في كل ذلك تتوافر فيه الشروط، فإذًا مصدرة، والمضارع زمانه الاستقبال، ولم يُفصل بينه وبين إذًا بفاصل.

فإذًا كان زمان المضارع الحال يعني أنك تفعل الفعل في زمان التكلم، هذا المراد بالحال، أن الفعل تفعله في زمان التكلم، فإذًا تُهمل، تلغى، والمضارع بعدها يُرفع ولا يُنصب، نحو ذلك: لو قال لك قائل: إني أحبك فتقول: إذًا أظنك صادقًا، تريد إني سأفعل الظن في المستقبل، أم أنك

فعلت الظن في أثناء كلامك؟ فعلت الظن في أثناء كلامك، إذًا فالفعل هنا زمانه الحال في زمان التكلم.

أو يقول قائل: سأجتهد في دروسي، فتقول: إذًا أعلمك قادرًا على ذلك؛ لأنك تعلمه على هذه الصفة في زمن تكلمك بهذا الكلام، ولو قال قائل: الماء يتبخر يا أستاذ، فتقول إذًا يتبخر بسبب الحرارة؛ لأنه يتبخر في أثناء كلامك.

ولو قال قائل: جئنا إليك لأننا نحبك، فتقول: إذًا أحبكم، يعني ليس المعنى سأحبكم، وإنما أنا أحبكم الآن، ولو قال قائل: أنا أحب المسلمين فتقول: إذًا تصدق، يعني أنت صادق في هذا الكلام في أثناء قولي أنت تصدق.

وهكذا لأن القاعدة أن المضارع لا ينتصب في الحال أبدًا، المضارع لا ينتصب إلا إذا كان في زمان الاستقبال، هذا الشرط الأول.

والشرط الثاني: لو فُصل بين إذًا وبين المضارع بفاصل غير القسم أيضًا تلغى إذًا ويرتفع المضارع نحو ما لو قيل: سوف آتيك، فتقول: إذًا أنا أكرمك، ففصلت أنا بين إذًا وبين المضارع، أو يقول: سأجتهد إن شاء الله فتقول: إذًا أنت تنجح، أو يقول: ارتفعت حرارة الماء فتقول: إذًا سوف يتبخر، أو تقول: سأذهب الليلة إلى فلان، وتقول: إذًا سنلتقي، أو تقول: لا بد أن يتحد المسلمون فتقول: يقينًا ينتصرون وهكذا.

إلا إذا كان الفاصل بين إذًا والمضارع من الفواصل الضعيفة، هناك فواصل ضعيفة كثر تصرف العرب فيها بالتقديم والتأخير، والمراد بالفواصل الضعيفة شبه الجملة، الجار والمجرور، وظرف الزمان وظرف المكان، والنداء، والقسم، هذه فواصل ضعيفة؛ لأن التصرف فيها كثير بالتقديم والتأخير تستطيع أن تجعلها في أي مكان في الجملة، فحينئذٍ يجوز إعمال إذًا وتنصب ويجوز إهمالها فيرتفع المضارع بعدها.

كأن يقول قائل: سوف آتيك فتقول: إذًا والله أكرمُكَ، أو أُكرمَك، ومن قال: سأجتهد إن شاء الله تقول: إذًا يا زيد تنجحُ أو تنجحَ، ومن قال: سأذهب الليلة إلى فلان، تقول: إذًا عنده نلتقيِ أو نلتقيَ.

ومن قال: اتحد المسلمون تقول: إذًا بعون الله ينتصروا أو ينتصرون وهكذا، قال حسان بن ثابت رضي الله عنه:

إذًا والله نرمِيهم بحربٍ تشيب الطفل من قبل المشيب

أما إذا كان الفاصل بينهما قويًا ليس من الفواصل الضعيفة السابقة فيجب إذًا حينئذٍ إلغاء إذًا ورفع المضارع كالأمثلة السابقة.

فإن تتصدر إذًا الجواب، وذلك بأن تسبق بشيء، والكلام كله على جملة الجواب، فإذًا إذًا تُهمل، والمضارع بعدها ترفع كقول القائل: سوف آتيك، فتقول: أنا إذًا أكرمك، فبدأت جملة الجواب بأنا فلم تتصدر إذًا فصارت مهملة ملغاة، أو يقول: سوف آتيك، فتقول: أكرمك إذًا، أو تقول: سأذهب الليلة إلى فلان فتقول: عنده إذًا نلتقي، أو تقول: اتحد المسلمون فتقول: بإذن الله إذًا ينتصرون وهكذا.

إلا إن كان المتقدم على إذًا الواو أو الفاء، واو العطف وفاء العطف، فنصب المضارع ورفعه حينئذٍ جائزن بعد إذًا يعني يجوز إعمالها وإلغاؤها، وإلغاؤها هو الأكثر في اللغة والأحسن، طبعًا إلغاؤها نظرًا لكونها لم تتصدر، وإعمالها نظرًا إلى أن الذي سبقها يعني ليس كلمةً كبيرة أخرجت إذًا عن الصدارة، وإنما هو مجرد حرف العطف الواو أو الفاء.

مثال ذلك: سأزورك الله فتقول: سأستقبلك، وإذًا أكرمكَ أو أكرمكُ، أو يقول: زيدٌ مجتهد هذه السنة فتقول: سأساعده فإذًا ينجحَ أو ينجحُ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ

خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٧٦]، وفي قراء شاذة: ﴿وإذًا لا يلبثوا خلافك إلا قليلًا﴾، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذًا لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء:٥٣]، وفي قراءةٍ شاذة ﴿فإذًا لا يؤتوا الناس إلا نقيرًا﴾.

فهذا ما يتعلق بـ إذًا نحويًا، وقد يسأل سائل عن: إذًا إملائيًا كيف تُكتب؟ هل تكتب بالنون أو تكتب بالتنوين؟ يعني ألف ذال وتنوين نصب وألف.

فالجواب عن ذلك أن للإملائيين في كتابة إذًا مذاهب:

فالمذهب الأول: أنها تُكتب بالألف والتنوين مطلقًا وكذا كتبت في المصاحف، وهو قول الأكثرين، ولهذا وقف القراء كلها عليها بالألف إذا، مما يدل على أنها تنوين وليست نونًا.

والقول الثاني: أنها تُكتب بالنون مطلقًا وهذا قول بعض العلماء كالمبرد وابن عصفور.

والقول الثالث فيه تفصيل: يقولون: إذا نصبت المضارع كتبت بالنون، يعني إذا توافرت فيها الشروط فنصبت المضارع كتبت بالنون، وإذا لم تنصب بالمضارع كتبت بالألف، وهذا قول بعض المتأخرين، هذا بالنسبة لكيفية كتابتها إملائيًا، وأما الوقف عليها في النطق فيكون بالألف حتى لو كُتبت بالنون، وعليه جميع القراء.

وبعض النحويين أجاز قياسًا لا سماعًا أن يُوقف عليها بالنون كابن عصفور مع اعترافهم بأن المسموع هو الوقوف عليها بالألف.

انتهينا من إذًا وهو الناصب الثالث.

ننتقل إلى الناصب الرابع مع ابن هشام؛ إذ ذكر الناصب الرابع من نواصب المضارع فقال:

(وبأَنْ المصدريةِ ظاهرةً نحو أن يغفرَ لي)

فهذا هو الناصب الرابع وهو أَنْ بفتح الهمزة وسكون النون، وأن حرفٌ، حرفٌ مصدري، وهو أقوى نواصب المضارع، وأمها؛ ولذا تعمل ظاهرةً وتعمل مضمرة يعني محذوفة من قوة عملها كما سيأتي، فعملها ظاهرة نحو: أحب أن أتعلم، وأحب أن تتعلموا، وأحب أن تتعلمن، وأحب أن لا تهمل، وأن لا تهملوا، قال تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾[يوسف:٤٠]، ألا يعني: أن، لا ثم حدث إدغام بين النون واللام.

وقوله: إن أن حرف مصدري سبق بيانه، أي ينسبك منه ومن الفعل بعده مصدر، وهذا المصدر الذي ينسبك من أن والفعل يقع موقع الصريح، يقع موقع الاسم الصريح، يعني مثل الاسم الصريح، فيقع مبتدأً، فتقول: أنت تجتهد أحب إلي، كقولك: اجتهادك أحب إلي، فإذا قلت: اجتهادك أحب إلي فالمبتدأ هو اجتهادك، وإذا قلت: أن تجتهد أحب إلي، فالمبتدأ هو قولك: أن تجتهد، فأنت تجتهد هذا اسمٌ ما نوعه؟ مؤول، فالمبتدأ هنا وقع اسمًا مؤولًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[البقرة:١٨٤]، يعني صيامكم خيرٌ لكم.

ويقع خبرًا كقولك: المطلوب أن تحفظ السورة؛ يعني حفظك السورة، ويقع فاعلًا كقولك: يخيفني أن تقف على السور، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[الحديد:١٦]، فأن تخشع فاعل لقوله يأن يعني.

ويقع مفعولا به نحو: أحب أن تجتهد، يعني أحب اجتهد، ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف:٧٩].

ويقع في محل جرٍ بحرف الجر، نحو: عاهدته على أن أجتهد، ويقع في محل جرٍ بالإضافة، نحو: سأزورك يوم أن تعود من السفر، يعني يوم عودك من السفر، قال تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [إبراهيم:٣١]، يعني من قبل إتيان يومٍ، وهكذا.

وأن المصدرية هذه تدخل على المضارع فتنصبه، وتدخل على الفعل الماضي، ولا تعمل فيه شيئًا، وتبقى مصدرية، ولا تغير زمانه عن المضي كقولك: فرحت بأن عاد الحق إلى أهله، يعني فرحت بعود الحق إلى أهله، أو بعودة الحق إلى أهله، وهكذا.

ثم بين ابن هشام مسألةً مهمة في أنْ وهي أن: لهذا الحرف أن مع المضارع ثلاثة أحوال: فقال:

(ما لم تسبق بعِلْمٍ نحو علم أن سيكونُ منكم مرضى، فإن سُبِقَتْ بِظَنٍّ فوجهانِ نحو: وحسبوا أن لا تكونَ فتنةٌ)

فذكر رحمه الله أن لأن مع الفعل المضارع ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن يقع قبلها ما يدخل على علم، يعني ما يدل على علمٍ ويقينٍ فحينئذٍ لا تكون أن المصدرية الناصبة للمضارع، ماذا تكون؟ تكون أن المخففة من أنّ الثقيلة، وسيأتي في إن وأخواتها أنها تخفف فقد يتغير حكمها، فإذا كانت أن هذه مخففة من الثقيلة ليست المصدرية الناصبة فالمضارع بعدها سيبقى مرفوعًا؛ لأنه لم يُسبق بناصبٍ ولا بجازم، مثال ذلك: أن تقول: علمت أن سيقوم زيدٌ، وتقول: دريت أن سيسافرُ محمدٌ، أي علمت أنه سيقومُ زيدٌ، وأنه سيسافرُ زيدٌ، فخففت أنّ إلى أنْ، فاستتر اسمها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[المزمل:٢٠]، يعني علم أنه سيكون، والضمير في أنه يعود إلى الشأن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[طه:٨٩]، يعني أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم قولًا.

والحالة الثانية لأن مع الفعل المضارع: أن يقع قبلها ما يدل على ظن، يعني ما يدل على ظن، أو شك، أو رجحان، فيجوز فيها حينئذٍ الوجهان، يعني يجوز أن تكون مصدريةً ناصبة

للمضارع فينتصب المضارع بعدها، ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة فيرتفع المضارع بعدها، مثال ذلك أن تقول: محمدٌ ظننت أن يقوم، يجوز أن تقول: ظننت أن يقومَ فتكون مصدرية، يعني ظننت قيامه، ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة، محمدٌ ظننت أن يقومُ، يعني ظننته، التقدير: محمدٌ ظننت أنه يقومُ، فصارت مخففة من الثقيلة.

والنصب بعد الظن وما في معناه هو الأرجح والأكثر؛ ولهذا اتفق القراء عليه في قوله: ﴿الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[العنكبوت:١-٢]، فأن يتركوا سُبقت بحسب وهو فعلٌ يدل على الظن، فيجوز حينئذٍ لغويًا الوجهان، إلا أن القراء في هذا الموضع اتفقوا على النصب.

لكنهم اختلفوا بالوجهين في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١]، ﴿وحسبوا أن لا تكونوا فتنة﴾ فبعضهم قرأ بالنصب فأن مصدرية، وبعضهم قرأ بالرفع فأن مخففة من الثقيلة.

والحالة الثالثة لأن بعد المضارع: أن لا تُسبق بعلمٍ ولا بظنٍ، فهي مصدرية ناصبة كما سبق في الأمثلة السابقة كقولك: أحب أن تجتهد، وحرصت على أن أسافر وهكذا، ثم ذكر ابن هشامٍ رحمه الله تعالى النصب بأن المضمرة، أن المضمرة ما معنى مضمرة؟ يعني محذوفة، مقدرة إلا أنها لقوة عملها؛ لأنها أم الباب وتمتاز بمزايا وخصائص من قوة عملها تعمل ظاهرةً، وتعمل محذوفةً مقدرةً مضمرةً، ومع ذلك فأن هذه لها ثلاثة أنواع من حيث الإضمار والإظهار:

الأول: جواز الإضمار والإظهار، في مواضع يجوز أن تضمرها ويجوز أن تظهرها، إن شئت صرحت بها، وإن شئت حذفتها ونصبت بها، جواز الإضمار والإظهار.

والثاني: وجوب الإظهار، يجب أن تُظهرها وأن تُصرح بها.

والثالث: وجوب الإضمار، هناك مواضع في اللغة يجب أن تضمرها أن تحذفها وتنصب المضارع بها، وذكر ابن هشام كل هذه الأنواع لأن.

فبدأ بذكر جواز الإظهار والإضمار فقال: (ومضمرةً جوازًا بعد عاطفٍ مسبوقٍ باسم خالص نحو ولُبْسُ عباءة وتقرَّ عيني، وبعد اللامِ نحو لِتبينَ للناس) فذكر ابن هشام أن أنْ يجوز إظهارها وإضمارها في موضعين، أن المضمرة جوازًا في موضعين:

الموضع الأول: بعد عاطفٍ مسبوق باسمٍ خالص.

والموضع الثاني: بعد اللام كما قال ابن هشام يعني لام التعليل.

فالموضع الأول قال: (بعد عاطفٍ مسبوقٍ باسم خالص) يعني إذا عطف الفعل المضارع على اسمٍ لا يُشبه الفعل، فيه اسم يشبه الفعل واسم لا يُشبه الفعل؟ نعم، الاسم الذي يُشبه الفعل هي الأوصاف، كاسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة واسم التفضيل؛ فلهذا تعمل عمله لأنها تشبهه، والأسماء التي لا تُشبه الأفعال تُسمى الأسماء الخالصة، أو المحضة، أو التي لا تُشبه الأفعال كالمصادر، وكالأسماء الجامدة، هذه أسماء خالصة محضة.

مثال ذلك: أن تقول: اجتهادك وتنجحَ أحب إلي، فالفعل تنجح مضارعٌ معطوف بالواو، ولكنه معطوفٌ هنا على ماذا؟ على اجتهادك وهو مصدر، يعني اسمٌ خالص، فدخل في هذه المسألة اجتهادك وتنجحَ أحب إلي، فقركَ وتنجوَ من الحرام أحسن لك، تأخركَ وتسلمَ من الزحام أرفق بك، أسلوب من أساليب العربية الجميلة، ومن ذلك قول ميسون الكلبية:

ولبس عباءةً وتقرَ عيني

تقرَ عطف بالواو على لبس وهو اسم خالص.

ولبس عباءة وتقرَ عيني أحبُ إلي من لبس الشفوفِ

ومن ذلك قول الشاعر:

إني وقتلي سليكًا ثم أعقله كالثور يُضرب لما عافت البقر

يعني من أساطير العرب أن البقر إذا عافت الأكل فقل لبنها ونحو ذلك يُضرب الثور، لكي تأكل وتشرب، فيقول: إني وقتلي سليكًا ثم أعقله كالثور يُضرب لما عافتِ البقر

ومن ذلك قراءة غير نافع: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾[الشورى:٥١]، فالشاهد في قوله: يُرسلَ معطوفة بأو، ونعرف أن العواطف، أو أن المعطوفات مهما تعددت فكلها معطوفة على الأول، فيرسل معطوفة بأو على ماذا؟ على وحيًا، الآية تُبين طرق كلام الله عز وجل للبشر ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى:٥١]، هذا وحيًا اسم صريح خالص مصدر وحيًا ﴿وَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾ [الشورى:٥١]، فصار تقدير الآية إلا وحيًا أو يرسلَ، فعطف المضارع بأو على وحيًا فانتصب.

تقول: العلم بالجد وتترك الكسل، فتترك معطوف على الجد، وتقول: إياك والسهر وتهمل دروسكَ، وتقول: القوةُ ونتمسكَ بديننا سبيل التقدم، وهكذا أسلوب من أساليب العربية، أما إذا كان الاسم المتقدم المعطوف عليه فيه معنى الفعل فالفعل المضارع المعطوف عليه حينئذٍ لا يُنصب بل يُرفع، كقولك مثلًا: المجتهدُ وينجحُ هو زيدٌ، المجتهد هذا اسم فاعل بمعنى الذي يجتهدُ وينجحُ هو زيدٌ، وهكذا.

فهذا الموضع الأول من مواضع جواز إظهار وإضمار أنْ، فلك في الأوجه السابقة أن تقول مثلًا: اجتهادكُ وتنجحَ، أو اجتهادكُ وأن تنجحَ أحب إلي، لك أن تظهرها ولك أن تضمرها.

والموضع الثاني من جواز الإظهار والإضمار لأن، قال ابن هشام: (وبعد اللامِ) يعني لام الجر التي تفيد التعليل تُسمى لام التعليل، نحو: جئت لأتعلمَ ولأعلم، قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[النحل:٤٤]، وقال: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الأنعام:٧١]، وقال: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾[الزمر:١٢]، في الآية السابقة حذف أنْ لنسلم، وفي الثانية صرح بالثانية لأن أكون، يجوز أن تصرح أن تُظهر وأن تُضمر.

ولا شك أن إضمارها أكثر في هذا الأسلوب من إظهارها، وإن كان جائزًا يعني يجوز أن تقول: جئت لأتعلم وهذا الأكثر، ويجوز أن تقول: جئت لأن أتعلم وهو جائز.

ثم ذكر ابن هشام رحمه الله موضع وجوب إظهار أن، قلنا موضع يعني واحد، وفيه يقول ابن هشام: (إلا في نحوِ لئَلا يعلم لِئَلا يكونَ للناس فَتَظْهَرُ لا غيرُ)

فيجب إظهار أن ولا يجوز إضمارها إذا وقعت بين لام التعليل وبين لا، النافية أو الزائدة، نحو: جئت لئلا تحزن، أصل التركيب جئت لِـ: هذه لام التعليل أن: هذه الناصبة مصدرية، لا: هذه النافية، تحزنَ: الفعل المضارع، جئت لأن لا تحزن، ثم حدث إدغام بين النون واللام، وكُتبت متصلة إملائيًا، فصارت لئلا فيجب أن تُصرح بأن حينئذٍ عللوا ذلك لكي لا يجتمع الحرفان لام التعليل ولا النافية.

ومن ذلك أن تقول: بكر لأن لا تفوتك الرحلة، قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة:١٥٠]، وكذلك قال سبحانه: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الحديد:٢٩]، إلا أن لا في الآية نافية أم زائدة؟ زائدة، لأن المعنى أن ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيءٍ من فضل الله، وزيادتها هنا للتوكيد والتقوية، لكن أخبروني لماذا لم ينتصب المضارع في آخر الآية في قوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الحديد:٢٩]؟ لأن سُبقت بعلم فهي المخففة، يعني ليعلموا أنهم لا يقدرون على شيء.

ثم ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى مواضع نصب المضارع بـأن المضـمرة وجوبًـا؛ انتهينـا مـن المضمرة جوازًا يجوز إضمارها وإظهارها، ثم الواجب إظهارها، الآن يتكلم على المضمرة وجوبًا التي لا يجوز التصريح بها، وذلك بخمسة مواضع وهي إجمالًا:

- الموضع الأول بعد لام الجحود.
- والثاني بعد حتى.
- والثالث: بعد أو.
- والرابع بعد فاء السببية.
- والخامس بعد واو المعية.

فبدأ ابن هشام رحمه الله بذكر الموضع الأول؛ لأن المضمرة وجوبًا فقال:

(ونحوُ وما كان الله لِيعذبَّهم فتُضْمَرُ لا غيرُ)

يعني أن المضارع الواقع بعـد هـذه الـلام في نحـو قولـه تعـالى: ﴿وَمَـا كَـانَ اللَّهُ لِيُعَـذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال:٣٣]، يجب أن ينتصب بأن مضمرة وجوبًا، وهذه اللام في هـذا الأسـلوب تُسـمى لام الجحود، الجحود هنا بمعنى تأكيد النفي، والمراد بلام الجحود هي اللام المسـبوقة بكـونٍ منفـي، لام قبلها كون منفي يعني لام مسبوقة بقولك: ما كان أو لم يكن، كون منفـي، وفي لام الجحـود يقول ناظمٌ:

وكل لامٍ قبلها ما كان أو لم يكن فللجحود بان

ومن الأمثلة على ذلك أن تقول: ما كان محمدٌ ليهمل دروسه، أو لم يكن محمدٌ ليتأخر، أو مـا كنت لتتفوق لولا توفيق الله، أو لم تكن لتتفوق لولا توفيق الله وهكذا، فهو أسلوب عـربي يـأتي فيه الفعل المضارع بعد لامٍ مسبوقةٍ بكونٍ منفي، وتُسمى هذه اللام لام الجحود، فحينئـذٍ يكـون

المضارع منصوبًا بأن مضمرة، وأن هذه عرفنا أنها مصدرية فينسبك منها ومن المضارع مصدر، هذا المصدر المؤول يكون في محل جرٍ بهذه اللام؛ لأن لام الجحود حرف جر، هي اللام الجارة في قولك: كتاب لزيدٍ هي نفسها اللام إلا أنها دخلت على اسمٍ مؤول.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[الأنفال:٣٣]، ﴿فَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [التوبة:٧٠]، ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء:١٣٧]، ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [يونس:٧٤]، ﴿مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [آل عمران:١٧٩]، إلى آخره، فهو أسلوبٌ واستعماله كثير في القرآن، وفي كلام الفصحاء.

ثم ذكر ابن هشام الموضع الثاني لإضمار أن وجوبًا فقال:

(كإضمارها بعد حتى إذا كان مستقبلاً نحو: حتى يرجعَ إلينا موسى)

فحتى التي ينتصب المضارع بعدها هي أيضًا من حروف الجر، وستأتي في حروف الجر كقوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر:٥]، فهي حرف من حروف الجر، فما يُقال أنها هي التي تنصب المضارع بل هي حرف جرٍ داخلٍ على اسم، إلا أن هذا الاسم مؤول يعني منسبك من حرفٍ مصدري محذوفٍ مقدرٍ مضمر، ومن المضارع المنصوب به، وحتى التي ينتصب المضارع بعدها ما معناها؟ لها معنيان:

المعنى الأول التعليل، فيكون معناها كلام التعليل.

والمعنى الثاني: الغاية، فتكون بمعنى إلى، نحو: جئت حتى أتعلم، هذه بمعنى اللام لأتعلم، تعاونوا حتى تنتصروا يعني لتنتصروا أيضًا تعليل، لأسيرن حتى تطلع الشمس، هذه غاية إلى أن تطلع الشمس، سأنتظرك حتى يؤذن العصر ـ يعني إلى غاية، قال تعالى: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ

وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾[البقرة:٢١٤]، يعني ليقول، أو إلى أن يقول، إلى أن يقول غاية.

قال تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾[الحجرات:٩]، هل هذه غائية بمعنى قاتلوها إلى أن تفيء إلى أمر الله؟ هل هي تعليلة بمعنى قاتلوها لتفيء إلى أمر الله؟ أم هي غائية يعني قاتلوها إلى أن تفيء إلى أمر الله، أو تحتمل وجهين؟ تحتمل الوجهين.

وهنا فائدة مهمة في حتى ذكرها ابن هشام، وهي: أن المضارع لا ينتصب بحتى إلا إذا كان في الاستقبال، أما إذا كان المضارع في الحال، أو في الماضي فإنه يُرفع لما قلناه قبل قليل من أن المضارع لا ينتصب إلا إذا كان زمانه الاستقبال، وهذا قول ابن هشام إذا كان مستقبلًا، ولبيان ذلك أقول: للمضارع بعد حتى ثلاثة أزمنة، المضارع وهو مضارع لكن المضارع إذا وقع بعد حتى يحتمل ثلاثة أزمنة:

الزمان الأول: الاستقبال المحض، فيجب فيه النصب، نحو: أطلب العلم حتى تتعلم، ما علاقة التعلم بالطلب، قبله؟ لا معه؟ لا، بعده إذا فاء التعلم مستقبل، أطلب العلم الآن لتتعلم في المستقبل ما في إلا النصب؛ لأن التعلم هنا زمانه الاستقبال، سأذهب إلى مكة حتى أعتمر، الاعتمار بالنسبة للفعل المذكور وهو الذهاب قبله أو بعده أو معه، طيب الاعتمار بالنسبة إلى زمن التكلم، وأنا أقول هذه الجملة ماضي أو حال يعني أقول هذه الجملة وأنا أعتمر أو في الاستقبال سيقع هذا استقبال محض، يعني استقبال بالنسبة للفعل المذكور قبله وهو الذهاب، واستقبال بالنسبة إلى زمن التكلم كله استقبال محض، تقول: أطع الله حتى تدخل الجنة، سأنتظرك حتى يؤذن العصر، هذا استقبال محض ما فيه إلا النصب.

الزمان الثاني للمضارع بعد حتى أن يكون زمانه الحال باعتبار زمن التكلم، والاستقبال باعتبار الفعل المذكور قبل حتى، له اعتباران في زمن التكلم حال يعني وأنا أقول هذه الجملة

أفعل هذا الفعل فهو حال، لكنه بالنسبة للفعل المذكور قبله مستقبل؛ لأنه ما يقع إلا بعده، فهذا يجوز فيه الرفع بالنظر إلى زمان التكلم الحال، ويجوز فيه النصب بالنظر إلى اعتبار الفعل المذكور قبله، مثال ذلك: قول من يدخل المدينة إنسان يدخل المدينة فيقول لك: سرنا الليل كله حتى ندخل المدينة.

للفعل المضارع بعد حتى ثلاثة أزمنة:

الزمن الأول الاستقبال المحض، فليس فيه إلا النصب.

والزمن الثاني: أن يكون زمانه الحال باعتبار زمن التكلم، ويكون زمانه الاستقبال باعتبار الفعل المذكور قبله، مثال ذلك: قول من يقول وهو يدخل المدينة إنسان مسافر، وجاء وصل المدينة في أثناء دخوله المدينة يقول: سرنا كل الليل حتى ندخل المدينة، فالدخول بالنسبة للسير مستقبل؛ لأنه بعده، فالفعل المذكور بعد حتى بالنسبة للفعل المذكور قبل حتى استقبال، لكن بالنسبة إلى زمن التكلم وهو يتكلم بذلك، الدخول في زمن تكلمه لن يحدث بعد ذلك، إذًا فهو زمن التكلم حال، وبالنسبة إلى الفعل المذكور قبل حتى استقبال، فيجوز لكل في نحو ذلك الوجهان كما شرحنا قبل ذلك، فتقول: حتى ندخلَ المدينة، أو حتى ندخلُ المدينة، ومن ذلك قول من ينظر إليك، إنسان جاء إليك وينظر إليك، ويقول لك وهو ينظر إليك: جئتك حتى أكحل عيني برؤيتك، هو متى يقول أكحل؟ في أثناء تكلمه، يكحل عينيه في أثناء تكلمه، إذًا فالتكحل بالنسبة لزمن التكلم حال، لكن التكحل بالنسبة للمجيء قبل حتى استقبال فيجوز الوجهان جئت حتى أكحلَ أو جئت حتى أكحلُ، ومن ذلك قولي لكم: حضرت حتى أشرحَ لكم، فالشرح بالنسبة للحضور استقبال، لكن بالنسبة إلى زمن تكلمي بهذا الكلام لكم حال فيجوز الوجهان وهكذا.

الزمن الثالث للمضارع بعد حتى: أن يكون زمانه المضي باعتبار التكلم، زمانه المضي باعتبار زمن التكلم، والاستقبال باعتبار الفعل المذكور قبل حتى زمانه باعتبار الفعل المذكور قبل حتى استقبال يكون بعده، لكن باعتبار زمن التكلم ماضي؛ لأنه وقع وانتهى من قبل، انتهى قبل زمن التكلم، مثال ذلك أن تقول: ذهبت بالأمس إلى زيد حتى أشكره، الشكر هنا بالنسبة للذهاب بعده يعني استقبال، لكن بالنسبة إلى زمن تكلمي بهذه العبارة الشكر حدث قبل زمن تكلمي، أو في أثناء التكلم أو سيحدث بعد التكلم؟ قبل، إذًا باعتبار التكلم ماضي، وباعتبار الفعل المذكور قبل حتى استقبال، فيجوز لك فيه النصب والرفع، ذهب إلى زيدٍ حتى أشكرَ وحتى أشكرهُ، رحل البخاري كثيرًا حتى يجمعَ الحديث، وحتى يجمعُ الحديث، الحديث باعتبار الرحلة استقبال، لكن جمع البخاري بالنسبة إلى زمن تكلمي بهذه العبارة ماضي، نقول: ثبت الله المسلمين في حنين حتى ينتصروا، أو حتى ينتصرون كذلك.

ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾[البقرة:٢١٤]، قراءة بعض السبعة، وقراءة بعضهم: ﴿حتى يقولُ الرسولُ﴾ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ القول بالنسبة للزلزلة استقبال، فهذا وجه من نصب حتى يقولَ، لكن القول بالنسبة إلى زمن نزول الآية ماضي، هم زلزلوا وقالوا هذه الأشياء قبل نزول هذه الآية، بالنسبة إلى زمن التكلم ماضي، فهذا وجه من رفع.

ثم ذكر ابن هشام رحمه الله الموضع الثالث من مواضع وجوب إضمار أن، فقال:

(وبعد أو التي بمعنى إلى نحو لأَسْتَسْهِلَنَّ الصعب، أو أدركَ المنى، أو التي بمعنى إلا نحو: وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تستقيمَ)

هذا أيضًا أسلوبٌ عربي جميل، تأتي فيه "أو" على غير المشهور من معانيها وهو العطف؛ لأن معنى العطف غير مقصود في هذا الأسلوب، بل تكون أو فيه بمعنى إلى أن، أو بمعنى إلا

أن، فينتصب المضارع بعدها حينئذٍ، نحو: لاجتهدن أو أنجحَ، ما معنى لاجتهدن أو أنجح؟ إذا قلنا أو عاطفة يعني تخيرية تخير، اجتهد أو أنجح، هو ما يريد أن يقول ذلك هو يقول: لاجتهدن، اجتهدن، اجتهدن إلى أن أنجح، لاجتهدن أو أنجح يعني إلى أن أنجح.

لألزمن المسجد أو أحفظ القرآن، لألازمن العلماء أو أتعلم يعني إلى أن أتعلم، تقول: لأفتحن الباب أو ينكسر، أنت لا تريد أن تخير ما رأيك أفتح الباب أو أكسر الباب؟ هو لو خيرته قال: لا، لا دعه، افتحه أو دعه، أنت قول: لأفتحن الباب أحاول أن أفتح الباب سأبقى أحاول أفتح الباب إلا أن ينكسرن لأفتحن الباب أو ينكسر، يعني إلا أن ينكسر، سأزمق الورقة أو تخفظها يعني إلا أن تحفظها، فإذا سأعاقبك أو تعتذر هنا بمعنى إلى أن أو إلا أن، أو تحتمل الوجهين على حسب المعنى المراد، يعني سأعاقبك، سأعاقبك، سأعاقبك إلى أن تعتذر، سأعاقبك أو تعتذر، أو تقول: سأعاقبك أو تعتذر تقصد إلا أن تعتذر فلن أعاقبك، فيحتمل حينئذٍ المعنيين، ومن ذلك قول الشاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصعب أو أدركَ المنى فما أنقادك الآمال إلا لصابرٍ

يعني لأستسهلن الصعب إلى أن أدرك المنى، وقال الآخر:

وكنت إذا غمزت قناة قومٍ يعني رمحهم كسرت كعوبها

من قوة غمزه يعني هزه.

كسرت كعوبها أو تستقيم.

من قوة هزه تستقيم يزعم ذلك، أو تنكسر، يعني تستقيم إلا أن تنكسر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾[النساء:١٥]،

يعني أمسكوهن في البيت إلى أن يجعل الله لهن سبيلًا، ومن ذلك قراءة أبي وزيد بن علي: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[الفتح:١٦]

يعني إلا أن يسلمون أو إلى أن يسلموا تقاتلونهم المقاتلة، تقاتلونهم تقاتلونهم إلى أن يسلمون، أو تقاتلونهم تعلنون القتال عليهم إلا أن يسلموا، بخلاف ما لو قيل: تقتلونهم أو يسلموا حينئذٍ ماذا يكون معنى أو؟ لا يكون معناها إلا إلا تقتلونهم أو يسلموا لأنه ما في خيار ثالث، سأقتلك أو تسلم، يعني إلا أن أسلم سأقتلكم ليست كالمقاتلة قد تستمر وقتًا.

ثم ذكر ابن هشام رحمه الله الموضع الرابع والخامس من مواضع وجوب إضمار أن فقال:

(وبعدَ فاءِ السببيةِ أو واوِ المعيةِ مسبوقَتَيْنِ بنفي مَحْضٍ أو طلبٍ بالفعل، نحوُ: لا يُقضى عليهم فَيموتوا ويعلمَ الصابرين ولا تطغوا فيه فيحلَّ ولا تأكلِ السمك وتشربَ الحليب)

هذا أيضًا أسلوب جميل من أساليب اللغة العربية تأتي فيه الفاء العاطفة سببيةً جوابيةً، هي الفاء العاطفة لكن مع العطف أيضًا تدل على السببية، والجوابية.

- سببية واضح أن ما قبلها سببٌ لما بعدها.
- جوابية يعني أن ما بعدها مترتب على ما قبلها نتيجة جواب لما قبلها.

فلهذا صارت جوابًا ناشئًا عنه، لكنه يُشترط هنا أن تكون جوابًا لنفي أو طلب فقط، إما لنفي أو طلب معنى ذلك أن الفاء العاطفة مع كونها على أن الثاني متسببٌ عن الأول أي لو لم يقع الأول لم يقع الثاني، وليس المراد مجرد عطف الثاني على الأول فقط، بل عطف الأول على الثاني وأن الثاني لم يكن إلا لوقوع الأول.

يعني تدل على المعنيين معًا بخلاف قولك مثلًا:

(جاءٌ محمدٌ فخالدٌ):

هذه عاطفة فقط مجرد عطف، عطفت الثاني على الأول، لكن مجيء الأول ليس هو سبب مجيء الثاني، هذا جاء وحده، وهذا جاء وحده إلا أن الثاني جاء بعد الأول ليس مجيء الأول متسبب على الثاني وهكذا.

فمن الأمثلة على ذلك أن تقول ونبدأ بالنفي قبل الطلب تقول: أنت لا تهمل دروسك، طيب ما الذي يهمل عن عدم إهمال الدروس؟ النجاح، هاته على صيغة فعلٍ مضارع؟ تنجح، النجاح هو الجواب المترتب على عدم الإهمال، طيب ضع قبله فاء سببية، أو واو المعية، ثم أعد الأسلوب ماذا تقول؟ أنت لا تهمل دروسك، طيب النتيجة؟ فتنجح، أو أنت لا تهمل دروسك وتنجح.

فأتيت بالجواب النتيجة المترتبة على المنفي السابق على صورة فعلٍ مضارعٍ مسبوقٍ بفاء السببية أو واو، واو المعية، أو تقول: لم تسافر، ما الذي ترتب على عدم السفر؟ إرضاء الوالدين، هاته فعل مضارع مسبوقًا بفاء أو واو؟ لم تسافر فترضي والديك وتُرضي والدين، البار لا يتأخر عن البيت فتقلقَ أمه، تقول: ليس زيدًا ضعيفًا فيهزمَ، ليس زيدٌ ضعيفًا ويهزمَ.

قال سبحانه وتعالى: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦]، عن أهل النار، ما معنى الآية على ذلك؟ ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦]، يعني لا يجتمع فيهم الأمران، القضاء عليهم والموت المتسبب من القضاء عليهم، لا يقضى عليهم فيسبب ذلك لهم الموت، ثم أتى بالموت فعلًا مضارعًا مسبوقًا بالفاء، وقُرئ في الشواذ بالرفع، ﴿لا يقضى عليهم فيموتون﴾ فحينئذٍ كيف يكون معنى الآية والتقدير؟ يكون معنى الآية والله أعلم: لا يقضى عليهم فهم يموتون، فصار ما بعد الواو حينئذٍ جملة اسمية، فالجواب جملة اسمية، وليس المضارع مباشرة.

قال تعالى: ﴿وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٦]، رفع، المعنى: لا يؤذن لهم فهم يعتذرون، لكن لو جاء بالنصب لا يؤذن فيعتذروا، يعني لا يؤذن لهم إذنًا يتسبب في اعتذارهم وهكذا.

نكمل إن شاء الله بعد الصلاة والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد.

الدرس الثالث (الجزء الثاني):

الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فقد توقفنا عند الموضع الرابع، والموضع الخامس لإضمار (ال) وجوبًا، وذلك إذا وقع الفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية، وعرفنا أن هذا من أساليب اللغة الجميلة.

وضربنا عليه أمثلة، وكل هذه الأمثلة كانت في وقوع الفعل المضارع جوابًا للنفي، وابن هشام كما قرأنا اشترط أن تُسبق فاء السببية أو واو المعية بنفيٍ أو طلب، فما سبق كانت أمثلة لوقوع المضارع في جواب النفي، والآن نتكلم على وقوع المضارع في جواب الطلب.

ونبدأه ببيان المراد بالطلب، ما المراد بالطلب في اصطلاح النحويين؟

طبعًا الطلب: كل ما دل على طلب، هذا واضح، كل ما دل على طلب.

وهو حصرًا ثمانية أشياء، وهي:

- الأمر.
- والنهي.
- والدعاء.
- والاستفهام.
- والعرض.
- والتحضيض.
- والتمني.
- والترجي.

كلها لو تأملت فيها وجدت فيها طلبًا، إما طلبٌ للفعل، أو طلبٌ لترك الفعل.

- فالأمر في قولك: اذهب) تطلب فعل الذهاب.
- والنهي: (لا تذهب) تطلب عدم فعل الذهاب.
- والدعاء: (اغفر لي) تطلب المغفرة، أو (لا تعذبني) تطلب عدم التعذيب.

وكذلك في الاستفهام: إذا قلت: (هل ذهبت؟) ماذا تطلب؟ تطلب الجواب.

- والعرض: ويكون ب"ألا" كقولك: (ألا تذهب؟) العرض: أن تطلب الفعل لكن برفق، تطلب منه أن يذهب لكن برفق.
- والتحضيض: وهو طلب الفعل لكن بحث ليس برفق بحث، ويكون ب(هلَّا، ولولا، ولو ما) تقول: (هلَّا تذهب) أو (لوما تذهب)، أو (لولا تذهب) أنت تريد أن تحثه على فعل الذهاب.
- والتمني: ويكون ب(ليت) كما هو معروف، تقول: (ليتك تذهب) أنت تطلب حصول الذهاب على سبيل التمني.
- والترجي: ويكون ب(لعل) تقول: (لعلك تذهب) تطلب حصول الذهاب، لكن على سبيل الترجي؛ يعني الرجاء.

فهذه ثمانية أجوبة يسمونها الأجوبة الثمانية، فإذا أضفنا إليها النفي الذي تكلمنا عليه من قبل صارت تسعة، وتسمى الأجوبة التسعة.

وقد نظمها بعضهم بقوله:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ ... تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلاَ

والأمثلة واضحة:

- فالأمر: كأن تقول: (تعالى فأكرمك) أو (تعالى وأكرمك) الإكرام مترتب على الاستجابة للفعل (تعال) إذن جواب، لكن مسبوق بالفاء أو بالواو فانتصب.
- والنهي: أن تقول: (لا تهمل فترسب)، (لا تهمل وترسب)، قال تعالى: ﴿وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[طه:٨١].
- والدعاء: أن تقول: (ربِّي اغفر لي فأفلح).
- والاستفهام: كأن تقول: (هل تزورني الليلة؟) طيب ماذا يترتب على زيارته لك؟ الإكرام، هات فعل مضارعًا مسبوقًا بفاء أو واو، تقول: (هل تزورني الليلة فأكرمك) أو (وأُكرمكَ)، قال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[الأعراف:٥٣]، وفي الحديث المشهور «هَلْ مِنْ دَاعٍ فأَسْتَجِيب لهُ؟ هَل مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَل مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ».
- والعرض: أن تقول: (ألا تجتهد فتنجح؟).
- والتحضيض: (هلَّا تجتهد فتنجح؟) قال تعالى: ﴿وْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[المنافقون:١٠].
- والتمني: (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزًا عظيمًا)، (ليتني اجتهدت فأنجح).
- والترجي: (لعلك تجتهد فتنجح) قال تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى (٣٧)﴾[غافر٣٦:٣٧].

فالخلاصة:

أن (أن) لقوة عملها تعمل النصب في المضارع ظاهرةً ومضمرةً؛ يعني محذوفةً، وتعمل مضمرةً في المواضع التي ذكرناها قبل قليل بعد لام التعليل وهذا جائز، وبعد لام الجحود وجوبًا، وبعد حتى، وبعد (أو) التي بمعنى (إلى أن)، أو (إلا أن)، أو بعد فاء السببية، أو واو

المعية، وهذا قول البصريين، وهو قول الجمهور، وهو الصحيح: أن المضارع في هذه المواضع ليس منصوبًا بهذه الأحرف الواقعة قبل المضارع؛ يعني (حتى أتعلمَ) (أتعلم) ليس منصوبًا ب(حتى)، (فأفوزَ) (أفوزَ) ليس منصوبًا بالفاء، (لأتعلمَ) (أتعلمَ) ليس منصوبًا باللام، وإنما منصوبٌ بأن مضمرة محذوفة.

و(أن) والمضارع ينسبك منهما مصدر، هذا المصدر يكون مجرورًا بلام التعليل، أو بحتى ... إلى آخره.

وقال الكوفيون: إن المضارع منصوبٌ بهذه الأحرف مباشرة، فجعلوا نواصب المضارع كل هذه الأحرف مع (أن، ولن، وكي، وإذن) يقولون: ومن نواصب المضارع (حتى، ولام التعليل، إلى آخره)، وقولهم في ذلك ضعيف؛ لأنه سيجعل اللام حرف جر، ويجعله ناصبًا للمضارع، وهذا خلاف حق الحرف المختص، الحرف المختص حقه أن يعمل فيما اختص فيه، ليس هناك حرف إذا دخل على اسم صار له عمل، وإذا دخل على فعل صار له عملٌ آخر، هذا يؤدي إلى عدم النظير في اللغة.

أما ابن هشام كما رأيتم فقد اعتمد قول البصريين وتابع في ذلك الجمهور للتعليلات التي ذكرناها من قبل.

وعلى قول الجمهور يصح ما قلناه من قبل: من أن نواصب المضارع أربعة وهي:

- أن.
- ولن.
- وكي.
- وإذن.

بذلك انتهى الكلام على نواصب الفعل المضارع، لينتقل ابن هشام إلى الكلام على جوازم الفعل المضارع.

فذكر -رَحِمَهُ اللهُ- أن الفعل المضارع ينجزم في جواب الطلب، وبعد (لم) وبعد (لَمَّا)، وبعد (لام الأمر)، وبعد (لا الناهية)، وبعد (أدوات الشرط الجازمة) ذكرها بهذا الترتيب، فنسير على ترتيبه -رَحِمَهُ اللهُ-.

فبدأ بجزم المضارع في جواب الطلب فقال:

"فَإِن سَقَطت الْفَاء بعد الطّلب وَقصد الْجَزَاء جزم نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾[الأنعام:١٥١]".

نعم، سبق قبل قليل أن المضارع إذا وقع في جواب الطلب، وكان مسبوقًا بفاء السببية، أو واو المعية انتصب، طيب، لو جاء في الأسلوب نفسه؛ يعني المضارع وقع في جواب الطلب، لكن لم يقترن بالفاء ولا بالواو، فبدل أن تقول: (اجتهد فتنجح) (اجتهد وتنجح) تحذف الفاء والواو، وتقول مباشرة: (اجتهد تنجح) فوقع المضارع مباشرة جوابًا للطلب دون فاءٍ وواو، وحكمه حينئذٍ الجزم، ينجزم، إذا وقع المضارع جوابًا للطلب وقُصِد كونه جزاءً؛ يعني هو الجزاء المترتب على هذا الطلب النتيجة المترتبة على هذا الطلب، فإنه ينجزم حينئذٍ، وهذا قوله: "وقُصِد الجزاء" كقولك: (تعال أُكرِمك).

ما معنى (تَعال أُكرِمك)؟

يعني (تعال) (إن تأتي أُكرِمك)؛ يعني الإكرام جواب للمجيء، مترتب على المجيء، نتيجة المجيء (إن تأتي أُكرِمك)، (تعالَ وأتلو عليكم).

﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[مريم:٢٥].

طيب ماذا يترتب على ذلك؟

﴿تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾[مريم:٢٥].

(لا تهمل تنجح)؛ يعني (لا تهمل)، (إلَّا تُهمل تنجح)، (اغفر لي أسعد)، (هل تزورني أكرِمْكَ؟) يعني (هل تزورني؟) (إن تُزورني أُكرِمك) وهكذا.

هذا معنى أن الجواب هنا قُصِد به الجزاء.

إذا عرفنا ذلك نسأل فنقول: المضارع إذا وقع في جواب الطلب وقُصِد الجزاء انجزم، هذا متفق عليه.

لكن السؤال: ما الجازم للمضارع حينئذٍ؟ ما الذي جزم المضارع الذي وقع جوابًا للطلب وقُصِد به الجزاء؟

للنحويين في ذلك قولان:

- القول الأول: أنه الطلب السابق نفسه، يقولون: مجزومٌ بجواب الطلب؛ يعني إذا قلت: (اجتهد تنجح) فالذي جزم تنجح هو نفسه فعل الأمر اجتهد نفس هذا الطلب (اجتهد) فعل الأمر هو الذي جزم تنجح، نفس الطلب السابق هو الذي جزم المضارع.

- وعلى ذلك فتكون جوازم المضارع ستة:

لم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا الناهية، وأدوات الشرط الجازمة خمسة، وجواب الطلب.

- والقول الثاني: أن جازم المضارع هنا أداة شرطٍ مقدرة؛ يعني محذوفة، فإذا قلت مثلًا: (تعال أُكرِمك) كان التقدير (تعال) (إن تأتي أُكرِمك) (فأُكرمك) فجزمته أداة الشرط إن المحذوفة المقدرة، أسلوب من أساليب العرب؛ لأن الجزاء فيها مقصود ومفهوم، حذفت من هذا الأسلوب أداة الشرط للعلم بها.

وهذا هو قول الجمهور، وعليه تكون جوازم المضارع خمسة بإسقاط جواب الطلب؛ لأن جواب الطلب حينئذٍ داخلٌ في أدوات الشرط.

طيب، فإن قلت: ما حكم المضارع في الأمثلة السابقة إذا لم يقصد الجزاء؟

إذا لم يُقصد الجزاء، فالحكم حينئذٍ رفع الفعل المضارع؛ لأنه لم يُسبق حينئذٍ بناصبٍ ولا بجازم.

مثال ذلك: لو تقول: (أعطني كتابًا يفيدني) المضارع (يفيدني) أنت لم تُرِد أنه جزاء وجواب ونتيجة مترتبة على الإعطاء؛ يعني أنت لا تريد من كلامك معنى الشرط، ليس المعنى (أعطني كتابًا، إن تعطني يفيدني) لا، أنت أردت (أعطني كتابًا مفيدًا)؛ يعني الفعل المضارع (يفيدني) أردت به معنى الاسم، (أعطني كتابًا مفيدًا) ولم تُرِد (أعطني كتابًا إن تعطني يفيدني) فيبقى مرفوعًا.

طيب، من ذلك مثلًا: قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[التوبة:١٠٣]، ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ هنا بالرفع، إذن فالمقصود معنا الاسم؛ يعني صدقةً مطهرةً ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ هذه جملة فعلية نعت لصدقة (صدقةً مطهرةً)، وليس المعنى (خذ من أموالهم صدقةً إن تأخذها تطهرهم) لو كان هذا المعنى لانجزم الفعل، فلهذا ارتفع الفعل عند القراء السبعة.

وأما في قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا (٥) يَرِثُنِي (٦)﴾[مريم٥:٦]، الفعل ﴿يَرِثُنِي﴾[مريم:٦] وقع بعد (هَب).

ما المعنى؟ هل المعنى (هَب لي من لدنك وليًّا إن تهبني إياه يرثني) فينجزم الفعل وهذه قراءة، أم (فهب لي من لدنك وليًّا وارثًا فيرتفع) وهذه قراءة عند بعض السبعة؟

الجواب: محتمل؛ فلهذا قُرِئ عند السبعة بالجزم، وبالرفع، نقول: بالرفع على معنى الاسم يعني (وليًّا وارثًا)، وبالجزم على معنى الشرط (إن تهبني يرثني) وهكذا.

ومن ذلك: قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- عن ناقة صالح: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾[الأعراف:٧٣] قال بعض السبعة: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾[الأعراف:٧٣]، وقرأ آخرون: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾[الأعراف:٧٣]، فمن قرأ بالرفع أراد معنى الاسم؛ يعني (فذروها آكلةً) يعني ذروها حالة كونها آكلةً في أرض الله، ومن جزم أراد معنى الشرط؛ يعني (ذروها إن تذروها تأكل في أرض الله) وهكذا.

معنى ذلك: أن المضارع الواقع في جواب الطلب في مواضع يجب أن يكون المعنى على قصد الجزاء فيُجزم، وفي مواضع يجب أن يكون على معنى الاسم فيُرفَع ك(أعطني كتابًا يفيدني)، وفي مواضع تحتمل الوجهين على حسب مقصود المتكلم، فيجوز فيها الجزم والرفع.

ثم إنَّ ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ- نبه على مسألةٍ متعلقةٍ بالجزم بجواب الطلب الذي ذكره قبل قليل.

فقال:

"وَشرط الْجَزْم بعد النَّهْي صِحَة حُلُول إِن لَا محَله نَحْو (لَا تدن من الْأسد تسلم) بِخِلَاف (يَأْكُلك)"

فذكر -رَحِمَهُ اللهُ- أن المضارع الواقع في جواب الطلب يجوز أن يكون جوابًا للفعل المنهي عنه، وأن يكون جوابًا للنهي في حالة النصب، فتقول مثلًا: (لا تهمل) (لا تهمل) عندنا (الإهمال) هذا الفعل، وعندنا (عدم الإهمال) وهو المنفي، لك أن ترتب ما تشاء على حسب المعنى، فعدم الإهمال ينتج النجاح، فتقول: (لا تهمل فتنجح)، (لا تهمل وتنجح)، ولك أن

ترتب على الإهمال فقط، الإهمال ماذا يسبب؟ الرسوب، تقول: (لا تهمل فترسبَ)، (لا تُهمل وترسبَ)، في النصب يجوز أن ترتب على الفعل، أو ترتب على المنهي عنه، لكن في الجزم قالوا: لا، في الجزم لا ترتب إلا على النهي، لا ترتب على الفعل نفسه، فإذا قلت مثلًا: (لَا تدن من الْأسد) الفعل: (الدنو من الأسد)، طيب، وعندك النهي عن الدنو، فالنهي عن الدنو يسبب لك السلامة، والدنو يسبب لك الهلاك وأكله إياك.

قالوا في الجزم: ما ينجزم إلا إذا كان مترتبًا على النفي نفسه (لَا تدن من الْأسد) والنتيجة، نتيجة النهي عن الدنو (السلامة) تقول: (لا تدنُ من الأسد تسلمْ) بالجزم.

لكن لو قلت: (لا تدنُ من الأسد يأكلكَ)، أو (لا تدنُ من الأسد تهلكُ) فأكله إياك ليس مرتبًا على النهي عن الدنو، وإنما مرتب على الدنو نفسه، فيقولون: حينئذٍ الفعل ما ينجزم، لا، يبقى مرفوعًا.

وضابط ذلك الذي يقربه ويسهله: ما ذكره ابن هشام وهو أنك تستطيع أن تقدر مع الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب أن تقدر (أن لا) (ألا) فتقول: (لا تدنُ من الأسد إلا تدنو من الأسد تسلم) صحيح (إلا تدنو من الأسد) يعني (إن ما تدنو أسد تسلم) لكن لو قلت: (يأكلك) ما يصح أن تقدر فتقول: (لا تدنُ من الأسد إلا تدنو من الأسد يأكلك) هذا قول الجمهور، وتابعهم ابن هشام كما رأيتم، وبعض النحويون كالكسائي وتبعه كثيرٌ من المعاصرين، لم يشترطوا هذا الشرط، وقالوا: لك أن ترتب على الفعل نفسه، ولك أن ترتب على النهي نفسه.

لك أن تقول: (لا تهمل تنجح) النجاح مترتب على النهي، ولك أن تقول: (لا تهمل ترسب) الرسوب مترتب على الإهمال.

ومما جاء في ذلك: قول أبي طلحة -رَضِيَ الله عَنْهُ- للنبي -عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام-: (لا تُشرِف يُصِبك سهْمٌ) (لا تُشرِف) يعني لا تُخرج رأسك (يُصِيبك سهمٌ).

طيب إصابة السهم للنبي -عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام- مترتبة على إشرافه، ولَّا على عدم إشرافه؟ مترتبة على الفعل ولَّا على النهي عن الفعل؟

عن الفعل نفسه، وهذا الذي منعه الجمهور، فاستدلوا بمثل هذا الشاهد وغيره على الجواز.

ثم ذكر ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بقية جوازم المضارع وهي على قسمين:

ما يجزم مضارعًا واحدًا وهي (لم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا الناهية).

وما يجزم فعلين وهي (أدوات الشرط الجازمة).

فبدأ بذكر ما يجزم فعلًا مضارعًا واحدًا فقال:

"ويجزم أَيْضا بلم نَحْو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[الإخلاص:٣]، وَلما نَحْو (وَلما يقْض)، وباللام وَلَا الطلبيتين نَحْو (لينفق، ليَقْضِ، لَا تشرك، لَا تُؤَاخِذنَا)"

فذكر -رَحِمَهُ اللهُ- أن ما يجزم مضارعًا واحدًا أربعة أحرف، نأخذها حرفًا حرفًا.

■ فالحرف الأول والحرف الثاني مما يجزم مضارعًا واحدًا هما (لم، ولمَّا)

لم: كقولك: (لم أغضب) و(لم أُغضِب غيري)، (لم يكن النحو صعبًا) ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[الإخلاص:٣].

ولمَّا: كقولك (لمَّا أذهب بعد)، (جاء الوفد ولمَّا يدخلوا)، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[الحجرات:١٤].

واضح أن (لم، ولمَّا) يجتمعان في معنى النفي؛ يعني تقول: (محمدٌ لم يذهب) و(محمدٌ لمَّا يذهب) تنفي عنه الذهاب.

فما الفرق بين (لم، ولمَّا) مع دلالتهما على النفي؟

قبل أن نعرف الفرق بينهما دعونا نعرف ما يتفقان فيه.

يتفقان ويجتمعان في ماذا؟

- يتفقان ويجتمعان: في الحرفية، كلاهما حرف.
- وفي النفي: كلاهما ينفي.
- وفي الاختصاص بالمضارع: كلاهما مختصٌّ بالمضارع.
- وجزم المضارع: كلاهما مما يجزم المضارع.
- وفي قلب زمان المضارع إلى المضي (لم يذهب) يعني في الماضي، (لمَّا يذهب) يعني في الماضي.
- ويجتمعان أيضًا في دخول همزة الاستفهام عليهما، تقول: (لم يذهب، ألم يذهب؟) (لمَّا يذهب، ألمَّا يذهب؟) وهكذا.

<u>ويفترقان في أمور، يفترقان في ثلاثة أمور:</u>

- الأول: أن (لم) للنفي المطلق، و(لمَّا) للنفي المتصل؛ (لم) لا تدل إلا على النفي فقط، وأما (لمَّا) فتدل على النفي وعلى اتصال النفي، اتصال نفي هذا الفعل إلى زمن التكلم، فلهذا يجوز أن تقول في (لم): (لم أذهب بالأمس وذهبت اليوم)، (لم أذهب الأسبوع الماضي، وذهبتُ قبل يومين) نفي مطلق؛ فلهذا يمكن أن تقطع هذا النفي قبل زمن التكلم، (لم

أجلس، ثم جلست قبل قليل)، ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]؛ أي (ثم كان شيئًا مذكورًا).

ولا يجوز مثل ذلك في (لمـَّا)؛ لأن نفيها متصل إلى زمن التكلم؛ يعني لا يجوز أن تقول: (لمَّا أذهب في الأسبوع الماضي، ثم ذهبت قبل يومين) لا، (لمـَّا) نفيها مستمر إلى زمن التكلم.

- الأمر الثاني مما يفترقان فيه: أن (لم) للنفي المطلق كما ذكرنا (ولمـَّا) لنفي القريب المتوقع، (لم) تدل فقط على مطلق النفي أن الأمر ما وقع، وأما (لمـَّا) فإنها لنفي القريب المتوقع.

يعني تدل على شيئين:

- تدل على النفي أنه ما حدث.
- وتدل على أن حدوثه قريب.

بخلاف (لم) فإنها تدل فقط على النفي الطلق؛ يعني ما وقع، فإذا قلت: (محمدٌ لم يُسافر) يعني أنه لم يفعل السفر فقط.

فإذا قلت: (محمد لمـَّا يسافر) تفهم شيئين:

- النفي أنه ما سافر.
- وأن سفره سيكون قريبًا.

تقول: (محمدٌ لم يصل) (ما وصل) (لمـَّا وصل) يعني إنه ما وصل، ولكنه وصوله قريب؛ فلهذا مثلًا لو تأملنا في الآيات لوجدنا أن الآيات تراعي مثل هذه المعاني، ففي قوله تعالى مثلًا على الأعراب: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[الحجرات:١٤] هذا إحزانٌ لهم، أو تفريح لهم؟

الله -عَزَّ وَجَل- يقول لهم: الإيمان يعني ما دخل في قلوبكم، لو قال: (لم يدخل الإيمان) أو (ما دخل الإيمان في قلوبكم) لكان حزانًا لهم، لكن قال: ﴿لَّا يَدْخُلِ﴾[الحجرات:١٤] فيقول: (إلى الآن ما دخل، إلا أن دخوله في قلوبكم قريب إذا بقيتم على ما أنتم عليه من متابعة النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام-، والحرص على دينه) فصار هذا يعني مدحًا لهم، وليس ذمًّا مجردًا.

ومن ذلك قوله: ﴿بَلْ لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[ص:٨] لشدة التهديد بالعذاب، يقول: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا﴾[ص:٨] ما ذاقوا، لكن ذوقكم إياه قريب، فهذا فيه تهديد أيضًا، فلهذا يجوز أن تقول مثلًا: (لم يجتمع الضدان) لكن ما يجوز أن تقول: (لمَّا يجتمع الضدان)؛ لأن قولك هذا فيه إشارة إلى أن اجتماعهما ممكن، وهو ليس ممكنًا فضلًا عن أن يكون قريبًا.

- الأمر الثالث مما يفترقان فيه: أنه يجوز أن تحذف المضارع بعد (لمَّا)، ولا يجوز أن تحذفه بعد (لم)، فبعد (لم) ما يجوز أن تحذف المضارع، أما بعد (لمَّا) فيجوز أن تقول مثلًا: (قاربت المدينة ولمَّا)، (ها يا محمد هل وصلت إلى الجامعة؟) (اقتربت إلى الجامعة ولمَّا) يعني (ولمَّا أصل) مثلًا. ونحو ذلك.
- طيب، أيضًا من الفروق بين (لم) و(لمَّا): أن (لم) تجامع الشرط، تقول: (إن لم تذهب، فلن أذهب)، ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة:٦٧]، ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[الحجرات:١١]، ولا يجوز ذلك في (لمَّا) لا تجامع الشرط.

طيب، إذن فانتهينا من (لم) و(لمَّا)، ثم ننتقل إلى الحرف الثالث من الحروف التي تجزم فعلًا مضارعًا واحدًا، وهو كما قال ابن هشام: (لام الطلب) المعروفة بلام الأمر، كقولك: (لتفتح بيتك، ولتكرم ضيوفك)، (لتسمع مني قبل أن تحكم) ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾[الطلاق:٧].

وابن هشام كما سمعتم في كلامه سماها لام الطلب، ولم يسمِّها لام الأمر، لماذا؟

لأن الطلب لا يكون للأمر دائمًا، بل يكون على ثلاثة أنواع:

- إن كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى: فهذا هو الأمر، كالطلب من الرب للعبد، أو من النبي لأتباعه، أو من الرئيس للمرؤوس، أو من الأب للولد ونحو ذلك.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾[الطلاق:٧] هذا أمر.

- والنوع الثاني للام الطلب: أن تكون من الأدنى إلى الأعلى: كطلب العبد من الرب، أو طلب الابن من الأب، أو المرؤوس من الرئيس، وهكذا، فهذا يسمونه دعاء، الدعاء في اللغة هو مجرد الطلب.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف:٧٧] هذا واضح أن أهل النار لا يأمرونه بذلك، وإنما يطلبون منه طلب دعاء.

- والنوع الثالث للام الأمر: أن يكون الطلب من مساوٍ لمساوٍ: ويسمونها لام الالتماس، كأن تقول لزميلك: (لتعطيني قلمًا)، (ليذهب زيدٌ إلى فلان)، ومع ذلك فالنحويون يسمون كل ذلك في اصطلاحهم من المشهور المعروف (لام الأمر) إما تغليبًا؛ لأن أكثر ما تستعمل فيه الأمر، أو أن الأمر قد يكون حقيقيًّا، وقد يكون مجازيًّا.

ومن فصَّل مثل هذه التفصيلات من بعض المتأخرين فهو من باب الأدب، وليس من باب التحقيق العلمي؛ فلهذا لا يكون هذا مما يُنقض فيه المتقدمون، فهم يعرفون هذه الأمور، ويعرفون هذه المعاني لا تخفاهم، ولكنهم يجعلون مصطلح لام الأمر مصطلحًا، ويفسرونه، ولا مشاحة في الاصطلاح.

فإن قلت: لام الأمر حرفٌ واحد (ليذهب، لينفق) فما حركته؟

فالجواب: حركته الكسر إذا كان في الابتداء، مثل: (لينفق) إلا إن سُبِق بالواو، أو الفاء، أو ثمَّ) فإذا سُبِق بهذه الحروف العاطفة الثلاثة، فيجوز فيها الكسر والسكون.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا﴾[البقرة:١٨٦] باتفاق القراء، وفي قوله: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾[التوبة:٨٢]، ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾[الحج:١٥].

■ ثم ننتقل إلى الحرف الجازم الرابع وهو (لا الناهية):

نحو (لا تتأخر عن الصلاة)، و(لا تركض في المجلس)، ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا﴾[البقرة:٢٨٦]، ﴿رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾[البقرة:٢٨٦].

وابن هشام أيضًا سماها (لا الطلب) ولم يُسمِّها (لا الناهية) أو (لا النهي) كما هو مشهور عند النحويين لما ذكرنا من قبل.

يقولون: أن (لا الطلب) أيضًا تدل على ثلاثة معانٍ:

- فإن كان النهي من أعلى إلى أسفل فهو نهي.
- وإن كان من أسفل إلى أعلى فهو دعاء.
- وإن كان من مساوٍ إلى مساوٍ فهو التماس.

وهذا كما قلنا من مراعاة الأدب والعلم، وليس من التحقيق العلمي.

ثم ذكر ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ- الجازم الأخير وهو الذي يجزم فعلين اثنين وهي أدوات الشرط الجازمة).

فقال: "ويجزم فعلين إِن وَإِذ مَا وَأَيْنَ وأنى وأيان وَمَتى ومهما وَمن وَمَا وحيثما نَحْو ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾[النساء:١٣٣]، ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[النساء:١٢٣]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾[البقرة:١٠٦]، وَيُسمى الأول شرطا وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً"

نعم، هذا أسلوب الشرط، أسلوب الشرط أسلوب له أدوات، بعض أدوات الشرط لا يجزم، وتسمى أدوات الشرط غير الجازمة مثل (إذا، ولولا، ولو) تقول: (إذا تطلع الشمس أسافر)، (إذا طلعت الشمس أزورك)، (لو جاء زيدٌ أكرمته)، (لولا زيدٌ لأكرمتك) وهكذا.

وبعض أدوات الشرط جازمةٌ للمضارع وتسمى أدوات الشرط الجازمة، وهي المقصودة هنا، وهي اثنتا عشرة أداةً، ذكرها ابن هشام هنا، منها: حرفان وهما (إن، وإذ ما) والعشرة الباقية أسماء، وهذا كلامٌ عليها.

- فالأداة الأولى والثانية (إن، وإذ ما): وهما حرفان بمعنًى واحد تقول: (إن تجتهد تنجح) أو (إذ ما تجتهد تنجح)، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ﴾[محمد:٣٦].
- والأداة الثالثة هي (مَن): وهي للعاقل في الأصل نحو (من يجتهد ينجح)، ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[النساء:١٢٣].
- والرابعة والخامسة (ما، ومهما): وهما لغير العاقل نحو (ما تعمل يُكتب)، (مهما تعمل يُكتَب) ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[البقرة:١٩٧].

وقول أمرؤ القيس: "وأنكِ مهما تأمري القلب يفعلِ".

- والسادسة والسابعة (متى، وأيَّان): وهما للزمان، نحو (متى تسافر أسافر معك) أو (أيَّان تعمل تُوفق)، ومن ذلك قول الشاعر: "متى أضعِ العمامةَ تعرفوني.
- والأداة الثامنة والتاسعة والعاشرة (أين، وأنَّى، وحيثما): وهي للمكان، نحو (أين تسكن أسكن بجوارك)، (أينما تُقم أزورك) ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾[النساء:٧٨].
- والأداة الحادية عشرة (كيفما): وهي للحال، نحو (كيفما تركب أركب).
- والأداة الثانية عشرة (أيٌّ): وعرفنا في باب المعرب والمبني، أو ماذا كان ذلك أنها الأداة الوحيدة المعربة، وبقية أسماء الشرط مبنية، وأيٌّ) من حيث المعنى تكون على حسب ما

تضاف إليه؛ إن أضيفت لعاقل لعاقل، وإن أضيفت لغير العاقل لغير عاقل، وإن أضيفت لزمان للزمان، وهكذا، نحو (أيُّ طالبٍ يجتهد ينجح)، (أيَّ كتابٍ تقرأ أقرأ)، (أيَّ يومٍ تصم أصم)، وهكذا.

طيب، هنا فائدة نص عليها ابن هشام: فذكر ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ-: أن أدوات الشرط الجازمة تطلب فعلين؛ يعني لا يتم معنى الشرط إلا بفعلين:

- الأول يسمى فعل الشرط.
- والثاني يسمى جواب الشرط، أو جزاء الشرط.

إذن لا بد من فعلين.

وهذان الفعلان لهما أربع صور ذكرها ابن مالك في ألفيته في بيتٍ لطيف فقال:

"وماضيين أو مضارعين تفيهما أو متخالفين"

يعني كل الصور.

فالصورة الأولى: كونهما مضارعين، نحو (مَن يأتي أُكرِمه)، ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾[الأنفال:١٩].

والصورة الثانية: كونهما ماضيين، نحو: (مَن قامَ أقم معه)، (إن قام زيدٌ قام عمرٌو)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾[الإسراء:٨].

والصورة الثالثة: كون فعل الشرط ماضيًا، وجواب الشرط مضارعًا، هذا من التخالف نحو (مَن قام أقم معه)، ﴿مَنْ كَانَ﴾[الشورى:٢٠] فعل ماضي ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾[الشورى:٢٠].

هذه الصور الثلاثة كثيرة.

الصورة الرابعة: كون فعل الشرط مضارعًا، وجواب الشرط ماضيًا، وهذا من التخالف، كأن تقول: (مَن يقُم أقم معه) هذه الصورة قليلة حتى إن بعضهم خصَّها بالضرورة، لكن الصحيح أنها جائزة في المثل، لكنها قليلة، ومن ذلك الرواية المشهورة في الحديث «مَن يَقُم لَيْلَة القَدرِ إيمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ» قال: «يَقُم» ثم قال: «غُفِرَ»، ومن ذلك قول الشاعر:

"إن يسمعوا سبةً طاروا بها فرحًا عني وعمَّا يسمعوا من صالحٍ دفنوا"

قال: (إن يسمعوا) مضارع، (طاروا) ماضي، وهكذا.

ثم ذكر ابن هشام حكمًا خاصًّا بجواب الشرط فقال: "وَإذا لم يصلح لمباشرة الأداة قُرِن بِالْفَاءِ نَحْو ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[الأنعام:١٧]، أَو بإذا الفجائية نَحْو ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم:٣٦]"

يتكلم هنا على اقتران جواب الشرط بالفاء، وبإذ الفجائية.

في قاعدة واحدة تحكم هذه المسألة ذكرها ابن هشام وهي: أن جواب الشرط إذا لم يصلح أن يكن فعل شرط، فيجب اقترانه بالفاء، وهذا قوله: "إذا لم يصلح لمباشرة الأداة" يعني فعل الشرط إذا لم يمكن أن تجعله فعل شرط بعد الأداة مباشرة، فيجب أن يقترن بالفاء.

ويترتب على ذلك إذا طبقنا هذه القاعدة: أن جواب الشرط يجب أن يقترن بالفاء في ستة مواضع مشهورة جمعه الناظم في بيته المشهور

"اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وبقد وبالتنفيس"

- الموضع الأول: إذا كان جواب الشرط جملةً اسمية نحو: (إن تأتي فأنا أكرمك) ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[الأنعام:١٧].

- الموضع الثاني: إذا كان جواب الشرط جملةً طلبية، وسبق المراد بالطلب ثمانية أشياء نحو (إن جاء زيدٌ فأكرمه) أمر، ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾[آل عمران:٣١].
- الموضع الثالث: إذا كان جواب الشرط فعلًا مقترنًا ب(قد) نحو ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[يوسف:٧٧]، ما تقل: (إن يسرق سرق أخٌ له من قبل) أو (إن يسرق قد سرق أخٌ له من قبل) لا بد من الفاء.
- الموضع الرابع: إذا كان جواب الشرط فعلًا جامدًا؛ مثل (ليس، وعسى، ونعمَ، وبئس) (إن جاء زيدٌ فليس بخيلًا) ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّي﴾[الكهف:٣٩].
- الموضع الخامس: إذا كان فعل الشرط جوابًا مقترنًا بحرف تنفيس إما (السين) وإما (سوف)، (إن جاء زيد، فسوف أكرمه)، (إن جاء زيد فسأكرمه)، ﴿وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴾[الطلاق:٦].
- والموضع السادس: إذا كان جواب الشرط فعلًا منفيًّا، منفيًّا ب(لن) أو ب(ما) كقولك: (إن جاء زيدٌ فلن أكرِمه) ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾[آل عمران:١١٥]، ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾[يونس:٧٢].

وقد يقترن جواب الشرط بإذ الفجائية، الأكثر في اللغة أن يقترن بالفاء، لكن يجوز أن يقترن بإذ الفجائية، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم:٣٦]، ولو قال: (فهم يقنطون) لجاز في اللغة، وقال: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[الروم:٢٥]، تقول: (إن تنجح إذا أنا أفرح)؛ يعني (فأنا أفرح).

ويجوز أن تجمع هنا بين الفاء وإذ الفجائية، وإن كان هذا قليلًا، فيجوز أن تقول: (إن تأتِ فإذا أنا أُكرِمك).

قالوا: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾[الأنبياء:٩٦] حتى قال: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[الأنبياء:٩٧] قالوا: المعنى إذا فُتِحَت يأجوج ومأجوج شخصت ﴿أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[الأنبياء:٩٧]، إذا فُتحت يأجوج ومأجوج شخصت، لكن لو أتى بها في الماضي ما تحتاج إلى اقتران بالفاء وإذا، لكن أتى بها هنا بجملة اسمية ﴿هِيَ شَاخِصَةٌ﴾[الأنبياء:٩٧] فاقترنت ب(إذا) واقترنت ب(الفاء)، ﴿فَإِذَا هِيَ﴾[الأنبياء:٩٧].

طيب، ففي هذه المواضع يجب أن يقترن جواب الشرط بماذا؟

بالفاء.

طيب، في غير هذه المواضع ما حكم جواب الشرط؟

يجوز أن يقترن بالشرط وهذا قليل، لكنه جائز وارد، ويجوز ألا يقترن وهو الأكثر، يجوز أن تقول: (من يقُم أكرِمه)، ويجوز الاقتران بقلة نحو (من يَقُم فأقوم معه) ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا﴾[الجن:١٣]، ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[المائدة:٩٥]، ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[يوسف:٢٦]، ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[النمل:٩٠]... إلى آخره.

طيب، هنا فائدة سريعة مع أننا تأخرنا، لكن لا بد أن ننتهي من إعراب الفعل المضارع، تقول: يلا أختم، سأختم.

طيب، ما حكم ما الزائدة مع أدوات الشرط؟

أدوات الشرط عرفناها.

طيب، قد تقترن بها ما الزائدة، ما الزائدة هذه تزاد في مواضع كثيرة، يمكن تقول: (إن تجتهد تنجح) أو (إما تجتهد تنجح) تزيد، (أينما تسكن أسكن بجوارك)، (أينما تسكن أسكن بجوارك، قد تزاد

فما حكم زيادة مع أدوات الشرط؟

نقول: لها ثلاثة أحكام:

- فبعض أدوات الشرط لا تقترن بما أبدًا، وهي (مَن، وما، ومهما، وأنَّى).
- النوع الثاني من هذه الأدوات ما يجب اقترانه ب(ما، وإلا) فلا تكون أداة شرط، وهي (إذ) تقول: (إذ ما) وحيث تقول: (حيثما)، و(كيف) تقول: (كيفما)، إذا لم تقترن ب(ما) لا تكون أداة شرط.
- والنوع الثالث: ما يجوز اقترانه، وعدم اقترانه ب(ما) وهي البواقي وهي (إن) تقول: (إن تجتهد تنجح)، (وإما تجتهد تنجح).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾[الأنفال:٥٨]؛ يعني (إن تخف انبذ) لكن زاد (ما) فقال: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[الأنفال:٥٨]، وكذلك (متى) تقول: (متى تأتي أكرِمك) أو (متى ما تأتي أُكرمك)، و(أين) (أين تسكن أسكن) و(أينما تسكن أسكن)، و(أيَّان) (أيَّان تسكن أسكن) و(أيانما تسكن أسكن)، و(أيٌّ) تقول: (أيُّ رجلٍ يأتي أُكرِمه) و(أيُّما رجلٍ يأتي أكرِمه).

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله في هذا الدرس الرابع من دروس شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام –عليه رحمة الله–، نحن في ليلة الأربعاء الخامس من جمادى الآخرَة من سنة ١٤٣٩ هـ في جامع منيرة الشبيلي بحي الفلاح في مدينة الرياض.

في الدرس الماضي كنا قد تكلمنا على إعراب الفعل المضارع رفعًا ونصبًا وجزمًا.

في هذا الدرس بإذن الله تعالى سنتكلم على النكرة والمعرفة وانقسام الاسم إلى نكرةٍ ومعرفة تبعًا لابن هشام –رَحِمَهُ الله تَعَالَى– في ترتيب الكتاب.

فبعد أن انتهى من تقسيم الكلمة إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف، وهذا الحكم الأول للكلمة، تكلم على انقسام الكلمة إلى معربٍ، ومبني، وذكر أحكام البناء والإعراب، وأنواع الإعراب، وعلامة الإعراب، انتقل الآن إلى الحكم الثالث، وهو الأخير لأحكام الكلمة، الأحكام الإفرادية للكلمة؛ أي التي تلزم الكلمة على كل حال سواء أكانت وحدها أو كانت في جملة، وهذا الحكم هو انقسام الاسم إلى نكرةٍ ومعرفة.

وقال ابن هشامٍ –رَحِمَهُ الله تَعَالَى–:

"(فصلٌ) الِاسْم ضَرْبَان نكرَة وَهُوَ مَا شاع فِي جنس مَوْجُود كَ(رجل) أَو مُقَدّر كـ(شمس)، وَمَعْرِفَة وَهِي سِتَّة"

فقال في أول كلامه: "الاسم ضربان" يعني بذلك -رَحِمَهُ الله- أن التنكير والتعريف وصفان خاصان بالاسم، فهو الذي يوصف بأنه نكرة أو معرفة، فكل الأسماء لا بد أن تكون إما نكرات، وإما معارف، وأما غير الأسماء الأفعال والحروف فهذه لا توصف بأنها نكرة، ولا بأنها معرفة.

والأصل النكرة: فهي أصل المعرفة؛ ولذا قدمه ابن هشام؛ ولذا نجد كل معرفة لها نكرة، إما من لفظها، وإما من معناها، ك(الرجلِ) و(رجلٍ)، و(محمد) و(رجلٍ)، و(أُحِدٍ) و(جَبل) وهكذا، لكن النكرات ليس لكل نكرةٍ علم.

ومما ينبه إليه هنا: أن الجُمَل وأشباه الجمل أيضًا في الأصل لا توصف بأنها نكرة ولا معرفة، إلا أن العرب يعاملون الجُمَل وأشباه الجُمَل معاملة النكرات.

فلهذا قال النحويون: الجُمَل وأشباه الجمل في حكم النكرة، لا يقولون: نكرة، وإنما يقولون: في حكم النكرة؛ يعني أن العرب تعاملها معاملة النكرة، توقعها موقع النكرة، فتقع نعتًا للنكرة، وتقع حالًا من المعرفة كالنكرات.

فكما تقول: (جاء رجلٌ ضاحكٌ)، تقول: (جاء رجلٌ يضحكُ) و(يضحكُ) جملة فعلية مكونة من فعلٍ ظاهر، وفاعل مستتر، وقد وقعت هذه الجملة موقع النكرة (ضاحكًا)، أو تقول: (جاء محمدٌ ضاحكًا) و(جاء محمدٌ يضحك) وهكذا.

وهكذا شبه الجملة: فتقول: (جاء رجلٌ على قدميه) فتقول: (على قدميه رجلًا) نكرة، وتقول: (جاء محمدٌ على قدميه) فتكون (على قدميه) حالًا من (محمد) فتكون كحكم النكرة.

- والتفريق بين الاسم النكرة والاسم المعرفة بيَّنه النحويون بأكثر من طريقة:

- ففرقوا بين النكرة والمعرفة من طريق التعريف، عرفوا النكرة، وعرفوا المعرفة.

- وفرقوا بينهما أيضًا من طريق الضابط، ذكروا ضابطًا لفظيًّا تستطيع به أن تفرق بينهما.
- وفرقوا بينهما أيضًا بالحصر والعد، وهذه أفضل طريقة وأدقها للتفريق.

فالتفريق بين النكرة والمعرفة من حيث الضابط: هو قبولًا، وهذا مما دُرِس من قبل، فالاسم الذي يقبل النكرة، والاسم الذي لا يقبل المعرفة؛ فلهذا تقول: (رجلٌ نكرة)؛ لأنه يقبل، يعني يمكن أن تدخل عليه أن، وكذلك (كتاب)، وكذلك (جالس) نكرة يمكن أن تدخل عليه (ال) و(جلوس) و(مجلس)، و(جلَّاس) هذه نكرات؛ لأنها تقبل يعني يمكن أن تدخل عليها (ال).

أما (نحن) فلا تقبل (ال)، فلا تقل: (النحن) وكذلك (هذا) لا تقبل (ال) فهذه معارف، وكذلك (الذي) الاسم الموصول (جاء الذي يحبه) ما تقول: (الالذي) فتدخل (ال) على الذي، وكذلك (محمد) العلم، تقول: (جاء محمدٌ) ما تقول: (جاء المحمدُ)، وكذلك (الكتاب، القلم، الباب) فقولك: (القلم) لا يمكن أن تدخل عليها (ال) فتقول: (ال القلم)، إذن فالقلم معرفة؛ لأنها لا تقبل (ال) بخلاف قلم، فهذه نكرة؛ لأنها يمكن أن تدخل عليها (ال).

وبعض النحويين يجعلون الضابط والنكرة والمعرفة قبول (رُبَّ) والنتيجة واحدة؛ لأن (رُبَّ) حرف جر مختصٌّ بجر النكرات، فتكون النتيجة واحدة، فلهذا في (رجل) نقول: نكرة؛ لأنك تقول: (رُبَّ رجلٍ) و(ربَّ كتابٍ)، و(رُبَّ جالسٍ)، لكن لا تقول: (رُبَّ نحنُ) أو (رُبَّ هذا)، أو (رُبَّ الكتابِ) وهكذا.

وابن هشام كما سمعنا لم يذكر الضابط الذي يفرق به بين النكرة والمعرفة، وكأنه اكتفى بالطريقين الآخرين التعريف والحصر عن ذكر الضابط.

أما الفرق بينهما من حيث التعريف:

فالاسم المعرفة هو الاسم الذي يدل على معين، وأما الاسم النكرة فهو الاسم الذي لا يدل على معين، فالنكرة يدل على معينٍ محددٍ معروف، والاسم النكرة لا يدل على شيءٍ معين، بل يشيع في الجنس، بحيث يمكن أن تطلقه على أي فرد من أفراد جنسه، ولا يدل على واحدٍ معينٍ من هذا الجنس.

فإذا قلنا مثلًا: اسم (جبل) نجد أنه لا يدل على جبلٍ معين، بل كل جبلٍ في أي مكان وعلى أية حالة يطلق عليه هذا الاسم، إذن فاسم (جبل) نقول: نكرة؛ لأنه شائعٌ في جنس الجبال، كل فردٍ من أفراد هذا الجنس يسمى جبلًا.

بخلاف ما لو قلت مثلًا: (أُحُد) فنقول: هذا معرفة؛ لأنه يدل على واحدٍ معين، يدل على معين، ولا يشيع هذا الاسم (أُحُد) في جنسه، ما ليس له جنس فيه أفراد متعددون وكل واحد منهم يسمى أُحد يدل على معين.

وكذلك مثلًا: لو كان هناك جبل معروف في المنطقة ونذهب كل أسبوع لجواره، ونجتمع ونثمر، ثم نعود، فهذا الجبل معروف عندنا.

فأقول لكم: سوف نجتمع هذا الأسبوع عند هذا الجبل إن شاء الله، إذن فكلمة (الجبل) هنا دلت على شيءٍ معين في أذهاننا، أو أن أي فرد من أفراد هذا الجنس بالنسبة للجبال يدخل في قول (الجبل) في العبارة السابقة؟

لا شك أن كحلمة (الجبل) في العبارة السابقة دلت على معين في أذهاننا، وسنعرف كيف أن المعرف ب(ال) يتعين، فالمعرفة تدل على معين محدد معروف، والنكرة لا تدل على معينٍ معروف، بل هو اسمٌ شائعٌ في الجنس، بحيث يمكن أن يطلق على كل فردٍ من أفراد هذا الجنس.

بين التنكير، وبين التعريف منطقةٌ وسطى لا تصل إلى حد التعريف التحديد، وأيضًا هي أضيق من التنكير الواسع الذي يشمل جميع أفراد الجنس، هذه المنطقة التي في الوسط يسميها النحويون التخصيص، وذلك أن تخصص النكرة بمخصص، أن تقيدها بقيد، كأن تقيدها بنكرة، أو تقيدها بإضافة.

فإذا قلت مثلًا: (قلم) نقول: هذه نكرة شائعة تشمل جميع، أو تشيع في جميع أفراد جنس الأقلام، لكن إذا قلت: (قلمُ أستاذ) فقد ضاق التنكير، خرجت الأقلام الأخرى، إذا قلت: (القلم الأحمر) خرجت الأقلام الأخرى وضاق التنكير.

التنكير لم ينعدم ويذهب، لكنه ضاق؛ فلهذا يقولون: التخصيص: هو تضييق التنكير.

إزالة التنكير إنما تكون بماذا؟

تكون بالتعريف، لكن التخصيص تضييقٌ للتنكير.

طيب، وابن هشام عرَّف النكرة، فقال: "ما شاع في جنسٍ موجود ك(رجل) أو مقدَّر ك(شمس)"

كون الجنس موجودًا هذا هو الأصل وهو الأكثر (قلم) يشيع في جنس الأقلام، (جبل) يشيع في جنس الجبال، (رجل)، (باب)، وهكذا، الأصل في الأجناس أنها موجودة.

أما كون الجنس مقدرًا فهذه فئة نادرة، ومثل ابن هشام كما سمعتم ب(شمس) يعني الجنس الذي ليس له في الواقع إلا فردٌ واحد هو في الأصل جنس، وكان في الأصل يمكن أن يحتوي على أفرادٍ كثيرين؛ لأنه جنس.

لكن في الواقع لم يوجد منه إلا فرد واحد كهذه (الشمس) التي نراها، وعلم الفلك الحديث كما تعرفون يقول: الآن في الكون شموسٌ كثيرة، ويذكرون أنها تصل إلى الملايين، فسبحان الخالق العظيم.

فلما عرف ابن هشام النكرة لم يعرف المعرفة اكتفاءً بتعريف النكرة، واكتفاءً أيضًا بحصر المعرفة؛ لأنه حصرها بعد ذلك.

فقال: "ومعرفةٌ وهي ستة"

فبذلك نكون قد ميزنا بين النكرة والمعرفة بطريقين:

- بطريق الضبط.
- والتعريف.

يبقى التمييز بينهما بالحصر والعد، وهذه أفضل الطرائق لتحديد الشيء ومعرفة ما يدخل فيه، وما لا يدخل فيه، أن تعده عدًّا.

وقد حصرها ابن هشام -رَحِمَهُ الله- فقال:

"ومعرفةٌ وهي ستة: الضَّمِير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الموصول، ثم ذو الأداة، والمضاف إلى واحدٍ مما ذُكِر وهو بحسب ما يضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير ففي العلم"

تجاوزنا بعض كلامه؛ لكي نجمع أنواع المعرفة معًا، فذكر كما رأيتم ستة أنواع من المعارف.

■ وفي كلام ابن هشام الذي قرأناه مسألتان:

- المسألة الأولى: هناك معرفةٌ سابعة باتفاق النحويين لم يذكرها ابن هشام هنا وهي المعرف بالنداء، وهو ما يسمى في باب النداء النكرة المقصودة، كقولك: (يا رجل) تعني معينًا، أو (يا

طالب دع القلم) تعني معينًا، فهذه معرفة باتفاق ذكرها النحويون كسيبويه وغيره، بل ذكرها ابن هشام نفسه في أوضح المسالك، وكأنه تركها هنا لأن الكتاب لمتوسطين.

- والمسألة الأخرى في كلام ابن هشام: مسألة يعنونون لها بأعرف المعارف، فهذه المعارف كلها معارف تدل على معين، لكنها تتفاوت في قوة التعريف.

فما أعرفها؛ أي أقواها في التحديد والتعيين؟

رتبها ابن هشام؛ فلهذا كما سمعتم يعبِّر بحرف العطف (ثم) الدال على الترتيب، فأعرفها الضمير، ثم العَلَم، ثم اسم الإشارة، ثم الأسماء الموصولة، ثم المعرَّف ب(ال)، ثم المعرف ب(النداء)، فهذه على هذا الترتيب.

والمعرفة الأخيرة وهي المعرف ب(الإضافة) ذكر ابن هشام أنها بمنزلة ما تضاف إليه، فإذا قلت: (قلم) فهذه نكرة، فإذا قلت: (قلم محمدٍ) صارت بمنزلة العَلَم؛ لأنك أضفتها إلى عَلَم، وإذا قلت: (قلم هذا) صارت بمنزلة اسم الإشارة، أو (قلمُ الطالب)، أو (قلمُ الذي بجانبك)، إلا المضاف إلى الضمير، أعرف المعارف فإنه ينزل درجةً عن الضمير، فيكون بمنزلة العَلَم.

وهذا الترتيب الذي ذكره ابن هشام هو الذي عليه جمهور النحويين، وفي بعضه خلاف بين النحويين لا يعنينا كثيرًا، لكن هذا الذي رجحه كثير من النحويين المحققين، ومنهم ابن مالك الذي قال في الكافية الشافية التي هي أصل الألفية قال:

فمضمرٌ أعرفها ثم العَلَم ... واسم إشارةٍ وموصول متم

وذو أداة أو منادى عينا ... وذو إضافة بها تبينا

فهذه أنواع المعرفة الستة، وبالأدق السبعة، وما سواها من الأسماء حينئذٍ يكون اسمًا نكرة، ولا شك أن الحصر والعد هو أقوى المحددات والمعرفات؛ لأنك حينئذٍ تضبط بوضوح، بوضوحٍ تام، فتعرف ما يدخل وما لا يدخل، فهذه السبعة معارف، وما سواها نكرات ولو لم ينطبق عليها الضابط السابق، فالضوابط بعضها ضوابط قوية تكون في قوة التعريف، وبعضها أقل من ذلك.

فمثلًا: لو سألنا عن أسماء الاستفهام (من أبوك)، (ما اسمك؟)، (أين تسكن؟) أسماء الاستفهام أسماء، ولكن هل هي معارف أم نكرات؟ على حسب هذا الحصر ستكون نكراتٍ؛ لأنها لم تُذكر في المعارف، مع أنك لو طبقت الضابط لم ينطبق، هي ما تقبل (ال) ومع ذلك نكرات، وكذلك أسماء الشرط (من يجتهد ينجح) أيضًا نكرات؛ لأنها لم تذكر هنا، وكذلك (ذو) بمعنى صاحب، لو قلت: (جاء ذو علمٍ) ف(ذو) لا تقبل (ال) لا تقول: (جاء ذو علمٍ) ومع ذلك هي نكرة؛ لأنها لم تذكر في المعارف، وهكذا.

ثم إن ابن هشام -رَحِمَهُ الله- شرح هذه المعارف واحدةً واحدة، فسنقرأ كلامه، ونشرحه بإذن الله تعالى.

فقال -رَحِمَهُ الله- في المعرفة الأولى:

"الضَّمير وَهُوَ مَا دلّ على مُتَكَلم، أَو مُخَاطب، أَو غَائِب"

"الضمير" وجمعه ضمائر، ويقال: مضمر، وجمعه مضمرات، الضمائر إن شئتم أن نعرفها عرَّفناها، وإن شئتم أن نكتفي بحصرها حصرناها، فنستطيع أن نتعرف عليها بالتعريف، وأن نتعرف عليها بالحصر، وكثيرٌ من النحويين يكتفون بالحصر؛ لأنه كافٍ في حصر أفراد هذا الباب، فلا يتعبنا الطالب بالتعريف وشرح محترزاته وما إلى ذلك.

وابن هشام -رَحِمَهُ الله- عرَّفها وحصرها؛ ولهذا سنقرأ التعريف، بل قرأنا التعريف، وسنشرحه.

فالتعريف كما سمعنا: أن الضمير كل اسمٍ دل على أن صاحبه هو المتكلم بهذا الكلام، أو هو المخاطب بهذا الكلام، أو كان غائبًا في أثناء هذا الكلام، إذن دل على أن صاحبه متكلم، أو مخاطَب، أو غائب، فقولي لكم: (أنا أحبكم) تعلمون أني أنا الذي قلت هذه العبارة، من أي كلمة؟ من كلمة (أنا) إذن ف(أنا) ضمير؛ لأنه دل على متكلم.

ولو قلت لأحدكم: (أحبك) لعلمتم أني أخاطبه بهذه العبارة، علمتم ذلك من ال(الكاف) فالكاف ضمير؛ لدلالته على مخاطَب، ولو قلت: (هو مسافرٌ) لعلمتم أنه غائب من قولي: (هو) وهكذا. فالأسماء الضمائر ضمائر.

طيب، والأسماء غير الضمائر ماذا يسميها النحويون؟

يسمونها الأسماء الظاهرة، فالضمير يقابله في النحو الظاهر، الاسم الضمير أو المضمر والاسم الظاهر، الأسماء الظاهرة ك(محمد، وجالس، وهذا، والذي، ونحو ذلك).

الأسماء الظاهرة: لا تدل على أن صاحبها متكلم، أو غائب، أو مخاطب؛ يعني لا تدل على شيءٍ من هذه المعاني لا تثبتها ولا تنفيها، قد يكون صاحبها هو المتكلم، كأن أقول لكم مثلًا: (سليمان يحبكم)، أو مخاطب كأن أقول لزميلكم هذا محمد: (أحب محمدًا)، أو أقول عن زميلكم هذا محمد: (محمدٌ طالب مجتهدٌ)، ف(محمد) لم تدل على أن المسمى بها هو المخاطب أو الغائب، أو أنه كان غائبًا، أو مخاطبًا، أو متكلمًا بهذا الكلام، قد يكون هو المتكلم، وقد لا يكون المتكلم، وقد يكون هو المخاطب، وقد لا يكون مخاطبًا، وقد يكون غائبًا في أثناء الكلام، وقد يكون حاضرًا، فلا تدل على تكلمٍ ولا خطابٍ ولا غيبة.

إذن فالضمائر: هي كل اسمٍ دل على أن صاحبه متكلم أو مخاطب، أو غائب.

- والضمائر من حيث دلالتها على هذه المعاني الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة على أربعة أنواع:

- النوع الأول: الضمائر التي تدل على متكلم؛ أعني متكلم أو متكلمة؛ ولهذا بعضهم يقول: تكلم التي يشمل المتكلم والمتكلمة، مثل تاء المتكلم، وياء المتكلم، وياء المتكلمين، ومثل: أنا، ونحن، وإيايَ، وإيانا).
- والنوع الثاني: الضمائر التي تدل على مخاطب ومخاطبة؛ يعني على خطاب مثل (ياء المخاطبة، وكاف الخطاب) ومثل: (إياكَ وفروعها).
- والنوع الثالث: الضمائر التي تدل على غائب وغائبة، مثل: (هاء الغائب، وإياه وفروعها).
- والنوع الرابع من الضمائر ماذا سيكون؟ ما يدل على مخاطبٍ أو غائب.

هناك ضمائر تستعمل مع المخاطب، وتستعمل مع الغائب وهي ثلاثة:

- ألف الاثنين.
- وواو الجماعة.
- ونون النسوة.

فأنت في (ألف الاثنين) تقول: (أنتما تذهبان فتخاطب وتقول: (هما يذهبان) غائب، وكذلك ألف الاثنين: (أنتم تذهبون، وهم يذهبون) وكذلك نون النسوة (أنتن تذهبن، وهن يذهبن) فهذه الثلاثة فقط تستعمل في الخطاب الغيبة، وما سواها يدل على معنًى معين، إما تكلم أو خطاب أو غيبة.

فهذا ما يتعلق بالتعريف، أما يتعلق بحصر الضمائر، فالضمائر أسماءُ محصورة، طبعًا نعلم جميعًا أن الضمائر أسماء، فالضمائر أسماء محصورة وهي خمسة عشرة اسمًا مشهورة.

فلكي نعدها ونحصرها نقول: إن الضمائر الخمسة عشرة اسمًا تنقسم قسمين:

- لأنها إما منفصلة لا تتصل بما قبلها.
- وإما متصلة؛ أي تتصل بما قبلها.

فنبدأ بالضمائر المنفصلة التي لا تتصل بما قبلها:

فالضمائر المنفصلة ستة، وقد قسمتها العرب وليس النحويين إلى قسمين، فجعل الثلاثة منها للرفع، وثلاثةً منها للنصب مفرقة على التكلم والخطاب والغيبة، فالثلاثة التي للرفع من الضمائر المنفصلة (أنا) للمتكلم، و(أنت) للمخاطب، و(هو) للغائب وفروعها، هذه للرفع؛ يعني مبتدأ، خبر، فاعل، نائب فاعل، لكن ما تأتي في النصب مفعول به مثلًا، ما تأتي في الجر مضاف إليه، أو مسبوقة بحرف جر، ما تأتي إلا رفعًا هذه الثلاثة؛ يعني أن (أنا، وأنت، وهو) كقولك: (محمدٌ) هذا المرفوع بالضمة.

والثلاثة التي للنصب من الضمائر المنفصلة:

(إيايَ) للمتكلم، و(إياك) للمخاطب، و(إياه) للغائب وفروعها؛ يعني أنها مثل (محمدًا) بالنصب، تضعه مكان (محمدًا) للنصب؛ يعني تأتي مفعول به مثلًا، لكن ما تأتي مبتدأً، ولا خبرًا، ولا فاعلًا، ولا مضافًا إليه، فهذه ستة الضمائر المنفصلة: (أنا، وأنت، وهو، وفروعها، وإيايَ، وإياكَ، إياه وفروعها).

وابن مالك يقول في الألفية:

"والتفريع ليس مشكلة"

التفريع سهل، والتفريع كما نعرف يكون على المعاني اللغوية الستة.

اللغة العربية من خصائصها: أنها تفرق اللفظ على المعاني الستة للمفرد والمفردة، والمثنى المذكر، والمثنى المؤنث، جمع المذكر، وجمع المؤنث، وهذه من خصائص اللغة العربية.

فالتثنية تكاد تكون من خصائص اللغة العربية، فلا تكاد تجد لغةً حيةً اليوم فيها تثنية، ما في إلا مفرد، ثم ما سوى المفرد مثنى أو جمع يعامل معاملة الجمع، أما التثنية فهو من خصائص اللغة العربية اليوم.

وكذلك التفريق بين المذكر والمؤنث، أغلب اللغة الآن لا تفرق بين المذكر والمؤنث في الكلمات والصفات، وإن كانت تفرق بينهما في الضمائر؛ يعني ما يقولون للرجل (قائم) وللمرأة (قائمة)، بل يقول للرجل والمرأة: (قائم) بس، (أنت قائم)، و(أنتِ قائم)، (هو قائم) و(هي قائم) يعني نفس الكلمة ثابتة، لكن يميزون المعالم بالضمائر، بينما اللغة العربية لا، نفس الكلمات، نفس الصفات تدل على هذه المعاني الستة حتى لو حذفت الضمير، واستعملتها وحدها صارت كافيةً بالدلالة على المعنى الذي يريده العربي.

فنقول: التفريع على هذه الضمائر الستة ليس مشكلًا، ف(أنا) للمتكلم والمتكلمة، و(نحن) للمثنى والجمع، ف(أنا) لها فرع واحد وهو (أنا) و(نحن)، وأما (أنت) للمفرد، فيقال للمفردة (أنتِ) وللمثنى المذكر والمؤنث (أنتما)، ولجمع الذكور (أنتم)، ولجمع الإناث (أنتن) لها خمسة فروع، قبلها أربع فروع وهي الخامسة.

و(هو) يقال في تفريعها (هو، وهي، وهما، هما، وهم، وهن).

وضمائر النصب:

تقول في (إيايَ): (إيانا فقط)، وتقول في (إياكَ): إياكِ، وإياكما، وإياكما، وإياكم، وإياكن).

وتقول في (إياهم): (إيَّاه، وإياها، وإياهما، وإياهما، وإياهم، وإياهن) والتفريع ليس مشكل.

فالخلاصة: أن الضمائر المنفصلة ستة ثلاثةٌ للرفع، وثلاثة للنصب.

وأما الضمائر المتصلة: فكم يبقى بعد الستة لكي نصل إلى خمسة عشرة؟

تسعة، الضمائر المتصلة تسعة، وقسمتها العرب أيضًا وليس النحويين بحسب الإعراب، فجعلوا خمسةً منها للرفع، تستعمل فاعلًا، ونائب فاعل، اسم كان، لكن ما تأتي نصبًا، ولا تأتي جرًّا، وهذه الخمسة التي تأتي رفعًا من الضمائر المتصلة نجمعها في كلمة (تواني) أو (تايون)، (تواني) يُعنى بها تاء المتكلم.

- وتسمى تاء الفاعل، وتسمى تاء الضمير، (ذهبتم، أو ذهبت، أو ذهبتِ).
- والواو واو الجماعة مثل (ذهبوا) أو (يذهبون) أو (اذهبوا).
- والألف ألف الاثنين مثل: (ذهبا، أو يذهبان، أو يذهبا).
- والنون نون النسوة مثل: (ذهبنَ، ويذهبن، واذهبنَ).
- والياء ياء المخاطبة مثل: (اذهبي، وتذهبين).

هذه الضمائر الخمسة هي ضمائر (تواني) يعني ضمائر الرفع من الضمائر المتصلة.

كم يبقى بعد الخمسة؟

يبقى أربعة، فثلاثةٌ منها جعلتها العرب للنصب والجر، تأتي نصبًا مفعول به، وقد تأتي جرًّا مضاف إليه، لكن ما تأتي رفعًا، يعني مثل (محمدًا، ومحمدٍ) لكن ما تأتي مكان (محمد) وهي ثلاثة ضمائر مجموعة في عبارة أو لفظة (هيك)، (هيك) تشمل الهاء والياء، والكاف، ف(الهاء) هاء الغيبة، أو هاء الغائب، فتقول في النصب: (محمدٌ أَكرَمه) مفعول به، وتقول في الجر: (كتابه)

مضافٌ إليه، والياء ياء المتكلم تقول: (محمدٌ أكرمني) مفعولٌ به، أو (كتابي) مضافٌ إليه في الجر، والكاف كاف الخطاب، أو المخاطب، فتقول في النصب: (محمدٌ أكرمك) مفعولٌ به، وتقول في الجر: (كتابك) مضافٌ إليه.

يبقى من الضمائر المتصلة ضميرٌ واحد وهو (ناء المتكلمين) وهذا يأتي رفعًا، ويأتي نصبًا، ويأتي جرًّا، فيأتي رفعًا كالفاعل مثل (ذهبنا) فاعل، ويأتي نصبًا كالمفعول به تقول: (محمدٌ أكرمنا)، ويأتي جرًّا كالمضاف إليه تقول: (كتابنا).

إذن فالخلاصة: أن الضمائر المنفصلة تسعة ضمائر:

- خمسةٌ للرفع وهي (تواني).
- وثلاثةٌ للنصب والجر وهي (هيك).
- وواحدٌ للرفع والنصب والجر.
- وناء المتكلمين.

فمجموع الضمائر المتصلة والمنفصلة خمسة عشرة ضميرًا.

بقي أن نعرف أن من ضمائر (تواني) يعني ضمائر الرفع المتصلة ما يسمى الضمير المستتر:

الضمير المستتر يدخل في ضمائر (تواني) نحو (اذهب) فالفاعل ضمير مستتر، وهو هنا فاعل رفع يدخل في ضمائر الرفع (تواني)، أو (نذهب) يعني نحن، أو (محمدٍ ذهب)؛ أي هو، أو (هندٌ ذهبت)؛ أي هي، فالضمير المستتر داخلٌ في ضمائر (تواني) إلا أن العرب لم تضع له حروفًا تُلفظ كما سيأتي شرحه في كلام ابن هشام.

الآن نشرح كلام ابن هشام في حصر الضمائر.

إذ قال -رَحِمَهُ الله-:

"وَهُوَ إِمَّا مستتر كالمقدر وجوبا فِي نَحْو (أقوم ونقوم)، أَو جَوَازًا فِي نَحْو (زيدٌ يقوم)، أَو بارزٌ وَهُوَ إِمَام مُتَّصِلٌ كتاء قُمْت، وكاف أكرمك، وهاء غُلَامه، أَو مُنْفَصِل ك (أَنا وَهُوَ وإياي)"

فجعل ابن هشام -رَحِمَهُ الله- الضمائر نوعين:

- مستترة.
- وبارزة.

ويعني بالضمير البارز الضمير الذي جعلت له العرب حروفًا ملفوظة، ك(أنا، وأنت، وتاء المتكلم في ذهبت، وواو الجماعة في ذهبوا).

ويعني بالضمير المستتر: الضمير الذي لم تضع العرب له حروفًا ملفوظة، وإنما يفهمه العربي فهمًا من الكلام، نحو (اذهب) فالفاعل هنا ليس له حروفٌ ملفوظة، وإنما يفهمه العرب فهمًا، وكذلك (محمدٌ ذهب) ونحو ذلك.

فالضمير المستتر لم تضع العرب له حروفًا، ومن هذا تعرفون أن قول المعربين في الضمير المستتر وتقديره (كذا) يقول: (اذهب) الفاعل مستتر تقديره أنت، قوله: تقديره أنت هذا مجرد تقليب بالمعنى، وإلا فإن الضمير المتصل ليس له لفظ لكي يُنطق، وإنما يريدون لو كان له حروف تُلفظ لكان (أنت) لكن ليس له حروف تُلفَظ.

بعضهم يقول: يعني قولهم: هذا تقليب، وبعضهم يقول: تدريس؛ يعني مجرد فقط تقليب المعلومة للطلاب، وإلا فإن الضمير المستتر ليس له حروف ملفوظة، فابن هشام جعل الضمائر قسمين: مستتر وبارز.

ثم قسَّم الضمير البارز إلى:

- متصل.
- منفصل.

ويعني بالمتصل: ما يتصل بما قبله ك(ذهبت، وذهبوا، واذهبي).

ويعني بالضمير المنفصل: ما لا يتصل بما قبله، بل يستقل بنفسه، مثل (أنا، وأنت، وهو، وإيايَ، وإياكَ).

فإذا تأملتم في تقسيم ابن هشام، فاعلموا أن فيه نظرًا، والنظر: أنه على هذا التقسيم قد أخرج الضمير المستتر من الضمائر المتصلة، جعل المستتر وحده والبارز وحده، ثم البارز جعله متصلًا ومنفصلًا، معنى ذلك أن المستتر عنده لا يدخل في الضمير المتصل، مع أن الضمير المستتر عند النحويين من الضمائر المتصلة، بل هو أشد الضمائر المتصلة، ومن شدة اتصاله دخل في الفعل واستتر فيه؛ فلهذا سمي مستترًا؛ لأنه دخل في الفعل واستتر به لشدة اتصاله.

والتقسيم الصحيح للضمائر ما قدمناه وهو: أن الضمائر إما متصلة، وإما منفصلة، ثم نقول: المتصلة إما مستترة، وإما بارزة، فهذا ما يتعلق بحصل الضمائر وعدها وأنواعها.

- وهنا مسألة أشار إليها ابن هشام في كلامه السابق، وهو الكلام على الضمير المستتر وجوبًا وجوازًا، فيقولون: إن الضمير المستتر نوعان:

- مستترٌ وجوبًا.
- ومستترٌ جوازًا.

وهذه المسألة لا يفهمها بعض الطلاب، فيربطون هذا الحكم بالضمير، والحقيقة أن الحكم هنا مرتبطٌ بالفعل، بالعامل الذي يعمل في الضمير؛ يعني بالرافع الذي يرفع الضمير، وهو في الأصل الفعل؛ فلهذا المتقدمون عندما يبينون المسألة يبينونها بصورة أوضح.

فيقولون: الأفعال نوعان:

- الأول: ما يجب كون فاعله ضميرًا مستترًا، فيكون استتار الضمير فيه واجبًا، نحو أمر واحد (قم، اجلس، اسمع) الفاعل في أمر الواحد لا يكون إلا ضميرًا مستترًا، لا يكون شيئًا آخر.

ونحو المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ك(أقوم) أي أنا، و(أسمع، وأذهب) فهذا أيضًا لا يكون فاعله إلا مستترًا، لا يكون شيئًا آخر؛ يعني لا يكون اسمًا ظاهرًا ك(محمد)، أو ضميرًا بارزًا ك(واو الجماعة).

وكالمضارع المبدوء بالنون، نون المتكلمين ك(نذهب)؛ أي نحن، و(نعبد) أي نحن، فهذه الأفعال يجب أن يكون فاعلها ضميرًا مستترًا، هذا معنى كون الاستتار واجبًا، يعني هذا الفعل لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا، لا يكون شيئًا آخر، لا اسمًا ظاهرًا، ولا ضميرًا بارزًا.

- والنوع الثاني من الأفعال: هي الأفعال التي يجوز أن يكون فاعلها ضميرًا مستترًا، ويجوز أن يكون فاعلها غير ذلك؛ يعني أن يكون اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا بارزًا كالفعل الماضي تقول فيه: (ذهب محمدٌ) فالفاعل اسم ظاهر، أو (ذهبتُ، وذهبوا) فالفاعل ضمير بارز، أو (محمدٌ ذهب) فالفاعل ضمير مستتر، ففي قولك: (محمدٌ ذهب) هنا ضمير مستتر.

طيب نقول: مستتر وجوبًا أو جوازًا؟

نقول: مستتر جوازًا؛ يعني أن وقوع الفاعل هنا ضميرًا جائز؛ لأن الفعل يجوز أن يكون فاعله غير ذلك، وكذلك المضارع المبدوء بالياء ك(يذهب)، تقول: (يذهب محمدٌ) في الظاهر، و(يذهبون) في الضمير البارز، و(محمدٌ يذهب) في الضمير المستتر، وهكذا.

- وهناك نوعٌ ثالث للأفعال: وهي الأفعال التي يجب أن يكون فاعلها ضميرًا بارزًا لا يكون اسمًا ظاهرًا، ولا يكون ضميرًا مستترًا، لا يكون فاعلها إلا ضميرًا بارزًا، وهي أفعال الأمر لغير الواحد.

فعل الأمر لواحدة (اذهبي) لا يكون إلا ياء المخاطبة، أو أمر الاثنين للمذكر والمؤنث (يا محمدان اذهبا) و(يا هندان اذهبا) لا يكون إلا ألف الاثنين، أو أمر جمع الذكور (اذهبوا) لا يكون إلا واو الجماعة، أو أمر جمع الإناث (اذهبن) لا لا يكون إلا نون النسوة.

فإذا أردنا تحقيق المسألة لا نقول: الضمير مستتر وجوبًا وجوازًا، وإنما نقول: الأفعال، منها ما يجب كون فاعلها مستترًا، ومنها ما يجب كون فاعله ضميرًا بارزًا، ومنها ما يجوز أن يكون فاعلها اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا بارزًا، أو ضميرًا مستترًا.

ثم ذكر ابن هشام -رَحِمَهُ الله- مسألة من مسائل الضمير فقال:

"وَلَا فصل مَعَ إِمْكَان الْوَصْل إِلَّا فِي نَحْو الْهَاء من (سلنيه) بمرجوحية، و(ظننتكه وكنته) برجحان"

هذه المسألة يسمونها مسألة وصل الضمير وفصله، فإذا أمكن الإتيان بضميرٍ متصل، فإنه لا يجوز أن تعدل عنه إلى ضميرٍ منفصل.

قال ابن مالك في الألفية:

"وفي اختيارٍ لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل"

يعني لو أردت أن تسند المجيء إليك ماذا تقول (جئتُ) أم (جاء أنا)، أم كلاهما جائز؟

نقول: لا، يجب أن تقول: (جئت)، ولا تقل: (جاء أنا)؛ لأن الضمير المتصل هنا ممكن، إذن فيجب ولو قلت: (جئت أنا) فخطأ، ولو قلت: (جاء أنا) خطأ، وكذلك لو قلت مثلًا: (أكرم) تريد أن تأمره بأن يكرمك.

وتقول: (أكرمني) أو (أكرم إياي) أو هما سواء؟

نقول: لا، يجب أن تقول: (أكرمني)؛ لأن المتصل ممكن، فلو قلت: (أكرم إياي) خطأ، وكذلك (رأيت إياك)، أو (أكرمت إياك) خطأ، تقول: (رأيتك) و(أكرمتك) وهكذا.

فهذه القاعدة والأصل إلا أنه يستثنى منها ثلاثة مواضع ذكرها ابن هشام يجوز فيها وصل الضمير وفصله، وصله كونه ضمير وصل، فصله كونه ضمير فصل.

وذلك إذا كان منصوبًا في ثلاثة أبواب من أبواب النحو:

- الباب الأول في باب كان وأخواتها.
- والثاني: في باب ظننت وأخواتها.

إذا كان المنصوب في باب كان وأخواتها: يعني الخبر، وإذا كان المنصوب في باب ظننت وأخواتها، سيكون المفعول الثاني، فيجوز لك حينئذٍ أن تأتي به ضمير وصل، أو ضمير فصل، يجوز من حيث الجواز يجوز، وقد ورد في الكلام العربي.

لكن العلماء اختلفوا في الراجح الأكثر فيهما، فأكثر المتأخرين كابن هشام اختاروا الفصل، ضمير الفصل كأن تقول: (الصديق كنت إياه)، تقول لزميلك: (الصديق كنت إياه) أو (الصديق كنته) يجوز أن تفصل (كنت إياه) وأن تصل (كنته).

وكذلك (الصديق ظننتك إياه)، أو (ظننتكه)، أو (ظننتك إياه).

وقلنا: الراجح عند جمهور المتأخرين كابن هشام، وابن مالك الفصل.

- الباب الثالث الذي يجوز فيه الوصل والفصل في باب (سأل وأخواتها).

يعني في أفعال المنح والإعطاء، وهي التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، مثل (كسى، وأعطى، ومنح، وسأل، ونحو ذلك) فيجوز أيضًا في مفعوله الثاني الفصل والوصل، واختلفوا في الأكثر والأحسن.

والراجح عند المتأخرين: أن المختار هنا الوصل نحو (العلمُ سألتكه، وسألتك إياه)، و(المال أعطيتكه، أو أعطيتك إياه). فهذا ما يتعلق بالضمير.

لينتقل ابن هشام بعد ذلك إلى المعرفة الثانية وهي العَلَم.

وتعريف العَلَم: أنه كل اسمٍ خاصٌّ بمسماه، الاسم الذي يخصه سماه بحيث لا يطلق على من يشابهه، أو ما يشابهه؛ يعني إذا وجدنا مشابهًا له في كل شيء، فإن هذا الاسم لا يطلق على المشابه؛ لأنه اسمٌ خاصٌّ بمسماه، نقول: هذا عَلَمٌ عليه كما قلنا قبل قليل في (أُحُد).

(أُحُد) هذا علَم، لماذا؟

لأنه اسمٌ خاصٌّ بمسماه، ومسماه (جبل)، أو نقول: اسمٌ خاصٌّ ب(بجبل) فلو وُجِد جبل يماثل (أُحُد) في كل شيء في مكان آخر لم يسمه (أُحُد)؛ لأن (أُحُد) هذا اسم خاص بهذا الجبل.

كذلك (مكة) اسمٌ خاص، بمسماه، ومسماه مدينة، ومن الأعلام جميع أسماء الناس ذكورًا وإناثًا، هي أعلامٌ عليهم.

كل من يولد يُجعَل له علَم يختص به؛ لكي يميزه عن ماذا؟

عن مشابهيه، العَلَم إنما يوضع لكي يميز مسماه عما يشابهه، لا أن يميزه عن كل شيء، فأنت سميت (محمدًا) لكي تتميز عن إخوتك مثلًا، لا لكي تتميز عن الكراسي في البيت، أو عن

الحيوانات في البيت، لا، لكن لكي تتميز عن إخوتك، و(أُحُد) سمي (أُحُدًا) ليتميز عن بقية الجبال أو البقاع، ومكة سميت مكة؛ لكي تتميز عن بقية المدن أو البقاع، وهكذا.

ومن الأعلام: أسماء الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- فكلها أعلامٌ عليه، ك(الله، والرحمن الرحيم) وكذلك أسماء الأنبياء وهم من الناس، وأسماء الملائكة والجن كجبريل، وإبليس.

فإذا قلنا مثلًا: كلمة (شهر) هل هي اسم خاصٌّ بمسماه؟

لا، فالذي قبل رمضان يسمى شهر، والذي بعد رمضان يسمى شهر، ورمضان يسمى شهر، إذن ما اختصر مسماه بل عم وشاع في جنس، هذا نكرة، لكن لو قلنا مثلًا: (رمضان) هذا علَم على هذا الشهر، (وصفر) و(شوال) فأسماء الأشهر أيضًا أعلام عليها، وكذلك أسماء الأيام (السبت، والأحد) أعلامٌ عليها، وأسماء المدن ك(الرياض، ومكة، وعرعر، وبغداد، ودمشق، وأسماء المناطق، وأسماء المحافظات، وأسماء الدول، وأسماء القارات) هذه كلها أعلامٌ عليها.

وإذا قلنا: (كوكب) هذا خاص بمسماه، أم ليس خاصًّا؟

ليس خاصًّا.

لكن (زحل، وعطارد) هذه أسماء خاصة بسمياتها، فهي أعلامٌ عليها، والعرب إنما تضع علمًا للشيء الذي له مكانة ومنزلة، فلهذا تخصه بهذا الاسم تكريمًا له وتمييزًا له، ولا تضع علمًا لكل شيء.

يعني مثلًا: (اشتريت علبة عصير تشربها وترميها) هل تستحق أن تجعل لها علمًا؟

ما يستاهل خلاص انتهينا، أو (قلم) تستعمله حتى ينتهي ثم ترميه، (قلم) ما يستاهل أن تسميه باسمٍ خاص، لكن عندك ناقة بخمسة ملايين ريال مزيونة تستاهل ولَّا ما تستاهل اسم

هذه؟ تستاهل اسم خاص، عندك ولد سميته مثلًا (محمدًا، أو خالد، أو فهدًا) الناقة هذه تسميها اسمًا خاصًّا بها علَم عليها بحيث إذا قلت لولدك: (قم اسقِ) مثلًا ما تسميه –ما أعرف أسماءها–مثلًا (القصواء) هذه ناقة النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام-، اسمها (القصواء) علمها (القصواء)، فإذا قيل: أين ذهبت القصواء؟ أو ماذا فعلت القصواء؟ عرف الجميع المراد لأنه اسمٌ خاصٌّ بها، أو (دلدل) بغلة النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام-.

ولو رأيتم سباقات الهجن، أو سباقات الخيول تجدون أن كل واحدٍ منها له اسم خاص به عَلَمُه، كالناس، وبعض الحيوانات المهمة عند أصحابها، بل بعض الناس يجعل عَلَمًا خاصًّا لسيارته، سيارة عزيزة عليك، صابرة عليك كل الجامعة، وصابرة عليك سنين، فيجعل لها اسمًا خاصًّا، هذا يسمى سيارته قراعًا، وهذا يسميها (بيوض) وربما يعني كبار السن عندنا يفقهون للشيء أكثر، لهذا يسمون سياراتهم، يسمون حيواناتهم، عندك مثلًا سيف عزيز عليك تسميه (ذو الفقار)، مشهور أنه اسم سيف علي -رَضِيَ الله عَنْهُ- مثلًا، ونحو ذلك.

فهذا المراد بالعَلَم.

لكن هنا أنبه: الأعلام عرفنا أنها الأسماء الخاصة بمسمياتها، لكن قد تجد (ال) في بعض الأعلام، ك(ال) التي في أسماء الله -عَزَّ وَجَل-.

فماذا نقول عن (ال) هذه؟ هل نقول: إنها معرفة هي التي عرَّفت، أم أن الاسم معرَّف بالعلمية أصلًا ولا يحتاج إلى تعريف ب(ال)؟

نقول: لا، هذا معرف بالعلمية و(ال) زائدة، يعني هنا زائدة، كل (ال) في علم فهي زائدة، ك(ال) التي في أسماء الله -عَزَّ وَجَل-، كذلك مثلًا (الكعبة) هذا علَم على قبلة المسلمين، و(ال) فيها زائدة حتى لو حُذِفت لا تذهب العلمية، لو قلت: (يا كعبة) أو (كعبة العز) أو نحو ذلك، لا يتأثر التعريف فيها.

فإذا سألنا مثلًا عن كلمة المدينة هل هي عَلَم أم ليست بعلَم؟

لقلنا: فيها تفصيل، إن كنت تريد أنها اسم ل(طيبة) فهذا علمٌ على هذه المدينة، كما أن (مكة) علَم على البلد الحرام، لكن إذا أردت المدينة خلافًا للقرية، فهذا معرَّف ب(ال)؛ يعني لو قلت لكم مثلًا: النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام- مدفون في المدينة) هذا عَلَم، لكن لو قلت لك: أنت تسكن في (المدينة) أو تسكن في القرية؟ هذا معرَّف ب(ال) لأنك لو نزعت منه (ال) عاد إلى التنكير (أنت تسكن في مدينةٍ أم تسكن في قريةٍ) وسيأتي التنبيه على ذلك أيضًا في المعرف ب(ال).

طيب، ابن هشام -رَحِمَهُ الله- لم يُعَرِّف العلم، وإنما ذكر أنواعه.

فقال:

"ثُم العلم إما شخصي كزيدٍ، أو جنسيٌّ كأسامة"

فذكر -رَحِمَهُ الله- أن العلم نوعان من حيث تشخص مسماه؛ يعني تميزه وتعينه:

فالنوع الأول: العلم الشخصي: وهو ما دلَّ على فرضٍ معين وهو ما شرحناه من قبل بجميع الأمثلة السابقة.

والنوع الثاني: العلم الجنسي: النحويون يعرفونه فيقولون في التعريف: هو اسمٌ موضوعٌ للصورة الذهنية التي يتخيلها العقل ممثلةً في فردٍ من أفرادها، يلَّا اشرح ولم نشرح، المهم، أن العلم الجنسي هو بمعنى (ال) الجنسية الآتية، علم وضعته العرب لبعض الأجناس، بعض الأجناس وضعت العرب لها علمًا، هذا العلم لا يراد فيه فرد معين من أفرادها، وإنما علم للجنس كله، بحيث يصح أن يطلق على أي فرد من أفراده، فيعامل حينئذٍ من حيث اللفظ معاملة العَلَم، ومن حيث المعنى معاملةً نكرة من حيث اللفظ معاملة العَلَم؛ يعني معرفة،

يوصف بمعرفة نعته معرفة تأتي منه الحال منتصبة، وما يصح دخول (ال) عليها، ولو كان في تاء تأنيث تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهكذا.

لكن من حيث المعنى نكرة؛ لأنه يمكن أن يطلق على أي فرد من أفراد هذا الجنس.

من أمثلة ذلك: (أسامة)، (أسامة) علم على جنس الأسود، ليس (أسامة) الرجل، وإنما (أسامة) عند العرب هذا عَلَم جنسي لجنس الأسود، أي أسد تسميه (أسامة)، أنت اسمك (محمد) أي أسد يمكن أن تسميه (أسامة) فتقول: (جاء أسامة الغاضب) فتنعته بالمعرفة، أو (جاء أسامة غاضبًا) فتنصب منه الحال، وتقول: (جاء أسامة) تمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث، وهكذا.

ومما جعلوا له علمًا من الأجناس هناك ذوات، أشياء تُحس، مثل (أسامة) قلنا: للأسد، (ثعالة) للثعلب، و(ذؤالة) للذئب، و(أم عريط) للعقرب، و(بنت اليم) للسفينة، و(أبو المضاء) للسيف، و(أبو أيوب) أو (أبو صابر) للحمار، ووضعوا أجناسًا لبعض المعاني ك(برَّة) للبر، و(فجاري) للفجور، و(سبحان) للتسبيح، و(كيسان) للغدر، و(يساري) للميسرة وهكذا.

فهذان نوعا الاسم.

ثم إن ابن هشام -رَحِمَهُ الله- ذكر أيضًا تقسيمًا آخر للاسم وهو التقسيم الأشهر فقال:

" وَإِمَّا اسْم كَمَا مثلنَا أَو لقب كـ (زين العابدين، وَقُفَّة) أَو كنية كَ(أبي عَمْرو، وَأم كُلْثُوم)"

هذا تقسيمٌ للعلم من حيث زمن وضعه، فيكون على ثلاثة أنواع:

- النوع الأول: الاسم العَلَم.
- والثاني: اللقب العَلَم.
- والثالث: الكنية العَلَم.

يعني كلها أعلام، فالاسم العلم، واللقب العلم، والكنية العلم، والعلم كنية، والكنية علم، واللقب علم، والاسم الخاص بمسمى علم، لكن يختصرون فبدل أن يقولون: الاسم العلم، والكنية العلم، واللقب العلم، قالوا: اسم كنية ولقب، وإلا كلها أسماء كلها أعلام.

فأول اسمٍ يوضع خاصًّا بمسماه هو الاسم أيًّا كان، الاسم الذي يوضع أولًا للمسمى نقول: هذا اسمه العَلَم، فلو أتاك ابن فسميته (محمدًا، أو خالدًا، أو فهدًا، أو سميته الفضل، أو سميته الصديق، أو سميته أبو بكر) نقول: هذا اسمه العَلَم، أول ما يوضع لمسمى هو اسمه العَلَم أيًّا كان.

وأما اللقب والكُنية، فإنهما يكونان بعد الاسم، فالذي يوجد بعد الاسم إن بُدِأ ب(أبٍ) أو (أمٍّ) ونحوهما فكنية، وإن لم يبدأ بذلك فهو لقب، إن بُدِأ ب(أبٍ) أو (أمٍّ) ك(أبي بكر)، و(أبي حفص) و(أم كلثوم) ونحوهما، نحو الأب والأم، ك(الابن، والأخ، والبنت، والخالة، والعمة) ونحو ذلك هذه كلها أيضًا عند كثيرٍ من النحويين تدخل في باب الكُنية، كقولك: (أخو نورا)، أو (ابن الخطاب)، أو (ابن باز وابن عثيمين)، و(بنت الأرب) ونحو ذلك.

فتدخل عندهم في الكُنَى، وإن لم تكن مبدوءةً ب(أبٍ) أو (أمٍّ) ونحوهما، فهو لقب، واللقب إما أن يدل على ثناء ومدح ك(الصديق، والفاروق، والرشيد، وتقي الدين، وزين العابدين) أو يدل على خلاف ذلك ك(قُفَّة، أو أنف الناقة، أو الأعرج، أو الأعشى) ونحو ذلك.

ثم بيَّن ابن هشام شيئًا من أحكام أعلام المسمى الواحد إذا توالت، وسنقرأ ما قاله ونشرحه إن شاء الله، ولكن بعد الصلاة.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الجزء الثاني (الدرس الرابع):

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

ففي آخر باب العَلَم ذكر ابن هشام حكمًا يتعلق بأعلام المسمى الواحد إذا توالت كيف يكون حكمها.

فقال:

"وَيُؤَخر اللقب عَن الِاسْم تَابعًا لَهُ مُطلقًا، أَو مخفوضًا بإضافته إِن أفرد ك(سعيد كرزٍ)"

فالأعلام إذا كان لمسمًّى واحد ك(رجلٍ) له اسمٌ علَم ك(محمد)، وكُنية ك(أبي خالد) ولقب ك(الرشيد)، ثم اجتمعت هذه الأعلام في سياق كلامٍ واحد، كأن تقول: (قال محمدٌ أبو خالد)، أو (قال محمدٌ الرشيد)، أو (قال محمدٌ أبو خالد الرشيد).

فإذا توالت أعلام المسمى الواحد، فماذا يكون حكمها؟

حكمها من حيث الترتيب الذي يُقدَّم ويؤخر، وحكمها من حيث الإعراب، كيف يكون إعرابها، فذكر ذلك ابن هشام في كلامه السابق، فلم يذكر بين الكُنية وغيرها ترتيبًا، فالكُنية ليس بينها وبين غيرها ترتيب؛ يعني ليس بينها وبين اللقب، ولا بينها وبين الاسم ترتيب، لك أن تقدمها، ولك أن تؤخرها، فتقول: (قال أبو حفصٍ عُمر) أو (قال عُمَر أبو حفص) أو (قال الفاروق أبو حفص)، أو (قال أبو حفصٍ الفاروق)، فليس بينها وبين غيرها ترتيب، والشواهد على ذلك كثيرة.

وأما الترتيب: فهو بين الاسم واللقب، فإن المعروف في اللغة هو تقديم الاسم على اللقب، إلا إذا كان اللقب أشهر من الاسم، فيجوز أن يتقدم، فتقول: (قال عمر الفاروق)، (قال هارون الرشيد)، وهكذا، فتقدم الاسم على اللقب.

قلنا: إلا إذا كان اللقب أشهر من الاسم، فيجوز حينئذٍ أن تقدم اللقب، أو تقدم الاسم ك(الصديق)، فإن كثيرًا من الناس يعرف لقبه (الصديق) ثم لا يعرف اسمه وهو (عبد الله) فلك حينئذٍ أن تقدم الصديق على اسمه -رَضِيَ الله عَنْهُ-؛ لأن لقبه أشهر من اسمه.

ومن ذلك: قالوا: قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾[آل عمران:٤٥]، وقال: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾[النساء:١٥٧]، فاسمه (عيسى) ولقبه (المسيح)، فقدم اللقب في موضعين؛ لأن لقبه أشهر من اسمه، هذا من حيث التقديم والتأخير.

وأما من حيث الإعراب إذا توالت: فيمكن أن نهذب ذلك، وأن نختصره فنقول:

أعلام المسمى الواحد إذا توالت فلا تخرج عن حالتين:

- الحالة الأولى: أن يكون العلمان مفردين، وخاليين من (ال)، أن يكونا مفردين؛ يعني ليسا مركبين، ليسا مضافًا ومضافًا إليه، بل هما مفردان وخاليان من (ال)، ك(سعيد كرز) اسمه (سعيد) ولقبه (كرز) و(الكرز) هو الخرج الذي يضع فيه المسافر ونحوه متاعه.

ففي هذه الحالة الأفصح والأكثر عن العرب الإضافة، وتجوز التبعية على البدل، فتقول: (جاء سعيد كرزٍ) فتضيف الاسم إلى اللقب (جاء سعيد كرزٍ) هذا هو الأكثر والأفصح، ولو اتبعت لجاز، فتقول: (جاء سعيدٌ كرزٌ) فيكون (سعيدٌ) فاعل، ويكون (كرز) بدلٌ من الفاعل.

والحالة الثانية سوى ذلك: فليس فيها إلا الاتباع، كأن يكون العَلَمان أحدهما أو كلاهما مركبًا ك(عبد الله) أو (صلاح الدين) أو (زين العابدين)، أو كان فيهما أو في أحدهما (ال) ك(الفاروق، والصديق، والرشيد) فهذا ليس فيه إلا الاتباع، فتقول: (قال عُمَر الفاروق) فتُتبع على أنه بدل أو عطف بيان، أو تقول: (قال أحمد تقي الدين شيخ الإسلام) ونحو ذلك، أو تقول: (روى أبو بكرٍ الصديقُ) ففيه (ال) و(أبو بكر) مركب.

فالخلاصة: أن الأعلام إذا توالت لمسمًّى واحد، فإنك تُتبع الثاني الأول، إلا إذا كان العلمان مفردين بلا (ال) فلك الاتباع جائزًا، ولك الإضافة وهي الأكثر والأفصح.

فهذا ما يتعلق بالمعرفة الثانية العلم.

■ لننتقل إلى المعرفة الثالثة: أسماء الإشارة:

أسماء الإشارة: هي أسماءٌ تستعمل للإشارة بها، وهي أيضًا إما أن نعرفها، وإما أن نحصرها، وأكثر النحويين حتى في بعض الكتب الكبيرة يكتفون بحصرها؛ لأنها ألفاظٌ معينة وقليلة، وحصرها كافٍ في تحديد هذا الباب، وهكذا فعل ابن هشام.

فقال:

"ثمَّ الإشارة وَهِي (ذَا) للمذكر وَ(ذي، وذه، وتي، وته، وتا) للمؤنث و(ذان، وتان) للمثنى بِالْألف رفعًا وب(الياء) جرًّا ونصبًا، و(أولاءِ) لجمعهما"

فذكر أن أسماء الإشارة أيضًا موزعة على القسمة اللغوية السداسية:

- فللواحد: (ذا) تقول: (هذا رجلٌ) و(ذا كتابٌ).
- وللواحدة: أسماءٌ كثيرة ذكر ابن هشام أهمها وهي (ذي، وذه، وتي، وته، وتا) تقول: (ذي هندٌ)، أو (ذه هندٌ)، أو (تِي هندٌ)، أو (تَا هندٌ).

- وللمثنى المذكر: (ذان) تقول: (ذان الرجلان).
- وللمثنى المؤنث: (تان) تقول: (تان امرأتان).
- ولجمع الذكور، ولجمع الإناث: كلمةٌ واحدة وهي (أولاءِ) بكسر الهمزة، فتقول: (أولاءِ رجالٌ، وأولاءِ نساءٌ).

وبعض العرب يقصر هذا الاسم فيقول: (أولا رجالٌ، وأولا نساءٌ) فهذه أسماء الإشارة على القسمة السداسية.

وزادت العرب في أسماء الإشارة أسماءً خاصةً للإشارة بها إلى المكان، وهما اسمان (هنا، وثمَّ)، فيقولون مثلًا: (اجلس هنا) فهو للإشارة إلى المكان القريب، ويقولون: (ثمَّ، اجلس ثمَّ) للإشارة إلى المكان البعيد كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾[الإنسان:٢٠]؛ يعني إذا رأيت هناك أو هنالك.

وأما الكلام على بناء الأسماء أسماء الإشارة وإعرابها، فهذا سبق في الكلام عن المعرب والمبني، وإن كان ابن هشام أشار إليه هنا، لكنه سبق من قبل فلا نعيده.

وهنا مسألة: وهي دخول حرف التنبيه (هاء) على أسماء الإشارة وهذا كثير وجائز تدخل (هاء) المكونة من (هاءٍ وألفٍ مادية) (ها) على أسماء الإشارة، لكنها لا تجامع لام البعد مطلقًا كما سيأتي، ولكنها قد تجامع كاف البعد قليلًا، البعد له كاف وله لام، فهاء التنبيه لا تجامع لام البعد مطلقًا، ولكنها قد تجامع (كاف البعد) قليلًا.

- فتقول في المفرد: (ذا، وهذا، وهذاك) تقول: (ذا رجلٌ)، و(هذا رجلٌ) و(هذاك رجلٌ)، فتدخل (هاء) على (ذاك) مع كاف البعد.
- وتقول في المفردة: (هذه، أو هذي، أو هاتي) أو تجمع فتقول: (هاتيكَ هندٌ).
- وتقول في المثنى: (ذانِ وهذانِ، وتانِ، وهاتانِ).

- وتقول في الجمع: (أولاءِ، وهؤلاءِ، وأولا، وهؤلاء).

قال الشاعر:

"رأيت بني غبراء لا ينكروننى ولا أهلها ذا كالطراف الممدد"

فجمع بينها وبين كاف البعد.

ثم تكلم ابن هشام على الإشارة إلى البعيد والقريب.

فقال:

"والبعيد بِالْكَاف مُجَرّدَة من اللَّام مُطلقًا أَو مقرونةً بهَا"

أسماء الإشارة قد تكون للبعيد، وقد تكون للقريب، فإن كانت للقريب تجردت من الكاف، ومن اللام، تقول مشيرًا إلى قريب: (ذا رجلٌ، أو هذا رجلٌ) بلا كاف، وبلا لام، وكذلك مع المؤنث والبواقي.

فإذا أشرت إلى بعيد كان لك أن تأتي بالكاف، إما وحدها، فتقول في (ذا): (ذاك رجلٌ)، وإما بالكاف مع اللام، وكلاهما حرف بُعْد، فتقول: (ذلك)، إذن فلك أن تقول في البعيد: (ذاك، أو ذلك) (ذاك رجلٌ، وذلك رجلٌ)، الكاف حرف بُعْد، واللام حرف بُعْد.

وتقول في المفردة: (ذيك هندٌ) أو (تيك هندٌ)، أو تجمع فتقول: (تلك هندٌ) أو (تالك هندٌ) فلام البعد لا تدخل إلا على (تي، أو تا).

وتقول في الجمع: (أولئك، أولالِك رجالٌ) واضح أننا لم نأتي بالتثنية؛ لأن لام البعد لا تدخل على الثنية كما سيأتي.

ثم قال ابن هشام:

"إِلَّا فِي الْمثنى مُطلقًا، وَفِي الْجمع فِي لُغَة من مُدَّه، وَفِيمَا تقدمته هَا التَّنْبِيه"

ذكرنا قبل قليل أن البعيد إذا أردت أن تشير إليه تشير إليه بكاف وحدها (ذاك)، أو بكاف ولام (ذلك)، قال: اللام يجوز أن تدخل للبعيد إلا في ثلاثة مواضع ما تستعمل اللام، تستعمل الكاف فقط دون اللام، وذكرها في هذا النص.

- فالموضع الأول: مع المثنى مطلقًا، فإذا أردت أن تشير إلى البعيد تستعمل الكاف فقط دون اللام، فتقول: (ذلك رجلان)، ولا تجمع بين الكاف واللام، لا تقول: (ذللك)، وتقول: (تالك امرأتان)، ولا تقل: (تانلك).

- والموضع الثاني: مع (أولاء) في لغة من مد بالهمزة والكسر (أولاءِ)، فلك أن تدخل الكاف، فتقول: (أولئك رجالٌ)، ولا تجامع اللام لا تقول: (أولئلك) بخلاف من لغتهم القصر فقاولوا: (أولا) فلك أن تأتي بكاف فتقول: (أولاك رجالٌ، أو تأتي باللام والكاف فتقول: (أولالك رجالٌ)

- والموضع الثالث الذي تمتنع فيه اللام: (لام البعد) مع اسم الإشارة الذي تقدمته (ها) التنبيه) فإذا قلت: (هذا) ثم أردت أن تشير به إلا البعد، فليس لك إلا الكاف، تقول: (هذاك)، ولا تقول: (هذالك رجلٌ) فهذا ما يتعلق بأسماء الإشارة وشيء من أحكامها.

■ لننتقل إلى المعرفة الرابعة وهي الأسماء الموصولة:

الأسماء الموصولة كذلك لها تعريفٌ، ولها حصرٌ، ويجتنب كثير من النحويين للحصر؛ لأنها أسماء محصورة قليلة، وكذلك فعل ابن هشام هنا.

فقال:

"ثمَّ الْمَوْصُول وَهُوَ الَّذِي وَالَّتِي واللذان واللتان بِالْألف رفعا وبالياء جرًّا ونصبًا ولجمع المُذكر الَّذين بِالْيَاءِ مُطلقًا والألى ولجمع المُؤَنَّث اللآئي واللواتي"

الأسماء الموصولة كما سيأتي هي الأسماء التي لا بد لها من صلة بعدها، وإلا فإن معناها لا يتضح، مفتقرة لصلةٍ بعدها.

وهي محصورة، ومقسومة على نوعين:

- النوع الأول: الأسماء الموصولة النصية.
- النوع الثاني: الأسماء الموصولة المشتركة.

فالنوع الأول الأسماء الموصولة النصية: هي التي تكون نصًّا على معنًى واحد من المعاني الستة؛ يعني لا تستعمل إلا في معنًى واحد من المعاني الستة ك(الذي) هذا ما يستعمل إلا مع المفرد المذكر، ما يستعمل مع المؤنث، ولا المثنى، ولا الجمع، نقول: هذا موصول نصي.

وأما الأسماء الموصولة المشتركة: فهي التي تستعمل بلفظٍ واحد مع جميع المعاني الستة: مذكر، مؤنث، مفرد، مثنى، جمع، كلها تستعمل بلفظٍ واحد ك(من الموصولة) تقول في المفرد: (جاء من أحب)، وفي المفردة (جاءت من أحب) نفس اللفظ مَن مَن ما تغير.

وتقول: (جاء مَن أحبهما،) و(جاء من أحبهم) ف(من) اسم موصول مشترك؛ لأنه استُعمِل بلفظٍ واحد في جميع المعاني الستة.

فبدأ ابن هشام بذكر الأسماء الموصولة النصية:

- فللمفرد (الذي) تقول: (جاء الذي أحبه).
- وللمفردة (التي) تقول: (جاءت التي أحبها).
- وللمثنى المذكر (اللذان): (جاء اللذان أحبهما).

- وللمثنى المؤنث (اللتان) تقول: (جاءت اللتان أحبهما).
- ولجمع الذكور (الذين، والأولاء): (الذين) يقول: بالياء يعني أنها اسم موصول مبني على الفتح (الذين) و(الأولاء) تقول: (جاء الذين أحبهم) وهذا هو الأشهر، وتقول: (جاء الأولاء أحبهم) وهذا مستعمل.
- ولجمع الإناث (اللاتي واللائي) تقول: (جاءت اللاتي أحبهن) و(جاءت اللائي أحبهن).

فهذه هي الأسماء الموصولة النصية وسبق الكلام على إعرابها وبنائها من قبل.

ثم ذكر ابن هشام الأسماء الموصولة المشتركة وهي ستة كما سنسمع.

فقال:

"وَبِمَعْنى الْجَمِيع من وَمَا وَأي وأل فِي وصفٍ صَرِيح لغير تَفْضِيلٍ كال(ضارب والمضروب) وَذُو فِي لُغَة طي، وَذَا بعد مَا أَو من الاستفهاميتين"

فقول ابن هشام: "بمعنى الجميع"؛ يعني أنها مشتركة بلفظٍ واحد في جميع المعاني الستة، تأتي مع المفرد، ومع المثنى، ومع الجمع، ومع المذكر، ومع المؤنث بلفظٍ واحدٍ لا يتغير كما ضربنا مثال ب(مَن) قبل قليل، وهذا كلام عليها واحدًا واحدًا.

- فالاسم الموصول المشترك الأول (من): ويكون للعاقل، وبعضهم يقول: للعالم، كقولك: (جاء مَن يقول الحق) قال تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[الرعد:٤٣]؛ يعني والذي عنده علم الكتاب، وقال: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[ق:٣٧]؛ يعني للذي كان له قلبٌ.

وقد تأتي (مَن) لغير العاقل إذا اختلط بالعاقل، إذا اختلط العاقل بغير العاقل، ثم عبرت عن الجميع، جاز لك أن تعبِّر عنهم ب(من) فيدخل فيها العاقل وغير العاقل، أو اختلط به بحيث قارنت بين عاقل وغير عاقل، فتعبر عنهما، عن الأول ب(من) وعن الثاني ب(من) وهكذا، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَّ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ﴾[الحج:١٨] مع أن مخلوقات الله في السماوات وفي الأرض التي تسجد له بعضها عاقلة، وبعضها غير عاقلة، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ﴾[النحل:١٧] ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ﴾[النحل:١٧] هذا الله -عَزَّ وَجَل- وهو عالِم ﴿كَمَنْ لا يَخْلُقُ﴾[النحل:١٧] يعني الأصنام ونحوها، فعبَّر عنها ب(مَن) لاختلاطها بالكلام بالعاقل، أو العالِم.

- والاسم الموصول المشترك الثاني (ما): وهي تكون في الأصل لغير العاقل، تقول: (كل ما تشاء) يعني (كُل الذي تشاء) قال تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنفَدُ﴾[النحل:٩٦] يعني الذي عندك ينفد.

وتأتي للعاقل أيضًا إذا اختلط بغير العاقل، كما قلنا قبل قليل كقوله تعالى: ﴿سَبَّحَ للهَّ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[الصف:١]، أو كان مجهولًا مبهم الجنس كأن ترى شبحًا لا تدري ما هو، فإنك حينئذٍ تعبر عنه ب(ما) حتى لو ظهر بعد ذلك أنه عاقل؛ فتقول: (انظر إلى ما ظهر) ونحو ذلك.

فهذه اثنان من الأسماء الموصولة المشتركة، وأما الأربعة الباقية الآتية فكلها تكون للعاقل، ولغير العاقل.

- فالاسم الموصول المشترك الثالث (ال):

(ال) سبق أنها تكون معرفة، وسيأتي التفصيل عنها في المعرفة التالية وهو المعرف ب(ال)، لكنها قد تأتي اسمًا موصولًا، اسمًا وليست حرفًا، (ال) المعرفة حرف؛ لأنها قد تأتيت اسمًا موصولًا بمعنى الذي وإخوانه.

متى تكون (ال) اسمًا موصولًا؟

قال: "هي الداخلة على وصفٍ غير اسم التفضيل" الوصف الأوصاف.

المراد بالأوصاف: اسم فاعل، واسم مفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، هذه الأوصاف؛ يعني أسماء تدل على أحداثٍ وأصحابها من فعلها، أو من وقعت عليه، لكنه اكتسب اسم التفضيل، إذن يبقى أن المراد ب(ال) الموصولة هي (ال) التي تدخل على اسم فاعل ك(الضارب، والشارب، والمكرم، والمستغفر)، أو تدخل على اسم المفعول ك(المضروب، والمشروب)، أو تدخل على صفة المشبهة ك(الحسن، والجميل، والقوي، والضعيف).

وهي تكون كما قلنا: للعاقل ولغير العاقل، تقول: (جاء العالِمُ، واشتريت المركوبَ) ف(العالم) عاقل، و(المركوب) غير عاقل، وتقول: (هذا الشارب والمشروب) عاقل وغير عاقل، وهكذا.

فإن قلت: لماذا لم يجعلوا (ال) هنا حرف تعريف، وجعلوه اسمًا أخرجوه من الحرفية، وأدخلوه في الاسمية، وجعلوه اسمًا موصولًا، لماذا لم يجعلوا حرف التعريف المعروف؟

والجواب عن ذلك لأوجه ولأدلة منها:

عود الضمير إليه، فالضمائر كما نعرف لا تعود إلا إلى أسماء، لا تعود إلى أفعال، ولا حروف، كما في قولك: (فاز المتقي ربه).

الهاء في (ربه) تعود إلى ماذا؟

تعود إلى (ال) يعني (فاز الذي يتقي ربه) وهكذا.

والدليل الثاني: اجتماعها مع الإضافة، (ال) هذه تجامع الإضافة كما سيأتي تفصيله في باب الإضافة، فلك أن تقول: (جاء الضاربك) أو (جاء المكرمكَ)، و(ال) المعرفة لا تجامع الإضافة؛ لأن الإضافة لا تجامع (ال) المعرفة، ودل على أنها ليست (ال) المعرفة، وإنما المراد (جاء الذي ضربك) أو (جاء الذي يكرمك).

ومن الأدلة على ذلك: أنها قد تدخل على الفعل المضارع، و(ال) المعرِّفة كما سبق في أول النحو من خصائص الأسماء، أما (ال الموصولة) هذه، فقد تدخل على الفعل المضارع كقول الفرزدق عندما كانوا بمجلس أحد الأمراء، فقال الأمير لأعرابيٍّ حضر المجلس: هل تعرف هؤلاء؟ فقال: لا، فقال: هذا الفرزدق، وهذا جرير، وهذا الأخطل.

وكان الأعرابي هواه مع جرير.

فقال الأعرابي:

فحيا الاله أبا حزرة وأرغم أنفك يا أخطل

وجد الفرزدق أتعـس به ورقَّ خياشيمه الجندل

فما ترك له الفرزدق، بل ردها بالأشد منها.

فقال له مباشرة:

يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فالشاهد في قوله: " ما أنت بالحكم الترضى" يعني الذي ترضى، فأدخل (ال) الموصولة على المضارع، والجمهور على أن هذا من ضرائر الشعر، وابن مالك وبعض المتأخرين أجازوا دخول على (ال) على المضارع قليلًا في النثر.

■ والاسم الموصول الرابع هو (ذو):

في لغة قبيلةٍ فصيحةٍ من قبائل العرب وهي قبيلة طيِّء، (ذو) عند جمهور العرب هذا اسم بمعنى صاحب، تقول: (جاء ذو علم) يعني صاحب علم، قبيلة طيِّء تستعمل ذلك؛ لكن أيضًا تستعمل (ذو) اسمًا موصولًا بمعنى الذي وإخوانه، وتكون للعاقل ولغيره، فتقول مثلًا: (جاء ذو أحب)؛ يعني الذي أحب، و(جاءت ذو أحبها)؛ يعني التي أحبها.

وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظٍ واحد، وهو لفظ ذو ما تتغير للمذكر وللمؤنث، وللمفرد وللمثنى والجمع، يقولون: (جاء ذو قام) و(جاءت ذو قامت)، و(جاء ذو قاما وقامتا)، و(جاء ذو قاموا) و(جاء ذو قمنا).

قال شاعرهم:

"فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا"

(من ذو) فألزمها لفظ (ذو).

وقال شاعرهم:

"فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت"

(يعني بئري التي حفرتها، والتي طويتها)

ومن كلامهم: (بالفضل ذو فضلكم الله به)؛ يعني الذي فضَّلكم الله به.

ومن قسمهم: (لا، وذو عرشه في السماء) يعني لا والذي عرشه في السماء.

فهي عندهم مبنية على السكون.

■ والاسم الموصول الخامس المشترك هو (ذا):

ويكون للعاقل، ولغير العاقل، وسبق أنه في المشهور اسم إشارة إذا كان يشار به (ذا رجلٌ) لكنه يكون اسمًا موصولًا إذا كان بمعنى الذي وإخوانه، وسيأتي أن لموصوليته ثلاثة شروط:

فتقول في العاقل: (من ذا عندك) يعني (مَن الذي عندك؟).

وتقول في غير العاقل: (ماذا عندك؟) يعني (ما الذي عندك؟).

واشترطوا لكونها اسمًا موصولًا ثلاثة شروط، وهي شروط معقولة ومقبولة مع واقع اللغة:

الشرط الأول:

ألا تكون للإشارة، ألا تكون من حيث المعنى اسم إشارة؛ أي يشار بها كما في قولك: (مَن ذا الذاهب)، هنا ما يمكن أن تؤوِّلها بالذي (من الذي ذاهب) بل المعنى (مَن هذا الذاهب) فلا تكون هنا اسمًا موصولًا، كقولك: (ماذا التواني؟) يعني (ما هذا التواني) وليس المعنى (ما الذي التواني)، وكما في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾[البقرة:٢٥٥] ما نقول: (ذا) اسم موصول، وبعدها اسم موصول ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾[البقرة:٢٥٥]، وإنما اسم إشارة (من هذا الذي يشفع عنده).

والشرط الثاني:

ألا تكون ملغاةً وهذا أمر جائز للمتكلم، ملغاةً يعني أن يقدرها المتكلم مركبةً مع ما فتكونان اسمًا واحدًا، تكون ماذا مع بعض في تركيبه وتقديره اسمًا واحدًا، اسم استفهام واحد

بمعنى (ما) فكأنه ألغى (ذا) كأنها غير مذكورة، فتقول: (ماذا صنعت؟) يريد ما صنعت؛ لأنها بالإلغاء تكون كأنها غير مذكورة، غير موجودة، لا تقصد بها الاسم الموصول الذي.

والشرط ثالث:

وهو الذي نص عليه ابن هشام: أن يتقدمها استفهام ب(ما) أو ب(من) كقولك: (من ذا عندك)؛ يعني (من الذي عندك، أو ماذا عندك؟) يعني (ما الذي عندك؟).

وكقول لبيد: "ألا تسألان المرء ماذا يحاول؟" يعني ما الذي يحاوله.

■ وأما الاسم الموصول المشترك السادس وهو الأخير، فهو (أيٌّ):

(أيٌّ) تأتي اسمًا موصولًا إذا كانت بمعنى الذي وإخوانه كما في قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[مريم:٦٩] المعنى والله أعلم (ثم لننزعن من كل شيعة الذي هو أشد على الرحمن عتيًّا).

ف(أيٌّ الموصولة) لها أربعة أحوال؛ لأنها هي الاسم الموصول الوحيد الذي يضاف؛ ولهذا قلنا في المعربات والمبنيات: إنه الاسم الموصول الوحيد المعرب؛ لأنه اختص بالإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء، فقوى ذلك الجانب الإسمي فيها، فعاد إلى حكم أسماء الإعراب.

طيب، فهو لا بد أن يضاف، طيب المضاف إليه الذي بعده يجوز أن يذكر، ويجوز أن يحذف، وإن كان مرادًا مقدَّرًا، لكن يجوز أن تحذفه في اللفظ.

إذن له حالتان:

- إما أن تدخل المضاف إليه بعده.

- أو لا تدخل المضاف إليه بعده.

طيب، وأيضًا اختص بخاصية أخرى في صلته، صلته يجوز أن تذكرها كاملة، ويجوز أن تحذف صدر صلته، صدر الصلة يكون ضمير عائد إليه، ثم تحذف هذا الضمير، فنقول: صدر الصلة محذوف.

إذن صلته إما أن تكون تامة، أو محذوفة الصدر.

إذا فكم أحوال (أي الموصولة) تضاف إلى مذكور والمضاف إليه مذكور، والصلة تامة، والصلة محذوفة صلة الصدر أربعة.

الأحوال أربعة:

- الحالة الأولى: أن يذكر المضاف إليه ويذكر صدر صلتها، كأن تقول: (يعجبني أيهم هو قائم)، (يعجبني أيهم) (أي) مضاف، و(هم) مضاف إليه مذكورة، (هو قائم) (هو) صدر الصلة مذكور.
- الحالة الثانية: ألا تذكر المضاف إليه، ولا تذكر صدر الصلة، كلاهما محذوف، تقول: (يعجبني أيٌّ قائمٌ).
- الحالة الثالثة: ألا تذكر المضاف إليه، ولكن تذكر صدر الصلة، فتقول: (يعجبني أيٌّ هو قائمٌ).

هذه ثلاثة أحوال (أيٌّ) فيها معربة بالحركات اتفاقًا، (يعجبني أيهم هو قائم) بالرفع، (أكرِم أيهم هو قائم)، (مررت بأيِّهم هو قائمٌ) معربة بالحركات.

بقيت الحالة الرابعة ما هي؟

أن يذكر المضاف إليه (أيهم) ويحذف صدر الصلة، (يعجبني أيهم قائمٌ)، في هذه الحالة يجوز لك الإعراب، ويجوز لك البناء على الضم، وهذا هو الأكثر والأفصح، فيجوز لك الإعراب، فتقول: (يعجبني أيهَم قائم)، و(أكرم أيهُم قائم)، و(سلمت على أيهِم قائم).

ويجوز البناء على الضم وهذا الأكثر والأفصح فتقول: (يعجبني أيهُم قائمٌ، وأكرِم أيهُم قائمٌ، وسلمت على أيهم قائم) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[مريم:٦٩].

أي أيهم هو أشد، فأيهم المضاف إليه المذكور هو أشد صدر الصلة محذوف، ومع إعراب أيهم في الآية (ننزع أيهم)، (أيهم) نازع ولَّا منزوع؟ فاعل أو مفعول؟

مفعول به، ومع ذلك بني على الضم.

ومن ذلك قول شاعرهم:

"إذا ما لقين بني مالكٍ فسلم على أيهُم أفضله"

يعني أيهم هو أفضل، وجاء في رواية: (فسلم على أيهِم) أفضل وهذه رواية الجر، وجاء في قراءة: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾[مريم:٦٩] بالنصب.

ثم قال ابن هشام:

"وصلَة (ال) الْوَصْف وصلَة غَيرهَا إِمَّا جملَة خبرية ذَات ضمير طبقٍ للموصول يُسمى عَائِدًا، أَو ظرف، أَو جَار ومجرور تامان متعلقان ب(استقر) محذوفًا"

تكلم هنا على صلة الموصول، فالأسماء الموصولة كلها نصية ومشتركة لا بد لها من صلة؛ فلهذا سميت اسمًا موصولًا، لا بد أن تصلها بما بعدها، اسمًا موصول بما بعده.

ذكر ابن هشام هنا شيئًا من أحكام الصلة، فذكر أن الاسم الموصول المشترك (ال) له صلةٌ خاصةٌ به، وهو الوصف الذي ذكره من قبل؛ يعني الوصف غير اسم التفضيل؛ يعني لا تكون صلته إلا اسم فاعل، ك(الضارب، والمكرم، والمستغفر)، أو اسم مفعول: (كالمكسور والمكرَم)، أو صفة مشبهة ك(الحسن، والجبان، والجميل).

وبقية الأسماء الموصولة المشتركة وكذلك جميع الأسماء الموصولة النصية لا تكون صلتها إلا أحد شيئين كما ذكر ابن هشام:

- الأول: الجملة.
- والثاني: شبه الجملة التامة.

فالأول الجملة: سواءً كانت فعلية أو اسمية، كقولك: (جاء الذي يقول الحق)، (جاء الذي أبوه كريم) فوصلت (الذي) بجملة فعلية (يقول الحق)، أو بجملة اسمية (أبوه كريمٌ).

والثاني شبه الجملة التامة:

في شبه جملة تامة، وشبه جملة غير تامة؟

نعم، شبه الجملة التامة: هي التي تتعلق بكونٍ عامٍّ محذوف، تتعلق بكلمة تدل على مطلق الوجود؛ يعني مثل (استقر) أو (وُجِد)، أو (حصل)، أو (كان) ما تدل على كلمة، تدل على كون خاص؛ يعني صفة خاصة معينة، مثل: (نام، ضرب، أكل، شرب).

لا، يعني الوجود إما أن تخبر عن الوجود المطلق، إن زيد موجود في المسجد) هذا يسموه وجود مطلق، تقول: زيد في المسجد)، أخبرتني عن مطلق وجوده في المسجد، لكن ما أخبرتني عن صفته الخاصة، لو أخبرتني عن صفته الخاصة وجب أن تنص عليها، تقول: (زيدٌ نائمٌ في المسجد) أو (زيدٌ جالسٌ في المسجد) أو (زيد يدرس في المسجد) هذه صفات خاصة، أنت ربما

لا تريد أن تميز صفاته الخاصة، أنت الذي تريد أن تبينه لي فقط مجرد الوجود المطلق أنه موجود في المسجد، فإن الوجود المطلق، فإنك يجب أن تحذف الكون العام، وتكتفي بشبه الجملة، فتقول: (زيد في المسجد) ما تقول: (زيدٌ جائم في المطبخ) أو (زيدٌ موجودٌ في المسجد) أو (مستقرٌّ في المسجد) هذا ما يجوز في اللغة علم، وإنما يجب أن تصرح بالكون الخاص (زيدٌ جالسٌ في المجلس، أو يصلي في المسجد، أو يدرس المسجد.

فشبه الجملة إذا كانت متعلقة بكون عام محذوف وجوبًا تسمى شبه جملة تامة؛ لأنها تدل على المعنى.

أما شبه الجملة المتعلقة بكون خاص مذكور: هذه تسمى ناقصة؛ لأنك لو حذفت هذا الكون الخاص ما تعرف معناها ذهب معناها، ونقص معناها.

مثال ذلك في الأسماء الموصولة: أن تقول: (أكرمت الذي في المسجد)، صحيح، معنى صحيح ومقبول وفهمت الذي يقال، أو (أكرمت الذي عندك) بخلاف ما لو قلت: (أكرمت الذي يثق بك)، ثم حذفت (يثق) فقلت: (أكرمتُ الذي بك)، هنا ما يصح أن تقول كلمة (بك) وإن كانت شبه جملة ما يصح أن تكون صلة للموصول (أكرمت الذي بك) لا بد أن تأتي الجملة (يثق) هذا فعل، والفاعل (هو).

أو تقول مثلًا: (أعطيت الذي إليك تريد) (أعطيت الذي يحتاج إليك) هنا يجب أن تقول: (يحتاج) وتكون (يحتاج) الجملة هي صلة الموصول، وهكذا.

معنى ذلك أن الأسماء الموصولة ما تكون صلتها إلا جملة أو شبه جملة تامة، شبه الجملة غير التامة لا تقع.

طيب الاسم المفرد هل يقع صلةً للموصول؟

لأنه ما ذكرناه هنا الآن؛ يعني ما يقع، ما تقول: (جاء الذي كلمٌ)، (جاء الذي محمدٌ)، (جاء الذي أخي) ما يصح ولا يقال هذا، ولو قلت هذا خطأً، لا يقع صلةً للموصول إلا ما ذكره النحويون، هذا باستقراء كلام العرب هذه المواضع عندما تستقرأ وتحصر معنى ذلك أن هذا هو الوارد، فخلافها ليس بصحيح.

طيب، سنضطر إلى أن نقف هنا، ولا نكمل المعارف، مع أن النية كانت على إكمالها، لكن الوقت تأخر، فنكملها إن شاء الله في الدرس القادم، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم في الدرس الخامس من دروس شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام -رَحِمَهُ الله تَعَالَى-.

نحن في ليلة الأربعاء الثاني عشر من جمادى الآخرة من سنة ١٤٣٩هـ في جامع منيرة الشبيلي في حي الفلاح في مدينة الرياض.

وقد كنا تكلمنا في الدرس الماضي على تقسيم الاسم إلى نكرةٍ ومعرفة، ولكن بقي منه الكلام على صلة الموصول، وعلى المعرف ب(ال)، وعلى المعرف ب(الإضافة) فسنكمل ذلك إن شاء الله تعالى في هذا الدرس، ثم نتكلم على الباب التالي وهو باب المبتدأ والخبر.

فنستعين بالله -عَزَّ وَجَل- ونتوكل عليه.

ففي الدرس الماضي كنا قد توقفنا في أثناء الكلام على الاسم الموصول الذي هو أحد أنواع المعارف.

عرفنا الأسماء الموصولة وأنها نوعان:

- نصية.
- ومشتركة.

ثم عرفنا أنها محتاجةٌ إلى صلة، ثم ذكر ابن هشام -رَحِمَهُ الله تَعَالَى- أن الصلة لا بد أن يكون فيها عائد، فقال -رَحِمَهُ الله تَعَالَى- بعد أن ذكر أن صلة الموصول إما أن تكون جملة، وإما أن تكون شبه جملة، قال في الصلة: إذا وقعت جملة جملةٌ خبرية ذات ضميرٍ طبقٍ للموصول يسمى عائدًا، وقد يحذف نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩]، ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[يس:٣٥]، ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[طه:٧٢]، ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[المؤمنون:٣٣].

فذكر أن النوع الأول من نوعي الصلة وهي الجملة الواقعة صلةً يشترط فيها شرطان لكي يصح أن تقع صلةً:

الشرط الأول: أن تكون خبرية؛ أي لا إنشائية، فيصح أن نقول: (جاء الذي نجح)؛ لأن (نجح) وفاعلها المستتر هو جملةٌ خبرية.

- والجملة الخبرية: هي الجملة التي تقبل التصديق والتكذيب في ذاتها؛ يعني يصح أن تقول لصاحبها: صدقت، هذا كلامٌ صحيح، وأن تقول: كذبت، هذا كلامٌ ليس بصحيح.

نقول: لذاته؛ لكي يخرج الكلام المقطوع بصحته ككلام الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، فإذا قلت: (نجح) يمكن أن تقول: صدقت نجح، أو كذبت ما نجح) فهذه جملةٌ خبرية.

- أما الجمل الإنشائية: فهي التي لا تقبل التصديق ولا التكذيب في ذاتها، وإنما تقبل أشياء أخرى، كقولك: (نعم) أو (لا)، ونحو ذلك؛ ولهذا لا يصح أن تقول: (جاء الذي أكرِمه) أو (جاء الذي لا تُهِنهُ)؛ لأن جملة (أكرمه) طلبية، والطلب إنشاء، فإذا قلت: (أكرمه)، أو قلت: (لا تهنهُ) فلا تقول: (صدقت، أو كذبت)، وإنما تقول:

(نعم، سأُكرِمه)، أو تقول: (لا لن أكرمه) فهذه إنشاء، فلا يصح أن تقع صلةً للموصول.

والشرط الثاني في الجملة الواقعة صلةً: أن يكون فيها عائد، عائدٌ منها إلى الاسم الموصول، سمي (عائدًا)؛ لأنه يعود إلى الاسم الموصول، وهذا العائد هو ضمير، وبما أنه ضمير يعود إلى الموصول، فيجب أن يطابق الموصول في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع.

تقول: (جاء الذي نجح)، و(جاء الذي نجح أخوه)، وتقول: (جاء اللذان نجحا)، وتقول: (جاء الذين نجحوا)، وهكذا.

فإذا لم يكن في الجملة عائد، فإن الجملةَ لا تصح، ولهذا لا يصح أن تقول: (جاء الذي العلم مفيدٌ)؛ لأن العلم مفيد) جملة اسمية، لكن ليس فيه عائد للاسم الموصول، وعلى هذا نعرف خطأ من يقول: (الحمد لله الذي نجحتُ)، (فنجحتُ) تاء المتكلم في (نجحتُ) تعود إلى المتكلم، ولا تعود إلى الذي هو نعتٌ لاسم الله، فصارت الجملة خطأً، يمكن أن تصححها بأن تقول: (الحمد لله الذي نجحني) ففاعل (نجحني) وهو الضمير المستتر (هو) يعود إلى الذي، نعت الله، فتصح الجملة بذلك. فهذان الشرطان في الجملة الواقعة صلةً.

ثم إن ابن هشام فيما قرأناه ذكر أن الشرط في العائد أن يكون موجودًا في الجملة، ولا يشترط أن يكون ملفوظًا به؛ يعني بعد وجوده في الجملة يصح أن يُحذف من اللفظ، وإن كان موجودًا في التقدير، فيصح أن يحذف العائد سواءٌ أكان رفعًا كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[مريم:٦٩]، ف﴿أَيُّهُمْ﴾[مريم:٦٩] الاسم الموصول، وصلته ﴿أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩] والتقدير (أيهم هو) ﴿أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩] فحذفنا الضمير (هو) الذي هو مبتدأ، وهو العائد، فحُذِف العائد وهو رفعٌ.

أو كان هذا العائد نصبًا: وهذا هو الأكثر، كقولك: (جاء الذي أحبه) أو (جاء الذي أحب) فتحذف الضمير الواقع مفعولًا به وهو العائد، قال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[يس:٣٥] وفي قراءة (وما عملت أيديهم)؛ يعني الذي عملته.

أو كان هذا العائد جرًّا: كقوله: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[المؤمنون:٣٣] يعني يشرب من الذي تشربون منه، فحُذِف العائد ثم حُذِف الجر، جره، وتقول: (مررت بالذي مررت)؛ يعني (مررت بالذي مررت به) وهكذا.

وذكرنا من قبل أن المحذوف من اللفظ المقدَّر هو في الحقيقة موجودٌ في الجملة، فلهذا وقع الحذف عليه، بخلاف المعدوم، المعدوم في نحو قولك: (الحمد لله الذي نجحت) ما في أصلًا ضمير يعود إلى العائد، ثم حُذِفَ من اللفظ.

فهذا ما يتعلق بالمعرفة الرابعة وهي الأسماء الموصولة.

■ لننتقل إلى المعرفة التالية وهي المعرفة الخامسة المعرَّف ب(ال)، أو المعرَّف ب(ذي الأداة):

المعرَّف ب(ال): هو الاسم الذي إذا أدخلت فيه (ال) صار معرفة، وإذا نزعت منه (ال) صار نكرة.

مثال ذلك: لو قلت لك: (أعطني قلمًا)، نقول: (قلمًا) نكرة؛ لأنك لو أعطيتني أي قلم لاستجبت لما طلبته منك، فإذا قلت لطالبٍ يعبث بقلمٍ في يده: (يا طالب دع القلم) فأنا أريد حينئذٍ بقولي: (القلم) القلم الحاضر بين يديه، فلما أدخلت (ال) صار المقصود بالقلم قلمًا معينًا محددًا معرفة، ولو نزعت منه (ال) لعاد إلى التنكير.

ومثل ذلك: لو قلت لك مثلًا: هل تسكن في قريةٍ أم تسكن في مدينةٍ؟

فقريةٍ ومدينةٍ هنا نكرات، أما إذا قلت لك: ما المدينة التي تسكن فيها؟ إذن المدينة صارت معرفة؛ لأني أريد مدينةً معينة، وهي المدينة التي تسكن أنت فيها، فصارت معرَّفةً ب(ال) بعد أن كانت نكرةً من دون (ال) وهكذا.

وقد سبق أن نبهنا على أن الأعلام قد تدخلها (ال)، ك(ال) التي في أسماء الله -عَزَّ وَجَل-، والتي في (القصواء، والكعبة) وكذلك في (المدينة) إذا أردت (طيبة)، ف(ال) فيها زائدة؛ لأن هذه الأسماء معرفةٌ بالعلمية، وليست معرفةً ب(ال).

والدليل على ذلك: أنك إذا أزلت منها (ال) بقيت علمًا.

وابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لم يُعرِّف المعرَّف ب(ال)، وإنما ذكر أنواعه؛ يعني اكتفى بحصر أنواعه عن تعريفه، لكنه في أول الباب ذكر الخلاف بين النحويين في المعرِّف ب(ال).

فقال:

"ثم ذو الأداة وهي (ال) عِنْد الْخَلِيل وسِيبَوَيْهِ، اللَّام وَحدهَا خلافًا للأخفش"

فعرفنا أن (ال) تعرِّف، وتنقل الاسم من التنكير إلى التعريف، فيكون معرفةً.

لكن ما الذي يعرِّف من هذه الأداة (ال) هل هي كلها برمتها أم بعضها وبعضها زائد؟

خلافٌ بين النحويين على أقوال:

-القول الأول: أن المعرِّف (ال) برمتها، والهمزة في (ال) أصلية، وقد كانت همزة قطع، إلا أن العرب جعلتها وصلًا لكثرة الاستعمال، وهذا قول الخليل، ونصره ابن مالك.

-والقول الثاني: أن المعرِّف (ال) برمتها، إلا أن الهمزة همزة وصل وهي زائدة، وهذا قول سيبويه.

-والقول الثالث: أن المعرِّف اللام وحدها، فالهمزة زائدة، وهذا ينسب إلى الأخفش، وأخذ به بعض المتأخرين.

-والقول الرابع: عكس الثالث: أن المعرِّف الهمزة، واللام زائدة، وينسب إلى المبرد، وهذا أضعف الأقوال.

والذي يقرأ في كتب التفسير، أو في كتب الحديث شروح الحديث يجد اختلاف تعبيراتهم عن المعرِّف بناءً على هذه الأقوال، فتجد من يقول: معرَّفٌ ب(بال)، وتجد من يقول: معرَّفٌ بالألف واللام، وتجد من يقول: معرَّفٌ باللام، كل ذلك موجود بكثرة في كتب المتقدمين.

- فمن قال: معرفٌ ب(ال): فمعنى ذلك المعرِّف الحرف برمته.
- ومن قال: معرَّفٌ بالألف واللام: فمعنى ذلك أن الكلمة أحادية حرف واحد، فالهمزة زائدة.
- ومن قال: معرَّفٌ باللام، فهذا قول الأخفش.

ثم إن ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ- ذكر أنواع (ال) المعرِّفة، وهذا أهم ما في الباب، أنواع (ال) المعرفة.

يعني إذا قلت لكم: (البيت) معرفة أو نكرة نحويًّا؟

نحويًّا.

طيب ماذا أقصد بقولي: (البيت) أو نقول: (الشارع)، أو نقول: (المسجد)؟

لو قلت: (المسجد) أي مسجد أريد؟

كل مسجد يمكن أن تقول عنه: المسجد، طيب أي مسجد أريد؟

الكتاب، القلم، السيارة، أي قلم أريد بقولي: (القلم)؟

يعني كيف تُكسِب (ال) الاسم التعريف كيف تجعله معرفة؟

نعم، تجعله معرفة بمعرفة هذه الأنواع، (ال) تعريفها للاسم ليس شيئًا واحدًا، بل على أنواع سيذكرها ابن هشام.

فيقول:

"وتكون للعهد نحو ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾[النور:٣٥] و(جاء القاضي)، أو للجنس نحو «أهلك الناس الدينار والدرهم»، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[الأنبياء:٣٠]، أو لاستغراق أفراده نحو ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[النساء:٢٨]، أو صفاته نحو (زيدٌ الرجل)".

ف(ال) كما سبق قد تأتي اسمًا موصولًا بمعنى الذي، سبق في الأسماء الموصولة قبل قليل، وتأتي (ال) أيضًا حرفًا زائدًا، ك(ال) الداخلة في الأعلام تكلمنا عليها قبل قليل، لا نريد هذه ولا تلك، الكلام هنا على (ال) المعرفة التي إذا دخلت على الاسم أكسبته تعريف، فذكر ابن هشام أنها أنواع؛ يعني أنها تعرف الاسم بأكثر من طريقة، فهي إما أن تعرفه بالعهد، العهد الموجود بين المتكلم والمخاطب، أو تعرفه بالجنس.

فذكر أن (ال) نوعان:

- عهدية.
- وجنسية.

فبدأ بالعهدية وذكر أنها ثلاثة أنواع:

-النوع الأول من (ال) العهدية هي الذكرية: وهي ما تقدَّم ذكر الاسم في اللفظ، نفس الاسم تقدم لفظه في الكلام من قبل، كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا *فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) [المزمل١٥:١٦]، قوله: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ

﴿الرَّسُولَ﴾[المزمل:١٦] هذا الرسول معروف، عرفناه الآن وتحدد وهو المذكور قبل قليل في قوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾[المزمل:١٥]، فالرسول هنا تعرف بأنَّ نكرته ذُكِرت من قبل، ذُكِر الاسم من قبل، إذن فالرسول المذكور هنا هو ﴿رَسُولًا﴾[المزمل:١٦] المذكور من قبل، ما يلتبس بغيره.

وكما في قوله تعالى: ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[النور:٣٥] ويش هي الزجاجة التي كأنها كوكب دري؟

هي الزجاجة المذكورة قبل قليل في الآية السابقة، ليست زجاجة أخرى، فإذا قلت لكم: اشتريت قلمًا قبل قليل، ثم بعت القلم) هل عرفتم القلم الذي بِعْته؟ وهو الذي اشتريته قبل قليل، التعريف هنا حدث بالذكرية أنه ذُكِر قبل قليل بلفظه، هذه (ال) الذكرية.

-والنوع الثاني من (ال) العهدية هي الحضورية: وهي ما حضر في الحس والمشاهدة عند التكلم، شيء موجود محسوس في أثناء التكلم بين المخاطب والمشاهد موجود عندنا محسوس ومشاهد، فيكون هو المراد بالاسم الذي أدخلنا عليه (ال) كمثالنا السابق عندما يقال لطالب: (يا طالب دع القلم) أريد القلم الحاضر بين يديه، أريد قلمًا معينًا، فهو مباشرة أن يقصد هذا القلم.

وكقولك: (وقد دخلت عليَّ الغرفة أغلق الباب) فأفهم أني أريد باب الغرفة، لا أريد باب البيت، أو باب غرفة أخرى، الباب الذي دخلت منه، تفهم مباشرة؛ لأنه الباب الحاضر.

أو نحن في درس، فأقول لك: (اقرأ من الكتاب) تعرف أني أريد الكتاب الذي نشرح فيه، ما تأتيني بكتابٍ آخر، الكتاب الحاضر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة:٣] نزلت في يوم عرفة.

إذن ما المراد باليوم؟

هو اليوم الحاضر في أثناء نزول الآية، وهكذا.

-النوع الثالث من (ال) العهدية هي العلمية، أو يقال: الذهنية: وهي ما حضر في علم المخاطب وذهنه عند التكلم؛ يعني العهد المعهود بين المخاطب والمتكلم موجود في ذهني، وفي ذهن المخاطب في علمي وعلمه، أعلم أنه في علمه وفي ذهنه هذا الشيء الذي نتكلم عليه، فأدخل عليه (ال).

مثلًا: نحن ننتظر قدوم الأستاذ، فأقول لكم: (جاء الأستاذ) عرفتم المراد بالأستاذ، كيف عرفتموه؟ لأنه الأستاذ الذي في ذهني وذهنك.

من ذلك: أن يأتيك طالب وأنت في الخارج فيقول: (لقد بدأ الدرس) يعني الدرس المعلوم بيني وبينك، أو مثلًا أعرتك كتابًا ثم قلت لك فيما بعد: (أين الكتاب؟) أريد الكتاب الذي بيني وبينك، وهو الذي أعرتك إياه.

قال تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[التوبة:٤٠] عرفنا أن الغار المقصود هو (غار ثور).

و﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾[طه:١٢] (وادي طوى)، ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾[البقرة:٨٧] أي كتاب؟ الذي أنزل عليه.

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[الفتح:١٨] أي شجرة؟ معروفة بأذهان الصحابة عندما نزلت الآية وهي (شجرة الرضوان).

﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلام﴾[آل عمران:١٩].

وأقول لكم: من يحفظ الأبيات، الأبيات التي معروفة بيني وبينكم وطلبتها منكم، وأقول لكم: (نحن نشرح القطر) هذه أكثر أنواع (ال) أكثر ما تكون (ال) في الكلام هي (ال) العلمية العهدية.

مثلًا: نحن نخرج كل أسبوع، أو كل مدة إلى استراحة معينة نجتمع فيها، فأرسل إليك رسالة أقول لك: (اجتماعنا اليوم في الاستراحة) طيب الرياض فيها مئات الاستراحات، لا، أنت تعرف المراد بالاستراحة؛ يعني الاستراحة المعهودة في ذهني وذهنك، وهكذا، فهذه (ال) العهدية، إما أن يكون العهد بالذكر، أو بالحضور، أو بالذهن والعلم.

النوع الثاني من (ال) المعرفة هي (ال) الجنسية عندما يكون المراد الجنس لا فردًا معينًا منه، أو أفرادًا معينين منه، وإنما مطلق الجنس، وهي نوعان:

- الأولى: الاستغراقية، الجنسية الاستغراقية، وذلك إذا أردت بها العموم، عموم الجنس؛ يعني جميع أفراد الجنس.

وضابط ذلك:

أن تحل (كل) محل (ال) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ(٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا (٣)﴾[العصر٢:٣] (ال) في ﴿الإِنسَانَ﴾[العصر:٢] هذه جنسية استغراقية؛ لأن المراد (إنَّ كل إنسانٍ لفي خسرٍ) ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[العصر:٣].

قال تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[النساء:٢٨]؛ يعني (خُلِق كل إنسانٍ ضعيفًا).

ومن ذلك: ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الأنعام:٤٥] يعني كل حمد لله، الاستغراقية.

أما إذا قلت: (الحمد لك يا فلان) أو (الشكر لك يا فلان) ف(ال) هنا استغراقية أم غير استغراقية؟

غير استغراقية، وسيبويه يقول: لو قلت ذلك لكان عظيمًا.

طيب، ما نوع (ال) في قولك: (الشكر لك يا فلان)؟

هذه عهدية علمية؛ يعني الشكر المعهود الذي يقدَّم لمثلك هو لك.

وإذا قلنا: إذا دخلت السوق فقل كذا وكذا، فما نوع (ال) هنا هل هي عهدية ولَّا استغراقية؟

استغراقية، لو قلنا: عهدية؛ يعني نريد سوقًا معينًا، وهو السوق الذي مثلًا بيني وبينك، أو السوق الذي ذكرته، أو نحو، بس أنت ما تريد ذلك، أنت تريد استغراق كل الأسواق، إذن هنا (ال) استغراقية، يعني إذا دخلت كل السوق فقل: كذا وكذا، وهذا الاستغراق كما رأيتم استغراقٌ حقيقي، يعني يستغرق جميع أفراد الجنس استغراقًا حقيقيًّا.

وقد يكون الاستغراق لأفراد الجنس مجازيًّا: مجازيًّا على سبيل المبالغة، وذلك إذا أردت استغراق الصفات، لا استغراق الأفراد كقولك: (المتنبي الشاعر) هذا صحيح، هل معنى ذلك أنه لا يوجد شاعر غير المتنبي؟ لا، أنت ما تقصد ذلك، وإنما تقصد المتنبي فيه جميع صفات الشاعر، ف(ال) هنا لاستغراق صفات الشاعر.

وتقول: (زيدٌ هو الرجل)؛ يعني ما في رجل غير زيد؟ لا، وإنما تريد ب(ال) هنا استغراق الصفات، (زيدٌ هو الرجل) يعني الذي فيه كل صفات الرجولة، وهكذا.

فهذا النوع الأول من (ال) الجنسية وهي الاستغراقية التي تستغرق جميع أفراد الجنس حقيقةً، أو مبالغةً.

-النوع الثاني من (ال) الجنسية، هي الجنسية لبيان الماهية، أو لبيان الحقيقة: يعني المراد ماهية الجنس، حقيقة الجنس، لا أفراد الجنس.

وضابط ذلك: أن (كل) لا تقع فيه موقع (ال) كقولك: (الأسد أشجع من الذئب) صحيح أم غير صحيح؟

صحيح؛ لأن قد تجد من الذئاب ما هو، أشجع من بعض الأسود، بعض الأسود جبانة، وبعض الذئاب فيها جرأة وشجاعة أكثر من بعض الأسود، لكن هذا لا يعني خطأ قولنا: (الأسد أشجع من الذئب)؛ لأنك لا تعني بذلك كل أسد أشجع من كل ذئب، وإنما المراد هذا الجنس عمومًا أشجع من هذا الجنس عمومًا.

وتقول: (الجبل أعلى من التل) يعني هذا حكم عام، يعني قد تجد بعض التلال عظيمة جدًّا، وبعض الجبال قصيرة، فيكون التل أعلى من الجبل، وتقول: (الدولة أكبر من المدينة) لكن في مدن صغيرة، في دول صغيرة قد تكون أصغر من بعض المدن، تقول: (أعمل لكسب المال) (ال) في (المال) هنا هل هي عهدية تريد مالًا معينًا، تريد أن تسعى لكي تجمعه، هل هي جنسية استغراقية تجمع كل المال؟ لا، هي هنا جنسية لبيان الماهية؛ يعني أعمل لأكسب من هذا الجنس.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[الأنبياء:٣٠] كل شيء حي جعله الله -عَزَّ وَجَل- وخلقه من هذا الجنس من جنس الماء، لكن هل معنى ذلك أن كل قطرة ماء يخلق الله -عَزَّ وَجَل- منها حياةً، أو أن بعض المال يذهب هدرًا، ولا ينبت منه شيء، ولا يشرب منه حي، فالمراد: أنه من هذا الجنس من جنس الماء يخلق الله -عَزَّ وَجَل- الأشياء الحية، وهكذا.

فالخلاصة: أن (ال) تُعرِّف بأحد طريقين:

- إما بالعهد وتسمى العهدية.
- أو بإرادة الجنس وتسمى جنسية.

ثم ختم ابن هشام الكلام على المعرَّف ب(ال).

بقوله:

"وإبدال اللام ميمًا لغةٌ حميرية"

فهذه اللغة لقبيلة حميَر وهي من قبائل جنوب الجزيرة، وما زالت في لغة بعض الناس اليوم، فيقلبون ويبدلون (ال) إلى (أم) فيقولون بدل (الباب) (امباب) وهذا كثيرٌ مستعمل اليوم.

ومن ذلك قول شاعره:

"ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهـــم وامسلمة"

يعني (بالسهم وبالسلمة).

ويروون في ذلك حديثًا بلفظ (ليس من امبر الصيام في امسفر)، وهو لا يثبت بهذا اللفظ، وإن كان بالرواية المشهورة ثابتًا أقصد ب(ال)، ويخرجون على ذلك قول بعض الناس اليوم: (امبارح)؛ أي (البارح) ونحو ذلك.

فهذا ما يتعلق بالمعرف ب(ال)، ودعوني أسألكم في آخره عن قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[التوبة:١٩] ما نوع (ال) في ﴿الْحَاجِّ﴾ ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾[التوبة:١٩] عهدية أو جنسية؟

الطالب: .....

الشيخ: أقربها أنها عهدية علمية، ﴿الْحَاجِّ﴾ المعهود الذي يأتي إليكم في مكة.

﴿وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[التوبة:١٩]، ﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[التوبة:١٩] عهدية علمية.

﴿ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[التوبة:١٩] (ال) في ﴿اللَّهِ﴾ هذه زائدة لدخولها على العلم.

و(ال) في ﴿الْيَوْمِ الآخِرِ﴾[التوبة:١٩] أيضًا علمية.

طيب، قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾[النساء:٣٤] هذه جنسية استغراقية، أو لبيان الماهية والحقيقة؟

لبيان الماهية والحقيقة؛ لأن بعض الرجال قد سفيهًا، أو مجنونًا، فتقوم عليه بعض النساء.

قولنا: (المرأة أعطف من الرجل) هذه جنسية لبيان الماهية؛ يعني هذا الجنس أعطف من هذا الجنس؛ لأن قد تجد من الرجال من هو أعطف من بعض النساء.

قال الشاعر:

"سلكت للمجد دربًا والدرب صعبًا طويل"

ما نوع (ال) في (الدرب)؟

ذكرية؛ يعني الضرب المذكور قبل قليل.

وفي الحديث: «أَهْلَكَ النّاس الدِّينَار وَالدِّرْهَم» هذه جنسية لبيان الماهية.

طيب، هل نقول: جنسية استغراقية «أَهْلَكَ النّاس الدِّينَار وَالدِّرْهَم»؟

لو قلنا: استغراقية معنى ذلك كل دينار وكل درهم من أسباب هلاك الناس، وهذا غير صحيح، بعض الأموال هي من أسباب سعادة الناس، وجلب الخير، والأجور لهم، لكن هذا الجنس غالبًا هو من أسباب هلاك الناس.

■ ثم ننتقل إلى المعرفة الأخيرة وهي المعرفة السادسة: المضاف إلى معرفة:

وفيها يقول ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ-:

"والمضافُ إلى واحدٍ مما ذُكِر، وَهُو بحسبِ ما يُضاف إليه، إلى أنَّ المضاف إلى الضمير فكالعلم"

نعم، كل اسمٍ أضيف إلى معرفة، فإنه يكتسب التعريف، فأنت إذا قلت مثلًا: (قلمٌ) (هذا قلمٌ) ف(قلمٌ) نكرة.

- فإن أضفته إلى ضمير، فقلت: (قلمي) أو (قلمك) صار معرفةً بالإضافة إلى الضمير.
- أو أضفته إلى علم ك(قلم محمد).
- أو أضفته إلى اسم إشارة ك(قلم هذا).
- أو أضفته إلى اسمٍ موصول ك(قلم الذي بجانبك).
- أو أضفته إلى معرفٍ ب(ال) ك(قلم الرجل) فإنه يكتسب بذلك التعريف.

ومعنى ذلك:

أن المضاف إلى نكرة ليس معرفة؛ لأنه خصص المعرفة السادسة بأنها المضاف إلى معرفة، لكن لو أضيف إلى نكرة، فقيل: (قلم رجلٍ)، لا (قلم الرجل)، فإنه لا يكتسب التعريف.

طيب، ماذا يكتسب؟ وماذا يستفيد؟

قالوا: يكتسب التخصيص.

والتخصيص: حالةٌ بين التعريف والتنكير.

فالتنكير: كما عرفناه اسمٌ شائعٌ في الجنس، كلمة (قلم) يمكن أن تطلق على أي قلم من جنس الأقلام، قلم أحمر أو أزرق، قلم جيد، قديم، غالي، رخيص، قلم أستاذ، قلم، فإذا قلت: (قلم رجلٍ) خصصت؛ يعني ضيقت دائرة التنكير، لكنك لم تُزلها ولم تعدمها، ضيقتها (قلم رجل) أخرجت أقلام غير الرجال.

وكذلك لو نعتَّ وقلت: (قلمٌ أحمر) أو (قلمٌ غالٍ)، أيضًا يفيد التخصيص، تضييق التنكير.

طيب، ما الذي يزيل التنكير ويعدمه؟

هو التعريف، إذن عندنا التنكير دائرة كاملة، وعندنا التخصيص تضييق للدائرة، وعندنا التعريف وهو التحديد والتعيين، وإزالة التنكير، فهذا ما يتعلق ببقية الكلام على النكرة والمعرفة.

❖ لننتقل إلى الكلام على المبتدأ والخبر:

نحن إلى الآن انتهينا من الكلام على الأحكام الإفرادية، انتهينا من الكلام على أحكام الكلمة الإفرادية تبعًا لابن هشام، فانتهينا من الكلام على أنواع الكلمة؛ أي انقسامها إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف، وانتهينا من الكلام على انقسام إلى معرب ومبني، وانتهينا من الكلام على انقسام الاسم إلى نكرةٍ ومعرفة.

وهذه أحكام الكلمة الإفرادية، لينتقل ابن هشامٍ إلى الكلام على أحكام الكلام، أحكام الكلام يعني الجمل، يعني الأحكام التركيبية، نقول: أحكام الكلام التركيبية.

وأحكام الكلام التركيبية أحكام الجمل:

- إما أن تكون خاصةً بالجملة الفعلية، فهي أحكام الجملة الفعلية.
- أو خاصةٌ بأحكام الجملة الاسمية فهي أحكام الجملة الاسمية.
- أو أنها مشتركةٌ بين الجملتين تكمِّل الجملة الاسمية، وتكمِّل الجملة الفعلية، فهي المكملات.

ولهذا سيحاول ابن هشام كالنحويين أن يرتب هذه الأحكام لكثرتها، فسيبدأ بالأحكام الخاصة بالجملة الاسمية، ثم الأحكام الخاصة الجملة الفعلية، ثم المكملات، ثم بعض الأساليب النحوية، وقد ذكرنا ذلك في ترتيب قطر الندى في أول الشرح.

فهو إذن سيبدأ بالأحكام النحوية الخاصة للجملة الاسمية؛ يعني صور الجملة الاسمية، إذا أردت أن تدرس الجملة الاسمية، فمعنى ذلك أنك يجب أن تدرس جميع الصور التي تأتي عليها الجملة الاسمية في اللغة العربية.

والجملة الاسمية تأتي على أربعة صور تفصيلًا سيدرسها ابن هشام صورة صورة:

- فالصورة الأولى: أن تكون الجملة الاسمية مرفوعة الجزأين، وذلك إذا لم تُسبق بناسخ، كقولك: (محمدٌ كريمٌ)، فهذه تدرس في باب المبتدأ والخبر؛ ولهذا بدأ بالمبتدأ والخبر؛ لأنها الصورة الأولى الأصلية.
- والصورة الثانية: أن يكون الجزء الأول فيها مرفوعًا، والجزء الثاني فيها منصوبًا، وذلك إذا سُبقَت بكان وأخواتها، كقولك: (كان محمدٌ كريمًا)؛ ولهذا سيتكلم ابن هشام بعد المبتدأ والخبر على باب كان وأخواتها، وما يعمل عمل كان وأخواتها.
- والصورة الثالثة للجملة الاسمية: أن تكون منصوبة الجزء الأول، مرفوعة الجزء الثاني، وذلك إذا سبقت بإنَّ وأخواتها، كقولك: (إن محمدًا كريمٌ) فلهذا سيتكلم ابن هشام بعد كان وأخواتها على إنَّ وأخواتها، وكذلك على ما يعمل عملها، وهي لا النافية الجنس.
- والصورة الرابعة للجملة الاسمية: أن تكون منصوبة الجزأين، وذلك إذا سبقت بظننت وأخواتها، كقولك: (ظننت محمدًا كريمًا)؛ فلهذا سيتكلم في النهاية؛ أقصد نهاية أحكام الجملة الاسمية على باب ظننت وأخواتها، فإذا انتهى من ظننت

وأخواتها سينتقل إلى الكلام على الفاعل، يعني انتهى من أحكام الجملة الاسمية، وسينتقل إلى أحكام الجملةِ الفعلية.

إذن سنبدأ بباب المبتدأ والخبر تبعًا لابن هشام.

قال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-:

"بَابُ" أو قال: "بابُ المُبْتَدَأ وَالخَبَر"

في هذا الباب سيذكر ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- عشر مسائل، ونحن سنتابعه على ذلك، إلا أنه لم يذكر منها تعريف المبتدأ والخبر، ربما اكتفاءً بتعريفهما في نحو المبتدئين، لكن الكلام على تعريفهما جديرٌ بالمتوسطين؛ لكي نتوسع في معرفة المبتدأ والخبر، وبعض أساليبه، وأمثلته التي قد تخفى على بعض المتوسطين.

فالمبتدأ: كما سبق في نحو المبتدئين هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، فكل اسمٍ مجردٍ عن العوامل اللفظية فهو مبتدأٌ سواءٌ أكان في أول الجملة، أم في وسطها، أم في آخرها؛ يعني كل اسم لم يُسبق بعاملٍ لفظي فهو مبتدأ، فإذا وجدنا المبتدأ فخبره سهل، نسأل أُخبِر عن هذا المبتدأ بماذا؟ فالجواب: هو الخبر، أخبرنا عن المبتدأ، أخبرنا عن هذا المبتدأ بأنه كذا.

إذن لكي نعرف المبتدأ لا بد أن نعرف ما المراد بالعوامل اللفظية.

المبتدأ: كل اسمٍ لم يسبق بعاملٍ لفظي، مجردٌ عن العوامل اللفظية.

فما المراد بالعوامل اللفظية؟

العوامل: جمع عامل، والعامل كل ما يعمل، كل ما يعمل الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، فيرفع، أو ينصب، أو يجر، أو يجزم، هذا نسميه عامل. طيب، هذا من حيث التعريف.

طيب، من حيث الحصر ما العوامل حصرًا؟

العوامل ثلاثة:

- الأول: الأفعال كلها.

قلنا: أول العوامل الأفعال، الأفعال كلها عوامل؛ لأنها ترفع فاعلها، إذن ترفع، وقد ترفع الفاعل وتنصب المفعول به، ترفع وتنصب، فهي عوامل كلها.

- النوع الثاني من العوامل الحروف العاملة.

قلنا: الحروف العاملة؛ لأن الحروف بعضها عاملة، وبعضها هاملة مهملة ليس لها عمل، والتفريق بين الحروف العاملة والهاملة سهل؛ لأن الحروف العاملة هي التي تُدرس في النحو، أي حرف عامل، أي حرف له عمل لا بد أن ندرسه في النحو؛ لكي نعرف عمله، والحروف الهاملة لا تدرس، فحروف الجر لها باب من الحروف العاملة، إن وأخواتها لها باب هذه عاملة؛ لأنها تعمل ترفع تنصب وترف، وحروف الجر تجر، وهكذا.

الحروف الهاملة كثيرة: هي الحروف التي لم يذكر في النحو أنها ترفع أن تنصب، أو تجر، أو تجزم، مثلًا حرف الاستفهام (هل والهمزة) يعملان أو لا يعملان شيئًا؟ لا يعملان، غير عوامل.

طيب، (إن الشرطية) حرف، و(إذ ما الشرطية) حرف على الصحيح، طيب حرف عامل ولَّا هامل؟

هذا عامل جازم، عامل.

لكن (قد) حرف عامل أو هامل و(نعم) وحروف الجواب (لا، وأجل، وبلى)؟

حروف هاملة و(كلا) حرف زجر هامل، و(تاء التأنيث) حرف هامل، وهكذا.

- النوع الثالث من العوامل هو الاسم الواقع مضافًا.

هو الاسم إذا وقع مضافًا؛ لأنه يجر المضاف إليه، فقد عمل الجر.

إذن فالعوامل ثلاثة:

- الأفعال كلها.
- والحروف العاملة.
- والاسم الواقع مضافًا.

ونحن نقول في تعريف المبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية؛ يعني كل اسمٍ لم يسبق بفعلٍ، ولا بحرفٍ عامل، ولا بمضاف فهو مبتدأ، فالمبتدأ سهل، فإذا وجدت المبتدأ فابحث عن خبره، نقول: (الله ربنا)، (الله) واضح أنه مجرد عن العوامل اللفظية وهو مبتدأ، وأخبرنا عنه بأنه (ربنا)، (محمدٌ رسولنا) واضح، (في الدار محمدٌ) (في) حرف جر، المبتدأ لا يكون إلا اسمًا، ما يكون فعلًا ولا حرفًا، طيب (الدار) لا يكون مبتدأً؛ لأنه مسبوق بحرف الجر (في) (في الدار)، طيب، و(محمدٌ) صار مجردًا أو مسبوقًا؟ صار مجردًا؛ لأن حرف الجر (في) جرَّ (الدار) وانتهى عمله (في الدار) فصار (محمدٌ) مجردًا فصار مبتدأً، فنبحث عن خبره، أخبرنا عن (محمدٍ) بأنه (في الدار)، إذن (في الدار) خبر مقدم، و(محمد) مبتدأٌ مؤخر.

(جاء محمدٌ يده على رأسه)، (جاء) فعلٌ ماضٍ، الفعل لا يكون مبتدأً، و(محمدٌ) اسم لكن مسبوق بفعل، ما يكون مبتدأً، هذا فاعل (جاء محمدٌ)، و(يده) اسم مجرد أو مسبوق؟ مجرد؛ لأن جاء تطلب فاعلًا، وقد رفعت فاعلها، (جاء محمدٌ) فصارت (يده) مبتدأً؛ لأن اسم مجرد، فنبحث عن خبره، أخبرنا عن (يده) بأنها (على رأسه)، الخبر (على رأسه).

فإن قلت: (يده على رأسه) (يده) مبتدأ، و(على رأسه) خبر، وهذه جملة اسمية داخل جملة كبرى (جاء محمدٌ يده على رأسه).

فهذه الجملة الصغرى ما إعرابها داخل الجملة الكبرى؟

فمن قواعد الإعراب المشهورة:

أن الجمل وأشباه الجمل بعد المعارف أحوالٌ منها، وبعد النكرات نعوتٌ لها، الجملة، وكذلك شبه الجملة إذا وقعت بعد معرفة فهي حالٌ من هذه المعرفة، وإن وقعت بعد نكرة فهي نعتٌ لهذه النكرة، وجملة (يده على رأسه) وقعت بعد (محمد) بعد معرفة، إذن حالٌ من (محمد)؛ يعني (جاء محمدٌ) حالة كونه (يده على رأسه).

ضبطتم هذا الضابط من ضوابط الإعراب المهمة.

طيب، نعطيكم ضابطًا آخر يقول: "كل ضميرٍ اتصل باسمٍ فهما مضاف ومضاف إليه"

ضابط: كل ضميرٍ اتصل باسمٍ فهما مضافٌ ومضاف إليه، فما إعراب (الهاء) في (يده)؟

مضافٌ إليه، (يد) مبتدأ وهو مضاف و(الهاء) مضافٌ إليه، (على رأسه) (على) حرف جر، و(رأسه) اسم مجرور بعلى، فما إعراب الهاء في (رأسه)؟

(رأس) مضاف، و(الهاء) مضافٌ إليه، وهكذا.

طيب، (محمدٌ يده سخيةٌ) (محمدٌ مبتدأ لأنه مجرد عن العوامل اللفظية. طيب (يده) ننظر هل يده خبر عن (محمد)؟ هل أخبرت عن (محمد) بأنه يده؟ لا.

طيب، نطبق تعريف المبتدأ (يده) هل هو اسم مجرد ولَّا مسبوق؟

مجرد، صار مبتدأً.

ونبحث عن خبر (اليد) (يده) ماذا؟ (سخيةٌ)، (سخيةٌ) خبر (يده)، طيب (يده سخيةٌ) هذه الجملة خبرٌ ل(محمد) وهذا يسمى تكرار المبتدأ، أو تعدد المبتدآت، وهذا الذي يقال فيه: (محمدٌ)

مبتدأ أول، و(يده) مبتدأ ثانٍ، و(سخيةٌ) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، صارت رياضيات.

وتقول: (جاء الذي يده سخيةٌ) (جاء الذي)، (جاء) فعل، و(الذي) اسم، لكنه فاعل عرفنا؛ لأنه مسبوق بفعل لا يكون مبتدأً.

طيب، (جاء) رفع فاعله وانتهى، فما إعراب يده في (جاء الذي يده سخيةٌ)؟

مبتدأ، وخبر (يده) (سخيةٌ)، و(يده سخيةٌ) جملة اسمية وقعت بعد الموصول، وعرفنا في باب الموصول أنها صلة الموصول، وصلة الموصول من الجمل التي ليس لها محلٌّ من الإعراب، نقول: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

إذن يمكن أن نستثني الجملة الواقعة بعد الاسم الموصول من القاعدة السابقة في إعراب الجمل، فالجمل إذا وقعت بعد الموصول، فهي صلةٌ للموصول لا محل لها من الإعراب.

تقول: (هذا رجلٌ أبوه عمي) فهذا اسم إشارة مجرد عن العوامل اللفظية فهو مبتدأ، وأخبرنا عنه بأنه (رجلٌ)، ف(رجلٌ) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(أبوه) اسمٌ مجردٌ أم مسبوق بعامل على ذلك؟ صار مجردًا، فصار مبتدأً ويحتاج إلى خبر، فأخبرنا عن أبوه بأنه (عمي) ف(عمي) خبر (أبوه)، (أبوه عمي).

طيب، وجملة (أبوه عمي) هذه الجملة الاسمية وقعت بعد نكرة أم معرفة؟

بعد نكرة، فهي نعتٌ للنكرة، (هذا رجلٌ) منعوت موصوف بأنه (أبوه عمي).

وما إعراب (الهاء) في (أبوه)؟

مضافٌ إليه.

وإعراب (الياء) في (عمي) مضافٌ إليه.

طيب، وتقول: (أخو محمدٍ عالمٌ) ف(أخو) مبتدأ؛ لأنه مجرد، و(محمد) في (أخو محمدٍ عالمٌ)، (محمد).

هل أخبرت عن الأخ بأنه محمد هنا؟

لا.

طيب، نطبق تعريف المبتدأ: هل محمد مسبوق بعامل أم مجرد؟

مسبوق بعامل، مسبوق بمضاف، فجره (محمدٍ) مضاف إليه، لا يكون مبتدأً، وخبر (أخو محمدٍ) هو قوله: (عالمٌ).

طيب، وتقول، أو قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[الفاتحة:٥] ﴿إِيَّاكَ﴾ هذا اسم ضمير وقع في أول الجملة، فهل يكون مبتدأً؟

الجواب: لا؛ لأنه ضمير نصب، ضمير نصب؛ يعني أن ﴿إِيَّاكَ﴾ كقولك في الظاهر: (محمدًا)، ضمير الرفع يعني كقولك في الظاهر: (محمدٌ)، وضمير الجر يعني كقولك في الظاهر: (محمدٍ)، ف﴿إِيَّاكَ﴾ ضمير نصب؛ يعني كقولك: (محمدًا)، هل (محمدًا) بالنصب يقع مبتدأً؟ لا، إذن ﴿إِيَّاكَ﴾ لا يقع مبتدأً، هذا لا بد أن تعربه نصبًا، هذا مفعول به مقدَّم ﴿نَعْبُدُ﴾ ثم تقدم الضمير.

طيب، لو قلنا: (هل محمدٌ حاضرٌ؟) (هل) حرف استفهام، و(محمدٌ) اسم مسبوقٌ أم مجردٌ؟ مجرد فهو مبتدأ، وخبره حاضرٌ، و(هل) حرفٌ هامل.

طيب (هل من طالبٍ حاضرٌ؟) (هل) حرف استفهام هامل، انتهينا منه، و(من) حرف جر؛ يعني عامل أو هامل؟

عامل.

لكنه حرف جر زائد أم أصلي؟

الزائد: هو ما كان دخوله وخروجه سواءً في المعنى الإجمالي، أما الأصلي فهو الذي إذا حذفته فسد الكلام، كقولك: (صليت في المسجد) ما تقول: (صليت المسجدَ)، أو (خرجتُ من البيت) ما تقول: (خرجت البيتَ).

وأما (مِن) في هذا المثال (هل مِن طالبٍ حاضرٌ) فهو جرٌّ زائد؛ لأنك تقول: (هل طالبٌ حاضرٌ؟) والزائد كالمعدوم من حيث الإعراب، أما من حيث المعنى فمعناه التأكيد من أدوات التأكيد.

ف(طالبٍ) بعده هل يكون حينئذٍ مسبوقًا بعامل حقيقي، أو مسبوق بعاملٍ غير حقيقي؟

يعني في اللفظ هو عامل، لكن في الحقيقة هو زائد كأنه معدوم، نعم هو كذلك؛ فلهذا يبقى مبتدأً، وسيأتي إعرابه، أو كيفية إعرابه بعد قليل، و(حاضرٌ) هو الخبر، وهكذا.

<u>ومما ينبه إليه أيضًا في تعريف المبتدأ:</u>

أننا قلنا: أن المبتدأ هو الاسم، ولم يقيده، فمعنى ذلك أن الأسماء إجمالًا كلها يمكن أن تقع مبتدأً، كما رأيتم (عَلَم، أو إشارة، أو موصول، أو غير ذلك، أو كان اسمًا صريحًا كجميع ما ذُكِر، أو اسمًا مؤوَّلًا؛ يعني يتكون من حرف مصدريٍّ وصلته.

والحروف المصدرية:

(أنْ) والفعل بعدها، أو (أنَّ) واسمها وخبرها، كأن تقول: (أن تجتهد أحب إليّ)، (أنْ تجتهد)، (أنْ) وحدها حرف، حرفٌ مصدري ناصب للمضارع، و(لتجتهد) وحدها فعلٌ مضارع، وفاعل تجتهد) مستتر تقديره أنت، الفاعل وحده اسم، إذن ف(أنْ) حرف، وتجتهد)

فعل، والفاعل اسم، لكن (أنْ تجتهد) كلها معًا؛ يعني (أن) وصلتها، (أن تجتهد) كلها اسم، (أنْ تجتهد) نقول: هذا اسم مؤوَّل يعامل معاملة الصريح، فيقع مبتدأً، والخبر (خيرٌ).

فإذا سئت أين الخبر في قولك: (أن تجتهد خيرٌ لك)؟

فالجواب: الخبر هو (أن تجتهد)، هذا الاسم المؤول، ولا نقول كما يظن بعض الطلاب: أن المبتدأ هو ما يقابله من الأسماء الصريحة وهو اجتهادك، لا اجتهادك يكون مبتدأً لو صُرِّح به، (فإن اجتهادك خيرٌ لك) نقول: (اجتهادك) مبتدأ، (وخير) خبر، لكن إن أتيت بالاسم مؤولًا (أن تجتهد) فالخبر هو هذا الاسم المؤول.

آسف، إن أتيت بالاسم مبتدأً فالمبتدأ هو هذا الاسم المؤول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ﴾[البقرة:١٨٤]، وتقول: (أن تتصدق شيءٌ جميل)، وتقول: (من الأدب أن تخفض صوتك عند والديك) (من الأدب أن تخفض) (مِن) حرف جر، و(الأدب) اسم مجرور ب(من)، (أنْ تخفض) اسم، أليس كذلك؟ اسم.

هل سبق بعامل أم لم يسبق بعامل؟

لم يسبق بعامل؛ لأن من جرت الأدب وانتهى عملها.

إذن ما إعراب (أن تجتهد)؟

مبتدأ، لانطباق التعريف عليه، والخبر مقدم وهو من الأدب؛ يعني أن تخفض صوتك عند والديك من الأدب، خفضك صوتك عند والديك من الأدب.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾[الروم:٢٥].

وإذا قلت: (من الأدب أنَّ الطالب يخفض صوته عند أستاذه)، ف(من) حرف جر، و(الأدب) اسم مجرور بمِن، و(أنَّ) هذا حرف مصدري، و(الطالب) اسمها، وجملة (يخفض

صوته) خبر أنَّ، وأنَّ واسمها وخبرها اسمٌ مؤوَّل، صار مجردًا من العوامل اللفظية، فصار مبتدأً، وخبره مقدم (من الأدب)، وهكذا.

ومن أساليب المبتدأ وهي كثيرة:

أن تقول: (أين خالدٌ ساكنٌ؟) (أين) هذا اسم زمان يدل على الظرفية؛ يعني ظرف مكان، و(خالدٌ) على ذلك مجرد أم مسبوق؟ مجرد فيكون مبتدأً، والخبر ساكنٌ، ف(خالدٌ) مبتدأ، و(ساكنٌ) خبر، و(أين) ظرف مكان مقدَّم وجوبًا.

وكذلك قوله: (اليوم خالدٌ مسافرٌ) (اليوم) هذا ظرف زمان، و(خالدٌ) اسم مجرد لم يسبق بعامل فصارً مبتدأً.

طيب، الأساليب كثيرة لكن نتجاوز بعضها، وسيأتي بعض هذه الأساليب، وبعض هذه المواضع فيما سيذكره ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-من تقديم الخبر، وتأخير المبتدأ، ومن حيث المبتدأ والخبر، هذه كلها داخلة أيضًا في أساليب المبتدأ والخبر، فهذا في تعريف المبتدأ وشيءٌ من أسالبه وأمثلته، ورأيتم أن جميع هذا الأمثلة داخلةٌ في التعريف، فمن أتقن التعريف سهل عليه استخراج المبتدأ، ومن استخرج المبتدأ سهل عليه استخراج خبره.

■ أما المسائل العشر التي ذكرها ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في هذا الباب:

- فأولها: حكم المبتدأ والخبر.

وفي ذلك يقول ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ-: "باب المُبْتَدَأ وَالخَبَر مرفوعان"

هذا بيان للحكم الإعرابي، فالمبتدأ حكمه الرفع، والخبر حكمه الرفع، ودرسنا في باب المعرب والمبني أن المبتدأ والخبر إذا كانا معربين قيل: مبتدأٌ مرفوع، وخبرٌ مرفوع، وإن كانا مبنيين، قيل: مبتدأ وفي محل رفع، وخبره في محل رفع فلا نعيد ذلك.

ومما ينبه عليه هنا:

أن المبتدأ قد يجرُّ لفظَا بحرف جرٍّ زائد، قد يجر لفظًا؛ يعني فقط في اللفظ؛ لكنه يبقى في الإعراب مبتدأً نحو (هل من رجلٍ في البيت؟)، والمعنى (هل رجل في البيت) ف(من) زائدة، (هل من طالبٍ حاضرٌ) يعني (هل طالبٌ حاضرٌ؟)، قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[فاطر:٣] المعنى اللغوي والله أعلم (هل خالقٌ غير الله؟)، وتقول العرب: (بحسبك درهمٌ) يعني (حسبك درهمٌ) (كافيك درهمٌ).

فإن سألت: كيف نعرب المبتدأ حينئذٍ إذا كان مسبوقًا بحرف جرٍّ زائد؟

فالقاعدة تقول:

حرف الجر الزائد يغير اللفظ، ولكنه لا يغير الإعراب، يغير اللفظ فيجر الاسم بعده؛ لكن لا يغير إعرابه، الفاعل يبقى فاعلًا، والمبتدأ يبقى مبتدأً، والمفعول به يبقى مفعولًا به، وهكذا؛ لأن حرف الجر الزائد قد يدخل على أشياء كثيرة، فإذا دخل على المبتدأ كما هنا، فقلت: (هل من طالبٍ حاضرٌ؟) أو (هل من طالبٍ في المدرسة؟) قلنا: (طالبٍ) مبتدأً ما نقول: اسم مجرور نقول: مبتدأ مرفوع محلًّا، مجرور لفظًا بمِن الزائدة، أو بحرف الجر الزائد.

وكذلك لو دخل على الفاعل، فقلت: هل جاء رجل) فاعل، (فهل جاء من رجلٍ؟) نقول: (مِن) حرف جر زائد، و(رجلٍ) فاعل مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا بمن الزائدة.

وكقولك: (هل أكرمت أحدًا) مفعول به، (هل أكرمت من أحدٍ) (أحدٍ) مفعول به منصوبٌ محلًّا، مجرور لفظًا.

وتقول: (ليس زيدٌ بخيلًا) (بخيلًا) خبر ليس منصوب، ثم تزيد (الباء) فتقول: (ليس زيدٌ ببخيلٍ) فتقول: (الباء) حرف جر زائد، و(بخيلٍ) تقول: خبر ليس منصوب محلًّا، مجرور لفظًا.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾[النساء:٨١]؛ أي كفى الله وكيلًا، ف(الباء) حرف جر زائد، والاسم الجليل فاعل مرفوع محلًّا، مجرورٌ لفظًا بحرف الجر الزائد.

ثم مثَّل ابن هشام لهما فقال:

"ك(الله رَبنَا) (وَمُحَمّد نَبينَا)"

مثَّل لهما بمثالين كريمين، ونحن كنا قد مثلنا قبل قليل بأمثلةٍ كثيرة للمبتدأ.

نتوقف هنا، ونكمل إن شاء الله بعد الصلاة، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الخامس (الجزء الثاني):

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فنكمل المسائل العشر التي ذكرها ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في باب المبتدأ والخبر، فذكرنا المسألة الأولى، وكانت في حكم المبتدأ والخبر.

وننتقل الآن إلى المسألة الثانية وهي في وقوع المبتدأ نكرةً:

وفي ذلك يقول ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ-:

"وَيَقَع الْمُبْتَدَأ نكرَةً إِن عَمَّ أَو خص نَحْو: (مَا رجلٌ فِي الدَّار)، و﴿أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ﴾[النمل:٦٠]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[البقرة:٢٢١]، (وَخمْس صلوَات كتبهن الله)" انتهى كلامه.

فالأصل في المبتدأ: أن يكون معرفة؛ لأن المبتدأ في المعنى محكومٌ عليه بالخبر، وإذا قلت: (محمدٌ كريمٌ) فقد أخبرت وحكمت على (محمدٍ) بالكرم، والحكم لا يكون له فائدة إلا إذا وقع على معلوم؛ يعني لا يصح أن تقول: (رجلٌ كريمٌ) تريد أن (كريم) خبر عن (رجل)؛ لأنه لا فائدة من ذلك؛ لأنه معلوم أن الدنيا فيها رجل كريم.

ما الفائدة من ذلك؟

لا فائدة؛ فلهذا الأصل أن المبتدأ لا يقع نكرة؛ لأن المبتدأ محكومٌ عليه، وإنما يحكم على معرفة.

ولكن يجوز وقوع المبتدأ نكرةُ في مواضع ذكر ابن هشام منها هنا بالأمثلة أربعة مواضع:

- الموضع الأول: إذا تلت النكرة نفيًا، النكرة إذا سبقت بنفيٍ جاز أن تقع مبتدأً كقولك: (ما مهملٌ ناجحٌ)، (ما) حرف نفي، (مهملٌ) مبتدأ، (ناجحٌ) خبره.

  ومثال ابن هشام: (ما رجلٌ في الدار) أخبر، أو نفى وجود رجلٍ في الدار.

- الموقع الثاني أو الموضع الثاني لوقوع المبتدأ نكرة: إذا تلت النكرة استفهامًا، إذا سبقت النكرة باستفهام جاز أن تقع مبتدأً، كقولك: (هل طالب في القاعة؟)؛ يعني لولا الاستفهام لوجب أن تقول: (الطالب في القاعة)، لو نَكَّرت قلت: (طالبٌ في القاعة) لم يجز؛ لعدم الفائدة، إلا إن سُبِقَت بنفي أو استفهام، فتقول: (ما طالبٌ في القاعة) أو (هل طالبٌ في القاعة؟) فتتم الفائدة، فيجوز الابتداء بالنكرة، وتقول: (أزائرٌ عندك؟)، (فزائر) مبتدأ، و(عندك) خبر.

  ومثال ابن هشام قوله تعالى: ﴿أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ﴾[النمل:٦٠] ﴿أَإِلَهٌ﴾ مبتدأ، و﴿مَعَ اللَّهِ﴾ خبره.

- والموضع الثالث لوقوع المبتدأ نكرة: إذا وُصِفت النكرة كأن تقول: (رجلٌ كريمٌ في المجلس)، (رجلٌ) مبتدأ، (كريمٌ) صفته نعته، طيب ما بال هذا (الرجل الكريم) ما الخبر؟ (في المجلس).

(طالبٌ مجتهد خيرٌ من طالبٍ مهمل)، ف(خيرٌ) هو الخبر، ومبتدؤُه (طالبٌ مجتهدٌ) صح وقوعه نكرة؛ لأنه نُعِت ووصِف، تقول: (مالٌ حلالٌ قليلٌ يكفي) (مالٌ) مبتدأ، (حلالٌ قليلٌ) نعتان يكفي الخبر.

وشاهد ابن هشام في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[البقرة:٢٢١] ف﴿خَيْرٌ﴾ هو الخبر، والمبتدأ ﴿عَبْدٌ﴾ لأنه نُعِت بقوله: ﴿مُؤْمِنٌ﴾.

- والموضع الرابع لوقوع المبتدأ نكرة: إذا كانت النكرة مضافة إلى نكرةٍ أخرى، نحو (طالب علمٍ خيرٌ من طالب مالٍ)، ف(خيرٌ) الخبر، والمبتدأ (طالب علمٍ)، جاز الابتداء بكلمة (طالب) مع أنها نكرة لإضافتها إلى نكرة.

وشاهد ابن هشام: حديث «خَمْسُ صَلَوَاتٍ» ما بالهن؟ «كَتَبَهُنَّ الله» «خَمْسُ» أضيفت إلى «صلواتٍ» فصح الابتداء بها.

وهناك مواضع أخرى للابتداء بالنكرة لم يذكرها ابن هشام.

- فمن المواضع المشهورة للابتداء بالنكرة بعد هذه الأربعة موضعٌ خامس وهو: إذا كان الخبرُ شبه جملةٍ مقدمًا، إذا كان الخبر شبه جملة وقدَّمت هذا الخبر شبه الجملة، فيجوز أن يكون المبتدأ المتأخر نكرةً، تقول: (في البيت رجلٌ)، (في الفصل طالبٌ)، (في المسجد مصلون)، (في الكتاب فائدةٌ)، قال تعالى: ﴿عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[البقرة:٧] قال: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[ق:٣٥]، وهكذا.

- والموضع السادس: أن يتعلق بالنكرة شبه جملة، أن يأتي بعد النكرة شبه جملة، شبه الجملة هذه ليست خبرًا عن المبتدأ، بل متعلقةٌ بالمبتدأ قبل الخبر، كأن تقول: (تشجيعٌ على الخير مطلوبٌ) و(تشجيع) مبتدأ، و(مطلوبٌ) خبر، وصح الابتداء بالنكرة لتعلق شبه الجملة بها، وتقول: «أَمْرٌ بمعَرُوفٍ صَدَقَة» حديث، تقول: (دعاءٌ في السحر أقوى أسلحة المؤمن) وهكذا.

فهذه ست مواضع الابتداء بالنكرة، وقد أوصل بعض النحويين مسوغات الابتداء بالنكرة كابن عقيل في شرحه على الألفية إلى أربعين مسوغًا، وبعضهم إلى أكثر من ذلك.

وبعضهم أعاد كل هذه المواضع وهذه المسوغات إلى أمرين فقط:

- إلى التعميم.

- أو إلى التخصيص.

يقول: النكرة إذا عمَّت أو خصَّت جاز الابتداء بها، كما فعل ابن هشام هنا.

فقال:

"وَيَقَع الْمُبْتَدَأ نكرَةً إِن عَمَّ أَو خص"

وبعضهم كسيبويه وابن مالك أعادوا كل هذه المواضع إلى موضعٍ واحد، وهو الإفادة، فإذا أفاد الابتداء بالنكرة جاز، وإذا لم يفِد لم يجُز.

وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته:

"ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفِد"

يعني إذا أفادت جاز الابتداء بها؛ ولهذا تجد في كلام العرب مواضع من الابتداء بالنكرة لا تدخل في هذه الستة، كقولهم: (تمرةٌ خيرٌ من جرادة)، وكقولهم: (ضعيفٌ عاد بقرملة)،

وكقولهم: (شرٌّ هرَّ ذا ناب)، ونقول: (شيءٌ خيرٌ من لا شيء)، وقبل ذلك كله قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[المطففين:١] ﴿وَيْلٌ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿لِلْمُطَفِّفِينَ﴾.

ولو تأملنا في المواضع الستة السابقة: لوجدنا أنها تعود إلى الفائدة، أو تعود إلى التعميم، أو إلى التخصيص.

- ففي الموضع الأول والثاني: إذا سُبِقَت بنفي، أو سُبِقت باستفهام النكرة هنا تعود إلى التعميم؛ ولهذا يقولون، يقول الأصوليون: النكرة في سياق النفي والاستفهام تعُم.
- وفي الموضع الثالث والرابع: إذا وصِفَت النكرة (رجلٌ كريم، خيرٌ من رجلٍ بخيل)، أو إذا أضيفت إلى نكرة (طالب علم خيرٌ من طالب مال) هذا يعود إلى التخصيص، خصصت بالوصف أو خُصِّصت بالإضافة.

ثم ننتقل إلى المسألة الثالثة التي ذكرها ابن هشام، وهي نوعا الخبر:

المبتدأ كما سبق في تعريفه لا يكون إلا اسمًا، وهذا سبق شرحه في التعريف، وأما الخبر فأوسع من المبتدأ؛ لأنه على نوعين: مفردٍ وجملة، والخبر إما مفرد وإما جملة.

فالنوع الأول من أنواع الخبر هو الخبر المفرد: وابن هشام ما ذكره، ربما لأنه الأصل، أو لأنه مثَّل له من قبل ب(الله ربنا) واكتفى بذلك.

فإن قلت: ما المراد بالمفرد هنا؟

المفرد مصطلح نحوي.

فما المراد به هنا؟

فالجواب: المراد بالمفرد هنا خلاف الجملة؛ لأننا قابلناه بالجملة مفردٌ وجملة.

وهنا فائدة: وهي أن المفرد مصطلحٌ نحوي له ثلاثة استعمالات، ويتحدد الاستعمال المراد بمعرفة مقابله.

فإذا قلت: الاسم مفردٌ ومثنًّى وجمع: فالمراد بالمفرد هنا ما ليس مثنًّى ولا جمعًا، و(محمد) مفرد، و(محمدان) و(محمدون) ليسا بمفرد.

وإذا قلت: الخبر نوعان: مفردٌ وجملة، فالمراد بالمفرد هنا ما ليس جملة، الجملة معروفة اسمية مبتدأ وخبر، وفعلية فعل وفاعل، إذن ما ليس بجملة، فإنه يدخل في الخبر هنا، يدخل في المفرد هنا.

وإذا قلت: اسم لا النافية للجنس إن كان مفردًا بُنِي على الفتح، وإذا كان غير مفرد، وإذا كان مركب، وإذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف نُصِب، وإذا كان مفردًا كقولك: (لا رجلَ في الدار) أو (لا رجالَ في الدار)، أو (لا رجلين في الدار)، وإذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف نُصِب كقولك: (لا طالبَ علمٍ مذموم)، أو (لا جميلًا وجهه مذموم).

فما معنى مفرد هنا؟

خلاف المضاف والشبيه بالمضاف.

أما هنا في مسألتنا: فالمراد بالمفرد ما ليس جملة، فلهذا يدخل فيه قولنا: (زيدٌ كريمٌ) (كريمٌ) خبر مفرد، طيب (زيدٌ صديق محمدٍ) أخبرنا عن (زيد) بأنه (صديق محمد).

(صديق محمد) جملة أم مفرد؟ هل هو جملة اسمية وفعل وفاعل؟

لا.

جملة اسمية مبتدأ وخبر؟

لا، هذا مضاف ومضاف إليه، إذن نقول: مفرد هنا، (صديق) خبر، وهو مضاف، و(محمد) مضاف إليه.

وكذلك (محمدٌ إمام المسجد)، (محمدٌ) مبتدأ، (إمام المسجدِ) خبر، مضاف ومضاف إليه، نقول: هذا خبر مفرد.

وكذلك لو قلت: (محمدٌ الفائز بالجائزة)، ف(محمدٌ) مبتدأ، والخبر (الفائزُ بالجائزة) هذا خبر مفرد؛ لأنه ليس جملة.

وإذا قلت: (محمدٌ الذي سافر)، (محمدٌ) مبتدأ، والخبر (الذي سافر).

(الذي سافر) هل هو جملة اسمية أو فعلية؟

لا، (الذي) هذا اسم موصول وهو خبر، و(سافر) جملة فعلية صلة الموصول، يعني (الذي سافر) ليس مبتدأً وخبرًا، ولا فعلًا وفاعلًا، ليس جملة، نقول: هذا خبر مفرد.

وكذلك لو قلت: (محمدٌ كاتبٌ وشاعرٌ) ف(محمد) مبتدأ، والخبر (كاتبٌ وشاعرٌ) خبر مفرد؛ لأنه ليس جملة (كاتبٌ خبر) و(شاعرٌ) عطف عليه، وهكذا.

وأما إذا قلنا: (محمدٌ مسافرٌ أبوه) ف(محمدٌ) مبتدأ، والخبر (مسافرٌ أبوه).

فهل الخبر هنا مفرد أم جملة؟

الجواب: يحتمل الأمرين على حسب الإعراب، فيجوز أن تجعل الخبر (مسافرٌ) و(أبوه) فاعل مرفوع باسم الفاعل (مسافرٌ) على معنى (مسافر أبوه)؛ لأن اسم الفاعل كما سيأتينا في [قطر الندى] يعمل عمل الفعل، ف(مسافرٌ) خبر، و(أبوه) فاعله، إذن صار مفردًا، لأنه ليس بفعلٍ وفاعل، ولا مبتدأ وخبر.

وإن جَعلت (أبوه) مبتدأً مؤخرًا، و(مسافر) خبرًا مقدمًا صار الخبر هنا جملةً اسمية، فعلى حسب التقدير والإعراب والتأويل يكون نوع الخبر، فهذا هو النوع الأول من نوعي الخبر كونه خبرًا مفردًا.

وأما النوع الثاني من نوعي الخبر: وهو الخبر الجملة فيقول فيه ابن هشام:

"وَالْخَبَر جملَة لَهَا رابطٌ"

ما تقدير الكلام؟

يعني ويقع الخبر جملةً لها رابطٌ، وهذا عطفٌ على قوله: "ويقع المبتدأ نكرةً" يعني يقع المبتدأ نكرةً ويقع الخبر جملةً، ف(جملةً) حال، والخبر هذا معطوف على الفاعل السابق، و(جملةً) حال، و(لها) (اللام) حرف جر، و(لها) ضمير مسبوق بحرف جر؛ يعني في محل جر، فحرف الجر هنا استوفى عمله وجر الضمير.

و(رابطٌ) اسم مسبوق بعامل، أو مجرد؟

مجر.

فماذا يكون إعراب (رابطٌ)؟

مبتدأ.

أين خبر المبتدأ؟

أخبر عن الرابط بأنه لها؛ يعني لجملة.

فقوله: "لها رابطٌ" جملة اسمية خبر مقدم ولَّا مؤخر؟ ما إعراب هذه الجملة الاسمية؟

وقعت بعد نكرة جملةً فهي نعتٌ من الجملة.

طيب، إذن فالنوع الثاني من نوعي الخبر: أن يكون الخبر جملةً، يقال: الخبر الجملة، سواءٌ أكانت الجملة جملةً فعلية نحو (الله يرحمنا)، أو (الله يرحم عباده)، أو (العلم ينفع صاحبه)، أو (محمدٌ قام)، فالخبر في (محمدٌ قام) هو جملة (قام)؛ لأن (قامَ) فعلٌ ظاهر، وفاعله ضميرٌ مستتر، فصار الخبر مكونًا من فعلٍ وظاهر وفاعلٍ مستتر.

أو كانت الجملة جملةً اسمية نحو (الله شأنه عظيمٌ)، (العلم نفعه كبيرٌ)، (محمدٌ أخوه كريمٌ) وهكذا.

إذن فالخبر نوعان:

- مفرد.
- وجملة.

نفهم من ذلك أن الخبر لا يقع شبه جملة، وسيأتي الكلام على وقوع الخبر في الظاهر شبه جملة، وليس هو في الحقيقة خبر.

في المسألة التالية إن شاء الله.

لما ذكر ابن هشام أن النوع الثاني من نوعي الخبر هو الخبر الجملة ذكر أنه يشترط في الجملة الواقعة خبرًا أن يكون فيها رابط، قال: "لها رابط".

ما هذا الرابط الذي يربط الجملة، جملة الخبر بالمبتدأ؟

هو أن تعيد المبتدأ في الخبر، أن تعيد المبتدأ في جملة الخبر، إما بضميره، أو باسم إشارةٍ إليه، أو بتكرير لفظه في الخبر، أو بوجود اسمٍ عامٍّ في الخبر يشمل المبتدأ وغيره.

وقد ذكر ابن هشام ذلك بالأمثلة فقال:

"لها رابطٌ ك(زيد أَبوهُ قَائِم)، و﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف:٢٦]، ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾[الحاقة١:٢] و(زيد نعم الرجل)"

فالمثال الأول: (زيدٌ أبوه قائمٌ) الخبر (أبوه قائمٌ) والرابط هنا ضمير المبتدأ وهو (الهاء) في (أبوه)، ومثل ذلك: (الله يرحمنا)، يعني (يرحمنا هو) فالرابط الضمير المستتر، أو (الله يرحم عباده) الرابط الهاء في (عباده)، وتقول: (الله رحمته عظيمةٌ) الرابط الهاء في (رحمته)؛ لأنها تعود إلى الله؛ يعني أن المبتدأ ذكرته في الخبر، لكن ذكرته على شكل ضمير.

ومثال ابن هشام الثاني: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف:٢٦]، ﴿لِبَاسُ التَّقْوَى﴾ مبتدأ، و﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأٌ ثانٍ، و﴿خَيْرٌ﴾ خبر ﴿ذَلِكَ﴾، وجملة ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ خبر المبتدأ الأول، الرابط هنا اسم إشارةٍ في الخبر يشير إلى المبتدأ.

تقول: (الصبر على الشدائد هذا من صفات المؤمن) (الصبر على الشدائد) مبتدأ، وهذا مبتدأ ثانٍ، و(من صفات المؤمن) خبر (هذا)، و(هذا من صفات المؤمن) جملة اسمية خبر المبتدأ الأول.

ومثال ابن هشام الثالث: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾[الحاقة١:٢]، ف﴿الْحَاقَّةُ﴾ مبتدأ، وجملة ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ جملة استفهامية مكونة من (ما) الاستفهامية، ومِن ﴿الْحَاقَّةُ﴾، فجملة ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ جملة اسمية مكونة من (ما) الاستفهامية خبرٌ مقدم، و﴿الْحَاقَّةُ﴾ مبتدأٌ مؤخر، و﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ خبرٌ عن ﴿الْحَاقَّةُ﴾ الأولى، وهذا أسلوب عربيٌّ مشهور ومعروف يراد به التعظيم والتفخيم.

والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ: أنك كررت المبتدأ بلفظه في الخبر، تقول: (العلم ما العلم).

والمثال الرابع لابن هشام قوله: (زيدٌ نِعْمَ الرجل) ف(زيدٌ) مبتدأٌ، و(نِعم) فعل مضارع، و(الرجل) فاعل، الفعل (نِعْمَ)، والجملة الفعلية (نِعم الرجل) من الفعل والفاعل خبرٌ عن

زيد، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ أن جملة الخبر (نعم الرجل) فيها اسمٌ عام وهو الرجل يشمل المبتدأ وغيره.

وهذا معروف في أسلوب المدح والذم.

ثم قال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ اللهُ-:

"إِلَّا فِي نَحْو ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:١]"

يريد أن الرابط في جملة الخبر لا يشترط في نحو ذلك، ويقصد بذلك أن الخبر، أن جملة الخبر إذا كانت هي المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط، إذا كانت جملة الخبر هي نفس المبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط.

مثال ذلك: أن تقول: (قولي الله عظيمٌ)، (قولي) هذا مبتدأ، (الله عظيمٌ) جملة اسمية وقعت خبرًا ل(قولي).

طيب، ما الرابط؟

ما في رابط، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأن جملة (الله عظيمٌ) هي نفس المبتدأ (قولي) (قولي هو الله عظيمٌ) فلا تحتاج إلى رابط حينئذٍ، كقولي: (حديثي العلم نافعٌ) يعني الذي تحدثت به، الذي قلته، الجملة التي قلتها: (العلم نافعٌ) ف(العلم نافعٌ) هذه الجملة هي نفس حديثي الذي تحدثت به.

ومن ذلك: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:١]، ﴿قُلْ﴾ فعل أمر، ﴿هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ فيها خلاف في إعرابها، ومن أشهر الأعاريب التي قيلت فيها أن ﴿هُوَ﴾ في الآية ضمير شأن يعود إلى ما سألت عنه قريش النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام-، فهو بمعنى الشأن والأمر الذي كنتم سألتم

عنه، الشأن ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ف﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مبتدأٌ وخبر، وهو خبرٌ عن ضمير الشأن ﴿هُوَ﴾؛ يعني الشأن والخبر والأمر الذي سألتم عنه ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وهناك أعاريب أخرى في الآية.

"ثم انتقل ابن هشام إلى المسألة التالية وهي "وقوع الخبر في الظاهر شبه جملة"

فقال -رَحِمَهُ اللهُ-:

"وظرفا مَنْصُوبًا نحو ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[الأنفال:٤٢] وجارًّا ومجرورًا كَ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[يونس:١٠] وتعلقهما بمستقرٍّ أو استقر محذوفتين"

تقدير كلام ابن هشام:

"ويقع الخبر ظرفًا منصوبًا وجارًّا ومجرورًا"

إذن فهو عطفٌ ثانٍ على قوله: "يقع المبتدأ نكرةً، ويقع الخبر ظرفًا منصوبًا" فظرفًا حال.

ذكر -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أن الخبر في الظاهر قد يقع شبه جملة، والمراد بشبه الجملة: الجار والمجرور، وظرف الزمان وظرف المكان، كقولك: (محمدٌ في البيت)، ف(محمدٌ) مبتدأ، وأخبرنا عنه في الظاهر بأنه في البيت.

وتقول: (محمدٌ فوق السطح) أخبرنا عن محمدٍ في الظاهر بأنه (فوق السطح)، وتقول: (العيد اليوم) أخبرنا عن العيد بأنه اليوم، وتقول: (السفر غدًا) أخبرنا عن (السفر) بأنه (غدًا)، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[يونس:١٠] أخبرنا عن الحمد بأنه لله، وقال: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[الأنفال:٤٢] وهكذا.

إلا أن الخبر في الحقيقة إذا وقع الخبر في الظاهر شبه جملة، فإن الخبر في الحقيقة كونٌ عامٌّ محذوفٌ، وشبه الجملة متعلقةٌ بهذا الكون العام المحذوف.

ما معنى كون عام؟

- في كون عام.
- وفي كون خاص.

الوجود: وجودك أنت الآن مثلًا في المسجد، الوجود:

- إما وجودٌ مطلق: تريد أن تخبر عن مطلق وجود زيد في المسجد، تريد أن تخبر عن مطلق وجوده في المسجد، هذا كون عام؛ يعني وجود عام، كون بمعنى وجود، هذا وجود عام مطلق.

- وإما أن يكون الوجود خاصًّا؛ يعني على صفة معينة محددة، كأن تريد أن تخبر عن زيد بأنه نائم في المسجد، لا تريد أن تخبر فقط أنه موجود في المسجد دون أن تخبر بصفته، لا، أنت تريد أن تخبر عن صفته الخاصة وهي النوم، تقول: (زيدٌ موجود)، لا، (زيدٌ نائم في المسجد)، أو تريد أن تخبر عن صفة أخرى خاصة مثل الصلاة تقول: (زيدٌ يصلي في المسجد) لا تريد أن تخبرني فقط أنه موجود في المسجد، ولا تخبرني بصفة من صفاته، لا، تريد أن تخبرني بصفة خاصة من صفاته وهي الصلاة، (زيدٌ يصلي في المسجد)، أو (زيدٌ جالسٌ في المسجد)، أو (زيدٌ يدرس في المسجد)، تسمى هذه أكوان خاصة؛ يعني صفات خاصة؛ يعني هيأة خاصة من هيئات هذا الموجود في المسجد.

أما إذا كان غرضك مطلق الإخبار عن وجوده دون أن تخبر بصفة خاصة من صفاته، فنسميه وجود عام، أنت ماذا تقصد؟ تريد أن تخبرني بمطلق الوجود؟ تريد أن تخبرني بصفة من صفاته، هذا وجود مطلق، وجود عام، كون عام، أو تريد أن تخبرني بصفة خاصة من صفاته، هذا كون خاص، وجود خاص.

فإذا أردت أن تخبرني عن أن زيد نائم في المسجد، ماذا تقول؟

(زيدٌ نائمٌ في المسجد) أين خبر زيد؟ (نائم)، وقولك: (في المسجد) متعلقٌ ب(نائم)؛ لأن الذي وقع في المسجد النوم، متعلقٌ ب(نائم).

طيب، لو حذفت كلمة (نائم) وقلت: (زيدٌ في المسجد) هل أفهم هذه الصفة الخاصة؟

ما أفهمها، هذا كون خاص لا بد أن تصرح به، وهو الخبر.

أما إذا كان غرضك ومقصدك أن تبين مطلق الوجود، الوجود العام دون أن تذكر لي صفة من صفاته الخاصة، فتقول: (زيدٌ في المسجد) تعني موجود في المسجد دون أن تبيِّن صفة من صفاته.

فإذا قلت: (زيدٌ في المسجد) أفهم أنه موجود في المسجد ولَّا ما أفهم؟

أفهم، دون أن تقول كلمة (موجود).

فنقول: كلمة (موجود) هذه كون عام؛ يعني لا نفهم إلا مطلق الوجود فقط، إنه موجود، لكن ما نفهم صفة خاصة من صفاته.

- طيب، هذا الكون العام موجودٌ يجب أن يُحذَف في اللغة:

ولا يجوز أن تصرح بالكون العام، لا يجوز أن تقول في الكلام: (زيدٌ موجودٌ في المسجد) تقول: (زيدٌ في المسجد).

طيب إذا أردت أن تخبر عن وجوده في البيت تقول: (زيدٌ في البيت) ما تقول: (موجودٌ في البيت)، (زيدٌ في الجامعة) ما تقول: (موجودٌ في الجامعة) الكون العام يجب أن يحذف.

- الكون العام يقدَّر بأي كلمة تدل على مطلق الوجود:

مثل: (موجود) أو (كائن)، (كائن) بمعنى (موجود)، أو (حاصل)، أو (ثابت) ليس بمعنى الثبات بعدم التحرك، وإنما بمعنى الوجود، أو (مستقر) ليس مستقر بمعنى عدم التحرك، لا، وإنما بمعنى الوجود فقط، مطلق الوجود، فهذا الفرق بين الوجود العام، والوجود الخاص، أنت ماذا تريد أن تخبرني به، نقول: الوجود العام، أو الكون العام، الوجود الخاص، أو الكون الخاص.

فإذا قلت: (زيدٌ في المسجد) فالخبر في الظاهر عن زيد هو قولك: (في المسجد) لكن في الحقيقة الخبر كونٌ عامٌّ محذوف، تقديره نحو (زيدٌ موجودٌ في المسجد) الخبر (موجودٌ)، و(في المسجد) متعلق بهذا الكون العام المحذوف، كما تعلق بالكون الخاص في قولك: (زيدٌ نائمٌ في المسجد)، إلا أن الكون الخاص يجب أن يذكر، ولا يحذف إلا بدليل، وأما الكون العام فيجب أن يُحذف مع أن شبه الجملة متعلقةٌ به؛ لأن ذكره (١٧: ٣٩).

وكذلك ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[يونس:١٠] يعني الحمد ثابتٌ، أو حاصلٌ، أو مستقرٌّ لله، وهكذا. فهذا معنى قول ابن هشام.

فإن قلت، طيب، الخبر كون عام محذوف، فهل يقدَّر اسمًا، أم يقدَّر فعلًا؟

سؤال، طيب، وسؤالٌ آخر: لماذا لا نقول: إن شبه الجملة هي الخبر في الحقيقة لأنها هي الخبر في الظاهر، فلماذا لا نقول: إنها هي الخبر في الحقيقة؟

سؤال آخر، نتأمل في هذين السؤالين ونجيب عنهما في الدرس القادم إن شاء الله، وسأضطر أن أقف هنا؛ لكيلا أتأخر على الدرس الآخر، وجزاكم الله خيرًا، والله أعلم، وصلى لله وسلم على نبينا محمد.

الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة المباركة، ليلة الأربعاء، التاسع عشر من جمادى الآخرة، من سنة تسعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع منيرة شُبيلي بحي الفلاح في مدينة الرياض انعقِد بحمد الله وتوفيقه الدرس السادس من دروس شرح [قطر الندى وبلِّ الصَّدى] لابن هشام -عليه رحمة الله-.

في الدرس الماضي يا إخوان كنا قد تكلَّمنا على بقية المعارِف، ثم بدأنا بباب المبتدأ والخبر لكننا لم نُنْهِ، ففي هذا الدرس إن شاء الله تعالى سنُنهي الكلام على [باب المبتدأ والخبر]، ونتكلَّم بإذن الله تعالى على الناسخ الأول: وهو كان وأخواتها.

♦ فنبدأ بإكمال الكلام على (باب المبتدأ والخبر) وقد توقفنا في أثناء الكلام على وقوع الخبر في الظاهر شبها جملة، وفي ذلك قال ابن هشام:

"وَظَرْفًا مَنْصُوبًا نحْوُ: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[الأنفال:٤٢]، وجارًا ومَجْرُورًا كـ ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الفاتحة:٢]، وتَعَلُّقُهُمَا بِـ (مستَقِرٍ) أو (اسْتَقَرَّ) مَحْذُوفَيْنِ".

قال: إن الخبر يأتي في الظاهر شبه جملة ظرفًا منصوبًا، أو جارًّا ومجرورًا، وذكرنا في الدرس الماضي أن هذا الوقوع هو وقوعٌ في الظاهر، وأما في الحقيقة فإن شبه الجملة متعلِّقةٌ بكونٍ عامٍّ محذوف، وشرحنا ما معنى الكون العام، وما معنى الكون الخاص.

فنُكمل فنقول: فإذا قدَّرت هذا الخبر الذي هو كونٌ عامٌّ محذوف؛

- فيجوز أن تُقدِّره اسمًا؛ كموجود، أو كائن، أو حاصل، أو ثابت، أو مستقِر.

- ويجوز أن تُقدِّره فعلًا؛ كاستقرَّ، أو كان، أو وُجِد، أو حدث، أو حصل.

وقد تكون بعض الجُمَل يُناسبها الاسم، وبعض الجمل يُناسبها الفعل إلا أن التقديرين جائزان، ومع ذلك اختلف النحويون في أيهما أولى مع نصِّهما على الجواز.

- فقيل: إن الأولى تقدير اسمًا؛ لأن الأصل في الإخبار، وعلى ذلك يدخل في باب الإخبار بالاسم المفرَد.

- وقيل: بل يُقدَّر فعلًا، وعلى ذلك يدخل في باب الإخبار بالجملة.

فلهذا قلنا من قبل: إن الخبر نوعان فقط:

- اسمٌ مفرد.

- وجملة.

وأما شبه الجملة فهو وقوعٌ في الظاهر وهو يعود إلى أحد هذين النوعين، فتُقدِّر في:

(محمدٌ في البيت): محمدٌ موجودٌ في البيت، ومستقرٌ في البيت.

(محمدٌ فوق السطح)؛ أي موجودٌ فوق السطح، أو مستقرٌ فوق السطح.

وإذا قلت: (العيد اليوم)؛ أي العيد مستقرٌ أو كائنٌ، أو حادثٌ، أو حاصلٌ اليوم، أو يكون أو يحدث اليوم وهكذا.

فإن قلت: لماذا لا نجعل شبه الجملة نفسها هي الخبر بل نجعل الخبر كونًا عامًّا محذوفًا، لماذا؟

الجواب عن ذلك: أن جعل شبه الجملة هي الخبر يمنعه اللفظ والمعنى،

- فمنع اللفظ إيَّاه أن الظرف إذا وقع خبرًا يبقى منصوبًا ولا يرتفع؛ كقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[الأنفال:٤٢]، ما تقول: أسفلُ، وتقول: محمدٌ فوقَ السطح، ما تقول: فوقُ، ولو كان هو الخبر في الحقيقة لارتفع، وكذلك في الجار والمجرور.

- وأما منع المعنى إيَّاه فلأن الخبر هو المعنى في المعنى؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى فلهذا صحَّ أن تُخبِر به عن المبتدأ.

وأنت إذا قلت: (محمدٌ قائمٌ) فالقائم هو محمد، وإلا لم يصح أن تُخبر به عن المبتدأ.

وإذا قلت: (محمدٌ سافرَ أخوه) فالذي سافر أخوه هو محمد، فلهذا صحَّ أن تجعل جملة (سافر أخوه) خبر عن محمد.

أما إذا قلت: (محمدٌ في البيت)، فقولك: (في البيت) في تدل على الظرفية؛ يعني ظرفية البيت؛ يعني فضاؤه، خلاؤه، فهل فضاء البيت وخلاء البيت هو محمد؟ طبعًا لا، فما يصح أن تقول: إنه الخبر؛ لأنه ليس محمدًا.

وإذا قلت: (محمدٌ فوق السطح) هل هذا المكان الذي هو فوق السطح هو محمد لكي يصح أن تُخبر به عن محمد؟ لا، ولكن الخبر المعنى الذي يقصد إليه العربي عندما يقول: (محمدٌ في البيت)؛ يعني محمد موجود في هذا الخلاء، موجود في فضاء البيت، موجود في خلاء البيت.

إذا قال: (محمدٌ فوق السطح)؛ يعني محمدٌ موجود في هذا المكان الذي هو فوق السطح إلا أن الخبر كما قلنا: كونٌ عام يجب حذفه فلما وجب حذفه واستمرَّ حذفه، واضطرد حذفه جرى في الكلام وجرى في النفس مثل هذه الأمثلة؛ (محمدٌ في البيت)، (محمدٌ في المسجد) حتى وقع في النفس أن شبه الجملة هي الخبر، وإلا فإن المعنى ليس على ذلك كما شرحنا قبل قليل.

ويُحكى عن بعض النحويين عن قليلٍ من النحويين؛ كابن السرَّاج أنه يرى أن شبه الجملة هي الخبر، وكأن هذا تجوُّزٌ منه؛ لأنه خلاف المعنى، ومع ذلك فما زال النحويون والمعربون قديمًا وحديثًا يقولون في كتبهم النحوية وفي إعرابهم: وشبه الجملة هي الخبر، بناءً على أنه من المعروف أن الخبر في الحقيقة هو الكون العام المحذوف، وشبه الجملة متعلِّقةٌ به، إلا أنهم يتجوَّزون في ذلك؛ لأنه أمرٌ معروف، ولا يُكررونه في كل مرَّة.

فلهذا لا بأس بالتجوُّز في مثل هذه الأمور المعروفة عند الكبار، وعند العارفين بهذه الأحكام، إلا أنه عند المتعلِّمين لا ينبغي ذلك، بل ينبغي عند المتعلِّمين ولهم أن يُنَص على أن الخبر كونٌ عامٌّ محذوف، وشبه الجملة متعلقةٌ به حتى يستقر ذلك في علمهم، ثم إذا شاءوا بعد ذلك أن يتجوَّزا كما يتجوَّز الكبار فلا بأس.

♦ ثم ننتقل للمسألة التالية؛ لأننا ذكرنا في أول الكلام على (باب المبتدأ والخبر) أن ابن هشام -رَحِمَهُ الله- ذكر في هذا الباب عشر مسائل، وهذه المسألة هي المسألة الرابعة.

♦ والآن ننتقل إلى المسألة الخامسة، وهي: الإخبار بأسماء الزمان والمكان عن الذوات والمعاني، قال ابن هشام:

"وَلاَ يُخْبَرُ بالزَّمانِ عَنِ الذَّات".

المسألة تحتاج إلى شرحٍ سريع، ما معنى قولهم: ذات أو ذوات، ومعنًى ومعاني؟

المراد بالذوات في اصطلاح النحويين: كل ما يُدرَك بالحواس، أو بإحدى الحواس الخمس فيُسمى ذاتًا، أو محسوسًا، أو جُثَّةً، أو عينًا، الذي يُدرَك بالنظر، أو السمع، أو الشم، أو الذوق، أو اللمس يُسمَّى ذاتًا، أو عينًا، أو جثةً، أو محسوسًا؛ كزيد والباب.

والمراد بالمعنى هو ما يُدرَك بالقلب لا بالحواس يُسمى المعنى، ويُسمَّى غير المحسوس؛ كالصلاح، والعلم، والفضل، والرفعة، ونحو ذلك.

فإذا عرَفنا ذلك نقول: أما أسماء المكان فيُخبَر بها عن الذوات وعن المعاني، طبعًا يُخبَر بها يعني في الظاهر كما عرَفنا، نحو (محمدٌ في البيت)، (العلم عند زيد)، محمد ذات والعلم معنى، وأخبرنا عنهما بأسماء الزمان والمكان، تقول: (الحلم في القلب)، و(العلم عند زيد)، و(الكتاب أمامك) تُخبِر بأسماء المكان عن الذوات وعن المعاني.

وأما أسماء الزمان فيُخبَر بها عن المعاني، نحو: (الحِلْمُ عند الغضب)، و(الصبر في الشدائد تعرِف الشدائد هذا زمان، وأخبرت به عن الحِلْم عن معنى، وتقول: (الصوم غدًا)، و(السفر اليومَ) فأسماء الزمان يُخبَر بها عن المعاني.

الإشكال فقط في الإخبار بأسماء الزمان عن الذوات، فلهذا نصَّ عليه ابن هشام فقال:

"ولا يخبر بالزمان عن الذات".

وعلَّلوا ذلك بأنه لا فائدة منه، سبب المعنى عدم الفائدة، نحو: (زيدٌ اليوم)، (خالدٌ في غدٍ) لا فائدة من ذلك؛ لأنه معلومٌ أن كل ذات لا بُدَّ أن تكون في زمان، فزيد لا بُدَّ أن يكون في يومٍ من الأيام، ما الفائدة؟ تقول: (زيدٌ اليوم)، ومعلومٌ أن خالدًا لا بُدَّ أن يكون في غدٍ فلا فائدة من ذلك.

ثم قال ابن هشام:

"واللَّيْلَةَ الهِلاَلُ مُتَأَوَّلٌ"

هذا من كلام العرب، يقولون: (الليلة الهلال)؛ يعنُون الهلال الليلة؛ فالهلال: مبتدأٌ مؤخر، والليلة: خبرٌ مقدَّم، فأخبر بالزمان الليلة الذي هو ظرف زمان عن الهلال، فأخبر حينئذٍ بالزمان عن الذات.

قال ابن هشام: (هذا متأوَّل)؛ يعني ليس الكلام على ظاهره، والتأويل على تقدير اسم معنًى محذوف، فمعنى (الهلال الليلة) يعني ظهور الهلال الليلة، وهذا المعنى الذي يقصِد إليه المتكلِّم العربي، لا يقصد الهلال نفسه الليلة، وإنما يقصد ظهور الهلال الليلة، أو ولادة الهلال الليلة، فأصل الكلام: (ظهور الهلالِ الليلةَ) يعني ظهور الهلال كائنٌ الليلة، ثم قدَّم الخبر فقال: (الليلة ظهور الهلالِ)، ثم حذف المضاف فقال: (الليلةَ الهلالُ).

ولا شكَّ أن المعنى على ذلك، ولا شكَّ أن كل كلامٍ يكون على مثل هذا المعنى والتقدير فهو جائز وليس ممنوعًا؛ كأن تطلب منِّي مثلًا أشياء، فأقول لك: (الكتاب اليوم)، و(القلم غدًا) فلا تُريد أن تُخبر عن الكتاب بأنه اليوم، وإنما تريد مثلًا (إعطاء الكتاب) أو (إعطاؤك الكتاب اليوم)، أو (إحضار الكتاب اليوم)، ونحو ذلك.

وعلى هذا يصح، لا إشكال في ذلك بأن المضاف إذا كان معلومًا جاز حذفه على قاعدة حذف المعلوم، وإنما الممنوع أن تُخبِر بالزمان عن الذات مباشرةً دون تقدير.

♦ ثم انتقل ابن هشام إلى مسألةٍ أخرى وهي السادسة: وهي إغناء الفاعل ونائب الفاعل عن الخبر فقال:

"وَيُغْنى عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعُ وصفٍ مَعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ نَحْوُ: (أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى)، و(ما مَضْروبٌ الْعَمْرانِ)".

يتكلَّم على أن الفاعل ونائب الفاعل قد يُغنيان عن الخبر فلا يحتاج المبتدأ حينئذٍ إلى خبر، وعلى ذلك نقول: المبتدأ نوعان:

النوع الأول: المبتدأ الذي له خبر؛ يعني المبتدأ الذي تورِده لكي تُخبِر عنه بخبر، وهذا هو الأكثر في الباب، وجميع الأمثلة السابقة على ذلك؛ كـ (محمدٌ قائمٌ)، أخبرت عن محمد بأنه قائم.

والنوع الثاني من المبتدأ: هو المبتدأ الذي ليس له خبر بل له فاعل أو نائب فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، قام مقامه، وسدَّ مسدَّه، وناب منابه، فلم تعُد هناك حاجةٌ إلى الخبر.

ويكون المبتدأ من النوع الثاني بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون المبتدأ وصفًا، وشرحنا المراد بالوصف من قبل، وخلاصته: أنه اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة.

والشرط الثاني: أن يُصدَق هذا المبتدأ باستفهامٍ أو نفيٍّ، يقولون: أن يعتمد على استفهامٍ أو نفي.

مثال ذلك: (هل قائمٌ محمدٌ؟) فهل: حرف استفهام فلا يكون مبتدًا، وقائمٌ: هذا اسم مجرَّد عن العوامل اللفظية فهو مبتدأ، ثم ننظر إلى محمد، فأنت لم تُخبِر عن قائمٍ بأنه محمد، وإنما علاقة محمد بقائم أن محمدًا هو الذي فعل القيام، فصار محمدًا فاعلًا لقائم؛ لأن قائم وصف؛ اسم فاعل، وقد اعتمد على استفهام.

أو تقول: (ما قائمٌ محمدٌ) فاعتمد على نفي، أصل الجملة: (قامَ محمدٌ) فعلٌ وفاعل، ثم تقلِب هذا الفعل إلى وصفٍ مأخوذٍ منه؛ قام يقوم فهو قائم، فتقول: (قائمٌ محمدٌ)، ثم تأتي باستفهامٍ أو نفي؛ (هل قائمٌ محمد؟ ما قائمٌ محمد)، أو تقول: (أشجاعٌ المقاتل؟) بمعنى أشجُع المقاتل؟، (أحسنٌ وجهه) بمعنى أحسُن وجهه؟ فالوصف هنا على معنى الفعل، أو تقول: (أمشروبٌ العصير؟) بمعنى أشُرِب العصيرُ؟

ومن الشواهد على ذلك: قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[مريم:٤٦]، أراغبٌ: هذا اسم فاعل بمعنى الفعل ترغب؛ يعني أترغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم؟ فحوَّل الفعل ترغب إلى الوصف المأخوذ منه وهو راغب، فقال: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ﴾[مريم:٤٦] فصارت "أنت" فاعلًا لراغب سدَّت مسدَّ الخبر.

ومن ذلك قول الشاعر الذي أشار إليه ابن هشام، وهو قوله:

أقاطِنٌ قومُ سَلمى أم نَـوَوا ظَعَنـا إن يظعنوا فعجيبٌ عيشُ من قَطَنا

أقاطِنٌ: اسم فاعل بمعنى قطن؛ كأنه قال: (أقطَنَ قوم سلمى) فلهذا عطف عليه فعلًا (أم نَوَوا) لكنه صرف الفعل (قطن) إلى الوصف منه فقال: (أقاطِنٌ قومُ) فصار قوم فاعلًا في الحالين:

سواءً قلت: أقطَنَ قومُ سلمى.

أم أقاطِنٌ قومُ سلمى.

فقوم: فاعل، إلا أنه مع الفعل يكون جملةً فعلية فعل وفاعل، (أقطَنَ قومُ سلمى؟)، أما مع الوصف: (أقاطِنٌ قومُ) يكون فاعلًا لهذا الوصف، فالوصف مبتدأ، والمرفوع بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر.

ومن ذلك قول الشاعر:

خَلِـيلَيَّ مـا وافٍ بِعَهْـدِي أَنْـتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَـاطِعُ

قال: (وافٍ) من وَفَى يَفِي فهو وافٍ، فوافٍ: اسم فاعل، وأنتما: فاعله سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأن وافٍ اعتمد هنا على نفي.

مما يجب التنبيه إليه هنا: أن الوصف المذكور مع المرفوع بعده له ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يتَّفقا في الإفراد؛ يعني الوصف مفرد ومرفوعه مفرد، نحو: (هل قائمٌ محمدٌ؟).

والحالة الأخرى: أن يتفقا في غير الإفراد يعني في التثنية أو الجمع، نحو: (هل قائمان المحمدان؟)، أو (هل قائمون المحمدون؟).

والحالة الثالثة: أن يختلفا نحو: (هل قائمٌ المحمدان؟)، و(هل قائمٌ المحمدون؟).

فالحكم يختلف، ولو تأمَّلنا فيها لوجدنا الأمر واضحًا.

- فإذا كان مختلفين: (هل قائمٌ المحمدان؟) (هل قائمٌ المحمدون؟) فالمرفوع يجب أن يكون فاعلًا، والوصف المتقدِّم مبتدأ، فنقول: هل: حرف استفهام، وقائمٌ: مبتدأ، والمحمدان أو المحمدون: فاعل سدَّ مسدَّ الخبر.

ولا يصحُّ أن نقول: إنه على التقديم والتأخير؛ لأنك لو قدَّمت وأخرّت ما يستقيم الكلام، ما تقول: (هل المحمدون قائم؟)، و(هل المحمدان قائم؟)؛ لأنه يجب الاتفاق في الإفراد والتثنية والجمع بين المبتدأ والخبر.

- وفي الحالة الأخرى: إذا اتَّفقا في غير الإفراد؛ كأن يتَّفقا:

في التثنية: (هل قائمان المحمدان؟).

أو في الجمع: (هل قائمون المحمدون؟).

فهذا يجب أن يكون الكلام على التقديم والتأخير؛ يعني قائمان: خبر مقدَّم، والمحمدان: مبتدأ مؤخر، والأصل (هل المحمدان قائمان؟) ثم قدِّمت الخبر، وكذلك في الجمع الأصل: (هل المحمدون قائمون؟) ثم قدِّمت الخبر.

ولا يصح أن نقول: إن الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعل، لماذا لا يصح؟ لأن الوصف هنا عمِل عمل فعله، وما حكم الفعل مع الفاعل من حيث الإفراد والتثنية والجمع؟ يجب في الفعل

التزام الإفراد، سواءٌ كان الفاعل مفردًا؛ كـ (قامَ محمدٌ)، أو مثنًى (قامَ محمدانِ)، أو جمعًا (قامَ محمدون)، ما تقول: (قاما محمدان)، (قاموا محمدون) إلا على لغةٍ قليلة.

فعلى ذلك يجب أن نقول: في (القائمان محمدان)، أو في (القائمون محمدون): إنها على التقديم والتأخير.

- وأما في الحالة الثالثة: إذا اتَّفقا في الإفراد: (هل قائمٌ محمدٌ؟) فهل يصح أن نُقدِّر التقديم والتأخير؟ يعني أن الأصل (هل محمدٌ قائمٌ؟) ثم قدَّمنا الخبر؟ يصح لا مانع، طب هل يصح أن نقول: إن الوصف مبتدأ، والمرفوع بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، والمعنى (هل قام محمدٌ؟)؟ نعم يصح.

إذن:

فإذا اتفقا في الإفراد جاز الوجهان.

وإذا اتفقا في غير الإفراد وجب التقديم والتأخير.

وإذا اختلفا وجب كون المرفوع فاعلًا سدَّ مسد الخبر.

من آثار ذلك: لو قلنا مثلًا: (هل قائمٌ محمدٌ؟) هذا جائز عند الجميع وعلى الوجهين، طيب لو قلنا: (قائمٌ محمدٌ) من دون اعتماد على نفي أو استفهام (قائمٌ محمدٌ) هذا جائز، لكن على أي الوجهين؟ على التقديم والتأخير؛ يعني أنه من نوع الأول مبتدأ له خبر، لكن الخبر تقدَّم، وهل يصح أن يكون من النوع الثاني؟ مبتدأ والمرفوع بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر؟ لا يصح، لماذا مع أن المبتدأ وصف؟ لأنه لم يعتمِد؛ يعني اختلَّ الشرط الثاني.

إذن (قائمٌ محمدٌ) يصح ولكن على أنه من النوع الأول؛ مبتدأ وخبر إلا أن الخبر تقدَّم.

طب ولو قلنا: (قائمٌ المحمدون) هل يصح على التقديم والتأخير ويكون من النوع الأول؟

قلنا: هذا ما يصح، لأن المبتدأ والخبر لا بُدَّ فيه من الاتِّفاقِ في الإفراد والتثنية والجمع، فلو قلت: (المحمدون قائم) ثم قدَّرت تقديم الخبر ما يصح.

طب هل يصح أن يكون من النوع الثاني: أن المحمدون فاعل سدَّ مسدَّ الخبر؟ أيضًا لا يصح لعدم الاعتماد.

إذن (قائمٌ المحمدون) لا يصح على الوجهين.

ولو قلت: (قائمان المحمدان) يصح أو لا يصح؟ يصح ولكن على أيِّ الوجهين من النوع الأول مبتدأ وخبر والخبر تقدَّم، أو وصف وفاعل سدَّ مسدَّ الخبر؟ النوع الأول، ولا نقول: إنه فاعل سدَّ مسدَّ الخبر لعدم الاعتماد.

وقول الناس: (ممنوعٌ التدخينُ) يصح أو لا يصح؟ يصح لكن على أنه من النوع الأول أنه مبتدأٌ وخبر والخبر تقدَّم؛ أي (التدخينُ ممنوعٌ) ثم قدَّمنا الخبر، وتقديم الخبر كما سيأتي يصح.

♦ ثم ننتقل إلى المسألة السابعة وهي: تعدُّد الخبر، وفي ذلك يقول ابن هشام -رَحِمَهُ الله-:

"وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ نحْوُ: (وهو الغفورُ الودودُ)".

فتكلَّم هنا على مسألة تعدُّد الخبر فنصَّ على جوازه، نحو: (زيدٌ شاعرٌ، كاتبٌ، نحويٌّ، مفسِّرٌ)، وفي قولك: (العلمُ زينٌ لأهله، رافعٌ للمجد، دافعٌ للجهل)، وفي قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[البروج: ١٤-١٦].

وإنما نصَّ ابن هشام في هذه المسألة على الجواز لوجود الخلاف فيها، وقد منع قليلٌ من النحويين تعدُّد الخبر، قالوا: لا يجوز أن يتعدَّد الخبر، طيب ونحو الأمثلة السابقة؟ قالوا: هذا يصح، ولكن ليس على تعدُّد الخبر.

ولكن نقول: إن الثاني نعتٌ للخبر، أو نقول: إن الثاني خبرٌ لمبتدأٍ محذوف؛ يعني (زيدٌ كاتبٌ، هو شاعرٌ، هو مفسِّرٌ) وهكذا، وهذا القول -والله أعلم- قولٌ متكلَّف لا حاجة إليه، فإذا صحَّ في الحال أنها تتعدَّد، وصحَّ في النعت أنه يتعدَّد فباب الخبر والنعت والحال واحد.

وأيضًا يجوز في نحو ذلك العطف، فتقول: (زيدٌ كاتبٌ، وشاعرٌ، ومفسِّرٌ، ونحويٌّ) وما إلى ذلك، إلا أن هناك فرقًا من حيث المعنى بين العطف وبين التعدُّد بلا عطف؛

فالتعدُّد بلا عطف يُشعِر بامتزاج هذه الأخبار، وأنها متساوية أو شبه متساوية في المبتدأ.

أما العطف فلا يدلُّ على إثبات ذلك ولا نفيه، وإنما مجرَّد خبر عن هذا المبتدأ، فقد تكون هذه الأخبار متساوية، وقد لا تكون متساوية.

أما إذا كان الخبر من حيث المعنى مجموع كلمتين؛ كقولهم: (الرُّمان حلوٌ حامضٌ) فحينئذٍ لا يصح العطف بينهما، بل لا بُدَّ من حذف العاطف؛ لأن هما في الحقيقة في معنى خبرٍ واحد؛

كقولهم: (الرُّمان مُزٌّ) يعني طعمه يجمع بين الحلاوة والحموضة.

وفي قولهم: (زيدٌ أيمن أيسر) يعني أضبط، يعني يعمل بيديه.

وفي قولهم: (لونهُ أبيضُ أسود)؛ يعني بينهما، يجمع بينهما.

ففي مثل ذلك لا يصح أن تأتي بالواو؛ لأن الخبر هو ممزوجٌ بين الكلمتين، فما يصح حينئذٍ أن تأتي بالواو التي تدلُّ على عدم مزج هذه الأخبار ببعضها.

♦ ثم ننتقل إلى المسألة الثامنة؛ وهي: الكلام على تقديم الخبر وجوبًا وجوازًا؛ وفي ذلك يقول ابن هشام:

"وَقَدْ يَتَقَدَّمُ نحْوُ: (فِي الدَّار زَيْدٌ)، و(أَيْنَ زَيْدٌ)".

فالمثال الأول: (في الدَّارِ زيدٌ) مثالٌ لتقدُّم الخبر جوازًا، والمثال الآخر: (أين زيدٌ) مثالٌ لتقدُّم الخبر وجوبًا، فتقدُّم الخبر:

قد يكون واجبًا.

وقد يكون جائزًا.

فتقدُّم الخبر وجوبًا: في مواضع، إذا كان هناك موجِب لتقدُّم الخبر فإن تقدُّمه واجب، من أسهل المواضع لتقدُّم الخبر وجوبًا هذه المواضع:

الموضع الأول: إذا كان الخبر من الأسماء التي لها صدارة، هناك ألفاظٌ في العربية إذا جاءت في جملتها فيجب أن تكون في أول الجملة، تُسمَّى الألفاظ التي لها صدارة؛ كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، نحو: (أين زيدٌ؟)، و(متى السفرُ؟)، و(كيف زيدٌ؟)، و(مَن أبوك؟)، فالخبر هنا وقع اسم استفهام، فوجب أن يتقدَّم.

والكلام على كيفية إعراب أسماء الاستفهام يُمكن أن تُراجعوه في محاضرةٍ لي بعنوان: "الإعراب أركانه وطريقته وبعض ضوابطه"، فلأسماء الاستفهام طريقةٌ في الإعراب ملخصها: أنك تُعرِبها بإعراب ما يُقابلها في الجواب.

فإذا قلت مثلًا: (مَن في البيت؟) ويدعون دائمًا على محمد، (مَن في البيت) ستقول: (محمدٌ في البيت)، أو (في البيت محمدٌ) فمحمد مبتدأ، وفي البيت: شبه جملة خبر، شبه الجملة لا يمكن أن تكون مبتدًا، فمحمد هو المبتدأ تقدَّم أو تأخر، وفي البيت خبر.

(في البيت) في السؤال (مَن في البيت؟) تُقابل (في البيت) يعني تُقابل الخبر، ومحمد المسؤول عنه تُقابل (مَن)، فمَن هي محمد، فإعراب مَن مثل إعراب محمد، فمحمد: مبتدأ، ومَن: مبتدأ.

لكن لو قلت لك: (مَن أبوك؟) أنا أعرِف أن لكَ أبًا لكني أجهل اسمه، فالأب معروف، والاسم مجهول، المعروف هو المبتدأ، والمجهول هو الخبر، فماذا تقول في الجواب إذا قلت: (مَن أبوك؟) تقول: (أبي محمدٌ)، فالمعروف أبي وهو مبتدأ، والمجهول محمدٌ وهو الخبر، فأبي المبتدأ

ماذا يُقابل في السؤال؟ "أبوك" فهو مبتدأ، ومَن تُقابل "محمد" المسؤول عنه المجهول خبر، فمَن في قولك: (مَن أبوك؟) خبر مقدَّم.

وإذا قلت: (مَن تُحِب؟) ما إعراب مَن؟ مفعول به مقدَّم؛ لأن الجواب أن تقول: (أُحبُّ محمدًا) فمحمدًا مفعول به وهي تُقابل "مَن" فمَن مفعولٌ به مقدَّم وهكذا.

(أينَ زيدٌ؟) زيدٌ في البيت ما الذي قابل أين؟ (في البيت) فهي خبر مقدَّم.

(متى السفر؟) السفر غدًا، السفر يوم الخميس؛ فلهذا صارت أسماء الاستفهام في هذه الأمثلة أخبارًا ولكنه مقدَّمة وجوبًا؛ لأنها ألفاظٌ لها صدارة.

ومن مواضع تقدُّم الخبر وجوبًا: أن يكون الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة، نحو: (في البيتِ رجلٌ)، رجلٌ: مبتدأ نكرة، ما الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة؟ لا مسوِّغ إلا كون الخبر شبه جملةٍ متقدِّمة، فصار تقدُّم الخبر هنا واجبًا؛ لأنه المسوِّغ للابتداء بالنكرة.

وفي قولك: (في المسجدِ مصلُّون)، و(في المسألةِ نظرٌ)، و(عندي مالٌ)، و(فوقَ الشجرةِ عصفورٌ) وهكذا.

المسألة الثالثة لتقدُّم الخبر وجوبًا: أن يكون في المبتدأ ضميرٌ يعود إلى الخبر؛ كقولك: (في الدارِ صاحبُها)، و(عند السيارة صاحبُها)، ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[محمد:٢٤].

فإذا قلت: (في البيتِ صاحبُه) فصاحبه متَّصل بضمير، وضمير الغائب لا بُدَّ أن يعود على متقدِّم، يعود على البيت، وكلمة "البيت" هذه واردة في الخبر، (في البيتِ صاحبه)، فوجب أن يتقدَّم الخبر لماذا؟ لكي يعود الضمير الذي في المبتدأ على متقدِّم.

فهذه من المواضع التي يجب فيها تقدُّم الخبر كما رأينا هي مواضع ورد فيها موجِب لتقدُّم الخبر، وفيما سوى هذه المواضع التي يجب فيها تقدُّم الخبر يكون تقدُّم الخبر جائزًا؛ كقولك: (زيدٌ في البيت)، أو (في البيتِ زيدٌ)، وكقولك: (زيدٌ جالسٌ) أو (جالسٌ زيدٌ)، وهكذا.

♦ ثم انتقل ابن هشام إلى المسألة التاسعة وهي: حذف المبتدأ وحذف الخبر جوازًا، فقال ابن هشام:

"وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأ والْخَبرِ نَحْوُ: ﴿سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[الذاريات:٢٥]؛ أَيْ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ".

فذكر أن المبتدأ قد يُحذف، وأن الخبر أيضًا قد يُحذَف، وأن المبتدأ والخبر معًا قد يُحذفان، وشرط كل ذلك: أن يدل على المحذوف دليل على القاعدة العامة: "أن كل معلوم يجوز حذفه"، وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيته:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُما

وابن هشام ذكر شاهدًا واحدًا جمع فيه حذف المبتدأ وحذف الخبر؛ وهو قوله تعالى: ﴿سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[الذاريات:٢٥]، فقوله: "سلامٌ" أي سلامٌ عليكم، فسلامٌ: مبتدأ، وعليكم: خبر شبه جملة ثم حذف الخبر، فقوله: ﴿سَلامٌ﴾[الذاريات:٢٥]؛ أي سلامٌ عليكم ثم حذف الخبر عليكم، وقوله تعالى: ﴿قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[الذاريات:٢٥]؛ أي أنتم قومٌ، فحذف المبتدأ أنتم، وكل ذلك للعلم به.

وإذا قلت: (مَن عندك؟) فيُمكن أن تختصر الجواب فتقول: (محمدٌ)؛ أي محمدٌ عندي، فحذفت شبه الجملة الواقعة خبرًا.

ولو قيل: (مَن أبوك؟) لاختصرت الجواب وقلت: (محمد)؛ أي (أبي محمدٌ) فحذفت المبتدأ للعلم به؛ لأنه مذكور في السؤال.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾[الرعد:٣٥]؛ أي وظلُّها دائم، فحذف الخبر لدلالة الخبر الأول عليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ﴾[القارعة: ١٠-١١]؛ أي هي نارٌ حامية.

وفي قوله: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[النور:١] إلى آخره؛ أي هي سورةٌ، أو هذه سورةٌ فحذف المبتدأ.

فكل ما كان معلومً من المبتدأ ومن الخبر يصحُّ حذفه.

ويصحُّ حذفهما إذا عُلِما؛ كأن يُقال: (هل زيدٌ قائمٌ؟) فتختصر الجواب فتقول: نعم؛ يعني (نعمٌ زيدٌ قائمٌ) فحذفت المبتدأ وحذفت الخبر، وأشهر موضع لحذف المبتدأ هو حذفه في العناوين وما في حكمها.

نحو: (الأخبار) تأتيك الشاشة مكتوب فيها الأخبار فقط، وتفهم معنى ذلك أنها جملة؛ لأنه لا يُفهَم إلا الجملة؛ يعني (هذه الأخبارُ)، أو (الآن الأخبارُ) لا بُدَّ أن تُقدِّم جملة، (هذه الأخبارُ) وحذف المبتدأ هذه، (الآن الأخبارُ) حذفت الخبر شبه الجملة.

أو (المكتبةُ) لوحة صغيرة على الباب مكتوب عليها المكتبةُ؛ يعني هذه المكتبةُ حذفت المبتدأ، أو (هنا المكتبةُ) حذفت الخبر.

(مسجدُ الإيمان)؛ يعني هذا مسجدُ الإيمان، (وجامعة الإمام)؛ أي هذه جامعة الإمام.

و(زاد المعاد) يعني هذا زادُ المعادِ، وأصله (هذا كتابُ زادِ المعاد) ثم حذفنا الخبر كتاب فقام المضاف إليه مقامه وأخذ إعرابه، وقلنا: (هذا زادُ المعادِ) ثم حذفنا المبتدأ "زاد المعاد" فلو أردنا أن نضبط اسم الكتاب، كيف نضبِط اسم الكتاب؟ فتقول: (زادُ المعادِ) على أنه خبر مبتدأٍ محذوف.

(كتابُ الصلاةِ) الكتب التي في داخل الكتاب، (كتابُ الصلاةِ) يعني هذا كتابُ الصلاةِ.

وقولهم: (فصلٌ)؛ أي (هذا فصلٌ) وهكذا.

♦ لننتقل إلى المسألة العاشرة -وهي الأخيرة- وفيها الكلام على حذف الخبر وجوبًا، حذف الخبر وجوبًا قال فيه ابن هشام:

" وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابَيْ لَوْلاَ، والْقَسَمِ الصَّرِيحِ، والْحَالِ الْمُمْتَنِع كَوْنُها خَبَرًا، وبَعْدَ وَاوِ الْمُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ".

ثم مثَّل لجميع المواضع فقال:

"نحو: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[سبأ:٣١]، و(لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ) و(ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا)، و(كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ)".

فبعد أن تكلَّم في المسألة السابقة على حذف الخبر جوازًا إذا دلَّ عليه دليل، ذكر هنا أن العرب حذفت الخبر وجوبًا في مواضع، فيجب أن نقتضي بهم فيما أوجبوه من الحذف، وذكر أربعة مواضع حذفت العرب فيها الخبر وجوبًا:

الموضع الأول: إذا وقع الخبر بعد "لولا"، يُريد "لولا" الامتناعية الشرطية؛ كقولهم: (لولا زيدٌ لزرتُكَ) لولا هذه شرطية، أين جوابها؟ "لزُرتُكَ"، وزيدٌ ما إعرابه؟ (لولا زيدٌ لزرتُكَ) "لزرتك" جواب لولا، طيب ما إعراب "زيدٌ" مبتدأ، والخبر كونٌ عامٌّ محذوف؛ يعني (لولا زيدٌ موجودٌ لزُرتُك).

قال تعالى: ﴿وَلَوْلا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾[هود:٩١]، ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[سبأ:٣١] يعني لولا أنتم موجودون، وهكذا.

والموضع الثاني في حذف الخبر وجوبًا: إذا وقع الخبر بعد قسمٍ صريح، ما المراد بالقسم الصريح؟ يعني الألفاظ التي لا تُستعمَل إلا في القسم، بما أنها لا تُستعمل إلا في القسم منذ أن تُذكَر يُعلَم مباشرة أن المراد القسم، فدلالتها على القسم دلالة صريحة؛ لأنها لا تُستعمل في غير القسم؛ كقولهم: (لعمرُكَ لأفعلنَّ كذا وكذا)، ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾[الحجر:٧٢]، (لعَمْرِي إن الدين منصورٌ).

والخبر حينئذٍ سيكون لفظًا دالًا على القسم، بما أنه لفظ لا يُستعمَل إلا في القسم، واضح أن الخبر لفظ دال على القسم؛ يعني (لعَمْرُكَ قسمي)، أو (لعَمْرُكَ حلِفي)، العَمْر: يعني العُمُر الحياة، يقول: (عُمْرُكَ هو قسمي)؛ يعني عُمْرَك هو المحلوف به، هو المقسوم به، أو هو المقسَم به، (عَمْرُكَ حلِفي أو قسَمي).

وقولهم: (وايمُن الله لأجتهدنَّ)، وايمن الله من الألفاظ الصريحة في القسم التي لا تُستعمل إلا في القسَم، "وايمن الله"، وتُختصر إلى (وايم الله لأجتهدنَّ) يعني (وايمن الله قسمي)؛ "وايم الله": مبتدأ، "قسمي" خبر محذوف وجوبًا.

بخلاف الألفاظ التي تُستعمَل في القسم وغير القسم؛ نحو: (عهدُ الله لأفعلنَّ)، (ميثاق الله لأجتهدنَّ)، وكلمة ميثاق وعهد تُستعمل في القسم كما مثَّلنا، وتُستعمل في غير القسم؛ كأن تقول: (احفظ عهدَ الله)، و(هذا ميثاق الله)، فيجوز حينئذٍ التصريح بالخبر، فتقول: (عهدُ الله قسمي)، أو (عهدُ اللهِ عليَّ)، أو (ميثاقُ الله عليَّ)، ونحو ذلك.

أما القسم بالعَمْر فهذه مسألة بحثها أهل العقيدة فلتُراجَع في كتب العقيدة.

المسألة الثالثة من مسائل حذف الخبر وجوبًا: قبل حالٍ لا تصلُح أن تكون خبرًا، قبل حال هذه الحال لا يصلح في المعنى أن تكون خبرًا لهذا المبتدأ؛ كقولك: (أكلي الفاكهةَ ناضجةً) "أكلي" هذا مصدر اسم، فهو مبتدأ، "الفاكهةَ" مفعولٌ به؛ لأن الأكل واقعٌ عليها، "ناضجةً" حال من الفاكهة، وهل يصح في هذا الحال "ناضجةً" أن يكون خبرًا للمبتدأ أكلي؟ لا؛ لأن أكلي لا يُخبَر عنه بأنه ناضجة.

إذن فالخبر هنا محذوف وجوبًا والحال سدَّ مسدَّه، يُقدَّر بكون عام؛ يعني (أكلي الفاكهة كائنٌ حالة كونها ناضجةً) وهذا أسلوب عربي كأن تقول: (ضربي المخطئ مصرًّا) مصر: ما يمكن يكون خبر عن ضربي، والمعني (ضربي المخطئ كائنٌ حالة كونه مصرًّا) وهكذا.

الموضع الرابع لحذف الخبر وجوبًا: إذا وقع المبتدأ بعد واو المعيَّة الصريحة، بعد واو هي نصٌّ في الدلالة على المعيَّة، ما معنى كونها نصًا في المعيَّة؟ يعني أنها وقعت بين أمرين متلازمين لا يفترقان حقيقةً أو حكمًا.

كقولك: (كلُّ رجلٍ ودينهُ) أسلوب أيضًا من أساليب العربية، (كلُّ بلدٍ وعاداتُه)، (كلُّ شيخٍ وطريقتهُ)، (كلُّ رجلٍ وضيْعَتُهُ)، والخبر هنا يُقدَّر من حيث المعنى بلفظٍ دالٍ على الاقتران والتلازُم؛ يعني مقترنان، أو متلازمان، أو متصاحبان؛ (كلُّ شيخٍ وطريقته متلازمان).

ومن ذلك قول: (كلُّ صانعٍ وما صنع)، (كلُّ رجلٍ وعمله)، (كلُّ امرئٍ وما يُتقن)، (كلُّ جنديٍّ وسلاحه)، (كلُّ طالبٍ وقلمه) أسلوب مضطردٌ وهكذا.

فهذا ما يتعلَّق بالمبتدأ والخبر.

♦ لننتقل بعده إلى الكلام على النواسخ: نواسخ الابتداء شرحنا من قبل لماذا يتكلَّم النحويون على نواسخ الابتداء بعد باب المبتدأ والخبر فلا نُعيد ذلك، أما ابن هشام -رَحِمَهُ الله- فقال:

[باب النَّواسِخُ لِحُكْم المُبْتَدأ والخَبرِ ثَلاَثَةُ أَنْوَاعٍ].

النواسخ: جمع ناسخ، والمراد بالناسخ في اصطلاح النحويين: كل فعلٍ أو حرفٍ دخل على الجملة الاسمية فأزال حكم الابتداء عنها، فهي أفعالٌ وحروفٌ تدخل على الجملة الاسمية فتُزيل حكم الابتداء.

ما معنى تُزيل حكم الابتداء؟ لأنهم يقولون: عن المبتدأ والخبر مرفوعان، ما الذي رفعهما؟ رفعهما عند الابتداء عاملٌ معنويٌّ يُسمونه الابتداء؛ يعني وقوع الاسم في ابتداء الجملة يجعل

العربي يرفعه. لماذا أنت ترفع المبتدأ؟ لأن العربي إذا وقع الاسم في ابتداء الجملة يرفعه، هذا يُسمَّى عامل معنوي وهو الابتداء.

فالنواسخ إذا دخلت على الجملة الاسمية تنسخ الابتداء؛ يعني تنسخ هذا العامل الذي كان يعمل الرفع في المبتدأ والخبر، ومن ثمَّ هي تعمل في هذه الجملة عملًا جديدًا، والنواسخ كما سبق ثلاثة أنواع، وكما قال ابن هشام:

فالأول: ما يرفع المبتدأ اسمًا له، وينصب الخبر خبرًا له، وهي كان وأخواتها، وهي أفعال، ويعمل عملها حروف النافية، وهي: ما الحجازية، ولا، ولاتَ.

والنوع الثاني من النواسخ: ما ينصب المبتدأ اسمًا له ويرفع الخبر خبرًا له، وهي: إنَّ وأخواتها وهي أحرف، ويعمل عملها لا النافية للجنس.

والناسخ الثالث: ما ينصب المبتدأ مفعولًا به أول، وينصب الخبر مفعولًا به ثانيًا، وهي: ظننتُ وأخواتها، وهي أفعالٌ كثيرة.

وسيأتي الكلام على جميع هذه النواسخ وما يعمل عملها، وقد ابتدأ ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- كالنحويين بكان وأخواتها فقال:

"أَحَدُهَا كَانَ وأَمْسى وأَصْبَحَ وأَضْحى وظَلَّ وبَاتَ وصَارَ ولَيسَ ومَا زَالَ ومَا فَتِئَ ومَا انْفَكَّ ومَا بَرِحَ ومَا دَامَ".

السؤال: لماذا يبتدئ النحويون بكان وأخواتها من بين النواسخ؟

قالوا: لأنها أكثر النواسخ استعمالًا، ولذا أُعطيت الرافع في اسمها؛ لأن الرفع علامته الضمَّة، والضمَّة أقوى الحركات، إلا أن خبرها نُصِب لكي تختلف عن الصورة الأصلية للجملة الاسمية مرفوعة الجزئيين.

وبعدها في الكثرة: إن وأخواتها فجاءت بعدها، وأقلُّها في الاستعمال: ظنَّ وأخواتها، ليس معنى ذلك أن ظنَّ وأخواتها قليلة الاستعمال، ولكنها بالنسبة إلى كان وإنَّ أقلُّ منهما في الاستعمال.

أما ألفاظ كان وأخواتها فقد عدَّها ابن هشام، وهي كما سمعنا ثلاثة عشر فعلًا، وابن هشام لم يُرتِّبها بحسب زمانها، فكان الأفضل لو أنه أخَّر "أمسى" بعد "ظلَّ" لكي تكون هذه الأفعال مرتَّبةً بحسب الزمان، المهم:

الفعل الأول منها: "كان" وهي أمُّ الباب؛ يعني أكثرها استعمالًا، ولأنها أكثرها استعمالًا اختصت ببعض الأحكام التي سيذكرها ابن هشام في آخر هذا الباب.

ثم نبدأ من أول اليوم: "أصبح، وأضحى" من الصباح والضحى.

و"ظلَّ" من الظلال التي تنشأ في الزوال قبله وبعده.

و"أمسى" في المساء.

"وبات" في النوم الذي يقع غالبًا في الليل.

ثم "صارَ" و"ليس".

ثم الأفعال المبدوءة بنفيٍّ أو شبهه، وهي: "ما زالَ"، و"ما فتئ"، و"ما برِح"، و"ما انفكَّ".

ثم الفعل المبدوء بما الظرفية المصدرية وهو "ما دام".

فهذه ثلاثة عشر فعلًا خصَّتها العرب بهذا العمل، ما عملها؟ ذكره ابن هشام فقال:

"فَيَرْفَعْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ وَيَنْصِبْنَ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ نحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان:٥٤]".

فذكر ابن هشام عملهن، ومن الأمثلة والشواهد على ذلك:

في "كان" قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[الفرقان:٧٠].

وفي "أصبح" قوله: ﴿فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[الحج:٦٣].

وفي "أضحى" قولنا: (أضحى الولدُ مسرورًا).

وفي "ظلَّ" قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[الزخرف:١٧].

وفي "أمسى" قولنا: (أمسى الرجل مهمومًا).

وفي "بات" قوله تعالى: ﴿يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا﴾[الفرقان:٦٤].

وفي "صار" قولنا: (صارَ الحجرُ) أو (صارَ الطينُ حجرًا).

وفي "ما زالَ" قوله تعالى: ﴿وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[هود:١١٨].

- وفي: "ما انفكَّ" نقول: (ما انفكَّ المطرُ نازلًا).
- وكذلك "ما فتئ" (ما فتئ زيدٌ منتظرًا).
- و "ما برِحَ" قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[طه:٩١].
- وفي "ما دام" قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[مريم:٣١].

هذا عملها فيما بعدها، فكيف تُعرَب هي في نفسها؟ كيف نُعرِب كان وأصبح وليس، ويكون ويُصبح، وكنْ وأصبِح؟ نُعربها إعراب الفعل ماضيًا ومضارعًا وأمرًا إلا أننا نزيد في إعرابها فنقول: ناسخ أو ناقص، فكان مثل دخلَ وخرجَ، نقول: فعلٌ ماضٍ ناسخ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، وكذلك ليس وأصبح.

ولو قلنا: كانوا لقلنا: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح المقدَّر منع من ظهوره حركة المناسبة.

ولو قلنا: كنتُ لقلنا: مبنيٌّ على الفتح المقدَّر منع من ظهوره الثِقَل أو السكون الموجود للتخلُّص من أربع متحرِّكات.

"وأضحى" مبنيٌّ على الفتح المقدَّر منع من ظهوره منع من ظهوره التعذُّر وهكذا.

نُعرِب ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾[الفرقان:٧٠]:

- كان: فعل ماضٍ ناسخ مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب.
- واسم "الله" اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمَّة.
- وغفورًا: خبر كان منصور وعلامة نصبه الفتحة.

وفي قوله: ﴿يَبِيتُونَ سُجَّدًا﴾[الفرقان:٦٤]:

- يبيتون: هذا فعلٌ مضارعٌ مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة في يبيتون: اسم يبيت في محل رفع مبني على السكون.
- وسُجَّدًا: خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهكذا.

إلا أن كان وأخواتها لا تعمل هذا العمل مطلقًا، فبعضها مقيَّدٌ بشرط، فنقول: شروط إعمالها هذا العمل؛

- فمنها ثمانية تعمل هذا العمل بلا شرط، وهي: الثمانية الأولى؛ (كان، وأصبح، وأصبح، وظلَّ، وأمسى وبات، وصار وليس) هذه الثمانية تعمل هذا العمل، ترفع اسمه وتنصب خبرها بلا شرط.

- ومنها أربعة تعمل هذا العمل بشرط أن يتقدَّمها نفيٌّ، أو نهيٌّ، أو دعاء، وهي: (ما زال وأخواتها؛ ما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفكَّ)؛

لا بُدَّ أن تُسبق بنفي، نحو: (ما زال محمدٌ مسافرًا)، ﴿وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[هود:١١٨]، ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[طه:٩١]، ﴿لا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾[التوبة:١١٠]

.

أو تُسبَق بنهيٍّ؛ كقولي: (لا تزل مجتهدًا)؛ يعني ابقَ مجتهدًا؛ لأن "ما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفكَّ" كلها بمعنى بقي، (ما زال محمدٌ مريضًا) يعني بقي مريضًا، (ما انفكَّ المطر هاطلًا)؛ يعني بقي هاطلًا، فتقول: (لا تزل مجتهدًا)؛ يعني ابقَ مجتهدًا، قال الشاعر:

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت؛ فنسيانه ضلال مبين

(ولا تزل ذاكر الموت) يعني ابقَ ذاكر الموت.

أو في الدعاء، والدعاء عندما تُسبق بلا النافية، لا النافية إذا دخلت على هذه الأفعال يكون معناها الدعاء بخلاف ما ويكون معناها النفي؛ (ما زال محمدٌ مريضًا) يعني بقي مريضًا، تُخبِر بأنه ما زال مريضًا، لكن إذا أدخلت لا عليها قلت: (لا زال محمدٌ معافًا) فأنت لا تُخبر بأنه معافًا وإنما تدعو له بأن يبقَ معافًا.

وعلى ذلك لو قلت: (لا زال محمدٌ مريضًا) هذا دعاءٌ عليه بأن يبقى مريضًا، وربما قصدت أن تُخبر بأنه ما زال مريضًا ولكنك أخطأت فاستعملت لا مكان ما، وهذا من المواضع التي يُخطأ فيها، ومن ذلك قول الشاعر:

ألا يا اسْلَمي يا دار مَيّ على البِلى ولا زالَ منهلًّا بجرعائكِ القطرُ

يدعو أن ينزل المطر القطر بجرعائها؛ أي بساحاتها الفسيحة.

بقي فعلٌ وهو: "ما دام" وهو يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدَّمها ما المصدرية الظرفية، المصدرية: يعني ينسبِك منها ومن الفعل مصدر، الظرفية: يعني تُقدَّر بمعنى ظرف الزمان؛

كقولك: (لا أزورَك ما دمتَ مهملًا) يعني لا أزورك مدة دوامك مهملًا، مدَّة هذا الظرف، دوامك: هذا المصدر.

قال تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[مريم:٣١] يعني مدَّة دوامي حيًّا.

فإن قلت: (دامَ خيرُكَ) فدام هنا لا نقول: إنها من أخوات كان؛ لأنها لم تُسبَق بما المصدرية الظرفية.

ولو قلنا: (زال الشرُّ) فهل زال هنا تعمل عمل كان؟ لا لم تُسبق نفي، ولا بنهي، ولا بدعاء.

وكذلك (انفكَّ الحبل)، أو (برِح الخفاءُ).

فهذه شروط لإعمالها هذا العمل.

♦ ثم تكلَّم ابن هشام -رَحِمَهُ الله- على شيءٍ من مسائل كان وأخواتها، فتكلَّم على حكم توسُّط أخبارها وتقدُّمها؛ يعني تكلَّم على حكم ترتيب الجملة.

فالأصل في كان واسمها وخبرها أن تتقدَّم كان، وأن يتوسَّط اسمها، وأن يتأخر خبرها، فتقول: (كان محمدٌ كريمًا) هذا الأصل، لكن ما حكم أن يتوسَّط الخبر؟ وما حكم أن يتقدَّم الخبر؟

سيقول ابن هشام: إن توسُّط الخبر جائز، وإن تقدُّم الخبر جائز مع غير دام وليس، فسيتكلَّم على توسُّط الخبر وأنه جائز، وسيتكلَّم على تقدُّم الخبر وأنه جائز مع غير ليس ودام.

وأما تأخُّر الخبر فلم يذكره؛ لأنه الأصل وواضح أنه جائز، فتكلَّم على توسُّط الخبر فقال:

"وقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبَرُ نحْوُ: (فَلَيْسَ سَوَاءً عالِمٌ وجَهُولٌ)".

يعني ابن هشام بتوسُّط الخبر في هذا الباب توسُّطه بين الناسخ واسمه؛ يعني أن يأتي الناسخ، ثم الخبر، ثم اسم الناسخ فيكون الخبر متوسِّطًا بين الناسخ واسمه، نحو:

(كان كريمًا محمدٌ) والحكم أن هذا جائز.

كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الروم:٤٧] بمعنى -والله أعلم- كان نصر المؤمنين حقًّا علينا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾[البقرة:١٧٧]؛

ليس: هذا الفعل الناسخ.

البرَّ: اسمه أو خبره؟ خبره الموصول متقدِّم.

وأن تُولُوا: هذه أن المصدرية تتأوَّل مع الفعل بعدها بمصدر؛ يعني ليس البرَّ توليتكم وجوهكم، فأن تولُّوا هذا اسم مؤوَّل وهو اسم كان مؤخَّر.

إذن فالآية فيها تقديم وفيها تأخير، وهذا على قراءة حمزة وحفص، وأما على قراءة ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا﴾[البقرة:١٧٧] وهذه قراءة بقيَّة السبعة فليس فيها تقديمٌ وتأخير.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَهُمَا﴾[الكهف:٨٢]؛ أي كان كنزٌ تحته ثم قدَّم الخبر وهو شبه جملة، فتوسَّط بين الناسخ واسمه.

ومن ذلك البيت الذي أشار إليه ابن هشام، وهو قول الشاعر:

سَـلِي إنْ جَهِلْـتِ النَّـاسَ عَنَّـا ... فَلَـيْسَ سَـواءً عَـالِمٌ وَجَهُـوْلُ

أي ليس عالمٌ وجهولٌ سواءً؛ أي متساويين.

♦ ثم تكلَّم ابن هشام على تقدُّم الخبر فقال:

"وقَدْ يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ إلاَّ خَبَرَ دَامَ ولَيْسَ".

ماذا يعني بتقدُّم الخبر في هذا الباب؟ يعني تقدُّمه على الناسخ نفسه، فيأتي الخبر أولًا، ثم الناسخ، ثم اسم الناسخ، كأن تقول: (كريمًا كان محمدٌ) وبيَّن ابن هشام الحكم وهو أنه جائز إلا في خبر "دام" و"ليس"، ولم يأتِ في ذلك شاهدٌ صريح.

لكنهم يستشهدون بقوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[الأعراف:١٧٧]، ما إعراب الآية؟ أين الفعل الناسخ؟ كان، أين اسمه؟ واو الجماعة "كانوا"، وأين خبره؟ جملة يظلمون، (كانوا يظلمون)، إذن كان اسم كان خبر كان.

لكن ما إعراب أنفسهم؟ ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ مفعول به للخبر يظلمون، وأصل الآية والله أعلم: كانوا يظلمون أنفسهم، فأنفسهم: مفعولٌ به للخبر، ثم تقدَّم معمول الخبر على الناسخ نفسه، قالوا: فدلَّ ذلك على جواز تقدُّم الخبر نفسه، وهذا استدلالٌ صحيح؛ لأن المتقدِّم هنا المفعول به، والمفعول به تقدُّمه يدل على تقدُّم عامله، بخلاف ما لو كان المتقدِّم شبه جملة فإن العرب تتوسَّع في شبه الجملة كما سيأتي.

إذن فتقدُّم الخبر على الناسخ نفسه جائز، قال: إلا مع فعلين: "دام" و"ليس".

أما منع تقدُّم خبر "دام" فمتفقٌ عليه بين النحويين.

وأما منع تقدُّم خبر "ليس" فمختلفٌ فيه فأجازه كثيرٌ من المحققين، وعلى ذلك يصحُّ أن تقول: (بخيلًا ليس زيدٌ)، و(متبرجةً ليست هندٌ)، واحتَّجوا على ذلك بقوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[هود:٨] الناسخ: ليس، واسمه: ضميرٌ مستتر تقديره هو يعود إلى العذاب، ليس العذابُ، مصروفًا: هذه خبر ليس، عنهم: شبه جملة متعلقة بالخبر.

﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾: هذا الظرف المتقدِّم على الناسخ نفسه؛ ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[هود:٨] هذا الظرف أيضًا متعلِّقٌ بالخبر مصروفًا؛ يعني ليس العذاب مصروفًا عنهم يوم يأتيهم، فتقدَّم معمول الخبر وهو ظرف الزمان "يوم يأتيهم" على الناسخ نفسه، قالوا: فهذا يدل على تقدُّم الخبر.

والذين ردُّوا هذا الاستدلال قالوا: إن المتقدِّم شبه جملة، والعرب تتوسَّع في شبه الجمل ما لا تتوسَّع في غيرها، والله أعلم.

♦ ثم تكلَّم ابن هشام -رَحِمَهُ الله- على مسألةٍ أخرى، ولعلنا نتوقف هنا ونُكمل إن شاء الله بعد الصلاة، والله أعلم، وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس السادس الجزء الثاني:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

♦ فذكر ابن هشام مسائل أخرى في هذا الباب في [باب كان وأخواتها] وهي: مرادفتها لمعنى صار، فقال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"وتختَصُّ الخَمْسَةُ الأُوَلُ بِمُرادَفَةِ صَارَ".

فالأصل في هذه الأفعال أن تدلَّ على اتِّصاف اسمها بخبرها في أزمانها؛ فإذا قلت: (أصبحَ الولدُ نشيطًا) فمعنى ذلك: اتِّصاف الولد بالنشاط في زمان الصباح.

أو قلت: (أمسى الرجل متعبًا) يعني اتِّصاف الرجل بالتعب في المساء.

و(أضحت هندٌ نائمةً)؛ أي اتِّصاف هندٍ بالنوم في الضحى.

و(كان محمدٌ مسافرًا) يعني اتِّصاف محمدٍ بالسفر في الزمان الماضي مطلقًا.

هذا الأصل في معناها واستعمالاها إلا أنها كما ذكرها ابن هشام قد تأتي بمعنى صار؛ يعني دالةً على مطلَق التحوُّل والانتقال دون ارتباطٍ بزمان؛

كأن تقول: (أصبح النِفط مهمًا) اتِّصاف النفط بالأهمية لا يتعلَّق بزمان الصباح بل في كل الأزمنة، والمعنى (صار النِفط مهمًا) فأصبح هنا صارت بمعنى صار، وليست بمعنى أصبح المرتبطة بزمان الصباح.

فنقول: (أمسى الإسلام دينَ الرحمةِ) متَّصف بهذا الأمر في كل زمان وليس بالمساء فقط، بمعنى صار الإسلام دين الرحمة.

وتقول: (كان محمدٌ عالِمًا) لا تُريد اتِّصاف محمد بالعلم في الماضي مطلقًا، وإنما تريد (صارَ محمدٌ عالمًا).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[النحل:٥٨] اتِّصاف وجهه بالسواد ليس متعلِّقًا بزمن، وإنما المعنى صار وجهه مسودًّا بهذا السبب.

وتقول: (أضحت البلاد جميلةً)؛ يعني صارت جميلةً في كلِّ زمان وهكذا.

فهذه الخمسة قد تأتي بمعنى صار فتخرج عن أزمانها وتدلُّ على مطلق الانتقال والصيرورة.

وعلى ذلك يُمكن أن نُنبِّه إلى أمرٍ مهم يتعلَّق باستعمالات كان، ونحن ذكرنا لكان الآن أكثر من استعمال، ولها استعمالاتٌ أخرى، فنقول: إن كان قد تأتي على خمسة استعمالات:

- الاستعمال الأول: أن تأتي بمعنى الماضي المنقطع؛ كأن تقول: (كان محمدٌ مسافرًا ثم رجع) كان هنا دلَّت على الزمان الماضي المنقطع الذي انتهى وانقطع.
- المعنى الثاني: وتأتي بمعنى الفعل المستمر؛ يعني بمعنى الماضي والحال والاستقبال؛ كأن تقول: (كان الله رحيمًا) يعني في الماضي والحاضر والاستقبال، تقول: (كان الإسلام دينَ الرحمةِ) يعني متَّصف بذلك في كل زمان.
- والمعنى الثالث: أنها تأتي بمعنى "صار" وهذا ذكرناه نحو: (كان محمدٌ عالِمًا) يعني صار عالمًا.
- والمعنى الرابع: أنها قد تأتي زائدةً كما سيأتي ذِكره نحو: (ما كان أحسن محمدًا) يعني ما أحسن محمدًا.
- والمعنى الخامس: أنها تأتي تامةً بمعنى وُجِد وسيأتي الكلام على ذلك؛ كقولنا: (انقضى رمضان وكان العيد).

فهذه استعمالاتٌ لكان وكلُّها أمثلتها كثيرة ومستعملة بكل هذه المعاني.

♦ لننتقل مع ابن هشام إلى مسألةٍ أخرى في كان وأخواتها وهي: الكلام على نقصانها وتمامها، فقال ابن هشام:

"وغَيرُ لَيْسَ وفَتِئَ وزَالَ بجَوَاز التَّمام أي: الاسْتِغْنَاء عَن الْخَبر نحْوُ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[البقرة:٢٨٠]، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[الروم:١٧]، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾[هود:١٠٧]".

قول ابن هشام: (وَغَيْرُ) معطوفٌ على قوله: (الخمسة) في العبارة السابقة: (وتختصُّ الخمسةُ) يعني (وتختصُّ غير ليس وفتئ وزال بجواز التمام)، فذكر ابن هشامٍ هنا أن كان وأخواتها تأتي ناقصة وقد تأتي تامةً عدا ليس وفتئ وزال.

فما معنى كونها ناقصة؟ وما معنى كونها تامة؟

معنى كونها ناقصة: أنها محتاجة لاسمٍ مرفوع وخبرٍ منصوب؛ يعني أن معناها يبقى ناقصًا حتى يأتي منصوبها وهو خبرها المنصوب، فلو قلت: (كان النِفْطُ) وسكتت بقيت ناقصة المعنى، كان النفط ماذا؟ (أصبحَ محمدٌ) أصبح ماذا؟ إذا أردت أن تُخبر عنه بشيء.

وأما كونها تامة: فمعنى ذلك أنها تكون كبقية الأفعال؛ كذهب، وجلسَ، وقالَ، فتكون رافعةً لفاعلها كتفيةً به فلا تحتاج إلى منصوب.

ومعناها ناقصةً يختلف عن معناها تامةً، وهي ناقصة فعل، وتامة فعلٌ آخر كما يلي:

- فكان قلنا: إذا كانت ناقصة تدل على اتِّصاف اسمها بخبرها في الزمان الماضي وقد تكون بمعنى صار.

- لكن إذا كانت تامة صارت بمعنى وُجِد، أو حدثَ، أو حصلَ، نحو: (انقضى رمضان وكان العيد) يعني انقضى رمضان ووُجِد العيد، أو حذف العيد، أو حصل العيدُ، فالعيدُ حينئذٍ فاعل، وليس اسمًا لكان؛ لأن كان هنا غير محتاجة إلى منصوب فهي تامة.

تقول: (انتهت الحربُ وكانت الهزيمةُ) يعني حصلت ووُجِدت.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ الجواب: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[البقرة:٢٨٠]، يعني فإن وَجِد ذو عسرة، فإن حصل ذو عسرة فذو فاعل.

والفعل الآخر: "أصبح" فيكون معناه إذا كان تامًّا الدخول في زمان الصباح، ولا يحتاج إلى منصوب؛ كقولك: (إذا أصبح الناسُ ذهبوا إلى أعمالهم)، (إذا أصبح الناسُ) ما معنى أصبح الناسُ؟ يعني دخلوا في زمان الصباح فلا تحتاج إلى خبر.

ومن ذلك: (أصبحنا وأصبح الملكُ لله) أصبحنا: يعني دخلنا في زمان الصباح، وأما (أصبح الملك لله) فهذه ناقصة، بمعنى صار الملكُ لله، فالملكُ اسمها، ولله شبه جملة خبرها.

ومن ذلك: "أمسى" يكون معناها الدخول في زمان المساء، تقول: (عندما أُمسي آتيك) قال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ * وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾[الروم: ١٧-١٨] ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾: يعني سبِّحوا الله تسبيحًا، متى؟ ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾ يعني حين تدخلون في المساء، ﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ حين تدخلون في الصباح.

﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَعَشِيًّا﴾[الروم:١٨] ظرف زمان وقت العشي، ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾[الروم:١٨] يعني حين تدخلون في زمان الظهر، فتصبحون وتمسون هنا كقوله: تُظهرون.

"وأضحى" كذلك إذا دخلنا في زمان الضحى، تقول: (إذا أضحيت تعال).

"وباتَ" إذا كانت تامة تكون بمعنى نام، تقول: (باتَ الطفلُ) يعني نام.

"وصارَ" صار الناقصة تدل على الانتقال، (صارَ الطينُ حجرًا)، أما صار التامَّة فتكون بمعنى رجع؛ كقوله تعالى: ﴿أَلا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾[الشورى:٥٣] يعني ترجع الأمور، الأمور فاعل.

"انفكَّ" تكون من الانفكاك، (انفكَّ الحبلُ) فعلٌ وفاعل.

"برِحَ" تكون بمعنى الترك، تقول: (ما برِحتُ مكاني) يعني ما تركته، ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[يوسف:٨٠] يعني لا أتركها.

و"دامَ" تقول: (دامَ عِزُّكَ) بمعنى بقي، قال تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾[هود:١٠٧] يعني ما بقيت وهكذا.

أما "ليس، وفتئ، وزال" فهذه لا تأتي إلا ناقصة، لا تأتي تامَّة، فليس وفتئ واضحان، وأما "زال" ليس يُقال: (زالَ الهمُّ)؟ فيكون الهم فاعلًا فالفعل تام، فيُقال: بلى ولكنه فعلٌ آخر متصرِّف، يُقال: (زالَ، يزولُ، زوالًا) أما فعلنا الناقص فهو (زالَ يزالُ) ليس، (زالَ يزولُ) المتصرِّف: (زالَ، يزولُ، زوالًا): (زالَ الشرُّ، يزولُ الشرُّ)، لكن فعلنا الناقص: (زالَ يزالُ): (ما زالَ محمدٌ مريضًا) يعني بقي مريضًا، (وما يزالُ مريضًا) يعني بقي أي مريضًا، فهذا فعل وهذا فعلٌ آخر.

♦ ثم تكلَّم ابن هشام -رَحِمَهُ الله- على خصائص كان؛ لن كان كما ذكرنا أمُّ الباب وأكثرها استعمالًا، فلهذا خصَّتها العرب ببعض الأحكام سيذكرها ابن هشام، وهي:

الحكم الأول: زيادتها.

والحكم الثاني: حذف نونها.

والحكم الثالث: حذفها وحدها.

والحكم الرابع: حذفها مع اسمها.

♦ فسيذكر ابن هشام هذه الخصائص واحدًا واحدًا؛

فبدأ بالكلام على زيادة كان:

فقال:

"وكان بجواز زيادتِها متوسطةً؛ نحو: (ما كانَ أحسنَ زيدًا).

أيضًا العطف على تختص الخمسة؛ يعني وتختصُّ كان بجواز زيادتها متوسطةً، فهذا الكلام على زيادة كان الذي أشرنا إليه من قبل، فنقول الآن: إن كان قد تُزاد بشرطين:

الشرط الأول: أن تكون بلفظ الماضي لا بلفظ المضارع أو الأمر.

والشرط الثاني: أن تقع بين متلازمين.

مثل ماذا؟ كالمبتدأ والخبر، تقول: (محمدٌ كان كريمٌ) فنقول: كان حينئذٍ زائدة؛ لأنها لو كانت ناقصة لعمِلت، تقول: (محمدٌ كان كريمًا) والزائدة لا تعمل.

والمتلازمان أيضًا كالفعل والفاعل، تقول: (ذهبَ كان محمدٌ)، أو (لم يوجد كان مثلهم).

وأيضًا كالجار والمجرور، تقول: (جئتُ على كان السيارةِ) قال الشاعر:

سَرَاةُ بَنِـــيْ أَبِي بَكْـــرٍ تَسَـــامَى ... عَـــلَى كَـــانَ المُسَـــوَّمَةِ العَـــرابِ

وأيضًا من المتلازمات: الصلة والموصول، تقول: (جاء الذي كان أكرمتُهُ).

وكذلك الصفة والموصوف، تقول: (جاء رجلٌ كان كريمٌ)، ومن ذلك قول الشاعر:

في غرف الجنة العليا التي وجبت ... لهـم هنـاك بسـعيٍ كـان مشـكورِ

وأهم مواضع زيادة كان: في أسلوب التعجُّب بين "ما" والفعل بعدها؛ كقولك: (ما كان أحسنَ محمدًا)، و(ما كان أجملَ القمرَ) فهي حينئذٍ زائدة لا تعمل؛ يعني ليس لها اسمٌ ولا خبرٌ ولا فاعل، ابن مالك في الألفية قال عنها:

وَقَدْ تُـزَادُ كَـانَ فِي حَشْـوٍ كَـمَا ... كَـانَ أَصَـحَّ عِلْـمَ مَـنْ تَقَـدَّمَا

فقال: (وَقَدْ تُزَادُ كَانَ) يعني أن زيادتها قليلة لا تطرد إلا في أسلوب التعجُّب، فهذه الخاصية الأولى.

الخاصية الثانية لـ "كان": حذف نون كان، وفي ذلك قال ابن هشام:

"وحَذْفِ نُونِ مُضَارِعَها المَجْزُومِ وصْلًا إنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ ولاَ ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ".

فمن خصائصها: أن النون التي في آخرها قد تُحذَف منها مع أنه حرفٌ أصليٌّ من الكلمة، إلا أن الكلمة لكثرة استعمالها قد تُخفَّف بحذف النون، ولحذف النون من كان خمسة شروط:

الشرط الأول: كونها بلفظ المضارِع المجزوم، أشار إلى ذلك ابن هشام فقال: (مُضَارِعَها المَجْزُومِ)، إذن فالمضارع يُخرِج الماضي والأمر، والمجزوم يُخرِج المرفوع والموصوف، فهذه لا تُحذف منها النون، لو قلت: (كان الرجل كريمًا) ما نحذف النون، أو (يكون الرجل قائمًا) ما نحذف منها النون.

الشرط الثاني: كون الجزم بالسكون، هذا الشرط لم يذكره ابن هشام، فلو كان الجزم بحذف النون (لم يكونوا) لمن تُحذَف النون.

الشرط الثالث: ألا يأتي بعدها ساكن، وأشار إليها ابن هشام بقوله: (إنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ)، يعني لو قلت: (لم يكنْ الرجل قائمًا) لم تحذف النون لوقوع الساكن بعدها.

الشرط الرابع: ألا يتصل بها ضمير نصبٍ، وأشار إلى ذلك ابن هشام بقوله: (ولاَ ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ) كأن تقول: (الصديق لم تكنْهُ) ما تحذف النون لماذا؟ لاتِّصال ضمير النصب به.

الشرط الخامس: أن يكون ذلك في الوصل لا في الوقف، وأشار إلى ذلك ابن هشام بقوله: (وصلًا) يعني لو وصلت تقول: (لم يكُ محمدٌ مسافرًا)، لكن لو وقفت فيجب أن تُعيد النون فتقول: (لم يكن).

وفي هذا الشرط نظرٌ واضح -والله أعلم- لثبوت الحذف حذف النون في القرآن الكريم عند القرَّاء وصلًا ووقفًا، ولو كان إعادة النون واجبةً في الوقف لأعادها القرَّاء عند الوقف ونصُّوا على ذلك، فلما حذفوها وصلًا ووقفًا دلَّ ذلك على جواز الحذف في الوقف وفي الوصل.

أما الشواهد على ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[النحل:١٢٠] يعني لم يكن.

وقوله: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[مريم:٢٠] يعني ولم أكنْ.

والشواهد على ذلك كثيرة وهو جائز على سَعَة.

والخاصية الثالثة لـ "كان": حذف "كان" وحدها، إذا قلنا: حذف "كان" وحدها يعني ما الذي يبقى؟ يبقى اسمها وخبرها، وفي ذلك يقول ابن هشام -رَحِمَهُ الله-: "وحَذْفِها وحْدَهَا مُعَوِّضًا عَنها (مَا) في مِثْل: (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ)".

فكان إذا حُذِفَت وحدها فسيبقى اسمها وخبرها ويكون ذلك بعد "أَنْ" المصدرية، "أَنْ" بفتح الهمزة وسكون النون المصدرية الواقعة موقع المفعول لأجله؛ يعني الدالة على التعليل، ويكون ذلك في أسلوبٍ مضطرد.

مثال ذلك: أن تقول: (أَمَّا أنتَ غنيًّا تصدَّق)، (أَمَّا أنتَ مجتهدًا أكرمتُكَ)، الأصل: الأول أكرمتُكَ لماذا؟ (أكرمتُكَ لأَنْ كنتَ مجتهدًا) ما الذي حدث؟ حذفنا لام التعليل؛ لأن اللام حرف جر، وحرف الجر يجوز حذفه باضطراد قبل أَنْ وأَنَّ، فحُذِفت اللام فقيل: (أكرمتُكَ أَنْ كنتَ مجتهدًا)، ثم حذفنا "كان".

فما الذي بقي بعد حذف "كان"؟ (أكرمتُكَ أَنْ كنتَ مجتهدًا) حذفنا كان، بقي اسم كان التاء ومجتهدًا، لكن اسم كان ضمير متَّصل، وإذا حذفت "كان" ما يمكن أن يقوم بنفسه، فماذا تعمل به كي يقوم بنفسه؟ قلبته العرب إلى ضميرٍ منفصل "أنتَ" (أكرمتُكَ أَنْ أَنْتَ مجتهدًا) ثم عوَّضنا عن كان المحذوفة بـ "مَا"، كان التي حُذِفَت عوضنا عنها بـ "مَا" بعد "أَنْ"، فصار (أكرمتُكَ أَنْ ما) ثم حدث إدغام بين الميم والنون، فقيل: (أكرمتُكَ أَمَّا أنتَ مجتهدًا) فهذا أسلوب مضطرد.

قل: (تصدَّق لأَن كنتَ غنيًّا) يعني لأنك غني تصدَّق، (تصدَّق لأَن كنتَ غنيًّا) ثم حذفنا اللام و(تصدَّق أَن كنتَ غنيًّا)، ثم حذفنا كان (تصدَّق أَن أنتَ غنيًّا)، ثم عوَّضنا بـ "مَا" (تصدَّق أَمَّا أنتَ غنيًّا)، وهكذا.

ومن ذلك: البيت الذي أشار إليه ابن هشام وهو قول الشاعر:

أَبَـا خُـراشَـةَ أمّـا أنـتَ ذَا نَفَـر فـإنَّ قَـومِيَ لَمْ تـأكُلهُمُ الضَّـبُعُ

يقول: يا أيا خُراشَةَ أَنْ كنتَ ذا نفرٍ كثيرين، قومكَ كثيرون تُهدِّدنا وتُخوِّفنا فاعلمْ أنا قومي لم تأكلهم الضبع؛ يعني السنين المجدبة، بل ما زلنا أقوياء ونستطيع أن نُدافع عن أنفسنا، فأصل الجملة: (أَبَا خَراشَةَ لأَن كُنتَ ذا نفرٍ) ثم حذف اللام وهذا جائز قبل "أَنْ" و"أَنَّ" فصارت (أَنْ كُنتَ ذا نفرٍ)، ثم حذف "كان" فانقلب الضمير المتصل إلى منفصل (أَنْ أَنْتَ ذا نفر)، ثم عوَّض عن كان المحذوفة بـ "مَا" فقال: (أَمَّا أنتَ ذا نفرٍ).

هذا أسلوب مضطرِد كما رأيتم.

والخاصية الرابعة الأخيرة لـ "كان": حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها، وفي ذلك قال ابن هشام -رَحِمَهُ الله-:

" ومَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ: (إِنْ خيرًا فَخَيرٌ)، و(الْتَمِسْ ولَوْ خاتمًا مِنْ حَديدٍ)".

حذف كان ع اسمها وبقاء خبرها المنصوب هو أسلوبٌ عربي كثير الاستعمال، وهو يكثُر بعد إِنْ ولو الشرطيتين، إِنْ بكسر الهمزة وسكون النون، إِنْ ولَوْ الشرطيتين؛

كقولك: (أعطني ولوْ ريالًا) يعني (أعطني ولو كان المعطَى ريالًا).

تقول: (تعال إنْ راكبًا أو راجلًا)؛ يعني (تعال إن كنتَ راكبًا أو راجلًا) فحذفت كان واسمها وأبقيت خبرها المنصوب.

قال الشاعر:

قَدْ قِيْلَ مَا قِيْلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَـذِبًا فـما اعتـذارك مـن قـولِ إذا قـيلًا

يعني قد قيل ما قيل إن كان المقول صدقًا أو كذبًا، وقال:

لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولَوْ مَلِكًـا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والجَبَلُ

يعني ولو كان الباغي ملِكًا وقال:

لا تَقْـرَبَنَّ الـدَّهرَ آلَ مُطَـرِّفٍ إنْ ظالمًـا أَبـدًا، وإِنْ مَظْلومًـا

يعني إن كانت ظالمًا أو كنت مظلومًا.

وفي الحديث: «الْتَمِس وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» يعني التمس ولو كان الملتمس خاتمًا من حديد.

ويقولون: (المرء مقتولٌ بما قتل به، إن سيفًا فسيفٌ، وإن خنجرًا فخنجرٌ) يعني المرء القاتل مقتولٌ بما قتل إن كان الذي قتل به سيفًا فالذي يُقتَل به سيفٌ، وإن كان الذي قتل به خنجرًا فالذي يُقتَل به خنجرٌ وهكذا.

وفي الحديث: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً» يعني ولو كان المبلَّغ آيةً.

ويقولون: (المرء مجزيٌّ بما عمِل إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ) يعني مجزيٌّ بما عمِل إن كان عمله خيرًا فجزاءهُ خيرٌ، وإن كان عمله شرٌّ فجزاؤه شرٌّ.

وتقول: (ائتني بدابةٍ ولو حمارًا) يعني ولو كانت الدابة حمارًا.

أسلوب مضطرِد وأمثلته كثيرة، فهذا ما يتعلَّق بكان وأخواتها.

♦ ثم إن ابن هشام -رَحِمَهُ الله- كالنحويين ذلك بعض الحروف النافية التي قد تعمل عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر، فذكر ثلاثة أحرفٍ نافية وهي: "ما، ولا، ولاتَ".

فإن قلت: لماذا قال ابن هشام كما سيأتي ويقول النحويين عن هذه الحروف مع أنها تعمل عمل "كان" فترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن يقولون: الحروف المشبَّهة بليس، ما يقولون: الحروف المشبَّهة بكان، مع أن كان هي أم الباب، فلماذا شبَّهوها بليس لا بكان؟

قالوا: لشدَّة شبهها بليس؛ لأنها تُشبه ليس في العمل والمعنى وهذا واضح، وأما شبهُها بكان فهو فقط في العمل دون المعنى؛

فإن قلت: معنى ذلك أنها تعمل عمل كان فترفع الاسم وتنصب الخبر؟ الجواب: نعم، فتقول: لماذا لا تُذكَر في أخوات كان مباشرة؟ الجواب عن ذلك: أنهم يخصُّونها ببابٍ خاص أو بفصلٍ خاص لاختصاصها ببعض الشروط والأحكام، فأرادوا أن يجمعوا أحكامها وشروطها في هذا الباب أو الفصل الخاص بها.

فالحرف الأول: "ما" يقولون: ما الحجازية.

وفي ذلك قال ابن هشام:

"وَمَا النَّافِيَةُ عِنْدَ الحِجازِيِّينَ كلَيْسَ إنْ تَقَدَّمَ الاسم ولَمْ يُسْبَقْ بِإنْ ولاَ بِمَعْمُول الخَبر إلاَّ ظَرْفًا، أوْ جارًا ومجْرورًا، ولا اقْتَرَنَ الخَبرُ بِإلَّا نحْوُ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[يوسف:٣١]".

الحرف الأول: هو "ما النافية" هي حرف النفي المعروف المشهور، و"ما النافية" حرف مختص بالدخول على أحد القبيلين؛ يعني مختَّص بالدخول على الأسماء، أو مختص بالدخول على الأفعال، أم أنه حرفٌ مشترك يدخل على الأسماء وعلى الأفعال؟

تقول: (محمدٌ ما يُهملُ دروسَهُ) فدخل على الفعل فتقول: (ما محمدٌ مهملٌ) فدخل على الاسم، ومعنى ذلك أنه حرفٌ خاص مختص أم حرفٌ مشترك؟ مشترك.

والقاعدة في إعمال الحروف: "أن الحرف الخاص يعمل، والحرف المشترك مهمَل" هذه القاعدة، هذه الأصل في الحروف، فلهذا حروف الجرِّ تعمل؛ لأنها خاصةٌ بالدخول على الأسماء، ونواصب المضارع تعمل؛ لأنها خاصة بالدخول على الأفعال، وجوازم المضارع تعمل؛ لأنها خاصة بالدخول على الأفعال، وإِنْ وإِذْمَا تعمل الجز؛ لأنها خاصة بالدخول على الأفعال.

وأما هل الاستفهامية ما تعمل؛ لأنها لما تدخل على الأسماء (هل محمدٌ موجود؟) وعلى الأفعال: (هل جاء محمد؟)؛

فالحرف المشترك يعني يدخل على الأسماء والأفعال الأصل فيه ما يعمل.

والحرف الخاص الذي يدخل على الأسماء فقط أو يدخل على الأفعال فقط الأصل فيه أنه يعمل.

و"ما" ما الأصل فيها أنها تعمل أم لا تعمل؟ الأصل فيها أنها لا تعمل؛ لأنها مشتركة، وقد أبقاها أكثر العرب على أصلها حرفًا مهملًا، أو نقول: هاملًا، فبنو تميم وأكثر العرب أبقوها حرفًا هاملًا، ويُسمونها "ما التميمية" فإذا وقع بعدها الاسم يكون مبتدًا؛ لأنها لم يُسبَق بعاملٍ لفظي، تقول: (ما محمدٌ مسافرٌ) محمدٌ: مبتدأ، مسافرٌ: خبر، و"ما" حرف نفي.

ولكن الحجازيين هم الذي أعملوها عمل ليس بسبب قوَّة الشَّبه، فيقولون: (ما محمدٌ مسافرًا)، (ما زيدٌ بخيلًا) فما حجازية، ومحمد: اسمها مرفوع، وبخيلًا: خبرها منصوب، وبلغتهم نزل القرآن الكريم، وجاءت ما الحجازية في موضعين صراحةً من القرآن الكريم:

في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[يوسف:٣١] فنصبت الخبر.

وفي قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[المجادلة:٢] فنصبت الخبر.

ووردت ما الحجازية في موضعٍ ثالث احتمالًا: في قوله تعالى: ﴿مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[الحاقة:٤٧]؛

إن قلنا: حاجزين هي الخبر فما حجازية قود نصبت فعملت عمل ليس.

وإن قلنا: أحدٌ مبتدأ ومنكم خبره، وحاجزين: حال يعني ما أحدٌ منكم حالة كونهم حاجزين، وهذا جائز في الإعراب، فحينئذٍ لا تكون نصًا في الإعمال.

إذن فأهملها الحجازيون وأهملها بنو تميم وأكثر العرب، ومع ذلك فقد قرأ بعض القرَّاء في القراءات الشاذَّة؛ ﴿مَا هَذَا بَشَرٌ﴾[يوسف:٣١]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[المجادلة:٢].

إذن فعرَفنا أن عمل "ما" عملٌ أصيل أم عملٌ بالحَمْلِ والتشبيه؟ بالحمل والتشبيه فعملها ضعيف، ولهذا لا يُعملها الحجازيون إلا بشروط، كل هذه الشروط تعود إلى شرطٍ واحد، وهو: أن عملها ضعيف فلا تعمل في الجملة إلا إذا جاءت على أصلها؛ يعني الجملة جاءت على أصلها؛ يعني ما فيها تقديم وتأخير، ما فيها زوائد، ما فيها نقض للمعنى.

إذا جاءت الجملة على أصلها: (محمدٌ كريمٌ)، (البابُ مفتوحٌ)، حينئذٍ نُدخِل ما وتعمل، لكن لو حذف أمر أخرج الجملة عن أصلها فإن ما الحجازية يبطُل عملَها وتعود مهملة.

♦ ومجمل هذه الشروط التي ذكروها أربعة شروط، أشار إليها ابن هشام:

فالشرط الأول: تقدُّم اسمها على خبرها، لم تأتِ الجملة على ترتيبها الأصلي، الاسم متقدِّم والخبر متأخِّر، قال ابن هشام: (إن تقدَّم الاسم).

طيب فإن تأخَّر الاسم وتقدَّم الخبر بطل عملها؛ كأن تقول: (ما محمدٌ قائمٌ) فمحمدٌ يصح أن يكون مبتدأ مقدَّم، ومحمد: خبر متأخر، فما لا تعمل ولو كانت حجازية، ومن ذلك قول الشاعر:

وَمَـــا خُـــذَّلٌ قَـــوْمِي وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوْهُمُ فَهُـمُ هُـمُ

فقال: (خُضَّعٌ قَوْمِي) يعني قومي خُضَّعٌ، فقدَّم الخبر فبطل إعمال ما الحجازية.

الشرط الثاني: ألا تُزاد إِنْ قبل اسمها، ألا تُزاد والزيادة خروج عن الأصل، ألا تُزاد إِنْ قبل اسمها، قال ابن هشام: (ولمْ يُسبَق بإِنْ) يعني إنْ الزائدة، فإن زيدت إِنْ الزائدة بطل عملها، وإنْ الزائدة يجوز أن تُزاد بعد ما النافية.

فلو قلت مثلًا: (محمدٌ مسافرٌ) أدخِل مَا: (ما محمدٌ مسافرٌ) عند تميم، و(ما محمدٌ مسافرًا) عند الحجازيين، طيب زِد إِنْ وهي تُزاد للتأكيد، تقول: (ما إِنْ محمدٌ مسافرٌ) هذا زيادة مضطردة جائزة، (ما إِنْ محمدٌ مسافرٌ)، ومن ذلك قول الشاعر:

بني غُدَانَةَ مَـا إِنْ أَنْـتُمُ ذَهَـبٌ وَلا صَرِيــفٌ ولكِــنْ أَنْــتُمُ

الأصل: أنتم ذهبٌ مبتدأ وخبر، دخلت ما (ما أنتمْ ذهبًا) ثم زيدت إِنْ فعملت عملها (ما إِنْ أنتمُ ذهبٌ).

الشرط الثالث: أَلَّا يتقدَّم معمول خبرها على اسمها.

الشرط الأول: أَلَّا يتقَّد الخبر على الاسم، الشرط الثالث: لا الخبر في مكانه، لكن معمول الخبر الذي عمل فيه الخبر تقدَّم على الاسم، أيضًا في اختلاف في ترتيب الجملة فبطل إعمال ما قال ابن هشام:

(ولا بمعمول الخبر إلا ظرفًا أو جارًا ومجرورًا).

فإذا قلت مثلًا: (محمدٌ قارئٌ الكتاب) محمدٌ: مبتدأ، وقارئٌ: الخبر، والكتاب: مفعولٌ به لقارئٌ؛ بمعنى يقرأ الكتابَ، أدخِل ما الحجازية: (ما محمدٌ قارئًا الكتابَ)، طب لو تقدَّم الكتاب وهو معمول الخبر على الاسم فقلت: (ما الكتابَ محمدٌ قارئٌ) لبطل عملها بسبب اختلال الترتيب.

قال: (إلا ظرفًا أو جارًا ومجرورًا) يعني لو كان المتقدِّم شبه جملة فإن ما يبقى عملها؛ لأن العرب تتوسَّع في شبه الجملة.

يعني لو قلت مثلًا: (محمدٌ جالسٌ في البيت)، أو (محمدٌ جالسٌ عندي) ثم أدخلت "ما" تقول: (ما محمدٌ جالسًا في البيتِ)، لو قدَّمت (في البيت) ما بقي عملها تقول: (ما في البيتِ محمدٌ جالسًا)؛ لأن شبه الجملة يتوسَّع فيها في التقديم والتأخير.

الشرط الرابع: ألا يقترِن خبرها بإلَّا، قال ابن هشام: (ولا اقترن الخبرُ بإلَّا) كيف يقترِن الخبر بإلَّا؟

أنت تقول الآن: (محمدٌ شاعرٌ) تُثبت أو تنفي؟ تُثبت، أدخِل "ما النافية" تقول: (ما محمدٌ شاعرًا)، ما معنى (ما محمدٌ شاعرًا)؟ تنفي الشعيرية، أدخِل إلَّا: (ما محمدٌ إلَّا شاعرٌ) أثبتت أو نفيت الشاعرية؟ أثبتها فإلَّا نقضت نفي "ما"؛ لأن "ما" نفت الشاعرية، فلما دخلت "إلَّا" أثبتت الشاعرية.

فيقولون: الأسلوب هنا أسلوب حصر ليس أسلوب نفي، لكن الخلاصة أن إلَّا نقضت نفي "ما" فلما نقضت معناها نقضت عملها، فيجب أن تقول: (ما محمدٌ إلَّا شاعرٌ)، (ما محمدٌ إلَّا رَسولٌ)؛ يعني محمدٌ رسولٌ: مبتدأ وخبر، وما: حرف نفي هامل، وإلَّا: حرف حصر.

قال تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾[القمر:٥٠].

الخلاصة: أن كل هذه الشروط تعود إلى شرطٍ واحد وهو أن "ما الحجازية" عملها ضعيف؛ لأنه بالحمل والتشبيه، فلا تعمل في الجملة إلا إذا جاءت على أصلها، فإذا اختلَّ أصلها بتقديمٍ أو تأخيرٍ أو زيادة فإن عملها يبطُل.

الحرف الثاني: هو "لا النافية".

والحرف الثالث: هو "لاتَ".

لكن الوقت ضاق فنؤخر ذلك إلى الدرس القادم مع أن الباقي قليل، لكن نؤخره إن شاء الله، وجزاكم الله خيرًا، والله أعلم، وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد.

الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في الدرس السابع من دروس شرح [قطر الندى وبلِّ الصَّدى] لابن هشام -رَحِمَهُ الله-، ونحن في ليلة الأربعاء، السادس والعشرين من جمادى الآخرة، من سنة تسعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع منيرة شُبيلي في حي الفلاح في مدينة الرياض.

في الدرس الماضي يا إخوان كنا تكلَّمنا على كان وأخواتها وهي أول النواسخ، في هذا الدرس إن شاء الله سنتكلَّم على بقية النواسخ يعني على إنَّ وأخواتها، وعلى ظنَّ وأخواتها، لكن في أول الدرس سنُكمل بقيةً قليلة بقيت من [باب كان وأخواتها].

بعد أن انتهينا من الأفعال التي تعمل عمل كان، ذكرنا أن هناك حروف نفي تعمل عمل كان، أو كما يقولون: تعمل عمل ليس، وهي: (ما، ولا، ولات)، فتكلَّمنا على "ما الحجازية" وانتهينا من ذلك، بقي الكلام على "لا النافية"، و"لات النافية" العاملتين عمل "ليس"، فنبدأ الدرس بالكلام عليهما بإذن الله تعالى.

ففي "لا النافية" العاملة عمل "ليس" قال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-: "

"وكَذَا لَا النَّافِيَةِ فِي الشِّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا نحْوُ:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً

فذكر -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أن:

■ "لا النافية" أيضًا قد تعمل عند الحجازيين عمل "ليس" وهي تعمل عمل "ليس" عند الحجازيين بنفس الشروط التي ذكرناها لـ "ما الحجازية".

إذن فللعرب فيها كذلك مذهبان:

وأكثر العرب وتميم يجعلون "لا النافية" على أصلها حرفًا هاملًا فلا يُعملونه عمل "ليس"؛ يعني يقولون: (لا المهملُ ناجحٌ) فيرفعون بعده المبتدأ وخبره.

وأما الحجازيون فإنهم يُعملونه عمل "ليس" فيقولون: (لا المهملُ ناجحًا) فلا نافيةٌ عاملةٌ عمل ليس، والمهمل: اسمها مرفوع، وناجيًا: خبرها منصوب.

ويقولون أيضًا: (لا مهملٌ ناجحًا)، ومن ذلك البيت الذي ذكره ابن هشام:

تَعَـزَّ فَـلَا شَيْءٌ عَـلَى الْأَرْضِ بَاقِيًـا وَلَا وَزَرٌ مِمَّـــا قَضَى ـــ اللهُ وَاقِيًـــا

فَلَا رَفَعَتْ اسْمَهَا شَيْءٌ وَنَصَبَتْ خَبَرَهَا بَاقيًا، ولا في الشطر الثاني أيضًا اسمها وزرٌ، ونصبت خبرها واقيًا.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

نَصَرْـــتُكَ إِذْ لا صَـــاحِبٌ غَـــيْرَ فَبُوِّئْتَ حِصْـنًا بِـالكُمَاةِ حَصِـيْنَا

فقال: (لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ) فصاحبٌ: اسمها مرفوع، وغير: خبرها منصوب.

إلا أن إعمال الحجازيين إياها عمل "ليس" قليل، إنما يُعمِلها عمل "ليس" الحجازيون، ومع ذلك فإن إعمالهم إياها قليل؛ يعني ليس كإعمالهم "ما النافية" فهي تعمل عندهم عمل ليس باضطراد، أما إعمال "لا" عند الحجازيين فهو قليل.

بخلاف ما لو قلت مثلًا: (لا مهملٌ إلا راسبٌ) فهذه مهملة عند الجميع؛ لأن نفيها انتقد بإلَّا كما في "ما الحجازية"، لو قلت: (لا ناجحٌ مهملٌ) تريد (لا مهملٌ ناجحٌ) فقدَّمت الخبر، فأيضًا بطل عمل لا عند الجميع.

إلا أنه يُشترَط في "لا النافية" العاملة عمل ليس شرطٌ إضافي ليس مذكورًا في "ما الحجازية" وهو الشرط الذي نصَّ عليه ابن هشامٍ هنا، وهو كون اسمها وخبرها نكرتين فقال: (بشرط تنكير معمولَيْها) نحو: (لا مهملٌ ناجحًا).

وفي كلام ابن هشام السابق وفي كلام كثيرٍ من النحويين أيضًا يجعلون عمل "لا النافية" عمل "ليس" خاصًا بالشعر؛ يعني من ضرائر الشعر أو من ضرورات الشعر، ولهذا قال ابن هشام: (في الشعرِ) ومع ذلك نقل بعض النحويين أن هذا آتٍ أيضًا في النثر وإن كان قليلًا.

وهنا مسألة ينبغي النصُّ عليها في الكلام على "لا النافية للجنس" وإعمالها، وهي: أن العرب كثيرًا ما يحذفون خبرها، الحذف ليس واجبًا إلا أنه كثير، ومن ذلك قول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فأنا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

يعني لا براحٌ لي، فبراحٌ اسمها، والخبر محذوف ونحو ذلك، فهذا ما يتعلَّق بإعمال "لا النافية" عمل "ليس".

■ وأما الحرف الثالث النافي العامل عمل "ليس": فهو "لات النافية"، وفي ذلك قال ابن هشام:

"وَلاَتَ لكنْ في الحين، ولاَ يُجْمَعُ بَيْنَ جُزّءَيْها، والغَالِبُ حَذْفُ المَرْفُوعِ نَحْوُ: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص:٣]".

"لات" هي "لا النافية" ولكنها أُنِّست بالتاء شذوذًا، قلنا: إن تأنيسها بالتاء شذوذًا؛ لأن تاء التأنيث إنما تدخل على الأسماء؛ كقائم وقائمة، إلا أن التأنيث جاء شذوذًا في بعض الحروف؛ كـ (لا ولات، وثُمَّ وثُمَّت) فهذا شاذ، فلات هي لا ولكن أُنِّست بالتاء شذوذًا فاختلف حكمها كما ذكر ابن هشام هنا.

فإعمالها واجب ليس كلا إعمالها قليل، بل إعمالها واجب ولكن بشرطين ذكرهما ابن هشام:

الشرط الأول: أن يكون اسمها الحين، قال ابن هشام: (لكنْ في الحين)، ما معنى اشترط كون اسمها الحين؟

قيل: المراد هذا اللفظ بالذات، لفظ الحين.

قيل: بل المراد أسماء الزمان عمومًا.

بأن هذه العبارة ورادة في كلام سيبويه، إذ نصَّ على أن "لات" لا تعمل إلا في الحين؛ فبعضهم فهِم من ذلك أنها لا تعمل إلا في هذا اللفظ فقط.

وبعضهم فهِم أن مراده أنها تعمل في أسماء الزمان عمومًا؛ لأن الحين بمعنى الزمان.

وربما كان الثاني هو الأقرب؛ لورود شواهد على إعمال لات في أسماء الزمان غير لفظ الحين كما سيأتي.

والشرط الثاني: ألا يُصرَّح بمعموليها، معمولاها يعني اسمها وخبرها، فالشرط: ألا يُصرَّح بهما بل لا بُدَّ أن يُحذَف أحدهما.

والأكثر والغالب كما قال ابن هشام: (حذفُ المرفوع) يعني حذف اسمها وبقاء خبرها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص:٣] لات: حرف نفس بمعنى ليس، وحين: اسم زمان بمعنى وقت، ومناص: بمعنى فرار؛ يعني ليس الوقت وقت فرار؛ ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص:٣] يعني ليس الوقت وقت فرار، فحذف اسمها الوقت، وأبقى خبرها المنصوب حين مناص.

ومن ذلك قول الشاعر:

نَدِمَ البُغاة ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ والبغيُ مَرْتَعُ مُبْتَغيهِ وخيمُ

وهذا من الشواهد على أن "لات" تعمل في غير لفظ الحين، فعمِل هنا في لفظ ساعة، فقال: (نَدِمَ البُغاة ولاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ)؛ أي ندم البُغاة وليس الوقت وقت ندم، وليست الساعة هذه ساعة ندم.

وقد يكون المحذوف الخبر المنصوب فيبقى الاسم المرفوع وهذا قليل، ومن ذلك: القراءة الواردة في الآية السابقة: ﴿وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[ص:٣]، ﴿وَلاتَ حِينُ﴾ يعني اسمها، والخبر محذوف يعني ولات حينُ مناصٍ لهم، يعني ليس وقت فرارٍ لهم، فحذف الخبر وهو "لهم" وصرَّح بالاسم وهو "حينُ"، فهذا ما يتعلَّق ببقية باب كان وأخواتها.

♦ لننتقل إلى الناسخ الثاني وهو: إن وأخواتها وما يعمل عملها، وقد ذكر فيه ابن هشام -رَحِمَهُ الله- مسائل عدَّة سنأتي عليها تِباعًا على ترتيب ابن هشامٍ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

فأول مسألة ذكرها: الكلام على ألفاظ هذا الباب ومعانيها، فقال -رَحِمَهُ الله-: (الثاني) يعني الناسخ الثاني.

"الثَّانِي إِنَّ وأَنَّ لِلتَّأْكِيدِ، ولكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ، وكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أَو الظَّنِّ، ولَيْتَ لِلتَّمَنِّي، ولَعَلَّ لِلتَّرَجِّي أَو الإِشْفَاقِ أَو التَّعْلِيلِ".

فذكر أن هذا الباب يتكون في الأصل من ستة أحرف ذكرها وبيَّن معانيها؛

فالحرف الأول والحرف الثاني: (إنَّ وأنَّ)، السؤال: ما معناهما؟ الجواب من كلام ابن هشام: معناهما: التأكيد أو التوكيد، طب ما معنى التأكيد أو التوكيد؟ هذا كثيرًا ما يُذكر في الكتب يقول: معنى هذه الكلمة التوكيد أو التأكيد؟

فنقول: التوكيد أو التأكيد نوعان:

- هناك توكيدٌ بلاغي.

- وهناك توكيدٌ نحوي.

فالتوكيد النحوي هو الذي يُدرَس في [باب التوكيد] من التوابع وسيأتي، وهو:

- إما لفظيٌّ بتكرار اللفظ؛ كـ (جاء محمدٌ محمدٌ).

- أو معنوي بألفاظٍ معينة؛ كالنَّفسِ والعين؛ كقولك: (جاءَ محمدٌ نفسهُ).

هذا يُسمى التأكيد المعنوي.

وأما التأكيد البلاغي فهو أشمل من ذلك، فيشمل التوكيد النحوي الذي شرحناه ويشمل غيره على معنى أن الأصل أن يكون لكل كلمةٍ معنى؛

فإذا ذكرت هذه الكلمة فُهِم هذا المعنى.

وإذا حذفت هذه الكلمة ذهب معها معناها.

هذا الأصل في الكلام، فإذا قلت: (محمدٌ حاضرٌ) تُخبِر عن محمد بالحضور، فإذا قلت: (هل محمدٌ حاضرٌ؟) نفس المعنى السابق أو اختلف؟ اختلف، أدخلت معنى الاستفهام؛ (هل محمدٌ حاضرٌ؟) احذف هل: (محمدٌ حاضرٌ) يذهب الاستفهام، هذا الأصل أن كل كلمة لها معنى؛

- إذا ذكرت هذه الكلمة فَهِم هذا المعنى.
- وإذا حذفت ذهب معها هذا المعنى.

إلا أن هناك ألفاظًا في اللغة لا تأتي بمعانٍ جديدة وإنما تقوِّي المعنى المفهوم قبل ذِكرها، لا تأتي بمعنًى جديد، المعنى ما يتغيَّر هو المعنى السابق إجمالًا، ولكنها تقوِّي وتُحقِّق وتؤكِّد المعنى السابق قبل ذِكرها؛ كالمثال السابق (محمدٌ حاضرٌ) يعني أخبرنا عن محمد بالحضور.

(إنَّ محمدًا حاضرٌ) لم نأتي بمعنًى جديد، هو نفس المعنى السابق الإخبار عن محمد بالحضور، لكن قويَّنا هذا المعنى وأكدناه وحقَّقناه.

لكن لو قلت في (محمدٌ حاضرٌ): (ليتَ محمدًا حاضرٌ) أثبت الحضور أم نفيت الحضور عن محمد؟ نفيت، تنفي الحضور عن محمد وتتمناه تقول: (ليتَ محمدًا حاضرٌ) يعني ليس حاضرٌ، فدخل معنى التمنِّي الدال على النفي، وإذا حذفت ليت (محمدٌ حاضرٌ) تغيَّر المعنى والعكس، صار إثبات الحضور وذهب معنى التمنِّي، فليت ليست للتوكيد، "ليت" لها معنًى خاص بها.

بخلاف "إنَّ وأنَّ" فليس لها معنًى خاص يأتي معهما ويذهب بزوالهما، وإنما المعنى هو المعنى قبل دخولهما، فيدخلان لتقوية المعنى السابق وتأكيده وتحقيقه، فهذا هو المراد بالتأكيد في كل ما يُقال فيه: إن معناه وفائدته التوكيد كـ (إنَّ وأنَّ).

وكذلك "لام التوكيد" أو "لام الابتداء" كما في قولنا: (محمدٌ حاضرٌ) ثم نقول: (لمحمدٌ حاضرٌ) أيضًا هذا حرف توكيد وهكذا؛ فهذا المراد بالتأكيد.

هناك سؤالٌ آخر أيضًا يتعلَّق بإنَّ وأنَّ هل هما حرفان أم حرفٌ واحد؟ خلافٌ بين النحويين؛

فقيل: حرفٌ واحد تُفتَح همزته في مواضع وتُكسَر في مواضع، وعلى ذلك أكثر المتقدِّمين فلهذا يعدُّون أحرف هذا الباب خمسة، ويُسمون الباب [باب الأحرف الخمسة] كما ذكر سيبويه.

وقيل: هما حرفان أخذًا بالظاهر، فلهذا يعدُّون أحرف هذا الباب ستة.

والخلاف هنا ليس خلافًا كبيرًا، انتهينا من إنَّ وأنَّ.

ننتقل إلى الحرف الثالث وهو: "لكنَّ"، ما معناها؟ ذكر ابن هشام أن معناها الاستدراك، ما معنى الاستدراك؟ هو رفع توهُّمٍ يتولَّد من كلامٍ سابق، يعني لا بُدَّ أن يكون هناك كلامٌ سابق، هذا الكلام السابق قد يتولَّد منه توهُّم فتأتي لكنَّ لدفع هذا التوهُّم.

مثال ذلك: أن تقول: (محمدٌ شجاعٌ) فيتبادر ويُسرِع إلى الذهن بما أنه شجاع أنه كريم؛ لأن الأصل في الشُّجعان الكرم، فتستدرِك وتقول: (محمدٌ شجاع لكنه بخيل)، فاستدركت لتدفَع التوهُّم الذي قد يُفهَم من الكلام السابق.

فتقول: (محمدٌ مجتهدٌ) أو (محمدٌ ذكيٌّ لكنه كسول)، (محمدٌ ذكيٌّ) قد يُفهم من ذلك أنه مجتهد، بما أنه ذكي فهو مجتهد، فتقول: (لكنه كسول) يعني لم يستفِد من ذكائه وهكذا.

والحرف الرابع: "كأنَّ" ما معناها؟ ذكر ابن هشام لها معنيين؛ وهما: التشبيه والظن؛

أما التشبيه فواضح؛ كأن تقول: (كأنَّ زيدًا أشدٌ)، و(كأن هندًا قمرٌ).

وأما الظن قالوا: مثل أن يُقال: (كأن زيدًا مسافرٌ) أنت هنا لا تُريد حقيقة التشبيه بالسفر، وإنما تُبدي عدم التأكُّد من سفره، فتقول: (كأن زيدًا مسافرٌ).

وهذا المعنى وهو الظن مختلَفٌ في إثباته لهذا الحرف "لكنَّ" والذي عليه أكثر النحويين: عدم إثبات هذا المعنى وإرجاعه إلى معنى الظن، وإذا قلت: (كأنَّ زيدًا مسافرٌ) أنت تُشبِّهه بالمسافر لكن من باب الظن لا من باب اليقين؛ يعني أن التشبيه:

قد يكون تشبيهًا متأكَّدًا منه؛ (كأن زيدًا أسدٌ).

وقد يكون التشبيه تشبيهًا غير متأكدٍ منه، فتقول: (كأن زيدًا مسافرٌ).

فيُعيدون الجميع إلى التشبيه مع اتِّفاقهم على صحَّة جميع هذه الأمثلة والأساليب.

ثم ننتقل إلى الحرف الخامس وهو: "ليت"، فماذا ذكر ابن هشام في معناها؟ قال: معناها التمنِّي، وهنا لبس وقع فيه بعض المعاصرين وهو عدم التفريق بين التمنِّي بلفظ التمنِّي، وبين التمنِّي بلفظ ليت؛

التمنِّي بلفظ التمنِّي أن تقول: أتمنَّى كذا (محمدُ يتمنَّى كذا).

وأما التمنِّي بليت فكأن تقول: (ليتَ أخي حيٌّ).

فالتمنِّي بلفظ التمنِّي يكون لطلب الشيء ممكنًا كان أو غير ممكن، تقول: (أتمنَّى لك الخير)، و(أتمنَّى الجنَّة)، و(إذا تمنَّى الإنسان على ربِّه فليُعظِم الأمنية)، وواضح أن هذه الأشياء في الأمور الممكنة.

وأما إذا كان التمنِّي بـــ "ليت" فهو الذي يكون في طلب الأشياء المستحيلة أو العسيرة؛

فالمستحيلة كقولك: (ليتَ الشبابَ عائدٌ)، و(ليتَ محمدًا حيٌّ).

والأشياء العسيرة كأن تقول مثلًا: (ليتني أُسافر إلى أخي المغترِب)، أو (ليت لي مالًا فأُنفق على المحتاجين)، ونحو ذلك من الأشياء العسيرة التي لا تأتي بطرقٍ سهلة.

لكن ما تقول مثلًا: (ليتَ محمدًا جالسٌ) وهو واقف؛ لأن جلوسه ليس صعبًا ولا مستحيلًا ونحو ذاك، فننتبه إلى هذا؛ لأنه انتشر مقطع يقول: إن تمنِّي الممكن خطأ ولحن، ولا تقل: (أتمنَّى لك الخير)، ولكن استعمل في ذلك الرجاء أرجو، وهذا ليس بصحيح.

أما الرجاء فهو الذي لا يكون إلا في الممكنات، (أرجو لك الخير)، (أرجو أن يزورنا محمد) ولا يكون في المستحيل، لا تقول: (أرجو أن يحيا أخي)، أو (أرجو أن يعود الشباب)، الرجاء لا يكون إلا في الممكن، لا يكون في المستحيل.

ثم ننتقل إلى الحرف السادس -وهو الأخير-: "لعلَّ"، وذكر ابن هشام له ثلاثة معاني وهي: الترجي، والإشفاق، والتعليل؛

فالترجِّي: يكون في الأمور المحبوبة؛ كقولك: (لعلَّ الله يرحمنا)، و(لعلَّ المجاهد ينتصر)، و(لعلَّ زيدًا ينجح)، و(لعلَّ الغداء جاهز)، و(لعلَّ الاختبار سهلٌ).

والإشفاق: في الأمور المكروهة غير المحبوبة؛ كقولك: (لعلَّ العدو قادم)، أو (لعلَّ الاختبار صعبٌ).

وأما التعليل: فمثَّلوا له بنحو قولك: (جئتُكَ لعلَّكَ تشرَحُ لي) يعني جئتك كي تشرح لي.

وإثبات هذا المعنى معنى التعليل لـ "لعلَّ" مختلفٌ فيه أيضًا، والجمهور لا يُثبتونه ويُعيدونه إلى معنى الترجِّي أو الإشفاق، وفي هذا المثال: (جئتُكَ لعلَّكَ تشرَحُ لي) يقولون: هذا للترجِّي؛ يعني جئتُك رجاء أن تشرح لي.

ومما استدلوا به على مجيء "لعلَّ" للتعليل: قوله تعالى: ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[طه:٤٤] قالوا: بمعنى كي يتذكَّر، والجمهور حملوا ذلك على الرجاء قالوا: المعنى

فقولا له قولًا ليِّنًا رجاء أن يتذكَّر أو يخشى، فليس هناك شاهد قاطع على معنى التعليل، وإن كان هناك تقارُب بين معنى الرجاء ومعنى التعليل، ولكنه ليس معنًى مستقل بنفسه.

فهذه المسألة الأولى في هذا الباب.

♦ لننتقل إلى المسألة الثانية؛ وهي الكلام على عمل هذه الأحرف وفي ذلك يقول ابن هشام: "فَيَنْصِبْنَ الْمُبْتَدَأَ اسماً لَهُنّ، ويَرْفَعْنَ الْخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ".

هذا واضح؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[النور:٥]، ﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[الأعراف:٧٥] فتدخل على الجملة فتنسخ العامل السابق وهو الابتداء، ثم تعمل هي فتنصب المبتدأ ويُسمى اسمًا لها، وترفع ما كان خبر المبتدأ ويُسمَّى خبرًا لها.

♦ ثم انتقل إلى مسألةٍ أخرى: وهي زيادة ما بعد هذه الأحرُف

قال فيه ابن هشام -رَحِمَهُ الله-:

: "إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ مَا الحَرْفِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[النساء:١٧١] إِلَّا لَيْتَ فَيَجُوزُ فيها الأَمْرَانِ، كإِنِ المَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً".

الكلام هنا على هذه الأحرُف إذا زيدت بعدها ما الحرفية؛ يعني لو قلت: (إنَّ محمدًا قائمٌ) لوجب الإعمال، وإذا زِدت بعدها ما فقلت: (إنَّما زيدٌ قائمٌ) فسيختلف الحكم، ما الذي اختلف؟ هو ما ذكره ابن هشام هنا من أن عملها يبطُل، يُلغَى، يزول؛ يعني تعود أحرفًا مهملة لا عمل لها، وما بعدها مبتدأٌ مرفوع وخبرٌ مرفوع.

في قوله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[الكهف:١١٠]، إلهكم: مبتدأ مرفوع، إلهٌ: خبرٌ مرفوع، وإنما هذه إنَّ وهذه ما الزائدة الحرفية التي كفَّت إنَّ عن العمل، والمعربون يختصرون ذلك ويقولون: إنما كافٌ ومكفوف.

ومن ذلك: قوله: ﴿إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ﴾[طه:٩٨]، وتقول: (لعلَّما الغداء جاهزٌ)، وتقول: (كأنما زيدٌ أسدٌ) وهكذا.

قال: (إِلَّا ليت) فإذا دخلت عليها ما الزائدة فقلت: (ليتما) جاز فيها الإعمال وهو الأكثر، وجاز فيها الإهمال؛ لأنهما مسموعان عن العرب كما في قول الشاعر:

قالت: ألا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا، أو نِصْفَهُ فَقَدِ

وجاء في رواية:

قالت: ألا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا، أو نِصْفُهُ فَقَدِ

فليتما اتصلت بها "ما" الزائدة وهذا اسمها في محل نصب، والحمامة: بدل من هذا منصوب، ولنا: الخبر، الأصل: (الحمام لنا)، ثم دخل اسم الإشارة: (هذا الحمام لنا)، ثم دخلت ليت: (ليت هذا الحمامَ لنا)، ثم زيدت ما (ليتما هذا الحمامَ لنَا) فإذا أدخلت ما:

جاز الإعمال؛ (ليتما هذا الحمامَ لنَا).

والإهمال؛ (ليتما هذا الحمامُ لنَا).

فإن قلت: لماذا بطل عملها عندما زيدت بعدها ما الحرفية؟ لماذا أبطل العرب عملها حينئذ؟

الجواب عن ذلك: أن هذه الأحرف إذا زيد بعدها ما الحرفية يزول اختصاصها بالأسماء، ما معنى يزول اختصاصها بالأسماء؟ تدخل على الأسماء وتدخل على الأفعال أيضًا؛

تقول: (إنما محمدٌ قائمٌ) فتدخل الاسم.

وتقول: (إنما قامَ محمدٌ) فتدخل على الفعل.

أما إذا لم تُزَد بعدها "ما الحرفية" فإنها مختَّصةٌ بالأسماء (إنَّ زيدًا قائمٌ)، ما تقول: (إنَّ قام زيدٌ) وقد ذكرنا من قبل في أكثر من مناسبة أن الأصل في إعمال الحروف أن يُنظَر إلى

اختصاصها؛ فإن كانت مختَّصةً بالدخول على الأسماء، أو مختَّصةً بالدخول على الأفعال فالأصل فيها أن تعمل؛ كحروف الجر خاصة بالدخول على الأسماء عملت الجر في الأسماء، ومصل نواصب المضارع خاصة بالدخول على المضارع فعملت النصب.

وإن كانت مشتركة تدخل على القبيلين الأسماء والأفعال فالأصل فيها أنها ما تعمل تكون مهملة مثل: هل (هل محمدٌ قائمٌ؟)، (هل قام محمدٌ؟).

ولهذا قلنا في "ما الحجازية النافية" الأصل فيها أنها ما تعمل؛ لأنها حرفٌ مشترك يدخل على الأسماء والأفعال، وهكذا أبقاها أكثر العرب، الحجازيون هم الذين أعملوها خلاف الأصل.

فإن قلت: عندما بطل اختصاصها بالأسماء بطل إعمالُها هذا مقبول.

وليت لماذا بقي فيها الإعمال وهو الأكثر مع دخول ما الزائدة عليها؟

الجواب عن ذلك: لعدم زوال اختصاصها بالأسماء، ليت ولو دخلت عليها ما لا يزول اختصاصها بالأسماء، تقول: (ليتَ زيدًا قائمٌ) أو (ليتما زيدًا قائمٌ)، ولا تقول: (ليتما قامَ زيدٌ) لا تدخل على الأفعال حتى ولو زيدت ما بعدها، فلهذا بقي عملها.

لماذا أُهملت مع بقاء اختصاصها بالأسماء؟ نظرًا إلى زيادة ما الحرفية، قال -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ﴾[الأنبياء:١٠٨] فدخلت على فعل، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾[الأنفال:٦] فدخلت على فعل وهكذا.

وهنا تنبيه: "ما" التي تُبطِل عمل إنَّ وأخواتها هي ما الحرفية الزائدة، والزائد ما كان دخوله وخروجه سواءً، فإذا كانت ما هذه ليست زائدة بل كانت مثلًا اسمًا موصولًا بمعنى الذي، أو كانت مصدرية ينسبِك منها ومما بعدها مصدر، فهل يبقى عمل إنَّ وأخواتها لم يزول؟ طبعًا سيبقى.

كأن تقول: (إنَّ ما تقوله حقٌّ)؛ أي إنَّ وما بمعنى الذي، وتقوله صلة الموصول، وحقٌّ الخبر، (إنَّ الذي تقوله حقٌّ) لكن استعملنا ما الموصولة.

وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾[يونس:٨١] يعني إن الذي جئتم به السحر.

فإذا قلنا: (إنما تفعل صوابٌ) ما هذه ليست زائدة ما يمكن أن نحذفها (إن تفعل صوابٌ) فليست زائدة، لكن هل هي موصولة بمعنى الذي أو مصدرية؟

موصولة يكون المعنى (إن الذي تفعله صوابٌ) وحذفنا العائد، ودرسنا في الأسماء الموصولة أن العائد يجوز أن يُحذَف.

وإن قلت: ما مصدرية يعني ينسبِك منها ومن الفعل بعدها مصدر، والتقدير: (إن فعلكَ صوابٌ).

فأيٌّ المعنيين المراد أم كلاهما محتمِل؟ كلاهما، هنا تحتمل المصدرية والموصولية؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[طه:٦٩]؛

تحتمل الموصولية: يعني إن الذي صنعوه كيد ساحرٍ.

وتحتمل المصدرية: يعني إن صنعهم كيد ساحرٍ.

قال الشاعر:

فَـوَاللهِ مَـا فَـارَقْتُكُمْ قَالِيـا لَكُـمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى ـ فَسَـوْفَ يَكُـوْنُ

مصدرية أو موصولة؟ بل تحتملهما، (وَلَكِنَّ الَّذي يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ) أو (فلكنَّ القضاء سوف يكونُ) وهكذا.

♦ لينتقل ابن هشام إلى مسألةٍ لها ذيول، وهي: الكلام على تخفيف الأحرف المختومة بنونٍ مشدَّدة.

ما الأحرف المختومة بنونٍ مشدَّدة في هذا الباب؟ "إنَّ وأنَّ، ولكنَّ وكأنَّ" هذه الأربعة كلها قد تُخفَّف، النون المشدَّدة تُخفَّف وتكون نونٌ ساكنة فيتغيَّر حكمها، سيتكلَّم عليها حرفًا حرفًا؛

فبدأ بـ "إنَّ" إذا خُفِّفت فقال تبعًا للمسألة السابقة زيادة ما فقل:

"إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ مَا الحَرْفِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[النساء:١٧١] إِلاَّ لَيْتَ فَيَجُوزُ فيها الأَمْرَانِ، كإِنِ المَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً".

فإذا خفَّفنا إنَّ فماذا نقول؟ نقول: إنْ بسكون النون، فبعد أن ذكر ابن هشام جواز الإعمال والإهمال في ليتما قال: إن هذا الحكم جارٍ أيضًا في إِنْ المخففة من إنَّ المشدَّدة؛ يعني يجوز فيها الإعمال، ويجوز فيها الإهمال، إلَّا أن الإهمال أكثر.

يعني عكس ليتما، ليتما يجوز فيها الإعمال والإهمال والإعمال أكثر.

وإنْ المخفَّفة من إنَّ يجوز فيها الإعمال والإهمال والإهمال أكثر.

فتقول: (إنْ زيدًا قائمٌ) بالإعمال، و(إنْ زيدٌ قائمٌ) بالإهمال؛

فإذا أعملت فالمنصوب اسمها والمرفوع خبرها (إنْ زيدًا قائمٌ).

وإن أهملت: (إنْ زيدٌ قائمٌ) فهي حرف مهمل لا يعمل شيئًا وما بعدها مبتدأٌ مرفوع وخبره.

قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق:٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[هود:١١١] هذه قراءة الجمهور، وقرأ حفصٌ ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[هود:١١١]، فإنَّ كلًّا هذه مشدَّدة وعاملة لا إشكال فيها، وعلى قراءة الجمهور: إنْ كلًّا مخفَّفة عاملة على هذا الوجه.

إلا أنها إنْ خُفِّفت فقيل: إنْ فمع جواز الإعمال والإهمال أكثر فإنَّ الأكثر فيها في اللغة ألا يليها إلا فعلٌ ناسخ، الأفعال الناسخة معروفة: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإن لم يتكلَّم ابن هشام على كاد وأخواتها أفعال المقاربة.

كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[البقرة:٤٥] يعني الصلاة، وفي قوله: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[الأعراف:١٠٢] والتقدير: إنْ كانت يعني إنَّها كانت، لكن خفَّف إنْ وجعل الفعل الناسخ واليًا لها مباشرةً، وكذلك ﴿إِنْ وَجَدْنَا﴾ يعني إنا وجدنا أكثرهم لفاسقين.

ذكرنا أنها إن أُعملت فالمنصوب اسمها والمرفوع خبرها.

وإن أُهملت فليس لها اسمٌ ولا خبر، بل ما يقع بعدها يكون جملة اسمية مكونة من مبتدأٍ مرفوع وخبرٍ مرفوع.

فإن قلت: إنْ المخفَّفة من إنَّ المشدَّدة تشتبه بحروفٍ أخرى؟ فالجواب: نعم، تشتبه بماذا؟ تشتبه بـ "إنْ الشرطية"، (إنْ تجتهد تنجح)، وأيضًا: بإنْ النافية (إنْ زيدٌ بخيلٌ) بمعنى ما زيدٌ بخيلٌ، فإنْ هذا اللفظ قد يأتي حرف شرط، وقد يأتي حرفًا نافيًا، وقد يأتي حرفًا ناسخًا مخفَّفًا من إنَّ الثقيلة، والذي يُفرِّق بينها المعنى.

فالشرطية واضحة لا تلتبِس بإنْ المخفَّفة (إنْ تجتهد تنجح)، (إنْ تأتي أُكرِمكَ). لكن اللبس قد يحدث بين المخفَّفة والنافية؛ لأن المخفَّفة أصلها المثقَّلة، والمثقَّلة في قولك: (إنَّ محمدًا قائم) تُثبت، وإنْ النافية (إنْ محمدٌ قائمٌ) تنفي، فقد يحدث اللبس بينهما، فإن فُهِم المعنى، إن فُرِّق بينهما بالمعنى فلا إشكال؛

كأن تقول: (إنْ حاتمٌ كريمٌ) هنا تُثبت أو تنفي؟ (إنَّ حاتمًا كريمٌ) أو (ليس حاتمٌ كريمًا)؟ تُثبت هذه إنْ المخفَّفة من إنَّ.

لو قلت: (إنْ حاتمٌ بخيلٌ) هذه إنْ النافية.

وقد تأتي إنْ غير ما ذُكِر، قد تأتي إنْ زائدة، وهي الواقعة بعد "ما النافية": وتكلمنا عليها في "ما الحجازية" وزيادتها مضطردة بعد ما الحجازية، تقول: (ما محمدٌ بخيلًا)، (ما إنْ محمدٌ بخيلٌ)، (بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ) فإنْ هنا زائدة، والزائدة لا تلتبس أيضًا، الذي قد يلتبس المخفَّفة والنافية.

يعني لو قلت: (إنْ أخي ناجحٌ) أنا أُثبت أو أنفي الآن؟ ما تستطيع أن تعرف هذا المعنى قد يكون ناجحًا وقد يكون ليس ناجحًا، (إنْ الباب مغلقٌ) أُثبت أو أنفي؟ أيضًا ما أدري يعني حدث لبس، إن حدث لبس بينهما فيجب أن تأتي باللام في خبر إنْ المخفَّفة، فيجب أن تأتي باللام بعد الخبر، أن تأتي باللام مع الخبر بعد إنْ المخففة؛

فإذا أردت إنْ المخففة تقول: (إنْ أخي لناجحٌ) أعرِف أنك تُثبت.

وإذا قلت: (إنْ أخي ناجحٌ) من دون اللام عرفت أنك تنفي.

(إنْ البابُ لمغلقٌ) تُثبت، (إنْ البابُ مغلقٌ) تنفي، وسيتكلَّم ابن هشام على هذه المسألة قريبًا.

♦ لننتقل مع ابن هشام إلى الكلام على تخفيف "لكنَّ"، فقال: "فَأَمَّا لكِنَّ مُخَفَّفَةً فتُهْمَلُ"، لكنَّ المشدَّدة إذا خُفِّفت قيل فيها: لكنْ، وحكمها حينئذٍ من حيث الإعمال والإهمال كما قال ابن هشام: وجوب الإهمال.

نحو: (جاء زيدٌ لكنْ محمدٌ لم يجيء)، جاء زيدٌ لكن لم يجيء محمدٌ، واضح أن اختصاصها زال، لكنْ زيدٌ لم يجيء لكن لم يجيء زيدٌ فلهذا بطل إعمالها.

قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[الزخرف:٧٦]، ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[النساء:١٦٢]، ﴿لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ﴾[النساء:١٦٦] وهكذا، ولكنْ إذا خُفِّفت بطل عملها وأما معناها فيبقى المعنى وهو الدلالة على الاستدراك، المعنى يبقى لكن إعمالها يذهب؛ يعني:

إن جاءت بعدها جملة إسمية مبتدأ وخبر.

وإن كانت جملة فعلية فعل وفاعل.

وهي ليس لها عمل وإنما فقط تدل على معنى الاستدراك.

♦ ثم ننتقل إلى تخفيف أنَّ، وفيها يقول ابن هشام:

"وَأَمَّا أَنْ فَتَعْمَلُ، ويَجِبُ فِي غَيْرِ الضَّرُورِةَ حَذْفُ اسمهَا ضَمِير الشَّأْنِ، وكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غيْرِ دُعَاءٍ بـ (قَدْ) أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ نَفْي أَوْ لَوْ".

واضح أنَّ الكلام على أنْ المخففة فيه شيء من التفصيل: أنَّ إذا خُفِّفت يُقال فيها: "أنْ"، ما حكمها من حيث الإعمال والإهمال؟ وجوب الإعمال.

كأن تقول: (علِمْتُ أنْ زيدٌ قائمٌ) تريد علمتُ أنَّ الشأن زيدٌ قائمٌ، ولا تقول: (علمتُ أنْ زيدًا قائمٌ).

وتقول: (علِمْتُ أنْ قامَ زيدٌ) يعني علمتُ أنَّ الشأن قام زيدٌ.

وتقول: (علِمْتُ أنْ قدْ قُمْتَ) يعني علمتُ أنَّ الشأن قد قمتَ، أو علمتُ أنَّك قد قُمْتَ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[المزمل:٢٠] يعني علِم أنه سيكون منكم مرضى، الهاء يعود إلى الشأن، يعني علِم أن الشأن الذي أنتم فيه شأنكم سيكون منكم مرضى، أو علِم أنكم سيكون منكم مرضى، فالكاف يعود إلى المخاطبين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾[الصافات: ١٠٤-١٠٥] يا إبراهيم: نداء يعني أنْ قدْ صدَّقت الرؤيا؛ يعني أنه قد صدَّقت الرؤيا، الهاء يعود إلى الشأن، أن شأنك قد صدَّقة الرؤيا، أو نُعيد الضمير إليه أنك قد صدَّقت الرؤيا.

■ بعد هذه الأمثلة نُحرِّر المسألة فنقول: أنْ إذا خُفِّفت وجب إعمالها بأربعة شروط ذكرها ابن هشام:

الشرط الأول: حذف اسمها فلا يُصرَّح به إلا في ضرورة الشعر؛ كقول الشاعر:

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

(بِأَنْكَ رَبِيعٌ) يعني بأنك ربيعٌ، فخفَّف أنَّ وأعملها وصرَّح باسمها، هذا من ضرائر الشعر.

الشرط الثاني: كون اسمها المحذوف ضمير شأنٍ؛ يعني ضميرًا عائدًا على معنى الشأن أو الأمر، وأجاز كثيرٌ من النحوين أن يكون اسمها ضميرًا عائدًا إلى اسمٌ ظاهر، مع أن الأكثر أن يكون عائدًا على ضمير الشأن، أن يكون ضميرًا عائدًا على الشأن المفهوم، لكن قد يعود إلى اسمٍ ظاهر.

مثال ذلك: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[المائدة:١١٣] التقدير: ونعلمَ أَنَّهُ قدْ صدَقتَنَا، الهاء تعود إلى ماذا؟ إلى الشأن؛ يعني ونعلم أن شأن الأمر الحقيقة قد صدَقتنا، هذا يُسمى ضمير الشأن.

ويجوز عند مَن جوَّز ذلك أن نجعل الضمير عائدًا إلى اسمٍ ظاهر؛ يعني ونعلم أنك قد صدَقتنا، فالكاف تعود حينئذٍ إلى رسولهم الذي يُخاطبونه.

ومن ذلك: الأمثلة السابقة التي كنا نجعل التأويل فيها بضمير الشأن أو ضمير يعود إلى اسمٍ صريح كما في قوله:

﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[المزمل:٢٠] يعني علِم أنه سيكون يعني الشأن، أو علِم أنكم أيها المخاطبون سيكون منكم.

﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾[الصافات: ١٠٤-١٠٥] يعني أن الشأن أنَّه قد صدَّقت الرؤيا، أو أنك قد صدَّقت الرؤيا، فهذا الشرط الثاني.

الشرط الثالث: كون خبرها جملةً لا مفردًا، فالخبر لا يكون هنا إلا جملةً.

والشرط الرابع: أن الخبر الجملة إن بُدئ بفعلٍ متصرِّفٍ غير دعائيّ؛

فعل متصرِّف: يعني ليس جامدًا، مثل: نِعْمَ، وبِئسَ، وليسَ.

غير دعائي: يعني لا يقصَد به الدعاء إنما يُقصَد به الإخبار.

جملة الخبر إذا بُدئت بفعلٍ متصرِّفٍ غير دعائي وجب أن يُفصَل بيها وبين أنْ المخففة بفاصل نحو:

قدْ؛ ﴿نَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[المائدة:١١٣]، ما يُقال: ونعلم أنْ صدَقتنا.

أو حرف تنفيس؛ ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[المزمل:٢٠].

أو حرف نفي؛ ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[المائدة:٧١] التركيب: وحسِبُوا ألا تكون ثم حدث إضغام "ألَّا"، وفي قوله: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ﴾[المزمل:٢٠].

أو لو، أو يكون الفاصل لو؛ كقوله: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [الأعراف:١٠٠] إذن:

إذا كانت الجملة مبدوءة بفعلٍ متصرِّف غير دعائي فلا بُدَّ أن تُفصَل عن أنْ.

فإذا لم يكن الفعل متصرِّفًا غير دعائي يعني لو كان الفعل جامدًا، أو كان الفعل دعائيًّا، أو كانت الجملة اسمية، فلا يُشترَط الفصل، فإذا كانت اسمية؛

فكقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[يونس:١٠]، وآخر دعواهم أنَّه الحمد لله رب العالمين، اسم أنَّ ضمير الشأن حُذِف ثم خُفِّفت أنْ.

وكقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[النجم:٣٩] أنْ ليس: يعني أنه ليس.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهِ عَلَيْهَا﴾[النور:٩] على قراءة، يعني والخامسة أنَّهُ غضِب الله عليها.

فإن قلت: في أنَّ المخفَّفة التي يُقال فيها: أنْ قد تشتبِه بأنْ المصدرية الناصبة للمضارع (أُحبُّ أن تجتهدَ) وكلاهما بلفظٍ واحد، والتفريق بينهما أن يُقال:

إذا كانت أنْ داخلةً على اسمٍ كما في قوله: ﴿أَنْ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[يونس:١٠]، فهي لا شك المخفَّفة من الثقيلة.

وإن كانت داخلةً على فعل فهي التي ينبغي أن نتأمَّل فيها، وقد سبق أن ذكرنا في نواصب الفعل المضارع عندما تكلَّمنا على أنْ، قلنا هناك:

أنْ إذا سُبِقَت بعلمٍ فهي المخفَّفة من الثقيلة قطعًا (علِمتُ أنْ قد ذهبَ زيد) يعني علمتُ أنَّه قد ذهب زيد، (علِمْتُ أنْ سيذهبُ زيد) يعني علمت أنه سيذهب زيد.

فإن سُبِقَت بظن فتحتمل أن تكون المخفَّفة من الثقيلة، وأن تكون المصدرية الناصبة؛ كأن تقول: (ظننتُ أن يذهبَ زيد) فيُمكن أن تكون المخفَّفة من الثقيلة، فالمعنى والتقدير: (ظننتُ أنه يذهب زيد فترفع)، أنه يذهبُ زيد يعني (ظننتُ أن يذهبُ زيد).

وإن كانت المصدرية الناصبة فتنصِب (ظننتُ أن يذهبَ زيد) والتقدير والمعنى (ظننتُ ذهابَ زيد).

فإن لم تُسبَق بعلم ولا بظن فهي المصدرية الناصبة؛ كقولك: (أُحبُّ أنْ تذهبَ)، أو (يجبُ أن تذهبَ)، أو (يُعجبني أن تجتهدَ)، ونحو ذلك، فهذا قلناه من قبل ونؤكد عليه الآن.

♦ ثم ننتقل إلى الكلام على تخفيف "كأنَّ"، وفيه يقول ابن هشام:

"وَأَمَّا كَأَنَّ فتَعْمَلُ ويَقِلُّ ذِكْرُ اسمهَا ويُفْصَلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بِـ (لَمْ) أَوْ (قَدْ)".

فكأن إذا خُفِّفت قيل فيها: "كأَنْ"، وما حكمها حينئذٍ من حيث الإعمال والإهمال؟ قال: يجب إعمالُها، فإعمالها واجب، فإذا خفَّفتها وأعملتها كان لها استعمالان:

الاستعمال الأول: استعمالٌ قليل لكنه واردٌ وجائز، وهو: ان يكون اسمها اسمًا ظاهرًا، وخبرها مفرد أو جملة، فيجوز أن تقول: (كأنْ زيدًا أسدٌ)، و(كأنْ هندًا قمرٌ)، ومن ذلك قول الشاعر:

وصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كأنْ ثدييْهُ حُقَّانِ

فنصب الاسم ثدييه، ورفع الخبر حُقَّان، فهذا استعمالٌ جائز لكنه قليل.

أما الاستعمال الثاني: عند تخفيف كأنْ فهو الاستعمال الأكثر في اللغة: أن تجعلها كأنْ المخففة، يعني تجعل اسمها ضمير شأنٍ محذوفًا، وتجعل خبرها جملة، إلا أنَّ خبر الجملة يُفصَل كما قال ابن هشام بلمْ أو قدْ؛

كأن تقول: (كأنْ لم يذهبْ زيدٌ) المعنى كأنه لم يذهب زيد، ثم خفَّف كأنْ وحذفت اسمها الذي هو ضمير شأن؛ يعني كأنَّ الشأن لم يذهب زيدٌ.

وفي قوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[يونس:٢٤] يعني كأنه لم تغنَ بالأمس.

وتقول في الفصل بقدْ: (كأنْ قد ذهبَ زيدٌ) يعني كأنه قد ذهب زيدٌ، قال الشاعر:

لاَ يَهُولَنَّكَ اصطِلاَءُ لظَى الحَرْبِ فَمَحْـــذُورُهَا كَـــأَن قَـــدْ أَلَّـــا

يعني كأنه قد ألمَّ.

فالاستعمال القليل: أن تعمل كأنَّ المشدَّدة لكن هذا قليل.

والاستعمال الكثير: أن تكون كأنْ المخففة فيكون اسمها ضمير شأنٍ محذوفًا، ويكون خبرها جملة.

فهذا الكلام على تخفيف إنَّ وأنَّ، وكأنَّ ولكنَّ، وخلاصته أنَّ:

إنَّ إذا خُفِّفت جاز إهمالها وهو الأكثر، وجاز إعمالها وهو قليل.

وأنَّ إذا خُفِّفت وجب إعمالُها لكن يكون اسمها ضميرَ شأنٍ محذوفًا، ويكون خبرها جملة مفصولة، أو غير مفصولة على التفصيل.

وكأنَّ إذا خُفِّفت جاز فيها استعمالات:

أن تكون كأنَّ المشدَّدة وهذا قليل.

والاستعمال الثاني: أن تكون كأن المخففة من أنَّ.

وأمَّا لكنَّ إذا خُفِّفت فإنها تُهمَل.

فهذا الخلاصة في تخفيف إنَّ وأنَّ، وكأنَّ ولكنَّ.

♦ لننتقل إلى مسألةٍ أخرى في هذا الباب، وهي: مسألة الكلام على حكم توسيط الخبر في هذا الباب.

ما حكم توسيط الخبر في هذا الباب؟ قال فيه ابن هشام:

"وَلاَ يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ إلاَّ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾[آل عمران:١٣]، ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾[المزمل:١٢]".

إذن فيجب في هذا الباب التزام الأصل في ترتيب الجملة، فيأتي الحرف الناسخ أولًا، ثم اسمه، ثم خبره، إلا أن العرب توسَّعت في شبه الجملة: الظرف والجار والمجرور فأجازت في الخبر في هذا الباب إذا كان شبه جملة أن يتقدَّم.

فإذا قلت: (إنَّ محمدًا كريمٌ) لم يجزْ التوسيط، فلا تقول: (إنَّ كريمٌ محمدًا).

وإذا قلت: (إنَّ محمدًا في البيت) جاز التوسيط فتقول: (إنَّ في البيتِ محمدً).

ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾[آل عمران:١٣] الأصل والله أعلم: إن عبرةً في ذلك، وكقوله: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾[المزمل:١٢]؛ أي إنَّ أنكالًا لدينا.

فإن قلت: سبق في باب كان وأخواتها أن التوسُّط جائز، فلماذا امتنع التوسُّط هنا مع إنَّ وأخواتها؟

فالجواب: لأن عمل إنَّ وأخواتها ضعيف، لأن عملها بالحمل والتشبيه، شُبِّهت بالأفعال بخلاف كان وأخواتها فهي أفعال، والفعل كما نعرِف أصلٌ في العمل، إلا أن العرب جوَّزوا توسيط الخبر إذا كان شبه جملة؛ لأنهم يتوسَّعون في شبه الجملة ما لا يتوسَّعون في غيرها.

إذن فالتوسُّط توسُّط الخبر في هذا الباب ممنوع إلا إذا كان شبه جملة، هذا التوسُّط، طيب التقدُّم؛ تقدُّم الخبر على الناسخ نفسه، لا شكَّ أنه أشدُّ منعًا، الخبر لا يتقدَّم على الناسخ أبدًا، لا

تقول في (إنَّ محمدًا كريمٌ): (كريمٌ إنَّ محمدًا) كما جاز ذلك في كان وأخواتها، فتقول: (كان محمدٌ كريمًا) و(كريمًا كان محمدٌ) هذه أفعال، أصلٌ في العمل، لكن إنَّ وأخواتها حروف وعملها ضعيف؛ لأنه بالتشبيه فلم يجزْ فيها ما جاز هناك.

ثم انتقل ابن هشام إلى مسألةٍ أخرى في هذا الباب وهي: مسألة الكلام على كسر همزة إنَّ وفتحها فقال:

"وَتُكْسَرُ إنَّ في الابْتِداء نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[القدر:١]، وبَعْدَ الْقَسَم نَحْوُ: ﴿حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاه﴾[الدخان:١-٣]، والقولِ -يعني وبعد القولِ- نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[مريم:٣٠]، وقَبْلَ اللاَّم نَحْوُ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[المنافقون:١]".

ذكرنا من قبل أن كثيرًا من العلماء يرون أنَّ "إنَّ، وأنَّ" حرفٌ واحد، ولعل هذا هو الذي يُقرُّ به الجميع؛ فمن جعلها حرفين أخذ فقط بالظاهر، وإلا فهو لا يُنكر أنهما في الأصل حرفٌ واحد، فهذا الحرف:

يأتي في مواضع مكسور الهمزة "إنَّ".

ويأتي في مواضع مفتوح الهمزة "أنَّ".

ولذلك قاعدة، فنفهم القاعدة فإذا فهمناها ثم طبَّقناها سنخرج بمواضع كثيرة، فبدلًا من تتبُّع هذه المواضع نفهم القاعدة فهذا أفضل لنا وأكثر راحة.

القاعدة في كسر همزة "إنَّ" وفتحها تقول: "همزة إنَّ تُفتَح إذا انسبَك منها ومن معموليها مصدر"؛ يعني:

صحَّ وجاز أن تحذف أنَّ واسمها وخبرها وتضع مكان الجميع مصدرًا مأخوذًا من الخبر، فأنَّ تكون مفتوحة.

وإذا لم يصح ذلك يعني يفسُد المعنى لو فعلت ذلك فإنَّ تكون مكسورة الهمزة.

وفي ذلك يقول ابن مالك -رَحِمَهُ الله- في الألفية:

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ-

فإذا قلت: (أُحبُّ أنك مجتهد) يعني أُحبُّ اجتهادك فتفتح.

طب (يُعجبني أن الجوَّ معتدل) أو (يُعجبني إنَّ الجوَّ معتدل) يعني يُعجبني اعتدال الجو، إذن يُعجبني أنَّ الجو معتدل.

(من الأدب أنك تستأذن أو إنكَّ تستأذن؟) من الأدب أنك تستأذن؛ لأن المعنى من الأدب استئذانُك.

(الواجب أنَّ الطالب يُبكِّر)، تفتح؛ لأن التقدير: الواجب تبكير الطالب.

فلو قلت: (إنك مجتهد) هل تُقدِّم إنَّ كمجتهد باجتهادُك؟ هل المعنى واحد؟ لا، اجتهادُك ما باله؟ فسد المعنى.

لو قلت: (جاء الذي إنَّهُ كريم) هل تقول: التقدير والمعنى جاء الذي كرمُهُ؟ لا إذن تكسر (جاء الذي إنَّهُ كريم).

(واللهِ إنَّ اللهَ رحيمٌ) هل تحذف إنَّ الله رحيمٌ وتضع مكانها رحمة الله؟ (والله رحمة الله)؟ إذن تكسِر (واللهِ إنَّ الله رحيمٌ).

بتطبيق هذه القاعدة نقول:

- تُفتَح همزة إنَّ إذا حلَّ محلُّها مصدرٌ صريح.

- وتُكسَر إذا لم يحِل محلها مصدرٌ صريح.

فنخرج من ذلك بمواضع سنذكرها ونتتبعها إن شاء الله بعد الصلاة والله أعلم، وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد.

الدرس السابع (الجزء الثاني):

بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صلِّ وسلِّم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فقد ذكرنا القاعدة في كسر همزة إنَّ وفتحها، فإذا حلَّ مصدرٌ محلَّها فتُفتَح، وإذا لم يحُل مصدرٌ محلَّها فإنها تُكسَر، في تطبيق هذه القاعدة نجد أن من أهم وأشهر مواضع كسر همزة إنَّ المواضع التي ذكرها ابن هشام:

فالموضع الأول: في الابتداء، متى ما وقعت إنَّ في ابتداء الجملة فإنها تُكسَر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[القدر:١]، وكقولك: (إنَّ محمدًا قائم).

والموضع الثاني: بعد القسم كما في قوله: ﴿حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاه﴾[الدخان:١-٣]، وكما في قوله: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[العصر: ١-٢]، وكما في قولك: (واللهِ إن العلمَ نافع).

والموضع الثالث: بعد القول كما في قوله: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِّ﴾[مريم:٣٠]، وفي قولك: (قال محمدٌ: إنَّ الأستاذَ حاضر).

والموضع الرابع: قبل اللام وهي اللام التي سنتكلم عليها بعد قليل كما في قوله تعالى: ﴿وَاللهُّ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[المنافقون:١]، وكقولك: (علمتُ إنَّ محمدًا لجالسٌ) ولوا هذه اللام لفُتِحت همزة أنَّ فقلت: (علمتُ أنَّ محمدًا جالس)؛ أي علمتُ جلوس محمد، لكن مع اللام يمتنع هذا التقدير فيجب في إنَّ الكسر (علمتُ إنَّ محمدًا لجالس).

♦ المسألة التالية هي الكلام على هذه اللام، المسألة في حكم دخول اللام بعد إنَّ، قال ابن هشامٍ في ذلك:

"وَيَجُوزُ دُخُولُ اللاَّم عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ إِنَّ المَكْسُورَة، أو اسمهَا، أوْ مَا تَوَسَّط مِنْ مَعْمُولِ الخَبَرِ أوِ الْفَصْلِ".

اللام هذه هي لام الابتداء التي تدخل في الأصل على المبتدأ كما في قولك: (محمدٌ كريمٌ) ثم تُدخِل لام الابتداء على المبتدأ للتأكيد والتقوية فتقول: (لمحمدٌ كريمٌ) كما في قوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[الحشر:١٣]؛ أي أنتم أشدُّ ثم دخلت اللام للتأكيد، فاللام حرف توكيد.

و(إنَّ) كما سبق حرف توكيد، فلو كانت الجملة في الأصل: (محمدٌ كريمٌ) ثم أردت أن تؤكدها بـ (إنَّ) وبـ (اللام) معًا فماذا ستفعل؟ لن تستطيع أن تأتي بالحرفين في أول الجملة معًا؛ لأنه لا يجتمع حرفان بمعنًى واحد، قد يجتمع حرفان على أكثر من معنى ماشي، كما في قولك: (إن لمْ تذهبْ عاقبتُك) فاجتمعت إنْ ولمْ، لكن حرفان على معنًى واحد ما يجتمعان.

طيب ماذا صنعت العرب؟ حلَّت المشكلة وفصلت بينهما، فتجعل (إنَّ) على أصلها في أول الجملة: (إنَّ محمدًا كريمٌ) طيب و(اللام)؟ اللتم تُزحلقها إلى داخل الجملة؛ يعني تُزحلقها بحيث يفصل فاصلٌ واحد بين (إنَّ) وبينها.

الأصل: (إنَّ لمحمدٌ كريمٌ) زحلِق اللام بحيث يفصل فاصل واحد بين (إنَّ) و(اللام)، تقول: (إن محمدًا لكريمٌ) خلاص الاسم فصل هنا، ودخلت اللام على الخبر.

طيب: لو أنك قدَّمت الخبر في هذا الباب كما لو كان جارًا ومجرورًا أو ظرفًا فقلت: (إنَّ في البيتِ محمدًا) ثم أردت أن تُدخل اللام فزحلقتها، ما الذي سيفصل بينهما؟ الخبر، إذن ستدخل اللام على اسم إنَّ المؤخر، فتقول: (إنَّ في البيت لمحمدًا) والمراد واحد أن يفصل فاصلٌ واحد بين إنَّ واللام.

طيب: لو قلت: (إنَّ محمدًا جالسٌ في البيتِ) ثم أردت أن تُدخِل اللام ماذا تقول؟ (إنَّ محمدًا لجالسٌ في البيتِ) دخلت على ماذا؟ على الخبر، طيب قولنا: (في البيت)؟ معمول الخبر (إنَّ محمدًا جالسٌ في البيت) هذا معمول الخبر.

طيب: معمول الخبر يجوز أن يتقدَّم على الخبر، تقول: (إنَّ محمدًا في البيت جالسٌ)، فإذا قدَّمت معمول الخبر على الخبر فقلتَ: (إنَّ محمدًا في البيتِ جالسٌ) ثم أدخلت (اللام) فستقول: (إنَّ محمدًا لفي البيتِ جالسٌ)؛ لأنك ستفصل بينهما بفاصل، فيدخل (اللام) على معمول الخبر المتقدِّم.

فإذا أتيت بضمير الفصل وهو ضميرٌ يقع بين متلازمين كالمبتدأ والخبر أو مع أصلهما المبتدأ والخبر كاسم إنَّ وخبر إنَّ، لو قلت: (إنَّ محمدًا هو القائمُ) ثم أدخلت (اللام) ستزحلقها بحيث يفصل فاصلٌ واحد فتقول: (إنَّ محمدًا لهو القائمُ).

إذن قاعدة واحدة وهذا أمر يهمُّكم وهو أن تحرصوا على معرفة القاعدة، وطبِّقوها أنتم كما يُطبِّقها النحويون فستخرجون بمواضع كثيرة، والنحويون غالبًا يذكرون أهمَّ المواضع، فإذا عرَفت القاعدة لا تحتاج إلى أن تحفظ كل هذه المواضع.

فقال ابن هشام: إن اللام إذا دخلت بعد (إنَّ) فإنها:

تتصل بخبرها المؤخر (إنَّ محمدًا لقائمٌ)، أو باسمها المؤخر؛ لأن الخبر سيفصل (إنَّ في البيت لمحمدًا).

أو بمعمول الخبر إذا توسَّط؛ يعني توسَّط بين الخبر والاسم، تقدَّم على الخبر (إنَّ محمدًا في البيتِ جالسٌ)، (إنَّ محمدًا لفي البيتِ جالسٌ).

أو على ضمير الفصل.

فالقاعدة واحدة.

♦ ثم ذكر ابن هشام حكمًا يتعلَّق بتخفيف إنَّ، لكن ذكره هنا؛ لأنه متعلِّقٌ أيضًا باللام فقال:

"ويَجِبُ مَعَ الْمُخَفَّفَةِ إنْ اهْمِلَتْ ولَمْ يَظْهَرِ المَعْنَى"

يعني يجب اللام مع المخفَّفة إنْ أُهملَت ولم يظهر المعنى، ذكرنا هذه المسألة من قبل، فقد ذكرنا من قبل أنَّ إنَّ يجوز أن تُخفَّف، فإذا خُففت جاز فيها الإعمال والإهمال، والإهمال هو الأكثر.

فإن أُعمِلَت وهذا جائزٌ قليلٌ قلت: (إنْ زيدًا قائمٌ) هنا ما في أي إشكال ولا التباس بإنْ النافية؛ لأنها عمِلت فنصبت اسمها، فلا تلتبِس بإن النافية، ما تحتاج إلى أن تؤكدها بشيء، ولو شئت أن تؤكدها باللام فهذا جائز؛ لأن دخول اللام جائز فتقول: (إنْ زيدًا قائمٌ)، و(إنْ زيدًا لقائمٌ).

وإن أهملتها فارتفع الاسم بعدها فحينئذٍ قد تلتبِس بإنْ النافية، فنقول: إنْ دلَّ المعنى على أنها إنْ المخففة أو إنْ النافية فاللام لا تجب؛ كأن تقول: (إنْ حاتمٌ كريمٌ) تُريد إنَّ؛ لأنك تُثبت الكرَم لحاتم، أو تقول: (إنْ اللهُ عظيمٌ) تُثبت، (إنْ الشيطانُ رجيمٌ) واضح أنك تُثبت ما تنفي، قال الشاعر:

أَنَـا ابْـنُ أُبَـاةِ الضَّـيْمِ مِـنْ آلِ وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعـادنِ

يفخَر بقومه، إذن هو يُثبت لهم أنهم كرِام المعادن أو ينفي؟ يُثبت فلا نحتاج هنا إلى اللام، لا تجب، ولو أتى باللام لجاز، فإذا لم يدلَّ المعنى والتبست إنْ المخفَّفة بإنْ الناهية وجب أن تأتي باللام مع إنْ المخففة.

تقول: (إنْ زيدٌ لمسافرٌ)؛ لأنك لو حذفت اللام (إنْ زيدٌ مسافرٌ) احتمل المعنيين.

(إنْ العملُ كثيرٌ) تأتي باللام (إنْ العملُ لكثيرٌ) إذا أردت الإثبات المخففة من إنَّ، ولا تأتي باللام (إنْ العملُ كثيرٌ) إذا أردت النافية تقول: (ليس العملُ كثيرًا).

فهذا كل ما يتعلَّق باب إنَّ وأخواتها، الحروف الخمسة أو الستة.

♦ ليُلحِق بها ابن هشام الكلام على لا النافية للجنس؛ لأنها تعمل عمل إنَّ وأخواتها؛ فلهذا قال: "وَمِثْلُ إِنَّ لاَ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ".

كقولك: (لا كريمَ مذمومٌ) لا: نافيةٌ للجنس عاملةٌ عمل إنَّ، كريمَ: اسمها، مذمومٌ: خبرها، (لا مؤمنَ كذَّابٌ)، (لا رجلَ في البيتِ)، (لا طُلَّابَ في الفصلِ)، (لا طالبِ علمٍ متكبِّرٌ)، (لا معلِّمين متأخرون اليوم)، (لا والدين يرضيان بذلك)، (لا معلِّماتِ مهملاتٌ) وهكذا.

إذن فلا النافيةُ للجنس تعمل عمل إنَّ، والسؤال: لماذا لم تُجعَل من أخوات إنَّ؟ والجواب: لأنها تختص بشروط وأحكام فأراد النحويون أن يجمعوا شروطها وأحكامها في بابٍ خاصٍ بها أو فصلٍ خاصٍ بها، وإلا فإنها تعمل عمل إنَّ.

كما قلنا في الحروف العاملة عمل ليس، هي عاملةٌ عمل كان، لكن لم يجعلوها من أخوات كان؛ لأن لها شروطًا وأحكامًا وتفاصيل فجعلوها في فصولٍ خاصةٍ بها لذلك.

ولا النافية للجني تعمل عمل إنَّ ولكن بشروط، بأربعة شروط:

الشرط الأول: كون اسمها وخبرها نكرتين، لا تعمل في المعارِف.

الشرط الثاني: أن تتصل باسمها لا يفصل بينهما فاصل.

الشرط الثالث: ألا تتكرَّر لا، عن تكررت (لا) اختلف حكمها.

الشرط الرابع: ألا يدخل عليها حرف جر، فإن دخل عليها حرف جر اختلف حكمها.

هذه أربعة شروط لإعمالها عمل إنَّ، وابن هشام سيذكر هذه الشروط، بل سيذكر ثلاثةً من هذه الشروط، وفي أثناء هذه الشروط سيذكر مسائل أخرى، وفي هذه المسائل الأخرى سيذكر في أثنائها مسائل أخرى، فصار كلامه غايةً في الغموض والتعقيد، وهو أراد أن يضغط الكلام في هذا المتن؛ فنُحلِّل هذه المسائل ونأخذ من كلام ابن هشام ما يدلُّ عليها، ونتبَع كلام ابن هشام.

♦ فانتقل للكلام على مسألةٍ في لا النافية للجنس وهو حكم اسمها، قال ابن هشام: "وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلاَ شِبْهَهُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ: (لاَ رَجُلَ) وَ(لاَ رِجَالَ)، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ: (لاَ مُسْلِمَاتٍ)، وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ: (لاَ رَجُلَيْنِ) وَ(لاَ مُسْلِمِينَ)".

فاسم لا النافية للجنس له حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون مفردًا.

والحالة الأخرى: أن يكون مضافًا أو شبيهًا بالمضاف.

ولكل حالٍ حكمها؛

الحالة الأولى: أن يكون مفردًا، طيب: ما معنى مفردًا؟ قلنا: هذا المصطلح النحوي له أكثر من استعمال، ويُعرَف الاستعمال المراد بمعرفة مقابله، هنا الاسم المفرد قوبِل بماذا؟ بالمضاف والشبيه بالمضاف.

إذن المراد بالاسم المفرد هنا: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف؛

فـ(رجُل) مفرد، و(رجال) مفرد؛ لأنه ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

و(رَجلين) مفرد؛ لأنه ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

و(رجُلَ علم) ليس مفردًا هذا مضاف.

و(إمامَ مسجدٍ) هذا مضاف.

و(حسنٌ وجههُ) شبيه بالمضاف.

طيب: المضاف معروف، التركيب الإضافي هو المكون من مضاف ومضاف إليه؛ كـ (إمامُ مسجدٍ)، و(كتابُ علمٍ)، و(شيخُ فضلٍ).

وأما الشبيه بالمضاف هو الاسم الذي تعلَّق به شيءٌ بعده لا على سبيل الإضافة، اسم لكن تعلَّق به شيءٌ بعده، هذا التعلُّق بينهما لا على سبيل الإضافة؛ كأن تقول: (لا قبيحًا فعلهُ مذموم)، مَن المذموم؟ القبيح أم قبيحٌ فِعلهُ؟ قبيحٌ فعله، وفعله ليس مضافًا إليه، هنا فاعل.

لو قلت مثلًا: (لا طالعًا جبلًا حاضرٌ)، (لا قارئًا في الكتبِ نادمٌ)، (لا جالسًا في المسجدِ خاسرٌ) جالسٌ في المسجد ليس جالس، جالسٌ في المسجد، إذن في المسجد متعلِّقة بجالس، وجالس متعلِّقة بالمسجد، والعلاقة بينهما ليست علاقة إضافة، تقول: هذا شبيه بالمضاف، ليس مضافًا، شبيه بالمضاف.

عرَفنا المفرد، وعرفنا المضاف، وعرَفنا الشبيه بالمضاف، ما أحكامها إذا وقعت اسمًا لـ(لا النافية للجنس)؟

أما الحالة الأولى: إذا كان اسم "لا النافية للجنس" اسمًا مفردًا فإنه يُبنى حينئذٍ على الفتح أو ما ينوب عنه؛

يُبنى على الفتح في قولك: (لا رجلَ في البيتِ)، (لا طالبَ في الفصلِ)، (لا تفاحةَ في الشجرة)، (لا كتابَ في المكتبةِ)، أو (لا طلَّاب في الفصلِ)، (لا رجالَ في المجلسِ).

وإذا كان مثنًى أو جمع مذكرٍ سالمًا فيُبنى على الياء علامة النصب، تقول: (لا مصلينَ في المسجد)، (لا معلِّمينَ متأخرون).

وإن كان جمع مؤنثٍ سالمًا ما علامة نصبه؟ الكسرة، يُبنى على الكسر في الأكثر (لا معلماتِ متأخراتٌ)، (لا سياراتِ في المعرِض)، (لا كُتيباتِ عندي).

وجاء في السماع بناء جماع المؤنث السالم على الفتح، هذا أمر سماعي، فيقولون: (لا مسلماتِ ولا مسلماتَ يفعلن ذلك)، (لا معلماتِ ولا معلماتِ متأخراتٌ هذا اليوم).

إذن فالمفرَد يُبنى على الفتح أو ما ينوب منابه، يعني كيف نُعرِب (لا رجلَ في البيتِ)؟ نقول: رجلَ: اسم لا النافية للجنس، ثم نُعربه إعراب المبنيات فنقول: منصوبٌ في محل نصبٍ مبنيٌّ على الفتح.

وإذا قلت: (لا مصلينَ في المسجد) نقول مصلينَ: اسم لا النافية للجنس منصوبٌ في محل نصب مبنيٌّ على الياء، وهكذا.

والحالة الثانية: إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف فإنه يُنصَب، يكون منصوبًا، منصوب كما سبق في الكلام على باب المعرَب والمبني، منصوب هذا مصطلح خاص بالمعربات؛ يعني أنه يكون حينئذٍ معربًا باقيًا على إعرابه.

فنقول: (لا طالبَ علمٍ متكبِّرٌ) طالبَ: اسم لا النافية للجنس منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، وعلمٍ: مضاف إليه، ومتكبرٌ: خبر لا النافية للجنس مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

أو تقول: (لا جالسًا في المسجدِ خاسرٌ) جالسًا: اسم لا النافية للجنس منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وفي المسجد: جار ومجرور متعلق بجالسًا، وخاسرٌ: خبر لا مرفوع.

(لا خمسةً وخمسين من الطلَّابِ عندي) خمسةً وخمسين: نصبت، اسم لا منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وخمسين: معطوف عليه.

(لا طالبًا للعلمِ خائنٌ)، (لا غاشًّا للناسِ رابحٌ)، (لا باذلًا علمه نادمٌ)، وهكذا؛

فإذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف سيكون منصوب، طبعًا

إذا كان مضافًا سيُنصَب بلا تنوين؛ لأن التنوين لا يُجاء مع الإضافة.

وإذا كان شبيهًا بالمضاف فإنه سينوَّن.

وهنا تنبيه: وهو أن كون اسم لا النافية للجنس المفرد مبنيًّا على الفتح أو ما ينوب منابه، هذا قول جمهور النحويين، يرون أن اسم لا النافية للجنس حينئذٍ مبني على الفتح أو ما ينوب منابه، والسبب الذي جعلهم يقولون ذلك: أن اسم لا النافية للجنس المفرد لا يُنوَّن مع أنه في الأصل مصروف، تقول: (لا رجلَ في الدار)، لا تقول: (لا رجلًا)، لماذا لم يُنوَّن؟

قالوا: لأنه مبني، طيب كيف حدث فيه البناء؟ قالوا: تركَّب مع لا النافية للجنس تركُّب الأعداد المركبة، تركُّب خمسة عشر، يعني ركَّبت الكلمتين بحيث يكونان كلمةً واحدة فبُني على الفتح كما في خمسة عشر ركَّبتهما فبُني على الفتح.

وقال بعض المحققين من النحويين: إنَّ اسم لا النافية للجنس معربٌ منصوبٌ دائمًا؛

فإن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف فهذا اتِّفاق.

وإن كان مفردًا فهو أيضًا معربٌ منصوب.

وإنما لم يُنوَّن لا لأنه مبني وإنما لسببٍ آخر وهو: طلب التفريق في المعنى، ليُعرَف أن لا عاملة عمل لا النافية للجنس، وذلك أن لا النافية للجنس هي لا النافية المعروفة التي تدخل على الأفعال وعلى الأسماء؛

تدخل على الأفعال؛ كقولك: (محمدٌ لا يُهملُ دروسهُ) فهي حرفٌ مهمل هامل باتِّفاق.

وتدخل على الأسماء؛ كقولك: (لا رجلٌ في البيتِ).

فإن دخلت لا النافية على الاسم؛ كقولك: (لا رجل في البيت) هي نفت، لكن ماذا نفت؟ ما معنى (لا رجل في البيت)؟ يحتمل أمرين:

أنها نفت الجنس؛ يعني لا أحد من هذا الجنس في البيت، (لا رجل في البيت) هذا البيت ليس فيه أحد من جنس الرجال لا واحد ولا أكثر؛ (لا رجل في البيت).

ويحتمل أنها نفت الوَحدة، لا رجل واحد، فهذا البيت ما فيه رجل بل فيه رجلان أو رجال.

النفي هنا محتمل للمعنيين، فأرادت العرب أن تُمَيِّز نفي الجنس عن نفي الوحدة، فإذا أرادوا النص على نفي الجنس أعملوها عمل إنَّ فقالوا: (لا رجلَ في البيت)، فإذا أعملتها عمل إنَّ صارت نافيةً للجنس؛ يعني صارت نصًّا في نفي الجنس ولا تحتمل نفي الوحدة.

فعلى ذلك لو قلت: (لا رجلَ في البيت)، هل يصح أن تقول: (لا رجلَ في البيت بل فيه رجال)؟ لا؛ لأن (لا رجلَ في البيت) نفي جميع الجنس، لا واحد ولا اثنين ولا أكثر.

وإذا لم تُعملها أبقيتها حرفًا هاملًا، فإنك ستقول: (لا رجلٌ في البيت) رجلٌ: مبتدأ، وفي البيت: خبر، ولا: حرف نفي هامل، وماذا يكون معنى نفيها؟ يحتمل المعنيين؛ فقالوا: لا النافية للجنس يعني لا الناصة على نفي الجنس فقصدت العرب إلى ذلك.

♦ ثم قال ابن هشامٍ -رحمه الله-:

"لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالنَّكِرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا نَحْوُ: (لاَ صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ)، وَ(لاَ عِشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِي)".

في كلامه هذا نصٌّ على شرطين من شروط إعمال لا عمل إنَّ:

الشرط الأول: أنها لا تعمل إلا في النكرات، فهي لا تعمل في المعارف.

والشرط الثاني: أن تتصل باسمها فلا يُفصل بينهما بفاصل.

إذن انخرم الشرط الأول؟ يعني لو دخلت على معرفة، لو كان اسمها معرفة فهل تعمل أو تُهمَل؟ طبعًا ستُهمَل لفقد هذا الشرط، وأيضًا يجب أن تُكرَّر.

فإذا كان اسمها معرفة وجب إهمالها ووجب تكرارها، فتقول: (لا محمدٌ في البيتِ ولا خالدٌ)، ولا يصح أن تقول: (لا محمدٌ في البيتِ)، لا بُد أن تُهمَل وتُكرَّر؛ (لا محمدٌ في البيتِ ولا خالدٌ) محمدٌ: مبتدأ، وفي البيت: خبر، ولا: نافية.

فإن قلت: أنا أُريد أن أنفي محمدًا فقط، ما لي علاقة بخالد فنقول: تستعمل نافيًا آخر؛ كليس، تقول: (ليس في البيتِ محمدٌ) ليس نفيها مطلَق في النكرات والمعارف، أما (لا) فلها استعمال معين؛

إما أن تنفي بها النكرة.

وإما أن تنفي بها المعرفة فتُهمَل وتُكرَّر.

وكذلك في الشرط الثاني: لو انخرَم، فصل فاصل بينها وبين اسمها كما لو قلت: (لا في البيتِ رجلٌ) ما قلت: (لا رجلًا في البيت) قلت: (لا في البيتِ رجلٌ) ففصلت بالخبر، فيجب أن تُهمَل ويجب أن تُكرَّر فتقول: (لا في البيتِ رجلٌ ولا امرأةٌ) فإن أردت أن تنفي واحدًا تستعمل نافيًا آخر تقول: (ليس في البيتِ رجلٌ) وفلا لها استعمال خاص.

♦ ثم قال بن هشامٍ -رحمه الله-: "وَلَكَ فِي نَحْوِ: (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ) فَتْحُ الأَوَّلِ، وَفِي الثَّانِي الْفَتْحُ وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ" ثم قال بعد ذلك: "وَرَفْعُهُ فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ".

هذا الكلام إشارةٌ إلى الشرط الثالث: وهو ألا تتكرر لا، (لا رجلَ في البيتِ) فإن تكررت لا (لا رجلَ ولا امرأةَ في البيت)، (لا قلمَ ولا مسطرةَ عندي) فيختلف حكمها، ويجوز فيها خمسة أوجه، يجوز إعمالها ويجوز إهمالها ويترتب على ذلك خمسة أوجه ذكرها ابن هشام.

قال: لك في الأول فتح الأول، أن تفتح الأول، تفتح يعني أن لا عاملة وهو اسمها مبني على الفتح؛ (لا حولَ).

فإذا فتحته، بنيته على الفتح، أعملتها فبنيته على الفتح فقتل: (لا حولَ) ماذا لك في الثاني؟

قال: (وَفِي الثَّانِي) يعني ولك في الثاني حينئذٍ (الْفَتْحُ، وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ) إذن لك أن تقول: (لا حولَ ولا قوةَ)، وتقول: (لا حولَ ولا قوةٌ)، وتقول: (لا حولَ ولا قوةً) ثلاثة أوجه؛

إن قلت: (لا حولَ ولا قوةَ) فقد أعملت لا في الموضعين عمل إنَّ.

وإن قلت: (لا حولَ ولا قوةٌ) فلا الأولى عاملة عمل إنَّ والثانية مهملة، فالاسم المرفوع بعدها مبتدأ.

وإن قلت: (لا حولَ ولا قوةً) فلا الأولى عاملة عمل إنَّ و(حول) اسمها، (ولا قوةً) الواو: حرف عطف، ولا حينئذٍ زائدة، وقوة: معطوفة بالواو على ماذا محل أو لفظ حول؟ على محلِّه، ولفظه البناء على الفتح، لكن محلُّه النصب؛ لأن اسم لا النافية للجنس حكمه النصب كـ (إنَّ)، فعطفته على محل اسم لا النافية للجنس فنصبته.

ثلاثة أوجه ذكرها ابن هشام بقوله: لك فتح الأول، وحينئذٍ لك في الثاني الفتح والنصب والرفع، ثم قال: (ولكَ رفعه) فيمتنع النصب، لك رفع الأول: (لا حولٌ) طيب إذا رفعت الأول ماذا لك في الثاني؟ قال: لك الفتح ولك الرفع لكن يمتنع النصب؛ يعني إذا رفعت؛

إما أن تقول: (لا حولٌ ولا قوةٌ).

أو تقول: (لا حولٌ ولا قوةَ).

(لا حولٌ ولا قوةٌ) أهملت لا في الموضعين، وإذا قلت: (لا حولٌ ولا قوةَ) أهملت الأول وأعملت الثاني، وكل ذلك وارد في الكلام الفصيح، ووارد في قراءات القرآن الكريم.

وهنا مسألة: هذا الكلام على (لا) إذا تكررت، فقلت: (لا رجلَ ولا امرأةَ في البيتِ)، (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله).

طيب لو عطفت لكن دون تكرار (لا)، قلت: (لا رجلَ وامرأةَ في البيت)، (لا قلمَ وكتابَ في المكتبة) إذا عطفت دون تكرار لا، نفس الحكم يجوز فيه الأوجه الخمسة أو يختلف الحكم؟ قال ابن هشام: "وَإِنْ لَمْ تُكَرَّرْ لَا، أَوْ فُصِلَت الصِّفَةُ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ امْتَنَعَ الْفَتْحُ".

يعني الأول ليس لك فيه إلا الفتح؛ لأن (لا) عاملة عمل (إنَّ) فتقول: (لا رجلَ)، والمعطوف لك فيه الرفع، ولك فيه النصب، ويمتنع الفتح؛

لك النصب وهو الأكثر فتقول: (لا رجلَ وامرأةً في البيت).

ولك الرفع: (لا رجلَ وامرأةٌ في البيت).

ويمتنع الفتح لا تقول: (لا رجلَ ولا امرأةَ في البيت).

أما النصب: فسبق تخريجه أنه معطوف على محل اسم لا.

وأما الرفع: (لا رجلَ وامرأةٌ) فهو معطوف لكن معطوفٌ على ماذا؟ معطوفٌ على محل اسم (لا) قبل دخول (لا)، طبعًا هذا لم يجزْ إلا لأن العرب تكلَّمت به، لو لم تتكلَّم به ما جاز.

وامتنع الفتح؛ يعني البناء على الفتح، ما تقول: (لا رجلَ وامرأةَ) لماذا امتنع الفتح؟ لأن البناء على الفتح كما سبق كان بسبب التركيب، تركيب خمسة عشر (لا رجلَ) ركَّبنا لا ورجلَ فصارت ككلمة واحدة (لا رجلَ).

طيب: (لا رجلَ وامرأةَ) عندك الواو كلمة، وعندك امرأة كلمة، لو قلنا: (لا رجلَ) كلمة واحدة؛ لأنها في حكم الكلمة الواحدة بسبب التركيب، لكن عندك الواو وعندك امرأة، صارت ثلاث كلمات ولا يحدث تركيب بين ثلاث كلمات، فلا يصح أن تبنى حينئذٍ على الفتح؛

إما النصب وهو الأكثر.

أو الرفع وهو جائز.

تقول: (لا فائدةَ وخيرًا في الحقد)، أو (لا فائدةَ وخيرٌ في الحقد)، (لا قلمَ وكتابًا في المكتبة)، أو (لا قلمَ وكتابٌ في المكتبة) وهكذا.

إلى هنا ذكر ابن هشام ثلاثة الشروط الأولى.

<u>وأما الشرط الرابع</u>: وهو ألا تُبَق بحرف جر فلم يذكر هذا الشرط، فإن سُبقت لا بحرف جر فإن عملها يبطل، وما بعدها يُجر بحرف الجر، فتقول: (جئتُ بلا زادٍ) لا تقول: (جئتُ بلا

زادَ) لا يجوز؛ (جئتُ بلا زادٍ) فتقول: (لا) نافية لكن هاملة ليس لها عمل، والباء جرَّت زادٍ. وتقول: (غضبتَ من لا شيءٍ) وهكذا.

♦ ثم ننتقل إلى مسألة أخرى وهي: حكم نعت اسم لا النافية للجنس، وهي آخر مسألة في الباب؛ نعت اسم لا النافية للجنس.

هذه المسألة في الحقيقة يرِد عليها استعمال كثير، ويُسأل عنها بكثرة؛ لأنها بالفعل يُحتاج إليها؛ يعني لو قلت مثلًا: (لا بضاعةَ عندنا) قد تنعت بضاعة تقول: (لا بضاعةَ جديدة عندنا)، طيب كيف تُعرِب النعت؟ نعت اسم لا النافية للجنس، الكلام على نعت اسم لا النافية للجنس ما حكمه؟ ما إعرابه؟

قال ابن هشام: "وَلَكَ فِي نَحْوِ: (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ) فَتْحُ الأَوَّلِ، وَفِي الثَّانِي: الْفَتْحُ، وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ؛ كَالصِّفَةِ فِي نَحْو: (لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ، ظريفًا، ظريفَ) وَرَفْعُهُ فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ، وإِنْ لَمْ تُكَرَّرْ لاَ، أَوْ فُصِلَت الصِّفَةُ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ؛ امْتَنَعَ الْفَتْحُ".

فنعت لا النافية للجنس له حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون مفردًا متصلًا؛

مفردًا: عرفناه ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف.

متصلًا: يعني ليس مفصولًا عن موصوفه بفاصل.

كأن تقول: (لا رجلَ كريم في البيت)، (لا بضاعةَ جديدة عندنا)، (لا حاجةَ ملحَّة لي)، وهكذا (لا قلمَ جميل عندي) فيجوز في النعت حينئذٍ ثلاثة أوجه: النصب، والرفع، والفتح؛

يجوز لك النصب فتقول: (لا رجلَ كريمًا في الدار)، (لا بضاعةَ جديدةً عندنا)، وعرَفنا أن هذا مراعاة لمحل اسم لا النافية للجنس.

ويجوز في الرفع: (لا رجلَ كريمٌ عندنا)، (لا بضاعةَ جديدةٌ عندنا)، وهذا مراعاةٌ لمحل اسم (لا) النافية للجنس قبل دخول (لا).

ويجوز فيه الفتح؛ يعني البناء على الفتح فتقول: (لا رجلَ كريمَ عندنا)، (لا بضاعةَ جديدةَ عندنا).

فما تخريج البناء على الفتح؟ قالوا: (لا رجلَ) تركَّبت فصارت في حكم كلمةٍ واحدة، والنعت كلمة واحدة فركَّبوا أيضًا بينهما تركيب خمسة عشر فبُني على الفتح، طبعًا هذا تخريج لكلام العرب.

الحالة الثانية أو الحالة الأخرى لنعت (لا) النافية للجنس: ألا يكون مفردًا، أو أن يكون مفصولًا؛ يعني خلاف الحالة الأولى.

أن يكون غير مفرد؛ مضافًا.

أو يكون مفصولًا؛ بين النعت والمنعوت فاصل.

حينئذٍ لك في النعت النصب والرفع ويمتنع البناء على الفتح، فتقول: (لا رجلَ طالبَ علمٍ في البيت) طالبَ علمٍ نعت لرجل، فلك أن تقول: (لا رجلَ طالبَ علمٍ)، أو (لا رجلَ طالبُ علمٍ) (طالبَ علمٍ): نعت منصوب، طالبُ علمٍ: نعت مرفوع، لكن ليس لك أن تقول: أنه مبني على الفتح؛ لأن طالب علم كلمتان، و(لا رجل) في قوة كلمة واحدة ولا يكون التركيب بين ثلاث كلمات، لكن لك النصب مراعاةً للمحل، ولك الرفع مراعاةً للمحل قبل لا.

أو الفصل بينهما بفاصل: كأن تقول: (لا رجلَ في البيت كريم) في البيت: خبر، وكريم: نعت، لكن فصلت بالخبر بين النعت والمنعوت، أيضًا لك النصب والرفع: (لا رجلَ في البيت كريمًا)، (لا رجلَ في البيت كريمٌ) على التأويلين السابقين.

على ذلك نخلُص على أن في نحو قولنا: (لا بضاعةَ عندنا) لك وجهٌ واحد فقط: (لا بضاعةَ عندنا) فإن نعت بمفردٍ متصل (لا بضاعةَ جديدة عندنا) جاز لك ثلاثة أوجه:

- (لا بضاعةَ جديدةَ عندنا).
- (لا بضاعةَ جديدةً عندنا).
- (لا بضاعةَ جديدةٌ عندنا).

فإن فصلت؛ كأن تقول: (لا بضاعةَ اليوم جديدة عندنا) امتنع الفتح وبقي لك النصب والرفع؛ يعني وجهان:

- (لا بضاعةَ اليومَ جديدةً).
- (لا بضاعةَ اليوم جديدةٌ عندنا).

فهذا ما يتعلَّق بالناسخ الثاني وهو: إنَّ وأخواتها وما يعمل عملها، لنقِف هنا ونُكمل إن شاء الله في الدرس القادم من ظننتُ وأخواتها، والله أعلم، وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد.

الدرس الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في الدرس الثامن من دروس شرح [قطر الندى وبلِّ الصَّدى] لابن هشام -عليه رَحِمَهُ الله-، نحن في ليلة الأربعاء، الرابع من شهر رجب، من سنة تسعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف من هجرة الحبيب المصطفى -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامِ-، في جامع منيرة شُبيلي في حي الفلاح في مدينة الرياض.

في الدرس الماضي كنا تكلَّمنا على الناسخ الثاني الذي ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، ويشمل: إنَّ وأخواتها، ولا النافية للجنس، والليلة إن شاء الله سنتكلَّم على الناسخ الثالث وهو: ظنَّ وأخواتها، وبهذا تكون قد انتهينا من الجملة الاسمية وصورها، لننتقل بعد ذلك إلى الجملة الفعلية بصورتيها الممثلتين في [باب الفاعل ونائب الفاعل] فنسأل الله أن يوفقنا لما يُحبه ويرضاه.

♦ فنبدأ تبعًا لابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله- بالكلام على الناسخ الثالث: وفي ذلك يقول:

"الثالثُ: ظَنَّ ورأى، وحَسِب ودَرَى، وخال وزَعَمَ، ووجد وعلم القلبياتُ".

فقوله -رَحِمَهُ الله-: (الثالثُ) أي الثالث من النواسخ؛ لأن:

الأول: كان وأخواتها وما يعمل عملها.

والثاني: إن وأخواتها وما يعمل عملها.

وهذا هو الثالث.

وهذا الباب [ظنَّ وأخواتها]: في الحقيقة أفعالٌ كثيرة إلا أن ابن هشام ذكر أهم هذه الأفعال، وأهل أفعالًا أُخَر، كما أنه أهمل ذِكر هذه الأفعال مرتَّبةً، فخلط بين أفعال الظن وأفعال اليقين، ولم يذكر شيئًا من أفعال التصيير.

فلهذا نقول: أفعال هذا الباب [باب ظنَّ وأخواتها كثرةٌ] وهي بمعنى ظنَّ أو علِم أو صيَّر؛ يعني أنها أفعالٌ؛

إما أن تكون بمعنى الظن.

أو بمعنى العلم.

أو بمعنى التصيير.

فمن أفعال الظن:

الفعل "ظنَّ" نحو: (ظننت الفرجُ قريبًا).

والفعل "حسِب" وهو بمعنى ظنَّ؛ كقولك: (حسِبتُكَ صديقًا).

والفعل "خالَ" وهو بمعنى ظنَّ؛ تقول: (خالَ المهملُ النجاح هيِّنًا).

و"زعم"؛ كقولك: (زعم الحارسُ البابَ مفتوحًا)، وقال الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا ولَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

أي ظنَّتني شيخًا.

فهذه الأفعال كلها من أفعال الظن، وأما الأفعال التي بمعنى العلم؛ أي اليقين فمنها:

الفعل "علِمَ"؛ كقولك: (يعلمُ المسلم الصدقَ منجيًا)، ومن ذلك قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾[الممتحنة:١٠] يعني وقع في قلوبكم هذا الأمر وعلمتموه علم اليقين.

ومن ذلك الفعل: "رأى" إذا كان بمعنى علِمَ؛ كقولك: (رأيتُ العلمَ نافعًا) بمعنى علمته نافعًا، ومن ذلك قول الشاعر:

رأيــتُ اللهَ أكْــبَرَ كُــلّ شيءٍ مُحَاوَلَــةً وأكثــرهم جنــودًا

أي علمتُ الله -عَزَّ وَجَلَّ- أكبر كل شيء.

ومن ذلك: "درى" بمعنى علِمَ، تقول: (دريتُ الإسلام عظيمًا).

ومن ذلك: "وجدَ" بمعنى علِمَ؛ كقولك: (وجدَ الوالدُ الابن صادقًا)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾[ص:٤٤].

ومن ذلك الفعل: "عدَّ" بمعنى علِمَ نحو: (يعدُّ المؤمنُ الصلاحَ مفتاحَ النجاح).

ومن ذلك: "ألفى" نحو: (ألفيتني حائرًا).

فهذه الأفعال كلها تدل على العلم واليقين.

والنوع الثالث من أنواع هذا الباب: أنواع التصيير وهي الأفعال التي تدل على التصيير؛ يعني التحوُّل والانتقال من حالةٍ إلى أخرى؛ فمن ذلك:

الفعل: "صيَّر" كقولك: (صيِّر الصلصال لعبتين).

ومن ذلك: "جعل" بمعنى صيَّر؛ كقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾[الفرقان:٢٣]؛ أي صيَّرناه.

ومن ذلك: "اتَّخذَ وتَخِذَ"؛ كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء:١٢٥].

فهذه من أشهر الأفعال التي تدخل في هذا الباب، وفيها تنبيهٌ مهم نبَّه عليه ابن هشام، وقد قيَّد ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله- أفعال الظن والعلم في هذا الباب بكونها قلبيات، قال: (القلبيات) ليُخرِج ما كان منها بالجوارح والحواس، فلا تكون حينئذٍ من هذا الباب.

نحو: "رأى" إذا قلت: (رأيتُ زيدًا) بمعنى أبصرته بعيني، هذا ليس فعلًا قلبيًّا، هذا من أفعال الجوارح والحواس فلا يكون من هذا الباب، فلا ينصب مفعولين، بل ينصب مفعولًا واحدًا؛ (رأيتُ زيدًا) بمعنى أبصرته وشاهدته.

وفي قولك: (وجدُ الضائعَ) بمعنى عثرت عليها.

وفي قولك: (علمتُ الخبر) بمعنى عرَفته.

فهذه لا تدخل في هذا الباب.

وهنا تنبيهٌ آخر أيضًا مهم يتعلَّق بأسلوب نصب المفعولين في هذا الباب: فجميع الأمثلة السابقة كما رأيتم نصبت هذه الأفعال مفعولين أول وثانيًا؛ كقولك: (ظننتُ محمدًا كريمًا) إلا أن الأكثر في اللغة في بعض هذه الأفعال ألا تنصِب المفعولين لفظًا، وإنما الأكثر فيها أن تدخل على أنَّ ومعموليها اسمها وخبرها؛ نحو: (علمتُ أنَّ الصدق منجاةٌ)، و(ظننتُ أن الفرج قريب)، و(خالَ المهملُ أن النجاح هيِّن)، و(ووجدَ الأبُ أن الولدَ صادق)، وهكذا.

فيبقى عملها إلا أننا سنقول: إنَّ (أنَّ) ومعموليها قد سدَّت مسدَّ المفعولين، فجاء في الاستعمال هذان الوجهان: أن تقول:

(ظننتُ أن محمدًا كريمٌ).

و(ظننتُ محمدًا كريمًا).

كلاهما وارد وفصيح وكثير إلا أن الأكثر في بعض هذه الأفعال أن تدخل على أنَّ ومعموليها.

♦ ثم انتقل ابن هشام إلى ذِكر مسألةٍ في هذا الباب وهي تتعلَّق بالكلام على عمل هذه الأفعال، فقال ابن هشام:

"فتنصبهما مفعولَيْنِ، نحو: (رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ)".

فهذه الأفعال تنصب المبتدأ ويُعرَب مفعولًا به أول، وتنصب الخبر ويُعرَب مفعولًا به ثانيًا وهي لا تدخل على المبتدأ والخبر حتى تستوفي فاعلها؛ فبذلك تُخالف الناسخين السابقين، فلا تدخل ظنَّ على الجملة الاسمية حتى تستوفي فاعلها.

فإذا قلت: (البابُ مفتوحٌ) مبتدأ وخبر، ثم أردت أن تُدخل علِم أو ظنَّ لا بُدَّ أن تأتي معها مع هذه الأفعال بفاعلها، فتقول: (ظنَّ الحارسُ البابَ مفتوحًا)، أو (علِمَ محمدٌ البابَ مفتوحًا) وهكذا.

فإن قلت: لماذا لم يكن المنصوب الأول اسمًا لهذه الأفعال، والمفعول الثاني خبرًا لهذه الأفعال كما كان في "كان وأخواتها"؟

فالجواب عن ذلك: أن هذه الأفعال هي أفعالٌ تامةٌ حقيقية؛ يعني لها حدَث، فظنَّ فعل مثل جلسَ وذهب، ظنَّ يعني فعل الظن، إذن فهذا الفعل فيه حدَث وهو الظن، ويدل على زمن كبقية الأفعال، حدَث ويدل على زمن.

بخلاف كان وأخواتها فهي أفعالٌ تدل على الزمان، لكن ما تدل على أحداث، فإذا قلت: (كان محمدٌ كريمًا) ما معنى (كان محمدٌ كريمًا)؟ اتِّصاف محمد بالكرَم لكن وقت المضي، (أصبحَ محمدٌ نشيطًا) يعني الإخبار عن محمد بالنشاط لكن وقت الصباح، إذن فهي أفعال تدل على الزمان لكن ما فيها أحداث، ما في حدث.

بخلاف هذه الأفعال (علِمَ) يعني فعل العلم، (ظنَّ) يعني فعل الظنَّ بل هي تحتاج على فاعل، مَن الذي فعل هذا الحدَث؟ فإذا كانت هكذا ولها فاعل فالمنصوب بعدها يكون مفعولًا به وليس اسمًا وخبرًا.

فإذا قلت: (ظننت الفرجَ قريبًا) فسنقول:

ظنَّ: هذا فعلٌ ماضٍ سيُعرَب إعراب الأفعال الماضية وسبق الكلام على إعرابها، فهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح المقدَّر لا محلَّ له من الإعراب.

والتاء في (ظننتُ) فاعل في محل رفع مبني على الضم.

والفرجَ: مفعولٌ به أول منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة.

وقريبًا: مفعولٌ به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وهكذا في بقية الأمثلة.

♦ ثم انتقل ابن هشام إلى مسألةٍ أخرى في هذا الباب؛ وهي: الكلام على إلغاء هذه الأفعال، إلغاء عملها فقال:

"ويُلغَيْنَ برجحان إن تأخرْنَ، نحو: (القومُ في أَثَري ظننتُ)، وبمساواةٍ إن توسطنَ نحو: (وفي الأراجيزِ خِلتُ اللؤمُ والخَوَرُ)".

فهذه المسألة تتعلق بإلغاء عمل هذه الأفعال، المراد بإلغاء عملها يعني إبطاء عمل هذه الأفعال في اللفظ والمحل؛ يعني خلاص هذه الأفعال تكون مهملة ليس لها عمل لا في اللفظ ولا في المحل، وذلك إذا توسَّطت بين المفعولين، أو تأخرت بعد المفعولين.

إذن لها حالتان:

الحالة الأولى: إذا تأخرت، ما معنى تأخرت؟ يعني تقدَّم المفعولان وتأخر الفعل الذي من هذا الباب؛ كقولك: (محمدٌ قائمٌ ظننتُ) فحينئذٍ:

يجوز لك الإبطال، الإهمال، الإلغاء، فتقول: (محمدٌ قائمٌ ظننتُ)، فمحمدٌ قائمٌ: مبتدأ وخبر مرفوعان، وظننتُ: فعلٌ وفاعلٌ وهو فعلٌ ملغى.

ويجوز لك الإعمال فتقول: (محمدٌ قائمًا ظننتُ) فظننتُ: فعلٌ وفاعل وهو عامل، ومحمدًا: مفعولٌ به أول مقدَّم، وقائمًا: مفعولٌ به ثانٍ مقدَّم.

والأفضل من الإعمال والإلغاء هو الإلغاء؛ لأن الفعل ضعُف كثيرًا بتأخُّره، ومن ذلك قول الشاعر:

القَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ فَإِنَ يَكُنْ مَـا قَـدْ ظَنَنْـتُ فَقَـدْ ظَفِـرْتُ

الشاعر واثق من قوته وشجاعته فيقول: أظنُّه في أثري فإن كان ظنِّي صحيحًا فإنهم سيصلون إليّ وسأقتلهم فأنا سأظفر وهو سيخيبون، وإن كان ظنِّي ليس هو صحيح فقد نجو؛ فالفعل: (ظَنَنْتُ) ومفعولاه: (القَوْمُ فِي أَثَرِي) وأهمل فلهذا رفع وقال: (القَوْمُ) مبتدأ مرفوع، (فِي أَثَرِي) الخبر، ولو أعمل لجاز فيقول: (القَوْمَ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ).

يقولون من حيث المعنى والبلاغة: إذا ألغيت فأنت أردت أن تبني الكلام على الإخبار، فتقول: (محمدٌ قائمٌ)، ثم طرأ لك بعد ذلك الظن فقلت: (ظننتُ)، وإن أعملت فأنت قد ابتدأت الكلام بالظن إلا أنك قدَّمت المفعولين، فلهذا في الكلام في الارتجال:

إذا أعملت تقول: (محمدًا قائمًا ظننتُ)؛ لأن الكلام واحد.

وإذا ألغيت فتقول: (محمدٌ قائمًا ظننتُ) يعني تسكت سكتة خفيفة؛ لأنك أردت أن تقول: (محمدٌ قائمٌ) ثم بدا لك الظن فقلت: (ظننتُ).

والحالة الأخرى: أن تتوسط هذه الأفعال بين المفعولين؛ كأن تقول: (محمدٌ ظننتُ قائمًا)؛

فلك الإعمال: (محمدًا ظننتُ قائمًا).

ولك الإهمال: (محمدًا ظننتُ قائمٌ).

فإذا أهملت فمحمدٌ: مبتدأ، وقائمٌ: خبر، وظننت: فعلٌ وفاعل ملغًى بينهما.

وإذا أعملت (محمدًا ظننتُ قائمًا)، فظننتُ: فعلٌ وفاعل، ومحمدًا: مفعولٌ به أول مقدَّم، وقائمًا: مفعولٌ به ثانٍ مؤخر.

فالإعمال والإهمال جائزان، وأيهما أولى؟ قال ابن هشام: (بمساواةٍ)؛ يعني أن الإعمال والإهمال متساويان هنا، ومن ذلك قول الشاعر:

أبالأراجيز يابن اللُـؤم تُوعِـدُنِي وفي الأراجيــز خِلــتُ اللــؤمُ

يعني خِلْت اللؤم والخوَر في الأراجيز، فلما قدَّم المفعول الثاني ووسَّط الفعل بينهما ألغى وأهمل، ولو أعمل لجاز، وقول الشاعر: (أبِالأراجيز) فيه روايتان:

الأولى: بكسر الباء (أبِالأراجيز يابن اللُؤمِ تُوعِدُنِي) يعني بابن اللؤم أتوعدني بالأراجيز؟ يعني يحتقر بحر الرَجَز ويقول: أنت مجرَّد راجز ولست شاعرًا.

والرواية الثانية: بفتح الباء (أبَالأراجير) يعني يقول له: يا أبا الأراجيز، يا أبا اللؤم أتوعدني؟

والمعنيان مستقيمان.

وقال بعض النحويين: إن هذه الأفعال إذا توسطت فإعمالها أولى؛ لأن الإعمال فيها هو الأصل.

وبقيت حالةٌ ثالثةٌ معلومةٌ: وهي إذا تقدَّمت هذه الأفعال وتأخر المفعولان؛ كقولك: **(ظننتُ محمدًا قائمًا)** فهذه ليس فيها إلا الإعمال.

فالخلاصة: أن هذه الأفعال:

إذا تقدَّمت فيجب إعمالها **(ظننتُ محمدًا قائمًا)**.

وإذا توسَّطت جاز إعمالها والإعمال أفضل وقيل: على السواء (محمدٌ -أو محمدًا- ظننتُ قائمٌ -أو قائمًا-).

وإن تأخرت فالإهمال أولى؛ كـ (محمدٌ قائمٌ ظننتُ).

فإن قلت: لماذا جاز الإهمال فيها مع أن الأصل فيها الإعمال؟

فالجواب عن ذلك: أن الأصل في العامل أن يتقدَّم على معموله؛ الفعل، الفاعل، ثم المفعول به، فإن تأخر الفعل عن المفعول به فهذا دليلٌ على ضعفه حينئذٍ؛ لأنه انتقل عن أصله؛ فلهذا جاز فيه الإلغاء، وكلما ابتعد عن أصله زاد ضعفه؛

فإن توسَّط كان الإعمال على السواء أو الإعمال أولى.

وإن تأخر كان الإهمال أولى.

وهذا أيضًا يُقال في الفعل الذي يتعدَّى لمفعولٍ به واحد؛ كـ (أكرمتُ زيدًا)، و(أكلتُ الطعام)،

فإن الفعل إذا تقدَّم وجب أن يعمل وأن ينصِب المفعول به؛ كـ (أكرمتُ زيدًا)، و(أكلتُ الطعام).

إذا كان الفاعل مذكَّرًا يُذكِّرون الفعل (ذهبَ رجلٌ).

وإذا كان الفاعل مؤنَّثًا يُؤنِّثون الفعل؛ يعني يصلون به تاء تأنيث فيقولون: (ذهبت امرأةٌ).

إذن يُميِّزون بين الفاعل المذكَّر والفاعل المؤنَّث، وهذه التاء التي اتصلت بالفعل مع الفاعل المؤنث (ذهبت امرأةٌ) ليست الفاعل، ليست ضميرًا هي حرف تأنيث، والفاعل هو الاسم الظاهر (امرأةٌ).

قالوا: هذه اللغة لغة أكلوني البراغيث جعلوا المثنَّى والجمع كالمؤنَّث عند جمهور العرب؛

فإذا كان الفاعل مثنًّى جعلوا في الفعل حرفًا يدل على أنه مثنى (قامَا رجلان).

وإذا كان الفاعل جمعًا جعلوا في الفعل حرفًا يدل على أن الفاعل جمع (قاموا رجالٌ)، أو (قمنَ نساءٌ).

وهكذا.

وأما الحديث: «يَتَعَاقَبُونْ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ فِي النَّهَارِ» فهذا ما جاء في بعض ألفاظه، وجاء الحديث عند البخاري ومسلم وغيرهما بألفاظٍ أخرى؛

فجاء بلفظ: «الْمَلاَئِكَةٌ يَتَعَاقَبُونْ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ».

وجاء بلفظ: «إِنَّ للهِ مَلاَئِكَةً يَتَعَاقَبُونْ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ».

فيظهر أن هذا اللفظ «يَتَعَاقَبُونْ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ» من تصرُّف الرواة، ونحن نعرف أن الرواة تصرَّفوا في ألفاظ كثيرٍ من الأحاديث على مذهب جماهير المحدِّثين الذين يُجيزون تغيير ألفاظ الحديث متى ما بقي المعنى صحيحًا.

قالوا: وعلى هذه اللغة أيضًا جاء قوله -عليه الصلاة والسلام-: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ» قاله -عليه الصلاة والسلام- لورقة بن نوفل حينما قال له ورقة: "يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ" فقال -عليه الصلاة والسلام- «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟» رواه البخاري.

فقوله: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟» الهمزة للاستفهام، والواو بعد الهمزة «أَوَ» هذه واو العطف، وقوله: «مُخْرِجِيَّ» نُحلِّلها تتكون من اسم الفاعل (مخرِج) الذي جُمِع جمع مذكرًا سالمًا فصار (مخرجون)، ثم هذا الاسم جمع المذكر السالم (مخرجون) أُضيف إلى ياء المتكلِّم، جمع مذكر سالم (مخرجون) أُضيف، الإضافة ستحذِف نون الجمع كما تحذف التنوين في المفرد، إذن نحذف النون من (مخرجون) تصير (مخرجوا) ثم نضيف ياء المتكلِّم فكان الأصل (مخرجوي) فاجتمعت الواو والياء في كلمة والواو ساكنة، فوجب قلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء، فقيل: «أَوَ مُخْرِجِيَّ».

إذن الياء المشدَّدة في «مُخْرِجِيَّ» الياء الأولى هي واو الجمع (مخرجو)، والياء الثانية: ياء المتكلِّم.

طيب: وهم «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟» (هم) فاعل، ما الذي رفعه؟ رفعه اسم الفاعل (مخرجون)؛ لأنه اسمٌ يعمل عمل الفعل، ما فعله (مخرجون)؟ فعله (يُخرجون، مخرجون) مأخوذة من ماذا؟

من (يُخرِج) ولا من (يُخرجون)؟ مأخوذة من (يُخرجون)، إذن فالفاعل هم، والذي رفعه مخرجون من يُخرجون فهذا العامل الذي رفع الفاعل اتصل به حرف جمعٍ، فصار على لغة (أكلوني البراغيث).

ولو جاء على لغة جمهور العرب لكان يقول: (أو مخرجي هم؟) من دون تشديد، نُحلِّل (أوَ مُخْرِجِي) الهمزة استفهام، والواو عطف، (مخرجي) تتكون من اسم الفاعل مخرِج أُضيف إلى ياء المتكلِّم (مخرجِي)، مخرِج مأخوذة من أي فعل؟ مأخوذة من يُخرِج، يُخرِج والفاعل هم، فالعامل هنا اتصلَّ به حرف جمع يدل على هذا الفاعل المجموع؟ لا، إذن فهذا على لغة الجمهور.

ومع ذلك نقول: إن هذا الحديث على رواية البخاري وهي المشهورة «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟» ليس على هذه اللغة، بل هم: مبتدأٌ مؤخر، ومخرجيَّ: خبرٌ مقدَّم، والخبر يجوز أن يتقدَّم وأن يتأخر إذا لم يمنع مانع؛ يعني أهم مخرجيَّ؟ فهم: مبتدأ، ومخرجيَّ: خبر، والأصل كما عرَفنا (مخرجون) ثم قُلِبت الواو علامة الرفع إلى ياء للسبب الذي شرحناه قبل قليل.

فالخلاصة: أن هذين الحديثين ليسا على هذه اللغة، وهذه اللغة ليست ضعيفة، ولكنها قليلة، والذي ينبغي أن يكون الكلام والقياس على لغة الجمهور الكُثرى، لكن لو جاء شيءٌ على هذه اللغة أو تكلَّم بها أحد فلا يصل الأمر إلى حد الخطأ، وإنما يُقال: إن هذا قليل.

أما ما يتعلَّق ببيان الواقع الذي حدث فنقول: إن هذين الحديثين ليسا على هذه اللغة، وهذا لا يعني أن هذه اللغة ضعيفة وغير موجودة، ولكن نقول: هذا الحديث ليس على هذه اللغة، حتى إن بعضهم ادَّعى وجود هذه اللغة في القرآن الكريم.

واستدل على ذلك بقوله -سبحانه وتعالى-: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[المائدة:٧١]، وقال: إن الفاعل كثيرٌ، وعموا وصمُّوا اتصلَّ بهما حرف جمع وهذا ليس بصحيح؛ لأن هذه اللغة إنما تتحقق بكون الظاهر هو الفاعل، ولم يتقدَّم شيءٌ يدل على هذا الفاعل، أما الذي في

هذه الآية فإن الكلام في آياتٍ متقدِّمات كان عن هؤلاء، وما زال الخطاب وما زال الكلام يتوالى عنهم، والأفعال تتوالى عنهم، وفاعل هذه الأفعال ضمائر تعود إليهم.

ثم قال: ﴿ثُمَّ عَمُوا﴾ يعني هم ﴿وَصَمُّوا﴾ يعني هم، ثم قال: ﴿كَثِيرٌ﴾ فكثيرٌ ليس هو الفاعل، وإنما الفاعل واو الجماعة في عمو وصمُّوا العائدة إلى هؤلاء، وكثيرٌ: بدل بعض من كل من الواو، والبدل يجوز أن يُبدَل الظاهر من الضمير باتِّفاق في مثل ذلك.

وقالوا: من ذلك قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ثم ﴿أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[الأنبياء:٣] قالوا: ﴿أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فالذين: هو الفاعل، وأسرُّوا: اتصل بها حرف يدل على هذا الفاعل المجموع.

فلهذا تجِد مَن يرى هذا المعنى يصل ولا يقِف، فيقول: ﴿أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[الأنبياء:٣]، وهذا لا يلزم في الآية، بل الظاهر أن الواو تعود أيضًا إلى المتحدَّث عنهم من قبل، فالآيات أيضًا ما زالت تتكلم عنهم، ثم قالت عنهم: ثمَّ ﴿أَسَرُّوا النَّجْوَى﴾[الأنبياء:٣] فهنا الوقف، ثم ابتدأت ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[الأنبياء:٣] على أن ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: فاعلٌ لفعلٍ محذوف دلَّ عليه الكلام؛ أي قال الذين ظلموا هل هذا إلا بشرٌ مثلكم، بدلالة أن ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[الأنبياء:٣] مقول، فأين فعل القول؟ مقدَّر.

وعلى هذا المعنى يكون الوقف على ثُمَّ ﴿أَسَرُّوا النَّجْوَى﴾[الأنبياء:٣]، ثم يبدأ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[الأنبياء:٣] وعليه لا يصح أن تقِف على ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[الأنبياء:٣] ثم تبتدئ بقولك: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[الأنبياء:٣].

والخلاصة: أنه لا يثبُت شيءٌ من القرآن الكريم، أو هذين الحديثين على هذه اللغة القليلة.

♦ ثم انتقل ابن هشام إلى الكلام على الحكم الرابع:

وهو تذكير الفعل وتأنيثه، وفيه يقول -رَحِمَهُ الله-:

"وَتَلْحَقُهُ عَلاَمَةُ تأْنِيثٍ إِنْ كَانَ مُؤَنثًا كَـ (قَامَتْ هِنْدٌ)، وَ(طَلَعَتِ الشَّمْسُ) ، وَيَجُوزُ الوَجْهَانِ فِي مَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ الظَاهِرِ نَحْوُ: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[يونس:٥٧]، وَفِي الحَقِيقِيِّ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ: (حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ)، وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ نِعْمَ وَبِئْسَ نَحْوُ: (نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ)، وفِي الجَمْعِ نَحْوُ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾[الحجرات:١٤] إلا جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا نَحْوُ: (قَامَ الزَّيْدُونَ)، وَ(قَامَتِ الهِنْدَاتُ)".

ونُكمل إن شاء الله بعد الصلاة، والله أعلم، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثامن (الجزء الثاني):

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فقد توقفنا عند الحكم الرابع من أحكام الفاعل وهو الكلام على تذكير الفعل وتأنيثه، وقرأنا ما قاله ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

ونقول هنا أيضًا: إن التعبير بالتذكير وبالتأنيث مع الفعل أيضًا تجوُّزٌ وتسمُّح؛ لأن التذكير والتأنيث من أوصاف الأسماء، والأفعال لا توصف بتذكيرٍ ولا تأنيث، إنما نريد بالتأنيث أن يتصل بالفعل حرف تأنيث.

واتصال حرف التأنيث بالفعل يكون بـ:

- اتصال تاء التأنيث الساكنة بآخر الفعل الماضي؛ كـ (ذهب وذهبت)، و(صلَّى وصلَّت).

- أو اتصال تاء التأنيث المتحركة بأول المضارع؛ كـ (يذهب الرجل، وتذهب المرأة).

فإذا كان الفاعل مذكَّرًا فالفعل يجب تذكيره على كل حال، سواءً كان الفاعل المذكر حقيقي التذكير أو مجازيَّ التذكير مفصولًا أو متصلًا، فالفعل مع الفاعل المذكر ليس فيه إلا التذكير، فلهذا لا يتكلَّم عليه النحويين، وإنما يتكلمون على الفاعل المؤنث؛ لأنه الذي فيه تفصيل.

فإذا كان الفاعل مؤنثًا فالأصل في فعله أن يؤنث نحو: (ذهبت هندٌ)، و(انطلقت الناقةُ) وهذا قول ابن هشام: (وَتَلْحَقُهُ) أي العامل في الفاعل "وَتَلْحَقُهُ عَلاَمَةُ تأْنِيثٍ إِنْ كَانَ مُؤَنثًا كَـ (قَامَتْ هِنْدٌ)، وَ(طَلَعَتِ الشَّمْسُ)"؛ فمثَّل بهند لحقيقي التأنيث وهو ما كان من الإنسان والحيوان، وبالشمس لمجازي التأنيث وهو ما كان مؤنثًا من غير الإنسان والحيوان.

إلا أن في تأنيث فعل الفاعل مؤنث تفصيلًا على حالتين:

فالحالة الأولى: وجوب تأنيثه.

والحالة الأخرى: جواز تأنيثه.

فالحالة الأولى وهي: وجوب تأنيث الفعل يكون في موضعين لم ينُص عليهما المصنِّف ولكنهما يُفهمان فهمًا من خلاف المواضع التي ذكرها للجواز، وهذان الموضعان هما:

الأول: أن يكون الفاعل المؤنث اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث متصلًا، أن يكون هذا الفاعل المؤنث اسمًا ظاهرًا ومتصلًا بالفعل نحو: (ذهبت هندٌ) و(انزلقت الناقة)، و(جاءت المعلمة)، وعرفنا أن المراد بحقيقي التأنيث ما كان من الإنسان والحيوان.

والموضع الثاني لوجوب التأنيث: أن يكون الفاعل ضميرًا، أن يكون الفاعل المؤنث ضميرًا مستترًا، سواءً عاد إلى مؤنثٍ حقيقي التأنيث؛ كـ (هندٌ سافرت)، أو عاد إلى مؤنثٍ مجازيِّ التأنيث كـ (الشمس طلعت) فمتى ما كان الفاعل المؤنث ضميرًا كان تأنيث الفعل معه واجبًا.

■ وأما تأنيث لفعل للفاعل المؤنث جوازًا ففي أربع مسائل نصَّ عليها المؤلِّف:

المسألة الأولى: أن يكون المؤنث اسمًا ظاهرًا مجازي التأنيث، نحو: (طلعت الشمسُ)، و(طلعَ الشمس)، و(أخصبتْ الأرض)، و(أخصبَ الأرضُ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[يونس:٥٧] في سورة يونس.

وجاء التذكير في قوله تعالى: قَدْ ﴿جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[البقرة:٢٧٥] في سورة البقرة، إلا أن التأنيث هو الأكثر والتذكير جائز.

النوع الثاني لجواز التأنيث: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث لكنه مفصولٌ عن الفعل بأي فاصل؛ كأن تقول: (حضرَ القاضي امرأةٌ) ففصلنا بين الفاعل امرأةٌ والفعل حضرت بالمفعول به، فنقول: (حضرت أو حضرَ).

أو نقول: (ذهبت اليومَ هندٌ) أو (ذهب اليوم هندٌ) أو (جلسَ عندي امرأةٌ)، أو (جلست عندي امرأةٌ) وهكذا، إلا إن كان الفاصل كلمة (إلَّا) فالواجب حينئذٍ تذكير الفعل، نحو: (ما قام إلا هندٌ) ولا يُقال: (ما قامت إلا هندٌ)، قالوا: لأن الفاعل في المعنى أحدٌ، وهندٌ في المعنى بدلٌ من هذا الفاعل.

أي (ما قامَ أحدٌ إلا هندٌ) فصار الفاعل في المعنى مذكرًا، والفعل يجب تذكيره مع الفاعل المذكر، إلا أنه حُذِف في هذا الأسلوب وهو من أساليب الاستثناء ويُسمى الاستثناء المفرَّغ أو الناقص، فلا تقول: (ما قامت إلا هندٌ)، ولكن (ما قام إلا هندٌ) لهذا التعليل السابق وسينصُّ ابن هشام على هذا الحكم، ونُذكِّر بالحكم مرَّةً أخرى.

والموضع الثالث لجواز التأنيث: أن يكون العامل نِعمَ أو بئس في المدح والذم، تقول: (نعمت المرأةُ فاطمة)، و(نِعمَ المرأةُ فاطمة)، وإما جاز الوجهان؛ لأن المراد بالفاعل المرأة هنا الجنس، وليست مرأةً معينة، ليست كقولك: (جاءت امرأةٌ) فالفاعل امرأةٌ؛ يعني واحدة من النساء،

هذه المرأة هي التي جاءت وإنما المراد الجنس (نِعمَ المرأةُ فاطمةُ) يعني نعِم من هذا الجنس فاطمة، ولهذا جاز التذكير (نِعمَ المرأةُ)، والتأنيث (نعمت المرأةُ).

الموضع الرابع لجواز التأنيث: أن يكون الفاعل جمعًا سواءٌ أكان جمعًا لمؤنث أم كان جمعًا لمذكر؛

- فجمع المذكر كقولك: (بدأ العمَّال) أو (بدأت العمَّال)، وتقول: (قال العلماءُ)، أو (قالت العلماءُ)، قال سبحانه: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾[الحجرات:١٤].
- وجمع المؤنث كأن تقول: (جاءت الفواطمُ) أو (جاءَ الفواطمُ).

قالوا: التذكير حينئذٍ يكون على معنى الجمع؛ يعني (جاء جمعُ العمَّال)، أو (جاء جمعُ الفواطم)، والتأنيث على معنى الجماعة؛ أي (جاءت جماعةُ العمَّال)، أو (جاءت جماعةُ الفواطم) وهكذا.

♦ ثم إنَّ ابن هشامٍ كما سمعتم استثنى من الجمع جمعي التصحيح، يعني الجمع السالم الصحيح فقال:

"إلا جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا نَحْوُ: (قَامَ الزَّيْدُونَ)، وَ(قَامَتِ الهِنْدَاتُ)".

المراد بـ (جَمْعَي التَّصْحِيحِ) جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، فما حكمهما؟ يقول: حكم جمع المذكر السالم كحكم مفرده، وحكم جمع المؤنث السالم كحكم مفرده.

فننظر في المفرد؛ فإن وجب معه تأنيث الفعل فيجب أن تؤنث الفعل أيضًا مع جمعه، مثل: (جاءت المعلمةُ)، طيب والمعلِّمات؟ يجب فيه التأنيث (جاءت المعلِّماتُ).

(انطلقت سيارةٌ) ما حكم التأنيث؟ جائز، (انطلقتْ وانطلقَ سيارةٌ) كذلك السيارات (انطلقتْ السيارات) أو (انطلق السيارات).

و(محمدٌ) يجب معه التذكير (جاءَ محمدٌ)، وكذلك المحمدون (جاء المحمدون)؛

- فجمع المذكر السالم ليس في فعله إلا التذكير؛ لأن مفرده دائمًا مذكر، والفعل معه واجب التذكير.
- وجمع المؤنث السالم نُطبِّق على الجمع ما ذكرناه قبل قليل في المفرد، فتقول: (جاءت المعلِّمات) بالتأنيث وجوبًا، لكن (جاءت اليوم المعلِّماتُ) جاز التذكير والتأنيث لوجود الفاصل وهكذا.

♦ ثم انتقل ابن هشام إلى الحكم الخامس من أحكام الفاعل، وهو: ذِكر الفاعل وحذفه فقال:

"وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْر (مَا قَامَتْ إلاَّ هِنْد)؛ لأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ محْذُوفٌ كَحَذْفِهِ في نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾[البلد: ١٤-١٥]، ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[البقرة:٢١٠]، و﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨]، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ".

فذكر أن الأصل في الفاعل أن يُذكَر وأن يُصرَّح به؛ لأنه عمدة، إلا أن العرب قد تحذف الفاعل لغرضٍ بلاغيٍّ أو لفظيٍّ، وهنا ذكر المصنِّف -رحمه الله- أربعة مواضع يُحذَف فيها الفاعل:

الموضع الأول: إذا وقع قبل إلَّا كما في المثال السابق: (ما قامَ إلا هندٌ) فالفاعل في المعنى اسمٌ عام كأحدٌ، وهندٌ بدلٌ منه في المعنى، وهذا يُدرَس في [باب الاستثناء] ويُسمى الاستثناء الناقص أو المفرَّغ، ولذا يجب تذكير الفعل؛ لأن الفاعل في المعنى مذكر.

قال ابن هشام: "وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْر (مَا قَامَتْ إلاَّ هِنْد)" يعني أنه جاء في الشعر التذكير والتأنيث، ففي الشعر تقول: (ما قامَ إلا هندٌ)، ولو قال شاعرٌ: (ما قامت إلا هندٌ) لجاز ذلك وكان من ضرائر الشعر الجائزة.

الموضع الثاني لحذف الفاعل: هو فاعل المصدر، قلنا في موضعين سابقين في هذا الدرس: إن المصدر قد يعمل عمل فعله، كقولك: (من محاسن الإسلام: إكرامٌ المسلمُ الجارَ)؛ يعني أن يُكرِم المسلم الجارَ.

طيب: المصدر له أحكام عندما نصل إلى دراسة عمله، من هذه الأحكام ما ذكرناه قبل قليل من أن المصدر يجوز أن يُضاف إلى فاعله؛ (إكرامُ المسلمِ الجارَ)، ومن أحكامه: أن فاعله يجوز أن يُحذَف فتقول: (من محاسن الإسلام: إكرامُ الجارِ) طيب أين الفاعل؟ ما ذُكِر، عرفنا المصدر المفعول به وحذفنا الفاعل، هذا جائز مع المصدر.

قال: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾[البلد: ١٢-١٤] تقول: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾[البلد:١٢] طيب ما العقبة؟ يقول: ﴿الْعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[البلد:١٣] العقبة: هذا المبتدأ المحذوف، ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[البلد:١٣] هذا خبر العقبة، ﴿الْعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَامٌ﴾[البلد: ١٢-١٤] معطوفٌ على الخبر؛ يعني العقبَة تجاوز العقبة يكون بفك الرقبة أو بالإطعام، العقبة إطعامٌ.

﴿فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾[البلد: ١٤-١٥] يعني إطعامٌ يتيمًا؛ يعني لو صرَّحنا بالفعل نقول: (أن تُطعِم يتيمًا)، ولو صرَّحنا بالفعل (أنْ تُطعِمَ) لوجب الفاعل، نقول: الفاعل مستتر يعني أنت أو (أنْ تطعموا) الفاعل واو الجماعة، ما يمكن أن يُحذَف مع الفعل، لكن عندما جاء العامل في الفاعل مصدرًا (إطعامٌ) جاز أن يُذكَر، وجاز أن يُحذَف الفاعل؛ أو إطعامٌ يتيمًا، يُمكن أن يُذكر الفاعل تقول: (أو إطعامكم يتيمًا) فذكر الفاعل وأضافه للمصدر.

والباب الثالث أو الموضع الثالث لحذف الفاعل: في باب النائب عن الفاعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[البقرة:٢١٠]؛ أي قضى الله الأمرَ، وهذا مشهور ومشروح في نائب الفاعل.

الموضع الرابع لحذف الفاعل: هو فاعل أفعِل في التعجُّب عند وجود ما يدلُّ عليه؛ كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨] سيأتي في التعجُّب أن له صيغتين: (ما أفعلهُ! ما أحسنه! وأفعل به، وأحسِن به)، وأفعَلَ: فعلٌ ماضٍ، وأفعِل: فعلٌ ماضٍ جاء على صيغة الأمر.

فإذا قلت: (ما أحسنَ زيدًا) فما: مبتدأ، وأحسن: فعلٌ ماضٍ فاعله مستتر تقديره هو يعود إلى ما، وزيدًا: مفعول به؛ يعني شيءٌ أحسن هو زيدًا.

وإذا قلت: (أحسن بزيدٍ) يكون المعنى (حسُن زيدٌ)، فأحسِن: هذا فعل ماضي حسُن لكن جاء على صيغة الأمر، وزيدٌ: الفاعل، لكن جُرَّ بالباء الزائدة، بزيدٍ، فزيدٌ: فاعل مرفوع محلًّا مجرور لفظًا بالباء الزائدة.

ففي قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾[مريم:٣٨] أين فاعل أسمِع؟ الضمير هم المجرور بالباء (بهم)، ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨] أين فاعل أبصِر؟ محذوف بدلالة الفاعل السابق عليه.

ثم قال المصنِّف: "وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ". يعني الفاعل لا يُحذَف في غير هذه المواضع؛ لأن الفاعل عمدة.

♦ ثم انتقل -رَحِمَهُ الله- إلى الحكم السادس؛ وهو تقدُّم الفاعل وتأخره فقال:

"وَالأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ، وَقَدْ يَتأَخَّر جَوَازًا نَحْوَ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾[القمر:٤١]، (وَكَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسى عَلَى قَدَرٍ). وَوُجُوبًا نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[البقرة:١٢٤] وَ(ضَرَبَنِي زَيْدٌ)".

فالأصل في الفاعل: أن يقع بعد عامله، قالوا: لأن الفاعل كالجزء من الفعل، لأن الفعل لا يقع إلا بفاعل، فالفعل والفاعل مترابطان ترابطًا جعلهما كالشيء الواحد، فلهذا تجد أن الفاعل قد يستتر ويدخل في الفعل كالفاعل المستتر.

وتجد أن الفاعل قد يؤثر في الفعل كما في (ضربَ، وضربتُ) فيُكِّن الفعل لاتصال الفاعل به، فصارت ضربتُ كأنها كلمة مكونة من أربعة أحرف، والأصل فيها كما شرحنا من قبل: (ض رَ بَ تُ) ضرَبَتُ فصارت كأنها كلمة واحدة مكونة من أربع متحرِّكات، وهذا يُقِّل الكلمة كثيرًا، فسكَّنوها وخفَّفوها فقالوا: (ضربتُ).

لكن في (ضربَكَ) الكاف فاعل أو مفعول به؟ مفعول به؛ لأن المفعول به في حكم الانفصال، فلهذا عندما اتصل بضرب صارت أربع متحركات (ض، رَ، بَ، كَ) لم يُسبِّب ثقلًا؛ لأنها في نفس العربي شيء منفصل عن الفعل، لكن الفاعل في نفس العربي شيء متصل بالفعل، فصار الأصل في الفاعل أن يتقدَّم، والأصل في المفعول به أن يتأخر، وهذا قول المصنِّف: (وَالأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ).

♦ ثم ذكر المصنِّف أن الفاعل مع ذلك قد يتأخَّر عن المفعول به، إذا تأخَّر الفاعل أين سيكون المفعول به؟ سيكون المفعول به متقدِّمًا على الفاعل، فإذا قلنا: تأخُّر الفاعل يعني تقدَّم المفعول به، وذلك في حالتين، أقصِد تقدُّم المفعول به وتأخُّر الفاعل يكون على حالتين:

- إما أن يكون هذا التأخُّر جائزًا التأخُّر الجائز.
- وإما أن يكون هذا التأخُّر واجبًا التأخُّر الواجب.

نبدأ بالتأخُّر الجائز: متى يكون تأخُّر الفاعل عن المفعول به جائزًا؟

إذا لم يكن هناك موجب لتقدُّم الفاعل، أو موجبٌ لتأخُّر المفعول به؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾[القمر:٤١] يعني جاءت النُذر آل فرعون، وفي قولك: (أكرمَ الإسلامُ الجارَ)، و(أكرمَ الجارَ الإسلامُ) وهكذا، ومن ذلك قول الشاعر:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَـدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَـى عَـلَى قَـدَرِ

أي كما أتى موسى ربَّه ثم أخَّر الفاعل لعدم الموجِب للتقدُّم أو التأخُّر.

أما الحالة الثانية للتأخُّر: فهي تأخُّر الواجب، وذلك عندما يوجد موجبٌ لتأخُّر الفاعل، وذلك في ثلاث مسائل ذكر منها ابن هشام مسألتين، ونحن سنُضيف ثالثة:

فالموضع الأول لتأخُّر الفاعل وجوبًا: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، أن يتصل بالفاعل ضميرٌ يعود إلى المفعول به؛ كقولك: (قرأ الكتابَ صاحبهُ) أين الفاعل القارئ؟ صاحبهُ، والمقروء المفعول به: الكتاب اتصل بالفاعل صاحبهُ ضمير، يعود إلى ماذا؟ إلى المفعول به، لماذا كان تأخُّر الفاعل واجبًا؟ لأن تقدُّم الفاعل فتقول: (قرأ صاحبهُ الكتابَ) سيؤدي إلى كون الضمير عائدًا إلى متأخُّر لفظًا ورتبة، وهذا لا يجوز إلا في مواضع معينة.

ومن ذلك أيضًا: قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[البقرة:١٢٤] فتأخُّر الفاعل وجوبًا لذلك.

طيب: لو حدث العكس؛ يعني اتصل بالمفعول به ضمير يعود إلى الفاعل؛ كأن تقول: (أكرمَ زيدٌ صاحبهُ) الهاء في صاحبهُ متصلة بمفعول به وقد عادت إلى الفاعل، الضمير هنا عائد إلى متقدِّم لا إشكال.

طيب: هل يجوز أن تُقدِّم المفعول به في هذه الحالة فتقول: (أكرمَ صاحبهُ زيدٌ)؟ الجواب: نعم يجوز، طيب والضمير المتقدِّم هذا ألا يكون عائدًا إلى متأخر؟ يكون عائدًا على متأخُّر لفظًا، متقدِّم رتبة.

متأخُّر لفظًا يعني في اللفظ هو متأخر، لكن زيد أو محمد هذا الفاعل المتأخُّر هو في الرتبة متقدِّم؛ لأن الفاعل في الرتبة متقدِّم على المفعول به، فهو في نفس العربي الفاعل متقدِّم، فلهذا جاز وقد جاء عليه بعض الأمثلة والشواهد.

والموضع الثاني الذي ذكره ابن هشام لوجوب تأخُّر الفاعل: أن يكون المفعول به ضميرًا متصلًا بالفعل، نحو: (أكرمني زيدٌ) فيجب أن يتقدَّم المفعول به، ويجب أن يتأخُّر الفاعل، ولماذا

كان تأخُّر الفاعل هنا واجبًا؟ لأن تقديم الفاعل سيؤدي إلى تأخُّر المفعول به، وإذا تأخَّر المفعول به وهو ضمير سينقلب من متصل إلى منفصل، فتقول: (أكرمَ زيدٌ إياي).

والقاعدة في الضمائر كما سبقت: "أنه لا يجوز العدول عن الضمير المتصل إلى الضمير المنفصل متى ما أمكن الضمير المتصل"، إذا أمكن الضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل.

الموضع الثالث لوجوب تأخُّر الفاعل -وهو زدناه على ما قاله ابن هشام-: أن يُحصَر الفاعل، إذا كان الفاعل محصورًا سواءً بـ (إلَّا) أو بـ (إنَّما) نحو: (إنما ينفع المرء العملُ الصالحُ)، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[فاطر:٢٨]، واسم الله: مفعولٌ به، والعلماء: فاعلٌ مؤخرٌ وجوبًا؛ لأنه المحصور.

♦ ثم ذكر المصنِّف عكس المسألة السابقة وهي: تأخير المفعول به وجوبًا عكس المسألة السابقة، المسألة السابقة: وجوب تأخير الفاعل، إذن هذه المسألة وجوب تقديم الفاعل ووجوب تأخير المفعول به.

فقال ابن هشام:

"وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ المَفْعُولِ كَـ (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وَ(مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، وَ(ضَرَبَ مُوسى عِيسى)، بخِلافِ: (أَرْضَعَتِ الصُغْرَى الكُبْرَى)".

نعم تقدَّم فيما مضى أن الأصل من حيث الترتيب ترتيب الجملة أن يتقدَّم الفاعل وأن يتأخَّر المفعول به، هذا الأصل، وقد يجب هذا الأصل فيتقدَّم الفاعل وجوبًا ويتأخَّر المفعول به وجوبًا في مواضع، ذكر منها ابن هشام كما رأيتم هنا كم مسألة؟ مسألتين وسنُضيف إليها ثالثة:

فالمسألة الأولى: إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا، والمفعول به اسمًا ظاهرًا، إذا كان الفاعل هو الضمير المتصل والمفعول به اسمٌ ظاهر؛ كـ (أكرمتُ زيدًا) لماذا كان تقديم الفاعل واجبًا؟ لأن تقديم المفعول به سيؤدي إلى فصل الضمير وقلبه إلى منفصل، وهذا ممتنع كما شرحنا قبل قليل.

الموضع الثاني لوجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به: إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، يعني لم يُعرَف الفاعل من المفعول به إلا بالتزام الترتيب، وذلك إذا خفي الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تُبين الفاعل من المفعول به، خفي الإعراب؛

- إما بالبناء.
- وإما بعلامات الإعراب المقدَّرة.

كقولك: (أكرمَ موسى عيسى)، أو (ضربَ سيبويهِ هؤلاءِ) فيجب حينئذٍ أن تقدِّم الفاعل وأن تؤخر المفعول به، فإن وجدت قرينةٌ لفظيةٌ أو معنويةٌ تُبيِّن الفاعل من المفعول به كان التقديم والتأخير حينئذٍ جائزًا؛

- فالقرينة اللفظية كأن تقول: (أكرمت موسى سلمى) فالفاعل سلمى وإن تأخرت لوجود تاء التأنيث.
- والقرينة المعنوية كقولهم: (أرضعت الصغرى الكبرى) مَن الفاعلة المرضعة؟ الكبرى ولو تأخرت؛ لأنها التي يُعقَل أن تُرضِع الصغرى ولا يُعقَل العكس.

والموضع الثالث لوجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به وهو الذي أضفناه: أن يكون المفعول به محصورًا بـ (إنما) أو بـ (إلَّا)؛ نحو: (إنما يقولُ المسلمُ الصدقَ)، أو (ما يقول المسلمُ إلا الصدقَ) وهكذا، فعرَفنا من الموضع الثالث هنا وهناك أن المحصور دائمًا يجب أن يُقدَّم.

♦ ثم ذكر المصنِّف تقديم المفعول به على الفاعل نفسه، بعد أن انتهى من الكلام على ترتيب الفاعل مع المفعول به فذكر أن الفاعل يتأخَّر وجوبًا، ثم ذكر أن الفاعل يتقدَّم على المفعول به

وجوبًا، انتقل إلى مسألة أخرى أيضًا تتعلق بترتيب الجملة؛ وهي: تقدُّم المفعول به على الفعل نفسه.

فقال: "وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى العَامِلِ جَوَازًا نَحْوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا﴾[الأعراف:٣٠]، وَوُجُوبًا نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾[الإسراء:١١٠]".

فلما ذكر المصنِّف -رَحِمَهُ الله- تقدُّم المفعول على الفاعل وتأخره عنه ذكر هنا تقدُّم المفعول به على الفعل نفسه، وذكر أنه نوعان:

- تقدُّم جائز.
- وتقدُّم واجب.

فالتقدُّم الجائز: هو ما خلا من موجب التقديم أو التأخير نحو: (كتبَ الطالبُ الواجبَ)، أو (الواجبَ كتبَ الطالبُ)، وتقول: (أكرمتُ زيدًا) أو (زيدًا أكرمتُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾[الأعراف:٣٠]، أو في اللغة (هدى فريقًا)، فهذا جائز؛ لأنه لا موجب لتقديمٍ أو تأخير.

أما تقديم المفعول به على الفعل نفسه وجوبًا: فلذلك مواضع ذكر ابن هشام منها موضعًا واحدًا وهو: إذا كان المفعول به لفظًا من الألفاظ التي لها الصدارة، فحينئذٍ يجب أن يتقدَّم وهو مفعولٌ به؛ كقولك: (مَن تُحبُّ؟) فمَن: اسم استفهام، وإعرابه هنا مفعولٌ به؛ لأن جوابك الكامل على هذا السؤال أن تقول: (أُحِبُّ محمدًا) فمحمدًا هو المجهول المسؤول عنه فهو يُقابل مَن، فتكون مَن: مفعولًا به مقدَّمًا وجوبًا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[غافر:٨١] استفهام استنكاري، فأيَّ: مفعولٌ به مقدَّم، وفعله الذي نصبه تُنكرون.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[الإسراء:١١٠]، أيًّا: هذا اسم شرط، أيَّ اسمٍ من أسماء الله -عَزَّ وَجَلَّ- الحسنى تدعونه بها فله الأسماء الحسنى، فأيًّا: هذا اسم شرط وقع مفعولًا به فتقدَّم وجوبًا، أي تدعون أيَّ اسمٍ فتقدَّم وجوبًا.

♦ ثم انتقل ابن هشام إلى آخر مسألة في هذا الباب [باب الفاعل]، وهو الكلام على فاعل نِعمَ وبئس في المدح والذم، فقال -رَحِمَهُ الله-:

"وَإِذَا كَانَ الفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ، فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِـ (أل) الجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[ص:٣٠]، أَوْ مضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[النحل:٣٠]، أَوْ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ نَحْوُ: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[الكهف:٥٠]"

فابن هشام -رحمه الله- خصَّ في هذه الفقرة فاعل نِعمَ وبئس بكلامٍ خاصٍ به، ولو أنه فعل مع نِعَم وبئس ما فعله مع التعجُّب وغيره من الأساليب الخاصة فجعل بابًا خاصًا لنعم وبئس، وجمع فيه أحكامهما لكان أفضل، إلا أن ابن هشام وزَّع وشتَّت أحكام نعم وبئس في هذا الكتاب، ذكر بعضها هنا في الفاعل، وذكر بعضها في التمييز، وذكر بعضًا آخر في أبوابٍ أخرى، ولعله كان يرى أن ذلك أسهل.

فالكلام هنا على أن الفاعل كما سبق لا يكون إلا اسمًا، وقلنا: يكون من جميع الأسماء، ثم قال هنا: إلَّا فاعل نعم وبئس فهو ضيِّق، لا يكون من جميع الأسماء، بل لا يكون إلا أحد ثلاثة أسماء فقط:

الأول: أن يكون اسمًا مقترنًا بأل الجنسية، نحو: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، و(بئست المرأةُ هندٌ)، و(بئس الرجلُ البخيلُ)، و(نِعْمَ الخلق الوفاء بالعهد)، و(بئس الخلقُ خُلْفُ الوعد) وهكذا.

قال تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[ص:٣٠] يعني نِعم العبدُ هنا، فنِعمَ: فعل، والعبدُ: فاعل وهو اسمٌ كما ترون مقترِن بأل الجنسية.

النوع الثاني من فاعل نِعمَ وبئسَ: أن يكون اسمًا مضافًا لما اقترنَ بـ (أل) الجنسية، نحو: (نِعمَ صديق الرجلُ زيدٌ)، و(نعمَ خُلْقُ المسلمِ الصدقُ)، ومن ذلك ايضًا قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[النحل:٣٠]، فنِعم: فعل، ودار: فاعل وهو مضاف، والمتقين: مضافٌ إليه.

وواضح أن هذا النوع عائدٌ إلى النوع السابق.

النوع الثالث من أنواع فاعل نِعمَ وبئس: أن يكون ضميرًا مستترًا وجوبًا يعود على تمييزٍ بعده يُفسِّر ما فيه من الغموض والإبهام، نحو: (نعمَ صديقًا محمدٌ)، (نعمَ رجلًا زيدٌ)، إذا قلت: (نعمَ رجلًا زيدٌ) زيدٌ هذا المخصوص بالمدح وسيأتي إعرابه، ونِعمَ: فعل، أين فاعله؟ لو قلت: (نعمَ الرجلُ زيدٌ) فنعم: فعل، والرجل: فاعل، وزيدٌ: مخصوص بالمدح.

لكن في هذا الأسلوب: (نعمَ رجلًا) أين فاعل نِعمَ؟ يقول: ضميرٌ مستتر تقديره (هو)، هذا الضمير المستتر يعود إلى ماذا؟ يعود إلى تمييزٍ بعده، هذا التمييز هو الذي يُفسِّر هذا الضمير ويرفع ما فيه من إبهام وغموض، وهذه من المواضع القليلة النادرة التي يعود فيها الضمير إلى متأخُّر لفظًا ورتبة؛ يعني (نِعمَ هو رجلًا) هو يعود إلى الرجل؛ يعني (نعمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ).

إذن فالخلاصة: أن فاعل نِعمَ وبئسَ ضيق، ولا يكون إلا مقترنًا بـ (أل) الجنسية كـ (نِعمَ الرجلُ زيدٌ)، أو ضميرًا عائدًا إلى تمييزٍ بعده كـ (نعمَ رجلًا زيدٌ)، (نعمَ الخلقُ الصدقُ) اجعله من الأسلوب الثاني: (نعمَ خلقًا الصدقُ)، وهكذا تستطيع أن تجعل كل مثال من النوع الأول أو النوع الثاني، فهذا ما يتعلَّق بالفاعل، وشرح ما قاله ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

♦ دعونا نُعقِّب بأشياء سريعة بما بقي من الوقت:

■ هناك ضابط يذكرونه في باب الفاعل وهو مقرِّبٌ مسهِّل: يقولون: الفاعل هو جواب قولنا: مَن الذي أُسنِد إليه الفعل؟ أو مَن الذي فعل الفعل؟

فإذا قلت: (صلَّى بالمسلمين هذا اليوم الإمام بصلاةٍ خاشعة)، فالفعل: (صلَّى) أُسنِد إلى الإمام فهو الفاعل.

ولو قلت: (يُسافرُ منذ الصباح إخواني على سياراتٍ مختلفة) فيُسافر أسندته إلى إخواني، فهو الفاعل وهكذا.

■ وهناك قاعدةٌ عامة يُضبَط بها هذا الباب وهي تقول: "لكل فعلٍ فاعلٌ بعده فإن ظهر وإلا فهو ضميرٌ مستتر" كما قال ابن مالكٍ في الألفية:

لِكُـلِّ فِعْـلٍ فَاعِـلٌ فَـإِنْ ظَهَـرْ فَهْـوَ وَإِلَّا فَضَمِـيرٌ اسْـتَتَرْ

(لِكُلِّ فِعْلٍ فَاعِلٌ) أي فعل ماضي أو مضارع أو أمر لا بُدَّ له من فاعل، وهذا الفاعل بعد الفعل: (لِكُلِّ فِعْلٍ فَاعِلٌ) بعده، طيب؛

- فإن ظهر في الكلام كـ (ذهبَ محمدٌ)، أو (ذهبتُ)، أو (ذهبوا)، أو (اذهبوا) فالفاعل هذا الظاهر.
- وإن لم يظهر في الكلام مثل: (محمدٌ ذهبَ)، أو (اذهب) فالفاعل ضميرٌ مستتر.

■ وهناك أيضًا ضابطٌ للفاعل بحسب فعله، ضابط الفاعل بحسب فعله: نعم الفاعل بحسب فعله منضبط؛ لأن الأفعال كما نعرف ثلاثة: فعل أمر، وفعلٌ مضارع، وفعلٌ ماضٍ؛

أما فعل الأمر: فهو ينقسم القسمة السداسية المشهورة، فأنت تقول في الذهاب للواحد: (اذهب)، وللواحدة: (اذهبي)، وللاثنين في المذكر: (اذهبا)، وفي المؤنث: (اذهبا) (يا محمدان اذهبا)، و(يا هندان اذهبا)، ولجمع الذكور: (اذهبوا)، ولجمع الإناث: (اذهبن)، ولا يكون فاعل فعل الأمر غير ذلك.

- ففاعل أمر الواحد لا يكون إلا مستترًا تقديره أنت، (اذهب) أي أنت.

- وفاعل الواحدة لا يكون إلا ياء المخاطبة (اذهبي) لا يكون اسمًا ظاهرًا، مثل: محمد اذهب محمد، ولا يكون ضميرًا بارزًا غير ياء المخاطبة، ولا هو ضميرًا مستترًا، ما يكون إلا ياء المخاطبة.
- وفاعل فعل الأمر للمثنى المذكر والمؤنث لا يكون إلا ألف اثنين (اذهبا).
- وفاعل الأمر لجمع الذكور واو الجماعة (اذهبوا).
- وفاعل الأمر لجمع الإناث نون النسوة (ذاهبن).
- ففاعل فعل الأمر منضبط؛ لأنه لا يحتمل غير ذلك.

♦ ثم ننتقل إلى الفعل المضارع وهو كما تعلمون لا بُدَّ أن يبدأ بحرفٍ من أحرف المضارعة وهي:

- الهمزة للمتكلم (أذهبُ).
- والنون للمتكلمين (نذهبُ).
- والتاء للمخاطب (تذهبُ).
- والياء للغائب (يذهبُ).

فإن كان المضارع مبدوءً بهمزة المتكلِّم فلا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا تقديره (أنا)، (أذهب) يعني أنا، (أحبكَ) أي أنا، (أستمع إليك)؛ أي أنا.

وإن كان المضارع مبدوءً بنون المتكلمين فلا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا تقديره (نحن)؛ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[الفاتحة:٥] نحن، (لن نبرح الأرضَ) نحن.

ليبقى من الفعل المضارع: المضارع المبدوء بالتاء (تذهب)، والمضارع المبدوء بالياء (يذهب)، ويبقى أيضًا الفعل الماضي (ذهبَ) فهذه الثلاثة هي التي يحتمل فاعلها ويحتمل؛

- يحتمل أن يكون ظاهرًا؛ كـ (يذهبُ محمدٌ)، و(تذهبُ هندٌ)، و(ذهبَ محمدٌ).

- ويحتمل أن يكون ضميرًا بارزًا؛ كـ (يذهبون)، و(تذهبون)، و(ذهبتُ).
- ويحتمل أن يكون ضميرًا مستترًا؛ كـ (محمدٌ يذهبُ)، و(هندٌ تذهبُ)، و(محمدٌ ذهبَ).

معنى ذلك أن هذه الثلاثة هي التي تبحث عن فاعلها، وما قبل ذلك فاعلها منضبط لا يحتمل غير ذلك.

♦ لنختم الكلام على الفاعل بضابط إعراب ضمائر تواني:

ضمائر تواني التي سبق أن ذكرناها في الضمائر المتصلة، والضمائر المتصلة تسعة؛

- منها خمسةٌ للرفع وهي ضمائر تواني.
- وثلاثةٌ للنصب والجر وهي ضمائر هيك.
- والتاسع (نا) المتكلمين يأتي رفعًا ونصبًا وجرًّا.

شرحنا ذلك، والمراد بضمائر تواني:

- التاء تاء المتكلِّم كـ (ذهبتُ).
- والواو واو الجماعة كـ (ذهبوا، ويذهبون، واذهبوا).
- والألف ألف الاثنين كـ (ذهبَ، ويذهبان، واذهبا).
- والنون نون النسوة؛ كـ (ذهبن، ويذهبن، واذهبن).
- والياء ياء المخاطبة؛ كـ (تذهبين واذهبي).

هذه الضمائر على كثرتها الكاثرة لا تكون إلا رفعًا فلهذا يُسمونها ضمائر الرفع المتصلة، ورفع الأسماء كما سبق في نحو المبتدئين يكون في كم موضع؟ في سبعة مواضع:

- في المبتدأ وخبره.
- والفاعل ونائبه.

- واسم كان وأخواتها.
- وخبر إنَّ وأخواتها.
- والتابع للمرفوع.

فهي سبعة، ومع ذلك فضمائر التواني لا تأتي إلا في ثلاثةٍ من هذه السبعة فقط؛ يعني أن إعراب تواني منحصر في ثلاثة مواضع:

الأول: أن تتصل بكان وأخواتها فتكون اسمًا لكان وأخواتها في محل رفع ك، (كنتُ، وكانوا).

والثاني: أن تتصل بفعلٍ مبنيٍّ للمجهول، فتكون نائبًا لفاعله؛ كـ (ضُرِبوا، وضُرِبتُ).

والثالث: أن تكون فاعلًا فيما سوى ذلك كـ (ذهبتُ، وذهبوا).

والله أعلم، وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد، فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، حياكم الله وبيّاكم في هذا الدرس، الدرس التاسع من دروس شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام رحمه الله، ونحن في ليلة الأربعاء الحادي عشر من شهر رجب من سنة تسعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف في جامع منيرة شبيلي بحي الفلاح في مدينة الرياض، وقد تكلمنا في الدرس الماضي على باب ظن وأخواتها وعلى باب الفاعل.

سنتكلم في هذه الليلة بإذن الله تعالى على نائب الفاعل، ثم ندخل بعد ذلك على الاشتغال والتنازع، وإن استطعنا أن ندخل أيضًا في المفاعيل الخمسة فعلنا بإذن الله تعالى، إذًا فبداية هذا الدرس سيكون من باب نائب الفاعل.

بعد انتهى ابن هشام رحمه الله من الكلام على الفاعل الذي يمثل الصورة الأصلية للجملة الفعلية، انتقل إلى الصورة الأخرى للجملة الفعلية وهي المكونة من: فعلٍ مبنيٍ للمجهول، ونائب فاعله، لندرسها في هذا الباب باب نائب الفاعل.

وابن هشام في هذا الباب قال:

(بابُ النائب عن الفاعل)

يُسمى نائب الفاعل، ويُسمى المفعول الذي لم يُسمَ فاعله، فالتعبير الأول اشتهر عند المتأخرين، والتعبير الثاني اشتهر عند المتقدمين، وكلاهما اصطلاح ولا مشاحّة في الاصطلاح، إلا أن أغلب المتأخرين يُفضّلون الأول: نائب الفاعل لاختصاره.

وابن هشام بدأ مباشرةً بأحكام نائب الفاعل ولم يعرّف نائب الفاعل، فنقول: نائب الفاعل: هو ما ناب عن الفاعل بعد حذفه، فإذا قلنا مثلًا: فتح الحارس الباب، فهذا الفعل قد ذُكر فاعله وهو الحارس، ثم أن العرب قد تحذف الفاعل ولا تذكره لأسبابٍ مختلفة، كأن تجهله، أو تعرفه ولكن لا تصرّح باسمه خوفًا عليه من الأذى، أو خوفًا منه، أو احتقارًا له، أو تعظيمًا له لأنه بلغ من المعرفة حدًا لا لبس فيها.

والخلاصة: أن العرب قد تحذف الفاعل لسببٍ من هذه الأسباب، فإذا حذفت الفاعل والفاعل عمدة الجملة الفعلية لا تقوم ولا تستقيم إلا بالفاعل، احتاجت إلى أن تأتي بنائبٍ عن هذا الفاعل لتقيم الجملة الفعلية، فتأتي بالمفعول به وتضعه مكان الفاعل وتعطيه جميع أحكام الفاعل: من رفعٍ، وكونه عمدة، وكونه الذي يؤثر في الفعل تذكيرًا وتأنيثً، وكونه يجب أن يتأخر عن فعله، وغير ذلك من أحكام الفاعل.

إذًا فالعرب إذا حذفت الفاعل (كالحارس) في قولنا: (فتح الحارس الباب) فإنها ستعمل عملين:

- الأول: قبل الفاعل المحذوف.
- والثاني: بعد الفاعل المحذوف.

أما العمل الأول الذي قبل الفاعل المحذوف: فهو أن تقلب الفعل من فعلٍ مبنيٍ للمعلوم إلى فعلٍ مبنيٍ للمجهول، تعيد صياغته، وسيذكر ابن هشام كيفية بناء الفعل للمجهول.

والعمل الآخر الذي تعمله بعد الفاعل المحذوف: أنها تأتي بنائب عن الفاعل، وتضعه مكان الفاعل، وتعطيه أحكام الفاعل، وسيذكر ابن هشام الأشياء التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه.

وإن قيل: المبتدأ يُحذف ولا يحتاج إلى نائب، وخبره يُحذف ولا يحتاج إلى نائب، والمفعول بعد يُحذف ولا يحتاج إلى نائب، وجميع أركان الجملة وفضلاتها يمكن أن تُحذف متى ما دلّ عليها دليل ولا تحتاج إلى نائب، إلا الفاعل، فإنه إذا حُذف وجب أن ينوب عنه نائب.

والجواب عن ذلك: لأنه عمدة الجملة الفعلية، فلا يمكن أن يستقيم فعلٌ عقلًا ولا لغةً إلا بفاعل، ولهذا احتجنا إلى أن ننوب عنه شيءٌ يقيم أود الجملة الفعلية بعد حذف الفاعل، ومن هذا يُعلم أن قول بعض المعاصرين: نائب مفعول مطلق، أو نائب ظرف زمان، أو نائب ظرف مكان، كل ذلك من اختراعاتهم وليست من كلام النحويين، فليس هناك في النحو من نائب إلا نائب الفاعل، لما سبق شرحه قبل قليل.

فبدأ ابن هشام رحمه الله بذكر أحكام نائب الفاعل فقال:

(يُحْذَفُ الفاعلُ فينوب عنه في أحكامه كلِّها مفعولٌ به)

يريد أن نائب الفاعل يأخذ جميع أحكام الفاعل التي ذكرناها من قبل في باب الفاعل، نحو:

- الرفع، فنقول: فُتح البابُ.
- ومن توحيد الفعل معه مهما كان نائب الفاعل مفردًا أو مثنىً أو جمعًا، فإن فعله يلزم التوحيد كما سبق في باب الفاعل، فتقول: ضُرب رجلٌ، وضُرب رجلان، وضُرب رجالٌ، ولا تقول: ضُربا رجلان، وضُربوا رجالٌ، إلا على لغة أكلوني البراغيث.
- وكذلك من تأنيث الفعل وتذكيره له، فيكون نائب الفاعل هو الذي يتحكم في الفعل تذكيرًا وتأنيثًا، فإذا قلت: سرق اللص السيارة، ذكّرت الفعل لأن الفاعل مذكر، فإذا حذفت الفاعل (اللص) وبنيت للمجهول قلت: سُرقت السيارة، فأنثت الفعل (سُرقت) لأن نائب الفاعل (السيارة) هو الذي سيؤثر في الفعل تأنيثًا وتذكيرًا حينئذٍ.

- وكذلك يأخذ حكم الفاعل من حيث وجوب التأخير ووجوب تقديم الفعل عليه، فلا يجوز أن يتقدم نائب الفاعل عن الفعل كالفاعل، فنقول: محمدٌ ضرب زيدًا، فإذا أردت أن تبني للمجهول قلت: زيدٌ ضُرب:
  - زيدٌ: مبتدأ، وليس نائب فاعل.
  - وضُرب: فعلٌ مبنيٌ للمجهول، ونائب فاعله ضميرٌ مستترٌ بعده تقديره هو.

ونص ابن هشامٍ فيما قرأناه على أن الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه هو المفعول به، ومعنى ذلك: أن الأصل في النيابة عن الفاعل للمفعول به، فإذا وُجد في الجملة مفعولٌ به فهو الذي ينوب، ولا ينوب غيره عن الفاعل مع وجوده، هذا قول جمهور النحويين.

وأجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجود المفعول به، ولهذا يجوز عندهم أن تقول: أخذ محمدٌ الكتابَ من زيدٍ، ثم تبني للمجهول فتقول: أُخذ الكتابُ من زيدٍ، أو أُخذ الكتابَ من زيدٍ؛ على أن الجار والمجرور (من زيدٍ) هو نائب الفاعل، أو أخذ محمدٌ الكتابَ اليوم، ثم تقول في البناء للمجهول: أُخذ الكتابُ اليومَ، أو أُخذ الكتابَ اليومُ، فتجعل الظرف نائب الفاعل.

فهذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

وهنا أيضًا مسألة في النيابة؛ وهي: عند وجود مفعولين، فما الذي ينوب منهما عن الفاعل بعد حذفه؟ هل هو الأول أم الثاني؟ أم يجوز أن ينوب أحدهما؟

الجواب: أن الأفضل أن ينوب المفعول الأول عن الفاعل، ويجوز أن ينوب الثاني، إذًا فمن حيث الجواز يجوز أن ينوب أحدهما، لكن الأفضل أن ينوب الأول.

مثال ذلك: لو قلت: علم محمدٌ البابَ مفتوحًا، (الباب): مفعول أول، و(مفتوح): المفعول الثاني، فإذا بنيت للمجهول كان الأفضل أن تقول: عُلم البابُ مفتوحًا، ويجوز أن تُقال: عُلم البابَ مفتوحٌ.

وكذلك في الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، أفعال الإعطاء والمنح، كقوله: أعطى محمدٌ الفقيرَ ريالًا، فإذا بنيت للمجهول فالأفضل أن تُنيب الأول فتقول: أُعطي الفقيرُ ريالًا، (الفقيرُ): نائب الفاعل، و(ريالًا): المفعول الثاني، ويجوز أن تُقال: أُعطي الفقير ريالٌ، فـ(الفقير): مفعول أول، و(ريالٌ): نائب الفاعل.

ثم قال ابن هشامٍ رحمه الله:

(فإن لم يوجدْ فما اختص وتَصَرَّفَ من ظرف، أو مجرور، أو مصدر)

ففي كلامه هذا مسائل:

المسألة الأولى: أنه لا ينوب أحد هذه الثلاثة مع وجود المفعول به، وهذا قوله: (فإن لم يوجدْ) فاشترط، وسبق ذكر خلاف الكوفيين في ذلك.

المسألة الثاني في كلامه: أنه اشترط في الظرف لكي ينوب عن الفاعل أن يكون مختصًا متصرفًا، قال: (فما اختص وتَصَرَّفَ من ظرف) فما معنى كونه متصرفًا؟ وما معنى كونه مختصًا؟

فمعنى كونه متصرفًا: أنه يأتي ظرفًا ويأتي غير ظرفٍ، يجوز أن يقع في الكلام ظرفًا، ينتصب على الظرفية، ويجوز أن يخرج عن الظرفية فيقع مبتدأ أو خبرًا أو فاعلًا أو غير ذلك، يُسمى الظرف المتصرف، مثل كلمة: يوم، يمكن أن يقع ظرف زمان فتقول: مشيت يومًا، أو جئت يوم الخميس، ويجوز أن يخرج عن الظرفية فتقول: اليومُ مباركٌ: مبتدأ، أو مضى اليومُ بما فيه: فاعل،

وهذا أغلب أسماء الزمان، هي متصرفة، قلنا مثل: يوم، وشهر، وساعة، ودقيقة، ومدة، وصباح، ومساء، وليل، ونهار.

ويُقابلها الظروف غير المتصرفة: يعني التي لا تخرج عن الظرفية الزمانية، وهذه ظروفٌ قليلة لزمت الانتصاب على الظرفية الزمانية، وقد يأتي لها ذكرٌ في ظرف الزمان وظرف المكان، مثل: لدى، وعند، وإذا، وإذ، ونحو ذلك.

وأما معنى كون الظرف مختصًا: أي ليس مطلقًا، بل مختصٌ بوصفٍ أو إضافةٍ أو علنية أو أي قيد يخصصه ويقيّده ويخرجه من الإبهام والعموم، فلا يصح أن تقول: صيم وقتٌ، أو صيم زمنٌ؛ لأن (وقتٌ) هذا زمن مطلق، والسبب في ذلك: عدم الفائدة؛ لأنه معلوم أن هناك وقتًا من الأوقات صيم فيه، فما الفائدة من أن تخبر عن ذلك؟ ما فيه فائدة.

لكن لو تخصص:

- بإضافة، مثلًا: وقت الصيف، أو بصفة كـ: وقتٌ طويلٌ، أو نحو ذلك مما يدل على التقييد والتخصيص حينئذٍ تأتي الفائدة، فتقول: صيم وقتٌ طويلٌ، أو صيم وقت الصيف، وهكذا.
- أو كان الزمن اسم علم، كـ: صيم رمضان، أو صيم المحرم.
- أو تخصص بـ(ال) التي تنقله من التذكير إلى التعريف، فتقول: صيم اليوم، يعني الذي نحن فيه، فتخصص بذلك.

فالخلاصة: أن الظرف لكي يفع نائب فاعل لا بد أن يكون متصرفًا؛ يعني يمكن أن يخرج عن الظرفية فينتقل إلى نائب فاعل، ومختصًا؛ غير مطلق.

المسألة الثالثة: أيضًا اشترط ابن هشام في المصدر لكي ينوب عن الفاعل أن يكون مختصًا متصرفًا أيضًا، فما معنى كونه مختصًا متصرّفًا؟

أما كونه متصرفًا: فيعني أن يكون المصدر يجوز أن يأتي مفعولًا مطلقًا وغير مفعولٍ مطلقٍ، يجوز أن ينتصب على المفعولية المطلقة ويجوز أن يخرج عنها إلى أبواب النحو الأخرى، فيخرج مما يخرج إليه إلى نائب الفاعل، نحو: جلوسٌ، وقيامٌ، وصيامٌ، فتقول: (جلس زيدٌ جلوسًا) فينتصب مفعولًا مطلقًا، وتقول: (الجلوس في المسجد راحةٌ للنفس) فيكون مبتدأ.

بخلاف المصادر التي لا تخرج عن المفعول المطلق، وهي مصادر قليلة لم تستعملها العرب إلا منتصبةً على المفعولية المطلقة، كـ: سبحان الله، ومعاذ الله، أو عياذ الله، ونحو ذلك، فهذه لا تخرج عن المفعولية المطلقة فكيف ستجعلها نائب فاعل؟ لا يصح.

وأما كون المصدر مختصًا: يعني ألا يكون مطلقًا، بل يختص بوصفٍ أو إضافةٍ أو (ال) وغير ذلك، فلا يصح أن تقول: جُلس جلوسٌ؛ لأنه لا فائدة منه، لكن يصح أن تقول: جُلس جلوسٌ طويلٌ، أو جُلس جلوسٌ مؤدب.

فمعنى الاختصاص والتصرف في المصدر يشبه معنى الاختصاص والتصرف في الظرف.

والمسألة الرابعة في كلام ابن هشام: أنه اشترط أيضًا في الجار والمجرور لكي ينوب عن نائب الفاعل أن يكون متصرفًا مختصًا أيضًا، فما معنى كونه متصرّفًا وما معنى كونه مختصًا؟

أما معنى كونه متصرفًا: فيعني أن حرف الجر لا يكون من الحروف التي تلتزم طريقةً واحدة ولا تخرج عنها، نحو: (منذ ومذ) اللذان لا يجرّان إلا أسماء الزمان، أو (رُب) التي لا تجر إلا النكرة، بل يكون من حروف الجر التي تجر كل الأسماء متصرفة، تجر أسماء الزمان وغير أسماء الزمان، مثل: من وإلى وعن وعلى وهي أكثر حروف الجر.

وأما كون المجرور مختصًا: فيعني ألا يكون مطلقًا منكّرًا، بل يتخصص بوصفٍ أو إضافةٍ أو (ال) فلا يصح أن تقول: جُلس في مسجدٍ، أو أُكل في حديقةٍ؛ لعدم الفائدة، لأننا نعلم أن هناك جلوس حدث في مسجد، وأن أكلًا حدث في حديقة، فلا تقع الفائدة إذًا بهذا الكلام، لكن يصح أن تقول مثلًا: جُلس في حديقةٍ جميلةٍ، أو جُلس بالحديقة، يعني الحديقة المعروفة بيني وبين المتكلم، أو جُلس في حديقة الحي، فتخصص المجرور بشيءٍ كالإضافة أو الصفة.

فبذلك ذكر ابن هشام أن ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه أربعة أشياء:

- الأول: المفعول به، ولا ينوب غيره مع وجوده.
- الثاني والثالث والرابع: الظرف والمصدر والجار والمجرور، بشرط أن تكون متصرفةً مختصةً.

وهذه الثلاثة لو اجتمعت لجاز لك أن تُنيب أيها شئت تقدمت أو تأخرت، فلك أن تقول: جلس محمدٌ على الكرسي جلوسًا طويلًا يوم الخميس، ثم تبني للمجهول فتقول:

- جُلس على الكرسي جلوسًا طويلًا يوم الخميس، فجعلت الجار والمجرور نائب الفاعل.
- أو تقول: جُلس على الكرسي جلوسٌ طويلٌ يوم الخميس، فأنبت المصدر.
- أو تقول: جُلس على الكرسي جلوسً طويلًا يومُ الخميس فأنبت الظرف.

قالوا: الأفضل أن تجعل نائب الفاعل هو المتقدم، ان تُقدّم نائب الفاعل من هذه الثلاث إذا اجتمعت، ومع ذلك ليس هذا بشرط، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[الحاقة:١٣] الأصل والله أعلم: فإذا نفخ الملك في الصور نفخةً واحدةً، فـ(في الصور) جار ومجرور، و(نفخة) مفعولٌ مطلق، ثم بُني للمجهول فقيل: نُفخ، وما الذي أنيب نائب

للفاعل؟ المفعول المطلق: نُفخ نفخةٌ، ومع ذلك كان متأخر، فتقديمه عند من قام به من باب الأحسن.

ثم ذكر ابن هشام رحمه الله كيفية بناء الفعل للمجهول، فقال:

(ويُضَم أولُ الفعل مطلقاً، ويشاركه ثانِي تُعُلِّمَ، وثالثُ أُنْطُلِق، ويُفْتَح ما قبلَ الآخر في المضارع، ويُكْسَر في الماضي، ولك في نحو قال وباع الكسرُ مُخْلَصاً ومُشَمّاً ضَمّاً والضمُّ مخلصاً)

فذكر ابن هشامٍ هنا طريقة صياغة الفعل للمجهول، وهذه المسألة في الحقيقة من مسائل الصرف؛ لأنها كما ترون تتعلق ببنية الكلمة، كل ما يتعلق ببنية الكلمة وتغيراتها صرف، لكن يذكرها النحويون في هذا الباب للحاجة إليها.

فقاعدة بناء الفعل المجهول: أن الأمر لا يُنبى للمجهول، فانتهينا منه، وأما الماضي والمضارع فإذا بنيتهما للمجهول فيجب أن تضم الحرف الأول منهما، ثم تكسر ما قبل آخر الماضي، وتفتح ما قبل آخر المضارع، نقول: هذه القاعدة العامة التي يجب أن تُطبق على جميع الأفعال، فنقول:

- أخذ: أُخِذ.
- دحرج: دُحرِج.
- أكرم: أُكرِم.
- يفتح: يُفتَح.
- يُدحرِج: يُدحرَج.
- ينطلق: يُنطلَقُ.
- يستخرج: يُستخرَج

إذًا فهذه هي القاعدة العامة.

وبعد هذه القاعدة العامة هناك قواعد خاصة لبعض الأفعال، ومعنى كون أن هذه الأفعال لها قواعد خاصة يعني بالإضافة إلى القاعدة العامة، نطبق القاعدة العامة على هذه الأفعال ونضيف إليها قواعد خاصة بهذه الأفعال.

فمن الأفعال التي لها قاعدةٌ خاصة: الماضي المبدوء بتاءٍ زائدة، ومثّل له ابن هشام بـ: تعلّم، وكذلك تكسّر، وتفهّم، وتخرّج، وكذلك تجاهل، وتخاصم، كل فعلٍ مبدوءٍ بتاءٍ زائدة، وقاعدته الخاصة: أنك تضم الحرف الثاني مع ضم أوله وكسر ما قبل آخره، فتقول في:

- تعلّم: تُعُلِّم.
- تخرج: تُخُرِّج.
- تجاهل: ستضم الأول (التاء)، وتكسر ما قبل الآخر (الهاء)، ثم تضم الحرف الثاني وهو (الجيم)، والألف التي بعد الجيم في (تجاهل) ستقع حينئذٍ بعد ضم، فنقلبها حينئذٍ إلى واو للمناسبة، فتقول العرب: تُجوهِل.
- وفي تخاصم: تُخوصِم.

ومما له قاعدةٌ خاصة: الفعل المبدوء بهمزة الوصل، كالأفعال التي على صيغة استفعل: استفهم، واستخرج، واستغفر، أو على صيغة انفعل، مثل: انطلق، انكسر، أو على صيغة افتعل: مثل افتتح، وانتصر، وقاعدتها الخاصة: أنك تضم الحرف الثالث مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر، فتقول في:

- استخرج: استُخْرِج.
- انطلق: أُنطُلِق.
- استغفر: استُغفِر.
- وقد مثّل له ابن هشام بقوله: (وثالثُ اُنْطُلِق).

ومما له قاعدة خاصة: الثلاثي المعتلّ العين، الثلاثي الأجوف المعتلّ العين كـ: قال، وقام، وباع، وصام، وقاعدته الخاصة: أن فيه ثلاث لغاتٍ للعرب:

- اللغة الأولى: وهي الفصحى الكثرى: أن تكسر أوله وتقلب الألف إلى ياء، فتقول في قال: قيل، وفي باع: بيع، قال تعالى: ﴿وَغِيضَ الْمَاءُ﴾[هود:٤٤]، ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾[الفجر:٢٣].

- اللغة الثانية: أن تضم الأول وتقلب الألف إلى واو، فتقول في قال: قُول، وفي باع: بوع، تقول: قال محمدٌ الحق: قُول الحق، وباع محمدٌ البيتَ: بوع البيت، وهذه لغةٌ قليلة، ومن ذلك قول شاعرهم:

ليت وهل تنفع شيءٌ ليت شبابًا بوع فاشتريت ليتُ

- واللغة الثالثة: وهي لغةٌ فصيحة وواردة في بعض قراءات القرآن، وهي كسر أوله مع إشمام هذا الكسر ضمًا، يعني: أن نجعل حركة الأول حركةً بين الكسر والضم، كسرة مُشمّة ضمًا، جعلتها كسرة تشم الضمة، فتنقلب الواو إلى ياءٍ غير خالصة، قالوا: إذا أردت أن تنطق بذلك فإنك تذم الشفتين كهيئة الناطق بالضم، ولكن تنطق الكسر، فتقول في بناء قال للمجهول: قيُل الحق، وفي باع: بيُع الحق.

فهذه من الأصوات التي فردت بها بعض القبائل العربية، والخلط بين الحركات موجود في عددٍ من لغويات العرب، كهذه اللغة، وموجود أيضًا في الإمالة وهي لغة فصيحة لقبائل كثيرة من قبائل العرب، ومقروءٌ به في القراءات السبعية، الإمالة: أن تميل الفتحة إلى الكسرة، تجعل الحركة بين الفتحة والكسرة، فتقول مثلًا في الضحى: الضحى (نطقها الشيخ بإمالة).

وتجد نحو ذلك في عاميات الناس اليوم، في داخل الجزيرة وخارجها، فهم أيضًا يخلطون بين هذه الحركات، وأحيانًا لا يُخلصونها، فليست هي فتحةً ولا كسرة، ليست ضمةً ولا كسرة، بينها، كما تقول العامة عندنا اليوم في كلمة بيت وزيت، فلا هم يقولون: بَيْتٌ بالفتح، ولا بِيتٌ

بالكسر، وإنما يقولون: بيت، بينهما، وهذه إمالة، إمالة الفتحة إلى الكسرة، فالمراد من ذلك أن الخلط بين الحركات وإشمام بعضها بعضًا هذا موجود في لغات العرب، ومن ذلك هذه اللغة.

فالخلاصة: أن الماضي الثلاثي المعتلّ العين كـ: قام، وصام، وقال، وباع، لك فيه ثلاث لغات عبّر عنها ابن هشام بقوله: (ولك في نحو قال وباع الكسرُ مُخْلَصاً) هذه اللغة الفصحى، (ومُشَمّاً ضَمّاً) ضمة صحيحة، (والضمُّ مخلصاً) وهذه اللغة القليلة.

بهذا نكون قد انتيهنا من الكلام على نائب الفاعل، لينتقل بعد ذلك إلى باب الاشتغال.

قال ابن هشامٍ رحمه الله:

(بابُ الاشتغال)

أيضًا لم يعرّف ابن هشامٍ الاشتغال، وهذا الباب من الأبواب التي لا تُذكر في كتب المبتدئين، فهو بابٌ جديد على المتوسطين، ولفهم الاشتغال دعونا ننظر في هذه الأمثلة:

- فإذا قلنا: أكرمت زيدًا، فلا إشكال في هذه العبارة: فعلٌ وفاعل ومفعولٌ به مؤخر.
- فإذا قلت: زيدًا أكرتُ، فلا إشكال في هذه العبارة: مفعولٌ به مقدّم وفعلٌ وفاعل.
- وإذا قلت: زيدٌ أكرمته، فلا إشكال في هذه العبارة، فزيدٌ: مبتدأ مرفوع، وأكرمته: جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل ومفعول به، والجملة الفعلية خبر المبتدأ.
- حتى نقول: زيدًا أكرمته، بنصب (زيدًا)، فكيف يكون إعراب (زيدًا) في مثل هذا الأسلوب؟ هنا يأتي الإشكال؛ فـ(زيدًا أكرمته) أكرمته: هذا الفعل قد استوفى مفعوله وهو الهاء، الهاء العائدة على زيد، لكن هذا الفعل استوفى مفعوله وانتهى، فما الذي نصب زيدًا المتقدم؟

حلّ النحويون هذا الإشكال بأن قالوا: إن (زيدًا) المتقدم منصوبٌ على الاشتغال، يعنون به أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ من جنس المذكور، يختصرون ذلك فيقولون: منصوب على الاشتغال، ويسمون هذا الأسلوب: أسلوب الاشتغال.

سمّوه أسلوب الاشتغال لأن الفعل المذكور -وهو (أكرم) في هذا المثال- اشتغل عن نصب الاسم الظاهر المتقدم وهو (زيدًا)، اشتغل عن نصبه بماذا؟ بنصب ضميره، فهذا الفعل يسمونه المشغول أو المشتغِل، والضمير الذي نصبه الفعل يسمونه مُشتَغل به أو المشغول به، والاسم المنصوب المتقدم (زيدًا) يسمونه المشغول عنه أو المشتغَل عنه، والأسلوب يُسمى أسلوب الاشتغال.

إذًا أسلوب الاشتغال له ثلاثة أركان وهي هذه المذكورة، ويعدّون أسلوب الاشتغال كما فهمناه الآن من أساليب الإيجاز والمبالغة، من أساليب الإيجاز؛ لأن فيه حذفًا دلّ عليه المذكور، ومن أساليب المبالغة؛ لأن قولك: زيدًا أكرمته بمعنى أكرمت زيدًا أكرمته، فكررت إكرام زيد مرتين، فهذا أقوى من قولك: أكرمت زيدًا، أو زيدًا أكرمت.

وهذا الأسلوب أسلوب الاشتغال في الحقيقة كثير في اللغة، بل هو كثيرٌ في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[النحل:٥]، ﴿وَالأَرْضَ وَضَعَهَا﴾[الرحمن:١٠]، وقال: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾[القمر:٢٤] يعني والله أعلم: وخلق الأنعام خلقها، ووضع الأرض وضعها، أنتبع بشرًا منّا واحدًا نتبعه، وقال تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا﴾[الرعد:٢٣] هذه قراءة القرّاء العشرة بالرفع، وجاء في بعض قراءات الشواذ: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[الرعد:٢٣] بالنصب على الاشتغال.

إذًا فالمنصوب على الاشتغال منصوبٌ بفعلٍ محذوف من جنس المذكور، دلّ عليه المذكور.

ثم نقرأ ما قاله ابن هشام إذ قال رحمه الله:

"يجوز في نحو (زيداً ضربتُه) أو (ضربتُ أخاه) أو (مررتُ به): رفعُ زيدٍ بالابتداء؛ فالجملةُ بعدَه خبرٌ، ونصبُه بإضمار (ضربتُ) و (أَهَنْتُ) و (جاوزت) واجبةَ الحذفِ؛ فلا موضعَ للجملة بعدَه"

هنا مسألة في كلام ابن هشام؛ إذ ذكر رحمه الله أنه يجوز في المشغول عنه وجهان، هذا الاسم المتقدم المنصوب قد يجوز فيه وجهان من حيث الإجمال:

- الأول: رفعه على أنه مبتدأ، فنقول ماذا؟ زيدٌ أكرمته، فكيف يكون الإعراب والكلام؟ زيدٌ: مبتدأ، وأكرمته: جملة وقعت خبرًا، فالكلام هنا حينئذٍ مكون من ماذا؟ من مبتدأٍ وجملةٍ خبرية، إذًا فالكلام مكون من جملة أو مكون من جملتين؟ مكون من جملة واحدة، من مبتدأ وخبر إلا أن الخبر جملة.
- ويجوز في المشغول عنه أيضًا: نصبه على الاشتغال، فنقول: زيدًا أكرمته، فحينئذٍ يكون الكلام مكون من جملة أم جملتين؟ من جملتين، والتقدير: أكرمت زيدًا أكرمته، طيب فما إعراب الجملة الثانية (أكرمته)؟ أما الجملة الأولى (أكرمت زيدًا) التي حذفنا منها الفعل: فهي ابتدائية، وأما (أكرمته) التي صرّحنا بالفعل فيها: فهي مفسّرة لهذا المحذوف، والجمل المفسّرة لا محل لها من الإعراب.

وهنا مسألة أخرى أيضًا في كلام ابن هشام؛ إذ ذكر أنه يصح الاشتغال مع الفعل سواءٌ أكان هذا الفعل:

- متعديًا بنفسه إلى الضمير: كمثالنا: زيدًا أكرمته، فالهاء في (أكرمته) نصبه الفعل مباشرةً؛ لأنه متعدٍ ينصب مفعوله.

- أم كان هذا الفعل متعديًا إلى اسمٍ مضاف إلى ضمير المشغول عنه المتقدم: ويسمى: السببي، نحو: زيدًا أكرمت أخاه، الإكرام وقع على الأخ، لكن الأخ مضاف إلى ضميرٍ يعود على المشغول عنه، فيصح حينئذٍ النصب على الاشتغال ولو كانت العلاقة هنا سببية وليست مباشرة.
- أم كان الفعل لازمًا؛ لا ينصب ضمير المشغول عنه مباشرةً: كقولك: زيدًا مررت به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[الإنسان:٣١].

وتقدير الفعل الناصب لهذا المشغول عنه يكون بحسب المعنى:

- ففي (زيدًا أكرمته) مقدّر من لفظ المذكور: أكرمت زيدًا أكرمته.
- وفي (زيدًا ضربت أخاه) لا نقدّر ضربت زيدًا؛ لأنك ما ضربته، وإنما نقدّر نحو: أهنت زيدًا ضربت أخاه؛ لأن ضرب الأخ إهانةً له.
- وفي (زيدًا مررت به) ما نقدّر مررت؛ لأن مررت لا تنصب زيدًا، لأنه لازم، وإنما نقدّر متعديًا بمعناه مثل: جاوزت زيدًا مررت به.

وكل هذا يبيّنه ابن هشام بقوله: (يجوز في نحو (زيداً ضربتُه) أو (ضربتُ أخاه) أو (مررتُ به): رفعُ زيدٍ بالابتداء؛ فالجملةُ بعدَه خبرٌ، ونصبُه بإضمار (ضربتُ) و (أَهَنْتُ) و (جاوزت) واجبةَ الحذفِ) وسيذكر ابن هشام بعيد قليل أن المشغول عنه المتقدم: زيدًا أكرمته، قد يجب فيه النصب على الاشتغال، وقد يجب فيه الرفع على الابتداء، وقد يجوز الوجهان جوازًا مستويًا أو جوازًا مع ترجيح النصب، فهو يتكلم الآن هنا عن جواز النصب والرفع بالإجمال.

فبدأ بالتفصيل فذكر وجهان: النصب؛ يعني جواز انتصاب المشغول عنه على الاشتغال وجواز رفعه على الابتداء، إلا أن نصبه أرجح، فقال: (ويترجح النصب في نحوِ (زيداً اضْرِبْهُ)

لِلْطَّلَبِ، ونحوُ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾ مُتَأَوَّلٌ، وفي نحوِ ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ للتناسب، ونحوِ ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾، و (ما زيداً رأيتُه) لغلبة الفعل) فذكر رحمه الله أن المشغول عنه قد يجوز فيه الرفع والنصب والنصب أرجح متى ما وُجد مُرجِحٌ يرجّح كون الجملة جملةً فعلية، فيقدّر فعلًا ناصبًا لهذا المشغول وننصب به هذا المشغول به، فحينئذٍ يكون نصبه أرجح من رفعه، وذكر ابن هشامٍ لذلك ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: كون الفعل المشغول فعلًا طلبيًا، سبق أن شرحنا المراد بالطلب: ما دلّ على طلب الفعل كـ: اذهب، أو طلب تركه كـ: لا تذهب، أو طلب الجواب كالاستفهام، أو طلب الفعل على سبيل التمني كـ: ليتك تأتي، أو سبيل الرجاء: لعله يأتي، أو التحضيض أو العرض إلى أساليب الطلب الثمانية التي ذكرناها من قبل في إعراب الفعل المضارع، وذكر لذلك أن تقول: زيدًا أكرمه، أو زيدًا لا تُهنه، فالفعل المشغول هنا فعلٌ طلبي، فكان الأرجح أن ننصب هذا الاسم المتقدم بفعلٍ من جنس المذكور، كمثال ابن هشام: زيدًا اضربه.

فإن قيل قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾[المائدة:٣٨]، جاء الفعل في الآية: ﴿فَاقْطَعُواْ﴾ فعلًا طلبيًا، فعل أمر، ومع ذلك جاء الاسم المتقدم مرفوعًا: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ باتفاق القرّاء السبعة، فكيف كان ذلك؟ الجواب عن ذلك ما ذكره ابن هشام من أن هذه الآية مُتأوّلة –يعني ليست على ظاهرها- فـ﴿السَّارِقُ﴾ في الآية ليس مبتدأ خبره ﴿فَاقْطَعُواْ﴾، بل ﴿السَّارِقُ﴾: خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: مما يُتلى عليكم حكم السارق والسارقة، ثم ابتدأ فقال: ﴿فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾، وهذا واردٌ في القرآن في آياتٍ عدة، كقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[النور:١] يعني مما يُتلى عليكم سورةٌ.

والموضع الثاني مما يجوز فيه الرفع والنضب والنصب أرجح: كون الاسم المشغول عنه مسبوق بجملة فعلية، فنقول: إن الراجح فيه النصب؛ لأن النصب سيجعل جملته جملةً فعلية

معطوفة على جملةٍ فعلية فيحدث التناسب بين الجملتين، وأما لو رفعنا المشغول عنه لصارت جملته جملةً إسمية معطوفة على هذه الجملة الفعلية المتقدمة وهذا خلاف الأفضل، ومن ذلك أن تقول: أكرمت زيدًا وخالدًا دعوته، فـ(أكرمت زيدًا) جملةً فعلية متقدمة، و(خالدًا دعوته) أسلوب اشتغال، فإن نصبت كان التقدير: أكرمت زيدًا ودعوت خالدًا، فحدث التناسب بين الجملتين الفعلتين، وإن رفعت فقلت: أكرمت زيدًا وخالدٌ دعوته، فقد عطفت إسمية على فعلية فذهب التناسب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِين (٤) وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[النحل:٤-٥] فنصب ﴿وَالأَنْعَامَ﴾ بفعلٍ محذوف، فصار تقدير الآية والله أعلم: خلق الإنسان من نطفة وخلق الأنعام، فعطف جملة فعلية على جملة فعلية فحصل التناسب، وهذا مثال ابن هشام.

الموضع الثالث لجواز الرفع والنصب والنصب أرجح: أن يقع الاسم المتقدم بعد أداةٍ يغلب أن يلها فعلٍ، هناك أدوات يقع بعدها الفعل والاسم، وهناك أدوات لا يقع بعدها إلا اسمًا، وهناك أدوات لا يقع بعدها إلا فعلًا، وهناك أدوات يقع بعدها الفعل والاسم، لكن وقوع الفعل بعدها أكثر وأغلب، إن هناك أدواتٌ تقع بعدها الأسماء والأفعال إلا أن الأكثر وقوع الأفعال بعدها، من ذلك: همزة الاستفهام، وما النافية، فهمزة الاستفهام وقوع الفعل بعدها أكثر، فقولك: أحضر محمدٌ؟ أكثر من قولهم: أمحمدٌ حضر؟ وكذلك ما النافية: وقوع الفعل بعدها أكثر، فقولهم: ما حضر محمدٌ أكثر من: ما محمدٌ حضر.

فإذا وقع هذا الاسم المشغول عنه بعد همزة استفهام أو ما نافية فالأفضل أن ننصبه؛ لكي يكون التالي لهمزة الاستفهام ولما النافية فعل، مثال ذلك أن تقول: أزيدًا أكرمته؟ فإذا نصبت زيدًا كان التقدير: أأكرمت زيدًا، ولو رفعت وقلت: أزيدٌ أكرمته فقد وقعت الاسم بعد الهمزة

وهذا جائز، لكنه أقل من وقوع الفعل بعدها، وكقولك: ما زيدًا أكرمته، فإذا نصبت كان التقدير: ما أكرمت زيدًا، وهذا الكثير، وإذا رفعت: ما زيدٌ أكرمته لأوقعت الاسم بعد ما على القليل وهو جائز، ومثّل ابن هشام لذلك بقوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾[القمر:٢٤] فنصب بشرًا، يعني: أنتبع بشرًا، فجاءت الآية على الأكثر في اللغة.

ثم ذكر ابن هشامٍ رحمه الله بعد ذلك: مواضع وجوب النصب على الاشتغال، المواضع التي يجب فيها أن ننصب الاسم المتقدم على الاشتغال، فقال: (ويجب في نحو (إِنْ زيداً لَقِيتَه فأكرمْه)، و (هَلَّا زيداً أكرمته) لوجوبه) يعني رحمه الله: يجب نصب المشغول عنه إذا وقع بعد أداةٍ يجب أن يقع بعدها فعل، فهناك أدوات لا تقع بعدها إلا الأفعال؛ كأدوات الشرط، وهلّا التحضيضية، فأنت تقول مثلًا في الشرط: إن ذهب محمدٌ أذهب، فتوقع بعد أدوات الشرط الفعل، ولا تقول: إن محمدٌ ذاهبٌ أذهب؛ لأن الشرط لا يرتبط عقلًا إلا بالأفعال، إذا وقع الفعل الأول وقع الثاني، ولا يرتبط بالذوات.

فإذا وقع المشغول عنه بعد أداة شرط وجب نصبه ليكون فعلًا مقدر واقع بعد أداة شرط، كقولك: إن زيدًا أكرمته أكرمك، يعني: إن أكرمت زيدًا، وكذلك هلّا التحضيضية، تقول: هلا ذهبت، هلا اجتهدت، ثم تقول: هلّا زيدًا أكرمته، يعني: هلّا أكرمت زيدًا.

ثم ذكر ابن هشامٍ مواضع وجوب رفع الاسم المتقدم، طبعًا رفعه على الابتداء، فقال:

(ويجب الرفعُ في نحو (خرجْتُ فَإذا زيدٌ يضربه عمرٌو) لامتناعه)

يعني لامتناع الفعل هنا، يعني أنه يجب رفع المشغول عنه المتقدم إذا وقع بعد أداةٍ لا يقع بعدها إلا اسمًا، كـ: إذا الفجائية، تقول: ذهبت إلى المدرسة فإذا الدرس يشرحه الأستاذ، تقول: فإذا الدرسُ يشرحهُ الأستاذُ، الدرسُ: ترفعه فيكون مبتدأ، فيقع الاسم بعد إذا الفجائية، ولو

نصبت: فإذا الدرسَ يشرحه الأستاذ لكان التقدير: فإذا يشرح الأستاذ الدرس، فأوقعت الفعل بعد إذا الفجائية وهذا لا يجوز.

أيضًا يجب رفع الاسم المتقدم إذا وقع بعده لفظٌ من الألفاظ التي لها الصدارة، إذا وقع بعد هذا الاسم لفظٌ من الألفاظ التي لها الصدارة كأسماء الاستفهام، لو قلت: زيدٌ هل أكرمته؟ فـ(زيدٌ): مبتدأ، و(هل أكرمته): جملة واقعة خبرًا، فيصح، لكن لو نصبت فقلت: زيدًا هل أكرمته؟ لجعلت زيدًا مفعول به، ما الذي فعله؟ ما الذي نصبه؟ فعل محذوف، طيب هذا الفعل المحذوف ما الذي دلّ عليه؟ الفعل المذكور بعد حرف الاستفهام، حرف الاستفهام حرفٌ له الصدارة، لماذا له الصدارة؟ يعني لا يتخطاه شيء، لا ما قبله إلى ما بعده، ولا ما بعده إلى ما قبله، حرف له الصدارة، هو أول الجملة، فلو نصبت لكان معنى ذلك أن ما بعده دلّ على شيءٍ قبله، يتقدّمه، فهذا لا يصح، فيجب الرفع: زيدٌ هل أكرمته، أو أدوات الشرط أيضًا لها الصدارة، تقول: زيدٌ إن أكرمته أكرمك، الكتابُ من يستعره فليحافظ عليه، وهكذا.

ثم ذكر ابن هشامٍ بعد ذلك: مواضع استواء الرفع والنصب، كلاهما جائزان على وجه الاستواء، فقال:

(ويستويانِ في نحوِ (زيدٌ قام أبوه وعمرٌو أكرمْتُه) للتكافؤ)

يعني أنه يستوي في الاسم المتقدم النصب والرفع إذا كان لكلٍ من النصب والرفع مرجّح، هناك مرجّح يرجّح النصب، وهناك مرجّح يرجح الرفع، فكلاهما جائز على حدٍ سواء لتكافؤهما، نحو: زيدٌ قام أبوه وخالدٌ أكرمته، فجملة (خالدٌ أكرمته) تقدّمته جملة وهي: (زيدٌ قام أبوه) الجملة المتقدمة (زيدٌ قام أبوه) إسمية أم فعلية لكي ننظر للتماثل؟

- إن نظرت إلى الجملة الكبرى (زيدٌ قام أبوه) فإسمية، فنقول حينئذٍ هذا يرجّح أن نقول: خالدٌ أكرمته، فتكون إسمية معطوفة على إسمية.

- وإن نظرنا إلى الجملة الصغرى جملة الخبر (قام أبوه) ففعلية، فحينئذٍ يترجّح النصب لجملة الاشتغال (خالدًا أكرمته) لتكون معطوفة على هذه الجملة الفعلية.

ثم نبّه ابن هشام في آخر الباب إلى عبارتين ليستا من الاشتغال، وقد يسبق إلى الذهن أنهما من باب الاشتغال، فقال: (وليس منها ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ و(أَزَيْدٌ ذهبَ به)) يعني رحمه الله أن هاتين العبارتين لا ينطبق عليهما تعريف الاشتغال، فلهذا لا يصح النصب في الاسم المتقدم فيهما، بل يُرفعان على الابتداء، وننظر فيهما:

- أما الآية: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[القمر:٥٢]: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ﴾ مبتدأ، و﴿فَعَلُوهُ﴾ هذه جملة فعلية نعتٌ لقوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ﴾، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾ طيب أين الخبر؟ كل شيءٍ فعله هؤلاء ما له؟ ﴿فِي الزُّبُرِ﴾ يعني مكتوب ومسجل في الزبر، فهذا هو المعنى.

فلو جعلت الآية على الاشتغال وسلّطت الفعل ﴿فَعَلُوهُ﴾ على الاسم المتقدم ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ﴾ لكان المعنى: أن هؤلاء فعلوا في الزبر كل شيء، فصاروا هم الذين فعلوا في الزبر كل شيء، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى أن كل شيءٍ فعله هؤلاء فإن الملائكة الكرام سجّلوه وأثبتوه وقيّدوه في الزبر، وليس المعنى أن هؤلاء فعلوا كل شيء في الزبر، فالمعنى يختلف.

- وأما عبارة (أزيدٌ ذُهب به): فأيضًا لا يتسلط الفعل المتأخر وهو (ذُهب) على الاسم المتقدم؛ ولهذا لا يصح الاشتغال؛ لأن الفعل المتأخر مبنيٌ للمجهول، ولو سلّطته عليه لرفعه على أنه نائب فاعل ولم ينصبه على أنه مفعول به.

ولهذا نبّه ابن هشام على هذين المثالين وأنهما ليسا من الاشتغال.

بعد أن انتهى ابن هشام من الكلام عن باب الاشتغال انتقل إلى أخيه، وهو: باب التنازع، فقال رحمه الله:

(بابٌ في التنازع)

أيضًا لم يعرّفه ابن هشام، وهذا الباب مما لم يُذكر في كتب المبتدئين، فهو جديدٌ على المتوسطين، وهو أيضًا مشكلة حلّها النحويون في هذا الباب، ولكي نفهمها نبدأ من أول المشكلة، فنقول:

- جاء محمدٌ، هذه العبارة لا إشكال فيها: فعلٌ وفاعل.
- طيب جاء محمدٌ وجلس، أيضًا لا إشكال فيها: (جاء محمدٌ) فعلٌ وفاعل، و(الواو): حرف عطف، و(جلس) فعل ماضي وفاعله مستتر، يعني جاء محمدٌ وجلس هو – يعود إلى محمد–.
- فإذا قلنا: محمدٌ جاء وجلس، أيضًا لا إشكال في الجملة: (محمدٌ) مبتدأ، (جاء) فعل والفاعل مستتر هو، (وجلس) فعل ماضي والفاعل مستتر بعده.
- حتى نقول: جاء وجلس محمدٌ، فنقدّم الفعلين ونؤخر الاسم، جاء وجلس محمدٌ: (جاء) فعل ماضي، و(الواو) حرف عطف، (جلس) فعل ماضي، (محمدٌ) فاعل، فاعل لأيهما؟ لا يمكن أن نقول: إنه فاعل لكليهما؛ لأن كل فعلٍ له فاعله، هذا يسمونه التنازع؛ لأنه تقدّم عاملان (جاء وجلس) وتأخر معمول، وكل واحدٍ من هذين العاملين المتقدمين يطلب هذا المعمول.

فالتنازع لو أردنا أن نعرّفه لقلنا: أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر معمولٌ أو أكثر، فيكون كل عاملٍ من المتقدم طالبًا لهذا المعمول المتأخر.

وللتنازع -بعد أن عرفنا معناه- صورٌ كثيرة، من هذه الصور:

- ما سبق: جاء وجلس زيدٌ، فعلان متقدمان يتنازعان في فاعل، يتنازعان في اسمٍ كلٍ منهما يطلبه فاعلًا.
- وتقول: رأيت وأكرمت زيدًا، تقدم فعلان وتأخر اسم، وكل واحدٍ من هذين الفعلين يطلب هذا الاسم مفعولٌ به.
- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[الكهف:٢٦] يعني آتوني قطرًا أفرغ عليه قطرًا، تقدم الفعلين ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ﴾ وأخر المتنازع فيه ﴿قِطْرًا﴾.
- ومن ذلك أن تقول: سافرت وصمت يوم الخميسِ، فـ(سافرت وصمت) فعلان تنازعا ظرف الزمان (يوم الخميس).
- ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم» فهذه ثلاثة أفعالٍ متقدمة تنازعت على الجار والمجرور.
- وتقول: استعرت وقرأت كتابًا يوم الخميس، تقدم فعلان وتنازعا على ماذا؟ على مفعولٌ به وعلى ظرف زمان، يعني كلاهما يطلب (كتابًا) مفعولًا به، وكلاهما يطلب (يوم الخميس) ظرف زمان.
- ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «تسبّحون وتحمّدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين» ثلاثة أفعال، ماذا تنازعت؟ تنازعت «دبر كل صلاة» ظرف زمان، وتنازعت «ثلاثًا وثلاثين» مفعول مطلق.

- وآخر صورة أن نقول: أكرمت وأكرمني زيدٌ، أو أكرمني وأكرمت زيدٌ، فتقدم فعلان وتأخر اسم، فـ(أكرمني) يطلب زيدًا فاعلًا، و(أكرمت) يطلب زيدًا مفعولًا به، فهذه الصورة أيضًا تدخل في صورة التنازع.

ونكمل إن شاء الله بعد الصلاة، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الدرس التاسع (الجزء الثاني):

بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صلي وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فقد عرفنا أن التنازع يحدث بأن يتقدم عاملان وأن يتأخر معمول، ثم إن كل واحدٍ من العاملين المتقدمين يطلب هذا المعمول المتأخر، ولذلك صورٌ مختلفة، ذكرنا بعضها قبل الصلاة.

ثم ذكر ابن هشامٍ رحمه الله تعالى شيئًا من أحكام هذا الباب فقال:

(يجوز في نحو (ضربني، وضربْتُ زيداً) إعمال الأول - واختاره الكوفيون - فيُضمَر في الثاني كل ما يحتاجه، أو الثاني - واختاره البصريون - فيُضمَر في الأول مرفوعُه فقط، نحو (جَفَوْنِي ولم أَجْفُ الأخِلاءَ)

فذكر رحمه الله تعالى أنه يجوز أن تُعمِل أي العاملين المتقدمين شئت في المعمول المتأخر، فلك أن تُعمِل الأول، ولك أن تُعمِل الثاني، وهذا الجواز متفقٌ عليه بين النحويين، وإنما الخلاف بينهم في المختار، فالكوفيون اختاروا إعمال الأول؛ قالوا: لتقدمه، والبصريون اختاروا إعمال الثاني؛ قالوا: لقربه من المعمول، وأكثر شواهد اللغة جاءت على اختيار البصريين.

فإذا أعملت أحدهما في المتأخر، فماذا تعمل في العامل الآخر؟ يعني إذا قلت: جاء وجلس زيدٌ، فجعلت (زيدٌ) فاعلًا للأول (جاء) فأين فاعل الثاني (جلس)؟ وإن جعلت (زيدٌ) فاعلًا للثاني (جلس) فأين فاعل الأول (جاء)؟ ذكر ابن هشام فيما قرأناه أنك إذا أعملت أحدهما فإن تُضمِر في الثاني؛ يعني تقدّم ضميرًا وتجعل الثاني عاملًا في هذا الضمير العائد على الاسم المتأخر، فإذا أعملت أحد الفعلين فيجب أن تُعمل الآخر في ضميرٍ عائدٍ إلى هذا المذكور المتأخر، فتقول في: جاء وجلس زيدٌ، (زيدٌ) فاعل جاء، و(جلس) فاعله ضميرٌ مستتر يعود إلى زيد، وإذا قلت (زيدٌ) فاعلًا لـ(جلس) ففاعل جاء ضميرٌ مستتر يعود إلى (زيد)، فيكون هذا الموضع من المواضع النادرة التي يعود فيها الضمير إلى متأخرٍ في اللفظ والرتبة، والضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة في مواضع قليلة، منها هذا الموضع.

إلا أن النحويين اختلفوا في تفاصيل ذلك؛ لأن العامل الذي لم تُعمله إما أن يطلب شيئًا يرفعه كأن يطلب فاعلًا، وإما أن يطلب شيئًا ينصبه كأن يطلب مفعولًا به أو ظرف زمان أو مفعولًا مطلقًا أو غير ذلك، فهنا اختلف النحويون في مثل هذه التفاصيل:

فعلى اختيار الكوفيين الذي يُعملون الأول: فإنهم يُضمرون في الثاني كل ما يحتاج إليه، سواءٌ كان ضمير رفع كأن يطلب فاعلًا، أو كان ضمير نصب كأن يطلب مفعولًا به، وهذا الضمير الذي تُقدّره إن كان ضمير رفعٍ للمفرد فإنه سيستتر لأن ضمير رفع المفرد يستتر، وإن كان غير ذلك سيظهر.

- يعني لو قلت: جاء وجلس محمدٌ؛ فـ(محمدٌ) فاعلٌ لـ(جاء)، و(جلس) فاعله ضميرٌ مستتر فيه؛ لأن ضمير المفرد المرفوع يستتر.
- لكن لو قلت: رأيت وأكرمت زيدًا، فـ(زيدًا) مفعولٌ به لـ(رأيت)، فأين مفعول (أكرمت)؟ يضمرونه، يعني يذكرونه على شكل ضمير، فيقول الكوفيون: رأيت

وأكرمته زيدًا، فيجعلون (زيدًا) الظاهر مفعولًا للأول والثاني يضمرون فيه ما يحتاج إليه، يعني يجعلون ما يحتاج إليه على شكل ضمير، ومثال ذلك لو قلت: أكرمني وأكرمت زيدٌ، فيجعلون (زيدٌ) فاعل لـ(أكرمني)، طيب ومفعول (أكرمت)؟ يضمرونه فيقولون: أكرمني وأكرمته زيدٌ.

- ولو عكست المثال الآخر وقلت: أكرمت وأكرمني، لكان الكوفيون يقولون: أكرمت وأكرمني زيدٌ أو زيدًا؟ يُعملون الأول: زيدًا، أكرمت وأكرمني زيدًا، فـ(زيدًا) مفعول به للأول، والثاني يُضمرون فيه فاعله، ضمير مستتر.
- طيب لو قلنا مثلًا: جاء وجلس الرجال، (الرجال) عند الكوفيين: فاعلٌ لـ(جاء) طيب أين فاعل الثاني؟ يُضمرونه، ماذا يقولون؟ جاء وجلسوا الرجال، يضمرون فيه ما يحتاج إليه من ضمير رفع ومن ضمير نصب، هذا مذهب الكوفيين.

وأما مذهب البصريين فإنهم يُعملون الثاني: طيب والأول؟ يضمرون ما يحتاج إليه من ضمير رفع دون ضمير النصب، إذا احتاج إلى ضمير رفع أضمروه له، أما إذا احتاج إلى ضمير نصب فإنهم لا يُظهرونه بل يحذفونه، فلهذا في:

- جاء وجلس زيدٌ: (زيدٌ) فاعلٌ للثاني، و(جاء) فاعله مستتر يعود إلى (زيد).
- ولو قلت: جاء وجلس الرجال، فإن البصريين ماذا يقولون؟ جاءوا وجلس ارجال، فيُضمرون في الأول ضمير الرفع.
- لكن لو قلت: أكرمني وأكرمت زيد، لقال البصريون: أكرمني وأكرمت زيدًا، فيُعملون الثاني: أكرمني وأكرمت زيدًا، أين فاعل (أكرمني)؟ مستتر، ضمير مستتر.

- لكن لو قالوا: أكرمت وأكرمني، لكانوا يقولون ماذا؟ أكرمت وأكرمني زيدٌ، (زيدٌ) فاعل (أكرمني)، أين مفعول أكرمت؟ لا يُضمرونه، يقولون: أكرمت وأكرمني زيدٌ، أما الكوفيون فيُضمرونه، يُظهرونه ضميرًا فيقولون: أكرمته وأكرمني زيدٌ.

فهذا مما يترتب على الخلاف المذكور.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن هشام من قول الشاعر:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل

فـ(جفوني) فعل، و(لم أجف) فعل آخر، و(الأخلاء) متنازع فيه، ما الذي عمل في (الأخلاء)؟ الأول أم الثاني؟ (جفوني ولم أجف الأخلاءَ) عمل فيه الأول أم الثاني؟ الثاني على مذهب البصريين، طيب والأول؟ أضمروا فيه ما يحتاج إليه من ضمير رفع (جفوني).

ولو جاء البيت على اختيار الكوفيين لكان يُقال ماذا؟ جفاني ولم أجفهم الأخلاءُ، جفاني ثم (الأخلاءُ) فاعله، ثم يُضمرون لـ(أجفُ) ما يحتاجه من ضمير نصب مفعول به، جفاني ولم أجفهم الأخلاءُ.

ثم نبّه ابن هشام إلى بيتٍ قد يُظن أنه من التنازع وليس هو من التنازع فقال:

(وليس منه (كَفَاني - ولَمْ أطلب - قليلٌ من المال) لفساد المعنى)

يعني أنه ليس من التنازع قول أمرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

فـ(كفاني) فعل، و(لم أطلب) فعل، وقد تقدما، لكنهما لم يتنازعا على (قليل)، فإن (قليلٌ) فاعل (كفاني): كفاني قليلٌ من المال، ولا يصح من حيث المعنى أن تجعله مفعولًا به لـ(أطلب): ولم أطلب قليلًا من المال ليصح التنازع، والذي أفسد ذلك من حيث المعنى أن الشاعر يقول: لو

كنت أسعى لأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلب الملك، فهو قال هذا البيت من قصيدة عندما ذهب مُلك أبيه، ثم ذهب بين القبائل يطلب منهم أن يساعدوه على استعادة مُلك أبيه، فلم يساعدوه، ثم ذهب إلى قيصر الروم، فقال في الطريق قصائد كثيرة منها هذا البيت، ويدل على أن مفعول (أطلب الملك) ما ذكره في البيت التالي من قوله:

ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثلٍ وقد يُدركُ المجدَ المؤثلَ أمثالي

إذًا فـ(قليلٌ) ليس متنازعًا عليه، لأنه في المعنى ليس مفعولًا لـ(أطلب)، فبهذا انتهى الكلام على باب الاشتغال والتنازع.

ليدخل ابن هشام بعد ذلك للكلام على المفاعيل الخمسة، فقال ابن هشام: (بابٌ) يعني باب المفاعيل الخمسة، سيذكرها بابًا بابًا، وسيتوسع في المفعول به ويُدخل فيه المُنادى، وتوابع المنادى تقييمها الاستغاثة، فقال ابن هشام: (المفعولُ منصوب) يعني أن الحكم الإعرابي للمفعول النصب، وأراد بالمفعول جنس المفاعيل، ويريد بالمنصوب أن حكمها النصب إن كانت مُعربة، وإن كانت مبنيةً قيل: في محل نصب وسبق ذلك.

قال ابن هشام: (وهو خمسة) يعني أن المفاعيل خمسة:

- فالأول: المفعول به: وهو المراد عن الإطلاق إذا قال النحويون: مفعول.
- والثاني: المفعول المطلق، وهو المفعول الحقيقي للفعل، فمهما قلت: جلست فيعني ذلك أنت فعلت الجلوس، ومهما قلت: قمت يعني أنك قمت قيامًا، فالمفعول المطلق هو المفعول الحقيقي للفعل.
- والثالث: المفعول له، ويُقال: لأجله أو من أجله.
- والرابع: المفعول فيه؛ وهو ظرف الزمان وظرف المكان.

- والخامس: المفعول معه.

وستأتي تباعًا بهذا الترتيب عند ابن هشامٍ رحمه الله، قال ابن هشام: (المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ (ضربت زيداً)) عرّف المفعول به، وسبق الكلام في شرح المبتدئين على شرح المفعول به، وليس فيه زيادة.

لكن من ضوابط المفعول به: أن أن ضمائر هيك، وهي الضمائر المتصلة الخاصة بالنصب والجر؛ وهي: ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغيبة، هذه الثلاثة الخاصة بالنصب والجر:

- لا تكون إلا جرًا: إذا اتصلت بحرف جر، نحو: لي- ولك- وله، أو اتصلت باسمٍ فهي مضافٌ إليه في محل جر نحو: كتابي- وكتابك- وكتابه.

- وتكون نصبًا: إذا اتصلت بإن وأخواتها كـ: إني- وإنك- وإنه، أو اتصلت بفعلٍ ناسخ فتكون خبره المقدم، نحو: الصديق كُنْه- أو الصديق كُنْتَه، أو اتصلت بفعلٍ تام فتكون مفعول به كـ: أكرمني- وأكرمك- وأكرمه.

فتبيّن من ذلك أن هيك متى ما اتصلت بفعلٍ تام فهي مفعولٌ به، فدخلت في هذا الباب.

ومن ضوابط المفعول به: أن ضمائر النصب المنفصلة وهي: إياي وأخواته: إياي- وإياك- وإياه، هذه لا تكون إلا شيئين: خبرًا لكان وأخواتها، نحو: ما كان الناجح إلا إياك، ومفعولًا به وهو الأكثر، نحو: ما أكرمت إلا إياك، ﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾[يوسف:٤٠]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[الفاتحة:٥] فهذا أيضًا من ضوابط المفعول به.

ثم قال ابن هشامٍ رحمه الله: (ومنه المُنادَى) فذكر أن المنادى داخلٌ في باب المفعول به، وهذا صحيح؛ لأن المنادى في الحقيقة مفعولٌ به منصوب لفعلٍ مقدر ناب حرف النداء مناب هذا الفعل، فأنت إذا قلت: يا محمدُ، فالتقدير: أنادي محمدًا، أو أدعو محمدًا، ثم إن حرف النداء (يا)

ناب مناب هذا الفعل، فلهذا نقول: إن المنادى كله بجميع أحواله وصوره حكمه النصب، إلا أن بعضه مبني فيكـــون في محـــل نصـــب، وبعضه معرب فيكـــون منصـــوبًا.

ثم فصّل ابن هشامٍ في المنادى فقال:

(وإنما يُنْصَب مضافاً كـ (يا عبد الله)، أو شبيهاً بالمضاف كـ (يا حسناً وجهه) و (يا طالعاً جبلًا) و (يا رفيقاً بالعباد)، أو نكرةً غيرَ مقصودةٍ كقول الأعمى: (يا رجلاً خذ بيدي)، والمفردُ المعرفةُ يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به، كـ (يا زيدُ، ويا زيدانِ، ويا زيدونَ) و (يا رجلُ) لِمُعَيَّنٍ)

فذكر ابن هشامٍ هنا إعراب المنادى، وقد شرحنا ذلك من قبل، فقلنا حينذاك: إن المنادى على نوعين:

- الأول: أن يكون المنادى كلمةً واحدة، والمراد بها معيّن، فهذا يُبنى على ما يُرفع به، وهذا يشمل المعرفة المفردة نحو: يا محمد، يا الله، يا زيدُ، يا محمدان، يا محمدون، فقوله: يا محمدُ، المنادى كلمة والمراد بها معيّن، كذلك: يا الله، كذلك يا محمدان؛ فـ(محمدان) كلمة واحدة والمراد بها معين؛ ولهذا تُبنى على ما تُرفع به، ومن ذلك: ﴿يَا مَرْيَمُ﴾، ﴿يَا نُوحُ﴾، ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ﴾، ومن ذلك قوله: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا﴾[يوسف:٢٩] يعني: يا يوسف لكن حذف حرف النداء.

وكيف نُعرب هذا النوع؟ نعربه إعراب المبنيات، فنقول: يا محمد:

- يا: حرف نداء، فنعربه إعراب الحروف: حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
- محمدُ: منادى، منصوب أم في محل نصب؟ في محل نصب مبني على الضم.

- يا محمدان: منادى في محل نصب مبنيٌ على الألف، وهكذا.

ويشمل هذا النوع أيضًا: النكرة المقصودة، كقولك لرجلٍ معين: يا رجل اتقِ الله، وكقولك لطالبٍ يعبث بقلمه: يا طالب دع القلم، وكقولك للطلاب: يا طلاب انتبهوا، وكقولك للمسلمين: يا مسلمون اتحدوا، قال تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾[سبأ:١٠] هذا كله مبني على ما يُرفع به؛ لأن المنادى كلمة واحدة والمراد بها معيّن، المراد بها قد يكون مفرد معين: يا محمدُ، يا رجلُ، وقد يكون المراد مجموعة معينة مثل: يا محمدون، أو يا طلاب.

-النوع الثاني من المنادى: قلنا: سوى ما سبق، سوى النوع الأول، وهو معربٌ منصوبٌ، فيشمل المضاف، نحو: يا رسولَ الله؛ لأن المنادى حينئذٍ مكوّن من كلمتين، فخرج من النوع الأول فدخل في الثاني، يا عبدَ الله، يا حارسَ المدرسة، يا صديقي، يا راكبَ السيارة، يا عبادي.

ويشمل أيضًا الشبيه بالمضاف، والمراد بالشبيه بالمضاف: كل اسمٍ تعلق به ما بعده على غير طريق الإضافة، اسم تعلق به شيءٌ بعده، لكن هذا الذي بعده لم يتعلق به على سبيل الإضافة: مضاف ومضاف إليه، لكن على سبيلٍ آخر، كقوله: يا حسنًا وجهه تعال، أنت تنادي حسنًا وجهه، إذًا أكثر من كلمة، طيب (وجهه) متعلقة بـ(حسنًا)؛ لأن (وجهه) فاعل (حسنًا)، فالتعلق بينهما لا على سبيل الإضافة، فنقول: شبيه بالمضاف، أو يا جميلًا فعله، أو يا طاهرًا قلبه، أو يا مكرمًا أباه، أو يا قارئًا الكتاب، أو يا رفيقًا بالعباد، أو يا رحيمًا بنا، أو يا قارئًا للكتب.

ويشمل أيضًا النكرة غير المقصودة؛ لأنك لا تريد بها معين، كقول الخطيب: يا غافلًا اذكر الله، يا حاجًا اضبط حجّك، وهذا يحدث عند الشعراء عند قولهم:

أيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنّ هديتَ أميرَ المؤمنينَ رسائلي

فالشاعر لا يريد مرادًا معينًا وإنما يريد أي راكب يحمل عنه هذه الرسالة.

أيا راكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ يَزيدَ بنَ عبْدِ الله ما أنا قَائلُ

أيا راكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ بني عمنا من عبد شمسٍ وهاشم

أيا راكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدامايَ من نَجْرانَ أنْ لا تلاقِيا

هذا من أشعار مختلفة، فما ذكره ابن هشام يعود إلى هذين النوعين اللذين شرحناهما من قبل، فإذا ناديت الله عز وجل باسمه الغفار فإنك تقول: يا غفار اغفر لي، وإذا ناديته بـ: غفار الذنوب فإنك تنصب: يا غفارَ الذنوب اغفر لي، وإذا ناديته بـ: غفارًا للذنوب، فإنك تنصب: يا غفارًا للذنوب، وهكذا، فإذا قلت: يا غفارَ الذنوب نقول:

- غفارَ: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتح.
- والذنوب: مضاف إليه مجرور.

وإذا قلت: يا غفارًا للذنوب، تكون:

- غفارًا: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة.
- للذنوب: جار ومجرور، وهكذا.

ثم بدأ ابن هشام رحمه الله يذكر بعض أحكام ومسائل المنادى، فلعلنا نقف هنا ونكمل إن شاء الله في الدرس القادم، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس العاشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد، فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، حياكم الله وبيّاكم في هذا الدرس العاشر من دروس شرح "قطر الندى وبل الصدى" لابن هشامٍ الأنصاري عليه رحمة الله، نحن في ليلة الأربعاء السابع عشر من شهر رجب من سنة تسعٍ وثلاثين وأربعمائة وألف في جامع منيرة شُبيلي بحي الفلاح في مدينة الرياض.

في الدرس الماضي كنا قد تكلمنا على نائب الفاعل، ثم كنا قد بدأنا بالأسماء المنصوبة، فقرأنا وشرحنا المفعول به، وذكر ابن هشام أنه يدخل في المفعول به المنادى، فبدأ بالكلام عن المنادى وبيّن حالاته وشرحنا ذلك، لكننا لم نكمل الكلام على باب المنادى، فنبدأ هذا الدرس إن شاء الله تعالى بإكمال الكلام على باب المنادى، ثم نتكلم على لواحق النداء وهي: الترخيم والاستغاثة والندبة، ثم نشرح ما تيسر بعد ذلك من الأسماء المنصوبة.

فبعد أن بيّن ابن هشامٍ رحمه الله تعالى أن المنادى داخلٌ في المفعول به لأن المعنى (يا محمد): أدعو محمدًا، فلهذا قلنا: إن المنادى كله حكمه النصب، إلا أنه في حالةٍ يُبنى على ما يُرفع به وفي حالةٍ أخرى يبقى مُعربًا منصوبًا.

ثم بدأ ابن هشام بذكر بعض المسائل والأحكام في هذا الباب، فقال رحمه الله:

(فصلٌ: وتقول: (يا غلامُ) بالثلاث وبالياء فتحاً وإسكاناً وبالألف)

تكلم هنا على نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، كـ: صديقي، وغلامي، وربي، ونحو ذلك من الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، فذكر أن فيها عن العرب ست لغات: فثلاثٌ منها بإثبات الياء، وثلاثٌ منها بحذف الياء:

- فاللغة الأولى: أن تقول: يا صديقي تعال، بإثبات الياء ساكنةً، قال تعالى: ﴿يَا عِبَادِي لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾[الزخرف:٦٨] وهذه قراءة أكثر السبعة.
- واللغة الثانية: يا صديقيَ تعال، بإثبات الياء مفتوحةً، قال تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ﴾[الزمر:٥٣].
- واللغة الثالثة: يا صديقِ تعال، بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة قبلها، قال تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[الزمر:١٦]، وقال تعالى: ﴿يَا عِبَادِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ في قراءة بعض السبعة.
- واللغة الرابعة: يا صديقَ تعالى، بقلب الكسر فتحًا وقلب الياء ألفًا، قال تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ﴾[الزمر:٥٦]، وقال: ﴿يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾[يوسف:٨٤]، وتقول العرب: يا عجبى منك، وأكثر ما جاءت هذه اللغة في أسماء الجنس؛ كالحسرة والأسف والعجب ونحو ذلك.
- اللغة الخامسة: أن تقول: يا صديقَ تعال، بحذف الألف من اللغة السابقة، والاكتفاء بالفتح قبلها.
- واللغة السادسة: أن تقول: يا صديقُ تعال، بحذف الياء وجعل ضمة البناء على آخر الاسم، قال سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ رَبُّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾[الأنبياء:١١٢] في قراءة بعضهم، وقالت العرب: يا أمُّ لا تفعلي؛ يريد يا أمي.

فهذه ست لغات جاءت عن العرب، إلا أن أفصحها وأكثرها في الاستعمال:

- حذف الياء والاكتفاء بالكسر قبلها: يا صديقِ تعال، يا ربِّ إني أسألك.
- ثم إثبات الياء: ساكنةً ومفتوحةً، فتقول: يا ربي إني أسألك، ويا ربيَ إني أسألك.
- وبعد ذلك قلب الياء ألفًا: يا ربا إني أسألك.
- ثم الاكتفاء بالفتحة وحذف الألف: يا ربَ إني أسألك.
- ثم حذف الياء وضم ما قبلها: يا ربُّ إني أسألك.

وقول ابن هشام: (يا غلامُ بالثلاث) يعني: يا غلامِ، ويا غلامُ، ويا غلامَ بالفتح والضم والكسر، وقوله: (وبالياء فتحاً وإسكاناً وبالألف) يعني يا صديقي تعال، ويا صديقيَ تعال، ويا صديقَ تعال.

ثم انتقل ابن هشام إلى مسألةٍ أخرى فقال:

(و (يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، ويا ابن أُمِّ، ويا ابنَ عمِّ) بِفَتْحٍ وكَسْرٍ، وإِلحاقُ الألف أو الياء للأولينِ قبيحٌ، وللآخَرَيْنِ ضعيفٌ)

تكلم ابن هشامٍ هنا على مسألتين: المسألة الأولى: إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم لفظ أبٍ أو أمٍ؛ يعني: يا أبي ويا أمي، فذكر أنه يجوز فيه حينئذٍ عشر لغات، وهذه عادة العرب أن الشيء إذا كثر في كلامها كثر تصرفها فيه، فهذه اللغات العشر منها الست السابقة: يا أبي تعال، يا أبيَ تعال، يا أبِ تعال، ويا أبُ تعال، ويا أبا تعال، ويا أبَ تعال، وأربعٌ أخرى، وهي:

- السابعة: تقول: يا أبتِ تعال ويا أميَّ تعاليّ، بحذف ياء المتكلم وتعويضها بتاء تأنيث مكسورة، قال سبحانه: ﴿إِذْ قَالَ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾[مريم:٤٢] على قراءة السبعة عدا ابن عامر.

- واللغة الثامنة: يا أبتَ تعال ويا أميَّ تعاليّ، بحذف ياء المتكلم وتعويضها بتاء تأنيث مفتوحة، ومن ذلك قراءة ابن عامر: ﴿إِذْ قَالَ لأَبِيهِ يَا أَبَتَ لِمَ تَعْبُدُ﴾.
- واللغة التاسعة: يا أبتي تعال ويا أمتي تعاليّ، فيكون قد جمع في هذه اللغة بين ياء المتكلم وبين تاء التأنيث التي هي عوضٌ عن ياء المتكلم، يعني جمع بين العوض والمعوّض عنه.
- واللغة العاشرة: يا أبتا تعال ويا أمتا تعاليّ، فالتاء عوض عن ياء المتكلم والألف منقلبة عن ياء المتكلم، ففيها أيضًا جمعٌ بين العوض والمعوض عنه.

ولهذا قال ابن هشام: واللغتان الأخيرتان؛ يعني يا أبتا ويا أبتي قبيحتان، لماذا؟ لأن فيهما الجمع بين العوض؛ وهو تاء التأنيث والمعوض عنه وهو ياء المتكلم، والقاعدة والأصل أنه لا يُجمع بينهما، وقبحهما الذي ذكره ابن هشام في النثر، أما في الشعر فجاء ذلك عن العرب في عدة أشعار؛ كقول الشاعر:

تقول بنتي قد أنى إناكا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

ويقول الآخر:

يا أَبَتِي فلا رِمْتَ مِن عِنْدِنا فإنَّا بخيرٍ إذا لم تَرِمْ

ويقول الآخر:

يَا أَبَتِي لاَ زِلتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي العَيشِ مَا دُمْتَ عَائِشَ

فهذه المسألة الأولى: إذا كان المضاف إليه ياء المتكلم لفظ أبٍ أو أمٍ، المسألة الأخرى في كلام ابن هشامٍ السابق: الاسم المضاف إليه ياء المتكلم إذا أُضيف إلى اسمٍ، لو أضفت اسمًا إلى اسمٍ مضاف إليه ياء المتكلم، كأن تقول: صديق صديقي، أو ابن صديقي، أو ابن أخي، ففي هذه

المسألة لا يجوز إلا إثبات الياء ساكنةً أو مفتوحةً، نحو: يا ابن أخي تعال، أو يا ابن أخيَ تعال، ولا تجوز اللغات الأخرى في ذلك.

إلا إذا كان المنادى في هذه المسألة لفظ: ابن أمي، أو ابن عمي، أو ابنة أمي، أو ابنة عمي، فإن هذه الألفاظ لكثرة استعمالها عند العرب تصرفوا فيها، فجاء فيها أربع لغاتٍ عن العرب:

- الأولى: حذف الياء وكسر ما قبلها، فتقول: يا ابن أمِ تعال، يا ابن عمِ تعال.
- واللغة الثانية: حذف الياء وفتح ما قبلها، فتقول: يا ابن أمَ تعال، ويا ابن عمَ تعال.

وقد قرأ السبعة كلهم بهما هاتين اللغتين في قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي﴾[الأعراف:١٥٠]، ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾[طه:٩٤].

- اللغة الثالثة والرابعة: إثبات الياء ساكنةً ومفتوحةً، تقول: يا ابن أمي تعال، ويا ابن عمي تعال، ويا ابن أميَ تعال، ويا ابن عميَ تعال، قال الشاعر:

يَابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي أنت خلّفتني لدهرٍ شديدِ

وقال الآخر:

يَابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي فليسَ يخلُو منكِ يوماً مَضْجَعِي

واللغتان الأخيرتان: إثبات الياء مفتوحةً وساكنةً كما قال ابن هشام قليلتان في الاستعمال، فلهذا لم يأتيا عن العرب إلا في الأشعار.

ثم انتقل ابن هشام إلى مسألةٍ مهمة في هذا الباب، ولها استعمالٌ كثير في كلام العرب، وهي: حكم توابع المنادى، المنادى إذا تبعه نعتٌ أو معطوفٌ أو بدلٌ أو توكيد أو عطف نسق أو عطف بيان فما حكم هذا التابع، فقال ابن هشام:

(فصلٌ: ويجري ما أُفرِد أو أُضِيف مقروناً بأل مِنْ نعتِ المبنيِّ وتأكيدِه وبيانِه ونَسَقِه المقرونِ بأل على لفظه أو محله، وما أضيف مجرداً على محله، ونَعْتُ أيٍّ على لفظه، والبدلُ والمنسوق المُجَرَّدُ كالمنادى المستقلِّ مطلقاً)

فهذا الفصل كما ذكرنا في أحكام تابع المنادى.

والسبب في اختلاف أحكام تابع المنادى معلوم أن التوابع تتبع ما قبلها في الإعراب، فتابع المنادى فيه إشكال، وذلك أن المنادى كما عرفنا على نوعين: فهو إما أن يبقى معربًا منصوبًا، وإما أن يُبنى على ما يُرفع به، والجميع حكمه النصب، فإذا بقي معربًا منصوبًا كقولك: يا عبد الله، فهو منصوب اللفظ ومنصوب المحل؛ منصوب اللفظ لأنه مُعربو ومنصوب المحل لأن حكمه النصب.

وإذا بُني على ما يُرفع به كقولك: (يا محمدُ) فإن لفظه خالف محله، فمحله النصب، ولفظه هنا ليس لفظ المنصوب وإنما جاء في الشكل على لفظ المرفوع، مضموم، فهذا المنادى المبني على الضم (يا محمد) لو أتبعته بتابعٍ من التوابع هل ستتبعه على محله فتنصب؟ أم تتبعه على لفظه فترفع؟ هذا الذي سبب هذا الإشكال، واختلفت أحكامه في اللغة تبعًا لكلام العرب في ذلك.

وخلاصة المسألة: أن التوابع كما نعرف خمسة؛ وهي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل:

فنقول: أما البدل والمنسوق المجرّد من (ال): فيُعاملان معاملة المنادى المستقل، يعني كما لو أن حرف النداء دخل عليهما مباشرة، البدل معروف البدل، والمنسوق المجرد من (ال) ما المراد بالمنسوق؟ يعني المعطوف عطف نسق، المعطوف بحرف من حروف النسق، المجرد من (ال): ليس فيه (ال).

فالبدل كأن تقول: يا عمر الفاروق، يا هرون الرشيد، يا أبا بكرٍ الصديق، يا عثمان ذا النورين، ويا عليُ أبا الحسنين، هذه كلها أمثلة على بدل كل من كل، فعندما نقول:

- (يا عمرُ) هذا منادى مبني على الضم؛ لأنه مفردٌ معين.
- (الفاروق) بدل؛ لأن المراد بالفاروق هنا أنه لقب لعمر، يعني علم عليه وليس نعتًا منعوته، وإنما لقب، اسم له.

فنقول: يا عمرُ الفاروقُ، ليس لك إلا ذلك، كما لو أن النداء دخل على (الفاروق) مباشرة، تقول: يا أيها الفاروقُ، ليس لك إلا هذا، وكذلك يا هارون الرشيد.

وكذلك يا أبا بكرٍ الصديق:

- فـ(يا أبا بكرٍ) نصبناه؛ لأنه منادى مضاف، فحكمه النصب، منادى منصوب وعلامة نصبه الألف (يا أبا بكرٍ).
- (الصديقُ) فترفعه؛ لأنك لو ناديته مباشرة لم يكن فيه إلا هذا، تقول: يا أيها الصديقُ.

وإذا قلت: يا عثمانُ ذا النوريين، فتقول:

- (يا عثمانُ) فتبني على الضم لأنه مفردٌ معيّن.
- و(ذا النوريين) ستنصبه بالألف لأنه مضاف، كما لو قلت: يا عثمان يا ذا النوريين.

وكذلك يا عليُ أبا الحسنين.

وأما المنسوق المجرد من (ال) فكقولك: يا خالدُ ومحمدُ تعالا، ويا محمدُ وعبدَ اللهِ تعالا، ويا عبدَ الله وخالدُ، ويا عبدَ الله وعبدَ الرحمن.

فقولك: يا محمدُ وخالدُ:

- (يا محمدُ) منادى مفرد معين بُني على الضم.

- و(خالدُ) ليس فيه إلا الرفع؛ لأنك لو ناديته مباشرة كنت تقول: يا محمدُ ويا خالدُ.

ويا محمدُ وعبدَ الله:

- (يا محمدُ) تبني على الضم.
- (وعبدَ الله) تنصب، كأنك قلت: يا محمدُ ويا عبدَ الله، وهكذا.

إذًا فهذا حكم البدل وحكم المنسوق المجرد من (ال)، فماذا بقي من التوابع بعدهما؟ بقي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والمنسوق المقرون بـ(ال).

فهذه فيها تفصيل، لها ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: إن كان المنادى منصوبًا، يعني من النوع الثاني: مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، أو نكرة غير مقصودة، إن كان المنادى منصوبًا: فليس فيها سوى النصب؛ لأنك لو أتبعته للمحل فمحله النصب، ولو أتبعته اللفظ فلفظه منصوب، فليس فيه إلا النصب، تقول: يا عبدَ الله الفاضلَ، يا عبدَ الله والضحّاكَ تعالا، يا قومي أجمعين (توكيد معنوي)، يا معلمي الكريمَ، أساتذتي الفضلاءَ، فهذه الحالة الأولى: إذا كان المنادى منصوبًا.

الحالة الثانية: عكس الأولى، إذا كانت التوابع مضافةً، فليس فيها سوى النصب أيضًا، كقولك: يا محمدُ صاحبَ خالدٍ تعال:

- (يا محمدُ) منادى مبني على الضم.
- (صاحبَ خالدٍ) هذا نعت، لكن ليس لك إلا أن تُتبعه على محل محمد، وليس لك أن تتبعه على لفظ محمد؛ لأن التابع (صاحبَ محمدٍ) مضاف.

وتقول: يا محمدُ أبا عبد الله، على أن (أبا عبد الله) عطف بيان وليس بدلًا، البدل سبق حكمه، لكن لو كان عطف بيان، وعطف البيان دائمًا حكمه النعت، فستقول: يا محمدُ أبا عبد الله؛ لأن التابع هنا مضاف.

وتقول: يا تميمُ كلَّهم، أو يا تميمُ كلَّكم، هذا توكيد معنوي لكنه مضاف، فليس فيه إلا النصب.

وتقول: يا محمدُ وأبا عبد الله؛ هذا منسوق لكنه مضاف، قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[الزمر:٤٦] ﴿اللَّهُمَّ﴾ يعني يا الله، إذًا اللهم نداء لله عز وجل، ﴿اللَّهُمَّ﴾: اللهُ: هذا منادى مبني على الضم، والميم: عوض من ياء النداء المحذوفة، ﴿فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ﴾ هذا نعت لكنه منصوب؛ لأنه مضاف.

الحالة الثالثة وهي التي بقيت: أن يكون المنادى مبنيًا والتوابع مفردة، أن يكون المنادى مبنيًا ليس منصوبًا، والتوابع مفردة ليست مضافة، فهذه يجوز لك فيها النصب والرفع، يجوز لك فيها النصب تبعًا للمحل، ويجوز لك فيها الرفع تبعًا للفظ، تقول: يا محمدُ الفاضلَ أو الفاضلُ، ويا محمدُ والضحّاكَ تعالا أو يا محمدُ والضحّاكُ تعالا، ويا تميمُ أجمعين ويا تميم أجمعون، وتقول: يا عمرُ الفاروقُ والفاروقَ إذا أردته عطف بيان، وسيأتي بيان الفرق بين البدل وعطف البيان إن شاء الله في التوابع، قال تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[سبأ:١٠] فنصب في قراءة العشرة، وقُرأ في الشواذ: ﴿وَالطَّيْرُ﴾ بالرفع.

إذا فالخلاصة في توابع المنادى: أنه يجوز لك في التوابع النصب والرفع، هذا الأصل فيها، إلا إن منع مانع، فما المانع الذي يمنع؟ إما أن تكون التوابع مضافة، والمضاف في باب النداء ليس فيه إلا النصب، أو يكون المنادى نفسه منصوبًا فيكون لفظه نصب ومحله نصب، فليس لك في التابع حينئذٍ إلا النصب، والتفصيل سبق في كلامنا آنفًا.

وقال ابن هشام في كلامه فيما قرأناه:

(ونَعْتُ أيٍّ على لفظه)

يعني أن نعت (أي) في النداء ليس فيه إلا الرفع ولا يجوز نصبه، كقولك: يا أيُها الرجلُ، ولا يجوز (يا أيُها الرجلَ) لاتفاق المسموع على ذلك، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فإن قلت: ما إعراب تابع (أي) في النداء؟ إن قلت: يا أيها الرجلُ:

- (أي): هذا منادى مبني على الضم؛ لأنه نكرة مقصودة.
- (ها): حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

فما إعراب التابع (الرجلُ)؟ فالجواب على قولين مذكورين في كتب النحو:

- الأول: أنه نعت مطلق، وهذا المشهور في كلام المتقدمين.
- والقول الثاني: التفصيل؛ فإن كان جامدًا فهو عطف بيان، وإن كان مشتقًا فهو نعت، إجراءً لقاعدة النعت وعطف البيان، فإن قلت: يا أيها المجتهدُ فـ(المجتهدُ) عطفٌ لـ(أي)، وإذا قلت: يا أيها الرجلُ فـ(الرجل) عطف بيان من (أي)؛ لأن عطف البيان هو النعت، إلا أن النعت بالمشتق وعطف البيان بالجامد.

ثم قال ابن هشام في مسألةٍ أخيرةٍ في باب النداء:

(ولك في نحو (يا زيدُ زيدَ الْيَعْمَلاتُ) فتحُهما أو ضمُّ الأول)

يعني رحمه الله أن هذا الأسلوب وهو: إذا تكرر المنادى المفرد، كقول العرب: يا زيدُ زيدَ اليعملات، ويا سعدُ سعدَ الأوس، وكقولنا: يا طلبُ طالبَ العلم، يا جامعةُ جامعةَ الإمام، ونحو ذلك، فلك فيه وجهان واردان عن العرب:

- أما الثاني منهما (زيد اليعملات): فليس فيه سوى النصب؛ لأنه مضاف.
- وأما الأول: فهو الذي فيه الوجهان الجائزان، وهما: الضم والفتح:

- فالضم: يا زيدُ زيدَ اليعملات، فـ(يا زيدُ) على الأصل: منادى مبني على الضم لأنه مفرد معين.
- و(زيدَ اليعملات) بالنصب:
  - إما لأنه منادى وحرف النداء محذوف، يعني يا زيدَ اليعملات.
  - أو أنه عطف بيان على (يا زيدُ).
  - أو مفعولٌ به على فعلٍ محذوف تقديره: يا زيدُ أعني زيدَ اليعملات.

- والوجه الثاني: الفتح، تقول: يا زيدَ زيدَ اليعملات، على أن الأصل: يا زيدَ اليعملات يا زيدَ اليعملات، ثم حذفت المضاف إليه الأول؛ لدلالة المضاف إليه الثاني.

فهذان الوجهان الجائزان في هذه المسألة التي ذكرها ابن هشام، وأما هذا الشاهد: (يا زيدُ زيدَ اليعملات) فهو جزءٌ من رجز لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه، يقول فيه:

يا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

واليعملات: جمع يعملة، وهي الناقة القوية، بهذا الضبط: يعملة، ومثل هذا الأسلوب قول جرير يهجو عمر بن لجى التيمي، يقول:

يا تَيْمَ عَدِيّ لاَ أَبَا لَكُمُ لا يُلْقَيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

ومن ذلك قول الشاعر:

يَا سَعْدُ سَعْدُ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَا سَعْدُ سَعْدُ الْخَزْرَجِيِّنَ الْغَطَارِفِ

فهذا ما يتعلق بباب النداء، قرأناه وشرحناه من قطر الندى.

ليذكر ابن هشام بعد ذلك شيئًا من لواحق النداء، ولواحق النداء متعددة، أشهرها ما ذكره ابن هشام وهي: الترخيم، والاستغاثة والندبة، فبدأ ابن هشام بالكلام على الترخيم، فقال رحمه الله تعالى:

(فصلٌ: ويجوز تَرْخِيمُ المنادى المعرفةِ، وهو حذفُ آخره تخفيفًا)

فالترخيم كما ذكر ابن هشام هو: حذف آخر المنادى تخفيفًا، فتقول في (يا مالكُ تعال): يا مالِ تعال، فتحذف الحرف الأخير، وتقول في (يا سعادُ تعالي): يا سعا تعالي، فتحذف الحرف الأخير.

فقوله: (حذفُ آخره) يدل على أن المحذوف للترخيم لا يكون إلا في آخر المنادى، والأغلب أن يكون حرفًا واحدًا كما مثّلنا قبل قليل، وقد يكون حرفين كما سنفصّل المسألة، كقولك: يا منصو في (يا منصور).

وقوله: (المنادى) يعني أن الترخيم خاصٌ في المنادى دون غيره، فلا يجوز في غير النداء أن تقول: جاء مالِ تريد (جاء مالكٌ)، إلا في ذروة الشعر.

وقوله: (تخفيفًا) هذا بيان لغرض الترخيم، فائدة الترخيم، والحقيقة أن التخفيف هو أهم فوائد وأغراض الترخيم، لكن له أغراضًا وفوائد أخرى، كالتحبب؛ وهو غرضٌ كثير في الترخيم، خاصةً عند نداء الزوجة والأولاد، فيكون الغرض من ذلك التحبب كما جاء في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يرخّم اسم عائشة فيقول: يا عائشَ تعالي، يقول: يا عائشَ، لا يقول: يا عائشةُ.

وقد يكون من الأغراض: الدلالة على الضعف كأنه عاجزٌ عن إكمال لفظ المنادى، ويمثّلنا لذلك قراءة ابن مسعود: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف:٧٧]، وقراءة الجمهور: ﴿يَا

﴿مَالِكُ﴾ بلا ترخيم، قال ابن عباس: ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم، وعلّلوا هذه القراءة بأنها تدل على ضعف أهل النار عن إكمال اسم مالك.

هنا مسألة مهمة أشار إليها ابن هشام، عرفنا أن الترخيم خاصٌ بالمنادى، لكن هل كل المنادى يُرخَّم؟ الجواب: لا، لا يُرخّم من المنادى إلا شيئان فقط، ما هما؟ الأول: العلم، والثاني: النكرة المقصودة، طيب وغيرهما؟ لا يرخّم مطلقًا، الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، المعرف بـ(ال)، النكرة غير المقصودة، هذه كلها لا تُرخّم.

والخلاصة في باب الترخيم: أن النكرة المقصودة تُرخّم في حالة واحدة: إذا كانت مختومةً بتاء تأنيث، فترخيمها يكون بحذف تاء التأنيث، مثال ذلك أن تنادي مثلًا: يا جارية، تنادي الجارية، فتقول: يا جاريةُ تعالي أو يا جاريَ تعالي، ويمثّلون لذلك بأن تنادي ثُبتًا من الناس –يعني مجموعة من الناس– فتقول: يا ثُبتُ تعالوا أو يا ثُبَ تعالوا، فهذا نداء النكرة المقفودة بالترخيم.

وأما نداء العلم –وهو الأكثر–، فنداء العلم له حالتان:

- الأولى: أن يكون مختومًا بتاء التأنيث، فترخيمه يكون بحذف تاء الترخيم مطلقًا، يعني يجوز على كل حال، فتقول في طلحة: يا طلحَ تعال، وفي معاوية: يا معاويَ تعال، وفي فاطمة: يا فاطمَ تعالي.
- وإذا لم يكن فيه تاء التأنيث: فيُرخّم بشرط أن يكون مضمومًا غير ثلاثي، بشرط أن يكون مضمومًا: يعني مبني على الضم، لو كان مبنيًا على الألف: يا محمدان، أو مبنيٌ على الواو: يا محمدون، هذا لا يُرخّم، لا بد أن يكون مضمومًا؛ يا مالكُ، يا حارثُ، وأن يكون غير ثلاثي، فلو كان ثلاثيًا نحو: يا بكر، ويا زيد، ويا هند، ويا دعد، فهذا لا يُرخّم؛ لأن الترخيم سيُجحف به، أما غير الثلاثي فإنه يُرخّم مطلقًا بحذف آخره، فتقول في (يا

مالكُ): يا مالِ تعال، وفي (يا زينب): يا زينَ تعالي، وفي (يا كمال): يا كما تعال، وفي (يا سعاد): يا سعا تعالي.

فهذه خلاصة الترخيم التي سيذكرها ابن هشامٍ فيقول:

(فذو التاء مطلقاً كـ (يا طلحُ) و (يا ثُبُ)

يقول: العلم والنكرة المقصودة متى كان فيهما تاء التأنيث فإن ترخيمهما جائزٌ مطلقًا بلا شرط، علمًا كان أو نكرةً مقصودة، ثلاثيًا كان أو أكثر، فتقول في طلحة: يا طلحَ، وفي حمزة: يا حمزَ، وفي ثُبة –بمعنى جماعة–: يا ثُب تعالوا، وفي هبة –اسم امرأة– تقول: يا هبَ تعالي، مع أنه سيبقى على حرفين، فذو التاء يجوز ترخيمه مطلقًا، وهذا كثير في كلام العرب:

أفاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّل وإِنْ كُنْتِ قَدْ أزمعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

أَفَاطِمُ لَوْ شَهِدْتِ بِبَطْنِ خَبْتٍ وَقَدْ لاَقى الهِزَبْرُ أَخَاكِ بِشْرَا

ثم قال ابن هشام:

(وغيره بشرط ضَمِّه، وعَلَمِيَّتِه، ومجاوزته ثلاثةَ أحرفٍ كـ(يا جعفُ)

غيره يقصد: غير المختوم بتاء تأنيث، فغير المختوم بتاء تأنيث لا يُرخّم إلا بثلاث شروط:

- الشرط الأول: أن يكون منادى مبني على الضم، هذا ماذا يُخرج؟ المنصوب، المبني على الضم يُخرج المنادى المنصوب، مثل: يا عبد الله، ويُخرج المنادى المبني على الألف، كـ: يا محمدان، والمبني على الواو، كـ: يا محمدٌ.
- الشرط الثاني: أن يكون علمًا، وهذا يُخرج النكرة المقصودة، مثل: يا رجلُ ويا رجالُ، بما أنه ليس فيه تاء التأنيث هذا ما يُرخّم.

- الشرط الثالث: أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف، يعني على أربع أو خمسة أو ستة أحرف، وهذا يُخرج الثلاثي، كـ: يا زيدُ، ويا بكرُ، ويا هند، ولا تؤخر، مثال ذلك: يا جعفرُ تقول: يا جعف تعال، يا حارثُ: يا حارِ تعال، ويا سالك: يا سالِ تعال، ويا كمالُ: يا كما تعال، ويا زينب: يا زينَ تعالي، ويا حنان –اسم امرأة–: يا حنا تعالي، وهكذا.

ثم قال ابن هشام:

ك(يا جعفُ) ضماً وفتحاً

ذكر أن في الترخيم لغتين:

- اللغة الأولى: يسمونها: لغة من لا ينتظر، وذلك بحذف آخر المنادى، ونقل حركة البناء إلى ما قبله، فتقول في (يا حارثُ): نحذف الثاء، ثم ننقل الضمة التي على الثاء إلى الراء التي قبلها، فنقول: يا حارُ تعال، وفي (يا زينبُ) نقول: يا زينُ تعالي.
- واللغة الأخرى: يسمونها: لغة من ينظر، وهي الأكثر في كلام العرب، تكون بحذف الآخر وإبقاء ما قبله على حاله، يعني كأن الحرف الأخير موجود، فتقول في (يا حارثُ): يا حارِ تعال، وفي (يا زينبُ): يا زينَ تعالي، نقول: لغة من ينتظر؛ لأنك إذا قلت: يا حارِ فالمستمع ما زال ينتظر الثاء، لكن إن قلت: يا حارُ وهو يعلم أنك تنادي رجل اسمه حارث، إذا قلت: يا حارُ علم مباشرةً أنك رخّمت، فلا ينتظر الثاء.

فنقول في (يا عائشةُ):

- على اللغة الأكثر: يا عائشَ تعالي. - وعلى الأخرى: يا عائشُ.

ونقول في (يا هرقل):

- على الأكثر: هرق تعال. - وعلى الأخرى: يا هرقُ تعال، وهكذا.

ثم قال ابن هشام:

(ويُحذَف من نحو (سليمانَ ومنصورٍ ومسكينٍ) حرفانِ)

ذكر ابن هشام أن الأصل في الترخيم أن نحذف الحرف الأخير فقط، لكن قد يُحذف حرفان إذا كانا ما قبل الآخر حرف مدٍ قبله أكثر من حرفين، إذا كان المنادى قبل آخر حرف مد (ألف، أو واو، أو ياء)، وحرف المد مسبوق بأكثر من حرفين: ثلاثة أو أكثر، فحينئذٍ كيف نرخّم؟ بحذف الحرف الأخير وبحذف حرف المد معًا.

مثل: (يا سلمان) نرخّم بحذف النون والألف فنقول:

- على اللغة الأكثر: يا سلمَ تعال. - وعلى الأخرى: يا سلمُ تعال.

ومثل: (يا مسكين) نريد به اسم رجل علم، لا نريد به نكرة مقصودة، مسكين من المساكين، هذا لا يُرخّم، لكن اسم رجل، فنقول حينئذٍ:

- على اللغة الكثيرة: يا مسكِ تعال. – وعلى الأخرى: يا مسكُ تعال.

وفي (يا منصور) سنحذف الراء والواو، فنقول:

- على اللغة الكثيرة: يا منصُ تعال. - وعلى اللغة الأخرى: يا منصُ تعال أيضًا

فاتفقت اللغتان هنا لأن ما قبل حرف المد مضموم، ومن ذلك عثمان ومروان ومحمود، لكن (كمال) كيف نرّخمه؟ يُرخّم بحذف الحرف الأخير قط دون المد؛ لأن ما قبل المد حرفين، فلو حذفنا الحرف الأخير والمد أجحفنا الكلمة، نقول: يا كما تعال، و(سعاد): يا سعا تعالي، و(سعيد): يا سعي تعال.

من الشواهد على ذلك قول الفرزدق:

يَا مَرْو إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحباء وربّها لم ييأس

وقول الآخر:

قِفي فَانظُري أَسماءُ هَل تَعرِفينَه أَهَذا المُغيريُّ الَّذي كانَ يُذكَرُ

يريد: (يا أسماء) لكنه رخّم، طبعًا رخّم بحذف الهمزة والألف، فحذف حرفين.

ثم قال ابن هشام:

(ومن نحو مَعْدِيْكَرِبَ الكلمةُ الثانيةُ) هذا معطوف على قوله: (ويُحذَف من نحو (سليمانَ)) يعني يُحذف من نحو (سلمان) حرفان، ويُحذف من نحو (معديكرب) الكلمة الثانية، يعني أن المركّب المزجي عند ترخيمه يكون ترخيمه بحذف الكلمة الثانية كلها:

- فعندما ننادي رجلًا اسمه (معديكرب) ونرّخم نقول: يا معدي تعال، على اللغتين.
- وعندما نرّخم (يا حضر موت) سنقول: يا حضرَ إني آتٌ إليكِ، أو يا حضرُ إني آتٌ إليكِ.
- وفي (بعلبك) نقول: يا بعلَ، ويا بعلُ، وفي (خالويه) نقول: يا خالَ ويا خالُ، وهكذا.

وهنا تنبيه: لماذا لم يتكلم ابن هشام على ترخيم المركب الإضافي؟ بينما تكلم على المركب المزجي؟ أما المركب الإضافي فلا يُرخّم أصلًا؛ لأن الترخيم كما عرفنا خاصٌ بالعلم المضموم، أما العلم ولو كان مضافًا مركبًا إضافيًا كـ عبد الله- فهذا منصوب، لا يُضم.

طيب والمركب المزجي؟ المركب المزجي لا، عند ندائه سيُضم، ستقول: يا معديكربُ تعال، يا حضرموتُ؛ لأن المركب المزجي يجب على الكلمتين في حكم الكلمة الواحدة، بخلاف المركب الإضافي فكل كلمة تبقى على قوتها وانفرادها، لكن نضيف إحداهما إلى الأخرى.

فهذا ما يتعلق بباب الترخيم، لينتقل ابن هشام رحمه الله إلى الاستغاثة والندبة، وهما أيضًا من توابع النداء.

فبدأ ابن هشام رحمه الله بالكلام على الاستغاثة فقال:

(فصلٌ: ويقول المستغيثُ: (يَالَـله للمسلمينَ) بفتح لام المستغَاث به، إلا في لام المعطوفِ الذي لم يتكرر معه (يا)، نحوُ (يا زيدُ لعمرٍو) و (يا قومِ للعجبِ العجيبِ)

أسلوب الاستغاثة هو: نداء من يُخلّص من شدة أو يعين على دفعها، وجدت شدة أو مصيبة نزلت على شخصٍ ما، فأردت من آخر أن يساعده، إما أن يخلّصه من هذه الشدة أو يعينه على دفعها، فإذا أردت الأسلوب المعتاد غير المباشر، فتقول: يا محمدُ ساعد خالدًا، أو يا محمدُ أغث خالدًا، هذا أسلوب يعني عام، ليس له حكم وأسلوب خاص في اللغة.

إنما هذا الباب معقودٌ لأسلوبٍ خاص مطرد وارد عن العرب، وسمّاه النحويين: أسلوب الاستغاثة، كما عرّفناها قبل قليل، ومن الواضح أنها غير الاستغاثة الخاصة بالله سبحانه وتعالى في العقيدة، مما لا يستطيع عليه غير الله، لكنهم سموا هذه بالاستغاثة يعني المعاونة والمساعدة ونحو ذلك، كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما طُعن: يا لله للمسلمين، يعني: يا الله أغث المسلمين، لو قال: يا الله أغث المسلمين هذا كلام معتاد، ولم يأتِ على هذا الأسلوب الخاص بالاستغاثة، وتقول: يا لزيدٍ لخالدٍ، يعني يا زيدُ أغث خالدًا:

- يا: حرف استغاثة.
- الله: المستغاث به.
- المسلمين: المستغاث له.

فأركان الاستغاثة ثلاثة:

- حرف الاستغاثة وهو (يا) خاصةً دون بقية أحرف النداء.

- والركن الثالث: (المستغاث له) ويكون مجرورًا بلامٍ مكسورة (لِلمسلمين)، يا لِزيدٍ لخالدٍ، فالمستغاث له دائمًا يكون مجرورًا بلامٍ مكسورة.
- بقي الركن الثاني وهو: المستغاث به، وله ثلاثة استعمالات:

- الاستعمال الأول: جرّه بلامٍ مفتوحة، وهذا هو الأكثر، نحو: يا للهَ للمسلمين، يا لَزيدٍ لخالدٍ.
- الاستعمال الثاني: حذف اللام وزيادة ألفٍ في آخره، فنقول: يا زيدا لخالدٍ، نحذف اللام ونأتي بألف آخر المنادى المستغاث به، فنقول: يا زيدا لخالدٍ، كقول الشاعر:

يَا يَزِيدَا لآمُلٍ نَيلَ عِز وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

يعني يا يزيد أغث آملًا.

- الأسلوب الثالث: حذف اللام ومعاملته معاملة المنادى، فنقول: يا زيدُ لخالدٍ، وهذا أقلها، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلاَ يَا قَومِ لِلعَجَبِ العَجِيبِ وللغفلات تَعْرِضُ للأريب

إذًا فالاستغاثة أسلوبٌ خاص، وهي أن تنادي من تطلب منه أن يغيث غيره فيخلصه من الشدة أو يدفعها عنه، وأشهر أساليبها: أن تأتي بالمستغاث به مجرورًا بلامٍ مفتوحة، وله أسلوبان آخران أقل من ذلك.

ثم ذكر ابن هشامٍ الندبة، فقال:

(والنادب: (وا زيدَا، وا أميرَ المؤمنينَا، وا رأسَا) ولك إلحاق الهاء وقفاً)

قوله: (والنادب) معطوفٌ على قوله: (المستغيثُ) في قوله: (ويقول المستغيثُ) يعني يقول المستغيث: كذا وكذا، ويقول النادب: كذا وكذا، لكنه اختصر.

أسلوب النُدبة المراد به: هو نداء المتفجّع عليه، أو المتوجّع منه، المتفجّع عليه كميت أو إنسان أُصيب بمصيبة أو نحو ذلك، مثلًا من العقلاء أو غير العقلاء، لو أُصيب الدين مثلًا أو اللغة العربية أو بيتك أو نحو ذلك أو سيارتك، فتتوجع على ذلك، أو المتوجّع منه الذي يؤلمك: رأسك، ظهرك، نحو ذلك، فنداء هذين الشيئين يسمونه ندبة، فالمُتفجّع عليه نحو: واإسلاماه، وكقول جرير لعمر بن عبد العزيز بعد وفاته:

حَمَلتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عمرا

ينبده، لا يناديه.

والمتوجع منه كقولك: وارأساه، واظهراه إذا آلمك، إذًا فأسلوب الندبة ركنان:

- الأول: حرف الندبة، وهما حرفان: الأول: (وا) وهو الأكثر والأشهر، والثاني: (يا) بشرط عدم الإلباس بالنداء المعتاد.
- والركن الثاني: المندوب، ويجوز فيه استعمالان:

- الاستعمال الأول: كالمنادى المعتاد وهذا قليل، كأن تقول: واعمرُ، وارأسُ، واإسلام.
- والآخر وهو الأكثر والأشهر: زيادة ألفٍ في آخره، تقول: واعمرا، واإسلاما، واظهرا، وهكذا.

ثم قال ابن هشام:

(ولك إلحاق الهاء وقفاً)

يعني: يجوز إذا وقفت على المندوب أن تُلحق هاءً بعد ألف الندبة عند الوقف دون الوصل، فتقول: واعمرا أو واعمراه، واإسلاما أو واإسلاماه، واظهرا أو واظهراه، هذه الهاء يسمونها الوقف، وهي هاء ساكنة، والغرض منها والفائدة منها إظهار الألف قبلها.

وعند الوصل يجب حذف الهاء، فتقول: يا عمرا رحمك الله، لكن في الشعر يجوز أن تُثبت هذه الهاء وتُضم، كقول الشاعر:

وَاحَرّ قَلْباهُ ممّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بجِسْمي وَحالي عِندَهُ سَقَمُ

والنُدبة: ألف الندبة قد تلحق آخر لمنادى المضموم، كقوله: يا عمرا، أو المنصوب المضاف كقولك مثلًا في ندبة صديق محمدٍ، تقول: يا صديق محمداه، أو ندبة أمير المؤمنين: يا أمير المؤمنينا، وقد تلحق الصفة فتقول: يا محمد الفاضلا، أو يا محمدُ الفاضلاه، ونحو ذلك، فهي ألف وهاء عند الوقف، لبيان أن النداء ليس نداءً معتادًا وإنما هو نداء ندبة.

فهذا ما يتعلق بالنداء وبلواحقه، وبه ينتهي الكلام عن المفعول به، فبعد أن انتهى ابن هشام رحمه الله من الكلام عن المفعول به وأدخل فيه المنادى انتقل إلى المفعول الثاني وهو: المفعول المطلق.

قال رحمه الله:

(والمفعولُ المطلقُ، وهو المصدرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عليه عاملٌ من لفظه ك(ضربْتُ ضربًا)، أو من معناه ك(قعدت جلوسًا)

سبق في شرح المبتدأين شرح المفعول المطلق، وأنه من أوضح الأبواب، وله علاقةٌ قويةٌ باللفظ؛ لأنه المصدر المنصوب بعد فعله، فبان من الشرح أنه لا يكون إلا مصدرًا ومنصوبًا، وأن يُسبق بفعله، والأمثلة على ذلك كثيرة كقوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[النساء:١٦٤]، ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾[المزمل:٤]، ﴿وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا﴾[الأحزاب:٧٠]، ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا﴾[الإسراء:٧٠]، ﴿وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى﴾[الأحزاب:٣٣]، وكقول الشاعر:

دَعِ العَبَرَاتِ تَنهَمِرُ انْهِمَارَا ونارَ الوجدِ تستعرُ استعارا.

وهو كثيرٌ في كلام العرب.

ونبّه ابن هشام في التعريف إلى أن الفعل الذي ينصب لمفعول المطلق قد يكون من لفظه كأكثر ما سبق، وقد يكون من معناه؛ يعني أن معنى الفعل ومعنى المفعول المطلق في الإجمال واحد، كقولك: قعدت جلوسًا، أو قمت وقوفًا، فمعنى الجلوس والقعود في الإجمال واحد وإن كان يختلف في التفصيل، ومن ذلك: تكلمت كلامًا، فإن (كلامًا) ليس مصدر (تكلمت) ليس كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، فالتكليم مصدر كلّم: كلّم-يكلّم- تكليمًا، مثل حطّم يحطّم تحطيمًا، أما (الكلام) فهو اسم مصدر؛ لأنه لا يوافق الفعل في الحروف، فنقول حينئذٍ: إن الفعل الذي نصبه ليس فعله، ليس من لفظه ولكن من معناه؛ لأن التكلم والكلام من معنى واحد.

وكذلك: اغتسلت غسلًا، بخلاف اغتسلت اغتسالًا، فاغتسلت اغتسالًا الذي نصب (اغتسالًا) فعله (اغتسل)، ولكن اغتسلت غسلًا (غسلًا) فعله (غسل) لا (اغتسل)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾[نوح:١٧]، ولو أتى بمصدر الفعل المذكور لكان يُقال في الكلام: أنبتكم إنباتًا، لكنه قال: أنبتكم نباتًا، مع أن النبات مصدر (نبت: نباتًا) لأن النبات والإنبات بمعنى واحد.

وأنبه هنا إلى أن المفعول المطلق هو مفعول الفعل الحقيقي، وبقية المفاعيل ليست مفاعليه الحقيقية، فلهذا تجد أننا في كل المفاعيل نقيّدها، هذا مفعولٌ به: يعني وقع الفعل عليه، يعني الفعل شيء والمفعول به شيءٌ آخر، فالمفعول به وقع عليه، أو مفعولٌ فيه: في زمانه أو في مكانه، يعني هذا زمان أو مكان والفعل شيء، فالفعل شيء والزمان والمكان شيء آخر، وهكذا، أما المفعول المطلق فهو المفعول الحقيقي للفعل، لأنه هو الفعل، فقولك: جلست جلوسًا: (الجلوس) هو معنى جلست، فأنت إذا قلت: (جلست) يعني ماذا فعلت؟ الجلوس، مهما

قلت: (حفظت) يعني فعلت الحفظ، وهكذا، فمهما قلت: (حفظت) يعني أنك حفظت حفظًا، ما حفظت أكلًا أو حفظت جلوسًا، حفظت حفظًا يعني فعلت حفظًا، وهكذا.

ثم ذكر ابن هشام شيئًا من أحكام هذا الباب فقال:

(وقد ينوب عنه غيره ك(ضربتُه سوطاً)، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، ﴿فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ﴾، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾

سبق في التعريف أن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا، وذكر ابن هشامٍ هنا أن المصدر قد ينوب عنه غيره في الانتصاب على المفعول المطلق، وهذا النائب عن المصدر لا بد أن يكون بينه وبين المصدر علاقةٌ ومناسبة، وأشهر الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق أربعة أشياء: الأول: صفته، فأنت إذا قلت مثلًا: انتظرت انتظارًا طويلًا، فـ(انتظارًا) مصدر (انتظر)، وقد انتصب هنا مفعولًا مطلقًا، و(طويلًا) صفة المصدر، ثم يجوز لك في الكلام أن تقول: انتظرته طويلًا، فحذفت المصدر وأقمت صفته مقامه فأخذت إعرابه فانتصب على المفعول المطلق، وعلى ذلك نقول في الإعراب: (طويلًا) مفعولًا مطلق، ولا نقول: صفة؛ لأن الموصوف إذا حُذف أخذت الصفة حكمه وإعرابه.

وهذا الحكم في كل الأبواب ليس هنا فقط، في المفعول به يقول: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف:٨٢]، ما إعراب ﴿الْقَرْيَةَ﴾؟ مفعول به، مع أن المعنى والتقدير: اسأل أهل القرية، أهل: مفعول به، والقرية: مضافٌ إليه، ثم حذفنا المضاف وقام المضاف إليه مقامه، وكقوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[سبأ:١١] ما إعراب ﴿سَابِغَاتٍ﴾؟ مفعول مطلق، ولا نقول: صفة لمفعول مطلق محذوف والتقدير: اعمل دروعًا سابغاتٍ، مع إن هذا هو المعنى، لكن حذف المفعول المطلق وقام النعت –الصفة– أخذت مقامه، وهكذا.

ومن ذلك أن تقول: ضربته شديدًا، تعني: ضربًا شديدًا، وتقول: اجلس هنا دائمًا، يعني: اجلس هنا جلوسًا دائمًا، وتقول: قلت له أحسن القول، يعني: قلت له قولًا أحسن القول، قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُون﴾[الجمعة:١٠] ﴿كَثِيرًا﴾: هذا مفعول مطلق، وكان في الأصل صفة لمفعول مطلق، وقد صُرِّح به في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾[الأحزاب:٤١]، وهكذا.

الثاني مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: كلمة (كل) و(بعض) المضافتين إلى المصدر، كقولك: انتظرته بعضَ انتظارٍ، فـ(بعض) مفعول مطلق وهو مضاف، و(انتظار): مضافٌ إليه، وتقول: صبرت عليه كل الصبر، ومثال ابن هشام: ﴿فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ﴾[النساء:١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيل﴾[الحاقة:٤٤].

والثالث مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: عدده المضاف إلى المصدر، كأن تقول: ضربته خمسين ضربةً، عدده المميز بالمصدر، كقولك: ضربته خمسين ضربةً، المصدر: ضربته ضربةً، لكن هنا جاء العدد فوقع موقع المفعول المطلق، (ضربته خمسين) ثم ميّزته بـ(ضربة) فصار فيه علاقة ومناسبة بين المصدر وبين ما ناب في الانتصاب عن المفعول المطلق، قال تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[النور:٤] وهذا الذي مثّل لنا به ابن هشام لهذه المسألة.

والرابع مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: آلته، الآلة التي يُعمل بها العمل، كقولك: ضربته سوطًا، فالأصل: ضربته ضرب سوطٍ، ثم حذفت المصدر وأقمت آلته مكانه فانتصب انتصابه، وكقول الناس اليوم: ضربته كفًا، ويمكن أن نقيس على ذلك من يقول: قتلته سيفًا، وما إلى ذلك.

وهنا تنبيه: وهو أن بعض المعاصرين يسمي ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق: نائب مفعول مطلق، وهذا ليس بصحيح، ولا يذكره أحدٌ من النحويين، ليس في النحو

شيء اسمه نائب مفعول مطلق، وإنما هو من الأمور التي ارتأى بعض المعاصرين أنه أسهل، لكنه يجعل الطالب لا يفهم حقيقة المسألة، وهو أن هذا النائب لم ينب عن المفعول المطلق وإنما ناب عن المصدر، فانتصب مباشرةً بالمفعولية المطلقة فناب عن المفعول المطلق، فليس هناك نائب في النحو إلا نائب الفاعل.

ثم نبه ابن هشام على شاهد قد يُظن أنه من هذه المسألة، فقال: (وليس منه ﴿وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً﴾[البقرة:٣٥]) يعني ليس مما ناب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة هذه الآية؛ لأنه يرى أن التقدير ليس: وكلا منها أكلًا رغدًا، ثم حذفنا المصدر وأقمنا الصفة مكانه، ولكنه يرى أن ﴿رَغَداً﴾: حال، حال من مصدر الفعل ﴿وَكُلاَ﴾ يعني: كلا من الجنة أكلًا حال كونه رغدًا.

وهو في هذا متابعٌ لسيبويه وكثير من النحويين في تعليلهم هذا الإعراب تعليلًا معنويًا، ولكن كثيرًا من المحققين أجازوا في الآية الوجهين: أن تكون حالًا من مصدر الفعل المذكور، وهذا أقوى في المعنى، ويجوز أن تكون صفةً نابت عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة بمعنى: وكلا منها أكلًا رغدًا.

فهذا ما يتعلق بالمفعول المطلق، ثم انتقل بعده إلى المفعول له، فقال رحمه الله:

(والمفعولُ له: وهو المصدر المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً، ك(قمْتُ إجلالاً لك)

المفعول له يُسمى أيضًا: المفعول من أجله، ويُسمى المفعول لأجله، وسبق شرحه أيضًا من قبل، إلا أن ابن هشام في هذا التعريف كما سمعنا زاد قيودًا يُحتاج إلى أن نشرحها؛ إذ قال: (وهو المصدر المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً) فالنحويون يشترطون في المفعول لأجله أربعة شروط:

- الشرط الأول: أن يكون مصدرًا.
- والشرط الثاني: أن يكون معللًا؛ يعني دالًا على التعليل، وهذا واضح.
- والشرط الثالث: أن يشارك الحدث الذي علله في الوقت، يعني يكون وقتهما واحدًا، كلاهما في الماضي أو كلاهما في الحال أو كلاهما في الاستقبال.
- والشرط الرابع: أن يشارك الحدث الذي علله في الفاعل، فيكون فاعلهما واحدًا لا مختلفًا.

نحو: جئت احترامًا لك، فالمجيء حدث في الماضي، واحترامك له حدث في الزمن الماضي، والجائي أنا والمحتَرِم أنا، فأنا الفاعل لهما.

بخلاف قولك:

- جئتك للعسل، فلا يجوز هنا أن تنصب وتقول: جئتك العسلَ؛ لأن العسل اسم وليس مصدرًا.
- ولا تقول: جئتك اليوم إكرامك غدًا؛ لأن المجيء زمانه اليوم والإكرام غدًا، فتقول: جئتك اليوم لإكرامك غدًا، فتجر باللام وتصرّح بها.
- ولا تقول: جئتك حب ولدي إياك، وإنما تقول: جئتك لحب ولدي إياك؛ لأن الجائي أنا والذي فعل المفعول لأجله وهو الحب: ولدي، فاختلفا في الفاعل.

وسيشرح ابن هشام ذلك إن شاء الله، ونقرأه بعد الصلاة، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس العاشر (الجزء الثاني):

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فقد بدأنا بباب المفعول له، وقرأنا تعريفه عند ابن هشام وشرحناه، وعرَفنا من التعريف أن النحويين يشترطون في المفعول له أربعة شروط، فإذا توافرت صحَّ أن ينتصب المفعول له على المفعولية لأجله.

♦ فإذا انتفت هذه الشروط أو بعضها، فكيف يكون الحكم؟ بيَّن ذلك ابن هشامٍ فقال:

"فَإِنْ فَقَدَ الْمُعَلِّلُ شَرْطًا جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾[البقرة:٢٩]"، (وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ)، (وفَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا)".

يعني أن الاسم إذا فقد شرطًا من هذه الشروط الأربعة التي ذُكِرت في التعريف فلا يجوز أن ينتصب على أنه مفعولٌ له، وإن دلَّ على التعليل، بل الواجب حينئذٍ أن يُجَر بحرفٍ من أحرف التعليل وأشهرها اللام.

فمثال الفاقد لشرط المصدرية: قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[البقرة:٢٩] فالمخاطبون علَّة خلق الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، ومع ذلك لم يصِح أن ينتصبوا مفعولًا له؛ لأنهم ليسوا بمصدر بل ضمير.

ومثَّلنا لذلك من قبل؛ كأن تقول: (جئتُكَ السمنَ)، أو (جئتُكَ العسلَ) فلا يصح؛ لأن السمن والعسل أسماءٌ غير مصادر، فيجب أن تجرُّها باللام؛ (جئتُكَ العسلِ)، أو بـ (مِنْ) (جئتُكَ من أجلِ العسلِ).

ومثال الفاقد لاتحاد الزمان: كأن تقول للطلَّاب: (استذكروا للنجاحِ) فالنجاح مصدر وهو علَّةٌ للاستذكار، ولكن زمانه ليس زمان الاستذكار، ولا مشاركٌ له في الوقت، بل الاستذكار زمانه قبل زمان النجاح، فلا يصح حينئذٍ أن ينتصِب بل تجرُّه باللام.

وكقول الشاعر:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

فالنوم علَّة النض، وهو نزع الثياب، ولكن زمان النوم وزمان النض مختلف، فنضُّ الثياب يكون قبل النوم، فلا يصح حينئذٍ أن ينتصِب على أنه مفعولٌ له، وإنما يُجَر بحرف تعليل.

ومثال الفاقد لاتحاد الفاعل: كأن يقول الأستاذ للطلَّاب: (شرحتُ للنجاحِ)، أو (شرحتُ للفَهمِ) فالفهم والنجاح مصدران، ولكن الفاعل مختلف، فالفعل (شرحتُ) فاعله المتكلِّم الأستاذ، والنجاح والفَهم فاعلهما الطلَّاب؛ يعني لتفهموا، أو لتنجحوا؛ فلا يصح حينئذٍ أن ينتصِب على أنه مفعولٌ له.

وكقول الشاعر الذي ذكره ابن هشام:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ

فالذكرى يعني التذكُّر، علَّة العرو يعني الإصابة، يقول: إني تُصيبني إذا تذكَّرتُكِ هزَّةٌ، فالتذكُّر الذكرى علَّةٌ للعرو، ولكن الفاعل مختلف، ففاعل الذكرى للتذكُّر المتكلِّم، أقول: أنا إذا تذكَّرتُك، وفاعل العرو الإصابة، الهِزَّة هي التي تعروه، فلا يصح حينئذٍ أن ينتصِب بل يُجر بحرف تعليل.

فهذا ما يتعلَّق بباب المفعول له.

♦ لينتقل إلى مفعولٍ آخر وهو المفعول فيه: والمفعول فيه كما شرحنا هو المشهور أيضًا بظرف الزمان وظرف المكان، فقال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"وَالمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ مَا سُلِّطَ عَلَيْه عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى (فِي) مِن اسْم زَمانٍ كَـ (صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيس) أَوْ (حِينًا)، أَوْ (أَسْبُوعًا)".

والمفعول فيه:

- يشمل المفعول في زمانه ويُسمى ظرف الزمان.
- ويشمل المفعول في مكانه ويُسمَّى ظرف المكان.

والذي قرأناه هو تعريفٌ من ابن هشام للمفعول في زمانه المسمَّى ظرف الزمان، وقد شرحنا من قبل المفعول فيه بقسميه: ظرف الزمان، وظرف المكان، وعندما قرأنا التعريف وجدنا أن ابن هشام لم يزِد شيئًا على ما شُرِح في نحو المبتدئين.

إلا أن تمثيل ابن هشام بهذه الأمثلة الثلاثة مقصود كما سيأتي؛

- فتمثيله بـ (صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيس) تمثيلٌ لاسم زمانٍ مختصٍ بالإضافة؛ يعني ليس مبهمًا.
- وتمثيله لـ (حِينًا) يُريد (صُمْتُ حينًا)، تمثيله لاسم الزمان المبهم (حِينًا) لم يُخصِّص لا بوصف ولا بإضافة.
- وتمثيله بـ (أَسْبُوعًا) أي (صمتُ أسبوعًا) تمثيلٌ لاسم الزمان المخصَّص والمقيَّد بالعدد.

يُريد أن يقول: إن اسم الزمان بكل أنواعه يصحُّ أن يقع ظرف زمان إذا كان بمعنى (في) سواءٌ أكان مبهمًا، أم كان مختصًا بإضافة، أو وصف، أو بعدد.

بخلاف ظرف المكان الذي سيأتي فإنه أضيق؛ لأنه لا يكون إلا باسم المكان المبهم دون اسم المكان المحدود كما سيأتي.

♦ ثم ذكر ابن هشام ظرف المكان فقال: "أَوِ اسْمِ مَكانٍ مُبْهَم" عطفًا على التعريف السابق؛ أي أن ظرف المكان لا يكون إلا مبهمًا؛ لأنه قال: (اسْمِ مَكانٍ مُبْهَم)، والمراد بالمبهم هو الذي لا يختصُّ بحدودٍ معروفة، أو بعددٍ معروف.

فلا يصح أن تقول: (جلستُ بيتًا)؛ يعني في بيتٍ، أو (صليتُ مسجدًا) يعني في مسجد، أو (درستُ جامعةً) يعني في جامعة، أو (مشيتُ شارعًا) يعني في شارع؛ لأن هذه ليست مبهمة بل محدودة، محدودة يعني لها حدود، فالمسجد معروف، هذا المسجد له حدود، والشارع معروف حدوده معروفة، والبيت وهكذا.

أما ظرف الزمان المبهَم فهو الذي ليس له حدود، لو سألتك عنه ما تستطيع أن تُحدِّده؛ كقولنا: (أمام) أين الأمام؟ ما تستطيع أن تُحدِّده؛ لأنه مختلف نسبي، بخلاف المسجد، المسجد معروف، هو المكان الذي حُدِّد وعُيِّن لإقامة الصلاة فيه مثلًا، البيت الذي يبيت فيه الإنسان، وهكذا.

♦ ثم ذكر ابن هشام أن اسم المكان المبهم الذي يجوز أن ينتصِب على الظرفية المكانية محصورٌ في ثلاثة أشياء فقال:

"وَهُوَ الجِهَاتُ السِّتُّ كَـ (الأَمَام، وَالفَوْقِ، وَاليَمِينِ) وَعَكْسِهِنَّ وَنَحْوِهِنَّ كَـ (عِنْدَ، وَلَدَى)، والمَقَادِيرِ كَـ (الفَرْسَخِ)، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ كـ (قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ)".

فذكر -رَحِمَهُ الله- أن اسم المكان المبهَم الذي يصح أن يقع ظرف مكان منحصرٌ في هذه الأشياء الثلاثة.

فالأول: الجهات الست، والمراد بها: الجهات الستة النسبية وليست الجغرافية، النسبية: يعني (أمام، وخلف، وفوق، وتحت، ويمين، ويسار)، أسماء الجهات النسبية؛ لأنها تختلف بالنسبة إلى

المضاف إليه، (أمامَ زيد) يختلف عن (أمام عمر) وهكذا، بخلاف الجهات الجغرافية؛ فالشمال دائمًا اتجاهه واحد، والجنوب والشرق والغرب وهكذا.

وما في معناها: يعني كل ما دلَّ على مكانٍ مبهم، مثل: (عِنْدَ) تختلف باختلاف المضاف إليه؛ (عندَ محمد) يختلف (عندَ زيد) يختلف (عند المسجد).

كذلك (لدى)، وكذلك (قبل، وبعد) إذا أُضيافا إلى مكان؛ كقولك: (أنتظرُكَ قبلَ القريةِ)، أو (أنتظرُكَ بعد المسجد) وهكذا.

فتقول في الجهات النسبية: (جلستُ أمام الأستاذ)، و(صليتُ خلف الإمام)، و(استرحتُ تحت الشجرة)، وهكذا.

الأمر الثاني من أسماء المكان المبهمة: المقادير، ما دلَّ على مقدار؛ كـ (سافرتُ ميلًا)، أو (مشيتُ فرسخًا)، أو (تقدَّم شبرًا) فهذه مقادير يصح أن تنتصب على الظرفية المكانية؛ لأنها مبهمة، فإن الميل وإن كان معروف المقدار لكنه غير معروف المكان، ونحن نسأل عن الإبهام المكان، أين مكان الميل؟ يختلف، أمر نسبي، ميلك الذي مشيته يختلف عن ميلي وهكذا.

والثالث من أسماء المكان المبهمة: ما صيغ من مصدر عامله؛ يعني اسم المكان الذي صيغ من الفعل الواقع فيه، فهذا يُدرَس في الصرف، اسم المكان، واسم الزمان، فالمكان الذي يُفعَل فيه الجلوس نُسميه من هذا الفعل (مجلِس)، (مجلِس) اسم مكان للجلوس، والمكان الذي يُفعَل فيه القعود نُسميه (مقعَد)، والمكان الذي يُفعَل فيه الوقوف نُسميه (موقِف) وهكذا، اسم مكان.

فإذا أتيت باسم المكان هذا والذي وقع فيه فعله وليس شيئًا آخر، فحينئذٍ يكون من الأسماء المبهمة التي يصح أن تنتصب على الظرفية المكانية.

كقولك: (جلستُ مجلِسَ زيدٍ) ما معنى: (جلستُ مجلِسَ زيدٍ) على أن مجلِس اسم مكان؟ يعني جلستُ في المكان الذي جلس فيه زيد، ليس (جلستُ جلوس زيد)، ليس مصدرًا ميميًّا بمعنى المصدر، وإنما اسم مكان.

أو (قعدتُ مقعدَ عمروٍ) يعني قعدُت في المكان الذي قعدَ فيه عمرو، قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[الجن:٩] يعني في مقاعد.

فهذا ما يتعلَّق بالمفعول فيه بنوعيه.

♦ ثم انتقل ابن هشام إلى المفعول معه فقال:

"وَالمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ اسْمٌ فَضْلةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى المَعِيَّةِ، مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ كـ (سِرْتُ وَالنِّيلَ)، و(أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ)".

وسبق الكلام على شرح المفعول معه، إلا أن ابن هشامٍ هنا زاد في التعريف قيودًا تحتاج إلى شرحٍ وتعليق، فقوله: (اسْمٌ) يُخرِج الفعل حتى ولو وقع هذا الفعل بعد واو المعيَّة؛ كقولهم: (لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن)؛ يعني مع شُربِكَ اللبن، فالفعل هنا لا يُسمى مفعولًا معه.

وقوله: (فَضْلةٌ) يعني لا عُمدَة، وهذا يُخرِج نحو قولهم: (اختصمَ زيدٌ وخالدٌ) فخالد وقع بعد واو بمعنى (مع)؛ يعني اختصم زيد مع خالد.

لكن (خالد) الواقع بعد هذه (الواو) عمدة؛ لأن الفعل اختصم يدل على مفاعلة، والمفاعلة لا تقع إلا من طرفين فأكثر، فالمعطوف والمعطوف عليه هنا عمدة؛ لأن الفعل يحتاج إلى طرفين، فلا يصح أن تقول: (اختصمَ زيدٌ) وتسكت؛ كقولك: (ذهبَ زيدٌ)، و(نجحَ زيدٌ).

وقوله: (بَعْدَ وَاوٍ) يُخرِج ما بعد كلمة (مع)؛ كقولك: (جاءَ زيدٌ مع خالدٍ) فهذا لا يُعدُّ مفعولًا معه.

وقوله:

(أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى المَعِيَّةِ)

ليُخرِج نحو قولنا: (جاءَ زيدٌ وخالدٌ) واو العطف، فإن واو العطف يقولون: تدل على مطلق التشريك؛

- ولا تقتضي أنَّ المعطوف بعد المعطوف عليه.
- ولا أن المعطوف قبل المعطوف عليه.
- ولا أن المعطوف مع المعطوف عليه.

لا تقتضي شيئًا من ذلك، بل قد يكونَا فعلَ الفعل في وقتٍ واحد (جاءَ زيدٌ وخالدٌ) يعني معًا، فتقول: (جاءَ زيدٌ وخالدٌ).

قد يجيء زيدٌ وبعد مدَّة يجيء خالد، فتقول: (جاءَ زيدٌ وخالدٌ) أو العكس، يكون المعطوف خالد هو الذي جاء أولًا، ثم جاء زيد فتقول: (جاءَ زيدٌ وخالدٌ) فهذه العبارة صالحةٌ لكل هذه المعاني، فليست نصًّا في المعيَّة، وكان الأكثر فيها أن الأول قبل الثاني لكن لا تقتضيه، لا تقتضي هذا المعنى؛ فلهذا اشترط أن تكون نصًّا في المعيَّة.

ثم قال:

(مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ)

ليُخرِج نحو قولهم: (كلُّ رجلٍ وضيعته) هذا الأسلوب، (كلُّ جنديٍّ وسلاحهُ)، (كلُّ عالمٍ وطريقته) فالواو هنا أيضًا واو معيَّة، ونص في المعيَّة؛ يعني (كلُّ رجلٍ مع ضيعته)، والخبر كما درسنا في المبتدأ والخبر محذوف وجوبًا يُقدَّر بما يدل على الاقتران والتلازُم؛ يعني (كلُّ رجلٍ

وضيعته) مقترنان أو متلازمان، لكن (وضيعتُه) مسبوقة بمضاف ومضاف إليه، لم تُسبَق بفعلٍ، ولا بما فيه معنى الفعل، والذي فيه معنى الفعل هي الأسماء العاملة عمل الفعل وستأتي.

والذي اجتمعت فيه الشروط؛ كقولك: (سِرتُ والنِّيلَ) يعني فعلت هذا الفعل بصحبة النيل، أو (سَرْيتُ والقمَرَ)، أو (مشيتُ والصحراءَ)، أو (تمشيتُ والشاطئَ) فهذا المفعول معه وقع بعد واو، هذه الواو نص في المعيَّة، وقد سُبقت بفعل، أو بما فيه معنى الفعل؛ كقولك: (أنا سائرٌ) ونحو ذلك.

♦ ثم بيَّن ابن هشام حالات الاسم الواقع بعد الواو؛ لأن الواو هذه يُحتمَل أن تكون واو معيَّة، ويُحتمَل أن تكون واوًا عاطفة، فبيَّن متى يجب أن تكون للمعيَّة، ومتى يجب أن تكون عاطفة، ومتى يجوز الأمران، فقال: "وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ"؛ يعني على أن الواو للمعيَّة، وما بعدها مفعولٌ معه.

"وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ؛ كَقَوْلِكَ: (لاَ تَنْهَ عَنِ خُلُقٍ وَإِتيَانَهُ)، وَمِنْهُ: (قُمْتُ وَزَيْدًا)، (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا) عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَتَرَجَّحُ فِي نحْوِ قَوْلِكَ: (كُنْ أَنْتَ وزَيْدًا كالأَخِ)، ويَضْعُفُ فِي نَحْوِ: (قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو)".

فبيَّن حالات الاسم بعد الواو؛

- فقد يجب أن تنصِب هذا الاسم على أنه مفعولٌ معه.
- وقد يجوز فيه الانتصاب على المفعول معه، وأن يكون معطوفًا على ما قبله.
- وقد يكون العطف هو الأفضل والأحسن، والنصب على المفعول معه ضعيف.

فبدأ بوجوب النصب على أنه مفعولٌ معه، وذلك عند وجود موجبٍ له، سواءٌ كان هذا الموجِب معنويًّا أم كان لفظيًّا؛

فالموجب المعنوي نحو: (لاَ تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتيَانَهُ)، (لا تَنْهَ عن القبيحِ) ينهاك (لاَ تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتيَانَهُ) الواو للمعيَّة، وإتيانه: مفعول معه، يعني لا تنه عن القبيح مع إتيانك إياه، يستقيم هذا المعنى إذن مفعول معه، والواو للمعيَّة بمعنى (مع).

لكن ما يصح أن نجعل الواو عاطفة لفساد المعنى؛ لأن المعنى سيكون حينئذٍ (لاَ تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَلا تَنْهَ عن إتيَانِ القبيح) هذا لا يصح، فلا يصح أن تكون الواو عاطفة؛ لأن العاطفة تُشرِّك، تجعل ما بعدها في حكم ما قبلها.

والموجب اللفظي نحو: (قمتُ وزيدًا)، و(مررتُ بكَ وزيدًا) فـ (قمتُ وزيدًا) التاء في قمتُ: فاعل، الفعل (قامَ)، والفاعل هنا ضمير رفع متصل، ويذكرون في باب العطف أن ضمير الرفع المتصل لا يحسُن العطف عليه دون فصل؛

- فالبصريون يُجيبون الفصل، فتقول: (قمتُ أنا وزيدٌ)، أو (قمتُ اليومَ وزيدٌ) أي فاصل، ولا تقول: (قمتُ وزيدٌ).
- والكوفيون لا يُجيبون ذلك، وإنما يُقدِّمونه.

فعند البصريين لو لم تأتِ بالفاصل وقلتَ: (قمتُ وزيدًا) حينئذٍ يجب أن تنصب زيدًا على أنه مفعول معه؛ لأن العطف ممتنع.

وعند الكوفيين: يجوز الوجهان.

وفي قولك: (مررتُ بكَ وزيدًا) (بكَ) الباء حرف جر، والكاف في محل جر بالباء، وفي باب العطف أيضًا يذكرون إذا كان المعطوف عليه ضمير جرٍّ متصلًا وجب أن تُعيد الجار مع المعطوف، فتقول: (مرتُ بكَ وبزيدٍ)، (سلَّمتُ عليكَ وعلى زيدٍ)، و﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى

﴿الْفُلْكِ﴾[المؤمنون:٢٢] بس ما تقول: (عليها والفُلْكِ)، (سلَّمتُ عليكَ وزيدٍ) هذا لا يجوز عند البصريين، والكوفيون لا يُجبونه وإنما يُقدِّمونه.

فعلى قول البصريين لو قلت: (مررتُ بكَ وزيدًا) لنصبت على أنه مفعول معه، ولا يجوز أن تجعل الواو عاطفة وتجر، (سلَّمتُ ومررتُ بكَ وزيدٍ) فهذا موجب لفظي.

وعند الكوفيين يجوز الوجهان.

فلهذا قال ابن هشام: (عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا) يعني فيه خلاف، وابن هشام يُتابع في ذلك الجمهور.

فهذه الحالة الأولى:

وجوب نصب الاسم بعد الواو إذا كان هناك موجبٌ معنويٌّ أو لفظيٌّ لذلك.

الحالة الثانية:

ترجُّح النصب؛ يعني أنه يجوز في هذا الاسم بعد الواو أن تجعل الواو للمعيَّة فتنصب الاسم بعدها، وأن تجعل الواو عاطفة فتجعل الاسم معطوفًا على ما قبلها.

وذلك في نحو: (كُنْ أَنْتَ وزَيْدًا كالأخِ) هذه المسألة بلاغية؛ يعني إذا كنت تُخاطب إنسانًا بينه وبين آخر خلاف، فتقول له: (كنْ أنتَ وزيدًا) هذا الذي تختلف معه كالأخ، كلامك الآن موجه لهذا المخاطَب، أم موجَّه له ولزيد؟ الأصل أنه موجَّهٌ لهذا المخاطب؛ لأنه هو الذي عندك وتُخاطبه، وزيد غير موجود، فكلامك ليس موجَّهًا لزيد الواقع بعد الواو.

إذن فتقول: (كنْ أنتَ) هذا الخطاب له، (كنْ أنتَ وزيدًا) فتجعل زيدًا مفعولًا معه؛ يعني افعل معه كما تفعل مع الأخ.

لكن لو وجَّهت كلامك له ولزيد كلاهما موجود، وتُوجِّه الكلام إليهما، حينئذٍ تجعل الواو عاطفة، وتعطِف ما قبلها على ما بعدها؛ لأن الكلام موجَّهٌ إليهما، فتقول: (كنْ أنتَ وزيدٌ) وحينئذٍ ستقول: (كالأخوين)، (كُنْ أَنْتَ وزَيْدٌ كالأخوينِ)؛ لأن الخبر سيوافق المبتدأ، (كالأخوين) هو الخبر، اسم كن الضمير المستتر، و(أنتَ) توكيدٌ له فاصل.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر وهو مثله:

فَكونــوا أَنــتُمُ وبَنِــي أَبــيكمْ مَكــانَ الكُلْيَتَــيْنِ مِــنَ الطِّحــالِ

حدث خلاف بينهم، فالشاعر يقول هذه القصيدة لهؤلاء المخاطبين:

فَكونــوا أَنــتُمُ وبَنِــي أَبــيكمْ مَكــانَ الكُلْيَتَــيْنِ مِــنَ الطِّحــالِ

يعني كونوا معهم متفاهمين ويقترب بعضكم بعضًا كالحال بين الطحال والكليتين، فهو يُخاطبهم فوجَّه الأمر إليهم (فَكونوا أَنتُمُ)، وبنوا أبيهم ليسوا موجودين، وليس الكلام موجَّهًا إليهم، فنصبهم على أنه مفعول معه؛ كونوا أنتم مع بني أبيكم، (كونوا أَنتُمُ وبَنِي أَبيكمْ).

فهذا لو كانوا موجودين، وكان الكلام موجَّه إليهم جميعًا لكان يجعل الواو عاطفة ويعطِف ما بعدها على ما قبلها، فيقول:

فَكونــوا أَنــتُمُ وبَنُــو أَبــيكمْ مَكــانَ الكُلْيَتَــيْنِ مِــنَ الطِّحــالِ

والكليتين مثنَّى كُلية وهي بضمِّ الكاف وكسرها، كِلِيَة خطأ، والطِحال بكسر الطاء، وضمُّها خطأ، فبعض الناس يعكس فيقول: (كِلْيَة وطُحَال)، والصواب: (كُلْيَة وطِحَال)، ويجوز في (كُلْيَة وكُلْوَة)، فالمشهور كُلية وأهل اليمن يقولون: (كُلْوَة).

<u>والحالة الثالثة للاسم بعد الواو:</u>

ترجُّح الرفع، وذلك إذا أمكن دون ضعف، دون مانع، نحو: (جاءَ زيدٌ وخالدٌ) يعني أن هذا فعل المجيء، وهذا فعل المجيء، فماذا ستقول؟ (جاءَ زيدٌ وخالدٌ)؛ لأن كل واحدٍ منهما فعل المجيء.

ولو جاءا معًا لجاز لك أن تقول: (جاءَ زيدٌ وخالدًا) يجوز أن تقول: (جاءَ زيدٌ وخالدًا)؛ لأن زيدًا جاء مع خالد، لكن هذا خلاف ظاهر الكلام ولا حاجة إليه، بل الأفضل أن تُسنِد الفعل إليهما؛ لأنهما قصدا هذا الفعل وفعله، فتقول: (جاءَ زيدٌ وخالدٌ) فلهذا يكون الذي يرجح هنا الرفع، ولو نصبت لم يكن خطًا.

بهذا يكون ابن هشام قد انتهى من المفاعيل الخمسة، إلا أنه لم ينتهِ من الأسماء المنصوبة؛ لأنه بدأ بالأسماء المنصوبة، فذكر في أولها المفاعيل الخمسة؛ ليبقَ له الكلام على ثلاثة أسماءٍ منصوبة وهي: الحال، والتمييز، والمستثنى.

♦ فانتقل إلى الحال فقال:

"الْحَالُ: وصْفٌ فَضْلَةٌ يَقَعُ فِي جَوَابِ كَيْفَ: كَـ (ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا)".

وفي شرح المبتدئين شرحنا الحال شرحًا وافيًا، وذكرنا العلاقة بين الحال وبين النعت.

وقول ابن هشام: (وصْفٌ)؛ أي اسمٌ يدل على حدثٍ وصاحبه، وهذا يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل.

وقوله: (فَضْلَةٌ) يعني ليس عمدة، ليُخرِج الخبر، لو قلت: (زيدٌ ضاحكٌ) فضاحكٌ هذا أيضًا وصف، ويُبيِّن حالة محمد، لكنه عمدة؛ لأنه خبر.

وقوله: (فِي جَوَابِ كَيْفَ) هذا بيانٌ لفائدة الحال ووظيفته، فالحال تُبيِّن الحالة والهيئة التي هي في الحقيقة جوابٌ لكيف فعل الفاعل الفعل، أو فعل المفعول به الفعل.

♦ ثم قال ابن هشام:

"وشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ".

سبق في شرح المبتدئين أن الفرق بين النعت والحال:

- أن النعت يوافق المنعوت في التعريف أو في التنكير.
- وأما الحال فهو أيضًا صفة لصاحبها، إلا أن الحال تُخالف صاحبها في التعريف والتنكير، فهي نكرة وصاحبها معرفة.

فإذا قلنا: (جاءَ الرجلُ ثم أردنا أن نصفهُ بالضحك) فإن جعلناه مثل الرجل في التعريف (جاءَ الرجلُ الضاحكُ)، أو في التنكير (جاءَ رجلٌ ضاحكٌ) فنقول: نعت.

وإن تخالفا؛ يعني الوصف والموصوف، والتعريف والتنكير، فقلت: (جاءَ الرجلُ ضاحكًا) صار الوصف حالًا، ولهذا يُشترط في الحال أن تكون نكرة، ويُشترَط في صاحب الحال كما سيأتي التعريف لتحدُث هذه المخالفة.

♦ فلهذا قال ابن هشامٍ بعد ذلك:

"وصَاحِبِهَا التَّعْرِيفُ، أو التَّخْصِيصُ، أو التَّعْمِيمُ، أو التَّأْخِيرُ نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[القمر:٧]، ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾[فصلت:١٠]، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[الشعراء:٢٠٨]".

قوله: (صَاحِبِهَا) معطوفٌ على الهاء في قوله: (وَشَرْطُهَا) يعني شرط الحال التنكير، وشرط صاحبها التعريف، والمراد بصاحب الحال: هو مَن جاءت الحال مبيِّنةً لهيئته وحالته؛ يعني هو الموصوف بالحال.

فإذا قلت: (جاءَ محمدٌ ضاحكًا) فضاحكًا الحال، وصاحب الحال: محمد؛ لأن ضاحكًا بيَّنت حالات محمد.

فبيَّن ابن هشام أن صاحب الحال الأصل فيه أن يكون معرفةً، وهذا هو الأكثر والأصل؛ فقولك: (جاءَ محمدٌ ضاحكًا)، و(جاءَ الرجلُ خائفًا)، وفي قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[القمر:٧] يعني يخرجون خشَّعًا أبصارهم، يخرجون حالة كونهم خشَّعًا أبصارهم.

ولذلك لو جاءت الحال في بعض كلام العرب معرفةً فإننا نؤوِّلها بالنكرة؛ كقولهم: (ادخلوا الأول فالأول) يعني ادخلوا مرتَّبين، وكقول العرب: (أرسلها العِراكَ) يعني الإبل، يعني أرسلها معتركةً، وفي قولهم: (ذهبَ وحدهُ) يعني ذهبَ منفردًا وهكذا.

وقد يكون صاحب الحال غير معرفة؛ يعني نكرة، لكن حينئذٍ يجب أن يكون نكرةً قريبةً من المعرفة؛

- إما أن يكون نكرةً خاصة.
- أو نكرةً عامَّة.
- أو نكرةً متأخرةً عن الحال.

فيكون نكرةً خاصة:

يعني خُصِّصت بوصف أو بإضافة، وهذا يُقرِّبها للتعريف؛ كأن تقول: (جاءَ طالبٌ مجتهدٌ ضاحكًا) فضاحكًا: حال، وطالبٌ: صاحب الحال، وقد تخصَّص بالوصف مجتهدٌ، أو تقول: (جاءَ طالبُ علمٍ ضاحكًا) فهذا يجوز.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾[فصلت:١٠] فسواءً هذا مصدر بمعنى مستويةً؛ يعني في أربعة أيامٍ حالة كونها مستويةً للسائلين.

ومثال النكرة العامة:

أن تقول: (ما جاءَ طالبٌ إلا ضاحكًا) فالحصر والقصر هنا جعل النكرة عامة، تعُمُّ جميع الطلَّاب، يعني كأنك قلت: الطلَّاب، فهذا أيضًا يُقرِّبها للتعريف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[الشعراء:٢٠٨]، الحال: ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ جملة اسمية، منذرون: مبتدأ، لها: خبر مقدَّم ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ وهذه الجملة الاسمية وقعت حالًا من قريةٍ، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا﴾ في هذه الحالة أن لها منذرين.

ومثال النكرة المتأخرة عن الحال:

كأن تقول: (جاءَ ضاحكًا طالبٌ) فإذا تقدَّمت الحال على صاحبها النكرة جاز في صاحبها أن يكون نكرةً، (جاءَ خائفًا رجلٌ) لكن ما تقول: (جاءَ رجلٌ خائفًا).

ومن ذلك قول الشاعر:

لِـمَـيَّةَ مُوحِشًـا طَلَـلُ يَلُـوحُ كَأَنَّـهُ خَـلَلُ

يعني لِمَيَّة طللٌ، وموحشًا حال، لكنه قدَّم قال: (لِـمَـيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ) فصحَّ بذلك كون صاحب الحال نكرة.

فهذا ما يتعلَّق بالحال، ليبقَ لنا من الأسماء المنصوبة التمييز، والمستثنى، وسنُرجئهما إن شاء الله إلى الدرس القادم، والله أعلم، وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الحادي عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في الدرس الحادي عشر من دروس شرح [قطر الندى وبلِّ الصَّدى] لابن هشامٍ الأنصاري -رَحِمَهُ الله-، نحن في ليلة الأربعاء، الخامس والعشرين من شهر رجب، من سنة تسعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، في جامع منيرة الشُّبيلي في حي الفلاح في مدينة الرياض.

في الدرس الماضي كنا تكلمنا على بقية المفاعيل، وعلى الحال أيضًا وهو من المنصوبات، في هذا الدرس إن شاء الله تعالى سنتكلم على بقية المنصوبات، ويشمل ذلك التمييز والمستثنى، ثم نتكلَّم على المخفوضات؛ أي المجرورات، ثم نتكلم على الأسماء العاملة عمل فعلها.

فنستعين بالله ونبدأ ببقية المنصوبات مبتدئين بالتمييز، فما زال ابن هشامٍ يذكر الأسماء المنصوبة، وذكر المفاعيل الخمسة، ثم ذكر الحال.

♦ والآن يذكر التمييز فقال:

"والتَمْيِيزُ، وهُوَ اسْمٌ فَضْلةٌ نَكِرَةٌ جَامِدٌ مُفَسِّرٌ لما انبهم مِنَ الذَواتِ".

وقد سبق لنا أن شرحنا التمييز بأوضح مما هنا، إلا أن ابن هشام في التعريف زاد قيودًا، ونقص أشياء، فنتكلَّم على ما زاده ابن هشام:

ابن هشامٍ قال: (اسْمٌ)؛ أي أن التمييز لا يكون إلا من الأسماء، لا يكون فعلًا ولا حرفًا، ولا جملةً ولا شبه جملة.

قال: (فَضْلةٌ) يعني لا يكون عمدة.

وقال: (نَكِرَةٌ) فهو لا يكون معرفة.

وقال: (جَامِدٌ) فهو لا يكون بمشتقٍ فضلًا عن أن يكون بوصفٍ، وهذا مما يُخالف فيه التمييز والحال، فالحال كما سبق في تعريفه وصفٌ، وعرَفنا المراد بالوصف وهو الاسم الدال على حدَثٍ وصاحبه؛ أي اسم فاعل، ويدخل فيه صيَغ المبالغة، ويشمل اسم المفعول والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل.

أما التمييز فلا يكون إلا بالأسماء الجامدة؛ يعني التي لم تؤخذ من غيرها، ليست مشتقاتٍ من غيرها، فيكون بكلمة رجل، وبأسماء الأجناس؛ كـأسماء الحيوانات، وكلمة (باب، وبيت، قلم)، وهكذا من أسماء الأجناس الجامدة.

لكنه لا يكون بالأوصاف، ما يكون باسم فاعل؛ كـ (قائم، أو جالس، أو ضاحك، أو منطلق)، أو بصفةٍ مشبَّهة كـ (جميلٍ، وقبيحٍ، وحَسَنٍ، وبطل) وهكذا.

ثم بيَّن وظيفته النحوية فقال: (مُفَسِّرٌ لما انبهم مِنَ الذَواتِ) فهذه وظيفة التمييز وفائدته، إلا أن ابن هشام نقص من التعريف أن التمييز كما يأتي مبيِّنًا لما انبهم من الذوات، يأتي أيضًا مبيِّنًا لما انبهم من النِسَب، وإن كان سيذكر ذلك في آخر الباب، لكن ينبغي أن يُذكَر ذلك في التعريف؛ لأن التمييز يرفع إبهام الذوات، ويرفع إبهام النسبة.

وعلى ذلك فالتمييز نوعان:

النوع الأول: تمييز ذات أو مفرد.

والنوع الثاني: تمييز نسبة أو جملة.

ونقص ابن هشام من التعريف قيدًا مهمًا، وضابطًا مفيدًا وهو: أن التمييز يكون على معنى (مِنْ)، يعني أنه اسمٌ نكرة يرفع الإبهام لكن يرفعه بطريقةٍ معينة، وهي أن يكون على تقدير حرف الجر (مِنْ) كما شرحنا في شرح المبتدئين.

فإذا قلت: (جاءَ خمسون رجلًا) فرجلًا: تمييز؛ لأنه رفع إبهام عشرين على معنى مِنْ؛ لأن المعنى جاءَ عشرون من الرجال، كذلك (اشتريتُ خمسين قلمًا) يعني خمسين من الأقلام.

ولهذا يُمكن أن تُقدِّر (مِنْ) في التمييز مطلقًا؛

- إن كان التمييز ذات مفرد قدَّرت (مِنْ).
- وإن كان تمييز نسبة قدَّرت (مِنْ جهة).

كقولك: (طابَ زيدٌ خلقًا) يعني طابَ زيدٌ من جهة الخُلُق، وهكذا كما شرحنا في شرح المبتدئين.

♦ فبدأ ابن هشامٍ بالكلام على تمييز المفرد الذات فقالت:

"وَأَكْثَرُ وقُوعِهِ بَعْدَ المقَادِير، كَـ (جَرْيبٍ نخْلًا)، و(صَاعٍ تَمْرًا)، و(مَنَوَيْنِ عَسَلًا)، والْعَدَدِ نَحْوَ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:٤] إِلى تِسْعٍ وتِسْعِينَ".

فذكر ابن هشام أن تمييز المفرد الذات يكثُر وقوعه في مواضع مضطردة، فذكر منها موضعين:

الموضع الأول: كل اسمٍ منصوب بعدما يدل على مقدار، والتمييز يأتي بعد المقادير، والمراد بالمقادير: كلُّ ما دلَّ على مقدارٍ سواءٌ:

- أكان هذا المقدار مساحة يُقاس بالطول.
- أو كان حجمًا يُقاس بالثِقل.

- أو كان كيلًا يُقاس بحجمه وغير ذلك.

فالمقدار: كل ما دلَّ على مقدار؛ كقولك: (اشتريتُ صاعًا تمرًا)؛ يعني صاعًا من تمرٍ، و(هذا شبرٌ قماشًا)؛ أي شبرٌ من قماشٍ، و(تصدَّق بصاعٍ بُرًّا)، و(أحتاجُ إلى كيلٍ تفاحًا) فما ذكره ابن هشام من (الجريب والمنى) فهي مقادير قديمة، فقوله: (منوين) بتثنية مَنَى.

والموضع الثاني للتمييز: كل اسمٍ منصوب بعد عدد، فهذا أيضًا من المواضع المضطردة للتمييز، نحو: (جاءَ عشرون رجلًا)، و﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:٤]، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[النور:٤]، ﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[ص:٢٣] وهكذا.

♦ وهنا استدرج ابن هشام -رَحِمَهُ الله- إلى الكلام على تمييز (كَمْ)، وتمييز العدد فقال:

"ومِنْهُ تَمْيِيزُ (كَمْ) الاسْتِفْهَامِيةَ نَحْوِ: (كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ)، فأَمَّا تَمْيِيزُ الخَبرِيةِ فَمَجْرورٌ مُفردٌ كَتَمْييزْ المائةِ ومَا فَوْقَهَا، أو مَجْمُوعٌ كَتَمْييزِ العَشَرَةِ ومَا دُونَها، ولَكَ في تَمْيِيزِ الاسْتِفْهَامِيَّة الْمَجْرُورَةِ بالحرْفِ جَرٌّ ونَصْبٌ".

فذكر في هذه الأسطر أحكامًا متداخلة لخَّص فيها تمييز (كم) بنوعيها الخبرية والاستفهامية، وتمييز الأعداد، فتكلَّم على تمييز (كم)، وتكلَّم على تمييز الأعداد.

إذن تكلَّم على مسألتين:

المسألة الأولى: تمييز (كم).

والثانية: تمييز العدد.

فنفصل بينهما للتوضيح، فنبدأ بتمييز (كم)، (كم) نوعان:

- استفهاميةٌ.

- وخبرية.

فالنوع الأول: (كم) الاستفهامية، وهي التي يُستفهَم بها عن العدد، فلهذا تحتاج إلى جواب، تقول: (كمْ رجلًا عندك؟)، (كمْ طالبًا نجح؟) تسأل، فتحتاج إلى جواب، فهذه تمييزها منصوب كالتمييز بعد الأعداد؛ لأنها للسؤال عن الأعداد، نحو: (كم رجلًا عندك؟)، و(كم طالبًا في المدرسة؟)، و(كم جنديًّا في المعركة؟).

فإذا جُرَّت (كم) الاستفهامية بحرف جر، جاز في التمييز بعدها الجرُّ والنصب، نحو: (بكم ريالٍ اشتريت هذا؟)، و(بكم ريالًا اشتريت هذا؟) و(إلى كم ريالٍ تحتاج؟)، و(إلى كم ريالًا تحتاج؟)، و(على كم سيارةٍ ستُسافرون؟)، و(على كم سيارةً ستُسافرون؟)؛ فهذه (كم) الاستفهامية.

وأما النوع الثاني من (كم): فهي (كم) الخبرية، و(كم) يُراد بها التكثير، ولا يُراد بها الاستفهام ولا تحتاج إلى جواب؛ كقولك: (كمْ مرةٍ قلت لك كذا وكذا)، (كم مرَّةٍ نهيتُك عن هذا؟) يعني أني نهيتك عن ذلك مراتٍ كثيرة، فأنت لا تسأله ولا تُريد منه أن يُجيب، وإنما تقول: إنك نهيته عن ذلك كثيرًا، فهي (كم) الخبرية الدالة على التكثير.

هذه تميُزها مجرور، ليس منصوبًا، تميزها مجرور، ويجوز أن يكون مفردًا، ويجوز أن يكون مجموعًا، فتقول: (كمْ طالبٍ درَّستُه؟)؛ أي أنك درَّست طلَّابًا كثيرين، تُريد أن تقول ذلك، فتقول: (كم طالبٍ درَّسته؟) أو (كم طلَّابٍ درَّستهم)، والتمييز مجرور ولكَ فيه الإفراد والجمع.

وتقول: (كمْ كتابٍ قرأته؟) و(كم كتبٍ قرأتها؟)، و(كم أخٍ لك لم تلده أمك)، و(كم أخوةٍ لك لم تلدهم أُمُّك).

- فإذا كان تميزها مجرورًا مفردًا؛ (كم كتابٍ قرأته) فهو كتمييز المئة: (جاءني مئة رجلٍ).
- وإذا كان تمييزها مجرورًا مجموعًا (كم كتبٍ قرأتها) فهي كتمييز الأعداد المفردة من ثلاثة إلى عشرة، تقول: (جاءِني خمسة رجالٍ).

وهذا الذي أشار إليه ابن هشام بقوله:

(فأمَّا تَمْيِيزُ الخَبريةِ فَمَجْرورٌ مُفردٌ كَتَمْييزْ المائةِ ومَا فَوْقَهَا، أو مَجْمُوعٌ كَتَمْييزِ العَشَرَةِ ومَا دُونَهَا).

فهذا الكلام على المسألة الأولى: تمييز (كم).

أما المسألة الثانية: تمييز الأعداد، فذكرها ابن هشام، وخلاصتها أن:

الواحد والاثنان: لا تمييز لهما، تقول: (جاءَني رجلٌ واحدٌ)، و(جاءني رجالِ اثنانِ) فهما يوصف بهما ولا يحتاجان إلى تمييز.

بعد ذلك من الثلاثة إلى العشرة: تميزها كما سبق مجرورٌ مجموع، تقول: (جاءَنِي ثلاثة رجالٍ)، و(أكرمتُ عشرة رجالٍ).

بعد ذلك من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين: هذه تميزها مفردٌ منصوب، ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[يوسف:٤]، و﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[ص:٢٣]. ومن ذلك ألفاظ العقود فهي داخلةٌ في هذا المحدود (جاءني عشرون رجلًا)، و﴿ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[النور:٤].

بعد التسعة والتسعين المئة والألف: فهذان تميزهما مفردٌ مجرور، (جاءني مئة رجلٍ وألفُ امرأةٍ).

فهذا ما يتعلَّق بتمييز العدد.

♦ ثم تكلَّم ابن هشامٍ بعد ذلك على تمييز النسبة النوع الثاني فقال:

"وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفسِّرًا للنِّسْبَةِ مُحَوَّلًا كـ ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤]، ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر:١٢]، ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾[الكهف:٣٤]، أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْوَ: (امْتَلأ الإِنَاءُ مَاءً)".

فهذا الكلام على تمييز النسبة التي قلنا: إنك تُقدِّر قبلها من جهة، فالتمييز هنا لم يرفع إبهامًا واقعًا في اسمٍ مفرد كما في تمييز المفرد الذات، كما في قولك: (جاءني عشرين رجلًا)، والتمييز في عشرون؛ لأن كلمة (عشرون) تحتمل، أو (تصدَّق بصاعٍ) بصاعٍ ماذا؟ (بُرٍّ، زبيبٍ، شعيرًا)؛ فالإبهام هنا في اسمٍ مفرد، فسُمِّي تمييز مفرد أو ذات.

أما تمييز النسبة فكقولك: (طابَ زيدٌ) فطابَ: الفعل طاب معروف الطيبة، وزيدٌ رجل معروف، فلا إبهام في الفعل، ولا في الاسم، وإنما الإبهام في الجهة التي نسبت الفعل منها إلى زيد، زيد طاب من أي جهة؟ هل طاب من جهة النسب، من جهة العلم، من جهة الخُلُق؟ طاب من أي جهة؟

إذن فالإبهام هنا من الجهة التي نُسِب الفعل منها إلى الاسم، فيأتي التمييز رفعًا لهذا الإبهام الواقع في النسبة، فتقول: (طابَ زيدٌ خُلُقًا) يعني من جهة الخُلُق، أو (علمًا)، أو (عملًا)، أو (نسبًا)، أو (نفسًا) وهكذا.

وذكر ابن هشام أن تمييز النسبة يكون على نوعين:

الأول: أن يكون محوَّلًا.

والآخر: ألا يكون محوَّلًا.

فالنوع الأول: أن يكون محوَّلًا وهذا هو الأغلب، وهو:

إما أن يكون محوَّلًا عن الفاعل؛ كـ (طابَ زيدٌ نفسًا)، فالأصل: طابت نفسُ زيدٍ، فالنفس فاعل، ثم حولت النفس من الفاعل إلى التمييز، تقول: (طابَ زيدٌ نفسًا)، و(تصبَّب زيدٌ عرَقًا) الأصل تصبَّب عرق زيدٍ، ثم حولته من فاعلٍ إلى تمييز، وكذلك: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم:٤]؛ أي اشتعل شيب الرأس، ثم حولت الشيب من فاعلٍ إلى تمييز، فنُسميه تمييز محوَّل من الفاعل.

أو يكون التحويل من مفعولٍ به وهو أقل، نحو: (زرعتُ الأرضَ شجرًا)؛ أي زرعتُ شجر الأرضِ، ثم حوَّلته -حولت الشجر- من مفعولٍ به إلى تمييز، في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر:١٢] يعني فجرنا عيون الأرض.

أو يكون التحويل عن المبتدأ، نحو: (محمدٌ أحسنُ من زيدٍ خُلُقًا)، الأصل: خُلُق محمد أحسن من خلق زيد، ثم حولنا الخلق من مبتدأ إلى تمييز، فقلنا: (محمدٌ أحسنُ من زيدٍ خُلُقًا)، وتقول: (هو أجملُ منكَ وجهًا)؛ يعني وجهه أجمل من وجهك، فحوَّلت الوجه من مبتدأ إلى تمييز، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾[الكهف:٣٤] يعني مالي أكثر من مالك.

والنوع الثاني من تمييز النسبة: تمييز النسبة غير المحوَّل، وهذا قليل جدًّا فلا يكون محوَّلًا عن فاعل، أو مفعولٍ به، أو مبتدأ، نحو: (ضاقَ القصرُ رجالًا)؛ يعني ضاق القصر من الرجال، و(امتلأ الإناءُ ماءً) امتلأ الإناء من الماء، فلو أردت أن تجعل ماءً فاعلًا (امتلأ ماءُ الإناء) ما قبل، أو مفعولًا به، أو مبتدأ ما يقبل ذلك فليس محوَّلًا.

♦ ثم قال ابن هشام فائدةً تتعلق بالتمييز وبالحال الذي تكلَّم عليه من قبل فقال:

"وقَدْ يُؤكِّدَانِ نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[البقرة:٦٠]، وقَوْلَه: (مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا) ومِنْهُ: (بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلًا) خلافًا لسيبويه".

قوله: (يُؤَكِّدَانِ) يعود إلى ماذا؟ إلى الحال وإلى التمييز؛

فالحال تأتي مؤسسة أو كاشفة، وهذا الذي سبق، والمراد بالحال المؤسسة والكاشفة هي التي تأتي بمعنًى جديد لا يُعرَف إلا بالنطق بها، فلو حذفت الحال ذهب هذا المعنى؛ كقولك: (جاءَ زيدٌ ضاحكًا)، لو أنت ما قلت: (ضاحكًا) هل كنت تعرِف حالة زيد وقت المجيء؟ لا، فالذي بيَّن لك حالة زيد وقت المجيء قول: (ضاحكًا) هذه حال مؤسسة؛ يعني أتت بمعنًى جديد، كشفت لك المعنى، نقول: مؤسسة أو كاشفة.

وتأتي الحال مؤكِّدة، وشرحنا معنى التأكيد من قبل، والمراد به أنها تؤكد معنًى مفهومًا قبل دخولها؛ يعني معناها معروف قبل النطق بها، ما فائدتها إذا كان المعنى معروف قبل النطق بها؟ تؤكد هذا المعنى المعروف وتقويه، نحو: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾[التوبة:٢٥]، ﴿وَلَّيْتُمْ﴾: الذي يُولِّي عنك يكون قد أعطاك دبره، فمدبرين: حال لكنه حال مؤكِّدة، هذا معروف من قوله: ﴿وَلَّيْتُمْ﴾.

قال: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[مريم:٣٣] أُبعَث حالة كوني حيًّا، أُبعَث، البعث هو نشر الموتى أحياءً، وقوله: (أُبعَث) دلَّ على أنهم أحياء.

نقول: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[النمل:١٩]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[البقرة:٦٠] تعثوا: يدل على أنهم مفسدون، فقوله: ﴿مُفْسِدِينَ﴾ حال لكن حال مؤكدة.

وكذلك التمييز، التمييز:

يأتي مؤسِّسًا كاشفًا كالأمثلة السابقة، فإذا قلت: (جاءَ عشرون) لا تعرف ما هم حتى أقول: (مهندسًا، أو رجلًا)، أو (اشتريتُ عشرينَ) ما تعرف حتى أقول: (بقرةً أو قلمًا) هذه حال مؤسِّسة أو كاشفة.

وقد تكون الحال مؤكِّدة نحو: (أيامُ الشهرِ ثلاثونَ يومًا) ثلاثون: معروف أنها يومًا من قولي: (أيامُ الشهر)، فلن تكون أيام الشهر ثلاثون سنةً، أو ثلاثون ساعةً، أكيد ثلاثون يومًا، فيومًا هنا تمييز مؤكِّد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[التوبة:٣٦] فشهرًا معروف من قوله: ﴿عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾[التوبة:٣٦].

قال ابن هشام: ومن ذلك قول أبي طالب في القصيدة التي مدح فيها النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامِ-:

وَلَقَدْ علمتُ بـأَنَّ دينَ محمدٍ مِـنْ خـيرِ أَديـانِ البَرِيَّـةِ دِينَـا

فقوله: (دينًا) تمييز مؤكد؛ لأنه دلَّ عليه قوله: (أديان) (مِنْ خيرِ أَديانِ البَرِيَّةِ).

ومن ذلك أيضًا كما ذكر ابن هشام: قول الشاعر:

وَالتَّغلِبِيُّونَ بِئسَ الفَحلُ فَحلُهُمُ فَحَـلًا وأُمهُـمُ زلَّاءُ مِنْطِيـقُ

فهذا في أسلوب المدح والذم بـ (نعمَ، وبئس) هذا الباب الذي فرَّقه ابن هشام في كتابه ولم يجعل له بابًا خاصًّا، فهذا حكم من أحكامه.

فمن أحكام (بئس ونِعمَ) أن لها فاعلًا ومخصوصًا بالمدح أو الذم، فتقول: (نِعمَ الرجلُ زيدٌ) أين فاعل (نِعْمَ)؟ الرجل؛

- إما أن تأتي بالفاعل معرَّفًا بـ (أل)؛ (نِعْمَ الرجلُ)، أو مضافًا لما فيه (أل) (نِعْمَ صديقُ الرجلِ زيدٌ).
- وإما أن تأتي به منصوبًا فيكون تمييزًا، وإما أن تأتي به نكرةً منصوبة فيكون تمييزًا؛ (نِعْمَ رجلًا زيدٌ) والفاعل حينئذٍ ضمير مستتر؛ (نِعْمَ هو رجلًا).

وهل لك أن تجمع بين الفاعل الظاهر وبين التمييز؟ فتقول: (نِعْمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ)؟ هذه المسألة التي فيها خلاف، فالبصريون وعلى رأسهم سيبويه منعوا ذلك، قالوا:

- إما أن تقول: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ).
- أو تقول: (نِعْمَ رجلًا زيدٌ).

لكن ما تجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، فتقول: (نِعْمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ).

إلا أنه جاء عن العرب هذا البيت: (بِئسَ الفَحلُ فَحلُهُمُ فَحْلًا) كان يكفي أن تقول: (بِئسَ الفَحلُ فَحلُهُمُ)، لكنه قال: (بِئسَ الفَحلُ فَحْلًا فَحلُهُمُ) فجمع بين الفاعل الظاهر وبين التمييز؛ فابن هشام قال: هذا جائز، ويكون التمييز حينئذٍ من التمييز المؤكِّد.

هذا ما يتعلَّق بباب التمييز.

♦ لينتقل ابن هشام -رَحِمَهُ الله- إلى الباب الأخير من الأسماء المنصوبة وهو: المستثنى بـ (إلَّا) [باب المستثنى]، هذا باب الاستثناء، وقد شرحناه من قبل، فسنرُكِّز على ما زاده ابن هشام في هذا الباب، وسنجد أن ابن هشام لم يزِد كثيرًا في هذا الباب.

فقال ابن هشام: "والْمُسْتَثْنَى بـ (إِلَّا)" وقد ذكرنا من قبل تعريف الاستثناء وأدواته، وأركانه: المستثنى، وأداة الاستثناء، والمستثنى منه، إلا أن ابن هشام هنا زاد ذِكر الاستثناء

المنقطع، وزاد حكم المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه، وزاد الاستثناء بـــ (ليس، ولا يكون) زاد هذه المسائل فقط، ما سوى ذلك كرَّر ما في كتب المبتدئين.

فلهذا سنُركِّز على هذه المسائل الثلاث:

المسألة الأولى: الاستثناء المنقطع.

والثانية: حكم المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه.

والثالثة: الاستثناء بـــ (ليس، ولا يكون).

فأدوات الاستثناء كما سبق هي: (إلَّا) وهي حرفٌ باتفاق، و(غيرٌ وسوًى) وهما اسمان، و(خلا وعدا، وحاشا) وهذه الثلاثة جاء فيها عن العرب جرُّ ما بعدها ونصب ما بعدها؛

- فإن جُرَّ ما بعدها فهي حروف جر.
- وإن نُصِب ما بعدها فهي أفعالٌ ماضية.

وزاد ابن هشام في أدوات الاستثناء كما قلنا أداتين وهما: (ليس، ولا يكون) وسيأتي الكلام عليهما.

وفي حكم المستثنى: ذكرنا أن الاستثناء يأتي على ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون الاستثناء تامًا موجبًا، فالمستثنى يجب نصبه؛ كـ (جاءَ الرجالُ إلَّا خالدًا).

والحالة الثانية: الاستثناء التام غير الموجب المسبوق بنفي، أو نهي، أو استفهام، فهذا يجوز في المستثنى فيه النصب على الاستثناء والإبدال من المستثنى منه وهذا هو الأكثر، نحو: (ما جاء الرجالُ إلَّا خالدٌ) على البدلية، أو (ما جاء الرجالُ إلَّا خالدًا) على الاستثناء.

والحالة الثالثة في الاستثناء الناقص: وذلك إذا لم يُذكَر المستثنى منه، فالمستثنى حينئذٍ يُعرَب بحسب ما قبل (إلَّا)؛

- فقد يكون فاعلًا في نحو: (ما جاءَ إلَّا خالدٌ).
- أو مفعولًا به: (فما أكرمتُ إلَّا خالدًا).
- وقد يكون ظرف زمان كـ (ما جاءَ خالدٌ إلَّا صباحًا).
- أو مفعولًا لأجله: (ما جاءَ خالدٌ إلَّا حبًّا لك).

وغير ذلك.

♦ ثم ذكر ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حكم الاستثناء المنقطع، لكن نقرأ ما قاله في هذه الحالات التي سبق شرحها فقال: "والْمُسْتَثْنَى بـ (إلا) مِنْ كَلام تامٍّ مُوجَبٍ"

يعني يجب نصبه؛ لأنه من الأسماء المنصوبة.

قال: نحْوُ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[البقرة:٢٤٩]، فَإِنْ فُقِدَ الإيجَابُ" يعني بذلك الحالة الثانية الاستثناء التام غير الموجب، قال في الحكم: "تَرَجَّحَ البَدَلُ في الْمُتَّصِلِ نحْوُ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[النساء:٦٦]، والنَّصْبُ في الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيم، ووَجَبَ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ نحْوُ: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[النساء:١٥٧] مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا".

يعني يتقدَّم المستثنى على المستثنى منه. "مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فالنَّصْبُ" يعني يجب، نحْوُ قَوْلِهِ:

وَمَـــا لِيَ إِلا آلَ أَحْمَـــدَ شِـــيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَـذْهَبُ

"أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ" يعني الحالة الثالثة للاستثناء الناقص، "أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ نحْوُ: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾[القمر:٥٠] ويُسَمَّى مُفَرَّغًا".

فهذا ما قاله في الاستثناء بـــ (إلَّا)، وزاد فيه كما قلنا: الكلام على الاستثناء المنقطع، فما المراد بالاستثناء المنقطع والمتصل؟

الاستثناء المتصل: ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه؛ كقولك: (ما جاءَ الرجالُ إلا خالدٌ) فخالدٌ من الرجال، فهذا متصل وهو الذي تكلَّمنا على حكمه في الحالات الثلاث السابقة.

والمراد بالاستثناء المنقطع: ما لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه، وهذا واردٌ عن العرب؛ كقولك: (جاءَ القومُ إلَّا حمارًا) فالحيوانات لا تُعدُّ من القوم، فإذا قال العرب نحو ذلك فنقول: إن الاستثناء منقطع؛ لأن الحمار ليس من القوم إلا أنه أسلوب.

فما الحكم المستثنى حينئذٍ في هذا الاستثناء المنقطع؟ فصَّله ابن هشام فقال:

في التام الموجب يجب نصبه؛ نحو: (جاءَ القومُ إلا حمارًا) فهو في ذلك كالمتصل، التام الموجب المستثنى منه واجب النصب متصل، والآن في المنقطع.

وفي التام غير الموجب؟ في التام الذي سُبِق بنفي أو نهي أو استفهام، قال ابن هشام: لك في المستثنى في الاستثناء المنقطع تفصيل:

- فعند الحجازيين يجب فيه النصب أيضًا على كل حال، فلا يُقال عندهم إلا (ما جاء القومُ إلَّا حمارًا) بالنصب.
- وعند بني تميم يجوز نصبه ويجوز إبداله من المستثنى منه.

فهو في ذلك عند بني تميم كالمتصل في الاستثناء التام غير الموجب، إلا أن المستثنى في الاستثناء المنقطع عند بني تميم يترجَّح فيه النصب، فتقول: (ما جاءَ القومُ إلا حمارًا) هذا هو

الأرجح، و(ما جاء القومُ إلا حمارٌ) على أنه بدل، وهذا جائزٌ مرجوح، وأما في الاستثناء المتصل كما سبق فيجوز الوجهان إلا أن الراجح البدلية.

بقي الاستثناء الناقص المفرَّغ، هل يقع فيه الاستثناء المنقطع؟ طبعًا لا يقع؛ لأن المنقطع ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه، وفي المفرَّغ الناقص ما في مستثنى منه أصلًا، تقول: (ما جاءَ إلَّا حمارٌ) فهو فاعل، وحينئذٍ لا يكون منقطعًا ولا متصلًا؛ فهذا هو الكلام على الاستثناء المنقطع.

فخلاصته: أن التمييز المنقطع واجب النصب:

عند الحجازيين على كل حال، في التام الموجب وفي التام غير الموجب.

وأما بنو تميم فيُجيبون نصبه في التام الموجب، ويُرجِّحون نصبه في التام غير الموجب.

ومما جاء من الاستثناء المنقطع غير ما سبق من قول العرب: (جاءَ القومُ إلَّا حمارًا)، قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[النساء:١٥٧] فاستثنى اتِّباع الظن من العلم، وهل اتباع الظن علمٌ؟ الجواب: لا، ومع ذلك استثناء بـ (إلَّا) فقالوا: إن الاستثناء منقطع؛ لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم، فلهذا وجب النصب فيه مع أن الاستثناء تامٌ منفي، ولو كان متصلًا لكان الأرجح أن يكون مرفوعًا؛ لأن علمٍ مبتدأ مرفوع محلًّا مجرور لفظًا بـــ (مِنْ) الزائدة؛ يعني ما لهم علمٌ، لكن جُرَّ بـــ (مِنْ) الزائدة.

ومن ذلك قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ﴾[الحجر: ٣٠-٣١] على خلافٍ معروف في إبليس؛

- فمن قال: إن إبليس ليس من الملائكة بل هو من الجن للتصريح بذلك في آية الكهف، فالاستثناء حينئذٍ منقطع.

- ومَن قال إنه من الملائكة ولكنه عصا فالاستثناء حينئذٍ متصل.

والاستثناء واجب النصب على كل حال؛ لأن الاستثناء تامٌّ موجب.

ومن ذلك مما يُمكن أن يُذكَر في الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع: قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ﴾[النمل:٦٥] فالله مستثنًى بـــ (إلَّا)، وأين المستثنى منه؟ ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾، هل الاستثناء هنا متصل أم منقطع؟

إن كان متصلًا فالاستثناء تامٌّ منفي ﴿لا يَعْلَمُ﴾، والاستثناء في التام المنفي الراجح فيه: البدلية، فلهذا يُرفَع ﴿لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾؛ لأن مَنْ فاعل ليعلَم، وعلى هذا جاءت الآية: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ﴾ باتفاق القرَّاء؛ لأنه مستثنًى باستثناءٍ تامٍّ منفي، فجاءت الآية على الراجح في اللغة.

ومَن قال: إن الاستثناء منقطع، وهؤلاء مَن نفوا علو الله في السماء، فقالوا: إن الاستثناء منقطع، فإذا قلنا: إنه منقطع ما حكم المستثنى حينئذٍ؟

عند الحجازيين واجب النصب، والقرآن نزل في مجمله وأغلبه على لغة الحجازيين، فكان الواجب حينئذٍ في اسم الله أن يكون منصوبًا، ولكنه جاء مرفوعًا، قالوا: هذا على لغة التميميين، هذا مما جاء على لغة غير الحجازيين.

طيب ننظر في لغة التميميين: التميميون في المنقطع في التام المنفي يجوز الوجهان، والراجح النصب، والإبدال مرجوح؛ يعني معنى ذلك أن الآية لا تتخرَّج على قولهم إلا على لغة غير الحجازيين التميميين، وعلى الوجه المرجوح، فلهذا طال كلامهم جدًّا على هذه الآية، ومحاولة تخريجها وتكلَّفوا أوجهً كثيرة في محاولة تخريجها؛ لأنه من أقوى الأدلة على علو الله -عَزَّ وَجَلَّ- وكونه في السماء.

♦ وأيضًا ذكر ابن هشام مسألةً زائدة وهي: حكم المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه، فقال: (مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فالنَّصْبُ) يعني أن المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه فحكمه وجوب النصب على كل حال في الاستثناء التام الموجب، وفي الاستثناء التام غير الموجب، وفي المتصل، وفي المنقطع.

فمتى ما تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجب فيه النصب؛ كقولك: (الطلَّاب إلَّا المهملَ ناجحون)، أو (الطلَّاب إلَّا المهملَ نجحوا) فـ (إلَّا المهمل) هذا مستثنى من فاعل (نجحوا)؛ يعني الطلَّاب نجحوا إلَّا المهمل، فالمهمل مستثنًى من فاعل نجحوا، طيب قدِّم المستثنى على المستثنى منه: (الطلَّاب إلَّا المهمل نجحوا) فيجب فيه النصب.

تقول: (ليسَ لي ناصرٌ إلَّا اللهَ) على النصب، وإذا أبدلت وهو الأكثر (ليسَ لي ناصرٌ إلَّا اللهُ)؛ لأن الاستثناء تامٌّ منفي، طيب قدِّم المستثنى على المستثنى منه تقول: (ليسَ لي إلَّا اللهَ ناصرٌ) فيجب حينئذٍ النصب.

وتقول: (سافرَ إخوتكَ إلَّا خالدًا) قدِّم (سافرَ إلَّا خالدًا إخوتُكَ)، (ما سافرَ إخوتُكَ إلَّا خالدٌ) بالإبدال (إلَّا خالدًا) بالاستثناء، طيب قدِّم المستثنى: (ما سافرَ إلَّا خالدًا إخوتُكَ) يجب فيه النصب؛ لأنه تقدَّم.

ومن ذلك قول الكُمَيْت:

وَمَـــا لِي إِلَّا آلَ أحمَـــدَ شِـــيعَةٌ وَمَا لِي إِلَّا مذهبَ الحـقِّ مَـذْهَبُ

فأصل الكلام: (ما لي شيعةٌ إلَّا آلُ أحمد، وما لي مذهبٌ إلَّا مذهب الحقِّ) فالاستثناء هنا تامٌّ منفي، فالأرجح فيه الإبدال فنرفع؛

وَمَـــا لِي شِـــيعَةٌ إِلَّا آلَ أحمَـــدَ وَمَـا لِي مـذهبٌ إِلَّا مَـذْهَبُ الحـقِّ

فلما قدَّم المستثنى على المستثنى منه نصبه وجوبًا فقال:

وَمَـــا لِي إِلَّا آلَ أحمَـــدَ شِـــيعَةٌ وَمَا لِي إِلَّا مذهبَ الحـقِّ مَـذْهَبُ

♦ والمسألة الثالثة الأخيرة التي زادها ابن هشام في هذا الباب:

الاستثناء بـ (ليس ولا يكون).

الاستثناء بـ (ليس ولا يكون) معلومٌ أن (ليس ولا يكون) من الأفعال الناقصة، وسبق الكلام عليها في باب كان وأخواتها، وعرَفنا أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وإذا كان هذان الفعلان (ليس ولا يكون) استثناءً فإنهما حينئذٍ سيعملان عملهما في الأفعال الناقصة، ولا يكونان استثناءً إلا إذا كانا بمعنى (إلَّا).

نحو: (جاءَ القومُ ليس زيدًا)، و(جاءَ القومُ لا يكون زيدًا) كيف يكون الإعراب في (جاءَ القومُ ليسَ زيدًا)، أو (جاءَ القومُ لا يكون زيدًا)؟ زيدًا سيكون خبر لـ (ليس ولا يكون)، فأين اسم (ليس ولا يكون)؟ ضميرٌ عائدٌ على بعض المفهوم؛ يعني جاء القوم ليس بعضهم زيدًا، أو جاء القوم لا يكون بعضهم زيدًا، وهكذا.

- فـ (ليس) تقع استثناءً مطلقًا إذا كانت بمعنى (إلَّا).
- وأما يكون فلا تقع استثناءً إلا بأن تُسبَق بـــ (لا): (لا يكون)؛ يعني لو لم تُسبَق بـ (لا)، لو سُبِقت بـ (ما) لا تكون استثناءً؛ لأن هذا أسلوب لا يُغيَّر.

هذا ما يتعلَّق بالاستثناء وهو آخر الأسماء المنصوبة التي ذكرها ابن هشام، وبذلك نكون قد انتهينا من الأسماء المنصوبة.

♦ لينتقل إلى باب المخفوضات، ابن هشام هنا عبَّر بمصطلح الخفض، ويُقال: المجرورات، ويُستعمل مصطلح الجر، وكلاهما مصطلحٌ مشهورٌ مستعمل عند البصريين المتقدِّمين، إلا أن استعمالهم للجر أكثر، وأما الكوفيون فيستعملون الخفض، ومعناهما واحد.

فابن هشام يُريد في هذا الباب أن يذكر الأسماء المجرورة؛ يعني المواضع التي يكون حكم الاسم فيها الجر، وسيذكر أنها اسمان موضعان:

الأول: الاسم المجرور بحرف جر؛ يعني الاسم إذا سُبِق بحرفٍ من حروف الجر.

والثاني: المضاف إليه؛ يعني الاسم الذي إذا وقع مضافًا إليه.

بدأ بالاسم المجرور بحرف جر فقال:

"يُخْفَضُ الِاسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ وَهُوَ: (مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَاللَّامُ، والْبَاءُ لِلْقَسَمِ) وَغَيْرِهِ، أَوْ مُخْتَصٍّ بالظَّاهِرِ: وَهُوَ، (رُبَّ، ومُذْ، ومُنْذُ، والكافُ، وَحَتَّى، وَوَاوُ القَسَمِ وَتَاؤُهُ)".

فذكر ابن هشام كم حرف؟ أربعة عشر حرفًا من حروف الجر، وذكر أنها على نوعين:

النوع الأول: ما يجرُّ الظاهر والمضمر؛ يعني ما يجرُّ الأسماء الظاهرة، وما يجر الأسماء المضمرة يعني الضمائر، وهي سبعة أحرف: (مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَاللَّامُ، والْبَاءُ) التي تدل على الْقَسم والتي لا تدل على القسم.

تقول: (ذهبتُ من البيتِ إلى المسجدِ)، وتقول: (الكتابُ بالحقيبةِ)، وتقول: (باللهِ لأفعلنَّ كذا وكذا) فدخلت على الظاهر.

وتدخل على الضمير فتقول: (ذهبتُ منكَ إليكَ)، وتقول: (الكتابُ بهِ فوائدُ كثيرة) وهكذا.

والنوع الثاني: حروف الجر التي جرُّ الظاهر دون المضمر، الحروف التي تجر الأسماء الظاهرة لكنها لا تجر الضمائر، وهي سبعة أحرف، وهي:

الحرف الأول: (رُبَّ) وهي لا تجرُّ إلا النكرات دون المعارف؛ (رُبَّ أخٍ لكَ لم تلدهُ أمك)، (رُبَّ كتابٍ قرأتهُ البارحة)، (رُبَّ صائمٍ ليس له من صامهِ إلا الجوعُ والتعب).

والحرف الثاني والثالث: (مُنْذُ، ومُذْ) ولا يجرَّان إلا أسماء الزمان فقط، (انتظرتهُ منذُ يومين)، أو (رأيته منذُ سنة).

والحرف الرابع: (الكاف) وهي تجر المشبَّه به، تقول: (زيدٌ كالأسدِ)، و(هندٌ كالقمرِ).

والحرف الخامس: (حتَّى) وهي تجرُّ الغاية؛ ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[القدر:٥]، و(سهرتُ حتى الفجرِ).

والحرف السادس والسابع: (الواو، والتاء) وهما خاصان بجرِّ المقسَم به، تقول: (واللهِ لأفعلنَّ كذا وكذا)، و(تاللهِ لأفعلنَّ كذا وكذا).

فسبعة أحرف تجرُّ الظاهر والمضمر، وسبعة أحرف تجرُّ الظاهر دون المضمر.

وهنا ننبه إلى أننا ذكرنا قبل قليل في باب الاستثناء: (عدا، وخلا، وحاشا) وقلنا: إنها قد تأتي حروف جر، إذا انجرَّ ما بعدها، فعلى ذلك تدخل في حروف الجر، فتكون حروف الجر معها سبعة عشر حرفًا.

وهناك ثلاثة أحرف جرٍّ مختلفٌ فيها، وهي: (لعلَّ، ومتى، ولولا) فيكون مجموع حروف الجر المتفق عليه والمختلف فيه عشرون حرفًا.

وننبه أيضًا إلى أن لحروف الجر معاني عدَّة، فبعضها أكثر من بعض في هذه المعاني، وقد اعتنت كتبٌ مفردة ببيان هذه المعاني من أفضلها كتاب: (الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي، وكذلك: (مغني اللبيب) في قسمه الأول لابن هشام.

وأيضًا تهتم كثيرًا بذِكر معاني حروف الجر كتب البلاغة، فتُفرِد لها بابًا خاصًّا، وكذلك كتب أصول الفقه في الكلام على الدلالة فتُفرِد لها أيضًا فصلًا خاصًا، ويُطيل الأصوليون الكلام في ذلك؛ لأثر هذه المعاني في الاستدلال.

والحقيقة أن الكلام على معاني حروف الجر مبحثٌ معنويٌّ وليس نحويًّا، فلهذا لا يذكره النحويون قديمًا، وإنما أكثر ابن مالك ومتابعوه الكلام عليها بعد أن اختلط النحو بغيره من العلوم.

فهذا هو الموضع الأول، والنوع الأول من الأسماء المجرورة: الاسم المجرور بحرف جر.

وأما النوع الثاني والموضع الثاني: فهو الاسم الواقع مضافًا إليه، الاسم المجرور بالإضافة، وفيه يقول ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"أَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَى اسْم عَلَى مَعْنَى (اللَّام) كَـ (غُلامِ زَيْدٍ)، أَوْ (مِنْ) كَـ (خَاتِمِ حَدِيدٍ)، أَوْ (فِي) كَـ ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[سبأ:٣٣]"

وسبق الكلام على شرح الإضافة، وسبق الكلام أنها تأتي على معنى هذه الحروف الثلاثة، فالإضافة ميزتها في العربية أنها تجعل الاسمين دالين على شيءٍ واحد؛ لأن الإضافة خاصةٌ بالأسماء، لا تقع بين الأفعال أو الحروف أو المختلفين، بل تقع بين اسمين.

والأصل في الأسماء: أن كلَّ اسمٍ يدل على مسمَّاه؛ فإذا قلت: (سيارة) فهذا الاسم يدل على هذه الدابة التي تسير من حديد، وإذا قلت: (الأستاذ) فالأستاذ هذا الرجل الذي يشرح، كل

اسم له مسماه، فكيف تجعل اسمين يدلان على شيءٍ واحد لا شيئين؟ بالإضافة، تقول: (سيارةُ الأستاذِ) فصار هذان الاسمان: (سيارةُ الأستاذِ) دالين على شيءٍ واحد وهو المضاف، (سيارةُ)، أما (الأستاذِ) فهو مضافٌ إليه يُراد من هذه الإضافة فائدة، وسيأتي ذِكر فوائد الإضافة.

أيضًا يمكن أن نتبيَّن الإضافة نقول: الإضافة كل اسمين يُمكن أن تُقدِّر بينهما (اللام)، وهذا هو الأكثر، أو (مِنْ)، أو (في)؛ كـ (سيارةُ الأستاذ) سيارةٌ للأستاذ، و(قلمُ الطالب) قلمٌ للطالب، و(بابُ المسجدِ) بابٌ للمسجد، أو (باب خشب) بابٌ من خشب، و(نافذة حديدٍ) نافذةٌ من حديدٍ، أو (سهر الليل) سهرٌ في الليل، و(صلاة الليل) صلاةٌ في الليل، و(نوم العصر) نومٌ في العصر، ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[سبأ:٣٣]؛ أي مكرٌ في الليل والنهار، وهكذا.

فهذا سبق شرحه، وهذا مراد ابن هشام هنا.

♦ ثم قال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً؛ لأَنَّهَا لِلتَعْرِيفِ، أَوِ التَّخْصِيص، أَوْ بِإِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ كَـ (بَالِغَ الكَعْبَةِ، وَمَعْمُورِ الدَّارِ، وَحَسَنِ الوَجْهِ). وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً؛ لأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ".

فذكر هنا نوعي الإضافة وهما:

- الإضافة المعنوية.
- والإضافة اللفظية.

فالنوع الأول: المعنوية وتُسمى الحقيقية وهي خلاف اللفظية التي سيأتي شرحها؛ كـ (كتابِ محمد، وأخي، وربُّنا)، وكذلك (صديقُ محمد)؛

- سُميت حقيقيةً؛ لعدم وجود فاصل بين المضاف والمضاف إليه.

- وسُميت معنويةً؛ لأن فائدتها معنوية وهي تعريف المضاف أو تخصيصه، إكساب المضاف التعريف، إذا كانت الإضافة إلى معرفة.

قلم: إذا أضفناه إلى معرفة يكتسب التعريف فيكون معرَّفًا بالإضافة؛ (قلمُ محمدٍ)، أو (قلمُ هذا)، أو (قلمُ الطالبِ) صار معرفة، اكتسب التعريف.

ويكتسب التخصيص إذا أُضيف إلى نكرة؛ كقولك: (قلمُ طالبٍ)، والتخصيص كما شرحناه من قبل تضيق دائرة التنكير، و(قلمٌ) عام يشمل كل الأقلام، وأما (قلمي) فتعيين لقلمٍ واحد، فالتنكير عكس التعريف.

وأما التخصيص فبينهما: (قلمٌ طالبٍ) ضيقنا دائرة التنكير وأخرجنا أقلام غير الطلَّاب، (قلمُ طالبٍ) فضيَّقنا دائرة التنكير، فالتخصيص تضييق دائرة التنكير، وهذا لا شك أنه فائدة، فالتخصيص ليس تنكيرًا وليس تعريفًا، ولكنه أفضل حالًا من التنكير.

وهذه الإضافة الحقيقية المعنوية هي التي تكون بمعنى (اللام، وفي، ومِنْ) التي شرحناها قبل قليل.

وأما النوع الثاني من الإضافة: فهي الإضافة اللفظية وتُسمى غير الحقيقية؛ يعني هي في الشكل إضافة، في اللفظ إضافة، ولكن في الحقيقية ليست إضافة، لماذا؟ لوجود فاصلٍ في الحقيقة بين المضاف والمضاف إليه.

ونعرِف الإضافة اللفظية بأنها الإضافة التي يكون فيها المضاف بمعنى فعلٍ مضارعٍ، يعني أنه يمكن أن تجعل مكان المضاف فعله المضارع الواقع في زمان الحال، أو في زمان الاستقبال، دون زمان المُضِي.

كأن تقول: (هذا مكرِمُ زيد) تُريد هذا يُكرِم زيدًا، فإذا أضفت قلت: (هذا مكرِم زيدٍ) ولك ألا تُضيف؛ لأن الإضافة ليست حقيقية، فتُعمِل مكرِم عمل الفعل يُكرِم فتقول: (هذا مكرِمٌ زيدًا)، كما تقول: (هذا يُكرِم زيدًا)، وسيأتي ذلك بعد قليل في إعمال اسم الفاعل عمل فعله.

الأصل: الفعل، (هذا يُكرِم زيدًا) هذا: مبتدأ، ويُكرِم: فعل مضارع، وزيدًا: مفعولًا به، أين فاعل يُكرِم؟ مستتر تقديره (هو) يعود إلى زيد، اقلِب هذا الفعل إلى اسم فاعل، تقول: (هذا مكرِم زيد).

طيب (مكرِم) هل هو فعلٌ مضارع؟ لا، طيب هل هو اسمٌ خالص؟ خالص يعني لا يُشبه الفعل؟ لا، هذا اسمٌ مأخوذٌ من الفعل فلهذا يُشبه الفعل، معناه معنى الفعل، ولهذا قد يعمل عمل الفعل كما يأتي، فيجوز أن تُعمله كالفعل، فتقول: (هذا مكرِمٌ زيدًا) فزيدًا: مفعول به منصوب، ما الذي نصبه؟ مكرِمٌ؛ لأنه عمِل عمل الفعل، ما معنى عمل عمل الفعل؟ يعني طلب فاعلًا ومفعولًا به، فالمفعول به زيدًا، والفاعل: مستتر تقديره هو يعود إلى هذا، (هذا مكرِمٌ هو زيدًا).

لك أن تُضيف هنا، والإضافة كما سيأتي فائدتها فقط التخفُّف من التنوين، فتقول: (هذا مكرِمُ زيدٍ) فأتخلص من التنوين، تخفَّفنا منه.

إذا أضفنا وقلنا: (هذا مكرِم زيدٍ) مكرِم يبقى اسم فاعل مأخوذ من الفعل (يُكرِم) فهو محتاج إلى فاعل ومفعول به؛

أما المفعول به: فقد تحوَّل إلى مضافٍ إليه، فلهذا سنقول: إن اسم الفاعل يجوز أن يُضاف إلى مفعوله، فتقول: (مكرِم زيدٍ) أضفته للمفعول به.

طيب والفاعل: مستتر تقديره (هو) يعود إلى هذا، طيب أين هذا الفاعل؟ ستُقدِّره بين مكرِم وزيد؛ يعني بين المضاف والمضاف إليه.

فلهذا نقول: إضافة لفظية غير حقيقية؛ لأن هذا الفاعل المستتر فاصلٌ بين المضاف والمضاف إليه، فهي إضافة مجرد إضافة في اللفظ في الظاهر وليست إضافةً حقيقية.

بعد أن شرحنا هذه الإضافة اللفظية غير الحقيقية، نُريد أن نُعرِّفها تعريفًا علميًّا يضبطها، وهي كما قال ابن هشام: الإضافة اللفظية هي: إِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ، إذا كان المضاف وصفًا مضافًا إلى معموله، فنقول: إن الإضافة لفظية، وإلا فإن الإضافة معنوية.

ما المراد بالوصف؟ شرحناه أكثر من مرَّة، الوصف يعني اسم الفاعل، ويدخل فيه صيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة.

إذا أضفناه إلى معمولة؛ يعني مفعول به كقولك: (هذا مكرِم زيدٍ)، (هذا ضاربُ اللصِ)، (هذا شاربُ العصير)، (هذا باني المسجدِ)، أضفناه لمعموله، فنقول: إن الإضافة لفظية، والفاعل بينهما مستتر مقدَّر.

فإن لم يُضَف إلى معمولة فالإضافة لفظية أو معنوية؟ معنوية حقيقية، مثال ذلك: (كاتِب)، هذا وصف اسم فاعل، فإذا قلت: (هذا كاتبُ الرسالةِ) الرسالة مفعول الكتابة أم لا؟ مفعول الرسالة، هذه إضافة لفظية.

طيب (هذا كاتب المدرسةِ) الرجل يعمل كاتبًا في المدرسة، قلت: (هذا كاتبُ المدرسةٍ) هذا المدرسة معمول الكتابة؟ الكتابة تقع على المدرسة؟ لا، فالإضافة هنا في قولك: (كاتبُ المدرسةِ) لفظية أم حقيقية؟ حقيقيةٌ معنوية.

طيب (قاضي) هذا اسم فاعل، إذا قلت: (قاضي البلد) (هذا قاضي البلدِ) هل قاضي أُضيف إلى معموله؟ هل القاضي يقضي البلد؟ لا فالإضافة هنا أيضًا حقيقية.

الإضافة اللفظية: إضافة اللفظ إلى معموله؛ يعني إلى مفعوله.

من ذلك أن تقول: (جاءَ رجلٌ طاهرُ القلبِ) طاهر هذا وصف، القلب: هذا معموله؛ لأنه فاعله، طهُر قلْبُه: فعل وفاعل، ثم أضفنا طاهر القلبِ أضفناه إلى الفاعل، فالإضافة لفظية أو معنوية؟ لفظية.

طيب: (محمدٌ مكسورُ اليدِ) يعني مكسورةٌ يدهُ، فيدُه نائب فاعل؛ لأن مكسورة اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، ثم أضفنا اسم المفعول لنائب الفاعل فقلنا: مكسور اليدِ.

ومثل ذلك: (جاءَ رجلٌ طويل الشعرِ) يعني طال شعره، طويلٌ شعره، الشعر: هو الفاعل الذي يطول، ثم أضفناه للفاعل؛ (طويلُ الشعرِ).

فإن قلت: عرَفنا الإضافة اللفظية فما فائدتها؟

قلنا: لا تفيد تعريفًا ولا تُفيد تخصيصًا، يعني أن المضاف يبقى نكرةً لا يستفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، طيب ما فائدتها؟ قال ابن هشام: التخفُّف من التنوين، فبدل من أن تقول: (جاءَ رجلٌ طويلٌ شعرهُ) تقول: (طويلُ الشعرِ)، (مكسورةٌ يدهُ: مكسورَ اليدِ)، (حسنٌ وجهه: حسنُ الوجهِ)، (هذا ضاربٌ زيدًا: ضاربُ زيدٍ).

ولذا تجد أنه يُقال: (جاءَ رجلٌ طاهرُ القلبِ) طاهر القلبِ: نعت لرجل، ورجل: نكرة، كيف نعتنا النكرة بقولنا: (طاهرُ القلبِ)؟ لأن (طاهرُ القلبِ) نكرة، كيف كان (طاهرُ القلبِ) نكرة؟ لأن إضافته لفظية لا تُفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

فلو قلت: (جاءَ محمدٌ) فجعلت الموصوف معرفة، ثم أردت أنه تصفه بـ (طاهرُ القلبِ) ماذا تقول؟ (جاءَ محمدٌ) ستُعرِّب بـ (أل)، (جاءَ محمدٌ الطاهرُ القلبِ)؛ لأن (طاهرُ القلبِ) نكرة، فلا بُد أن تُعرِّف بـــ (أل): (الطاهرُ القلبِ) وهذا سيأتي بعد قليل، دخول (أل) على الإضافة اللفظية؛ لأن الإضافة اللفظية نكرة، فتدخل عليها (أل).

من الشواهد على الإضافة اللفظية:

◙ قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[المائدة:٩٥] ﴿بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ الأصل لغويًّا (بالغًا الكعبةَ) وأصله: (يبلُغُ الكعبةَ)، الأصل الأول فعل مضارع، (يبلُغُ الكعبةَ) ثم نحوله إلى اسم فاعل: (بالغًا الكعبةَ)، ثم نُضيف للتخفيف (بالغَ الكعبةِ)، (بالغَ الكعبةِ) ما إعرابه؟ نعت لهديًّا، ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ هديًّا نكرة، و﴿بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾: نكرة.

◙ قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[الحج: ٨-٩] هذا الذي يُجادل بغير علم، يُجادل بغير علم حالة كونه ثاني عطفه، فثاني عطفه: حال، طيب ثاني أُضيفت إلى عطفه، لكن لم تتناسب التعريف، فلهذا انتصبت على الحالة والحال كما عرفنا ملازمٌ للتنكير.

◙ قال تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاةِ﴾[إبراهيم:٤٠] إضافة لفظية؛ يعني أُقيمُ الصلاة.

◙ «مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالجَلِيسِ السُّوءِ: كَحَامِلِ المِسْكِ، وَنَافِخِ الْكِيرِ» يحمل المسك وينفخ الكير، ثم أضفنا الوصف إلى معموله فصارت الإضافة لفظية.

◙ ﴿هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾[الزمر:٣٨] يعني ممسكاتٌ رحمته؛ يعني يُمسكن رحمته، فالمعنى على الفعل.

◙ قالت الخنساء في رثاء أخيها صخر:

حَمّــالُ ألوِيَــةٍ هَبّــاطُ أودِيَــةٍ شَــهّادُ أنْدِيَــة للجَــيشِ جَــرَّارُ

قوله: (حَمَّالُ ألوِيَةٍ) يعني حمَّالٌ ألويةً، والأصل يحملُ ألويةً، فالإضافة لفظية، وهكذا.

لما نُنبِّه عليه هنا مما قد يلتبس على بعض الطلَّاب: أن الوصف وعرَفنا المراد بالوصف لا يبقى وصفًا إلا إذا كان بمعنى الفعل المضارع، وقد ينتقل في كثيرٍ من الأساليب والمعاني إلى اسمٍ خالص ليس على معنى الفعل، فحينئذٍ يأخذ حكم الاسم الخالص، فتكون إضافته معنوية؛ لأن اللغة دائمًا مرتبطة بالمعنى.

مثال ذلك: قوله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامِ-: «غُسلُ الجُمُعةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» وكذلك: «الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ حَائِضٍ» حائض: هذا في الأصل اسم فاعل، أليس كذلك؟ هل هنا وصف أو صار اسمٌ خالصًا؟

إن كانت وصفًا فهي بمعنى الفعل المضارع تحيض؛ يعني الصلاة تجب على كل امرأةٍ تحيض، هل المرأة التي تحيض تجب عليها الصلاة؟ لا، المرأة التي في حالة الحيض التي تحيض الآن، تحيض يعني تفعل الحيض، هل تجب عليها الصلاة؟ ما تجب عليها الصلاة، انعكس المعنى، المراد: الصلاةُ واجبةٌ على كل امرأةٍ وصلت حدَّ الحيض، فصار الحيض اسمًا لها، بلغت حدَّ الحيض، وليس المعنى التي تحيض.

وكذلك: «غُسلُ الجُمُعةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» ليس المعنى أن غسل الجمعة واجبٌ على مَن يحتلِم، هذا الذي يحتلم يجب عليه أن يغتسل للجمعة، لا؛ لأن المحتلم يجب عليه الغسل للجمعة وغير الجمعة، وإنما المراد غسل الجمعة واجبٌ على كل مَن وصل حدَّ الاحتلام، فصار يُسمى محتلمًا، محتلِم: يعني وصل حدَّ الاحتلام، وليس المعنى يحتلِم.

وهكذا كلمة (الطالب) في الأصل اسم فاعل، فإذا كانت بمعنى يطلُب فهو وصف، وإذا كانت اسمًا لهذا الشخص أو لهذا الإنسان فهي اسم خالص، يكتسب هذا الاسم سواءٌ كان يطلب العلم أو كان نائمًا، أو كان مسافرًا، أو كان يلعب.

فقولك: (طالبُ الحقِّ لا يخيب) هنا وصف؛ يعني التي يطلب الحق لا يخيب، هذا وصف، والإضافة لفظية (طالبُ الحقِّ)؛ يعني الذي يطلب الحق.

لكن لو قلت: (نامَ الطالبُ)، أو (الطالبُ يلعبُ) هل الطالب هنا بمعنى يطلب؟ لا، وإنما الذي اكتسب هذه الصفة حتى صارت اسمًا له، فصار يُسمى بالطالب سواءٌ كان يطلب، أو في غير زمن الطلب، فصار الطالب اسمًا وليس وصفًا بمعنى الفعل المضارع.

نُكمل إن شاء الله بعد الصلاة، والله أعلم، وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الحادي عشر (الجزء الثاني):

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فبعد أن ذكر ابن هشام -رَحِمَهُ الله- نوعي الإضافة ذكر شيئًا من أحكامها فقال:

"ولا تُجامع الإضافة تنوينًا، ولا نونًا تاليةً للإعراب مطلقًا"

فذكر أنه يجب عند الإضافة حذف التنوين، وكذلك حذف نون التثنية، ونون جمع المذكر السالم، وأن هذا حكمٌ مطلق لا يستثنى منه شيء؛ فلهذا تقول في التنكير: (هذا قلمٌ)، فإذا أردت أن تضيف لا بد أن تحذف التنوين، فتقول: (قلم محمدٍ)، (قلم طالبٍ)، وكذلك في التثنية تقول: (قلمان)، فإذا أضفت حذفت نون التثنية، فقلت: (قلما محمدٍ)، وتقول: (معلمون) فإذا أردت أن تضيف حذفت النون، فتقول: (معلمو محمدٍ)، قال تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ﴾[الحج:٣٥]، وقال: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾[القمر:٢٧] والأصل: (إنا مرسلون الناقة)، ثم أضاف فحذف النون ﴿مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾[القمر:٢٧]، وقال: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ﴾ [الصافات:٣٨]؛ أي لذائقون العذاب، ثم حذف النون وأضاف، فقال: ﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابِ﴾[الصافات:٣٨].

ثم قال ابن هشام:

"ولا (ال) إلا في نحو (الضاربَ زيد) و(الضارب زيدٍ)، و(الضارب الرجل)، و(الضارب رأس الجاني) و(الرجل الضارب غلامه)".

وقوله: "ولا (ال)" هذا معطوفٌ على التنوين، والتقدير (ولا تجامع الإضافة (ال) إلا في هذه المواضع المذكورة، فذكر ابن هشام أن (ال) لا تجامع الإضافة؛ يعني الإضافة المعنوية، والإضافة المعنوية لا تجامع (ال) مطلقًا، بل يجب حذف (ال) من المضاف، فتقول في (القلم): (قلم الطالب) أو (قلم محمدٍ)، ولا تدخل (ال) على المضاف بحال.

وأما في الإضافة اللفظية: فإن (ال) قد تدخلها وتجامعها؛ لأن إضافتها كما علمنا إضافةٌ غير حقيقية، إضافةٌ في مجرد الشكل واللفظ؛ فلهذا جامعتها (ال) في اللغة في مواضع مثَّل لها ابن هشام.

وخلاصتها: أن (ال) تجامع الإضافة اللفظية في موضعين:

- الأول: إذا كان المضاف في الإضافة اللفظية مثنًّى أو جمعًا، فلك أن تقول: (جاء المكرمَ زيد)، أو (جاءَ المكرمُ زيدٍ)، و(هؤلاء المقيمو الصلاةِ)، وتقول: (المقيمو الصلاة مفلحون)، و(الفاهمَا الدرس ناجحان).

وقولك: (جاء المكرمُ زيد) أضفت (المكرمُ) إلى (زيدٍ) وأدخلت (ال) في المضاف، فجمعت (ال) الإضافة؛ لأن المضاف مجموعٌ أو مثنى، فمتى ما كان المضاف في الإضافة اللفظية مثنًّى أو مجموعًا جاز لك إدخال (ال) عليه عند التعريف.

- والموضع الثاني الذي تجامع في (ال) الإضافة اللفظية: إذا كان في المضاف إليه (ال)، إما أن تكون (ال) في المضاف إليه مباشرة كقولك: (جاء الضاربُ الرجلِ)، (جاء المكرمُ الأستاذِ)، فالأصل (مكرمُ الأستاذِ) (مكرم) مضاف، (الأستاذِ) مضاف إليه، والإضافة لفظية، ثم أدخلت (ال) على المضاف، فقلت: (المكرمُ الأستاذِ).

أو يكون المضاف مضافًا إلى ما فيه (ال) كقولك: (جاء المكرمُ صديقِ الأستاذِ)، و(جاء الضاربُ رأسَ الرجلِ)، المضاف في قولك: (المكرم صديقِ الرجلِ) (مُكرِم)، والمضاف إليه

(صديق) ثم إن (صديق) مضاف إلى الرجل الذي فيه (ال)، فصح أن المضاف إليه فيه (ال)، أو التبس بما فيه (ال)، فعلى هذا يجوز أن تجامع الإضافة اللفظية (ال).

ومن ذلك أيضًا: أن تقول: (جاء الرجلُ المكرمُ صديقِهِ)، ف(المكرمُ) نعتٌ للرجل وهو مضاف، و(صديقِهِ) مضافٌ إليه.

فما الذي جوَّز دخول (ال) على الإضافة اللفظية؟

هل في المضاف إليه (ال) (صديقه)، (صديقه ما فيه (ال) لكن فيه ضمير، وهذا الضمير في صديقه) يعود إلى ماذا؟ يعود إلى الرجل) إلى ما فيه (ال)، فصح أن المضاف إليه ملتبسٌ ب(ال).

فلهذا نقول في الموضع الثاني: أن يكون المضاف إليه ب(ال)، أو ملتبسًا بما فيه (ال) بأي حالةٍ من الأحوال.

نقول: (العلم شريفٌ، والعارفُ قيمتهِ يطلبه) (العارفُ قيمتهِ) فصح أن تضيف، وأن تدخل (ال)؛ لأن المضاف إليه (قيمته) متصل بضمير، هذا الضمير يعود إلى (العلم)، إلى ما فيه (ال)؛ ولهذا يصح أن نقول: (جاء رجلٌ طويلُ الشعرِ) ثم نعرِّف (جاء الرجل الطويلُ الشعرِ) لأن المضاف إليه فيه (ال)، و(كثيرُ الخيرِ) و(الكثير الخير) وهكذا.

لكن لو قلت: (جاء مكرمُ زيدٍ) هذه إضافةٌ لفظية، فهل تجامعها (ال)؟ فتقول: (جاء المكرمُ زيدٍ)، هل هذا المثال من الموضع الأول؟ المضاف مثنًّى أو مجموع؟

لا.

طيب، هل هو من الموضع الثاني المضاف إليه ب(ال) أو ملتبس بما فيه (ال)؟

لا، إذن ما يصح، لا يصح هنا أن تُدخِل (ال) إما أن تضيف، فتقول: (جاء مكرمُ زيدٍ) فإذا أدخلت (ال) امتنعت الإضافة، ووجب حينئذٍ الإعمال والنصب، فتقول: (جاء المكرمُ زيدًا) فما

تصح الإضافة هنا؛ لأن الإضافة ستؤدي إلى أن تجتمع الإضافة ب(ال) في غير هذين الموضعين، فلا يصح.

فذكر بذلك ابن هشام الموضع الثاني لجر الاسم وهو الاسم المجرور بالإضافة، فبهذا انتهى كلامه على الأسماء المجرورات.

■ لينتقل إلى بابٍ آخر جديد بعد أن انتهى من المنصوبات والمجرورات وهو باب الأسماء العاملة عمل فعلها.

فقال:

"بابٌ يعملُ عَمَل فعله سبعةٌ"

هذه الأبواب السبعة هي إجمالًا:

- هي اسم الفعل.
- والمصدر.
- واسم الفاعل.
- والمثال، كما قال ابن هشام، ويريد صيغ المبالغة.
- واسم المفعول.
- والصفة المشبهة.
- واسم التفضيل.

سمعتم هذه الأبواب السبعة وعلمتم أنها الأوصاف بالإضافة إلى المصدر واسم الفعل، الأوصاف، اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، هذه الأوصاف، بالإضافة إلى المصدر واسم الفعل.

هذه أسماء، وكلها قد تعمل عمل فعلها، وذلك أن الأصل في العمل الفعل، الفعل هو الأصل في العمل، ثم إن هذا الفعل يصح أن يؤخذ منه وصف، إما أن تصف به من فعله، وإما أن تصف به من وقع عليه، فإذا وصفت به من فعله فهو اسم الفاعل، أو صيغ المبالغة، أو الصفة المشبهة، هذه تطلق على مَن فعل الفعل.

وأما الذي يطلق على من وقع عليه فهو اسم مفعول، بالإضافة إلى المصدر الذي هو أصل الفعل، بالإضافة إلى اسم الفعل؛ لأنه اسمٌ في اللفظ، وفعلٌ في المعنى.

وقولنا: إنها تعمل عمل فعلها، ما معنى ذلك؟

معنى ذلك: أن فعلها إذا كان لازمًا وهو الذي يرفع فاعلًا، ويجر مفعولًا به، فمعنى ذلك أنها سترفع فاعلًا، وإذا كان فعله متعديًا؛ يعني يرفع فاعل، وينصب مفعولًا به، فمعنى ذلك أنها سترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا به، وكلها يجب أن ترفع فاعلًا؛ لأن الفعل لا بد أن يرفع فاعلًا، فكلها يجب أن ترفع فاعلًا سوى المصدر، المصدر لا يجوز فيه ذلك، قد يحذف فاعله كما سيأتي.

وكلها تنصب المفعول به جوازًا لا وجوبًا، الفعل المتعدي يجب أن ينصب مفعولًا به.

طيب، وهذه الأسماء التي أُخذت منه قد تعمل عمل فعله، لكن لا يجب، قد تنصب المفعول به جوازًا لا وجوبًا بشروط إلا اسم الفعل، فهذا يجب أن ينصب مفعولًا به.

فالخلاصة: أن هذه الأسماء السبعة التي تعمل عمل فعلها كلها لها فاعل وجوبًا إلا المصدر، فقد يحذف فاعله، وكلها قد تنصب المفعول به جوازًا إلا اسم الفعل، فهذا يجب أن ينصب مفعوله، فهذه خلاصتها.

أما تفصيلها: وقد ذكرها ابن هشام مبتدئًا باسم الفعل فقال:

"اسم الفعل ك(هيهات، وصه، ويي) بمعنى (بعد، واسكت، وأعجب)".

- الاسم الأول الذي يعمل عمل فعله اسم الفعل: أسماء الأفعال أسماءٌ سماعية لفظها اسم؛ لأنه يقبل شيئًا من العلامات المميزة للاسم كالتنوين، والإسناد، فتقول في (صه): (صهٍ)، وفي (أف): (أفٍّ)؛ ولهذا حكمنا على الباب كله أسماء، إلا أن معناها معنى الفعل، ولهذا سموها اسم فعل، وهذه كثيرة وهي قد تكون بمعنى فعل الأمر والفعل المضارع والفعل الماضي.

- والتي بمعنى فعل الأمر: هي الأكثر في هذا الباب ك(صه) بمعنى اسكت، و(مه) بمعنى (انكفف)، و(آمي) بمعنى (استجب)، و(نزالِ) بمعنى (انزل) و(دراكِ) بمعنى (أدرك)، و(كخ) بمعنى (اترك أو دع)، و(حيَّ) بمعنى (أقبل).

- وقد تكون بمعنى الفعل الماضي: ك(شتان) بمعنى (افترق)، و(هيهات) بمعنى (بعُدَ).

- وقد تكون بمعنى الفعل المضارع: ك(أف) بمعنى (تضجر)، و(آه) بمعنى (أتألم أو أتحسر)، و(وي) بمعنى (أتعجب أو أعجب).

فهذه أسماء الأفعال وهي على نوعين:

- مرتجلة.
- ومنقولة.

ما معنى مرتجلة؟

يعني لم تستعمل في اللغة إلا اسم فعل منذ أن وضعت وضعت اسم فعل، فلم تُستعمل من قبل في بابٍ آخر، كجميع الأمثلة السابقة.

والنوع الثاني المنقولة: يعني نقلت من بابٍ آخر من أبواب اللغة وجُعِلت اسم فعل، وهي قد تنقَل من الجار والمجرور، وقد تنقل من الظرف، فالمنقول من الجار والمجرور كقولهم: (عليك

زيدًا) بمعنى (الزم زيدًا)، ف(عليك) في (عليك زيدًا) ليس جارًّا ومجرورًا، ليس المعنى أن (زيد عليك) وإنما المعنى (الزم عليك زيدًا)، (عليكَ الصلاةَ) يعني (الزم الصلاةَ)، وكقولهم: (دونك الكتابَ) يعني (خذ الكتابَ)، (دونك المالَ) يعني (خذ المالَ) ومن ذلك (مكانكَ) يعني (اثبت) وهكذا.

اسم الفعل، طيب ما حكم إعماله؟

عمل الفعل واجب، عمله واجب، فإن كان فعله لازمًا فهو مثله يرفع فاعلًا فقط، ولا يحتاج إلى مفعولٍ به، نحو (هيهات) بمعنى (بعُدَ)، فكما تقول: (بَعُدَ النَّجَاحُ عن الكسول)، تقول: (هيهات النجاحُ عن الكسول)، فتقول: (النجاح) فاعل.

قال الشاعر:

"هيهات العقيقُ ومن به وهيهات خلٌّ بالعقيق نواصله"

(هيهات العقيقُ) يعني (بَعُد العقيق) فعلٌ وفاعل، وتقول: (صه) فتقول: فاعله مستتر تقديره أنت، كما تقول في (اسكت): فاعله مستتر تقديره أنت، وكذلك (نزالِ) فاعله مستتر تقديره أنت مثل (انزل)، وهكذا.

وإن كان الاسم بمعنى فعلٍ متعدٍّ: فهو يعمل مثله، سيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به، كقولك: (دراكِ الموعد) تقول: (دراكِ الموعدَ يا محمد)، كقولك: (أدرك الموعد يا محمد)، ف(دراكِ) فاعله مستتر تقديره أنت، و(الموعد) مفعول به، وتقول: (عليك زيدًا) مثل (الزم زيدًا)، ف(زيدًا مفعول به نصبه عليك، وفاعله مستتر تقديره أنت، (الزم أنت زيدًا، وعليك أنت زيدًا) وهكذا.

فاسم الفعل قلنا: يجب أن يعمل؛ فلهذا قلنا في الخلاصة: هو الوحيد الذي يجب أن ينصب مفعولًا به إذا كان فعله متعديًا.

ذكر ابن هشام بعض أحكامه فقال:

"ولا يحذف، ولا يتأخر عن معموله، وكتاب الله عليكم متأول"

فذكر حكمٌ من أحكام اسم الفعل، وهذا الحكم يتعلق بكون عمله ضعيفًا، فإن اسم الفعل يعمل، لكن يعمل أصالة أو حملًا وتشبيهًا له على الفعل، يعمل بالحمل والتشبيه، إذن فعمله ضعيف، ليس قويًّا، ولهذا هو يعمل عمل الفعل، لكن لا يأخذ جميع أحكام الفعل، فالفعل هو الأصل في العمل، فلهذا يعمل متقدمًا (أكرمت زيدًا)، ويعمل متأخرًا (زيدًا أكرمت)، نقول: (زيدًا) مفعول به، ما الذي نصبه؟ نصبه (أكرمت) المتأخر، وتقول: (من أكرمت؟) فتقول في الجواب: (زيدًا)، (زيدًا) مفعول به، ما الذي نصبه؟ فعلٌ محذوف تقديره (أكرمت)، فالفعل عمل وهو محذوف، فالفعل قوي يعمل محذوفًا ويعمل متقدمًا ومتأخرًا.

بخلاف اسم الفعل، فهو ضعيف يعمل متقدمًا مذكورًا؛ ولهذا لا يحذف، لا يمكن أن تقول: عن منصوبٍ إنه منصوب باسم فعل محذوف، ولا يعمل متأخرًا تقول: (عليكَ زيدًا) طيب ما يجوز أن تقول: (زيدًا عليك) يعني (زيدًا الزم)، تقول: (دراكِ الموعد) لكن ما تقول: (الموعد دراكِ) فإذا أردت ذلك تقول: (أدرك الموعدَ) أو (الموعد أدرك).

وأجاز بعض النحويين كالكسائي عمله وهو متأخر: فيجيزون زيدًا عليك، ويحتجون بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[النساء:٢٤]، قالوا: المعنى (الزموا كتاب الله، عليكم كتاب الله) ثم قدم المفعول به وأخَّر اسم الفعل، فقال: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[النساء:٢٤].

والجمهور: على أن ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾[النساء:٢٤] في الآية مصدرٌ لكتب يكتب كتابةً وكتابًا، وليس المراد به كتاب الله الذي هو اسمٌ لما أنزله الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، وإنما مصدرٌ لكتب يكتب كتابةً.

فإذا كان مصدرًا فهم يعربونه مفعولًا مطلقًا ناصبه فعلٌ محذوف؛ لأن المفعول المطلق يكثر حذف فعله، والتقدير (كتب الله هذا عليكم كتابًا)، (كتب الله ذلك عليكم كتابًا)؛ يعني (كتبه كتابًا عليكم)، ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[النساء:٢٤] يعني (كتبه كتابًا عليكم).

وهذا هو الموافق للمعنى والله أعلم، فإن ذكر في الآية السابقة المحرمات من النساء فقال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾[النساء:٢٣] إلى آخره، ثم قال: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[النساء:٢٤]؛ يعني كُتِب ذلك التحريم كتابًا عليكم).

وهذا معنى قول ابن هشام: "﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[النساء:٢٤] متأول" يعني ليس على ما قال هؤلاء، بل هو مخرج على تأويل آخر وهو كونه مفعولًا مطلقًا، وليس مفعولًا به لهذا اسم الفعل المتأخر.

فإذا قلنا: إنه مفعول مطلق فعليكم جارٌّ ومجرور على أصله.

ثم قال ابن هشام:

"ولا يبرز ضميره"

نعم، اسم الفعل يعمل عمل فعله؛ فلهذا يرفع فاعله، إلا أن فاعله يبرز، لا يكون ضميرًا بارزًا كالفعل، فالفعل تقول للواحد (اذهب) وتقول للواحدة: (اذهبي) وتقول للاثنين: (اذهبا)، وتقول للجمع المذكر (اذهبوا)، والجمع المؤنث (اذهبن) فيبرز ضميره، يبرز فاعله في غير المفرد الواحد.

لكن اسم الفعل لا، لا يبرز فاعله أبدًا، بل يلزم لفظًا واحدًا، فتقول للواحد: (صه)، وللمؤنث (صه)، وللاثنين (يا محمدان صه)، وللجمع: (يا محمدون صه)، و(يا هندان صه) فلا يبرز

ضميره، وهذا مما يخالف فيه الفعل؛ لأنه ليس فعلًا، لو كان فعلًا لبرز ضميره كالفعل، وهذا من الأدلة على أنه ليس فعلًا بل اسمٌ.

ثم قال ابن هشام:

"ويجزم المضارعُ في جواب الطلب منه نحو (مكانك تحمدي أو تستريحي) ولا ينصب".

أيضًا من أحكام اسم الفعل: أنه يجزم المضارع إذا وقع في جوابه، فهو في كفعل الأمر، وذلك أن الفعل المضارع يجزم إذا سبق بلم أو لَمَّا، أو لام الأمر، أو ا الناهية، أو أدوات الشرط الجازمة، أو سُبِق بطلب ولم يقترن بالفاء أو الواو.

كقولك: (اجتهد تنجح يا محمد)، (تعالى أكرمكَ)، ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ﴾[الأنعام:١٥١] فأنت إذا قلت: (اجتهد تنجح) (تنجح) فعل مضارع مجزوم؛ لأنه وقع في جواب الطلب.

والطلب كما سبق شرحه ثمانية أشياء:

- الأمر.
- والنهي.
- والاستفهام.
- والدعاء.
- والعرض.
- والتحضيض.
- والترجي.
- والتمني

فإذا سبق المضارع بطلب ولم يقترن بالفاء أو الواو، فإنه ينجزم.

طيب، يقول ابن هشام:

"أيضًا ينجزم المضارع في جواز اسم الفعل، فهو مثل فعله الأمر".

فلو قلت مثلًا: (انزل أكرمك) هذا فعل أمر، لو قلت: (نزالِ) تقول: (نزالِ أكرمك)، فتجزم جوابه إذا كان مضارعًا.

ومن ذلك قول الشاعر:

"أبت لي عفتي وأبى بلائي وأخذي الحمدَ بالثمن الربيحِ"

"وإقحامي على المكروه نفسي وضربي هامة البطل المشيحِ"

"وقولي كلما جشأت وجاشت مكانكِ تحمدِي أو تستريحِي"

(مكانك) اسم فعل بمعنى (اثبتِي) (تحمدِي) هذا الجواب (اثبتي) طيب والجواب؛ يعني الجزاء المترتب على ذلك أنك تحمدين (مكانك تحمدِي) ف(تحمدِي) فعل مضارع مجزوم، وقد وقع جوابًا لاسم فعلٍ (مكانكِ) فانجزم.

طيب، لو جاء جواب الطلب بعد اسم الفعل مقرونًا بالفاء أو الواو، يقول: لا ينتصب بل يرتفع، وذلك أنه سبق في شرح إعراب الفعل المضارع: الفعل المضارع ينتصب بعد فاء السببية وواو المعية المسبوقتين بطلب أو نفي، لو قلت: (اجتهد فتنجح)، (اجتهد وتنجح) هنا الجواب مقترن ولا غير مقترن بالفاء والواو؟ يقترن، إذا اقترن ينتصب، وإذا لم يقترن ينجزم، (اجتهد تنجح)، (اجتهد فتنجح)، (اجتهد وتنجح).

يقول ابن هشام:

"أما الجواب لاسم الفعل غير المقترن بالفاء والواو فإنه ينجزم"

تقول: (صه أكرمكَ)، (نزالِ أكرمكَ).

لكن إذا اقترن بالفاء أو بالواو هنا لا يأخذ حكم الفعل، لا ينتصب، بل يرتفع، تقول مثلًا: (نزالِ فأكرمُك)، (صه، فأسمع ما تقول)، وذلك؛ لأن الأصل عدم الجزم، وعدم النصب في جواب اسم الفعل، إلا أنه جاء في السماع الجزم كهذا البيت، فحكمنا بجوازه، ولم يأتِ شيءٌ عن العرب في نصبه بعد الفاء والواو فأبقيناه على الأصل مرفوعًا.

فهذا الاسم الأول من الأسماء التي تعمل عمل فعلها.

وأما الاسم الثاني الذي يعمل عمل فعله فهو مصدر، وفيه قال ابن هشام:

"والمصدر كضربٍ وإكرامً"

المصدر: سبق تعريفه عندما تكلمنا على المفعول المطلق.

فإن شئنا أن نعرفه تعريفًا تعليميًّا قلنا: المصدر هو التصريف الثالث للفعل، فإذا صرفت الفعل ثلاثة تصريفات، فالأول ماضٍ، والثاني مضارعٌ، والثالث مصدر، ك(ضرب يضرب ضربًا) و(أكرم يُكرم إكرامًا)، و(خرج يُخرج خروجًا) و(أخرج يخرج إخراجًا)، و(استخرج يستخرج استخراجًا)، و(تخرج يتخرج تخرجًا) وهكذا.

وإذا أردنا أن نعرف المصدر تعريفًا علميًّا: فالمصدر هو الاسم الدال على مجرد الحدث، وذلك أن الحدث وهو في المعنى اللغوي الفعل يعني الجلوس، الجلوس هذا هو الحديث.

طيب، فإذا جاءت الكلمة دالةً على هذا الحدث وزمانه مثل: (جلس) دالة على الجلوس، وزمانه وهو المضي، أو (يجلس) دالة على الحدث (الجلوس) وزمانه وهو الحال أو الاستقبال، أو (اجلس) دالةً على الحدث (الجلوس) وزمانه هو الاستقبال.

فالكلمة التي تدل على الحدث وزمانه ماذا تسمى في اصطلاح النحويين؟

تسمى فعلًا، فالفعل كل كلمة دلت على الحدث وزمانه.

طيب الكلمة التي تدل على الحدث وصاحبه سواءٌ كان صاحبه فاعله أو مفعوله هذا يسمى الوصف: مثل (جالسٌ) نقول: (جالسٌ) دالة على الحدث وهو الجلوس وعلى من فعله، لو قلت: (ضاربٌ) دلَّت على الحدث وهو الضرب ومن فعله، على الحدث ومن فعله، لو قلت: (مضروبٌ) دلت على الحدث الضرب ومفعوله، من وقع عليه، فالكلمة التي تدل على الحدث وصاحبه تسمى الوصف.

طيب، الكلمة التي تدل على الحدث فقط دون دلالة على زمانه، ودون دلالةٍ على صاحبه تدل على مجرد الحدث فقط تسمى المصدر:

المصدر الكلمة التي تدل على مجرد الحدث دون دلالة على زمان أو صاحبه مثل (جلوس) إذا قلت: (جلوس) دلت على الحدث (الجلوس)، لكن ما دلَّت على زمانه، ولا دلت على صاحبه، مثل (ضرب) تدل على الحدث (الضرب)، لكن ما دلت على زمانه، ولا دلت على صاحبه، وهكذا.

فهذا تعريف المصدر تعريفًا علميًّا وتعليميًّا.

طيب، ما حكم إعمال عمل الفعل؟

يذكر ابن هشام أن إعماله جائز بشرط، فقال:

"إن حلَّ محله فعلٌ من (أن) و(ما)"

إذن فالمصدر يجوز أن يعمل عم فعله بشرط وهو أن يحل محله فعله سواءٌ مع (أن)، أو مع (ما).

يعني الخلاصة: أن المصدر إذا حل فعله محله فإنه يعمل، وإذا لم يحل فعله محله فإنه لا يعمل، وإذا حل فعله محله فإنك ستؤوِّله حينئذٍ ب(أن) وفعله، أو (ما) وفعله.

فتقول مثلًا: (يعجبني ضربك زيدًا) يعني (يعجبني أن تضرب زيدًا)، (تعجبني قراءتك القرآن) يعني (يعجبني أن تقرأ القرآن)، (يعجبني طلبك العلم) يعني (يعجبني أن تطلب العلم)، ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾[الحج:٤٠] يعني (ولولا أن يدفع الله الناسَ) وهكذا.

لكن لو قلت مثلًا: (نظرت) أو (أعجبني أكلُ زيدٍ)، (أعجبني مشيُ زيد) أنت لا تريد أن تقول: (يعجبني أن يمشي في زيد) ولكن المشي نفسه هذا يعجبك.

ولماذا جعل في التقدير حرفين (أن) و(ما)؟

قالوا: إن (أن) تقدر مع الماضي والمستقبل، و(ما) تقدر مع الحال؛ لأن (ما) إذا قدرتها، فهي تقدر مع الحال التي تقع في زمن التكلم، فإذا قلت: (أعجبني شرحك الدرس)، طيب، إن كان الشرح خلص، فالمعنى (أعجبني أن شرحت الدرسَ)، وإذا كان المعنى في الاستقبال فتقول: (يعجبني شرحك الدرس) يعني (يعجبني أن تشرح الدرس).

وإذا كان كلامك هذا له وهو يشرح، فالتقدير (يعجبني ما تشرح الدرسَ) يعني (شرحك الدرسَ).

نحو ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[التوبة:١١٨]؛ يعني ضاقت عليهم برُحبِها، ف(ما) والفعل تأول هنا بمصدر.

طيب، فإذا نظرنا إلى قولك: (عجبت من أكل زيدٍ الخبزةَ)، المصدر (أكل) وهل هنا بمعنى الفعل؟

نعم، (يعجبني أن يأكل زيدٌ الخبزةَ).

طيب، (الخبزة) فاعل أو مفعول؟

مفعولٍ به، المأكول.

طيب، وأين الفاعل الآكل؟

(زيد)، لكن يقول: (يعجبني أكل زيدٍ الخبزةَ) (الخبزةَ) مفعول به، وبقيت على نصبها.

طيب، و(زيدٍ) الفاعل جررناه بالإضافة، سنعرف أن من أحكام المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل، هذا فاعله لكن مضاف إليه.

وتقول: (يعجبني أكل الخبزةِ زيدٌ)؛ يعني (يعجبني أن يأكل الخبزةَ زيدٌ) فزيدٌ) فاعل، وبقي مرفوعًا، و(الخبزِة) مفعولٍ به، وأضيف المصدر إليه.

إذن فالمصدر يجوز أن يضاف للفاعل، ويجوز أن يضاف للمفعول به، وأيهما أكثر في اللغة وأحسن؟

أن يضاف إلى الفاعل (يعجبني أكل زيد الخبزةَ) أو يضاف للمفعول به (يعجبني أكل الخبزة زيدٌ)؟

لا شك أن الأكثر أن يضاف إلى الفاعل، وينصب إلى المفعول به.

والثاني جائز وارد ولكنه الأقل.

وتقول: (عجبت من عقوق الولد أباه)؛ يعني (عجبت من أن يعُقَّ الولد أباه)، قال تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾[البلد١٤:١٥]، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾[البلد:١٢]

طيب، ما العقبة؟

يقول: ﴿الْعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[البلد:١٢]، ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾[البلد١٤:١٥] المعنى والله أعلم: العقبة أن تفك رقبة، وأن تطعم يتيمًا، العقبة فك رقبةٍ وإطعامٌ يتيمًا) (يتيمًا) مفعول به، ما الذي نصبه؟ المصدر (إطعامٌ) أن تطعم يتيمًا.

قال الشاعر:

"بضربٍ بالسيوف رؤوس قومٍ أزلنا هامهن عن المقيل"

فقال: (بضربٍ بالسيوف رؤوس قومٍ) يعني بأن نضرب رؤوس قومٍ بالسيوف.

وقال الشاعر:

"أبت لي عفتي وأبى بلائي وأخذي الحمدَ بالثمن الربيحِ"

"وإقحامي على المكروه نفسي وضربي هامة البطل المشيح"

أين المصدر؟

في ثلاثة مصادر عملت:

الأول: (أخذي)، قال: (أخذي الحمدَ)، (الحمدَ) مفعول به، وقد أضيف إلى فاعله المتكلم (أخذي) ياء المتكلم هذه فاعل، و(الحمد) مفعول به.

قال: (وإقحامي نفسي) يعني (وأن أقحِم نفسي) فإقحامي أضيفت إلى الفاعل ياء المتكلم، و(نفسي) مفعول به، و(ضربي هامة) يعني أن أضرب هامة، فأضاف ضرب إلى الفاعل ياء المتكلم، ونصب المفعول به.

ثم ذكر ابن هشام شيئًا من أحكام المصدر سنرجئها إن شاء الله إلى الدرس القادم، ونأمل أننا في الدرس القادم إن شاء نطيله قليلًا؛ لكي ننتهي من الكتاب، فبقي من الكتاب قليل، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحياكم الله وبيَّاكم في هذا الدرس الثاني عشر من دروس شرح قطر الندي وبل الصدى لابن هشام الأنصاري –عليه رحمة الله–.

نحن في ليلة الأربعاء الثاني من شهر شعبان لسنة ١٤٣٩ه في جامع منيرة الشبيلي في حي الفلاح في مدينة الرياض.

في الدرس الماضي كنا تكلمنا على بقية المنصوبات، ثم تكلمنا على المخفوضات المجرورات، وبدأنا بالكلام على الأسماء العاملة عمل فعلها، فتكلمنا على إعمال اسم الفعل، وعلى إعمال المصدر.

في هذا الدرس إن شاء الله تعالى سنتكلم على بقية الكلام على إعمال المصدر، وبقية الأسماء العاملة عمل فعلها، ثم نتكلم بعد ذلك على التوابع.

فنبدأ من حيث توقفنا في أثناء الكلام على إعمال اسم الفعل عَملَ فعله:

فقد ذكر ابن هشام –رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى– أن هناك أسماءً تعملُ عمل فعلها، فبدأ بذكرها واحدًا واحدًا، فذكر اسم الفعل، وقرأنا ما قاله فيه وشرحناه، ثم انتقل إلى الكلام على المصدر، فذكرنا شرط إعماله عمل فعله، وهو أن يقع وأن يحل محله (أن) والفعل، أو (ما) والفعل.

ثم ذكر شروطًا أخرى لإعمال المصدر فقال -رَحِمَهُ اللهُ-:

"ولم يكن مصغرًا ولا مضمرًا، ولا محدودًا، ولا منعوتًا قبل العمل، ولا محذوفًا، ولا مفصولًا من المعمول، ولا مؤخرًا عنه"

فهذه كلها موانع تمنع من عمل المصدر عمل فعله؛ لأن المصدر عمله ضعيف؛ لأنه لا يعمل بالأصالة، وإنما يعمل بالتشبيه والحمل على فعله، فلا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى فعله؛ يعني بمعنى (أن) والفعل، أو (ما) والفعل.

لكن إذا صار فيه شيءٌ يبعده عن شبه الفعل، فإنه حينئذٍ سيبطل عمله، بل لن يعمل عمل فعله، فهذه الأشياء المذكورة كلها لو تأملنا فيها لوجدنا أنها تُبعد المصدر عن شبه الفعل.

- فالمصدر لا يعمل إذا كان مصغرًا؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، فلا يصح أن يقال: (صنيعك المعروف خيرٌ)، أو (يعجبني شريحك الدرس).

- ولا يعمل إذا كان ضميرًا؛ لأن الضمائر من الأسماء المخصوصة، فلا يجوز أن تقول: (ضربك زيدًا مؤلمٌ وهو خالدًا خفيفٌ) تريد أن تقول: (ضربك زيدًا مؤلمٌ وضربك خالدًا خفيفٌ)، فكنيت عنه بالضمير، فإنه لا يعمل حينئذٍ ولا يصح.

فإذا أردت أن تعمله فتصرح بالمصدر.

- وكذلك لا يعمل إذا كان محدودًا؛ يعني محدودًا بعدد معين، وذلك بأن يكون اسم مَرَّة، اسم مَرَّة هو الدال على مرَّات حدوث الفعل، كقولك: (ضربةٌ، شربةٌ، وأكلةٌ) ونحو ذلك، فلا يجوز أن تقول: (يعجبني ضربتك زيدًا) تريد (ضربك زيدًا ضربةً واحدة).

- ولا يعمل منعوتًا قبل العمل، فلا يصح أن تقول: (يعجبني ضربك الشديد زيدًا) لأن الفعل لا ينعت.

- ولا يعمل محذوفًا؛ لأن عمله كما عرفنا ضعيف، والضعيف لا يعمل محذوفًا.

- ولا يعمل مفصولًا عن المعمول؛ إذا فُصِل بينه وبين المفعول به بفاصل فإنه لا يعمل، فلا يصح أن تقول: (يعجبني شرحك في هذا الفصل الدرسَ) ففصلت بين المصدر (شرحك) وبين المفعول به (الدرس) بشبه الجملة.

- ولا يعمل مؤخرًا عن المعمول؛ يعني أن تؤخره وأن تقدم عليه المفعول به، فتقول: (يعجبني الدرسَ شرحُكَ) تعني (يعجبني شرحكَ الدرسَ).

وكونه لا يعمل مؤخرًا مع الصريح، مع المفعول به الصريح هذا متفق عليه، ولكن اختلفوا في عمله في شبه الجملة المتقدمة، فكثيرٌ من المحققين يجيزون ذلك، فيجيزون أن تقول: (يعجبني جلوسك في المسجد) و(يعجبني في المسجدِ جلوسكَ) على أن (في المسجد) متعلق بجلوسك، وهكذا، أو (يعجبني سفرك اليومَ، ويعجبني اليومَ سفركَ)؛ يعني أن تسافر في هذا اليوم.

ثم ذكر ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ- حالات إعمال المصدر، فقال:

"وإعماله مضافًا أكثر نحو﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللهِّ النَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١]، وقول الشاعر: "ألا إنَّ ظلم نفسه المرءُ بيِّنٌ" ومنونًا أقيس نحو ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا (١٥)﴾[البلد١٤:١٥]، و(ال) شاذٌّ نحو "وكيف التوقي ظهر ما أنت راكبه"

فذكر -رَحِمَهُ اللهُ-: أن المصدر له ثلاثة استعمالات، ثلاثة أحوال:

- الاستعمال الأول: أن يكون مضافًا أن يعمل وهو مضاف وهذا هو الأكثر فيه، وحينئذٍ يضاف إلى فاعله أو إلى مفعوله، أم يجوز الوجهان؟

يجوز الوجهان أن تضيفه إلى فاعله، فحينئذٍ ينصب مفعوله وهذا هو الأكثر كقولك: (يعجبني شرح الأستاذ الدرسَ) يعني (أن يشرح الأستاذُ الدرسَ)، فحولت (أن يشرح) إلى مصدر (الشرح) وأضفته إلى الفاعل (الأستاذ) فقلت: (يعجبني شرح الأستاذ الدرسَ)، وكالآية ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١] يعني (لولا أن يدفع الله الناسَ).

ويجوز أن تضيفه إلى المفعول به، فينجر بالإضافة، ويُرفع بعد ذلك الفاعل، وهذا قليل، وإن كان جائزًا أو ورادًا، كأن تقول: (يعجبني شرح الدرسِ الأستاذُ)؛ يعني (يعجبني أن يشرح الدرسَ الأستاذُ)، ثم تقلب الفعل إلى مصدر (يعجبني شرح) وتضيفه إلى المفعول به الدرس) (يعجبني شرح الدرسِ) ويبقى الفاعل مرفوعًا (يعجبني شرح الدرسِ الأستاذُ).

مثال ذلك: كأن تقول: (أن يأكلَ الطالبُ الإفطارَ مهمٌّ) ثم نقلب الفعل (أن يأكل) إلى المصدر فنقول: (أكل) فإن أضفته للفاعل وهذا الأكثر، فإنك ستقول ماذا؟ (أكلُ الطالبِ الإفطارَ مهمٌّ) وإن أضفته إلى المفعول به كنت ستقول: (أكلُ الإفطارِ الطالبُ مهمٌّ) فكلاهما وارد وجائز.

قلنا: من الأول قوله تعالى ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾[البقرة:٢٥١]، ومن الثاني؛ أي إضافة المصدر إلى المفعول به قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[آل عمران:٩٧] المعنى والله أعلم (لله على الناس أن يحجَّ البيتَ المستطيعُ)، (لله على الناس أن يحجَّ البيت من يستطيع إليه سبيلًا) يعني (المستطيع)، إذن (البيتَ) مفعولَ به ل(حج)؛ لأنه المحجوج، و(من) فاعل، ثم أضاف المصدر إلى (البيت) إلى المفعول به ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾[آل عمران:٩٧]، ثم أبقى الفاعل على حاله، وفي (الحَج) فتح الحاءِ وكسرها قراءتان.

وقال الشاعر:

"ألا إنَّ ظلم نفسه المرءُ بيِّنًا إذا لم يصُنها عن هوًى يغلبُ العقلَ"

(ألا إن ظلمَ) (ظلم) هذا مصدر بمعنى أن يظلم؛ يعني (أن يظلمَ المرءُ نفسهُ)، (أن يظلمَ المرءُ) فاعل، (نفسه) مفعول به، ثم قلب الفعل إلى مصدر (ظلم) وأضافه إلى الفاعل أم إلى المفعول به؟ أضافه إلى المفعول به (ألا إن ظلم نفسه) وأبقى الفاعل مرفوعًا (المرءُ) هذا على الجائز القليل.

- والاستعمال الثاني والحالة الثانية لإعمال المصدر: أن يعمل منونًا:

وهذا كثير، ليس أكثر، كثير، وهو الأقيس، كأن تقول: (يعجبي شرحٌ الأستاذُ الدرسَ)؛ يعني (يعجبني أن يشرح الأستاذُ الدرسَ) ثم قلبت الفعل إلى مصدر، إما أن تضيفه للفاعل أو للمفعول، أو المفعول به، وهذه الحالة الأولى، وإما أن تنونه (شرحٌ) حينئذٍ يبقى الفاعل مرفوعًا، ويبقى المفعول به منصوبًا هذا من حيث القياس هو الأقيس، لكن من حيث الاستعمال، قلنا: هو أقل من المصدر العامل المضاف.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[البلد١٢:١٣]

﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾[البلد١٤:١٥] يعني (أو إطعامٌ يتيمًا)، ف(يتيمًا) مفعول به نصبه إطعامٌ.

- الحالة الثالثة أو الاستعمال الثالث للمصدر العامل أن يعمل معرفًا ب(ال):

وهذه الحالة قليلة، وابن هشام كما سمعتم حكم عليها بالشذوذ، نعم، هذه الحالة قليلة قلةً جعلت بعض النحويين يحكم عليها بالشذوذ، ولكن النحويين لا يمنعون من القياس عليها مع قلتها.

ومن ذلك قول الشاعر:

"عجبتُ من الرزقِ المسيء إلهُهُ ومن ترك بعض الصالحين فقيرًا"

(الرزق) هذا المصدر بمعنى (أن يرزق)، والفاعل (الإله) والمفعول به (المسيء) يعني (عجبت أن يرزق المسيء إلهُهُ) هو يتعجب من ذلك، (ومن ترك بعض الصالحين فقيرًا) ولله -عَزَّ وَجَل- حكمةٌ في كل ما يفعل، فقلب الفعل (أن يرزق) إلى المصدر، وعرَّفه ب(ال) (عجبتُ من الرزقِ) وأضافه إلى (المسيء)، (عجبتُ من الرزق المسيء إلهُهُ).

قال: "وكيف التوقي ظهر ما أنت راكبه" وهذا البيت الذي ذكره ابن هشام وهو بيت غريب غير مشهور.

والشاهد في قوله: (التوقِّي ظهرَ) يعني (كيف أن تتوقى ظهرَ ما أنت راكبه؟) (كيف أن تتوقى ظهرَ؟) مفعول به، ثم قلب الفعل إلى مصدر، فقال: (كيف التوقي ظهر ما أنت راكبه).

والخلاصة: أن المصدر العامل يعمل مضافًا وهذا هو الأكثر، ويعمل منونًا وهذا هو الأقيس، ولكنه أقل في الاستعمال، ويعمل معرفًا ب(ال) وهذا قليل.

■ ثم انتقل -رَحِمَهُ اللهُ- إلى الكلام على الاسم الثالث العامل عمل فعله، وهو اسم الفاعل: ويدخل في حكمه صيغ المبالغة التي سماها ابن هشام المثال واسم المفعول، فبدأ ابن هشام بالكلام على إعمال اسم الفاعل فقال:

"واسم الفاعل ك(ضاربٍ ومكرِم)"

اسم الفاعل: هو اسمٌ يدل على حدثٍ وفاعله، وتكلمنا من قبل على تعريف الوصف، وقلنا: إن الوصف: كل اسمٍ دلَّ على حدثٍ وصاحبه، حدث يعني الفعل الذي يُفعَل، وصاحبه، وصاحبُهُ:

إما أن يكون فاعله الذي فعله، وهذا اسم الفاعل ك(جالس) يدل على الجلوس ومَن فعله.

وصيغ المبالغة ك(جلاس).

والصفة المشبهة ك(شجاع) تدل على الشجاعة ومن يفعلها.

وأما أن يكون صاحب الحدث مفعوله، وهذا اسمٌ مفعول ك(مضروب) تدل على الضرب ومن وقع عليه.

وكذلك اسم التفضيل كقولك: (محمدٌ أسرعُ من زيد) ف(أسرع) تدل على السرعة ومَن يفعلها، فهذه هي الأوصاف يجمعها أنها اسمٌ تدل على حدثٍ وصاحبه.

ومنها اسم الفاعل وهو الأصل في الدلالة على مَن فعل الفعل، ثم يأتي بعد ذلك صيغ المبالغة وهي اسم فاعلٍ إلا أن فاعله فعل الفعل بكثرة، فخصَّته العرب بأوزانٍ معينة سيأتي ذكرها، أو الصفة المشبهة وهي اسم الفاعل إذا لم تكن على صيغة اسم الفاعل، وسيأتي ذكرها بعد قليل.

إذن، فاسم الفاعل اسمٌ يدل على حدثٍ وفاعله، وله صياغةٌ قياسية، فهو يصاغ من الثلاثي على وزن فاعلٍ ك(قائمٍ) من (قام)، و(جالسٍ) من (جلس) و(شاربٍ) من (شرِبَ) و(آكلٍ) من (أكلَ).

ويصاغ من غير الثلاثي على هيئة المضارع مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر: ك(مدحرج) من (دحرجَ)، و(مكرِم) من (أكرم) و(منطلق) من (انطلق) و(مستخرج) من (استخرج).

وله ضابطٌ لفظيٌّ يذكرونه وهو: أن الفاعل يستخرج بقوله: (فعل فهو فاعل)، تقول: (ضرب فهو ضارب)، و(شرب فهو شارب)، و(أقبلَ فهو مقبل)، و(استغفر فهو مستغفر)، و(افتتح فهوَ مفتتح) وهكذا.

قال ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ- في بيان عمله:

"فإن كان ب(ال) عملَ مطلقًا، أو مجردًا فبشرطين: كونه حالًا أو استقبالًا، واعتماده على نفيٍ أو استفهامٍ، أو مخبرٍ عنه، أو موصوف"

- فذكر أن اسم الفاعل له حالتان:

- الحالة الأولى: أن يقترن ب(ال) فحينئذٍ يعمل عمل فعله بلا شرط؛ يعني لا يشترط فيه الشرطان الآتيان بعد قليل، فيجوز أن تقول: (جاء المكرمُ زيدًا)، و(جاء المكرمُ أباه)، و(جاء المكرمُ الطالبَ)، تريد (جاء الذي أكرمَ زيدًا)، أو (جاء الذي يُكرِم زيدًا)، سواءٌ كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، ومعتمدًا وغير معتمد.

وسبق في باب الإضافة ونؤكد عليه هنا: أن الأسماء العاملة عمل فعلها، أن اسم الفاعل إذا عمل فإن عمله جائز وليس بواجب؛ يعني يجوز أن تعمله عمل فعله، فتنصب مفعوله، فتقول: (جاء المكرمُ الطالبَ)، ويجوز ألا تُعمله عمل فعله فتضيفه، فتقول: (جاء المكرمُ الطالبِ) فيجوز لك الوجهان أن تعمله، وأن تضيفه.

فإن أعملته فتنتبه إلى شروط إعماله، هل هي متوافرة أم لا، وإن أضفته فتنتبه إلى شروط الإضافة المذكورة في باب الإضافة، كأن يكون فيه (ال) (المكرِم) حينئذٍ لا يضاف إلا في ثلاثة أحوال؛ يعني لا تجتمع الإضافة، و(ال) في الإضافة اللفظية إلا في ثلاثة أحوال، فلا بد أن تكون واحدة من هذه الأحوال الثلاثة، فلك أن تقول في (جاء المكرمُ الطالبَ): (جاء المكرمُ الطالبِ)؛ لأن الإضافة جائزة والإعمال جائز.

لكن (جاء المكرمُ زيدًا) لك أن تُعمِل (جاء المكرمُ زيدًا) لأن اسم الفاعل ب(ال) وعمله الجائز مطلقًا، لكن ليس لك الإضافة، لا تقل: (جاء المكرم زيدٍ)؛ لأن الإضافة هنا جمعت (ال).

و(ال) لا تجامع بالإضافة اللفظية إلا في ثلاثة أحوال سبقت:

- أن يكون المضاف مثنًّى أو مجموعًا، والمضاف هنا مفرد (المكرِم).
- أو يكون المضاف إليه ب(ال)، والمضاف إليه هنا عَلَم.
- أو يكون مضافًا إلى الضمير عائدٍ إلى ما فيه (ال).

ولا يتحقق شيءٌ من ذلك في قولنا: (جاء المكرمُ زيدٍ)، فلا تجوز الإضافة، بل يجب الإعمال.

- والحالة الثانية من إعمال اسم الفاعل أن يكون منونًا:

فيعمل عمل فعله بشرطين:

- الشرط الأول: كون زمانه الحال أو الاستقبال؛ يعني ألا يكون زمانه الماضي، يعني أن يكون اسم الفاعل بمعنى (يفعل) ليس بمعنى (فعل وانتهى) بل بمعنى يفعل الآن، أو يفعله في المستقبل.
- والشرط الثاني: أن يكون معتمدًا على شيءٍ متقدم على استفهامٍ أو نفي، أو على مخبرٍ عنه؛ يعني مبتدأ، أو موصوفٍ كأن تقول: (ما مُكرمٌ أباه نادمٌ) (ما) نافية، (مكرمٌ) مبتدأ، (نادمٌ) خبره، و(أباه) مفعول به نصبه (مكرمٌ) (ما مكرمٌ أباه نادمٌ)، ف(مكرمٌ) عمل عمل الفعل (يُكرِم)؛ يعني الذي يكرم أباه ليس بنادم.

وتقول: (أمكرم أباه عندكم؟)، فاعتمد على استفهام، وفي الأولى اعتمد على نفي، وتقول: (محمدٌ مكرمٌ أباه) فمكرمٌ اعتمد على المبتدأ؛ يعني خبر اعتمد على المبتدأ، وتقول: (جاء رجلٌ مكرمٌ أباه)، و(مكرمٌ) اعتمد على الموصوف؛ يعني وصف، اعتمد على موصوفٍ متقدم؛ يعني أن اسم الفاعل المنون لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، ولا يعمل إذا وقع في أول الجملة، غير معتمدٍ على متقدم؛ يعني لا يجوز أن تقول: (مكرمٌ أباه عندنا)؛ لأنك أعملتَ (مكرمٌ) في (أباه) ولم يعتمد على شيءٍ متقدم، لكن لو اعتمد على نفيٍ أو استفهام، أو على مبتدأ، أو على موصوف.

وقوله: "موصوف" تشمل النعت، وتشمل الحال، فكلاهما كما سبق في شرحهما وصفٌ، إلا أن النعت وصفٌ وافق الموصوف في التعريف والتنكير، والحال وصفٌ خالف الموصوف في التعريف والتنكير.

فلك في النعت أن تقول: (جاء رجلٌ مكرمٌ أباه)، ولك في الحال أن تقول: (أكرمت محمدًا مكرمًا أباه)؛ يعني حالة كونه (مكرمًا أباه).

ومع ذلك فإن اسم الفاعل مع توافر شروطه عمله جائز لا واجب، إذا جازت معه الإضافة، فلك أن تقول: (ما شاربُ العصيرِ عندنا)، أو (ما شاربٌ العصيرَ عندنا)، و(هل طالبٌ الحقَّ ضائعٌ؟)، (وهل طالبُ الحقِّ ضائعٌ؟) وهكذا.

أما إذا اختل شرطٌ من شروط الإعمال؛ يعني لم يكن اسم الفاعل مقرونًا ب(ال) وكان منونًا لم تتوافر فيه الشروط المذكورة، فإنه حينئذٍ لا يعمل، بل يضاف، فتقول مثلًا: (جاء ضارب زيدٍ أمسِ)، هنا (ضارب) بمعنى (ضربه) في الزمان الماضي، وليس المعنى يضربه أو سيضربه؛ ولهذا لا يعمل، تقول: (جاء ضاربُ زيدٍ أمس) ولا يجوز (جاء ضاربٌ زيدًا أمسِ)؛ لأن المعنى متناقض، كيف جاء الذي يضرب زيدًا أمسِ؟ الذي ضربه، أو أن تقول عن إنسان ضرب زيد تقول: (ضاربُ زيد خائف)؛ يعني (هذا الرجل ضرب زيد، فلهذا هو خائف من أن يعاقب)، فتقول: (ضاربُ زيد خائفٌ) يعني الذي ضربه خائف.

فلهذا جرت مسألةٌ مشهورة بين الكسائي وبين محمد بن الحسن –إن لم تخونني الذاكرة– في المجلس الرشيد عندما سأل الكسائي محمد بن الحسن: من تأخذ من رجلين قال: أحدهما، أنا قاتلٌ زيدًا، وقال الآخر: أنا قاتلُ زيدٍ، من الذي تأخذه بقتل زيد؟

والجواب عن ذلك: أن من أضاف فقال: (أنا قاتلُ زيدٍ) هذا على معنى الماضي؛ يعني قتله، فهذا الذي قتله، وأما الذي نوَّن فقال: (أنا قاتلٌ زيدًا) فهذا على معنى الحال أو الاستقبال؛ يعني

ما قتله، ولكنه يهدد بأنه سيفعل سيقتله؛ يعني أنا أقتل زيدًا، أو أنا سأقتل زيدًا، إذن ما قتله ولكنه سيقتله. فهذا الفرق بين العبارتين، فاسم الفاعل لا يعمل إلا معنى الحال أو الاستقبال.

ثم قال ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ-:

"و﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[الكهف:١٨] على حكاية الحال خلافًا للكسائي"

الكسائي إمام أهل الكوفة خالف البصريين والكوفيين في إعمال اسم الفاعل الماضي، إذ قلنا قبل قليل: إن اسم الفاعل الماضي لا يعمل باتفاق البصريين والكوفيين إلا الكسائي فقد أجاز إعماله وهو ماضٍ؛ نعم، ليس هذا الأصل، وليس هذا الأكثر لكنه يجوز عنده، واحتج على ذلك بهذه الآية ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[الكهف:١٨] فقال: "إن هذه القصة حديث في الماضي، ﴿وَكَلْبُهُمْ﴾[الكهف:١٨] بسط ذراعيه أم أنه يبسط ذراعيه الآن، أم أنه سيبسط ذراعيه في المستقبل؟

يعني بسط الكلب ذراعيه ماضٍ أم حال أم استقبال؟

لا شك أنه ماضٍ، وقد عملَ اسم الفاعل (باسط) في ذراعيه، ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[الكهف:١٨] لو أضاف لحذف التنوين (باسطُ ذارعيه)، لكنه نوَّن ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[الكهف:١٨] فاحتج بذلك الكسائي على إعمال اسم الفاعل الماضي.

لكن الجمهور خالفوه في ذلك وقالوا: إن اسم الفاعل هنا عامل، وقد عمل في (ذراعيه) لا لأنه بمعنى الماضي، ولكنه بمعنى يفعل المراد بها حكاية الحال، وهذا كثيرٌ في اللغة وجائز، أن تستعمل يفعل الذي يسمي الفعل المضارع في حكاية ما حدث في الماضي، فالمعنى ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[الكهف:١٨] يعني (وكلبهم يبسط ذراعيه)؛ لأنه يقص القصة ويحكيها.

ومن ذلك: في الآية نفسها أنه قال عن أهل الكهف: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾[الكهف:١٨] بصيغة الفعل المضارع، ولم يقل: (وقلبناهم)؛ لأنه يحكي القصة، وأنت إذا حكيت قصةً ماضيةً الآن لك أن تحكيها بالفعل المضارع.

فالصواب: هو قول الجمهور: أن الفعل إذا كان ماضيًا ومنقطعًا وأردت بيه الماضي المنقطع، فإنه لا يعمل؛ فلهذا بعضهم يضبط المسألة بضابطٍ أسهل وأوضح كما فعل ابن مالك فيقول: [اسم الفاعل إذا كان بمعنى يفعل فإنه يعمل] يعني إذا وضعت مكانه المضارع يفعل سواءً كان حالًا أو استقبالًا، أو كان حكايةً، وأما إذا كان بمعنى فعل الذي وقع وانقطع فهذا الذي لا يعمل.

ثم قال ابن هشام:

(وخبيرٌ بنو لهبٍ) على التقديم والتأخير، وتقديره (خبيرٌ) ك(ظهيرٌ) خلافًا للأخفش"

كما أن الكسائي خالف في عدم اشتراط كون الماضي للحال، والاستقبال، فأجاز إعماله في الماضي، أيضًا خالف الكوفيون وكذلك الأخفش من البصريين في الشرط الثاني لإعمال اسم الفاعل المنون وهو كونه معتمدًا، فلم يشترطوا الاعتماد، بل أجازوا إعمال الفاعل المنون، سواءٌ كان معتمدًا، أو لم يكن معتمدًا؛ يعني واقع في أول الكلام.

فيجوز عندهم أن تقول: (أقائمٌ المحمدان) بالاعتماد، و(قائمٌ المحمدان) بمعنى يقوم المحمدان بالاعتماد.

واحتجوا على ذلك بقول الشاعر:

"خبيرٌ بنو لهب، فلا تك ملغيًا مقالة لهب إذا الطير مرت"

(بنو لهب) قبيلة من العرب يعني معروفة بتتبع الطيور والتنبؤ بالأشياء بناءً على حركة الطيور، وهذا مما جاء الشرع المطهر بمنعه، فكان (بنو لهب) مشهورين بذلك، فيقول الشاعر: (بنو لهب خبيرون بهذا الأمر)، فلا تلغي مقالتهم إذا قالوا شيئًا يتعلق بالطيور، ولكن الشاعر قال:(خبيرٌ بنو لهبٍ) يعني (يَخْبُر بنو لهبٍ) ف(خبيرٌ) هذا ليس اسم فاعل، ولكنه صفة مشبهة، وسيأتي في الصفة المشبهة، وفي اسم المفعول، وكذلك في صيغ المبالغة أن شروطها واحدة، فقال: (خبيرٌ بنو لهبٍ) لا يمكن أن نقول: إن (بنو لهبٍ) مبتدأ مؤخر، و(خبير) خبرٌ مقدم على تقدير (بنو لهبٍ خبيرٌ)، ولو كان كذلك لقال: (خبيرون بنو لهبٍ) ليوافق الخبر المبتدأ في الجمع، ولكنه قال: (خبيرٌ بنو لهب) كما تقول: (أقائمٌ زيدٌ)، (أقائمٌ الزيدان)، (أقائمٌ الزيدون) منه معروف أن الفعل يوحَّد مع الفاعل المفرد والمثنى والجمع، كما ذكرنا ذلك في أحكام الفاعل.

وكذلك الوصف العامل عمله يوحَّد مع الفاعل المفرد والمثنى والجمع، تقول: (أقائمٌ زيدٌ)، (أقائمٌ الزيدان)، (أقائمٌ الزيدون) وهنا الشاعر وحَّد (خبيرٌ) فجعله كالفعل موحدًا مع الفاعل المجموع، فهذا دل على أن (خبيرٌ) عمل عمل الفعل مع أنه لم يعتمد.

وردَّ ذلك الجمهور وتابعهم ابن هشام وقال: "بل إن (خبيرٌ) خبر مقدَّم"

ومعنى البيت (بنو لهبٍ خبيرٌ)، والذي جوَّز عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر كون كلمة (خبير) على وزن (فعيل) والكلمة إذا كانت على وزن فعيل، فالأكثر فيها المطابقة، ويجوز ألا تطابق إذا ظهر المعنى، وذكروا على ذلك شواهد عدة.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[التحريم:٤]، ولم يقل: (ظهيرون، أو ظهراء) مع أن الملائكة جمع، فقالوا: إن (ظهير) فعيل فجاز فيها الإفراد مع أن المبتدأ هنا جمع، فقالوا: البيت مثله.

ثم قال ابن هشام بعد أن انتهى من الكلام على اسم الفاعل.

قال: "والمثال وهو ما حُوِّلَ للمبالغةِ من فاعلٍ إلى فعَّالٍ أو فعولٍ، أو مفعالٍ بكثرة، أو فعيلٍ أو فَعِلٍ بقلة نحو (أما العسل فأنا شرَّابٌ)".

المثال: اسم غير مشور لصيغ المبالغة وقد استعمله ابن هشام هنا والمصطلح المشهور عند النحويين تسميتها بصيغ المبالغة.

والمراد بصيغ المبالغة: هو الوصف الدال على حدثٍ كثيرٍ وفاعله، إذن حدث وفاعل فعل هذا الحدث بكثرة.

وواضح من كلام ابن هشام أن صيغ المبالغة هي محولةٌ عن اسم الفاعل، ف(ضرَّاب) محولٌ من (ضارب)؛ لأن (الضرَّاب) هو الضارب بكثرة، و(الشَّرَّاب) محولٌ من (شارِب)؛ لأن (الشرَّاب) هو الشارب بكثرة.

لكن أرادت العرب من طريق الاختصار والإيجاز بدل مِن أن يقولون: فلان شرَّابٌ جدًّا، أو شرَّابٌ بكثرة، أو كثير الشرب، أرادوا أن يجعلوا هذا الوصف على صيغةٍ معينة تدل على الكثرة، فجعلوها على هذه الصيغ، فإذا قيل: (شارب) يعني أنه فعل الشرب مطلقًا قليلًا أو كثيرًا، أما إذا قال: (شرَّاب) فمعنى ذلك أنه فعل هذا الفعل بكثرة.

فذكر ابن هشام أن صيغ المبالغة خمس صيغ:

- فالأولى: فعَّالٌ ك(ضرَّابٍ، وشرَّابٍ، وأكَّالٍ، وجزَّارٍ، ونجَّارٍ).
- والأخرى: فعول ك(صبور، وشكور).
- والثالثة: مفعال ك(منحار، ومعطار، ومزواج).

أي الكثير العمل لهذه الأعمال.

قال ابن هشام عن هذه الثلاثة: "بكثرة" يعني أن استعمال هذه الصيغ للدلالة على الكثرة كثيرٌ في كلام العرب، وأما الصيغتان الأخيرتان وهما (فعيلٌ وفعِل) فإن استعمالهما في صيغ المبالغة قليل، فهذا مراده.

- فالصيغة الرابعة: فعيل ك(رحيم، وعليم).
- والصيغة الخامسة: فَعِلٌ ك(حذِر، ومَلِك، وَمزِق).

وذكر ابن هشام أن الثلاثة الأولى استعمالها في المبالغة كثير؛ فلهذا كان إعمالها إعمال فعلها أيضًا كثيرًا، وأما الأخيرتان فإن كونهما صيغ مبالغة قليل، وكذلك كان إعمالهما إعمال الفعل قليلًا.

ومن ذلك: قول العرب: (أما العسلَ فأنا شرَّابٌ)، ف(شرَّابٌ) صيغة مبالغة عملت عمل الفعل، وفاعلها مستتر تقديره أنا، و(العسلَ) مفعول به مقدَّم، تقول: (زيدٌ شرَّابٌ العسلَ) إذا أعملت، و(زيدٌ شرَّابُ العسلِ) إذا أضفت، فإعماله جائزٌ لا واجب، وتقول: (زيدٌ ضرَّابٌ العدوَّ) و(ضرَّابُ العدوِّ)، وتقول: (زيدٌ منحارٌ الجزورَ، و(زيدٌ منحارُ الجزورِ) و(مطعانٌ عدوه) و(مطعانُ العدوِّ).

ومن ذلك: قول العرب: (إنه لمنحارٌ بوائكها) و(البائكة) هي الناقة الضخمة، فأعملها، وقال: (منحارٌ بوائكها) يعني إنه ينحر بكثرة بوائك الإبل.

وتقول: (خالدٌ شكورٌ ربه) يعني يشكر ربه بكثرة.

قال الشاعر:

"ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زادا فإنك عاقر"

ف(ضروبٌ) صيغة مبالغة عملت في (سوقها) والسوق جمع ساق؛ يعني كما كانت العرب تضرب سوق الإبل لكي تسقط، ثم تنحرها بعد ذلك.

وتقول: (محمدٌ رحيم الضعفاءَ) بالإعمال، أو (رحيمُ الضعفاءِ)، وتقول: (الله سميعٌ الدعاءَ) بالإعمال، أو (سميعُ الدعاءِ) بالإضافة، وتقول: (زيدٌ حذرٌ الشرَّ) و(حذرُ الشرِّ).

قال الشاعر:

"حَذِر أمورًا لا تضير وآمن ما لَيْسَ مُنْجيه من الأقْدَار"

ف(حذرٌ) نونها وأعملها في (أمورًا).

وقال الآخر:

"أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملينَ لها فديد"

ف(مزقون) هذا جمع مزق، وأعمله في (عرضي) (مزقون عرضي) يعني يمزقون عرضي.

ثم انتقل ابن هشام إلى اسم المفعول فقال: "واسم المفعول ك(مضروبٍ، ومكرَمٍ)".

اسم المفعول كما سبق هو اسمٌ يدل على حدثٍ ومفعوله، ويصاغ بطريقةٍ مطردة، فهو يصاغ من الثلاثي على وزن مفعول ك(مضروب) من (ضُرِب)، و(مشروب) من (شُرِب)، ويصاغ من غير الثلاثي على هيئة المضارع مع قلب حرف المضارع ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، فيقال: من (دُحْرِج) (مدحرَج)، ومن (طُلِق) (مُنطلق) ومن (استخرِجَ) (مستخرج).

وكل الأوصاف اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، وكذلك الصفة المشبهة، وكذلك اسم التفضيل تؤخذ من الفعل المبني للمعلوم؛ لأنها تدل على الحدث وصاحبه فاعله، إلا اسم المفعول فإنه يؤخذ من الفعل المبني للمجهول؛ لأنها تدل على الحدث ومفعوله، ومعلوم أن نائب الفاعل هو المفعول به الذي حل محل الفاعل.

قال ابن هشام:

"ويعمل عمل فعله وهو كاسم الفاعل"

يعني أن اسم المفعول إذا كان مقترنًا فإن إعماله عمل فعله جائزٌ مطلقًا كقولك: (جاء المضروبُ أخوه) أو (جاء المكسور اليدُ)، ولك أن تضيف (جاء المكسورُ اليدِ) يعني (جاء الذي كُسِرت يدهُ)، وإذا كان اسم المفعول منونًا فإنه يعمل بالشرطين السابقين كقولك: (جاء مضروبٌ أخوه) يعني (جاء من ضُرِب أخوه)، ولكن لا يجوز أن تقول: (جاء مضروبٌ أخوه أمسِ)، ولا تقول: (مضروبٌ المحمدانِ)؛ لعدم الاعتماد في الثاني، ولكونه في الماضي في الأول.

فهذا ما يتعلق باسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، لينتقل ابن هشام إلى الكلام على الصفة المشبهة.

الصفة المشبهة وفيها يقول ابن هشام -رَحِمَهُ اللهُ-:

"والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد، وهي الصفة المسوغة لغير تفضيل؛ لإفادة الثبوت ك(حسنٍ، وظريفٍ، وطاهرٍ، وضامر).

الصفة المشبهة أيضًا: هي اسمٌ يدل على حدثٍ وصاحبه، وصاحبه فاعله؛ لأن قولك: (حسن) أو (هذا فعلٌ حسنٌ) (زيدٌ حسنٌ) تدل على الحدث وهو الحسن، وعلى أن زيد هو الذي فعل هذا الحسن، (زيدٌ شجاعٌ)، (زيدٌ قويٌّ)، (هذا سهلٌ)، (هذا صعبٌ)، (هذا جميلٌ) تدل على الجمال وأنه هو الذي فعل هذا الجمال، فالصفة المشبهة تدل على حدثٍ وفاعله.

فهي تشبه ماذا؟

تشبه اسم الفاعل، فلهذا قولهم: الصفة المشبهة، مشبهة بماذا؟ مشبهة كما قال ابن هشام: "المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد" فهي تشبه اسم الفاعل المتعدي لواحد، أما كونها تشبه اسم الفاعل فوضح من كلامنا؛ لأنها تدل على حدثٍ وفاعله.

وأما كان اسم الفاعل مشبهًا بمتعدٍّ لواحد فسيأتي بيانه وهو أن الصفة المشبهة الأصل فيها أنها ما تعمل، إلا أنه جاء في اللغة نصبُ معمولها، مع أن معمولها في الحقيقة وفي المعنى فاعل.

والفاعل حقه الرفع أم النصب؟

حقه الرفع، لكن جاء في اللغة رفعه، وهذا واضح أنه فاعل، وجاء نصبه، فلمَّا جاء نصبه لم يجدوا لذلك تخريجًا إلا أن يقولوا: إن الصفة المشبهة شبهتها العرب باسم الفاعل المتعدي لواحد فنصبوا معموله بها.

- ولكي نفرق بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل، فنقول: يعني اسم الفاعل والصفة المشبهة كلاهما يدل على حدثٍ وفاعله إلا أن الصفة المشبهة غالبًا لا تكون على صيغة اسم الفاعل غالبًا، يعني لا تكون على وزن فاعل غالبًا؛ فلهذا لو وجدت اسمًا يدل على حدثٍ وفاعله وهو على وزن فاعل نقول: هذا اسم فاعل مثل (قائم، وجالس، وضارب، وشارب، وماشي) لكن لو وجدته يدل على حدثٍ وفاعله وليس على وزن فاعل قلنا: ك(جميل وقبيح، وطويل وقصير، وقوي وشجاع، وجبان، وأشيب، وغضبان) فهذه ليست على وزن فاعل ومع ذلك تدل على حدثٍ وفاعله، قالوا: صفة مشبهة.

وأيضًا مما يفرق فيه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة مأخذهما: يعني من أين يؤخذان، فنحن نعرف أن الفعل الثلاثي يكون في اللغة على ثلاثة أوزان: (فَعَل وفَعِل وفَعُلِ) يكون على (فَعَل) ك(ضرب، وقعد)، ويكون على (فَعِلَ) ك(شرِب، وفرِح)، ويكون على فَعُلَ ك(كَرُمَ) هذه الأفعال الماضية كلها على هذه الأوزان.

- فإذا أتينا إلى فَعُلَ: فهذا لا يكون إلا لازمًا ك(كرُمَ، وشَرُفَ، وصَغُرَ، وَكبُرَ) هذا الفعل أي فعل على فَعُل لا يكون إلا لازمًا، وهو أقل الأفعال.
- وأما (فَعِل): فهو أكثر من (فعُلَ) ويأتي متعديًا ولازمًا، فالمتعدي ك(شرب) تقول: (شربه) و(حَمِد) (حمده)، ويأتي لازمًا ك(فرِح، وطلِب).
- وأما الذي على (فعَل): فهو أكثر الأفعال، وتأتي متعديًا ك(ضرب ضربه)، و(فتح فتحه)، ويأتي لازمًا ك(قعد، وجلس).

على ذلك نستطيع أن نقول: إن الفعل الثلاثي يأتي على خمسة أوجه:

- فَعَل المتعدي ك(ضرب)، وفعل اللازم ك(قعد).
- وفعِل المتعدي ك(شرِب) وفَعِل اللازم ك(فرِح).
- وفَعُل ولا يكون إلا لازمًا ك(كَرُم).

فاسم الفاعل يأتي من الثلاثة الأول: من فَعَل المتعدي، وفعَل اللازم ك(ضرب فهو ضارب) و(قعد فهو قاعد)، ويأتي من فَعِل المتعدي ك(شرِب فهو شارب).

طيب، وأما الصفة المشبهة فتأتي من الرابع والخامس:

تأتي من فَعِلَ اللازم: ك(فرِح) فهو (فرِحٌ) ما يقال: (فارِحٌ)، و(طرِب) يقال: (طرِبٌ) ما يقال: (طارِبٌ)، و(غرِق) فهو (غريق) ما يقال: (غارِقٌ).

وكذلك الخامس فَعُل تقول: (كرُمَ) فهو كريم لا كارم، و(شرُف) فهو شريف لا شارف، و(شجُع) فهو شجاع لا شاجع، و(جَمُل) فهو جميل لا جامل، وهكذا.

إذن فاسم الفاعل وصيغ المبالغة فرقنا بينهما من حيث المأخذ وهذا تفريق واضح، ومن حيث الوزن وهو تفريقٌ غالب؛ لأن الصفة المشبهة قد تأتي على وزن فاعل قليلًا.

وأيضًا نفرق بينهما من وجهٍ ثالث وهو: أن الصفة المشبهة يستحسن، يصح، يجوز، بل يستحسن أن تضاف إلى فاعلها، وأما اسم الفاعل فلا يجوز أن يضاف إلى فاعله، إذا أردت أن تضيفه فتضيفه على مفعوله ولا يضاف إلى الفاعل، فلا يتلبس الأمر عليكم بالمصدر، المصدر سبق أنه يضاف إلى الفاعل أو المفعول به، والأكثر أنه يضاف للفاعل، والكلام هنا على اسم الفاعل لو أردت أن تضيفه فإنه يضاف للمفعول به، تقول: (زيدٌ شاربُ العصيرَ، أو شاربُ العصيرِ)، ما يمكن أن تضيف (شارب) إلى (زيد) الذي هو الفاعل، ما تستطيع.

تقول: (محمدٌ يضرب اللص) حول (يضرب) إلى اسم فاعل (ضارب) أضف، ما يمكن أن تقول: (ضاربُ محمدٍ اللصَّ) ما يأتي، تقول: (محمدٌ ضاربُ اللصَّ) أو (محمدٌ ضاربُ اللص) ما يضاف إلا لمفعوله.

وأما الصفة المشبهة مع أنها تدل أيضًا على حدثٍ وفاعله، ولكنها يجوز أن تضاف إلى الفاعل، فتقول: (محمدٌ حسن الوجه) يعني (حسُن وجهه)، و(محمدٌ قوي القلبِ)؛ أي (قوي قلبه)، و(طويل الشعرِ) يعني (طال شعره)، وهكذا.

فلهذا نقول: كل صفة يمكن أن تضيفها إلى الفاعل فهي صفة مشبهة حتى ولو كانت على وزن فاعل، هذا هو الضابط الأقوى في الباب؛ ولهذا قال ابن مالك في الألفية عندما أراد أن يعرف الصفة المشبهة:

"صفةٌ اُستُحسِن جرُّ فاعلِ بها هي المشبهة اسم الفاعل"

فالتفريق الواضح بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل: أن الصفة التي يستحسن إضافتها للفاعل صفة مشبهة، والتي لا تضاف إلى الفاعل اسم فاعل.

ف(طاهر) اسم فاعل أم صفة مشبهة؟

نقول: (فلانٌ طاهرُ القلبِ) (القلب) فاعل ولَّا مفعول للطهارة؟

فاعل، (طهرَ قلبه) إذا أضفتها للفاعل، فهي صفة مشبهة.

وكذلك إذا نظرت إلى المأخذ: فإن (طاهر) مأخوذة من طَهُر من فَعُل، فهو أيضًا صفة مشبهة.

و(ضامر البطنِ) يعني (ضمُرَ بطنه) فهي أيضًا صفة مشبهة، فهذه تفريقاتٌ لعلها واضحة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، وقد عرفنا من خلالها أن الصفة المشبهة لا تأتِ على وزن اسم الفاعل غالبًا، وإن كانت تأتي عليه قليلًا.

طيب تأتي على أي الأوزان؟

تأتي على أوزانٍ كثيرة، جامعها أنها كل وصفٍ يدل على حدثٍ وصاحبه مأخوذ فَعُل أو فعَل اللازم، أو تقول: يستحسن إضافتها لفاعلها.

قلنا: إن الصفة المشبهة تأتي على أوزانٍ كثيرة، وقد عرفنا أنها تؤخذ من (فَعِل) اللازم ومن (فَعُل) ولا يكون إلا لازمًا، فالصفة المشبهة التي تؤخذ من (فعِل) اللازم قياس الصفة المشبهة منه أن يكون على (فعيل فَعِلٌ): وذلك إذا كان للإعراض؛ يعني الأفعال التي تأتي وتذهب ك(فرِح) فهو (فرِحٌ) و(نضِر) فهو (نضرٌ) و(بطِر) فهو (بَطِرٌ)، و(أشِرَ) فهو (أشِرٌ).

وقد تكون على (فعلان): إذا دل على امتلاء، أو على حرارةٍ في الباطن ك(عَطِشَ) فهو (عطشان)، و(فَرِح) فهو (فرحان) و(صدِيَ) فهو (صديان) بمعنى عطشان، وشبعان، وريَّان.

ويكون على (أفعل): إذا كان للألوان أو الخِلَق ك(سَوِدَ) فهو (أسود)، و(خضِرَ) فهو (أخضر)، و(جَهِرَ) فهو (أجهر) أي مرتفع الصوت، و(عَوِرَ) فهو (أعور) و(حَوِل) فهو (أحول)، و(عَمِيَ) فهو (أعمى).

والصفة المشبهة المأخوذة من (فَعُلَ) ولا يكون إلا لازمًا، فقياس الصفة المشبهة منه أن يكون على وزن (فَعْلٍ) ك(ضَخُمَ) فهو (ضخم)، و(شَهُمَ) فهو (شَهْم)، و(صَعُب) فهو (صعب)، و(سَهُلَ) فهو (سهل).

ويكون على وزن (فعيلٍ): نحو (جَمُل) فهو (جميل) و(شرُفَ) فهو (شريف)، و(كَرُمَ) فهو (كريم) و(كبير، وصغير، وطويل).

وتأتي أيضًا الصفة المشبهة منه على أوزانٍ قليلة ك(أفعل): نحو (خطُبَ) فهو (أخطب)، و(شاب) فهو (أشيب)، و(حُمُقَ) فهو (أحمق).

ويأتي على وزن (فَعَلٌ): ك(بَطُلَ) فهو (بطلٌ)، و(حَسُنَ) فهو (حسَنٌ)، (بَطُل) من البطولة، فهو (بَطلٌ) لكن (بَطَلَ الشيء من البطلان) هذه (بَطَل) من (فَعَل)، فيؤخذ منها اسم فاعل أو صفة مشبهة؟ فعَل هذا اسم فاعل، (بَطَلَ) فهو (باطل)، (بطَلَ الأمرُ فهو باطلٌ) لكن (بَطُلَ من البطولة) فهو (بَطَلٌ)؛ لأنه من فعُلَ.

ويأتي على (فعال): مثل (جبن) و(جبان) ويأتي على (فعال) (شَجُعَ) (شجاع) ويأتي على فعِلٌ ك(فَطُنَ) فهو (فَطِن)، و(شَرُسَ) فهو (شَرِس)، وكذلك (فَرِح).

وقد يأتي على (فيعِل): ك(سيد) و(طيب) و(ميت) إلى آخره.

فبان من ذلك أن الصفة المشبهة التي تؤخذ من (فَعِل) اللازم، ومن (فَعُل) ولا يكون إلا لازمًا، أن الصفة المشبهة لا يكون لها مفعولٌ به؛ لأنها لا تؤخذ إلا من الفعل اللازم الذي ليس له فاعل.

وعلى ذلك يمكن أن نقول: إن الصفة المشبهة كل اسم دلَّ على حدثٍ وفاعله بشرطين أو ثلاثة شروط:

- الأول: أن تؤخذ من (فَعَل) اللازم أو من (فعُل).
- والثاني: أن يستحسن إضافتها لفاعلها.
- والثالث: ألا تكون على وزن اسم الفاعل غالبًا.

فهذا كله فيما يتعلق بوزنها واستعمالها، فما معناها ودلالتها؟

يعني ما الفرق بين معنى ودلالة اسم الفاعل، ومعنى الصفة المشبهة؟

الصفة المشبهة كما ذكر ابن هشام أنها تدل على الثبوت، على ثبوت الصفة في صاحبها، فيقولون: الصفة المشبهة الأصل فيها أنها تدل على ثبات الصفة في الموصوف، أو أنها كالثابتة، إما أنها ثابتة ثبوتًا دائمًا حقيقيًا، كصفات الله كريم، الكرم في الله صفة ثابتة ثبوتًا حقيقيًّا ودائمة، ديمومة حقيقية، و(عظيم) وكقولك: (فلانٌ طويل، أو قصير، أو أحمق، أو أشيب) هذه صفات إذا وُجِدت ثبتت، لا يكون الإنسان طويلًا مرة، قصيرًا مرة، وإذا كان أشيب خلاص بقي أشيب.

(١:٩:٢٣) كالثابتة يعني تدل على أن هذه الصفة وإن لم تكن ثابتة حقيقةً إلا أنها كالثابتة، إما من باب المبالغة، أو من باب المجاز والتوسع، كقولك: (فلانٌ شجاع وبطل) فالأصل في (الشجاع والبطل) أنها هذه الصفة هي الصفة الدائمة فيه، قد يعتريه أحيانًا صفات تخالف هذه الصفات، لكن هذه الصفات هي الأصل فيه، أو من باب المبالغة.

بخلاف اسم الفاعل، فإن الأصل فيها أنها لا تدل على الثبات، تقول: فلانٌ قائم، جالس، شارب، آكل، ماشي) يعني هذه الأشياء يفعلها أحيانًا وتنفك عنه بعد ذلك، وليس لها صفات الديمومة.

فإن قلت: تكلمت على اشتباه الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ فلهذا سميت الصفة المشبهة باسم الفاعل، طيب، ألا تشتبه بصيغ المبالغة؟

الجواب: نعم، قد تشتبه بصيغتين من صيغ المبالغة وهما (فعيل، وفعِل)، ف(فعيل، وفعِل) يأتيان صيغتي مبالغة، ويأتيان صفةً مشبهة بخلاف (فعَّال ومفعال وفعول) فهذه صيغ مبالغة.

والتفريق بينهما لعله صار واضحًا لما شرحناه من قبل، فنحن قلنا: إن صيغ المبالغة محولةٌ من ماذا؟ من اسم الفاعل، إذن حكمها حكم اسم الفاعل، فإذا كانت (فعيلٌ وفعِلٌ) من (فعَل) المتعدي أو اللازم، أو (فَعِل) المتعدي، فهي صيغة مبالغة، وإذا كانت (فعيلٌ وفَعِل) من (فعِل) اللازم أو من (فَعُلَ) فهذه صفة مشبهة، كقولك: (عليم) (فعيل) صفة مشبهة أم صيغة مبالغة؟

نقول: هذه من (عَلِم)، (عَلِم) متعدي أم لازم؟ (علمه) متعدي، إذن صيغة مبالغة، و(نصير) من (نصره)، من (فعَل) فهي صفة مشبهة، و(ملِك) من (مَلَكَهُ) صفة مشبهة، و(حذِر) (حذِرَهُ) صفة مشبهة، لكن (كريم) (فعيل) هذا من (كرُم)، و(شريف) من (شرُفَ)، و(عظيم) من (عَظُمَ) هذه من (فعُل) هذه صفة مشبهة، و(فرِحٌ) من (فرِحَ)، (فَعِل) اللازم، و(فطِنَ)، تقول: (فَطِنٌ) هذه من (فطِن) اللازم، هذه صفات مشبهة.

تقول: (حذِرَه) فهي صيغة مبالغة، نعم، هذه صيغة مبالغة، نعم، إن قلت: صفة مشبهة فلا.

وابن هشام في التعريف قال:

"المسوغة لغير تفضيل"

أراد أن يُخرج اسم التفضيل.

ثم قال ابن هشام في بيان شيءٍ من أحكامها:

"ولا يتقدمها معمولها"

من أحكام الصفة المشبهة أن معمولها لا يتقدم عليها:

والسبب في ذلك ما ذكرناه من قبل أن عملها ضعيف، فلا تعمل متأخرةً، نحو (زيدٌ حسنٌ وجهه) (وجهُهُ) فاعل مرفوع ب(حسنٌ)؛ لأنه عَمِل عَمَل فعله، كأنك تقول: (زيدٌ يحسن وجهه)، لكن لا يصح أن تقول: (زيدٌ وجهه حسنٌ) على أن (وجهه) فاعل ل(حسنٌ) وقد تقدَّم عليه.

لكن يجوز أن تقول: (زيدٌ وجهه حسنٌ) على أن (وجهه مبتدأ) و(حسنٌ) خبر، والجملة خبر (زيدٌ)، وتقول: (زيدٌ حسنٌ وجهه)، ولا يجوز أن تقول: (زيدٌ وجهُهُ حسنٌ)، وتقول: (زيدٌ حسنٌ وجهًا) ولا تقول: (زيدٌ وجهًا حسنٌ) وسيأتي الكلام على إعمالها.

ثم قال ابن هشام:

"ولا يكون أجنبيًّا"

الكلام هنا على معمول الصفة المشبهة، معمولها يعني الذي تعمل فيه رفعًا أو نصبًا، فيشترط في هذا المعمول أن يكون سببيًّا.

والمراد بكونه سببيًّا أن يكون فيه ضمير، أو أن يكون مقترنًا ب(ال)، فإن الضمير و(ال) سيربطانه بعائده، ولهذا يكون بينه وبين عائده سبب، فصار سببيًّا كأن تقول: (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ) ف(وجهُهُ) ارتفع ب(حسن) وهو سببي وجود هذا الضمير الذي يربطه ب(رجل).

بخلاف ما لو قلت: (مررت برجلٍ حسنٍ زيدٌ) هذا لا يجوز؛ لأن زيد ليس بسببي.

بخلاف اسم الفاعل الذي لم نشترط فيه ذلك، فيجوز أن تقول: (مررت برجلٍ مكرمٍ أباه) فالمعمول سببي، أو (مررت برجلٍ مكرمٍ زيدًا) فالمعمول أجنبي ليس بسببي، فهذا أيضًا مما يختلف فيه اسم الفاعل عن الصفة المشبهة.

ثم تكلم بعد ذلك على إعمال الصفة المشبهة فقال: "ويرفع" يعني معمول أو الصفة المشبهة "ويرفع على الفاعلية أو الإبدال، وينصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، والثاني يتعين بالمعرفة، ويخفض بالإضافة"

فتكلم على حكم معمول الصفة المشبهة إجمالًا دون تفصيل، وذكر أن فيه ثلاثة أوجه:

- الرفع.
- والنصب.
- والخفض الجر.

- فالوجه الأول في المعمول الرفع: كأن تقول: (مررت برجلٍ حسنٍ وجههُ)، أو (رأيتُ رجلًا طويلًا شعرهُ) ف(وجهه) ارتفع ب(حسن) على أنه فاعل، و(شعره) ارتفع ب(طويل) على أنه فاعله، بمعنى (حسُن وجهه، وطال شعرُه)، وكون الرفع هنا على الفاعلية هو المعروف والمشهور عند النحويين.

وكونه بدلًا: كما أجازه ابن هشام هذا وجهٌ قليل قال به بعض النحويين وهو ضعيف، على أن التقدير: (مررتُ برجلٍ حسنٍ هو وجهه) ثم أبدل (وجهه) من الفاعل المستتر (حسن هو)، وضعفه ظاهر، وأقل ما في ضعفه أنه مخالفٌ لظاهر معنى الكلام.

- والوجه الثاني الجائز في المعمول النصب: فلك أن تنصب المعمول فتقول: (مررت برجلٍ حسنٍ وجههُ)، أو (مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ)، أو (مررت برجلٍ حسنٍ وجهًا) مع أن الوجه في الجميع هو فاعل الحسن إلا أنه انتصب وهذا الذي جعلهم يشبهون الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد كما سبق الإلماحُ إليه، وهذا واردٌ في السماع.

فقال النحويون: إن كان هذا المعمول المنصوب معرفة، فهو مشبهٌ بالمفعول به؛ يعني كأن الصفة المشبهة شبِّهَت باسم فاعل المتعدي لواحد، وهذا المنصوب نُصِب نصب المفعول به (مررت برجل حسن وجهه، وطويلٍ شعره).

وأما إذا كان نكرةً: ك(مررت برجلٍ حسنٍ وجهًا، وطويلٍ شعرًا) فلك حينئذٍ أن تجعله منصوبًا على التشبيه بمفعول به، ولك أن تنصبه على التمييز.

- والوجه الثالث وهو الأخير في معمول الصفة المشبهة أن تجره بالإضافة: وواضحٌ أن الجر بالإضافة سيمنع التنوين في الصفة المشبهة فتقول: (مررت برجلٍ حسن الوجهِ) أو (مررت برجلٍ حسنِ وجهٍ) وهكذا.

هذه الأوجه (الرفع، والنصب، والجر) على أنها جائزة إلا أنها مختلفة في الاستعمال من حيث الكثرة والحسن.

فلا شك أن الأصل فيها الرفع: لأن (الوجه) هو فاعل (الحسن)، و(الشعر) هو فاعل (الطول)، وهكذا.

وبعده يأتي الجر لأنه محولٌ عنه: فعرفنا من قبل أنه لك أن تُعمِل هذه الصفة عمل فعلها، وهذا الفعل يرفع فاعلًا، ولك ألا تُعمِل فتضيف، فالجر بالإضافة محولٌ عن الإعمال، فهو الدرجة الثانية للحُسن.

ويأتي النصب أخيرًا وهو الأقل في الاستعمال: وهو الأضعف في القياس، إلا أنه واردٌ في السماع؛ ولهذا سميت الصفة المشبهة بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد.

ونكمل إن شاء الله بعد الصلاة، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثاني عشر (الجزء الثاني):

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

♦ ثم انتقل ابن هشامٍ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- إلى الكلام على إعمال اسم التفضيل عمل فعله، وهو آخر الأسماء العاملة عمل فعلها، فقال -رَحِمَهُ الله-:

"واسْمُ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ كَـ(أَكْرَمَ)".

فاسم التفضيل هو اسمٌ على وزن أفعال يدل على اشتراك اثنين أو أكثر في صفة، وزيادة ما قبله على ما بعده في هذه الصفة؛ كقولنا: (زيدٌ أحسن من خالدٍ)، فأحسن هنا تدل على أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في صفة الحُسْن، كلاهما حَسَن، إلا أن ما قبلها وهو (زيد) أكثر في هذه الصفة في الحُسْن، أكثر حسنًا وهكذا.

فلهذا لا يُقال في اللغة عن شيئين غير مشتركين في صفةٍ ما: إن الأول أكثر من الثاني في هذه الصفة لعدم اشتراكهما في هذه الصفة أصلًا، فلا يُقال: (السيف أمضى من العصا)؛ لأن العصا لا يوصف بالمضاء، كما قال أبو الطيب:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ

ولهذا كان قوله -سبحانه وتعالى- عن موسى وهارون -عليهما السلام- على لسان موسى: ﴿هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾[القصص:٣٤] كان دالًا على فصاحة موسى، وعلى فصاحة هارون، إلا أن هارون كان أفصح من موسى، ولا يدل لغويًّا على أن موسى -عليه السلام- لم يكن فصيحًا كما قد يفهمه بعضهم.

♦ قال ابن هشام في بيان استعمالات وحالات اسم التفضيل:

"وَيُسْتَعْمَلُ بـ (مِنْ) وَمُضَافًا لِنكِرَةٍ فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ، وَبـ (أَلْ) فَيُطَابِقُ، وَمُضَافًا لَمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ"

فذكر -رحمه الله- أن لاسم التفضيل أربعة استعمالات:

١. أن يُستعمَل بـــ (مِنْ) بعده.

٢. أو مضافًا لنكرة.

٣. أو مضافًا لمعرفة.

٤. أو مقترنًا بـــ (أل).

نتكلم على هذه الاستعمالات واحدًا واحدًا؛

فالاستعمال الأول: أن تأتي (مِنْ) بعدها داخلةٌ على المفضَّل عليه، فحينئذٍ يلزم اسم التفضيل الإفراد والتذكير؛

- يلزم الإفراد: لا يُثنَّى ولا يُجمَع.
- ويلزم التذكير: لا يؤنَّث.

فتقول: (زيدٌ أفضلُ من غيره)، و(هندٌ أفضلُ من غيرها)، لا تقول: (فُضلى من غيرها)، و(الزيدان أفضلُ من غيرهما) لا تقول: (أفضلا من غيرهما)، و(الهندان أفضلُ من غيرهما)، و(الزيدون أفضلُ من غيرهم) ما تقول: أفاضل أو أفضلون، و(الهندات أفضلُ من غيرهنَّ) لا تقول: فُضَل أو فُضليات؛ فتُلزِم اسم التفضيل الإفراد والتذكير إذا جئت بعده بـــ (مِنْ) الداخلة على المفضَّل عليه.

الحالة الثانية: أن يُضاف اسم التفضيل إلى نكرة، فيلزم الإفراد والتذكير أيضًا، نحو: (زيدٌ أفضل رجلٍ)، و(هندٌ أفضل امرأةٍ) ما تقول: (فُضلَى امرأةٍ)، و(الزيدان أفضل رجلين)، و(الهندان أفضل امرأتين)، و(الزيدون أفضل رجالٍ)، و(الهنداتُ أفضل نساءٍ).

إذن فاسم التفضيل يلزم الإفراد والتذكير في هاتين الحالتين.

الحالة الثالثة: أن تقترن به (أل) فيُطابق ما قبله إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، نحو: (زيدٌ الأفضل)، و(هندٌ الفُضْلَى)، و(الزيدان الأفضلان)، و(الهندان الفُضليان)، و(الزيدون الأفضلون أو الأفاضل)، و(الهندات الفُضليات أو الفُضَل).

الحالة الرابعة: أن يُضاف اسم التفضيل إلى معرفة، فيجوز فيه الوجهان السابقان؛

- أن يلزم الإفراد والتذكير وهذا هو الأكثر.
- وأن يُطابق وهذا جائز.

فتقول: (زيدٌ أفضلُ الرجالِ)، و(هندٌ أفضل النساءِ)، ولك أن تقول: (هندٌ فُضلى النساءِ)، و(الزيدان أفضلُ الرجالِ) أو (أفضلَ الرجالِ)، و(الهندانِ أفضلُ النساءِ) أو (فُضليات النساءِ)، فالفضلى: فضلى النساءِ، مُثنَّى فُضلَى، وتقول: (الزيدون أفضل الرجالِ)، أو (أفاضل الرجال)، أو (أفضلوا الرجالِ)، أفضلون وحذفنا نون للإضافة، وتقول: (الهنداتُ أفضلُ النساء) أو (فضلياتُ النساء) أو (فُضَلُ النساءِ) فيجوز إلزام الإفراد والتذكير وهذا أحسن وأكثر، وتجوز المطابقة.

من ذلك قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾[البقرة:٩٦] مع أن المتحدَّث عنهم جمع؛ ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾[البقرة:٩٦] قال: ﴿أَحْرَصَ النَّاسِ﴾[البقرة:٩٦]، ولو أتى

بالوجه الثاني الجائز وهو المطابقة لكان يقول: (ولتجدنهم أحارص الناسِ) أو (حريصي الناسِ) جمع تكسير (أحارِص)، أو جمع صحيح (حريصين) ونحذف النون للإضافة.

ومن ذلك قوله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[الأنعام:١٢٣] فقال: (أكابر) بالمطابقة، ولو أتى بالإفراد والتذكير لكان يقول: (وكذلك جعلنا في كل قريةٍ أكبر مجرميها).

قال سبحانه: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا﴾[يوسف:٨] فأفرد وذكَّر لماذا؟ يعني أحبُّ اسم التفضيل هنا من أي حالة، الأولى أم الثانية أم الثالثة أم الرابعة؟ نُكمل الآية: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا﴾[يوسف:٨] هذه من الحالة الأولى، ذُكِرت (مِنْ) الداخلة على المفضَّل عليه، فحينئذٍ يجب في اسم التفضيل الإفراد والتذكير، ما تُثنِّي وإنما تُلزِم الإفراد والتذكير.

وقال: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ﴾[التوبة:٢٤] إلى آخره، ثم قال: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾[التوبة:٢٤] أيضًا من الحالة الأولى لذِكر (مِنْ) الداخلة على المفضَّل عليه فوجب الإفراد والتذكير فقال: ﴿أَحَبَّ﴾[التوبة:٢٤].

♦ ثم ذكر ابن هشام شيئًا من أحكام اسم التفضيل فقال:

"وَلا يَنْصِبُ المَفْعُولَ مُطْلَقًا".

هذا من أحكامه، فاسم التفضيل لا ينصب المفعول به أبدًا، ولهذا تجدهم في نحو قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾[الأنعام:١١٧] يُقدِّرون فعلًا ينصِب (مَنْ) نحو يعلم (إن ربَّك أعلم يعلم مَنْ يضلُّ عن سبيله)، ولا يجعلون (مَنْ) منصوبةً بأعلم؛ لأن أعلم اسم تفضيل، واسم التفضيل لا ينصب المفعول به.

♦ ثم قال ابن هشام:

"وَلا يَرْفَعُ فِي الغَالِبِ ظَاهِرًا إِلا فِي مَسْأَلَةِ الكُحْلِ".

فبعد أن ذكر أن اسم التفضيل لا ينصب مفعولًا به تكلَّم بعد ذلك على رفعه الفاعل فقال: إن اسم التفضيل لا يرفع فاعلًا ظاهرًا إلا في مسألة الكحل، لا يرفعه إلا في مسألة الكحل غالبًا، فاسم التفضيل يرفع الضمير المستتر اتِّفاقًا، لا إشكال في أنه يرفع الضمير المستتر؛ كقولك: (زيدٌ أفضلَ مِنْ خالدٍ) أين فاعل أفضل؟ هو مستتر، وإنما الكلام على رفعه الظاهر.

فرفع اسم التفضيل للظاهر فيه لغتان عن العرب:

- فبعض العرب يرفع به الظاهر مطلقًا، وهذه اللغة قليلة وهي التي قال عنها ابن هشام: (وَلا يَرْفَعُ فِي الغَالِبِ) يعني في لغة الجمهور، فهؤلاء يقولون: (مررتُ برجلٍ أفضلَ منهُ أبوه) يعني يفضُلُه أبوه؛ فأبوه فاعل لأفضل التي عملت عمل الفعل يفضُل.

- وأكثر العرب لا يرفعون به الظاهر إلا في مسألةٍ يُسمونها مسألة الكحل، ويُراد بهذه المسألة الاسم المفضَّل على نفسه باعتبارين، فيكون معتمدًا على نفيٍّ أو نهيٍّ أو استفهام، ومن ذلك قولهم المشهور: (ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ)؛ فاسم التفضيل أحسن، فضَّل ماذا على ماذا؟ فضَّل الكحل على الكحل، فضَّل الشيء على نفسه لكن باعتبارين، فضَّل الكحل في عين زيد على الكحل في غير عين زيد.

الاسم يُفضَّل على نفسه باعتبارين؛ فأحسن اسم تفضيل وقد رفع الكحل على أنه فاعل، والمعنى (ما رأيتُ رجلًا يحسُن في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ).

أو تختصر فتقول: (ما رأيتُ رجلًا أحسن في عينه الكحل من زيدٍ) هذا الاعتماد على نفس، والاعتماد على استفهام كأن تقول: (هل رأيتَ رجلًا أحسن في عينه الكحلُ من زيد؟) يعني يحسُن في عينه الكحل.

فإن قلت: جمهور العرب الذين لا يرفعون الاسم الظاهر باسم التفضيل إلا في مسألة الكحل، ماذا يفعلون بالمثال السابق الذي تقول فيه اللغة الأخرى: (مررتُ برجلٍ أفضلَ منهُ أبوهُ)؟ هذا يقوله بعض العرب؛ (مررتُ برجلٍ) جار ومجرور، أفضل: نعت لرجل ولكنه جُرَّ بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وأبوه: فاعل أفضل؛ يعني يفضُلُ يفضلهُ أبوه.

طيب: جمهور العرب ماذا يقولون؟ لا يقولون هذا في الجملة، فإذا أرادوا هذا المعنى قالوا: (مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوهُ) فأبوه: مبتدأ، وأفضل منه: خبر مقدَّم فيرفعون، ثم الجملة من المبتدأ والخبر المقدَّم نعتٌ لرجل.

بهذا نكون قد انتهينا من الكلام على الأسماء العاملة عمل فعلها، لكني أعود للتنبيه على مسألةٍ تتعلَّق بإعمال المصدر، فقلنا: إن المصدر يعمل على ثلاثة أحوال واستعمالات:

١. أن يكون مضافًا وهذا هو الأكثر.

٢. أو منوَّنًا وهذا أقل ولكنه أقيس.

٣. أو معرَّفًا بـ (أل) وهذا قليل أو شاذ كما قال ابن هشام.

فإن كان مضافًا فإنه يُضاف إلى المفعول به ويرفع الفاعل، أو يُضاف إلى الفاعل وينصب المفعول به.

وإن كان منونًا فإنه يرفع الفاعل وينصِب المفعول به.

وإن كان معرَّفًا بـ (أل) فهو أيضًا ينصب المفعول به ويرفع الفاعل؛ كقول الشاعر: (عجَبْتُ من الرزقِ المسيءَ إلهُهُ) يعني عجبتُ من أن يرزق المسيء إلهُهُ، وليس لك في المنوَّن ولا في المعرَّف بـ (أل) أن تُضيف؛

- أما المنوَّن فلأن التنوين لا يُجامع الإضافة.

- وأما المعرَّف بـ (أل) فإن (أل) لا تُجامع الإضافة إلا في الإضافة اللفظية.

وإضافة المصدر إضافة معنوية وليست لفظية كما سبق شرح ذلك في [باب الإضافة].

♦ لينتقل ابن هشام بعد ذلك إلى موضوعٍ آخر وبابٍ آخر وهو الكلام على التوابع، قال: [باب التوابع].

بعد أن تكلَّم عن الأسماء التي لها أحكامٌ ثابتة: رفعٌ أو نصب، أو جرٌّ أو جزم، تكلَّم بعد ذلك على التوابع: وهي الكلمات التي لها أحكامٌ إعرابية ولكن أحكامها ليست ثابتة؛ لأنها تتبع في هذه الأحكام الإعرابية لمتبوعها، فهي لها أحكامٌ إعرابية ولكن ليست ثابتةً؛

- كالفاعل حكمه الرفع.
- والمفعول به حكمه النصب.
- والمضاف إليه حكمه الجر.

ولكنها تتبَع متبوعها في هذا الحكم فلهذا سُميَّت توابع.

♦ قال ابن هشام:

[باب التوابع] يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ".

فابن هشام جعل هذه التوابع كما سمعتم خمسة؛ لأنه فصَّل العطف إلى:

- عطف بيان.
- وعطف نسَق.
- مع النعت.
- والتوكيد.

- والبدل.

فصارت خمسة، وكثيرٌ من النحويين يجعل التوابع أربعة؛ لأنه يُحمِل العطف ويجعله واحدًا، ثم في باب العطف يُفصِّل ويقسم العطف على عطف نَسَق وعطف بيان، وما فعله ابن هشام هو الأوضح والأحسن؛ لأن عطف البيان في الحقيقة لا يُجامع عطف النَسَق في شيء لكي يُجعَل في بيتٍ واحد إلا في الاسم أنه عطف وعطف، يعني ليس كالتوكيد ينقسم إلى: توكيد لفظي ومعنوي لاتفاقهما في الفائدة وهي التوكيد، بل:

- عطف النَسَق شيء أن تعطف اسمًا على اسمًا بحرف عطف.
- وأما عطف البيان فهو النعت بالجامد.

فما فيه أمر مشترك بينهما ليُجعلا في بابٍ واحد، لكن مَن جعلهما في بابٍ واحد أخذ بمجمل الاشتراك في الاسم، والمسألة ليست مسألةً مهمة.

♦ بدأ ابن هشام بالتابع الأول؛ وهو: "النَّعْتُ"

باب النعت، فقال -رحمه الله-:

"النَّعْتُ، وَهُوَ التَّابِعُ الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ الْمُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ".

النعت سبق شرحه من قبل، وهنا نشرح تعريف ابن هشام؛ فقوله: (الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ)؛ لأن النعت لا يكون إلا بالمشتق، أو بجامدٍ مؤوَّلٍ بمشتق؛ يعني لفظه لفظ جامد لكن معناه -المعنى المراد به- معنى مشتق، وهذا يُخرِج بقية التوابع، فبقية التوابع تكون بالجامد، لا تكون بالمشتقات؛

- فالتوكيد المعنوي يكون بسبعة ألفاظ: (النفس، والعين، وكل، وكلا، وكلتا، وجميع، وأجمع) هذه جوامد.

- وكذلك البدل، والبيان؛ كـ (جاء محمدٍ خالد).
- كذلك النَسَق تقول: (جاءَ محمدٌ وخالدٌ).

ثم قال ابن هشام في التعريف: (الْمُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ) يُريد أن يُخرِج التوكيد اللفظي، فقد يكون بالمشتق؛ كقولك: (جاء الرجل الفاضلُ الفاضلُ) فالفاضل الثانية هذا مشتق، ولكنه مطابق للمتبوع، فهو توكيدٌ لا نعت، وبيَّنا في شرح المبتدئين العلاقة بين النعت والحال، فلا نُعيد ذلك.

♦ ثم ذكر ابن هشام الغرض والفائدة من النعت فقال:

"وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ أَوْ مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ أَوْ تَرَحُّمٌ أَوْ تَوْكِيدٌ".

وذكر أغراض النعت وفوائده وهي:

الفائدة الأولى: التخصيص، ويكون للنكرة المنعوتة؛ كقولك: (جاءَ رجلٌ كريمٌ) كريمٌ: نعت، والفائدة من هذا النعت أنها خصصت الرجل بوصف الكريم، ولولا ذلك لبقيت النكرة رجلٌ عامة في جنس الرجال.

والفائدة الثانية: التوضيح، وذلك للمعرفة التي قد تشتبه بغيرها؛ كقولك: (جاءَ زيدٌ الكريمٌ) فزيد إذا كان يشتبه بزيدين آخرين ولا يتميَّز عنهم إلا بقولك: الكريم، فالكريم حينئذٍ هذا النعت فائدته التوضيح؛ أنه وضَّح المعرفة المضافة لتمييزها عن مَن يُشابهها.

والأغراض الثلاثة التالية: المدح والذمُّ والترحُّم هذه للمعرفة التي لا تلتبس بغيرها، هي معرفة لكنها هي غير ملتبسة بغيرها؛ يعني معروفة، فماذا تُنعت؟ لا تُنعَت لتوضيحها؛ لأنها خلاص عُرِفت، فنقول: إما للمدح، أو الذم، أو الترحُّم بحسب المعنى.

نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[الفاتحة:١]، ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ قولنا: الله وضَّح المراد به ولا يلتبس بغيره، طيب ما فائدة وصفة بـ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؟ طبعًا ما يُقال: للتوضيح؛ لأنه هو واضح من قولنا الله، فنقول: هذا للمدح.

أو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) الشيطان معروف، الرجيم هنا: نعتٌ للدلالة على ذمِّه، أو أن تقول لله -عَزَّ وَجَلَّ-: (اللهم ارحمْ عبدكَ المسكينَ) فقوله: أن عبدكَ سيشتبه لا يشتبه على الله -عَزَّ وَجَلَّ- شيء، فقولك: (المسكين) هذا ترحُّم لطلب الترحُّم من الله -عَزَّ وَجَلَّ-.

والغرض الأخير: التوكيد، والتوكيد كما شرحنا أكثر من مرة هو: ما دلَّ على معنًى معروفٍ قبل ذِكره، ثم يأتي هو لتقويته وتحقيقه وتأكيده.

كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[البقرة:١٩٦] وكاملة: نعتٌ لعشرة لتوكيد كمالها وعدم نقصانها.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[الحاقة:١٣] فنفخةٌ: اسم مرَّة تدل على أن الفعل النفخ حدث مرةً واحدة، فواحدة: نعتٌ للتوكيد.

وهكذا أن تقول: (جاءَ من المجتهدين طالبٌ مجتهدٌ) فمجتهدٌ: نعت الغرض منه التوكيد؛ لأننا عرفنا أن الطالب هذا مجتهد من قولنا من قبل: (من المجتهدين)، وهكذا.

♦ ثم قال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله- في بيان ما يتبَع فيه النعت المنعوت فقال:

"وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالفِعْلِ".

فذكر هنا ما يتبَع فيه النعت المنعوت وهذا سيقوم على ذِكر قسمي النعت، فالنعت على قسمين:

- نعتٌ حقيقي.
- ونعتٌ سببي.

النعت الحقيقي: هو النعت الذي لا يرفع اسمًا ظاهرًا بعده، طيب ماذا يرفع؟ يرفع ضميرًا مستترًا يعود إلى المنعوت؛ كقولك: (مررتُ برجلٍ كريمٍ) كريمٍ: نعت مشتق، وعرَفنا من قبل أن الأوصاف تعمل عمل فعلها، طيب أين فاعل كريمٍ؟ هو، إذن كريمٍ رفعت ضميرًا مستترًا هو يعود إلى المنعوت إلى رجل، فالنعت هنا حقيقي؛ لأنه لم يرفع اسمًا ظاهرًا، وإنما رفع ضميرًا مستترًا.

وأما النعت السببي -ويُقال: غير الحقيقي-: فهو الذي يرفع اسمًا ظاهرًا بعده؛ يعني مرفوعه يكون اسمًا ظاهرًا، فاعله أو نائب فاعله يكون اسمًا ظاهرًا؛ كأن تقول: (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه) كريمٍ أبوه، أين فاعل الكرَم؟ أبوه، إذن فكريمٍ رفع اسمًا ظاهرًا وهو أبوه، ولم يرفع ضميرًا مستترًا يعود إلى الموصوف، فنقول: إن النعت هنا سببي.

سُمي سببيًا؛ لأن هذا الاسم الظاهر الذي ارتفع بالنعت فيه ضمير، هذا الضمير سيربطه بالمنعوت، فصار بينهما سبب، السبب هو الرابط.

النعت الحقيقي يتبَع المنعوت في كل شيء؛ يعني:

- يتبعه في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا.
- ويتبعه في التعريف والتنكير.
- ويتبعه في الإفراد والتثنية والجمع.
- ويتبعه في التذكير والتأنيث.

يعني يتبعه في أربعةٍ من عشرة؛ كقولك: (مررتُ برجلٍ كريمٍ) كريمٍ تبعه في الجر من الرفع والنصب والجر، وتبعه في الإفراد من الإفراد والتثنية والجمع، وتبعه في التذكير من التذكير والتأنيث، وتبعه في التنكير من التنكير والتعريف، يتبعه في أربعة من عشرة.

أو (مررتٌ بامرأةٍ كريمةٍ)، أو (برجلين كريمين)، أو (بامرأتين كريمتين)، أو (برجالٍ كرامٍ أو كرماء)، و(بنساءٍ كرامٍ أو كريماتٍ)، هذا النعت الحقيقي يتبع المنعوت في كل شيء.

وأما النعت السببيُّ ففيه تفصيل، فهو يتبَع المنعوت دائمًا في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا، وفي التعريف والتنكير لا بُد، وفي البواقي؛ يعني في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث يُعامل معاملة الفعل، يعامل معاملة الفعل؛ لأنه رفع اسمًا ظاهرًا فعِمل مثل فعله، فلهذا يُعامل معاملة الفعل.

كيف يُعامل معاملة الفعل؟ ننظر للفعل، ما حكم الفعل مع فاعله إفرادًا وتثنيةً وجمعًا؟ قلنا من قبل: إنه يلزم الإفراد سواءٌ كان الفاعل مفردًا: (جاء زيدٌ)، أو مثنًى: (جاءَ محمدان)، أو جمعًا: (جاء محمدون) إذن فالنعت السببي سيلزم الإفراد حينئذٍ، ولا يُثنَّى ولا يُجمَع.

وفي التذكير والتأنيث: درسنا في الفاعل أن الفعل يتأثر بالفاعل تذكيرًا وتأنيثًا؛

- فإذا كان الفاعل مذكَّرًا وجب في الفعل التذكير.
- وإذا كان الفاعل مؤنثًا فيؤنَّث الفعل وجوبًا في حالتين، وجوازًا في حالتين.

وكل ما ذكرناه في الفعل يُطبَّق حينئذٍ في النعت السببي.

فنقول: (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه) كما تقول: (كرُمَ أبوهُ) يعني اجعل مكان النعت السببي فعلًا (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه).

طيب: أمه (مررتُ برجلٍ كريمةٍ أُمَّهُ) كقولك: (كرُمَت أمهُ).

طيب: أبواه (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبواه) كـ (كرُمَ أبواه).

طيب أبوها (مررتُ بامرأةٍ كريمٍ أبوها) كـ (كرُم أبوها).

وأمها (مررتُ بامرأةٍ كريمةٍ أمها) كـ (كرُمت أمها).

وأبواها: (مررتُ بامرأةٍ كريمٍ أبواها) كـ (كرُم أبواها) وهكذا.

إذن النعت السببي يتبع المنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير مطلقًا، وفيما سوى ذلك يُعامل معاملة الفعل، فظهر من ذلك أن النعت الحقيقي والنعت السببي كلاهما لا بُدَّ أن يتبع المنعوت في الإعراب، وفي التعريف والتنكير.

وهذا الذي قاله ابن هشام عندما قال:

"وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ".

يعني سواءً كان حقيقيًّا أو سببيًّا؛

فإن كان حقيقيًّا فإنه أيضًا سيتبع المتبوع في البواقي، قال:

(ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ).

طيب: وإن كان سببيًّا فإنه سيُعامل معاملة الفعل؛ يعني يلزم الإفراد في الإفراد والتثنية والجمع، ويُذكَّر ويؤنَّث كالفعل.

♦ ثم قال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"وَالأَحْسَنُ جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ ثُمَّ قَاعِدٌ ثُمَّ قَاعِدُونَ".

سبق لنا في النعت السببي أنه -النعت السببي- في الإفراد والتثنية والجمع يُعامل معاملة الفعل فيلزم الإفراد، إلا أنه في الجمع اختلف حكمه وهذا سمَاع، اختلف حكمه إذا كان الفاعل

جمعًا، فالأحسن فيه حينئذٍ أن يُجمَع -يعني النعت السببي- أن يُجمع جمع تكسير، ثم يُفرَد ثم يُجمَع جمع سلامة، كل ذلك واردٌ في السماع، فالأكثر والأحسن أن يُجمع جمع تكسير، ثم يُفرَد، ثم يُجمَع جمع سلامة.

فتقول: (مررتُ برجلٍ كرامٍ أباءُه) كان القياس أن يلزم الإفراد كريمٍ أباءه؛ كقولك: (كرُم أباءُه) لكن جاء في السماء أن الأكثر والأحسن الجمع جمع تكسير (مررتُ برجلٍ كرامٍ أباءه).

وبعده في الحُسْن الإفراد؛ يعني (مررتُ برجلٍ كريمٍ أباءُه).

ثم الجمع جمع تصحيح: (مررتُ برجلٍ كريمين أباءُه) هؤلاء الآباء.

والجدَّات: (مررتُ برجلٍ كرامٍ جدَّاته)، ثم (مررتُ برجلٍ كريمةٍ جدَّاته)، ثم (مررتُ برجلٍ كريماتٍ جدَّاته)؛ فهذا حكم سماعي.

♦ ثم قال ابن هشام:

"وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ المَعْلُوم مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوِ ادِّعَاءً رَفْعًا بِتَقْدِيرِ هُوَ، وَنَصْبًا بِتَقْدِيرِ أَعْنِي، أَوْ أَمْدَحُ، أَوْ أَذُمُّ، أَوْ أَرْحَمُ".

هذه مسألة يُسمونها مسألة قطع النعت أو قطع الصفة، المنعوت؛

إن كان محتاجًا إلى نعته بحيث لا يُعلَم ولا يتميَّز ولا يُعرَف إلا بنعته، وجب في نعته الإتباع أن تُتبعه، فإذا قلت: (جاءَ زيدٌ) وزيدٌ يلتبس على المخاطبين لوجود أكثر من زيد يعرفونه، فحينئذٍ يجب أن تأتي له بنعت وأن تجعل هذا النعت تابعًا له.

فإن كان عندنا زيدان أحدهما عالِم والآخر جاهل، فيجب أن تقول: (جاءَ زيدٌ العالِمُ)، و(سلَّمتُ على زيدٍ العالِمِ) ليتميَّز عن الآخر.

فإن كان المنعوت غير محتاجٍ للنعت يعني واضح ومتميِّز من دون النعت فيجوز لك في النعت حينئذٍ الإتباع، وهذا هو الأصل والأكثر في اللغة، وهو الجادَّة كما يقولون، ويجوز لك أن تقتطع النعت، فإذا قطعته لك فيه الرفع، ولك فيه النصب.

فتقول: (مررتُ بزيدٍ الفاضلِ) بالإتباع، أو (بزيدٍ الفاضلُ) قطعته إلى الرفع، أو (زيدٍ الفاضلَ) قطعته إلى النصب؛

- فإذا أتبعت بـ(زيدٍ الفاضلِ) فهو نعتٌ لزيد مجرور وعلامة جرِّه الكسرة.
- وإذا رفعت فهو نعتٍ لمبتدأٍ محذوف تقديره هو.

كأنك لما قلت: (مررتُ بزيدٍ) قيل لك: مَن هو؟ أو لما قلت: (مررتُ بزيدٍ) توقعت أن تُسأل مَن هو فبادرت بالجواب، واختصرت وحذفت هو، وهذا يظهر في ارتجال الكلام، فتقول: (مررتُ بزيدٍ الفاضلِ)، أو (مررتُ بزيدٍ الفاضلُ) يعني مررتُ بزيدٍ هو الفاضلُ، فتُجيب عن هذا السؤال قبل أن تُسأل، لكن حذفت هو اختصارًا، فصارت الفاضل خبرًا لهو مبتدأ محذوف، والجملة (هو الفاضل) نعتٌ لرجل.

وإن نصبت: (مررتُ بزيدٍ الفاضلَ) فهو أيضًا على القطع؛ يعني لما قلت: (مررتُ بزيدٍ) ظهر لك أو خشيت أن الذي تعنيه لم يُفهَم ولم يظهر، فقلت: (مررتُ بزيدٍ أعنى الفاضلَ)، أو (أمدح الفاضلَ) لكنك اختصرت بحذف الفعل الناصب، وأكملت الكلام بعضه مع بعض، فقلت: (مررتُ بزيدٍ الفاضلَ) يعني أعني الفاضل، فأعنى: فعل، والفاعل: هو، والفاضل: مفعولٌ به، والجملة نعتٌ لرجل.

فلذلك يُجيزون في البسملة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[الفاتحة:١]:

- الجر على التبعية، وهذا هو الظاهر والجادَّة.

- والرَّفع: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنُ الرَّحَيمِ﴾[الفاتحة:١].
- والنصب: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحَيمِ﴾[الفاتحة:١].

لأن الله متميِّز وغير محتاجٍ في تميُّزه لهذه النعوت.

♦ ثم انتقل ابن هشام -رحمه الله- إلى التابع الآخر وهو التوكيد، فقال: [باب التوكيد]، ما قال [باب التوكيد] لا باب التوكيد زيادة مني، إنما قال ابن هشامٍ -رحمه الله-:

"وَالتَّوْكِيدُ وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ، نحْوُ: (أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخا لَهُ)، وَنحْوُ: (أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ)، وَنحْوُ: (لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا)".

فذكر ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله- أن التوكيد نوعان:

١. لفظيٌّ.

٢. ومعنويٌّ.

أما المعنوي: فيكون بألفاظٍ معينة وسيأتي.

وأما اللفظي: فهو الذي ذكره ابن هشامٍ هنا، ويكون بتكرار اللفظ المراد توكيده، فإذا قلت: (جاء خالدٌ) ثم أردت توكيد خالد تقول: (جاء خالدٌ خالدٌ) وهذا يظهر في الارتجال، (جاء خالدٌ خالدٌ)، وتقول: (جاء جاء خالدٌ) فأكَّدت جاء الأولى، أو تقول: (جاء خالدٌ جاء خالدٌ) فأكَّدت الجملة كلها.

ومن ذلك: الشواهد التي ذكرها ابن هشام وهي أبعاض أبيات؛ فالبيت الأول: قول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيجَا بغَيرِ سِلاَحِ

فأكَّد أخاكَ تأكيدًا لفظيًا بتكريره؛ يعني انصر أخاك أو الزم أخاك، مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، وهذا يُسمى الإغراء، وكقول الشاعر:

فَـأَيْنَ إِلَى أَيْـنَ النَّجَـاةُ بِبَغْلَتِـي أَتَـاكِ أَتَـاكِ اللاحِقُـونَ احْـبِسِ

فأكَّد أتاكِ، وأكَّد احبسِ وهو يُخاطب بغلته، وقولٌ آخر:

لاَ لاَ أَبُـــوحُ بِحُـــبِّ بَثْنَـــةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقًا وعُهُـودَا

فأكَّد لا النافية.

♦ ثم قال ابن هشام:

"وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[الفجر:٢١] و﴿صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢]".

قيرى ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله- أن عبارة: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢] في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢] أن ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ حال، وليست توكيدًا لفظيًّا؛ لأن المعنى والله أعلم وجاء ربُّك وجاءت الملائكةُ من كلِّ سماءٍ حالة كونهم مصطَّفين صفًا بعد صفٍ؛ يعني أنهم لم يصطَّفوا صفًا، وإنما اصطفوا صفًّا بعد صفٍّ، فلا يمكن الاستغناء عن صفٍّ الثانية، ما يمكن أن تقول: (وجاءت الملائكة صفًّا)؛ لأنهم لم يأتوا صفًّا وإنما أتوا صفًّا بعد صفٍّ، التوكيد اللفظي يمكن أن تستغني عنه وليس عمدةً في الكلام، ولا يتوقَّف الكلام عليه.

فلهذا قالوا: أن ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢] هذه حال، مثل: (ادخلوا أولًا)، أو (ادخلوا اثنين اثنين)، يعني جاوا مصطفين.

وأما ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[الفجر:٢١] فهي في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[الفجر:٢١] فيرى أيضًا أن ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[الفجر:٢١] حال مركَّبة؛ لأن دكًّا الثانية لا

يُستغنى عنها، فالمعنى على ذلك: أن الأرض دُكَّت دكًّا بعد دكٍّ، ولم تُدك دكَّةً واحدة، وهذا خلاف ما عليه جمهور المعربين إذ يرون أن دكًّا الثانية هنا توكيدٌ لفظي.

حتى ابن هشام -رَحِمَهُ الله- في [مغني اللبيب] أيضًا يرى أن دكًّا الثانية توكيدٌ لفظي، وهذا الواضح من معنى الآية؛ لأنه يمكن الاستغناء عن دكًّا الثانية فيُقال: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا﴾[الفجر:٢١] كما في قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ الأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾[الحاقة:١٤] فالدَّك حينئذٍ هو دكٌّ واحد، وليس دكًّا بعد دكٍّ كما في ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢].

♦ ثم قال ابن هشام في النوع الثاني من التوكيد؛ وهو: التوكيد المعنوي:

"أَوْ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ مُؤَخَّرَةً عَنْهَا إِنِ اجْتَمَعَتَا، وَيُجْمَعَانِ عَلَى (أَفْعُلٍ) مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ، وَبِـ (كُلٍّ) لِغَيْرِ مُثَنًّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ، وبِـ (كِلا وَكِلْتَا) لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَد، وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، وَبِـ (أَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وَجَمْعِهِمَا) غَيْرَ مُضَافَةٍ"

فذكر أن التوكيد المعنوي يكون بألفاظٍ معينة، وهي: النفس، والعين، وكل، وكلا، وكلتا، وأجمع، فهذه ستة ألفاظ، وبقي لفظٌ سابع لم يذكره وهو: جميع، وهو في حكم كل؛ فالتوكيد المعنوي يكون بهذه الألفاظ السبعة سماعًا واستقصاءً.

أما التوكيد بـــ (النفس والعين) فيكون للمفرد وللمثنَّى وللجمع؛

فيُفرد مع المفرد (جاءَ محمدٌ نفسه)، و(أكرمتُ محمدًا نفسه)، و(سلَّمتُ على محمدٍ نفسه).

ويُجمعان على (أفعُل) مع المثَّنى والجمع، فيُقال: (جاءَ الطالبانِ أنفُسهما)، و(جاءَ الطلَّابُ أنفسهم)، و(أكرمتُ الطلاب أنفسهم)، و(سلَّمتُ على الطلَّاب أنفسِهم)؛ أي أنه لا يُجمَع على (فعول): نفس ونفوس، كذلك في العين: (جاءَ الطالبانِ أعينهما)، و(الطلَّاب أعينهم)، ولا

يُجمَع على عيون؛ لأن المراد بالعين والنفس ما يؤكَّد به، ولا يُراد بالنفس التي داخل الإنسان، أو العين التي في الرأس.

فإن قلت: ما فائدة التوكيد بالنفس والعين؟ فـ (جاءَ محمدٌ وجاءَ محمدٌ نفسُه) يدلان على معنًى إجماليٍّ واحد وهو مجيء محمد، فالفائدة دفع الاحتمال عن الذات.

فأنت إذا قلت: (طلبَ مني الأمير كذا وكذا) طيب هو الأمير نفسه هو الذي كلَّمك وطلب منك ذلك، أو أرسل إليك مَن طلب منك ذلك؟ يعني يُمكن أن تقول هذه العبارة سواءً الأمير نفسه الذي كلَّمك، أو أرسل إليك رسولًا.

لكن لو قلت: (طلبَ الأميرُ نفسهُ مني ذلك) تأكدنا أن الذي كلَّمك هو الأمير بذاته، رفع الاحتمال عن الذات، فلهذا ما يُستعمَل التوكيد بالنفس والعين إلا لمثل هذه المعاني؛ لدفع الالتباس عن الذات.

ويجوز الجمع بين التوكيد بالنفس والتوكيد بالعين، وحينئذٍ تؤخِّر التوكيد بالعين، فتقول: (جاءَ محمدٌ نفسهُ عينهُ)، و(قرأتُ الكتابَ نفسهُ عينهُ)، والغرض حينئذٍ من التوكيد بالعين بعد النفس هو تقوية التأكيد، ليس التوكيد، تقوية التوكيد.

وأما التوكيد بـ (كُلٍّ) ومثله التوكيد بـ (جميع): فلِمَا له أجزاء، سواءٌ كان جمعًا له أفراد، أو كان مفردًا له أجزاء؛

- فالجمع الذي له أفراد واضح؛ كـ (جاء الطلَّاب كلهم)، و(جاء الطلَّاب جميعهم).
- والمفرد الذي له أجزاء؛ كـ (الكتاب) تقول: (قرأتُ الكتابَ كلَّهُ) و(قرأتُ الكتابَ جميعهُ).

فقولنا: (له أجزاء) يُخرِج المثنَّى، فالمثنَّى له جزءان، ويُخرج المفرد الذي ليس له أجزاء؛ كـ (جاءَ زيدٌ كلُّه) والجزء هو الذي يمكن أن ينفصل عن الكل.

وفائدته: ما الفائدة من التوكيد بـ (كل)؛ (جاءَ الطلَّاب كلُّهم)، أو (جاء الطلَّاب جميعهم)؟

الفائدة: رفع توهُّم الخصوص، لو قلت: (نجحَ الطلَّاب) (الحمد لله هذه السنَة نجحَ الطلَّابُ) هل تريد جميع الطلَّاب ولا أغلب الطلاب ولم يرسُب إلا قليل؟ قد تريد ذلك وقد تريد ذلك، فإذا قلت: (نجح الطلَّابُ كلهم أو جميعهم) حينئذٍ رفعت توهُّم الخصوص، أنك تخُص الأكثرية والأقليَّة ليس لها حكم.

وقوله ابن هشام: (إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ) يعني:

- إن تجزأ هذا المفرد بنفسه؛ يعني له أجزاء؛ كـ (قرأتُ الكتاب كلَّه) تجزَّأَ بنفسه، نفس الكتاب له أجزاء أبواب وفصول.

- وإن تجزأ بعامله يقولون نحو: (اشتريتُ الجملَ كلَّهُ) ما الذي له أجزاء؟ العامِل وهو الفعل اشترى، فإن الاشتراء قد يكون بدفع الثمن كلِّه، وقد يكون بدفع بعض الثمن، فإذا أردت أن تُبيِّن أنك دفعت المبلغ كلَّه تقول: (اشتريتُ الجملَ كلَّهُ) فالتجزُّؤ هنا صار في الفعل في العامل في الشراء، وهذا قد يطلبه المعنى.

وأما التوكيد بـ (كلا وكلتا) فواضح أنه يؤكَّد بهم المثنَّى؛ كقولك: (جاءَ الزيدان كلاهما)، و(جاءت الهندان كلتاهما) لكن يُشترط التوكيد بهما شرطان ذكرهما ابن هشام؛

فالشرط الأول: صحَّة حلول الواحد محلَّهما، يصح أن يحِل الواحد محلَّهما، فلا يصح أن تقول: (اختصم الزيدان كلاهما) لعدم صحَّة (اختصم زيدٌ)، لو قلت: (اختصم الزيدان) فالزيدان مثنَّى، لكن هل الزيدان هنا يصح أن يحلَّ المفرد محلَّه، فتقول: (اختصم زيدٌ)؟ لا

يصح، فلهذا لا تؤكِّد الزيدان هنا؛ لأن الاختصام أصلًا لا يكون إلا من طرفين، والتأكيد بكلا وكلتا للتأكيد على أنهما اثنان؛ فقولك: (اختصما) بلفظه يدل على أنهما اثنان فلا حاجة للتوكيد.

بخلاف: (ذهب محمد وزيدٌ كلاهما) فإن الذهاب قد يكون من واحد، وقد يكون من اثنين؛ فإذا قلت: (ذهب محمدٌ وزيدٌ) كلاهما ذهب ولا واحد ذهب؟ قد يحتمل ذلك، فإذا قلت: (كلاهما) أكَّدت على أن الفعل حدث منهما جميعًا؛ لأنه في اللغة قد تعطِف شيئًا على شيء مع أن أحدهما قد اختص عن الآخر بشيءٍ لم يفعله الآخر.

كما في الآية السابقة: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢] ﴿رَبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾[الفجر:٢٢] اشتركا في المجيء؛ يعني جاء ربُّك وجاءت الملائكة، لكن ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[الفجر:٢٢] هذه حال، حالٌ من المعطوف والمعطوف عليه، أم حالٌ من المعطوف فقط الملائكة؟ حالٌ من المعطوف الملائكة فقط، فهنا لا يعني أنك إذا عطفت شيئًا على شيء أنهما مشتركان في كل شيء، فقد يستقل أحدهما عن الآخر بشيء، فإذا حدث شيءٌ من هذا التوهُّم وأردت أن ترفعه تؤكِّد بـ (كلا).

فتقول: (نجحَ محمدٌ وزيدٌ) أكيد كلاهما ولا واحد؟ لا كلاهما، فأكَّدت التثنية.

والشرط الثاني في التوكيد بـ (كلا وكلتا): قال: اتحاد المسنَد إليهما لا اختلافه.

(ذهبَ محمدٌ وزيدٌ) الذي أسندته إلى الأول الذهاب، والذي أسندته إلى الثاني الذهاب، المسنَد إليه الذهاب متَّحد واحد.

لكن لو قلت: (ذهبَ محمدٌ وعادَ خالدٌ) ما تقول: كلاهما؛ لأن المسنَد وهو الذهاب والمجيء مختلف، وهنا يُشترَط اتِّحاد المسنَد إلى المؤكَّد بـ (كلا وكلتا).

♦ ثم ذكر ابن هشام أنه يُشترَط في التوكيد بكل ما سبق؛ يعني: (بالنفس، والعين، وكلا، وكلتا، وكذلك جميع) اتَّصاله بضميرٍ يعود إلى المؤكَّد فقال: (وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ) بخلاف التوكيد باللفظ الأخير وهو: (أجمع) وجمعه (أجمعون) وكذلك مؤنثه (جمعاء)، وجمع المؤنَّث (جُمَع وجمعاوات) فهذا يؤكد بها ولكنها لا تُضاف، لا تُضاف إلى ضمير المؤكد.

ويؤكد بها ما له أجزاء أيضًا؛ فتقول: (قرأتُ الكتابَ أجمعَ)، و(قرأتُ المجلَّةَ جمعاءَ)، و(جاءَ الجيشُ أجمعُ)، و(جاءت القبيلةُ جمعاءُ)، و(جاءَ الطلَّاب أجمعون)، و(جاءت الطالبات جُمَع)، قال تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[الحجر:٣٩]، وقال: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[الحجر:٤٣].

والأكثر في التوكيد بـ(أجمع) وتصرُّفاتها أنها تكون بعد التوكيد بكل؛ كأن تقول: (جاء الطلَّاب كلهم أجمعون)، كما قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[ص:٧٣] فكلَّهم توكيد أول، وأجمعون: توكيد ثانٍ.

♦ ثم قال ابن هشام:

"وَهِيَ بِخِلافِ النُّعُوتِ لا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ"

فيجوز في النعوت إذا تعدَّدت التعاطُف وعدم التعاطُف.

إذا قلت: (جاءَ زيدٌ الكاتبُ الشاعرُ) فلك ألا تعطِف على أصل النعت (جاءَ زيدٌ الكاتبُ) نعت أول، (الشاعرُ) نعتٌ ثانٍ، ويجوز أن تعطِف (جاءَ زيدٌ الكاتبُ والشاعرُ) فالكاتب نعت، والشاعر معطوف على النعت.

قال تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾[الأعلى: ١-٢] الذي نعتٌ لربِّك، ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾، ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾[الأعلى:٣] نعتٌ ثانٍ ولكنه عطف، ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾[الأعلى:٤] نعتٌ ثالث ولكنه عطف.

وقال تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ * هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾[القلم: ١٠-١٢] هذه نعوت لم تُعطَف، ولو عُطِفت لصح.

أما المؤكِّدات فإنها إذا تعددت لا يجوز فيها التعاطُف، لا تقول: (جاءَ زيدٌ نفسه وعينه)، و(جاءَ الكلَّاب كلهم وأجمعون) بل تقول: (جاءَ زيدٌ نفسه عينهُ) و(جاء الطلَّاب كلهم أجمعون)؛ لأن ألفاظ التوكيد بمعنًى واحد، ولا يُعطَف الشيء على نفسه، بخلاف النعوت فالشاعر في المعنى غير الكاتب في المعنى، فيُمكن حينئذٍ أن تعطِف.

♦ ثم قال ابن هشام:

"وَلا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً، وَنَدَرَ: يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ".

فذكر ابن هشام أن التوكيد المعنوي خاصٌّ بالمعارف، ولا يصح توكيد النكرة؛ لأن ألفاظ التوكيد معارف، قلنا: يجب فيها جميعًا أن تُضاف إلى ضمير يعود إلى المؤكَّد، فهي معرفة بالإضافة، حتى (أجمع) التي لا يُشترط فيها الإضافة هي مضافة في التقدير في المعنى، فلهذا حكم على قول الشاعر بالشذوذ، وهو قوله:

لكنَّهُ شاقه أن قيل ذا رَجَبُ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

(يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ) فأكَّد حولٍ النكرة بكلِّه، وهذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فأجازوا توكيد النكرة مطلقًا، ولا شكَّ أن قولهم ضعيف؛ لعدم الفائدة في أمثلةٍ كثيرة؛ كأن تقول (أنفقتُ مالًا كلَّهُ)، ما الفرق بين (أنفقتُ مالًا) و(أنفقتُ مالًا كلَّهُ)؟ أيضًا المال غير محدَّد لكي نعرِف الفرق بين (أنفقتُ مالًا) و(أنفقتُ مالًا كلَّهُ).

وتوسَّط كثيرٌ من المحققين المتأخرين فأجازوا توكيد النكرة بشرطين كلاهما يعود إلى تحقيق الفائدة؛

فالشرط الأول: أن تكون النكرة محدودة، لها حدود؛ كـ(يوم، أسبوع، مائة، درهم).

والشرط الثاني: كون التوكيد من ألفاظ الإحاطة؛ يعني (كل وجميع وأجمع).

فلهذا يجوز أن تقول: (سافرتُ أسبوعًا كلَّه) لوجود الفائدة؛ لأنه يُحتمل أن تقول: (سافرتُ أسبوعًا) وأنت سافرت ستة أيام مثلًا، أو ثمانية أيام، فإذا قلت: (سافرتُ أسبوعًا كلَّه) عرَفنا أنك أكملت الأسبوع، أو (أُريد مئةً جميعها) يعني لا تنقُص عن ذلك، بخلاف: (سافرتُ زمنًا كله)، أو (أُريد قلمًا جميعهُ) فهذا لا يجوز لعدم الفائدة لتخلُّف الشرطين.

فبقي لنا من التوابع: عطف البيان، وعطف النَسَق، والبدل، وبقي لنا أيضًا الأحكام النحوية المتفرِّقة التي ذكرها ابن هشام في آخر القطر، وهي: العدد، وموانع الصرف والتعجُّب، والقطع، والوقف، وكتابة الألف المتطرفة، وهمزة الوصل.

هذه إن شاء الله سنحاول أن نأتي عليها جميعًا في الدرس القادم لنختم هذا الشرح إن شاء الله في الدرس القادم، أعاننا الله وإياكم، ووفَّقنا وإياكم لما يُحبه ويرضاه، والله أعلم، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذه الليلة المباركة في هذا الدرس: "الثالث عشر"، وهو الدرس الأخير من دروس شرح [قطر الندى وبلِّ الصَّدى] لابن هشامٍ الأنصاري -عليه رحمة الله-، ونحن في ليلة الأربعاء، التاسع من شهر شعبان، من سنة تسعٍ وثلاثين وأربعمائةٍ وألف، ونحن في جامع منيرة شُبيلي في حي الفلاح في مدينة الرياض.

وقد ذكرنا في الدرس الماضي بقية الكلام على الأسماء العاملة عمل فعلها، ثم بدأنا بالكلام على التوابع التي ذكر ابن هشام أنها خمسة، وقد قرأنا وشرحنا التابعين الأوليين وهما: النعت والتوكيد، وفي هذه الليلة بإذن الله تعالى سنتكلَّم على بقية التوابع؛ وهي: عطف البيان، وعطف النَسَق، والبدل.

ثم نتكلَّم على بقية الأحكام النحوية المتفرِّقة التي ذكرها ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله- في آخر [قطر الندى]، وهي: العدد، وموانع الصرف، والتعجُّب، والوَقْف، وكتابة الألف المتطرِّفة، وهمزة الوسط، فنستعين بالله ونبدأ ببقية التوابع؛ فقد شرحنا في الدرس الماضي التابع الأول: وهو النعت، والتابع الثاني: وهو التوكيد.

♦ أما التابع الثالث: فهو عطف البيان، وفيه يقول ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"وَعَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ تَابِعٌ مُوَضِّحٌ، أَوْ مُخَصِّصٌ جَامِدٌ غَيْرُ مَؤَوَّلٍ".

فعطف البيان كما بيَّن ابن هشام الغرض منه -الفائدة منه-:

- توضيح المعرفة؛ كقولك: (أُحبُّ عمرَ الفاروق).
- وتخصيص النكرة؛ كقولك: (هذا خاتمٌ حديدٌ).

فظهر من ذلك أن عطف البيان في فائدته وغرضه يُشبه ماذا من التوابع؟ ما التابع الذي يوضِّح المعرفة ويُخصِّص النكرة؟ النعت، سبق في فائدة النعت والغرض من النعت:

- أن النعت للمعرفة يوضحها؛ (جاء محمدٌ العالِمُ).
- والنعت للنكرة يُخصِّصها؛ كـ (جاءَ رجلٌ عالِمٌ).

وكذلك في عطف البيان؛

- فعطف البيان مع المعرفة لتوضيحها؛ كقولك: (أُحبُّ عمر) طيب عمر قد يشتبه ويلتبس بغيره، فتوضِّح المراد بعمرو بقولك: (الفاروق)، فاتضح بذلك عمر الذي أنتَ تُحبُّه.
- وكقولك في النكرة: (هذا خاتمٌ) طيب الخواتم أيضًا متعدَّدة، خاتم اسم شائع في جنس الخواتم، تُخصِّص هذه النكرة بقولك: (حديدٌ) نعم ما وضَّحتها، ما عيَّنت هذا الخاتم لكنك ضيَّقت التنكير بأنه خاتمٌ حديدٌ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾[إبراهيم:١٦] فماءٍ هذا نكرة، وصديدٍ كالنعت لماء إلا أنه نعتٌ بجامدٍ غير مؤوَّل؛ لأن الصديد كما تعرفون هو الماء الذي يخرج من الجروح، وهذا الماء الذي يخرج من الجروح ذات؛ يعني أن كلمة صديد جامد، وليس مشتَقًّا وصفًا، مثل: كريم، شريف، وإنما صديد هذا اسم لذات فهو جامد إلا أن هذا الاسم الجامد أفاد فائدة النعت بتخصيص النكرة.

فلهذا يقولون: إن عطف البيان هو النعت بجامد؛ لأن النعت كما سبق لا يكون إلا بوصفٍ أو بجامدٍ مؤوَّلٍ بمشتق، إذا قلت: (رأيتُ رجلًا شجاعًا) فشجاعًا نعت؛ لأنه مشتق من الشجاعة، وكذلك لو قلت: (رأيتُ رجلًا أسدًا) فأسدًا نعت؛ لأنه وإن كان جامد، معنى جامد أنه يدل على ذات، شيء محسوس، لكنك لا تُريد بقولك: (أسدًا) الأسد الذي له لِبَد، وإنما تُريد بقولك: (أسدًا) شجاعًا.

إذن فكلمة (أسد) هنا اسم جامد لكنه مؤوَّل بمشتق؛ يعني الذي يُراد به الاسم المشتق شجاع، فهذا نعت، أما إذا نعت بجامدٍ غير مؤوَّلٍ بمشتق فهذا هو عطف البيان؛ كقولك: (جاءَ محمدٌ) ثم أردت أن توضِّح محمدًا هذا مَن هو، فقلت: (جاءَ محمدٌ أبو خالدٍ) محمد هذا الرجل، هذه الذات، وأبو خالد أيضًا هذه الذات، فمحمد وأبو خالد كلاهما جامد، والأعلام كلها بجميع أنواعها جوامد، الأعلام سواءٌ كان:

- كنية؛ أبو فلان.
- أو كان لقبًا؛ كـ (الفاروق، والصدِّيق، والرشيد).
- أو كان اسمًا علَمًا؛ كـ (محمد، وخالد، وعبد الله).

فالأعلام كلها جوامد، فإذا قلت: (جاءَ محمدٌ أبو خالدٍ) وأردت بقولك: (أبو خالدٍ) أو توضِّح محمد هذا مَن هو، فكأنك نعتت محمدًا بأنه أبو خالد، إذن وضَّحته، لكن وضَّحته بمشتق، أم وضَّحته بجامد؟ وضحَّته بجامد فصار عطف بيان، فعطف البيان نعتٌ بجامد.

وإذا قلت: (هذا بابٌ كبيرٌ أو قويٌّ أو جميلٌ) فهذا نعت، وإذا قلت: (هذا بابٌ خشبٌ)، أو (هذا بابٌ حديدٌ)، أو (هذا بابٌ نُحاسٌ) فإن الخشب والحديد والنُحاس أسماء جامدة أو مشتَّقة؟ جامدة؛ لأنها تدل على ذوات.

طيب: ما فائدة قولك: (هذا بابٌ خشبٌ)؟ كفائدة النعت، يعني وصفت الباب بأنه خشب، ولكنك وصفته بمشتق أو بجامد؟ بجامدٍ غير مؤول، فنقول: عطف بيان، فعطف البيان هو النعت بالجامد غير المؤوَّل.

فلهذا قال ابن هشام: (عَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ تَابِعٌ مُوَضِّحٌ، أَوْ مُخَصِّصٌ) يعني نعت، لكنه (جَامِدٌ غَيْرُ مَؤَوَّلٍ)؛ يعني هو النعت بالجامد، فالفرق بين النعت وبين عطف البيان:

- أن النعت يكون بالمشتق أو بالجامد المراد به مشتق.
- وأما عطف البيان فهو النعت بالجامد غير المؤوَّل.

♦ ثم قال ابن هشامٍ في بيان بعض أحكامه:

"فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ كَـ (أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ)، وَ(هذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ)".

نعم عطف البيان من التوابع، ثم بيَّن هنا أنه يُتابع صاحبه، يُتابع متبوعه في كل شيء، فيُتابعه في الإعراب، ويُتابعه في التذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، وغير ذلك؛ كقوله:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفصٍ عُمرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

فاغفر له اللهمَّ إِن كان فَجَرْ

هذا عربيٌّ طلب من عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- شيئًا من إبل الصدقة، وادَّعى أن بعيره مريض، فلما رأى عمر بعيره لم يجد فيه مرضًا وقال: إنك لا تستحقُّ شيئًا من الصدقة فقال هذه الأبيات.

فالشاهد في قوله: (أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفصٍ) فاعل، ثم وضَّح أبا حفصٍ هذا مَن هو فقال: (عُمرْ)، وعُمر هذا موضِّحٌ جامد أو موضحٌ مشتق؟ جامد؛ لأنه علَم، فهو عطف بيان.

وكذلك: (خَاتَمٌ حَدِيدٌ) وشرحنا ذلك.

♦ ثم قال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍ مِنْ كُلٍ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ كَقَوْلِهِ: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ) وَقَوْلِهِ: (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلا)".

عطف البيان كما اتضح من شرحه قبل قليل يُشابه نوعًا من أنواع البدل وهو بدل كلٍّ من كل، أو البدل المطابق، يُشابهه، ما نقول: يُطابقه هو هو، نقول: يُشابهه، ولكنه في الحقيقة يُخالفه في المعنى حتمًا، وقد يُخالفه في اللفظ، وهذا الذي ذكره ابن هشامٍ هنا.

إذن فعطف البيان قد يُشابه بدل كل من كل؛ كقولك: (جاءَ محمدٌ أبو عبد الله)، أو (أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عمر)، أو (أُحبُّ عمرَ الفاروق)، أو (أُحبُّ الفاروق عمر)، فهذه يصح أن يكون الثاني بدلًا، ويصح أن يكون الثاني عطف بيان، يصح يعني يصحُّ نحويًّا، إلا أن المقصود أحدهما بلا شك، ما يمكن أن يقصد المتكلِّم كلا الأمرين معًا، المتكلِّم ما يقصد إلا واحدٍ من الاثنين، فنيَّة المتكلِّم وقصد المتكلِّم هو الذي يُحدِّد الإعراب المراد، والمعنى المقصود.

لكن إذا لم نعرِف نيَّته وقصده، نقول: من الناحية النحوية:

- يصح أن يكون بدلًا، بدل كلٍّ من كل.
- ويصح أن يكون عطف بيان.

إلا أن عطف البيان وبدل كل من كل يختلفان في المعنى يعني الفائدة والوظيفة، وقد يختلفان في اللفظ.

أما المخالفة بينهما في اللفظ فقد ذكرها ابن هشامٍ هنا، وخلاصتها:

- أن البدل على نيَّة حذف المبدَل منه.
- أو أن البدل على نيَّة تكرير العامل.

مذهبان للعلماء:

البدل إذا قلت: (جاءَ محمدٌ أبو خالدٍ)، أو (أكلتُ التفاحةَ نصفها) كما سيأتي في البدل، البدل يكون على نيَّة حذف المبدَل منه؛ يعني قولك: (جاءَ محمدٌ أبو خالدٍ) المراد منها جاء أبو خالد، (أكلتُ التفاحةَ نصفها) المراد أكلتُ نصف التفاحة، فالمبدَل منه على نيَّة الحذف.

وبعض العلماء يرى أن البدل ليس على نيَّة الحذف ولكنه على نيَّة تكرير العامل؛ يعني (جاءَ محمدٌ أبو خالدٍ) يعني جاء محمدٌ جاء أبو خالد، (أكلتُ التفاحةَ نصفها) يعني أكلت التفاحة أكلت نصفها.

وعلى كلا الأمرين هو يُخالف عطف البيان؛ لأن عطف البيان نعتٌ بالجامد فيأخذ حكم النعت، ولذلك يجوز جوازًا نحويًّا لا معنويًّا إعراب عطف البيان بدلًا بدل كل من كل إن جاء أن يحُل محلَّ الأول، إن جاز أن يحُل محل المتبوع.

كما في قولك: (جاءَ عمر الفاروقُ) يجوز أن تضع الفاروق مكان عمر فتقول: (جاءَ الفاروقُ) يصح ولا ما يصح؟ يصح، إذن الفاروق هنا يصح أن يكون عطف بيان، ويصح أن يكون بدلًا، بدل كل من كل.

وإن لم يصح أن تجعل الثاني محلَّ الأول، ما يصح أن تجعل الثاني محل الأول، فالثاني حينئذٍ عطف بيان، ولا يصح أن يكون بدلًا؛ كقولك: (محمدٌ الضاربُ الرجلِ زيدٍ) محمدٌ: مبتدأ، والضاربُ: خبر المبتدأ وهو مضاف، والرجلِ: مضافٌ إليه مجرور، و(الضارُب الرجلِ) كيف جمعت الإضافة؟

درسنا في الإضافة أن (أل) يجوز أن تُجامع الإضافة اللفظية في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون المضاف مثنًى أو مجموعًا؛ كـ (جاءَ الضاربُ زيدٍ)، أو (جاءَ الضاربَ زيدٍ).

الموضع الثاني: أن يكون المضاف مقترنًا بـ (أل)؛ كـ (جاءَ الضاربُ الرجلِ)، أو (جاءَ الطويلُ الشعرِ).

والموضع الثالث: أن يكون المضاف مضافًا لضميرٍ، هذا الضمير يعود إلى ما فيه (أل)، والموضع الثالث في الحقيقة يعود إلى الموضع الثاني كما شرحنا ذلك.

فإذا قلنا: (محمدٌ الضاربُ الرجلِ) كيف جاز مجامعة (أل) للإضافة؟ لأن الإضافة لفظية، والمضاف إليه الرجل فيه (أل)، فيجوز حينئذٍ أن تُجامع (أل) الإضافة.

ثم نأتي إلى زيدٍ (محمدٌ الضاربُ الرجلِ زيدٍ) زيدٍ هنا موضِّح للرجل، فلهذا نقول: إنه عطف بيان، ولا مانع من أن يكون عطف بيانٍ؛ لأنه وضَّح الرجل، إلا أنه وضَّحه بجامد فهو عطف بيان.

طيب: هل يصح أن يكون بدلًا؟ هل يصح أن يُحَلَّ محلَّ المتبوع؟ هل يصح أن تحذف الرجل وتضع مكانه زيد؟ لو فعلنا ذلك كنا نقول: (محمدٌ الضاربُ زيدٍ) أليس كذلك؟ وإلا هذا يجوز: (الضاربُ زيدٍ) إذن ستُجامع (أل) الإضافة لكن في غير مواضع الجواز، فلهذا لا يصح أن يكون زيدٍ بدلًا؛ لأنه لا يحل محل الأول المتبوع، فهنا يجب أن يكون زيدٍ بيانًا، ولا يصح أن يكون عطف، ولا يصح أن يكون بدلًا.

ومثل ذلك: البيت الذي ذكره ابن هشام:

أنـا ابنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْرِ ـ عَلَيْـهِ الطَّـيْرُ تَرْقُبُـهُ وُقُـوعَا

يفتخر بنفسه أنه قتل بشرًا البكري، فقال: أنا: مبتدأ، ابنُ: خبره وهو مضاف، والتاركِ: مضافٌ إليه، والبكريِّ: مضافٍ إليه، تعدُّد إضافات، (التَّـارِكِ البَكْرِيِّ): جامعت (أل) الإضافة وهذا جائز؛ لأن الإضافة لفظية، والمضاف إليه البكري فيه (أل) ما في مشكلة، وبشرٍ وضَّح

الكري فهو عطف بيان، وهل يكون بدلًا؟ لا؛ لأنه لا يحلُّ محلَّ الأول؛ لأنك لو جعلته بدلًا لكان تقدير الكلام: (أنا ابن التاركِ بشرٍ) فتُجامع (أل) الإضافة في غير مواضع الجواز.

وأيضًا مما لا يحل فيه الثاني محل الأول: قولك في [باب النداء]: (يا عبد الله كُرزًا) رجل اسمه عبد الله ولقبه كُرز، والكُرُز: هو الوعاء الصغير الذي يضع فيه المسافر أو الراعي شيئًا من حاجته، وقد لُقِّب به رجل.

فإذا قلت: (يا عبد الله كُرزًا) فيا عبد الله: منادًى واجب النصب؛ لأنه مضاف، والمنادى المضاف يجب فيه النصب، فلفظه منصوب ومحلُّه النصب، وكُرْز: هذا اللقب إن جعلته بدلًا فسبق في باب النداء أن البدل يُعامل معاملة المنادى المستقل؛ يعني كأنك كررت أداة النداء، كأنك قلت: (يا عبد الله يا كرز) وحينئذٍ فقل: يا كُرْز ولا كُرزًا، سيقول: يا كُرْزُ؛ لأنه منادًى مفرد معرفة فيجب بناءه على الضم.

فإذا قلت: (يا عبد الله كُرْزُ) فهذا بدل لا عطف بيان.

وإذا قلت: (يا عبد الله كُرْزًا) فهذا عطف بيان ولا يصحُّ أن يكون بدلًا؛ لأنه لو كان بدلًا لوجب فيه البناء على الضم.

ومن ذلك: قول الشاعر الذي ذكره ابن هشام:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا أعيذُكُمَا بالله أن تُحدِثَا شرًّا

أو (أعيذُكُمَا بالله أن تُحدِثَا حرْبًا)، فقوله: (أَيَا أَخَوَيْنَا) هذا منادًى منصوب لأنه مضاف، فلفظه النصب ومحلُّه النصب، ثم قال: (عَبْدَ شَمْسٍ) أيا أخوينا وضحهما، مَن أخوينا؟ عبد شمس ونوفل، فقد (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ) هل هذا بدل من أخوينا أم عطف بيان؟ ننظر؛

لو كان بدلًا سبق في باب النداء أن البدل يُعامل معاملة المنادى المستقل، فعلى ذلك كان يجب على الشاعر أن يقول لو جعله بدلًا: (أيا أخوينا يا عبد شمس ويا نوفلُ)؛ لأن نوفل: منادًى مفرد معرفة فيجب بناءه على الضم، ولكن الشاعر قال: نوفلًا بالنصب فجعله كالنعت، وسبق أن النعت وعطف البيان والتوكيد هذه إذا كان المنادى منصوبًا ليس فيها إلا النصب؛ لأن محلَّه النصف ولفظه منصوب، فليس فيها إلا النصب.

تقول: (يا عبد اللهِ الفاضلَ) هنا نصب فقال: (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا)؛ لأنك لو قلت: (يا نوفلُ) فوضعت نوفل محل أخوينا لم يستقيم الكلام، لا يصح أن تقول: (يا نوفلًا) بل تقول: (يا نوفلُ) فهذا هو الفرق اللفظي بين البيان والبدل.

وأما الفرق المعنوي فهما يختلفان من حيث المعنى يعني من حيث الفائدة والغرض، والوظيفة النحوية، وهذا هو الأهم، فالبيان:

كالنعت يكون المتبوع هو المراد، هو المقصود، هو الأساس، والتابع وهو عطف البيان مجرد زيادة لتوضيحه أو تخصيصه كالنعت.

وأما البدل: فالبدل كما سبق شرحه في النحو، البدل هو المقصود بالحكم، حينئذٍ يكون المقصود والمراد التابع أو المتبوع؟ يكون المراد التابع الثاني، والمتبوع وهو الأول ليس هو المقصود في الأساس.

والمثال واحد كما لو قلت: (جاءَ محمدٌ أخي)؛

إن كان المخاطَب يعرِف اسم الجائي ولكنه يجهل علاقته بك، يعرِف أن هذا الرجل اسمه محمد لكن ما يعرِف علاقته بي، فقلت له: (جاءَ محمدٌ)، هل فهم ماذا أُريد أن أقول له، أم أنه لم

يفهم حتى أقول: (جاءَ محمدٌ أخي)؟ حينئذٍ فهِم أن الجائي مَن؟ أخي، فأخي: بدل؛ لأنه هو المقصود بالكلام، ولا يفهم ما أُريد أن أقول له حتى أقول: أخي.

أما عطف البيان: لو كان يعلم أن هذا الجائي أخي، يعلم أن هذا الذي جاء يعلم أنه أخي لكن ما يعرِف اسمه، فقلت له: (جاءَ محمدٌ) حينئذٍ عرَف اسمه ولا ما عرَف؟ عرَف، ويعرِف أنه أخي ولا ما يعرِف؟ يعرِف، إذن عرَف المعنيين، ثم أقول: أخي، (جاءَ محمدٌ أخي) أخي هل أخبرته بشيءٍ لم يكن يعرفه من قبل، أم مجرَّد زيادة توضيح لمحمد؟ مجرَّد زيادة توضيح لمحمد فهذا بيان، بيان زيادة توضيح للمعرفة وتخصيص للنكرة.

أما البدل عندما يكون التابع هو المقصود، لا يعرِف المعنى المراد الذي أُريد أن أوصله، المعنى الذي أُريد أن أوصله إليه لا يعرفه حتى أقول هذا التابع، الكلمة الثانية.

مثال ذلك: (أُحبُّ الفاروق عمر)، أو (أُحبُّ عمر الفاروق)، (أُحبُّ الفاروق عمر) إذا قلت لكم هنا ولا في أي مكانٍ آخر: (أُحبُّ الفاروق) هل عرَفتم الرجل الذي أُحبِّه؟ في الغالب أنكم عرفتموه وهو الخليفة الثاني، فإذا قلت بعد ذلك: (عمر)؟ هذا بيان، فقط زيادة توضيح للفاروق عمر.

لكن لو قلت: (أُحبُّ عمر) قلت بين أصحابي كذا في الفصل أو في الحديقة كذا، (أُحبُّ عمر) يعني ربما صديقي عمر، أو الخليفة الثاني عمر، أو عالِم من العلماء اسمه عمر، أو داعية اسمه عمر؛ يعني قد يلتبس حينئذٍ أو لا يلتبس؟ يلتبس، إذن لا تعرِف مَن أُريد، مَن محبوبي حتى أقول بعد ذلك: (الفاروق) (أُحبُّ الفاروق عمر) إذن فالفاروق هنا هو مربَط الفرَس، لم يتَّضِح محبوبي حتى أقول: الفاروق، إذن فهو بدل ولا عطف بيان؟ بدل؛ لأنه لم يُعرَف المراد إلا بقول الفاروق، فهذا بدل.

لكن لو كنا مثلًا نتكلم عن سيرة الخليفة الثاني، نتكلَّم عن سيرته ثم قلت: (أُحبُّ عمر) عرَفتم مباشرة مَن أُريد ولا ما عرَفتم؟ لا شكَّ أنكم عرَفتم مَن أُريد، ثم قلت: (أُحبُّ عمر الفاروق) فحينئذٍ الفاروق في كلامي بيان ولا بدل؟ بيان؛ لأنكم عرَفتم المراد من الأول.

إذن فإذا كان المراد الأول، إذا عُرِف المقصود من الأول فالثاني بيان، وإذا لم يُعرَف المقصود من الأول، لم يُعرَف المقصود إلا من الثاني فالثاني بدل.

هذا الفرق من حيث المعنى، فهذا ما يتعلَّق بعطف البيان.

♦ لننتقل إلى التابع الرابع؛ وهو: عطف النَسَق، ذكره ابن هشام، وذكر أن أحرف النَسَق تسعة؛ وهي: الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو، وحتَّى، وأم، ولا، ولكن، وبل.

ذكرها تفصيلًا ولم يذكرها إجمالًا، فقال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"وَعَطْفُ النَّسَقِ بِـ(الْوَاوِ)، وهِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ".

إذن فالواو هي أمُّ أحرف، عطف النَسَق يعني أكثرها استعمالًا، بيَّن ابن هشام معناها فقال: إن معناها مطلق الجمع؛ يعني لا تدل على ترتيب، يعني لا تقتضيه، لا تقتضه يعني لا توجبه، قال السيرافي: "أجمعوا على أن الواو للجمع دون ترتيب"، ونُسِب إلى بعضهم أن الواو تدل على الترتيب، وهذا من الأقوال الضعيفة في النحو.

والمعنى كما قلنا: أنها لا تقتضي الترتيب، لا تقتضي يعني لا تستلزمه، لا توجبه، ومع ذلك فالأكثر في كلام العرب أنهم يستعلونها مع الترتيب؛ كحديث: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ» فهذه الأركان مرتَّبة لهذا الترتيب.

ثُمَّ تُستعمل للمعيَّة؛ يعني أن المعطوف والمعطوف عليه في وقتٍ واحد، ليس أحدهما أسبق من الآخر؛ كقولك: (جاءَ زيدٌ وخالدٌ) إذا جاءا معًا، وقد تُستعمل في غير الترتيب؛ يعني أن المعطوف قبل المعطوف عليه؛ كقولك: (جاءَ زيدٌ وخالدٌ قبله) فالواو كما قلنا: لا تقتضي الترتيب، فلهذا سأل الصحابة -رَضِيَ اللهُ عَنْهم- النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامِ- عندما وصلوا إلى السعي بماذا يبدأون، ولو كانت الواو دالةً على الترتيب لفهموا ذلك من قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾[البقرة:١٥٨] فلما سألوه دلَّ على أن الواو لا تقتضي الترتيب.

♦ ثم قال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"وَ(الْفَاءِ) لِلتَّرْتِيبِ والتَّعْقِيبِ، وَ(ثُمَّ) للتَّرْتِيبِ والتَّرَاخِي".

فـ (الفاء وثُمَّ) كلاهما يدل على الترتيب، إلا أن (الفاء) ترتيبٌ بلا مهلة، و(ثُمَّ) ترتيبٌ بمهلة، والمهلة بحسب كلِّ فعلٍ، تختلف المهلة؛ لأنها نسبية كما يقولون، فإذا قلت: (جاء زيدٌ فخالدٌ)، (جاءَ زيدٌ ثم خالدٌ) يعني المهلة بين مجيء زيد ومجيء خالد تكون دقائق أو ثواني؛

- فإذا كانت مجرَّد ثواني أو دقائق هذه من دون مهلة.
- أما إذا كان بينهما وقت أكثر من ذلك فهذه مهلة طويلة.

لكن لو قلنا مثلًا: (تزوَّج خالدٌ فوُلِد له) عطفنا الفعل وُلِد على تزوَّج، كم بينهما؟ بينهما على الأقل ستة أشهر، ومع ذلك هذا أقل ما يكون، فالمهلة بحسب كل فعل.

وقد تأتي الفاء عاطفةً سببيةً؛ يعني دالة على العطف وعلى السببية، وأكثر ما يكون في عطف الجمل، نحو: (سها فسجدَ)، (سرقَ فقُطِعَ) فالفاء هنا عاطفة، عطفت الجملة الثانية الفعل والفاعل على الجملة الأولى، ودلَّت على السببية أن ما قبلها سببٌ لما بعدها.

♦ قال ابن هشام:

"وَ(حَتَّى) لِلْغَايَةِ والتَدْرِيجِ لا للتَرتيبِ".

حتى العاطفة تُفيد أحد معنيين:

الأول: الغاية سواءٌ كانت غايةٌ في العلو أم غايةً في الدنو، نحو: (ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ) غاية في العلو، و(جاءَ الحُجَّاجُ حتى المشاةُ) غاية في الدنو، فمات الناسُ: فعلٌ وفاعل، وحتى: حرف عطف، والأنبياء: معطوف على الناس مرفوع وعلامة رفعه الضمَّة.

وسبق في (حتى) أنها تأتي أيضًا حرف جر دالةً على الغاية؛ كـ (ماتَ الناسُ حتى الأنبياءِ) فإذا كانت عاطفةً فتأخذ حكم العطف، وإذا كانت جارَّةً فتأخذ حكم الجر في اللفظ والمعنى؛

أما في اللفظ فواضح: الجارَّة تجر الاسم بعدها، والعاطفة تجعل ما بعدها كما قبلها في الإعراب.

وأما في المعنى: فالعاطفة تجعل المعطوف كالمعطوف عليه، تُشرِّك بينهما في المعنى، فهما في المعنى سواء، وأما الجارَّة فستدخل في خلاف المشهور في دخول الغاية في المغيَّى، هل تدخل الغاية في المغيَّى أو لا تدخ؟ كقولك: (لكَ هذا البستان إلى الشجرة العاشرة) أو (حتَّى الشجرة العاشرة) فهل الشجرة العاشرة تدخل في المعطَى أو لا تدخل؟ يعني هل الغاية تدخل في المغيَّى أو لا تدخل؟

خلاف مشهور بين أهل اللغة والفقهاء، وكما في الآية: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[المائدة:٦] هل تدخل المرافق في المغسول أو لا تدخل في المغسول؟ خلاف بين أهل اللغة والفقهاء بناءً على هذا الخلاف الغاية تدخل أو لا تدخل، لكن في العطف لا المعطوف يدخل في المعطوف عليه.

والمعنى الثاني الذي تدل عليه (حتَّى) العاطفة: التدرُّج، نحو: (أكلتُ السمكةَ حتى رأسها)، أكلتُ السمكةَ: مفعول بها، حتَّى: حرف عطف، رأسها: معطوف على السمكة، وحتى هنا دلَّت على ماذا؟ على التدرُّج؛ يعني أن تدرَّجت في أكل السمكة حتى رأسها.

قال ابن هشام: (و(حَتَّى) لا تدل على ترتيب) نعم، فقولك: (ماتَ الناسُ حتى الأنبياء) يعني أن الجميع يموتون، ما في ترتيب بين الناس والأنبياء أيهما يموت أولًا، وإنما الجميع يموت، فقط دلَّت على الغاية؛ أن الجميع يموت حتى الأنبياء.

♦ ثم قال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"و(أو) لأَحَدِ الشَّيئينِ أو الأَشياءِ مُفيدةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَخييرَ أو الإباحة، وبَعدَ الخبرِ الشَّكَّ أو التَشْكِيكَ".

نعم من حروف العطف (أو)، ذكر ابن هشام أن (أو) دائمًا تستعمل لأحد شيئين أو أشياء، (كُلْ تفاحةً، أو برتقالةً) (كُلْ تفاحةً، أو برتقالةً، أو موزةً) تستعمل لشيئين أو أشياء، يعني ما تأتي مع شيءٍ واحد.

تقول: (تعالَ اليوم أو غدًّا)، ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[الكهف:١٩] شيئين، ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[المائدة:٨٩] أشياء وهكذا فهي لا تُستعمل إلا مع شيئين أو أشياء.

وما معانيها؟ قال: لها أربعة معانٍ: معنيان بعد الطلب، ومعنيان بعد الخبر، معنى ذلك أن (أو) تُستعمل بعد الطلب، وتُستعمل بعد الخبر.

الخبر يعني الكلام الخبري الذي يدل على خبر يقبل التصديق أو التكذيب في ذاته؛ كقولك: (أكلتُ تفاحةً أو برتقالةً) هذا كلام خبري.

وأما الطلب فهو الكلام الذي لا يقبل التصديق أو التكذيب في ذاته، وإنما يدل على طلب فعل شيء، أو طلب ترك شيء؛ كالأمر اذهب، ما تقول: (صدقت أو كذبت)، أو (لا تذهب) النهي، أو الاستفهام (هل تذهب؟)، أو التمنِّي (ليتك تذهب) أو الترجِّي: (لعلك تذهب)، أو العرض (ألا تذهب)، أو التحقيق (هلَّا تذهب)، والطلب ثمانية أشياء ذكرناها من قبل أكثر من مرة.

إذن فـ (أو) تأتي بعد الطلب، فيكون لها معنيان، وتأتي بعد الخبر فيكون لها معنيان، فإذا جاءت بعد الطلب فهي تدل على الإباحة أو التخيير؛

- تدل على الإباحة إذا أمكن الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه.
- وتدل على التخيير إذا لم يمكن الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه.

فإذا قلت: (كل تفاحةً أو برتقالةً) هذا تخيير أم إباحة؟ يمكن أن تأكل تفاحة وتأكل برتقال ما في مشكلة، (تزوَّج هندًا أو أختها) هذا تخيير أم إباحة؟ هذا تخيير، لكن لا يمكن أن تتزوج هند وتتزوج أختها، (سجِّل في كلية اللغة أو كلية الشريعة) تخيير أو إباحة؟ هذا تخيير، ما يمكن أن تُسجِّل فيهما وهكذا.

وأما بعد الخبر فتدل على معنيين:

- على الشك.
- أو التشكيك.

على الشك: إذا كان من المتكلِّم، إذا كان عدم العلم وعدم التأكد من المتكلِّم، أنت غير متأكد من الأمر فقد شككت.

وأما التشكيك: فإذا كنت تعرِف الأمر لكنك تريد أن توقع المخاطَب في الشك، فهذا تشكيك.

المثال واحد: (جاءَ زيدٌ أو خالدٌ) أنت لا تعرِف مَن الذي جاء زيد أو خالد؟ قل: (جاءَ زيدٌ أو خالدٌ) هذا شكٌّ منك، إذا كنت تعرِف من الجائي لكنك تريد أن توقع المخاطَب في الشك فقلت: (جاء زيدٌ أو خالدٌ) فهذا شكٌّ منك أو تشكيكٌ للمتكلِّم؟ تشكيك.

♦ ثم قال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"وَ(أَمْ) لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ".

(أمْ) من حروف العطف أيضًا، لها موضع تُستعمل فيه، ولها معنًى في هذا الموضع، فالعطف بـ (أمْ) يكون بعد همزة التسوية؛ كقولك: (أزيدٌ قام أم خالد؟)، (أقامَ زيدٌ أم جلسَ؟) هذه (أمْ).

(أزيدٌ قام أمْ خالد؟) أم جاءت بعدها همزة، هذه الهمزة يُسمونها همزة تسوية، لماذا همزة تسوية؟ لأن هناك شيئان مستويان تسأل عنهما؛

- الأول: تجعله بعد الهمزة.
- والثاني: تجعله بعد (أمْ).

والمعلوم تجعله بينهما.

أنت رأيتَ الذي قام، لكن ما تعرِف مَن هو؟ إذن أنت تيقنت القيام، لكن ما تعرِف مَن الفاعل القائم؛ زيد أو عمر، تقول: (أزيدٌ قام أم عمرٌ) تجعل زيد وعمر هذا المسؤول عنهما أحدهما بعد الهمزة، والآخر بعد (أمْ)، طيب والمعلوم وهو القيام بينهما، (أزيدٌ قام أم عمرٌ؟).

إذا عرَفت أن الفاعل زيد لكن ما تعرف ماذا فعل، هل نجح ولا رسب؟ أنت تسأل عنه، خلاص أنت تعرِف أنك تسأل عنه، لكن ما تعرِف ماذا فعل؟ نجح أو رسب، ماذا تقول؟ (أنجحَ زيدٌ أم رسبَ؟) المسؤول عنه النجاح والرسوب، نجح ورسبَ، أحدهما بعد الهمزة والآخر بعد (أم)، طيب والمعلوم وهو زيد بينهما، هذا أسلوب التعيين بـ (أمْ) بعد همزة التسوية، هذا الأسلوب الفصيح الصحيح.

ولهذا لا تقول: (أقام زيدٌ أم جلس) -آسف- ما تقول: (أزيدٌ قام أم جلسَ؟) ماذا وضعت بعد الهمزة؟ (أزيدٌ قامَ أم جلسَ زيد؟) وبعد (أمْ) ما جعلت المقابل له، جلسَ مقابل قامَ، لا بُد أن تجعل المتقابلين المسؤول عنهما بعد الهمزة و(أمْ)، ما تقول: (أزيدٌ قام أم جلس؟)، ما تقول: (أجلسَ زيدٌ أم عمرٌ؟) وإنما تجعل المتقابلين المسؤول عنهما أحدهما بعد الهمزة والآخر بعد (أمْ) وبينهما المعلوم.

♦ ثم قال ابن هشامٍ -رَحِمَهُ الله-:

"وَلِلرَدِّ عَنْ الْخَطَأِ فِي الْحُكْمِ (لا) بَعْدَ إِيجَاب، و(لَكِنْ) و(بَلْ) بَعْدَ نَفْي، ولِصَرْفِ الْحُكْمِ إلى مَا بَعْدَهَا (بَلْ) بَعْدَ إِيجَابٍ".

ذكر هنا كم حرف من أحرف العطف؟ ثلاثة أحرف: ذكر (لا)، وذكر (لكن)، وذكر (بل) وضغط معانيها.

أما (لا) وكذلك (لكن) و(بل) بعد نفيٍّ فمعناها جميعًا ردُّ الخطأ في حكمٍ ما، خطأ تُريد أن تردُّه وأن تُصحِّحه فتستعمل العطف بـــ (لا)، أو بـ (لكن)، أو بـ (بل)، ونأخذها واحدةً واحدة.

ونبدأ بـ (لا): (لا) كما ذكر ابن هشام لا تقع إلا بعد إيجاب؛ يعني لا تقع بعد نفي أو نهي، لا تقع إلا بعد إيجاب، كأن تقول مثلًا: (كُلْ تفاحةً لا برتقالة) طيب ماذا تُفيد؟ تُفيد إثبات الحكم لما قبلها.

طيب والذي بعدها؟ قد تنفي الحكم عنه، وقد لا تنفي الحكم عنه، إذن فالذي قبل (لا) يثبت له الحكم دائمًا، والذي بعد (لا) قد يُنفى الحكم عنه وقد لا يُنفى بحسب المعنى.

المثال واحد: (قرأتُ النحوَ لا البلاغة) ما معنى قولهم: (قرأتُ النحوَ لا البلاغة)؟ ما قبل (لا) وهو النحو نُثبت له القراءة، خلاص قرأت النحو وهذا أكيد، انتهينا منه، طيب ما بعد (لا) وهو البلاغة تنفي القراءة عنها أو لا تنفى؟ قد تنفي وقد لا تنفي بحسب المعنى.

فإذا قال لك قائل: (هل قرأت النحو أم البلاغة؟) فقلت: (قرأت النحو لا البلاغة) فالبلاغة هنا منفي عنها القراءة ولا غير منفي عنها؟ هنا منفي، (هل قرأت النحو أم قرأت البلاغة؟) قال: (قرأت النحو لا البلاغة) خلاص أثبتت القراءة للنحو ونفيته عن البلاغة.

طيب: لو ظنَّ الظان أنك قرأت البلاغة فقط، أنت قرأت البلاغة لكن ظنَّ الظان أنك قرأت البلاغة فقط ما قرأت النحو، فتقول: (لا قرأت النحو لا البلاغة) كأنك قلت: (قرأتُ النحوَ لا البلاغة فقط)؛ لأنه ظن أنك قرأت البلاغة ولم تقرأ النحو، وأنتَ قرأت النحو وقرأت البلاغة، فترد عليه هذا الخطأ فتقول: (قرأتُ النحوَ لا البلاغة)؛ يعني قرأتُ النحو لا البلاغة فقط.

إذن فـ (لا) تُثبت الحكم لما قبلها مطلقًا، والذي بعدها بحسب المعنى قد تنفيه وقد لا تنفيه.

وأما (لكن) فـ (لكن) لا تكون إلا بعد النفي والنهي، لا تكون بعد الإيجاب، (لا تأكل تفاحةً لكن برتقالةً) هذا نهي، (ما أكلتُ تفاحةً لكن برتقالةً) هذا نفي.

طيب: ما معناها؟ تُفيد نفي الحكم عما قبلها وإثباته لما بعدها، هذا واضح، نحو: (ما جاءَ زيدٌ لكن خالدٌ) نفت الحكم عما قبلها وأثبتته لما بعدها، (لا تُكرِم زيدًا لكن عمرًا) إذن أنهى عن الأول وأُثبته للثاني.

ثم نأتي إلى (بل) الحرف الثالث: (بل) في كلام ابن هشام أنها تأتي بعد الإيجاب، وتأتي أيضًا بعد النفي والنهي؛

- فإن كانت بعد النفي والنهي فتُفيد إثبات الحكم لما بعدها، ونفيه عما قبلها؛ يعني عكس (لكن)، نحو: (ما جاءَ زيدٌ بل خالدٌ) أثبتت المجيء لما بعدها ونفته عما قبلها.

أو النهي: (لا تُكرِم زيدًا بل خالدًا) أثبتت الإكرام لما بعدها ونفته عما قبلها، هذا بعد النفي والنهي.

- وإذا كانت بعد إيجاب فتُفيد الحكم لما بعدها، وتفيد السكوت عما قبلها، نحو: (جاءَ زيدٌ بل خالدٌ) (جاء زيدٌ) هذا إيجاب أو نفي؟ إيجاب (جاءَ زيدٌ بل خالدٌ) أثبتت الحكم لما بعدها؛ (بل خالدٌ)، طيب: والذي قبلها؟ أضربت عنه، فلهذا يقول: معناها الإضراب، أضربت عنه يعني سكتت عنه، أخطأت مثلًا أو لا يهمُك أمره أصلًا جاء أو ما جاء، وإنما الذي يهُمك ما بعد (بل).

(جاءَ زيدٌ بل خالدٌ) أثبتت المجيء لخالد وزيد سكتت عنه لا يهمك أمه، قد يكون غير جاءٍ فنفيت المجيء عنه، وقد يكون جاء لكن لا يهمك أمره، فنقول: مسكوتٌ عنه، فلهذا (بل) هي للإضراب، الإضراب:

- قد يكون إضراب سكوتي، وذلك بعد الإيجاب.
- وقد يكون إضراب يدل على نفي الحكم عما قبلها وذلك بعد النفي والنهي.

♦ ليبقَ لنا التابع الخامس وهو الأخير وهو: البدل، قال ابن هشام:

"وَالْبَدَلُ، وَهُوَ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالحكْمِ بِلا وَاسِطَةٍ".

البدل سبق شرحه في شرح المبتدئين، وشرحناها هناك بما يكفي، إلا أن ابن هشام في التعريف زاد عبارة: (بِلا وَاسِطَةٍ) ليُخرِج عطف النَسَق، فإن المعطوف عطف نسَق؛ كـ (جاءَ محمدٌ وخالدٌ) مقصود أم غير مقصود؟ مقصود، (جاءَ محمد وخالد) يعني محمد جاء وخالد جاء، كلاهما مقصود بالفعل بالمجيء، كلاهما مقصود، لكن القصد هنا حدث بواسطة حرف العطف، عطف النسَق؛ فلهذا قال: (مَقْصُودٌ بِالحكْمِ بِلا وَاسِطَةٍ).

♦ ثم إن ابن هشام -رَحِمَهُ الله- ذكر أنواع البدل قال:

"وَهُوَ سِتَّةٌ: بَدَلُ كُلٍّ نَحْوُ: ﴿مَفَازًا * حَدَائِقَ﴾[النبأ: ٣١-٣٢] وَبَعْضٍ نَحْوُ: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾[آل عمران:٩٧] وَاشْتِمَالٍ نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾[البقرة:٢١٧] وَإِضْرَابٍ وَغَلَطٍ وَنِسْيَانٍ نَحْوُ: (تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ) بِحَسَبِ قَصْدِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبْقِ اللِّسَانِ، أَوِ الأَوَّلِ وَتَبَيُّنِ الخَطَأِ".

سبق في شرح المبتدئين أن البدل أربعة أقسام:

- بدل كلٍّ من كل، أو يُسمى البدل المطابق.
- وبدل بعضٍ من كل.
- وبدل الاشتمال، وهذه ذكرها ابن هشام بأسمائها.
- والقسم الرابع: وهو بدل الغلط إلا أن ابن هشامٍ هنا فصَّله فجعله ثلاثة أنواع، فلهذا صارت أقسام البدل عنده ستة.

وهذا من زيادة التفصيل في المعنى المقصود ونيَّة المتكلِّم، وإلا فإن الجميع يُطلَق عليها بدل غلط، فبدل الغلط جعله ابن هشام ثلاثة أنواع.

ومثالها واحد؛ كأن تقول: (أُريد قلمًا دفترًا)، أو (تصدَّقتُ بدرهمٍ دينارٍ) إلا أن البدلية هنا قد تكون بدل إضراب، أو بدل غلط، أو بدل نسيان.

فبدل الإضراب: إذا كنت تريد الأول وتريد الثاني، عندما قلت: (أُريد قلمًا) أنت كنت تريد قلمًا، وبعد أن قلت: (أُريد قلمًا) أضربت عن ذلك وتركته وانتقلت إلى طلب الدفتر، تقول: (دفترًا)، فعندما تقول: (أُريد قلمًا) أنت كنت تريده، لكن أضربت عنه وتركته وانتقلت إلى أمرٍ آخر تريد أهم عليك وهو الدفتر، فقلت: (دفترًا) فصار مجموع الكلام: (أُريد قلمًا دفترًا) الأول كان المقصود ثم أضربت عنه وتركته، وانتقلت إلى الثاني فيُسمى بدل إضراب.

والأفضل في هذا المعنى أن تستعمل (بل) فتقول: (أُريد قلمًا بل دفترًا) كما شرحنا قبل قليل في الإضراب السكوتي، فتُضرِب عن الأول؛ يعني كنت عندما قلت: (أُريد قلمًا) قصدت ذلك، لكنك أضربت عنه وتركته وانتقلت إلى ما يهُمُّك.

والنوع الثاني: بدل الغلط وهذا كما يقول: سبق لسان، قلت: أردت أن تقول: (أُريد دفترًا) فسبق لسانك غلطًا فقلت: (أُريد قلمًا) ثم صححت دفترًا، فصار مجموع الكلام (أُريد قلمًا دفترًا) فقولك: قلمًا لم يكن مقصودًا، وإنما سبق لسانك إليه فيُسمى بدل غلط، وبدل الغلط كما ترون يكون بسبب الخطأ في اللسان.

وبدل النسيان: وذلك إذا كنت تريد الأول ولكنك ذكرته نسيانًا، أنت تريد دفتر لكنك نسيت فقلت: (أُريد قلمًا)، وعندما قلت: أُريد قلمًا، أنت هنا ما أخطأ لسانُك، وإنما أخطأ قلبك نسي، فتُريد قلمًا، ثم صحَّحت فقلت: دفترًا، فالخطأ هنا في القلب.

فكما ترون هذه التقسيمات هي زيادة تفصيل وبيان لبدل الغلط الذي يُطلَق عليه عند كثيرٍ من العلماء بدل غلط؛ فهذا ما يتعلَّق بالبدل، وبه ننتهي من الكلام على التوابع الخمسة:

١. النعت.

٢. والتوكيد.

٣. وعطف البيان.

٤. وعطف النسق.

٥. والبدل.

♦ لينتقل ابن هشام بعد ذلك إلى الكلام على بعض الأحكام النحوية المتفرقة التي ذكرها في آخر كتاب [قطر الندى] وهي: العدد، وموانع الصرف، والتعجُّب، والوقف، ثم ختم الكتاب بمسألتين من مسائل الإملاء، وهما: كتابة الألف المتطرفة، وهمزة الوصل.

فلهذا ننتقل مع ابن هشام إلى الكلام على [باب العدد]، فقال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-:

"بابٌ: العَدَدُ مِنْ ثَلاثَةٍ إلَى تِسْعَةٍ يُؤنَّثُ مَعَ المُذَّكَرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّثِ دَائِمًا، نحْوُ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾[الحاقة:٧]. وَكَذَلِكَ العَشْرَةُ إنْ لم تُرَكَّبْ، وَمَا دُونَ الثَّلاثَةِ، وَفَاعِلٌ كَثَالِثٍ وَرَابِعٍ عَلَى القِيَاس دَائمًا".

فالأعداد وكل لغةٍ لا تخلو من الأعداد، والأعداد في اللغة العربية أنواع، ونبدأ من أولها: وهو الواحد عند جمهور العلماء، فلا يروا أن الصفر عددًا؛ لأن الصفر خلو، وبعضهم يجعله عددًا، لكن الصواب أنه خلوٌّ لا عدد.

- فمن الواحد إلى العشرة أعدادٌ مفردة.

- ومن الحادي عشر إلى التاسع عشر أعدادٌ مركَّبة.
- ومن الحادي والعشرين إلى التاسع والتسعين أعدادٌ متعاطفة.
- والعشرون والثلاثون إلى التسعين ألفاظ العقود.
- وأخيرًا: المئة والألف وفي حكمها ما عُرِّب بعض ذلك؛ كالميلون والمليار إلى آخره.

أما أحكامها: فكما أشار ابن هشام؛

فالواحد والاثنان يوافقان المعدود سواءٌ في الأعداد المفردة، أو الأعداد المركَّبة، أو الأعداد المتعاطفة، وليس لها تمييز، تقول: (جاءَ رجلٌ واحدٌ)، و(جاءت امرأةٌ واحدةٌ)، و(جاءَ واحدٌ وعشرون رجلًا) فرجلًا مذكر وواحدٌ مذكر، طيب: امرأةً تقول: (جاءت واحدةٌ وعشرون امرأةً).

وكذلك في العدد المركَّب؛

- فالرجل تقول: (جاءَ أحدَ عشرَ رجلًا).
- امرأة: (جاءت إحدى عشرةَ امرأة).

فالواحد يوافق دائمًا سواءٌ كان مفردًا، أم كان مركَّبًا، أم كان متعاطفًا.

وأما الثلاثة إلى التسعة فهذه تُخالف المعدود مطلقًا؛ يعني سواءٌ أكانت في العدد المفرد أم كانت في المركَّب، أم كانت في المعطوف.

فتقول في الرجال: (جاءَ خمسةُ رجالٍ)، وفي النساء: (جاءت خمسُ نساءٍ).

وفي العدد المركَّب تقول: (جاء خمسةَ عشرَ رجلًا)، امرأة تقول: (جاءت خمسَ عشرة امرأة).

وفي العدد المعطوف تقول: (جاءَ خمسةٌ وعشرون رجلًا)، امرأة (جاءت خمسٌ وعشرون امرأة)، وهكذا.

فهي تُخالف المعدود مطلقًا في العدد المفرد والمركَّب والمعطوف.

وأما العشرة: فهي التي فيها تفصيل، فهي تُخالف مفرده وتوافق مركَّبه؛

- إذا كانت مفردة فكالثلاثة إلى التسعة تخالف، تقول: (جاءَ عشرةُ رجال)، و(جاءت عشرُ نساء) تُخالف.
- وإذا كانت مركَّبة فينعكس حكمها فتوافق، فتقول: (جاءَ خمسةَ عشرَ رجلًا) عشر مثل رجلًا مذكر، وتقول: (جاءت خمسَ عشرةَ امرأةً) عشرة مثل امرأةً توافق.

بقية الأعداد؛ يعني ألفاظ العقود: عشرون، ثلاثون إلى تسعين، وكذلك المائة، والألف، هذه لا تتأثر بالمعدود، تلزم لفظها، تقول: (جاءَ عشرون رجلًا)، و(جاءت عشرونَ امرأةً)، و(جاءَ مئةُ رجلٍ)، و(جاءت مئة امرأةٍ) وهكذا.

فهذه ألفاظ الأعداد من حيث الموافقة والمخالفة للمعدود.

هنا تنبيه: كما رأيتم الأعداد:

- إما أنها لا تتأثر بالمعدود تذكيرًا وتأنيثًا، وهذه هي ألفاظ العقود والمئة والألف.
- أو أنها توافق المعدود في التذكير والتأنيث، وذلك في الواحد والاثنين، وفي العشرة المركَّبة.

يبقى فقط من الثلاثة إلى التسعة، وكذلك العشرة المفردة هذه تُخالف المعدود، هذه تحتاج إلى كلام:

من الثلاثة إلى التسعة تُخالف المعدود؛ يعني:

- تؤنَّث مع المذكَّر، يكون فيها تاء التأنيث؛ (ثلاثةُ رجال)، (خمسةُ كتب).
- وتُذكَّر مع المؤنَّث، تُذكَّر يعني تُحذَف منها التاء، تقول: (خمسُ نساء)، و(تسعُ مجلَّات).

السؤال: هل هذا مخالفٌ للقياس كما أشار إليه ابن هشام أم موافقٌ للقياس؟

يذكر النحويين أن هذا موافقةٌ من العرب للقياس، وليس مخالفةً للقياس، وذلك أن أسماء الأعداد في الأصل فيها تاء؛ فالعدد الذي بعد اثنين ما اسمه؟ ثلاثة أم ثلاث؟ لا اسمه ثلاثة، والذي بعده اسمه أربعة، فالأعداد في الأصل أسماءها بتاء؛ ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة.

فعندما استعملتها العرب مع المذكَّر أعطت الأصل أصل، أبقت الأعداد على ألفاظها على شكلها الأصلي بالتاء مع المذكر (خمسةُ رجالٍ) فلما جاءت إلى المؤنث أرادت أن تجعل له علامةً تُميِّزه ولا تستطيع أن تأتي بتاء التأنيث، بأن العدد في أصله بتاء تأنيث فحذفت التاء لتمييز المعدود وبيان أنه مؤنَّث.

إذن فالعرب في ذلك أخذوا بالأصل والقياس، جعلوا الأصل وهو أن أسماء الأعداد بالتاء للأصل وهو المذكَّر، فلما انتقلوا إلى التأنيث حذفوا التاء لتمييزه.

♦ ثم ذكر ابن هشام حكمًا من أحكام العدد فقال:

"وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ أَوْ لِمَا دُونَهُ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ".

هذا يُسمى العدد المصوغ على وزن (فاعل)، الأعداد إذا جاءت على أسمائها فهي: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، إلى عشرة، إلى مئة، إلى ألف، وقد تصوغ منها اسمًا على وزن (فاعل)، فتقول: من الثلاثة ثالث، ومن السبعة سابع، ومن العشرة عاشر، فإذا صِغت من العدد اسمًا على

وزن (فاعل) فإنه سيأخذ حكم الوصف الذي يُطابق الموصوف تذكيرًا وتأنيثًا؛ فلهذا يُطابق المعدود في التذكير والتأنيث.

تقول: (قرأتُ الكتابَ الخامسَ)، و(قرأتُ المجلَّةَ الخامسةَ)، (هذه المدرسةُ التاسعةُ)، و(هذا البيتُ الرابعُ) فيُطابق المعدود في التذكير والتأنيث كبقية الأوصاف.

ثم إن اسم الفاعل المشتق من الفعل له في العربية كما ذكر ابن هشام أربعة استعمالات:

الاستعمال الأول: أن يكون مفردًا نحو: (البيتُ الثالث)، (المدرسةُ الثالثة)، ومعناه الدلالة على الترتيب، الثالث يعني الذي بعد الثاني وقبل الرابع، الدلالة على الترتيب.

الاستعمال الثاني لاسم الفاعل المشتق من العدد: أن يُضاف إلى ما هو مشتقٌّ منه، يعني ثالث يُضاف إلى ثلاثة، رابع يُضاف إلى أربعة، فتقول: (هذا ثالثُ ثلاثةٍ)، و(هذا رابعُ أربعةٍ)، و(هذا تاسع تسعةٍ) ما معناه حينئذٍ في هذا الاستعمال؟ يعني أنه واحدٌ من هذا العدد من دون دلالة على ترتيب، ليس الأول، ولا الأخير وإنما واحدٌ من هذا العدد.

تقول: (أنا ثالثُ ثلاثة) يعني واحدٌ من ثلاثة، ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[التوبة:٤٠] ليس هو الأول ولا هو الثاني؛ يعني هو أحدهما، ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾[المائدة:٧٣] يعني واحدٌ من ثلاثة.

بقي الاستعمال الثالث والرابع نتركهما إن شاء الله بعد الصلاة، والله أعلم، وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الدرس الثالث عشر (الجزء الثاني):

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد...

فقد ذكر ابن هشامٍ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أن المصوغ من العدد على (فاعل)؛ كثالث، ورابع، وعاشر له أربعة استعمالات:

الأول: أن يُستعمل مفردًا كـ (البيت الثالث)، و(المدرسة التاسعة)، فهذا يدل على الترتيب.

الاستعمال الثاني: أن يُضاف لما اشتُّق منه؛ كقولك: (ثالثُ ثلاثة)، و(خامس خمسة) فهذا يدل على أنه واحدٌ من هذه المجموعة دون ترتيب، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾[المائدة:٧٣]؛ أي واحدٌ من ثلاثة.

والاستعمال الثالث: أن يُضاف إلى ما تحته من العدد، فيُقال: (ثالث اثنين)، و(رابع ثلاثةٍ)، و(تاسع ثمانيةٍ) ومعناها التصيير، يعني أنه صيَّره بنفسه قد زادوا واحدًا، فإذا كانوا ثلاثة ثم جعلهم أربعة يقول: (أنا رابعُ ثلاثةٍ)؛ يعني أنا الذي جعلت الثلاثة أربعة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[المجادلة:٧].

والاستعمال الرابع -وهو الأخير-: أن ينصِب العدد ما دونه؛ أي ينصب هذا المصوغ على وزن (فاعل) أن ينصب العدد الذي دونه؛ كقولك: (ثالثٌ اثنين)، أو (رابعٌ ثلاثةً)، أو (تاسعٌ ثمانيةً)، ومعناه التصيير أيضًا.

فإذا كانوا ثلاثة ثم جعلتهم أربعة تقول: (أنا رابعٌ ثلاثةً) يعني أنا الذي جعلت الثلاثة أربعةً، وهذا المعنى له استعمالان؛ لأن ثالث ورابع (فاعل) من العدد يأخذ اسم الفاعل الذي يجوز أن تُعمله؛

- فتُنوِّنه وتنصب معموله تقول: (ثالثٌ أربعةً) يعني ثلثتهم.
- وتقول: (رابعُ ثلاثةٍ)؛ أي ربعتهم، جعلتهم أربعة.
- وإما أن تُضيف وتقول: (رابعُ ثلاثةٍ) كما سبق في إعمال اسم الفاعل.

فهذا ما يتعلَّق بباب العدد.

♦ لننتقل إلى الباب التالي وهو: [باب موانع الصرف] فقد ذكرها ابن هشام وهو من الأبواب الطويلة فقال:

"مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثَا

كَأَحْمَدَ، وَأَحْمَرَ، وَبَعْلَبَكَّ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَعُمَرَ، وَأُخَرَ، وأُحَادَ وَمَوْحِدَ إِلى الأَرْبَعَةِ، وَمَسَاجِدَ وَدَنَانِيرَ، وَسَلَّمَانَ وَسَكْرَانَ، وَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ، وَسَلْمى وَصَحْرَاءَ، فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ وَالجَمْعُ الَّذِي لا نَظِيرَ لَهُ فِي الآحادِ كُلٌّ مِنْهُما يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنعِ، وَالبَوَاقِي لا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ العَلَمِيَّةِ".

وَتَتَعَيَّنُ العَلَمِيَّةِ مَعَ التَّرْكِيبِ وَالتَّأْنِيثِ وَالعُجْمَةِ، وَشَرْطُ العُجْمَةِ عَلَمِيَّةٌ فِي العَجَمِيَّةِ وَزِيادَةٌ عَلى الثَّلاثَةِ، والصِّفَةِ أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ، فَـ(عُرْيَانٌ، وَأَرْمَلٌ، وَصَفْوَانٌ، وَأَرْنَبٌ) بِمَعْنَى قَاسٍ وَذَلِيلٍ مُنْصَرِفَةٌ، وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ (هِنْدٍ) وَجْهَانِ بِخِلافِ (زَيْنَبَ وَسَقَرَ وَبَلْخَ)، وَكَـ (عُمَرَ)

عِنْدَ تَمِيم بَابُ حَذَامِ إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَـ(سَفَارِ)، وَ(أَمْسِ) لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا وَبَعْضَهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيْهِما، وَ(سَحَرَ) عِنْدَ الجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا".

ذكر ابن هشام موانع الصرف التي تمنع الاسم من الصرف؛ لأن الأصل في الاسم الصرف، يعني التنوين، فلهذا يذكرون التنوين من خصائص الأسماء، ويقولون: زينة الأسماء التنوين؛ لأنه نونٌ ساكنة تلحق آخر الاسم، ومعلوم أن النون من الأصوات الجميلة.

إلا أن هناك أحد عشر اسمًا منعتها العرب من الصرف، من التنوين؛ لعلَّة تشبُّهها بالأفعال، والأفعال كما نعرف لا تُنوَّن، فجعلوا لها مثل حكم الأفعال فمنعوها من التنوين زينة الأسماء، ومنعوها أيضًا من الجر الذي يختصُّ به الاسم عن الفعل المضارع.

ومجمل الأسماء الممنوعة من الصرف أحد عشر اسمًا، نذكرها إجمالًا ثم تفصيلًا؛ فإجمالًا:

الأول: الاسم المختوم بألف التأنيث.

والثاني: الاسم الذي على صيغة منتهى الجموع.

ثم من الثالث إلى الثامن: أعلام.

الثالث: العلَم المؤنث.

والرابع: العلَم الأعجمي.

والخامس: العلَم المركَّب.

والسادس: العلَم الذي على وزن الفعل.

والسابع: العلَم المعدول.

والثامن: العلَم المختوم بألفٍ ونونٍ زائدتين.

ومن التاسع إلى الحادي عشر أوصاف:

فالتاسع: الوصف الذي على وزن الفعل.

والعاشر: الوصف المختوم بألفٍ ونونٍ زائدتين.

والحادي عشر: الوصف المعدول.

الخلاصة فيها: أنألف التأنيث وصيغتا منتهى الجموع، هتان العلَّتان تمنعان كل اسمٍ لعلَّةٍ واحدة:

كل اسمٍ فيه ألف تأنيث أو على صيغة منتهى الجموع يُمنَع من الصرف، وهي لا يحتاج معها إلى علَّةٍ أخرى؛ يعني تمنع كل اسم سواءً كان علمًا، أو كان وصفًا، أو كان غير ذلك.

وأما التركيب والتأنيث والعُجمة: هذه الثلاثة فتمنع العلَم، العلَم إذا كان مؤنثًا أو أعجميًّا، أو مركَّبًا تركيبًا مزجيًّا فإنه يُمنَع أيضًا من الصرف.

ووزن الفعل والعدل وزيادة ألفٍ ونون: تمنع العلَم وتمنع الوصف، فهذه الثلاثة الأخيرة وهي: وزن الفعل، والعدَل، وزيادة الألف والنون، تمنع العلَم أيضًا وتمنع الوصف، فالعلَم والوصف إذا كانا معدولين، أو كانا بألفٍ ونون زائدتين، أو كانا على وزن الفعل فإنهما يُمنعان من الصرف.

ونشرحها الآن واحدًا واحدًا:

■ نبدأ بالاسم الأول الممنوع من الصرف: وهو الاسم المختوم بألف تأنيث: فكلُّ اسمٍ مختوم بألف تأنيث فإنه يُمنَع من الصرف علَمًا كان أو وصفًا، أو غير ذلك، مذكَّرًا أو مؤنَّثًا، معرفةً أو نكرةً؛

- سواءٌ أكانت ألف التأنيث مكسورة؛ كـ(سلمى، وبشرى، وجرحى).

- أم كانت ألف التأنيث ممدودة كـ (صحراء، وعلماء، وحسناء).

رأيتم أن ألف التأنيث تمنع المفرد والجمع، والمذكَّر والمؤنَّث، والمعرفة والنكرة، تمنع كل اسمٍ لهذه العلَّة فقط.

ومما يجب التنبيه إليه: أن ألف التأنيث لا تكون إلا زائدة، لا يمكن أن تكون من حروف الكلمة، وذلك بأن تكون منقلبةً عن واو، أو منقلبةً عن ياء؛ فمثلًا: (الهدى) الألف في آخر الهدى ليست للتأنيث؛ لأنها من الكلمة، لأنها من (هدى يهدي) منقلبة عن الياء، فلهذا لا تجد ألف التأنيث في ثلاثي أبدًا؛ لأن الكلمة الثلاثية كلها مجرَّدة عن الزوائد؛ يعني كل حروفها أصلية. إذن لا يُصوَّر ألف التأنيث إلا في الرباعي فما أكثر، إذا لم تكن منقلبة عن واو أو ياء؛

فـ (حمراء) الهمزة هنا زائدة؛ لأنها ليست في أحمر، الحروف الأصلية: الحاء، والميم، والراء، فالهمزة زائدة تأنيث.

لكن لو قلنا: (مسعى) هذه من (سعى يسعى سعيًّا)، إذن فالألف من الكلمة؛ لأنها موجود الألف في الفعل (سعى يسعى وسعيًّا) ياء، فـ (مسعى) الألف هنا ليست للتأنيث، بل هي منقلبة عن الياء في (سعى يسعى سعيًّا) فلهذا ينصرِف مسعًى.

و(مرمى) ألف تأنيث أو ليست للتأنيث؟ لا من (رمى يرمي) هذه منقلبة عن ياء، إذن (مرمى) مصروفة ولا غير مصروفة؟ مصروفة (مرمًى).

وكذلك (مستشفى) من (شفى يشفي) منقلبة عن ياء (مستشفًى) مصروف.

لكن (سلمَى) هذه من (سلِم) إذن الألف زائدة، هذه تأنيث، والتاء تمنع من الصرف.

و(جرحى) هذا من (الجُرْح) إذن فالألف زائدة تأنيث.

وكذلك: (صحراء) من (تصحَّر) ما في همزة، إذن فالهمزة زائدة فهي للتأنيث.

إذن فألف التأنيث لا تكون إلا زائدة، فلا بُدَّ أن ننتبه إلى أن الألف ألف تأنيث التي تمنع من الصرف، أما إذا لم تكن ألف تأنيث فإنها لا تمنع من الصرف، بل يبقى الاسم على أصل الأسماء وهو الصرف.

■ والاسم الممنوع من الصرف الثاني: الذي على صيغة منتهى الجموع، والمراد بصيغ منتهى الجموع: وزن (مفاعل، ومفاعيل) وشبههما. يعني:

- جمع ثالثه ألف، وبعد الألف حرفان أولهما مكسور كـ (مساجد، ومنابر).
- أو بعد الألف ثلاثة أحرف: الأول مكسور وبعده ياء ماديَّة كـ (مناديل، ومصابيح).

هذا المراد بصيغ منتهى الجمع كـ (مفاعل، ومفاعيل)، و(أفاعل، وأفاعيل)، و(فواعل، وفواعيل)، وما إلى ذلك وهي كثيرة، مثل: (مساجد، ومنابر، ومصانع، وأوائل، ودفاتر، وأكابر، ودنانير، ومناديل، وعصافير، وأساليب) فهذه كلها ممنوعة من الصرف؛ لأنها على صيغة منتهى الجموع.

هذان يُمنعان من الصرف لعلَّةٍ واحدة، كل اسمٍ فيه ألف تأنيث يُمنَع من الصرف لهذه العلَّة، ما يحتاج إلى علَّة أخرى، وكل اسمٍ على صيغة منتهى الجموع يُمنَع لهذه العلَّة لا يحتاج إلى علَّةٍ أخرى، وهذا قول ابن هشام: (فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ وَالجَمْعُ الَّذِي لا نَظِيرَ لَهُ فِي الآحادِ كُلٌّ مِنْهُما يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنعِ) يعني لا يحتاج إلى علَّةٍ أخرى تُجامعه لكي تمنع الاسم من الصرف.

■ الاسم الثالث الذي يُمنَع من الصرف: العلَم المركَّب تركيبًا مزجيًّا غير المختوم بـ (ويه)، نحو: (بعلبك، وحضرموت، ومعدكرِب) فهذه مركَّبة من كلمتين، (بعلَبَك): من (بعل، وبك)، و(حضرَموت): من (حضرَ وموت)، (ومعدكرِب): من (معدي)، ومن (كرِب) ثم

مزجنا الكلمتين بحيث يكونان في حكم الكلمة الواحدة، هذا مركَّب تركيب مزجي، وهو مما يُمنَع من الصرف.

وحكمه أن جزئه الأول يُبنى على الفتح، والثاني يقع عليه الإعراب إعراب ما لا ينصرِف، فتقول في (بعل) وفي (بَك): (بعلَبكُ)، (هذه بعلَبَكُ)، و(زرتُ بعلبَكَ)، و(ذهبتُ إلى بعلَبكَ) فالأول: يُبنى على الفتح، والثاني يقع عليه الإعراب لكن إعراب ما لا ينصرِف.

ما لم يكن الأول مختومًا بياء فإنه يُبنى على السكون، مثل: (معدِكرِب)، مثل: (قاليقلا)، (معدِكرِب) اسم رجل، و(قاليقلا) اسم مدينة.

إلا ما كان مختومًا بـ (ويه) كـ (سيبويه، وخلويه) فهو أيضًا مركَّب من كلمتين من (خال، وويه)، و(سيب ويه) فهو مركَّب تركيب مزجي، لكن هذا يُبنى على الكسر كما سبق في الأسماء المبنية على الكسر.

أما المركَّبات الأخرى فلها أحكام أخرى:

فالمركَّب الإضافي كـ (عبد الله، وحارس المدرسةِ) فهذا مصروف ما في إشكال، ويُعرَب إعراب المضاف.

والمركَّب المزجي: كـ (جَادَ الحقُّ، وشَابَ قَرْنَاهَا، وتَأَبَّطَ شرًّا) هذا يلزم لفظه ويُعرَب إعراب الحكاية، يعني أنه لا يدخل في الممنوع من الصرف.

■ والاسم الممنوع من الصرف الرابع: العلَم المؤنث باستثناء الثلاثي الساكن الوسط، مؤنث مثل: (فاطمة، وخديجة)، ومثل: (زينب، سعاد)، ومثل: (هبة)، ومثل: (مكَّة) هذه كلها ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

قال ابن هشام: (وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ (هِنْدٍ) وَجْهَانِ بِخِلَافِ (زَيْنَبَ وَسَقَرَ وَبَلْخَ) يعني أن المؤنث الثلاثي العربي الساكن الوسط مثل: (هندٍ)، ومثل: (دعدٍ)، ومثل: (جُمْلٍ).

ثلاثي عربي ساكن الوسط يجوز فيه الصرف ومنع الصرف، تقول: (هندٌ وهندُ) (جاءت هندٌ، وجاءت هندُ)، قال الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ

فصرف في الأول ومنع في الثاني.

أما المؤنَّث غير الثلاثي: فهذا ممنوع مطلقًا؛ كـ (سعاد وزينب).

والمؤنث الثلاثي المتحرِّك الوسط: فهذا أيضًا ممنوع من الصرف؛ كـ (سقر، وأمل).

والثلاثي ساكن الوسط: الأعجمي؛ كـ (بلْخ، وحِمْص) فهذا أيضًا ممنوعٌ من الصرف.

إذن فالذي يجوز فيه الوجهان هو الثلاثي العربي ساكن الوسط.

■ والاسم الخامس الممنوع من الصرف: هو العلَم الأعجمي باستثناء الثلاثي المذكَّر مطلقًا، العلم الأعجمي؛ كـ (لإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وجورج، ولندن، وباريس) وهكذا.

أما الثلاثي المذكر الأعجمي فهو منصرف مطلقًا؛ كـ (نوحٍ، ولوطٍ، وبوشن، وشَتَلٍ) فهذه مصروفة؛ أي لا يجوز فيها وجهان كالعلم المؤنث، لا هذه مصروفة.

طيب: والجمهور يشترطون لمنع العلم الأعجمي كونه علمًا في لغته الأعجمية؛ يعني كان علَمًا في لغته الأعجمية ثم نُقِل إلى العربية وهو علَم؛ كـ (لإبراهيم، وإسماعيل، وجورج) هذا اسمه العلَم في لغة الأعجمية، ثم نُقِل إلى العربية فمُنِع من الصرف.

بخلاف الكلمة الأعجمية التي تُنقَل من العربية وهي نكرة، ثم يُسمَّى بها؛ كـ (استبرَق، وإبريق، وديباج، وقالون) بمعنى حسَن، هذه كلمات أعجمية عُرِّبت ودخلت إلى اللغة العربية، فلو سميت رجلًا بعد ذلك بـ (ديباج) صار علمًا عليه، لكن هل يُمنَع أو لا يُمنَع؟ عند الجمهور لا يُمنَع؛ لأن شرط المنع عندهم أن يكون علمًا في لغته الأعجمية.

وبعضهم لا يشترطُ ذلك بل يمنع كل علمٍ كان بكلمةٍ أعجمية، والخلاف يظهر في نحو: (قالون) وهو من القرَّاء هل يُمنَع أو لا يُمنَع؟

- فعند الجمهور لا يُمنَع، (قرأَ قالونٌ كذا وكذا).
- وعند بعض النحويين يُمنَع.

وقول الجمهور هو الأرجح، وهذا قول ابن هشام: (وَشَرْطُ العُجْمَةِ عَلِمِيَّةٌ فِي العَجَمِيَّةِ وَزِيادَةٌ عَلى الثَّلاثَةِ) شرطان:

- العلَم الأعجمي إذا كان ثلاثي منصرِف.
- والعلَم الأعجمي إذا لم يكن علمًا في لغته وإنما صار علمًا بعد ذلك أيضًا منصرِف.

■ والاسم السادس من الأسماء الممنوعة من الصرف: العلَم المختوم بألفٍ ونونٍ زائدتين، نحو: (سلمَان، ومروان، وعثمان، ورمضان) شهر رمضان، رمضان اسمًا للشهر، أو اسمًا للرجل.

بخلاف: (دورانٍ، وغليانٍ) فهما مصروفان؛ لأنها ليسا بعلَمين، هذا مصدرين (دارَ، يدورُ، دورانًا).

وبخلاف: (ضمان وبيان) لو سُمِّي بهما رجلان، لو صارا علَمين على رجلين أيضًا لا يُمنعان من الصرف؛ لأن النون أصلية من (ضمِن وبانَ) وليست زائدة.

■ والاسم السابع الممنوع من الصرف: العلَم المعدول، ما معنى معدول؟ يعني العلَم المعدول من صيغةٍ إلى صيغةٍ أخرى مع بقاء المعنى، العرَب عدلوا بعض الأسماء من صيغتها الأصلية إلى صيغةٍ أخرى مع بقاء المعنى، المعنى واحد لكن عدلوها لسبب من الأسباب.

والأعلام المعدولة من صيغةٍ إلى صيغة والمعنى واحد يُراد بها أربعة أشياء -انتبهوا لذلك-:

الأول من الأعلام المعدولة: العلَم المذكر الذي على وزن (فُعَلْ) فإن العرب عدلت بعض الأسماء التي على وزن (فاعل) إلى (فُعَل)، كما عدلوا (عامرًا إلى عُمَر)، و(زافرًا إلى زُفَر) والمعنى واحد.

وهذه الأعلام المعدولة إلى (فُعَلْ) هي أعلام محصورة قرابة أربعة عشر علمًا، نحو: (عمر، وهُبَل) علَم الصنم، (وزُفَر، وزُحَل، وجُحا، وجُمَح، ومُضَر، وجُشَم، وقُزَح، ودُلَف، وقُثَم، وثُعَل) فهذه معدولة عن فاعل فلهذا مُنِعَت من الصرف.

أما لو جمعت (عمرةً وعمرةً وعمرةً) على (عُمَر) فهذا مصروف؛ لأنه ليس بعلَم، وليس معدولًا عن (عامر)، وإنما جمع (عُمرة).

وكذلك (نُغَر) اسم الطائر، (صُرَد) اسم الطائر هذا أيضًا مصروف؛ لأنه ليس معدولًا، فلهذا حصروها في هذه الأسماء.

والثاني من الأعلام المعدول: العلَم المؤنث على وزن (فعالي) عند بني تميم، العلَم المؤنث إذا كان على وزن (فَعَال) عندي بني تميم، وهذا سبق في أول القطر وتكلَّمنا عليه، فالعلَم المؤنث على وزن (فِعَال) مثل: (حَذَامي، وقطَامي، وسجاحي)؛

فالحجازيون يبنونه على الكسر مطلقًا؛ (قالت حذَامي، ورأيتُ حذامي).

وأما بنو تميم فيمنعونه من الصرف ما لم يكن مختومًا براء، كـ (ظفاري) بلدٌ في اليمن، و(سفاري) اسم بئر، و(وباري) اسم قبيلة، فإذا خُتِم براء فأكثر بني تميم يبنونه على الكسر كالحجازيين، وهذا قول ابن هشام: (وَكَـ (عُمَرَ) عِنْدَ تَمِيم بَابُ حَذَامِ إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَـ(سَفَارِ).

- فالحجازيون يبنونه على الكسر دائمًا.
- وبنو تميم هم الذين يمنعونه من الصرف.

فـ (حذامي) عند الحجازيين مبني على الكسر، وعند التميميين ممنوع من الصرف، تقول: (جاءت حَذَامُ اليوم)، و(رأيتُ حذَامَ اليوم)، و(سلَّمتُ على حذَامِ اليوم).

فإذا مُنِع من الصرف عند التميميين فما مانعه من الصرف؟ لماذا مُنِع من الصرف؟ لأنه علَمٌ معدول، قالوا: إن (فَعَال) هنا عُدِل أيضًا من (فاعل)، والأظهر أنه ممنوع من الصرف عندهم؛ لأنه علَمٌ مؤنث، هو ممنوع من الصرف على كل حال عندهم، ولكن الخلاف في علَّة المنع من الصرف.

والثالث مما يدخل في العلَم المعدول: كلمة (أمس)، وسبق الكلام عليها أيضًا في أول القطر، خلاصة الكلام عليها أن كلمة (أمس):

إذا أُريد بها الماضي مطلقًا دون تعيين فهي معربة اتفاقًا، كـ (كنَّا أعزَّةً أمسًا).

- وإن كان لليوم الذي قبل يومك، اليوم السابق ليومك ففيه تفصيل عن العرب؛
- فإن كان ظرف زمان فمبنيٌّ على الكسر اتفاقًا؛ (زرتهُ أمسِ) هذا ظرف زمان وهو مبني على الكسر عند جميع العرب.

وإن كانت الكلمة بـ (أل) (الأمس)، أو مضافةً (أمسِك) فمعربةً اتفاقًا أيضًا؛ (زرتهُ بالأمسِ).

وإن كانت غير ذلك يعني يُراد بها اليوم الذي قبل يومك وليست ظرفًا ولا معرَّفةً بـ (أل) ولا مضافةً، فهذا الذي وقع فيها الخلاف بين العرب؛

- فالحجازيون يبنونه على الكسر دائمًا، يقولون: (أمسِ أحسن من اليوم) هذا مبتدأ ما هو بظرف، أو (مضى أمسِ بما فيه) فاعل، أو (أُحبُّ أمسِ) مفعول به، ويبنوه على الكسر دائمًا.
- وأما بنو تميم فهم الذين يمنعونه من الصرف، وأكثرهم يمنعه من الصرف في الرفع، وأما في النصب والجر فيبنونه على الكسر أيضًا، فتقول بنو تميم: (مضى أمسُ بما فيه) فيرفعون؛ لأنه فاعل، لكن يمنعون من الصرف.

وهذا قول ابن هشام: (وَ(أَمْسِ) لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا وَبَعْضَهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ) يعني بعض بني تميم منعه من الصرف دائمًا، وبعضهم منعه من الصرف في الرفع فقط، أما في النصب والجر فيبنوه على الكسر.

والرابع مما يدخل في العلَم المعدول: كلمة (سَحَر) السحر معروف وهو اسمٌ لآخر الليل، فكلمة (سَحَر) إذا كانت لليلٍ معيَّن، تُريد بها ليل سَحَرٍ معيَّن فهي ممنوعة من الصرف اتفاقًا، وإذا كانت مبهمة تُريد بها أي سَحَر فهي معربة اتفاقًا.

فإذا قلت: (جئتُ البارحةَ سَحَر) فأنت تُريد سحرًا معيَّنًا أو غير معيَّن؟ معيَّن، تريد سَحَر البارحة، فلهذا مُنِع من الصرف. (جئتُ البارحةَ سَحَرَ يا محمد) ما تقول: (سَحَرًا)، (جئتُ البارحةَ سَحَرَ يا محمد).

وإذا قلت: (اجعلوا لقاءاتكم سَحَرًا) يعني اجعلوها في الأسحار لا تريد سَحَرًا معينًا، (اجعلوا لقاءاتكم سَحَرًا) فهذا معين ولا غير معين؟ غير معين فهو معرَب اتفاقًا مصروف، فهو مصروف اتفاقًا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[القمر:٣٤] يعني نجيناهم في سحرٍ من الأسحار.

فلهذا لو قلت لك مثلًا: (زرتُ محمد سحرَ يا خالد) فتعرِف أنني زرته متى؟ سحر البارحة، لكن لو قلت: (زرتُ محمدًا سَحَرًا) يعني زرته في آخر الليل في ليلةٍ من الليالي ولم أُعيِّن، وهذه من دقَّة العربية أرادوا أن يُبيِّنوا ويُدققوا في المعنى دون زيادة كلام، بدل أن يقولوا: (زرته سحرَ البارحة القريبة) قالوا: (زرته سحرًا) وخلاص يعني البارحة القريبة، أما إذا لم تُرِد ذلك فتُنوِّن وتصرِف.

وهذا قول ابن هشام: (وَسَحَرَ عِنْدَ الجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا لُمَعَيَّنٍ) فذكرنا إلى الآن سبعة أسماء من الأسماء الممنوعة من الصرف.

■ لنذكر الاسم الثامن من الأسماء الممنوعة من الصرف: وهو العلَم الذي على وزن الفعلِ، ويُراد به العلَم الذي على وزنٍ خاص من أوزان الفعل، أو على وزنٍ غالب من أوزان الفعل، فاللغة العربية فيها أوزان كثيرة؛ في أوزان خاصة بالأسماء، وفي أوزان خاصة بالأفعال، وفي أوزان مشتركة تأتي في الأسماء وتأتي في الأفعال.

- فمثلًا: وزن (يفعَل، أو يفعِل، أو يفعُل، ويفعلون، أو تفعلون، أو فعَّل) هذه أوزان خاصة بالفعل، ما أسماء على هذه الأوزان.
- ومثلًا: لو قلنا مثلًا: وزن (فَعَلَل) كـ (فرزدق) هذا اسم خاص به، أو (فُعَلِل) هذه أوزان خاصة بالاسم لا تأتي بالفعل.

- لكن مثلًا وزن (فعَل) هذا فيه أفعال مثل: (ذهبَ، وجلسَ) وفي أسماء مثل: (قمر، وجبل) هذا مشترك.

طيب: يُراد الأسماء التي تأتي على أوزانٍ خاصةٍ بالأفعال، أو أوزان غالبةٍ بالأفعال، هذه تُمنَع من الصرف، لكن لو جاء الاسم على وزنٍ مشترك، هذا يبقى على الأصل مصروفًا، وأغلب ما يكون ذلك في الأسماء المنقولة من الأفعال.

(فُعِل) نقلته وجعلته علمًا فانقلب إلى اسم، لكن يُمنَع من الصرف حينئذٍ؛ كـ (يزيد، أو يشكر، أو تغلِب، أو أحمد، أو شمَّر) فهذه ممنوعة من الصرف؛ لأنها على وزن الفعل، لكن (حكَم، أو صالح، فاعل) هذا يأتي في الأفعال (فاعل) مثل: (سافِر، وغادِر)، ويأتي في الأسماء مثل: (قائمٌ، وجالسٌ) فهذا مصروف.

فذكرنا الآن ثمانية أسماء من الأسماء الممنوعة من الصرف، ثمانية: اثنان يمنعان لعلَّة واحدة، وستة علَم يُجامع علَّةً أخرى، يبقى لنا ثلاثة، وهي: الأوصاف التي تُجامع علَّةً أخرى.

■ فننتقل إلى الاسم التاسع من الأسماء الممنوعة من الصرف: وهو الوصف، وزيادة ألفٍ ونون زائدتين، ويُراد به الوصف الذي على وزن (فَعْلَان) فقط بخلاف (فُعلان)، أو (فِعلَان)، أو (فَعَلَان)، أو أي وزن آخر، هذه لا تُمنع من الصرف، يُراد بالوصف الذي على وزن الفعل؛ يعني الوصف الذي على وزن (فَعْلَان) نحو: (غضبان، وسكران) بشرطين:

الأول: ألا تكون الوصفية عارضة، بل تكون الوصفية أصلية، كيف تكون الوصفية عارضة؟ عرَضت له؛ يعني هو في الأصل كان اسمًا خالصًا، كان اسم لذات، ثم جعلناه وصفًا وصفنا به هذا الجامد المؤوَّل بمشتق كما قلنا قبل قليل.

يعني مثل كلمة (صفوان)، الصفوان في اللغة: الحجر القاسِ، الحجر القاس يُسمى صفوان، ثم صار يُنعَت به، يُقال: (هذا رجلٌ صفوان)؛ يعني قاسٍ مثل الحجر، فكلمة (صفوان) هل هي في الأصل وصف، أو في الأصل اسم والوصفية عرَضت له؟ هذا اسم عرَضت له الوصفية فيبقى على صرفه، تقول: (رأيتُ رجلًا صفوانًا).

والشرط الثاني لمنع الوصف الذي على (فَعْلَان) من الصرف: ألا يكون تأنيثه بالتاء، ألا يكون مؤنَّثه بالتاء، يعني مثل (غضبان) (رجلٌ غضبان)، والأنثى: (امرأةٌ غضبى) هذا يُمنَع من الصرف، (سكران وسكرى) يُمنَع من الصرف.

لكن (رجلٌ ندمانٌ، وامرأةٌ ندمانة) هذا من الندم، هذا يُصرَف (ندمانٌ وندمانةٌ) بخلاف الذي يُنادِم الرجل يتكلَّم معه ويسهر معه، فـ(ندمان وندمى).

مثل: (عُريانٌ) (رجلٌ عُريان، وامرأةٌ عُريانةٌ) هذا أيضًا مصروف، مصروف؛ لأن مؤنثه بالتاء، ومصروف؛ لأنه على (فُعْلَان) ليس على (فَعْلَان).

إذن فالوصف الذي على (فَعْلان) يُمنع بشرط أن تكون وصفيته أصلية لا عارضة، وألا يكون مؤنثه بالتاء.

■ الاسم العاشر من الأسماء الممنوعة من الصرف: الوصف الذي على وزن الفعل، ويُراد به وزنًا واحدًا وهو: (أَفْعَلْ)؛ يعني الوصف الذي على وزن (أَفْعَلْ)، مثل: (أكبر، وأصغر، وأحسن، وأقبح) بالشرطين السابقين؛ يعني:

- أن تكون الوصفية أصليةً لا عارضة، مثل: (أكبر، وأصغر، وأحسن، وأجمع)، فإن كانت الوصفية عارضةً؛ يعني في الأصل كانت اسم خالص، ثم عرَضت له الوصفية، فهذا يبقى على أصل الأسماء الصرف.

مثل: (أربع) هذا اسم عدد، (أربعةٌ)، ومع الأنثى (أربعٌ)، فإذا وصفت به تقول: (جاءت نساءٌ أربع) في الأصل اسم عدد ثم وصفت به يبقى مصروفًا؛ لأن الوصفية عارضة فيه ليست أصلية، فتقول: (جاءت نسوةٌ أربعٌ).

وكذلك (أرنب) كلمة (أرنب) هذا اسم ذات، ثم عرضت له الوصفية بمعنى ذليل أو خائف (رجلٌ أرنبٌ) يعني خائفٌ أو ذليلٌ فيبقى مصروفًا؛ (رأيتُ رجلًا أرنبًا).

- والشرط الثاني: ألا يكون تأنيثه بالتاء، مثل: (أصغر وصغرى، وأكبر وكبرى) لكن لو كان تأنيثه بالتاء وهذا قليل فإنه يُصرَف، مثل: (أرمَل وأرملة) فأرملٌ مصروف؛ لأن مؤنثه بالتاء (أرملة)، وهذا قول ابن هشام: (والصِّفَةِ -يعني وشرط الصفة- أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ)؛

- (أَصَالَتُهَا) يعني أصالتها في الوصفية، وليست الوصفية فيها عارضة.
- (وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ) يعني مؤنثها لا يكون بالتاء.

فـ(عريانٌ، وأرملٌ، وصفوانٌ، وأرنبٌ بمعنى قاسٍ وذليل) منصرفةٌ.

■ ثم الاسم الحادي عشر من الأسماء الممنوعة من الصرف -وهو الأخير-: الوصف المعدول، ما المراد بالوصف المعدول؟ هو الوصف المعدول من صيغةٍ إلى صيغةٍ أخرى مع بقاء المعنى، أوصاف قليلة معينة عدلتها العرب عن صيغتها الأصلية إلى صيغةٍ أخرى فمُنِعت من الصرف.

والمراد بالأوصاف المعدولة شيئان:

الشيء الأول: كلمة (أُخَر) كما في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[البقرة:١٨٤] مُنِعَت من الصرف، لماذا؟ لأنها معدولة، طيب عُدِلت عن ماذا؟ عن أي صيغة؟ عُدِلت عن صيغة (آخر أَفْعَل)، قياس اسم التفضيل (آخر).

واسم التفضيل كما درسناه من قيل:

- إما أن يكون معرَّفًا بـ (أل).
- أو مضافًا لنكرة.
- أو مضافًا لمعرفة.
- أو مجرَّدًا من ذلك.

درسنا ذلك؛

- إن كان بـ (أل) فيُطابق؛ (الرجلُ الأكبر، والمرأة الكبرى).
- وإن كان مضافًا إلى معرفة فيجوز فيه المطابقة وعدم المطابقة، تقول: (أنتم أفضل الرجال)، و(أفاضل الرجال).
- وإن كان مضافًا إلى نكرة لزِم الإفراد والتذكير؛ (أنتَ أفضلُ رجل)، و(أنتِ أفضل امرأة)، و(أنتم أفضلُ رجالٍ).
- وإن كان مجرَّدًا من ذلك، ما فيه (أل) ولا إضافة فيلزم الإفراد والتذكير؛ كـ (محمد أفضلُ من زيد)، و(هندٌ أفضل من هند)، و(النساء أفضل من غيرهم)، و(الرجال أفضل من غيرهم).

طيب و(أُخَر) في الآية من أي هذه الاستعمالات؟ معرَّف بـ (أل) لا، مضاف إلى نكرة ومعرفة لا، إذن فهو من النوع الأول المجرَّد، فقياسه حينئذٍ أن يلزم الإفراد والتذكير، فيُقال: (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) يعني من أيامٍ آخر من غيرهن، لكن عُدِل في كلمة (آخر) فقط إلى أُخَر، وهذا مضطرِد فيها فمنعوها من الصرف.

والأمر الثاني، الوصف الثاني الذي يدخل في الوصف المعدول: صيغة (مَفْعَل) و(فُعَال) من العدد من الواحد إلى العشرة، فيصيغون من الواحد على (مَفْعَل) و(فُعَال) فيقولون: (موحَد وأُحاد)، ومن اثنين: (مثنى وثُناء)، ومن ثلاثة: (مثلَث وثُلاث) إلى العشرة: (معْشَر وعُشار).

والمعنى (ادخلوا ثُلاث، أو ادخلوا مثلَث) المعنى ادخلوا ثلاثةً ثلاثةً، فعدلوا عن العدد (ادخلوا ثلاثةً ثلاثةً) إلى (مَفْعَل): (ادخلوا مثْلَث)، أو إلى (فُعَال): (ادخلوا ثُلاث) فمنعوه من الصرف.

والعدد المعدول إلى (مَفْعَل) و(فُعَال) إعرابه لا يخرج غالبًا عن ثلاثة أعاريب؛

- إما أن يكون حالًا؛ كـ (دخلَ الجمهورُ رُبَاعًا)، أو (دخلَ الجمهور مربَع) يعني حالة كونهم كذلك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[النساء:٣] يعني اثنتين اثنتين، وثلاثًا ثلاثًا، وأربعًا أربعًا.
- وإما أن يُعرَب نعتًا؛ كـ (مررتُ بسياراتٍ مثنى مثنى)، أو (مررتُ بسياراتٍ ثُلاث)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[فاطر:١] فمثنى: نعتٌ لأجنحة.
- وإما أن تكون خبرًا؛ كقوله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامِ-: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» فصلاة الليل: مبتدأ، ومثنى: خبر، ومثنى الثانية: توكيدٌ لفظي.

فهذا ما يتعلَّق بموانع الصرف، وعرَفنا أنها منحصرة في أحد عشر اسمًا.

♦ لننتقل إلى الباب التالي وهو [باب التعجُّب] التعجُّب: هو انفعال النفس عند الشعور بأمرٍ تجهل سببه، أو بأمرٍ خارجٍ عن عادة مثله؛

- إما أنك رأيت شيئًا تجهل سببه.

- أو أن هذا الشيء خرجَ عن عادته.

فتنفعل نفسك حينئذٍ فهذا الانفعال يُسمى تعجُّبًا، والتعجُّب في اللغة على نوعين:

النوع الأول: التعجُّب السماعي، وهذا له صيغٌ كثيرة، وبابه باب اللغة نحو: (كيف نجوتَ من اللصوص؟!)، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾[البقرة:٢٨]، وقوله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامِ-: «سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لاَ يَنْجَسُ»، وفي قولهم: (لله درُّه فارسًا)، وفي قولهم: (عجبًا لك!) وهكذا، وهذا بابه اللغة كما قلنا وليس النحو.

والنوع الثاني: التعجُّب القياسي وهو الذي يُعقَد له هذا الباب لدراسة أساليبه وأحكامه، وله صيغتان: وهما: (ما أفعله، وأفعِل به) سيذكرهما ابن هشام، قال ابن هشام:

"التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: (مَا أَفْعَلَ زَيْدًا)، وَإِعْرَابُهُ: (مَا) مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٌ عَظِيمٌ، وَ(أَفْعَلَ) فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ (مَا)، وَ(زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ (ما)".

فذكر الصيغة الأولى للتعجُّب وهي الأكثر في الاستعمال؛ (ما أفعله) وبيَّن إعرابها؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[البقرة:١٧٥]، وفي قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾[عبس:١٧].

فإذا قلت: (ما أجملَ السماءَ) فـ (ما) هذه نكرة بمعنى شيءٌ عظيم وهي مبتدأ، وأجمل: فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقدير (هو) يعود إلى (ما)، والسماء: مفعولٌ به، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل والمفعول به (أجمل السماء) خبر للمبتدأ؛ يعني شيءٌ جميل جعل السماء عجيبةً.

♦ ثم قال ابن هشام في بيان الصيغة الأخرى للتعجُّب، قال:

"(وَأَفْعِلْ بِهِ) وَهُوَ بِمَعْنى: مَا أَفْعَلَهُ، وَأَصْلُهُ (أَفْعَلَ)، أَيْ صَارَ ذَا كَذَا كَـ (أَغَدَّ الْبَعِيرُ)؛ أَيْ صَارَ ذَا غُدَّةٍ، فَغُيِّرَ اللَّفْظُ وُزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الفَاعِلِ لِإِصْلاحِ اللَّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلافِهَا فِي فَاعِلِ (كَفَى)".

فذكر الصيغة الأخرى للتعجُّب، وبيَّن إعرابها، نحو: (أحسِنْ بزيدٍ)، و(أجمِلْ بالمساءِ)، و(أقبِح بالجهلِ)، قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨].

إعرابها (أحسِنْ بزيدٍ): أحسِن: فعلٌ ماضٍ؛ لأنه بمعنى حسُن زيدٌ، فـ (أحسِنْ بزيدٍ) يعني حسُنَ زيدٌ، فحسُنَ: فعل ماضي، وزيدٌ: الفاعل، إلا أن حسُنَ غُيِّر من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر فقيل: (أحسِن)، فـ (أحسِن): فعل أمرٍ على صيغة الأمر مبنيٌّ على الفتح المقدَّر منع من ظهوره صيغة فعل الأمر، و(زيدٍ): فاعل، والباء قبله: حرفُ جرٍّ زائد، فالباء حرفُ جرٍّ زائد، وزيدٍ: فاعل مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا بالباء الزائدة.

فإن قلت: لماذا زادت العرب الباء هنا مع الفاعل؟ فقالوا: لإصلاح اللفظ، ما معنى لإصلاح اللفظ؟ عرَفنا أن فعل الأمر فاعله منضبطٌ لا يتغير، ففاعل الأمر للواحد لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا تقديره (أنت)؛ يعني ما يكون فاعله اسمًا ظاهرًا، والفاعل هنا (أحسِن بزيدٍ) اسم ظاهر.

كيف يكون اسمًا ظاهرًا فاعلًا لفعل الأمر الواحد؟ فجيئت الباء لإصلاح اللفظ؛ لأن (أحسِن) فعل أمر في اللفظ، لكنه في الحقيقة فعلٌ ماضٍ، لكنه يبقى في اللفظ فعل أمر، فكرهوا أن يكون فاعله اسمًا ظاهرًا فيُخالف أفعال الأمر التي لا يأتي فاعلها اسمًا ظاهرًا، فأتوا بالباء لإصلاح اللفظ؛ فلهذا لزِمت الباء؛ لأنها لإصلاح اللفظ.

بخلاف زيادتها في المواضع الأخرى كما في فاعل (كفى)؛

- فالأكثر أن تُزاد الباء: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[الفتح:٢٨] يعني كفى الله شهيدًا.
- ويمكن ألا تُزاد فتقول: (كفى الله شهيدًا)، وفي قول الشاعر: (كَفَى الشَّيْبُ والإسْلامُ للمرءِ نَاهِيًا).

وما ذكره ابن هشامٍ هنا هو قول الجمهور: أن (أحسِن بزيدٍ) بمعنى (حسُن زيدٌ) فأحسِن: فعل ماضي على صيغة الأمر، وزيدٌ: فاعل، والباء زائدة.

وقال الكوفيون: إن (أحسِن): فعل أمرٍ حقيقي، ففاعله: ضميرٌ مستترٌ تقديره (أنت) للمخاطب، والباء داخلةٌ على المفعول به، فزيدٍ مفعولٌ به دخلت عليه الباء، والمعنى: (أحسِن زيدًا)؛ يعني أحسِن أنتَ زيدًا.

وقول الكوفيين ضعيفٌ في المعنى وإن كان متجهًا في اللفظ والإعراب؛ لأن المعنى ليس على ذلك، فليس المعنى في (أقبِح بالجهل) يعني اجعله قبيحًا، وإنما المعنى كما هو في الصيغة الأخرى (ما أقبحَ الجهل).

♦ ثم قال ابن هشام في بيان شيءٍ من أحكام التعجُّب وكذلك اسم التفضيل:

"وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ ثُلاثِي مُثْبَتٍ مُتَفَاوِتٍ تَامٍّ مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ اسْمُ فَاعِلِهِ أَفْعَلَ".

فذكر شروط ما يُبنى ويُصاغ ويؤخذ منه فعل التعجُّب، وكذلك اسم التفضيل، وهو ما اجتمعت فيه هذه الشروط:

الشرط الأول: أن يكون فعلًا؛ يعني أنهما التعجُّب والتفضيل لا يؤخذان من الاسم، لا يؤخذان من جدار، من باب، من كرسي.

الشرط الثاني: أن يكون هذا الفعل ثلاثيًّا، فتقول مثلًا في (ضربَ): (هو أضربُ منك)، و(ما أضربهُ)، لكن لا تؤخذ من الرباعي كـ (دحرَجَ)، أو الخماسي: (انطلقَ)، أو السداسي: (استخرَجَ).

وأجاز سيبويه أخذهما من (أفعلَ) يعني الثلاثي المزيد بهمزة في أوله؛ كقول العرب: (فلانٌ أعطى للمالِ من فلان) فأخذوا أفعل التفضيل من أعطى المزيد بالهمزة وهو رباعي، ويقولون: (ما أعطاهُ للمال)، ويقولون: (ما أظلمَ الليلَ) من أظلمَ الليلُ، ويقولون: (ما أقفرَ المكانَ) من أقفرَ المكانُ.

والشرط الثالث: أن يكون مثبتًا يعني أنهما التعجُّب والتفضيل لا يؤخذان من المنفي، مثل: (لا يذهب، أو ما يذهب، أو ليس يذهب).

والشرط الرابع: أن يكون هذا الفعل متفاوتًا له درجات، فلهذا لا يؤخَذ من نحو: (ماتَ، وفني).

والشرط الخامس: أن يكون تامًّا، وهذا يُخرِج الفعل الناقص يعني كان وأخواتها، ما تقول: (محمد أكونُ من زيدٍ جالسًا)، و(ما أكونه جالسًا) لا يُقال ذلك.

والشرط السادس: أن يكون مبنيًّا للفاعل، وهذا يُخرِج المبني للمجهول، لا يؤخذ منه تعجُّب ولا تفضيل.

والشرط السابع: ألا يكون اسم الفاعل منه على وزن (أفعل)؛ يعني لا يكون الوصف منه على وزن (أفعل)، نحن درسنا في الأوصاف أن اسم الفاعل يُشابه الصفة المشبَّهة في كونهما يدلان على فعلٍ وصاحبه، كلاهما فعل الفعل، فـ (قائم) الذي فعل القيام، و(شجاع) الذي فعل الشجاعة، كلاهما فعل الفعل، لكن الفرق بينهما من أوجه؛ منها:

- أن اسم الفاعل يُؤخذ من فعل المتعدِّي واللازم، كـ (ضربَ فهو ضارِب)، و(جلسَ فهو جالس)، ويؤخذ أيضًا من (فعل) المتعدِّي؛ كـ (شرِب) فهو شارِب.
- وأما الصفة المشبَّهة فتؤخذ من (فعل) اللازم كـ (فرِح فهو فرِح لا فارِح)، ومن (فعُل) مثل (كرُمَ فهو كريم لا كارِم).

فهنا يقول: يجب ألا يكون اسم الفاعل منه -يعني الوصف- على وزن (أفعل)، مثل: (شاب) المتَّصف بالشيب ماذا نُسميها؟ أشيَب، ما نقول: (شائب)، و(عمِي فهو أعمى لا عامٍ)، و(خضِرَ المكان فهو أخضر لا خاضِر)، فلا تقول: (هذا أخضرُ من هذا)، و(هذا أشيب من هذا)، و(هذا أعمى من هذا).

والحق أنه جاء في اللغة شواهد ذوات عدد على أخذ اسم التفضيل مما كان الوصف منه على (أفعال)، فقالت العرب: (أسودُ من حَلَكِ الغراب) يعني أشدُّ سوادًا، وقالوا: (أبيضُ من اللبن)؛ يعني أشدُّ بياضًا؛ فلهذا أجاز كثيرٌ من العلماء أخذ التفضيل والتعجُّب مما كان الوصف منه على أفعل، واشتراطه هو قول الجمهور.

فإذا فُقِد شرطٌ من هذه الشروط لم يصِح أخذ التعجُّب ولا التفضيل، وقد يُمكن أخذهما لكن بواسطة فعلٍ آخر مستوفٍ للشروط، فتقول مثلًا في التعجُّب من (دحرج): (ما أحسنَ دحرجتهُ)، أو (ما أشدَّ دحرجتهُ)، أو (أحسِن بدحرجتهِ)، وتقول في التعجُّب من (لم يذهب): (ما أحسنَ عدمَ ذهابهِ) ونحو ذلك.

♦ ثم ننتقل للباب التالي وهو [باب الوقف] وقال ابن هشام: (بابٌ).

الوقف يُراد به كيفية الوقف على آخر الكلمة، كيف نقِف على آخر الكلمة، والوقف على ثلاثة أنواع:

الأول: الوقف الاختياري وهو الذي يقصده المتكلِّم.

والثاني: الوقف الاضطراري وهو الذي يضطَّر إليه المتكلِّم؛ كالوقف بسبب انقطاع النفس.

والثالث: الوقف الاختباري وهو الذي يطلبه المختبِر من الطالب وإن لم يكن الموضع موضع وقف.

♦ قال ابن هشام:

"الوَقْفُ فِي الأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ: (رَحْمَةٍ) بِالهَاءِ، وَعَلَى نَحْوِ: (مُسْلِمَاتٍ) بِالتَّاءِ، وَعَلَى نَحْوِ: (قَاضٍ) رَفْعًا وَجَرًّا بِالحَذْفِ، وَنَحْوُ: (القَاضِي فِيهِمَا) بِالإِثْبَاتِ، وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ، وَلَيْسَ فِي نَصْبِ (قَاضٍ وَالقَاضِي) إِلا اليَاءُ".

الأصل كما نعلم في الوقف أن يكون بالسكون، هذا الأصل، وقد يُصاحب ذلك قلب التاء هاءً، وقلب الهاء تاءً، وحذف الياء، ولكلٍّ منها مسألة، فنأخذها مسألةً مسألة:

المسألة الأولى: الوقف على المختوم بتاء التأنيث؛ كالوقف على (فاطمة)، أو الوقف على (رحمة) فيه لغتان للعرب:

- اللغة المشهورة لغة الجمهور: الوقف بالهاء، فتقول: (هذه رحمة)، و(جاءت فاطمة).
- واللغة الأخرى لبعض العرب: الوقف بالتاء، تقول: (جاءت فاطمت)، و(هذه رحمت).

قال شاعرهم:

واللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّي مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ

كانَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ ... وكادَتِ الحُرَّةُ أن تُدْعَى أَمَتْ

(الغَلْصَمَتْ) يعني الغصلمة، (أَمَت): يعني أَمَة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ﴾[الأعراف:٥٦]، ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ﴾[الدخان:٤٣]، عند الوقف على رحمة وشجرة بخلافٍ عن السبعة؛ يعني بعضهم قرأ بالتاء وبعضهم قرأ بالهاء.

وكقول بعض العرب: (يا أهل سورة البقرت)، فردَّ عليه بعضهم: (والله ما أحفظُ منها آيت).

فهذا قول ابن هشام: (الوَقْفُ فِي الأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ: (رَحْمَةٍ) بِالهَاءِ، وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ).

المسألة الثانية: الوقف على المجموع بالألف والتاء جمع المؤنث السالم؛ كـ (فاطمات، ومسلمات) أيضًا فيه لغتان، وهو عكس اللغتين السابقتين؛

- فلغة الجمهور: الوقف عليها بالتاء، تقول: (جاءت الفاطمات)، و(هذه مسلمات).
- والثانية لغةٌ لبعض العرب: وهو الوقف عليها بالهاء، يُقال: (جاءت الفاطمه)، و(وهذه مسلمه)، ومن ذلك قول بعض العرب: (كيف الإخوة والأخوه)، وقولهم: (دفنُ البناتِ من المكرمهَ).

وهذا قول ابن هشام: (وَعَلَى نَحْوِ: (مُسْلِمَاتٍ) بِالتَّاءِ، وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ).

المسألة الثالثة: الوقف على الاسم المنقوص؛ أي الاسم المختوم بياءٍ قبلها كسرة؛ كـ (القاضي، والهادي، والمهتدي)؛

فإن كان المنقوص منصوبًا فليس فيه إلا إثبات الياء، تقول: (أكرمتُ قاضيًا)، و(أكرمتُ القاضي)، (سمعنا مناديًّا)، ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[القيامة:٢٦] إذا كان منصوبًا.

- أما إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا، فيختلف حكمه في التنكير والتعريف؛

فإن كان نكرةً ففيه لغتان؛

- فأكثر العرب تحذف الياء في الرفع والجر، تقول: (جاء قاض)، وإذا وصلت (جاءَ قاضٍ)، و(مررتُ بقاض)، وإذا وصلت: (مررتُ بقاضٍ)، قال تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[طه:٧٢].

- وبعض العرب يعكس، فيقِف بالياء فيقول: (جاءَ قاضي)، و(مررتُ بقاضي)، وقد جاء ذلك في القراءة السبعية في نحو قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[الرعد:٧]، وقرأ بعضهم: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادي)، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾[الرعد:١١]، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾[الرعد:٣٤].

● وأما إذا كان معرفةً ففيه أيضًا لغتان عكس اللغتين السابقتين:

- فاللغة الكُثرى: إثبات الياء؛ (جاءَ القاضي)، و(مررتُ بالقاضي).

- وبعض العرب يحذف الياء في الوقف؛ (جاءَ القاض)، و(مررتُ بالقاض).

وجاء ذلك أيضًا في القراءة السبعية في قوله تعالى: وهو ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[الرعد:٩]، وقرأ بعضهم: المتعالي، ﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾[غافر:١٥] والتلاقي، ومن ذلك قول العرب: (عمر بن العاص)، وأصله (العاصي).

♦ ثم قال ابن هشام:

"وَيُوقَفُ عَلَى (إِذًا) وَنَحْوِ: ﴿لَنَسْفَعَنْ﴾[العلق:١٥]، وَنحو: (رَأَيْتُ زَيْدًا) بِالأَلِفِ كَمَا يُكْتَبْنَ".

فذكر هنا ثلاث مسائل كلها تُقلَب فيها النون الساكنة ألفًا:

المسألة الأولى: الوقف على كلمة (إذًا) المراد بـ (إذًا) هنا (إذًا) الجوابية، كما في قول القائل إذا قيل له: (سأزورك اللَّيلة)، فيقول: (إذًا أُكرِمك) الجوابية يعني القائمة على كلامٍ سابق، وفيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: قلب تنوينها ألفًا عند الوقف، إذا وقفت عليها فتقلِب التنوين ألفًا، تقول: (إذا)، وكذلك كُتِبَت في المصحف بألف وتنوين، كما في قوله: ﴿وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾[الكهف:٢٠] تقِف: ﴿وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذا﴾[الكهف:٢٠] كذا اتفق القرَّاء السبعة على الوقوف عليها.

والمذهب الثاني: كتابتها بالنون مطلقًا، وقياسه أن نقف عليها بالنون، وهذا خلاف ما اتفقت عليه القرَّاء السبعة.

والمذهب الثالث: كتابتها بالنون إذا نصبت المضارع، وبالتنوين إذا لم تنصِب المضارع، وقد ذكرنا في نصب المضارع أن من نواصبه (إذًا) ولا تنصبه إلا بشروط؛

- فإذا توافرت الشروط نصبت، نحو: (إذن أُكرِمَك) فلهذا تُكتب بالنون عند هؤلاء.
- وإذا لم تتوافر الشروط فإنها لا تنصِب وتُكتب بالتنوين، نحو: (إنِّي إذً أُكرِمك)، أو (أُكرِمكَ إذًا) فتُكتب بالتنوين عند هؤلاء.

المسألة الثالثة: الوقف على نون التوكيد الخفيفة، نون التوكيد نون تدخل على الفعل لتوكيده وتقويته، مثل: (اذهب: اذهبنَّ، واذهبنْ) إما أن تؤكَّد بالنون الثقيلة المشدَّدة، وإما أن تؤكد بالنون الخفيفة الساكنة؛

فإن أكَّدت بالنون المشدَّدة: (اذهبنَّ، لتذهبنَّ) فإن الوقف عليها يكون بالنون الساكنة، فتقول: في (اذهبنَّ يا زيد): (اذهبنْ)، و(لتذهبنَّ يا زيد): (لتذهبنْ).

أما إذا أكَّدت بالنون الخفيفة: كقولك: (اذهبنْ يا زيد)، (لتذهبنْ يا زيد)، ثم أردت أن تقِف على نون التوكيد الخفيفة فكيف تقِف؟ الوقف يكون عليها بقلبها ألفًا؛ يعني تُعامل معاملة تنوين النصب، تقول (اذهبنْ يا زيد): (اذهبا)، (لتذهبنْ يا زيد): (لتذهبا).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[العلق:١٥] فإذا وقفت: ﴿لَنَسْفَعا﴾[العلق:١٥] فلهذا كُتِبت في المصحف الألف.

وكذلك: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[يوسف:٣٢] أيضًا (ليسجننَّ) إن وقفت عليه ﴿لَيُسْجَنَنْ﴾[يوسف:٣٢]، وليكونًا إن وقفت ﴿وَلَيَكُونا﴾[يوسف:٣٢] فلهذا كُتِبت في المصحف بالألف.

المسألة الثالثة: الوقف على الاسم المنوَّن تنوين نصب؛ كـ (رأيتُ زيدًا)، و(أكرمتُ رجلًا)، ويكون بقلب التنوين ألفًا، فتقول: (أكرمتُ خالدًا)، و(رأيتُ رجلًا) هذا مذهب جمهور العرب.

وربيعة من قبائل العرب يحذفون تنوين النصب عند الوقف كما يحذف الجميع تنوين الرفع والجر، فيقولون: (جاءَ خالد)، و(رأيتُ خالد)، و(مررتُ بخالد).

فإن قلت: أين يُكتب تنوين النصب في (رأيتُ خالدًا)؟ ففي ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: على آخر الاسم؛ يعني على الدال في (خالدًا) وهذا هو الأرجح.

والمذهب الثاني: أن يُكتب على الألف، وهذا مذهبٌ مشهور.

والمذهب الثالث: أن يُكتَب بعد الألف، وهذا مذهبٌ ضعيفٌ مهجور.

♦ ثم ننتقل بعد ذلك إلى بعض مسائل الإملاء التي ختم بها ابن هشام [قطر الندي]، فذكر كيفية كتابة الألف المتطرِّفة، فقال ابن هشام:

"وَتُكْتَبُ الأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الجَمَاعَةِ كـ (قَالُوا) دُونَ الأَصْلِيَّةِ، كـ (زَيْدٌ يَدْعُو)".

نعم فرَّقوا بين الواو إذا كانت من أصل الفعل، فلم يزيدوا بعدها ألفًا، نحو: (يدعو محمدٌ)، (نحن ندعو)، فالواو أصلية.

وبين واو الجماعة التي هي ضمير يتصل بالفعل، فهي التي يُزاد بعدها ألف للتفريق بينها وبين الواو الأصلية، ويُراد بها واو الجماعة التي تدخل أو تتصل بالفعل، سواءٌ كان:

- ماضيًّا كـ (ذهبوا).
- أو مضارعًا منصوبًا أو مجزومًا كـ (لن يذهبوا، ولم يذهبوا).
- أو أمرًا كـ (اذهبوا).

فتوضع الألف بعد هذه الواو للتفريق بينها وبين الواو الأصلية.

♦ ثم قال ابن هشام:

"وَتُرْسَمُ الأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلاثَةَ، كـ (اسْتَدْعَى وَالْمُصْطَفَى)، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا اليَاءَ كـ (رَمَى وَالْفَتَى)، وَأَلِفًا فِي غَيْرِهِ كـ (قَفَا وَالعَصَا)، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الفِعْلِ بِالتَّاءِ كـ (رَمَيْتُ وَعَفَوْتُ)، وَالاسْمِ بِالتَّثْنِيَةِ كـ (عَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ)".

تكلَّموا هنا على قاعدة كتابة الألف المتطرفة، فهي:

- أحيانًا تُكتَب ألفًا، أو يُقال: واقفةً، أو قائمةً، أو يابسةً.
- وأحيانًا تكتب ياءً، أو مكسوةً، أو نائمةً، أو ليِّنةً.

فبيَّن القاعدة في ذلك، والقاعدة مشهورة وهي: "أن الألف في غير الثلاثي تُكتب نائمةً مطلقًا" في الرباعي كـ (مسعى)، أو الخماسي كـ (مصطفى)، أو السداسي كـ (مستشفى) أسماءً كما سبق، أو أفعالًا كـ (يسعى، واصطفى، واستدعى).

أما في الثلاثي: فإنهم يُفرِّقون بين الألف التي أصلها الياء فتُكتَب نائمةً أيضًا؛ كـ (قضى) لأنه من يقضي، و(رمى) لأنه من يرمي.

وإن كان أصل الألف واوًا فتُكتب قائمةً؛ كـ (دعا) لأنه من يدعو، و(سما) لأنه من يسمو.

إذن فالقاعدة: "أن الألف المتطرِّفة تُكتب نائمة إلا في موضعٍ واحد: في الثلاثي إذا كان أصله الواو" كـ (سما يسمو)، و(دعا يدعو). أما الثلاثي الذي أصله ياء؛ كـ (رمى يرمي)، أو غير الثلاثي مطلقًا فهذه تُكتب بالنائمة.

فإن قلت: كيف أعرِف أصل الألف هل هو واو أو ياء؟ فالجواب عن ذلك أن تُعيدها إلى تصرُّفاتها الأخرى وخاصةً الفعل المضارع، فـ (دعا يدعو) أصل الألف واو، و(هدى يهدي) أصل الألف ياء، و(ربا يربو) الأصل واو، و(سما يسمو)، و(عصا يعصي) وهكذا.

ابن هشام بيَّن لنا القاعدة فقال: (أَلِفِ الفِعْلِ)؛ يعني الألف التي في آخر الفعل إذا أردت أن تعرِف أصلها فأسندها إلى نفسك؛ يعني إلى تاء المتكلِّم، فـ (دعا دعوتُ) صارت واو، و(رمى رميتُ) صارت ياء، و(غفا غفوتُ) صارت واو، و(قضى قضيتُ) صارت ياء وهكذا.

وأما ألف الاسم؛ يعني الألف التي في آخر الاسم فثنِّها ليتبيَّن لك أصلها، فـ (عصا عصوان)، و(فتى فتيان)، و(ربا رِبوان)، و(رحا رحيان) وهكذا.

♦ ثم ختم الكتاب بالكلام على همزة الوصل، فقال: (فصلٌ) عقده للكلام على همزة الوصل.

الهمزة كما نعرف نوعان:

- همزة قطع.
- وهمزة وصل.

فهمزة القطع: هي التي تثبت وصلًا وابتداءً، نحو: (أُذُنْ وأُذُن)، و(أحمد وأحمد)، و(إكرام وإكرام).

والأخرى همزة الوصل: وهي التي تثبت ابتداءً وتسقط وصلًا، تسقط في وصل الكلام، مثل: (إذهب واذهب)، (إنطلق وانطلِق)، و(إستخرجَ واستخرجَ)، (إستخرِجْ واستخرِجْ)، (إستخراج واستخراج) وهكذا.

ولهمزة الوصل مواضع، ولهمزة القطع مواضع، والأصل همزة القطع أو الوصل؟ لا شك أن الأصل همزة القطع وهذا الأكثر، وهمزة الوصل محصورة في مواضع في أربعة مواضع؛

فهمزة الوصل في: الحروف محصورةٌ في (أل) كـ (الرجل، والبيت، والباب) فهذا الموضع الأول: (أل) من الحروف.

والموضع الثاني: الأمر من الثلاثي؛ كالأمر من (ذهبَ: اذهب)، ومن (ضربَ: اضرِب)، ومن (جلسَ: اجلِس).

والموضع الثالث لهمزة الوصل: الماضي والأمر والمصدر من الخماسي والسداسي؛ كـ (انطلقَ، انْطلِق، انطلاقًا)، (استخرَجَ، استخرِج، استخراجًا).

والموضع الرابع من همزة الوصل: عشرة أسماءٍ سماعية، وهي: (اسمٌ، وابنٌ، وابنمٌ، وابنةٌ، وامرؤٌ، وامرأةٌ، واثنان، واثنتان، وايمٌ، واستٌ) وما سوى ذلك فإن همزته همزة قطع؛ يعني أن:

الحروف كل همزاتها همزات قطع إلا (أل) كما سبق، مثل: (إنْ، وإنَّ، وإذا، وإذْ، وأنْ، وأنَّ، وأوْ، وأمْ).

والأسماء كذلك كل الأسماء همزاتها همزات قطع سوى الأسماء العشرة السماعية، ومصدر الخماسي والسداسي، مثل: (أكلْ، وأخذ، وأسلوب، وإعلام، وأعلام).

وكذلك كل الفعل الثلاثي الماضي، مثل: (أكرَمَ، وأجلسَ، وأخذَ، وأمرَ).

وكذلك كل الأفعال المضارعة، كل المضارع من ثلاثي، أو رباعي، أو خماسي، أو سداسي، المضارع كل همزاته قطع؛ كالمضارع من (ذهب أذهبُ)، ومن (أكرمَ أُكرِم)، ومن (انطلَقَ أنطلِقُ)، ومن (استخرجَ أستخرِجُ) وهكذا.

فالآن عرَفنا مواضع همزات الوصل، ومواضع همزات القطع؛

أما القطع فكل همزة قطع لها حركةٌ معينة، فحركة همزة القطع في (أُذُن) الضم، وفي (أكل) الفتح، وفي (إكرام) الكسر، همزاتها سماعية.

فما حركة همزة الوصل؟ همزة الوصل في الوصل تذهب هي وحركتها، وفي الابتداء تثبت، فتثبت بأي حركة؟ لا بد أن نعرِف حركة همزة الوصل عند الابتداء بها، فـ(أل) حركتها الفتح وجوبًا، فإذا ابتدأت تقول: (الباب) ما تقول: (إلباب، ولا أُلْباب)، (الباب، الرجل، الغلام)، وكلمة اسم فيها لغتان:

الأشهر الكسر (اِسمِ).

والثاني الضم (اُسمِ).

(أيمن الله لأفعلن) وسيأتي أنها من ألفاظ القسم، وتُختصر إلى (أيمن الله لأفعلن) أيضًا فيها لغتان:

الفتح وهو الأكثر (أَيمن الله لأفعلن).

والكسر (اِيمن الله لأفعلن).

وتكون حركة همزة الوصل الضم إذا كان الحرف الثالث مضمومًا؛ كالأمر من (خرجَ اخرُج) لا اِخرج ولا أخرج، (أُخرُج)، ومن (كتبَ اكتُب)، وإذا بنيت (انطلَق) للمجهول تقول: (أُنطُلِق)، و(استخرَجَ) (أُستُخرِجَ).

ما سوى ذلك فإن حركة الوصل فيه الكسر؛ يعني ما سوى (أل) التي يجب فيها الفتح، و(اِسم) التي يجوز فيها الكسر والضم، و(أيم) التي يجوز فيها الفتح والكسر، وما كان ثالثه مضمومًا يجب فيها الضم، ما سوى ذلك همزته همزة وصل، ما سوى ذلك همزة الوصل فيه مكسورة؛ كالأمر من (ذهبَ اذهبْ)، والماضي (انطلقَ)، والأمر: (انطلِق)، والمصدر: (انطلاق)، و(ابن، واثنان)، وهكذا.

♦ ثم نقرأ ما قاله ابن هشامٍ في ذلك، قال -رَحِمَهُ الله-:

"(فَصْلٌ) هَمْزَةُ (اسْم) بِكَسْرٍ وَضمٍ".

يعني أنَّ (اسم) همزته همزة وصل، وإذا بدأت به جاز لك فيه الكسر وهو الأكثر (اِسم)، والضم وهو قليل (اُسم).

ثم قال: وَ(اسْتٍ) وهو اسمٌ لمؤخرة الإنسان ذكرًا كان أو أنثى، وقد تُطلَق على فتحة الشرج، يُقال: (سقطَ على اِستهِ) يعني على مؤخرته، وقال عنترة:

أَحَوْلِيَ تَنْفُضُ اسْتُك مِـذْرَوَيْها ... لِتَقْتُلَنـــي فَهَـــا أَنـــا ذَا عُـــمارَا

وإطلاق الناس هذه الكلمة على فرج المرأة من العامية وليس معناها في اللغة.

ثم قال ابن هشام: (وَابْنٍ وَابْنِم وَابْنَةٍ) (ابنُم) معناه ابن، والميم زائدة، و(الابنة) مؤنث (ابن)، هذا واضح.

ثم قال ابن هشام: (وَامْرِئٍ وَامْرَأَةٍ وَتَثْنِيَتِهِنَّ) التثنية يعني يُقال في (امرأة): (امرأتين)، وفي (امرئ): (امرئين)، ولا داعي لقوله: (وَتَثْنِيَتِهِنَّ)؛ لأن المثنَّى له حكم المفرد في كل ذلك، في (ابن، ابنان)، وفي (اسم اسمان) وهكذا فهذا هو الأصل.

ثم قال ابن هشام: (وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ) فذكر إلى الآن تسعة أسماء من الأسماء السماعية همزاتها وصل.

ثم قال: (وَالغُلام) أي همزة (أل) من الحروف همزة وصل.

ثم قال: (وَايْمُنِ الله فِي القَسم) هذا هو الاسم العاشر من الأسماء السماعية العشرة التي همزاتها همزات وصل.

ثم قال: (بِفَتْحِهِا) يعني أن (أيمُن الله) تكون بفتح الهمزة عند الابتداء (أَيمُنُ اللهِ).

ثم قال: (أَوْ بِكَسْرٍ فِي ايْمُنِ) يعني لك في (أَيمن) الفتح والكسر؛ (أَيمُن الله، وإِيمُن الله).

ثم قال: (هَمْزَةُ وَصْلِ) لأنه قال في البداية: (هَمْزَةُ اسْم وَاسْتٍ وَابْنٍ) إلى آخره (هَمْزَةُ وَصْلِ)، هذا الخبر، همزة وصل خبر عن قوله في أول الفصل: (هَمْزَةُ اسْم).

ثم قال: (أَيْ تثْبُتُ ابْتِدَاءً وَتُحْذَفُ وَصْلًا) عرَّف همزة الوصل.

ثم قال: (وَكَذَا هَمْزَةُ المَاضِي المُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ كَـ (اسْتَخْرَجَ) وَأَمْرِهِ وَمَصْدَرِهِ) يعني من مواضع همزة الوصل: ماضي غير الثلاثي والرباعي، ما تجاوز الأربعة يعني ماضي الخماسي والسداسي، والأمر منهما، والمصدر منهما.

ثم قال: (وَأَمْرِ الثُّلَاثِيِّ كـ (اقْتُلْ، واغْزُ، وَاغْزِي) بَضَمِّهِنَّ) يعني أن همزة الوصل في (اقتُل، واغْزِي، واغْزُ) بالضم؛ لأن الثالث مضموم، أما الثالث في (اقتُل) فواضح أنه مضموم، فهمزة الوصل مضمومة.

وكذلك في (اغزُ يا محمد) الثالث مضموم، والثالث في (اغْزي يا هندُ) مضموم في الأصل؛ لأنه من (غزى يغزو) وإنما كُسِر بسبب ياء المخاطبة، والحكم للأصل، فلهذا لو ابتدأت تقول: (اغْزي يا هندُ).

ثم قال: (واضْرِبْ وَامْشُوا وَاذْهَبْ بِكَسرٍ كَالبَوَاقِي) يعني أن الأمر من الثلاثي إذا كان ثالثه عينه مفتوحًا أو مكسورًا، فإن همزة الوصل تكون مكسورة، فمن (ضربَ يضرِب) نقول: (اضرِب)؛ لأن الثالث مكسور، ومن (ذهبَ يذهب) نقول: (اذهب)؛ لأن الثالث مفتوح، ومن (مشى يمشي) نقول: (امشِ يا محمد)؛ لأن الثالث مكسور، وإذا أسندنا (مشى يمشي) إلى واو الجماعة نقول: (امشوا يا رجال) فالثالث مضموم أو مكسور؟ مضموم في اللفظ لكنه مكسور في الأصل، فنأخذ بالأصل.

وهذا ما لخَّصناه من قبل، فقلنا: إن همزة الوصل تكون في (أل) من الحروف، وتكون في الأمر من الثلاثي، وتكون في الماضي والأمر والمصدر من الخماسي والسداسي، وتكون في عشرة أسماءٍ سماعية.

وأما حركتها فإنها تُحرَّك بالفتح مع (أل)، وتُحرَّك بالكسر والضمِّ في (اسمٍ)، وتُحرَّك بالفتح والكسر في (ايمُن)، وتُحرَّك بالضم إذا كان ثالثه مضمومًا في اللفظ والأصل أو في الأصل فقط، ويكون مكسورًا فيما سوى ذلك.

فهذا ما تيسَّر في شرح هذا الكتاب الجليل [قطر الندى وبلِّ الصدى] لابن هشام -عليه رحمة الله-، ونسأل الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بأسمائه الحسنى وصفاته العُلَى أن يجعل هذا الشرح شرحًا مفيدًا ونافعًا ومباركًا، وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة مَن شرحه وحضره واستمع إليه، وانتفع به، إنَّ ربِّي سميعٌ قريبٌ مجيب، والله أعلم، وصلَّ الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أ. علاء الدين شوقى
www.lisanarb.com